

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

قال أبو محمد بن قُتَيْبَةَ^(١) : الزَّكَاةُ مِنَ الزَّكَاةِ وَالنَّمَاءِ وَالزِّيَادَةِ ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تُثْمِرُ الْمَالَ وَتُنْمِيهِ . يقال : زَكَا الزَّرْعُ ، إِذَا كَثُرَ رِيعُهُ . وَزَكَتِ النَّفَقَةُ ، إِذَا بُورِكَ فِيهَا . وَهِيَ فِي الشَّرِيعَةِ حَقٌّ يَجِبُ فِي الْمَالِ ، فَعِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِهَا فِي مَوَارِدِ الشَّرِيعَةِ يَنْصَرِفُ إِلَى ذَلِكَ . وَالزَّكَاةُ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ ، وَإِجْمَاعِ أُمَّتِهِ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ ، فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَاتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٢) . وَأَمَّا السُّنَّةُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ، فَقَالَ : «أَعْلِمْتُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُتَّخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . فِي آيٍ وَأَخْبَارٍ سِوَى هَذَيْنِ كَثِيرَةٍ . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ عَلَى وَجوبِهَا ، وَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى قِتَالِ مَانِعِيهَا ، فَرَوَى الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : لَمَّا تُوفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ، وَكَفَرَ مِنْ كَفَرٍ مِنَ الْعَرَبِ ، فَقَالَ عُمَرُ : كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ» ؟ فَقَالَ : وَاللَّهِ / لَا أُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا^(٤) كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ

٥٤ / ٣

(١) غريب الحديث ١ / ١٨٤ .

(٢) سورة البقرة ٤٣

(٣) تقدم في : ١ / ٢٧٥ . ويضاف إليه : وأخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في

الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١١٧ ، ١١٨ .

(٤) العناق : الأنثى من أولاد المعز والغنم من حين الولادة إلى تمام حول .

اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقَاتَلْتُهُمْ^(٥) عَلَى مَنْعِهَا . قَالَ عُمَرُ : فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ^(٦) . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَقَالَ : « لَوْ مَنْعُونِي عِقَالًا » . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْعِقَالُ ، صَدَقَةُ الْعَامِ^(٧) . قَالَ الشَّاعِرُ^(٨) :

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبْدًا فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرُو عِقَالَيْنِ^(٩)

وَقِيلَ : كَانُوا إِذَا أَخَذُوا الْفَرِيضَةَ أَخَذُوا مَعَهَا عِقَالَهَا^(١٠) . وَمَنْ رَوَاهُ « عَنَّا قَا » فَفِي رِوَايَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِذِ الصَّغِيرَةِ مِنَ الصَّغَارِ .

فصل : فَمَنْ أَتَكَرَّ وَجُوبُهَا جَهْلًا بِهِ ، وَكَانَ مِمَّنْ يَجْهَلُ ذَلِكَ ، إِمَّا لِحَدَاثَةِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ^(١١) لِأَنَّهُ نَشَأَ بِبَادِيَةِ نَائِيَةٍ عَنِ الْأَمْصَارِ ، عُرِفَ وَجُوبُهَا ، وَلَمْ^(١٢) يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا نَاشِئًا بِبِلَادِ الْإِسْلَامِ بَيْنَ أَهْلِ

(٥) فِي النِّسْخِ : « لَقَاتَلْتُهُمْ » .

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَبَابِ اخْتِذِ الْعِنَاقِ فِي الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ قَتْلِ مَنْ أَمَرَ بِقَبُولِ الْفَرَائِضِ ... ، مِنْ كِتَابِ اسْتِثْنَاءِ الْمُرْتَدِّينَ ، وَفِي : بَابِ الْاِقْتِدَاءِ بِسُنَنِ الرَّسُولِ ﷺ ... ، مِنْ كِتَابِ الْاِعْتَصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٣١ ، ١٤٧ ، ٩ / ١٩ ، ٢٠ ، ١١٥ ، ١١٦ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : أَوَّلِ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٦٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِقِتَالِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٥١ ، ٥٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَمْرًا أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مِنْ أَبْوَابِ الْإِيمَانِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١ / ٦٩ ، ٧٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَنَاعِ الزَّكَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ وَجُوبِ الْجِهَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَفِي : بَابِ تَحْرِيمِ الدَّمِ ، مِنْ كِتَابِ التَّحْرِيمِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ١٠ ، ١١ ، ٦ / ٥ ، ٧ / ٧١ ، ٧٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ١٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

(٧) نَسَبَ أَبُو عُبَيْدٍ وَابْنَ مَنْظُورٌ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى الْكِسَائِيِّ ، غَرِيبُ الْحَدِيثِ ٣ / ٢١٠ ، اللَّسَانُ (ع ق ل) ١١ / ٤٦٤ .

(٨) الْبَيْتُ لِعَمْرُو بْنِ الْعَدَاءِ الْكِلَابِيِّ . غَرِيبُ الْحَدِيثِ ، لِأَبِي عُبَيْدٍ ٣ / ٢١١ ، النِّهَايَةُ ٣ / ٢٨٠ ، ٢٨١ ، وَاللَّسَانُ ، الْمَوْضِعُ السَّابِقُ . وَتَاجُ الْعُرُوسِ (ع ق ل) ٨ / ٢٧ .

(٩) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : نَصَبَ عِقَالًا عَلَى الظَّرْفِ ، أَرَادَ مَدَّةَ عِقَالٍ .

وَالسَّبْدُ : مَا يَطْلَعُ مِنْ رَعُوسِ النَّبَاتِ قَبْلَ أَنْ يَنْتَشِرَ .

(١٠) فِي الْأَصْلِ : « عِقَالًا » .

(١١) فِي أ ، ب : « وَإِمَّا » .

(١٢) فِي الْأَصْلِ ، أ : « وَلَا » .

العِلْمُ فهو مُرْتَدٌّ ، تُجْرَى عليه أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّينَ وَيُسْتَتَابُ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ ؛ لِأَنَّ أَدْلَةَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ظَاهِرَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، فَلَا تَكَاذُ تَخْفَى ^(١٣) عَلَى مَنْ هَذَا ^(١٣) حَالُهُ ، فَإِذَا جَحَدَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِتَكْذِيبِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ ، وَكُفْرِهِ بِهِمَا .

فصل : وَإِنْ مَنَعَهَا مُعْتَقِدًا وَجُوبَهَا ، وَقَدَّرَ الْإِمَامُ عَلَى أَخْذِهَا مِنْهُ ، أَخْذَهَا وَعَزَّرَهُ ، وَلَمْ يَأْخُذْ زِيَادَةً عَلَيْهَا ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُهُمْ . وَكَذَلِكَ إِنْ غَلَّ مَالَهُ فَكْتَمَهُ حَتَّى لَا يَأْخُذَ الْإِمَامُ زَكَاتَهُ ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ وَأَبُو بَكْرِ عَبْدُ الْعَزِيزِ : يَأْخُذُهَا وَشَطْرَ مَالِهِ ؛ لِمَا رَوَى بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : « فِي كُلِّ سَائِمَةٍ الْإِبِلُ ، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، لَا تُفَرَّقُ عَنْ حِسَابِهَا » ^(١٤) ، مَنْ أَعْطَاهَا مُوْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَمَنْ أَبَاهَا ^(١٥) فَإِنَّا آخِذُوهَا ^(١٥) وَشَطْرَ مَالِهِ ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا ، لَا يَحِلُّ لآلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ » وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثُ / لِأَحْمَدَ فَقَالَ : مَا أَذْرَى مَا وَجْهُهُ ؟ وَسُئِلَ عَنْ إِسْنَادِهِ . فَقَالَ : هُوَ عِنْدِي صَالِحُ الْإِسْنَادِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُمُ ^(١٦) ، وَالنَّسَائِيُّ ، فِي « سُنَنِهِمْ » ^(١٧) . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ » ^(١٨) . وَلِأَنَّ مَنَعَ الزَّكَاةِ كَانَ فِي

٣ / ٥٤ ظ

(١٣-١٣) فِي م : « عَلَى أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ » .

(١٤) مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَالِكَ لَا يَفْرُقُ مَلِكُهُ عَنْ مَلِكٍ غَيْرِهِ حَيْثُ كَانَا خَلِيطَيْنِ . عَوْنُ الْمَعْبُودِ ٣ / ١٢ .

(١٥-١٥) فِي م : « فَإِنِّي آخِذُهَا » .

(١٦) سَقَطَ مِنْ : أ ، م .

(١٧) فِي أ ، م : « سُنَنِهِمَا » .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ١ / ٣٦٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ عَقُوبَةِ مَانِعِ الزَّكَاةِ ، وَبَابِ سَقُوطِ الزَّكَاةِ عَنِ الْإِبِلِ إِذَا كَانَتْ رَسَلًا لِأَهْلِهَا وَلِحَمُولَتِهِمْ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ١١ ، ١٧ . كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ لَيْسَ فِي عَوَامِلِ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٩٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٢ ، ٤ .

(١٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا أَدَّى زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَفَرٍ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٥٧٠ .

زَمَنِ أُمِّي بَكْرِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ^(١٩) عَقِبَ مَوْتِ ^(٢٠) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مَعَ تَوْفُرِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَلَمْ يُنْقَلْ ^(٢١) عَنْهُمْ أَخْذٌ ، زِيَادَةٌ ، وَلَا قَوْلٌ ^(٢٢) . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْعُذْرِ عَنْ هَذَا الْخَبَرِ . فَقِيلَ : كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ ، حَيْثُ كَانَتِ الْعُقُوبَاتُ فِي الْمَالِ ، ثُمَّ نُسِخَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ . وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ ^(٢٣) ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ ، أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ السَّنُّ الْوَاجِبُ ^(٢٤) عَلَيْهِ مِنْ خِيَارِ مَالِهِ ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِي سِنٍّ وَلَا عَدَدٍ ، لَكِنْ يَنْتَقِي مِنْ خَيْرٍ ^(٢٥) مَالِهِ مَا تَزِيدُ بِهِ صَدَقَتَهُ فِي الْقِيَمَةِ بِقَدْرِ ^(٢٦) شَطْرِ قِيَمَةِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ . فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِـ « مَالِهِ » هَاهُنَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ ، فَيَزَادُ عَلَيْهِ فِي الْقِيَمَةِ بِقَدْرِ شَطْرِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَانِعُ الزَّكَاةِ خَارِجًا عَنْ قَبْضَةِ الْإِمَامِ قَاتِلَهُ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَاتَلُوا مَا نَعِيَهَا ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَوْ مَنَعُونِي عَقْلًا كَانُوا يُؤْذُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ ^(٢٧) . فَإِنْ ظَفَرَ بِهِ وَبِمَالِهِ ، أَخَذَهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ أَيْضًا ، وَلَمْ تُسَبِّ ذُرِّيَّتُهُ ؛ لِأَنَّ الْجَنَائَةَ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلِأَنَّ الْمَانِعَ لَا يُسَبِّي ، فَذُرِّيَّتُهُ أَوْلَى . وَإِنْ ظَفَرَ بِهِ دُونَ مَالِهِ ، دَعَاهُ إِلَى أَذَائِهَا ، وَاسْتَتَابَهُ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَابَ وَأَدَّى ، وَإِلَّا قُتِلَ ، وَلَمْ يَحْكَمْ بِكُفْرِهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَكْفُرُ بِقِتَالِهِ عَلَيْهَا ، فَارَوَى الْمَيْمُونِيُّ عَنْهُ : إِذَا مَنَعُوا الزَّكَاةَ كَمَا مَنَعُوا أَبَا بَكْرٍ ، وَقَاتَلُوا عَلَيْهَا ، لَمْ يُورَثُوا ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ .

= وانظر تلخيص الحبير ، لابن حجر ٢ / ١٦٠ .

(١٩-١٩) في ١ ، م : « بموت » .

(٢٠-٢٠) في ب ، م : « أحد عنهم » .

(٢١) في م : « قولاً » .

(٢٢) في معالم السنن ٢ / ٣٣ .

(٢٣) في م : « الواجبة » .

(٢٤) في ١ ، ب : « خيار » .

(٢٥) في م : « تقدر » . والعبارة في معالم السنن : « فتزداد عليه الصدقة بزيادة شطر القيمة » .

(٢٦) تقدم في صفحة ٥ .

قال عبد الله بن مسعود : ما تارك الزكاة بمُسْلِمٍ^(٢٧) . وَوَجْهٌ ذَلِكَ ، ما رَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا قَاتَلَهُمْ ، وَعَضَّتْهُمْ الْحَرْبُ ، قَالُوا : نُودِيَها . قال : لا أَقْبَلُها حَتَّى تَشْهَدُوا أَنَّ قَتَلْنَا فِي الْجَنَّةِ وَقَتَلَاكُمْ فِي النَّارِ^(٢٨) . ولم يُنْقَلْ إِنْكَارُ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَدَلَّ عَلَى كُفْرِهِمْ . وَوَجْهُ الْأَوَّلُ ، أَنَّ عَمَرَ وَغَيْرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ امْتَنَعُوا مِنَ الْقِتَالِ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ ، وَلَوْ اعْتَقَدُوا كُفْرَهُمْ / لَمَّا تَوَقَّفُوا عَنْهُ ، ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى الْقِتَالِ ، وَبَقِيَ الْكُفْرُ عَلَى أَصْلِ النَّفْيِ ، وَلَئِنَّ الزَّكَاةَ فَرَعٌ مِنْ فُرُوعِ الدِّينِ ، فَلَمْ يَكْفُرْ تَارِكُهُ بِمُجَرَّدِ تَرْكِهِ ؛ كَالْحَجِّ ، وَإِذَا لَمْ يَكْفُرْ بِتَرْكِهِ ، لَمْ يَكْفُرْ بِالْقِتَالِ عَلَيْهِ كَأَهْلِ الْبَغْيِ . وَأَمَّا الَّذِينَ قَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ هَذَا الْقَوْلُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ جَحَدُوا وَجُوبَهَا ، فَإِنَّهُ نُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّمَا كُنَّا نُودَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ سَكَنَ لَنَا ، وَلَيْسَ صَلَاةُ أَبِي بَكْرٍ سَكَنًا لَنَا ، فَلَا تُودَى إِلَيْهِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ جَحَدُوا وَجُوبَ الْأَدَاءِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَئِنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ مِنَ الَّذِينَ قَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ هَذَا الْقَوْلُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ كَانُوا مُرْتَدِّينَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ جَحَدُوا وَجُوبَ الزَّكَاةِ ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهِ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ ارْتَكَبُوا كِبَائِرَ ، وَمَاتُوا مِنْ غَيْرِ ثَوْبَةٍ ، فَحُكِمَ لَهُمُ بِالنَّارِ ظَاهِرًا ، كَمَا حُكِمَ لِقَتْلَى الْمُجَاهِدِينَ بِالْجَنَّةِ ظَاهِرًا ، وَالْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْجَمِيعِ ، وَلَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِمُ بِالتَّخْلِيدِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْحُكْمِ بِالنَّارِ الْحُكْمُ بِالتَّخْلِيدِ ، فَقَدْ^(٢٩) أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ قَوْمًا مِنْ أُمَّتِهِ يَدْخُلُونَ النَّارَ ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ^(٣٠) .

(٢٧) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في منع الزكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١١٤ .
(٢٨) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ١٩٦ - ١٩٨ . والبخارى مختصرا ، في : باب الاستخلاف ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٩ / ١٠١ . وانظر : فتح البارى ١٣ / ٢١٠ .
(٢٩) في م : « بعد أن » .

(٣٠) أخرجه البخارى ، في : باب صفة الجنة والنار ، من كتاب الرقاق ، وفي : باب ما جاء في قول الله ﴿ إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ٨ / ١٤٨ ، ٩ / ١٦٤ . ومسلم ، =

٣٩٧ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : (وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ سَائِمَةٌ صَدَقَةٌ) .

بَدَأَ الْخِرَقِيُّ ، رَحِمَهُ اللهُ ، بِذِكْرِ صَدَقَةِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ ، فَإِنَّهَا أَعْظَمُ النَّعَمِ قِيَمَةً وَأَجْسَامًا ، وَأَكْثَرُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ ، فَلَا هَتَمَامُ بِهَا أَوْلَى ، وَوُجُوبُ زَكَاتِهَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ ، وَصَحَّحَتْ فِيهِ السُّنَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا رَوَى فِي ذَلِكَ ، مَا رَوَى ^(١) الْبُخَارِيُّ فِي « صَحِيحِهِ » ^(٢) ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ ، لَمَّا وَجَّهَ إِلَى الْبَحْرَيْنِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولَهُ ^(٣) ﷺ ، فَمَنْ سَأَلَهَا عَلَى ^(٤) وَجْهِهَا ^(٥) مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلْيُعْطِهَا ، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ : « فِي

= فِي : بَابُ إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُبِلِم ١ / ١٧٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٣٣ / ٣ ، ١٣٤ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ٢٠٨ ، ٢٦٩ .

(١) فِي م : « رَوَاهُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مَتَفَرِّقٍ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، وَبَابِ مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنِ هُمَا يَتَرَاوَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ ، وَبَابِ مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بَنَتٍ مُخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَبَابِ زَكَاةِ الْغَنَمِ ، وَبَابِ لَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرْمَةٌ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ فِي الزَّكَاةِ وَأَنْ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْلِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ٢٩ / ٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ١ / ٣٥٨ - ٣٦٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْإِبِلِ ، وَبَابِ زَكَاةِ الْغَنَمِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ إِذَا أَخَذَ الْمُصَدَّقُ سَنًا دُونَ سَنٍ أَوْ فَوْقَ سَنٍ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٥٧٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ١١ ، ١٢ .

(٣) فِي م : « وَرَسُولُهُ » .

(٤) فِي م : « عَنْ » .

(٥-٥) سَقَطَ مِنْ : م .

أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْإِبِلِ / فِي كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خُمْسٍ وَثَلَاثِينَ ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خُمْسٍ وَأَرْبَعِينَ ، فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ ، فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْجَمَلِ ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خُمْسٍ وَسَبْعِينَ ، فَفِيهَا جَذَعَةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ ، فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرَوْقَتَا الْجَمَلِ ^(٦) ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خُمْسِينَ حِقَّةٌ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، فَإِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا مِنَ الْإِبِلِ ، فَفِيهَا شَاةٌ » . وَذَكَرُ تَمَامِ الْحَدِيثِ نَذَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَبْوَابِهِ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي « سُنَنِهِ » ، وَزَادَ : « وَإِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا وَعِشْرِينَ ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خُمْسًا وَثَلَاثِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ ، فَفِيهَا ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرَ » . وَهَذَا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ .. قَالَ : وَلَا يَصِحُّ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مَا رُوِيَ عَنْهُ فِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ . يَعْنِي مَا حُكِيَ عَنْهُ فِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ خُمْسُ شِيَاهِ ^(٧) . وَقَوْلُ الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . يَعْنِي قَدَرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ يُسَمَّى فَرَضًا ، وَمِنْهُ فَرَضَ الْحَاكِمُ لِلْمَرْأَةِ فَرَضًا . وَقَوْلُهُ : وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ . يَعْنِي لَا يُعْطَى فَوْقَ الْفَرَضِ ^(٨) . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ لَا زَكَاةَ فِيهِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا » . وَقَالَ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ ذَوْدٌ ^(٩) صَدَقَةٌ » .

(٦) فِي م : « الْفَحْل » .

(٧) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٦٢ . وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ رِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٤ / ٩٢ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : م . وَفِي أ ، ب : « مَا فَوْقَ الْفَرَضِ » .

(٩) الذَّوْدُ : مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١١) . وَالسَّائِمَةُ : الرَّاعِيَّةُ ، وَقَدْ سَامَتْ تَسُومٌ سَوْماً : إِذَا رَعَتْ ،
وَأَسَمَتْهَا إِذَا رَعَيْتَهَا ، وَسَوَّمْتُهَا : إِذَا جَعَلْتُهَا سَائِمَةً ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَ مِنْهُ
شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾^(١٢) أَيْ تَرْعُونَ . وَفِي ذِكْرِ السَّائِمَةِ اخْتِرَازٌ مِنَ الْمَعْلُوفَةِ^(١٣)
وَالْعَوَامِلِ ؛ فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ^(١٤) فِي
الْإِبِلِ التَّوَاضِيعِ^(١٥) وَالْمَعْلُوفَةِ^(١٦) الزَّكَاةَ ؛ لِغُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي كُلِّ
خَمْسٍ شَاةٌ » . قَالَ / أَحْمَدُ : لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ زَكَاةٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَرَوْنَ فِيهَا
الزَّكَاةَ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ فِي هَذَا أَصْلٌ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فِي
كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٌ » . فِي حَدِيثِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ^(١٧) ، فَقَيَّدَهُ بِالسَّائِمَةِ ، فَدَلَّ
عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي غَيْرِهَا ، وَحَدِيثُهُمْ مُطْلَقٌ ، فَيُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، وَلِأَنَّ وَصْفَ
النَّمَاءِ مُعْتَبَرٌ فِي الزَّكَاةِ ، وَالْمَعْلُوفَةُ يَسْتَعْرِقُ عِلْفُهَا نَمَاءَهَا ، إِلَّا أَنْ يُعَدَّهَا لِلتَّجَارَةِ ،
فَيَكُونُ فِيهَا زَكَاةُ التَّجَارَةِ .

٥٦/٣

(١٠) أخرجه البخاري ، في : باب ما أُدِّيَ زكاته فليس بكنز ، وباب زكاة الورق ، وباب ليس فيما دون خمس
ذود صدقة ، وباب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ١٣٣ / ٢ ،
١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٦ . ومسلم ، في : أول كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٤ ، ٦٧٥ . كما
أخرجه أبو داود ، في : باب ما تجب فيه الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٥٧ . والترمذي ، في :
باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٢٠ ، ١٢١ .
والنسائي ، في : باب زكاة الإبل ، وباب زكاة الورق ، وباب زكاة الحبوب ، وباب القدر الذي تجب فيه الصدقة ،
من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ١٢ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ . وابن ماجه ، في : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ،
من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٢ . والدارمي ، في : باب ما لا يجب فيه الصدقة من الحبوب والورق
والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨٤ . والإمام مالك ، في : باب ما تجب فيه الزكاة ، من
كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٩٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٦ / ٣ ،
٣٠ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ٢٩٦ .

(١١) سورة النحل ١٠ .

(١٢) في م : « العلوفة » .

(١٣) سقط من : م .

(١٤) نضح البعير الماء : حملة من نهر أو بئر لسقى الزرع ، فهو ناضح .

(١٥) تقدم في صفحة ٧ .

٣٩٨ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا مَلَكَ خُمُسًا مِنَ الْإِبِلِ ، فَأَسَامَهَا أَكْثَرَ السَّنَةِ ،
فَفيهَا شَاةٌ ، وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي الْخُمْسِ عَشْرَةٌ ثَلَاثُ شِيَاهِ ، وَفِي
الْعَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهِ)

وهذا كله مُجْمَعٌ عليه ، وثَابِتٌ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، بما رَوَيْنَاهُ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا
قَوْلَهُ : « فَأَسَامَهَا أَكْثَرَ السَّنَةِ » . ^(١) فَإِنَّ مَذْهَبَ إِمَامِنَا وَمَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا إِذَا
كَانَتْ سَائِمَةً أَكْثَرَ السَّنَةِ ^(٢) فَفِيهَا الزَّكَاةُ . وقال الشَّافِعِيُّ : إن لم تَكُنْ سَائِمَةً فِي جَمِيعِ
الْحَوْلِ فلا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ السَّوْمَ شَرَطُ فِي الزَّكَاةِ ، فَاعْتَبِرَ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ،
كَالْمِلْكِ وَكَمَالِ النَّصَابِ ، وَلِأَنَّ الْعَلْفَ ^(٣) مُسْقِطٌ وَالسَّوْمُ مُوجِبٌ ، فَإِذَا ^(٤) اجْتَمَعَا
غَلَبَ الْإِسْقَاطُ ، كَمَا لَوْ مَلَكَ نَصَابًا بَعْضُهُ سَائِمَةً وَبَعْضُهُ مَعْلُوفٌ ^(٥) . وَلَنَا ، عُمُومُ
النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي نَصَبِ الْمَاشِيَةِ ، وَاسْمُ السَّوْمِ لَا يَزُولُ بِالْعَلْفِ
الْيَسِيرِ ، فَلَا يَمْنَعُ دُخُولُهَا فِي الْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ حَقُّهُ الْمَوْتَةَ ^(٦) ، فَأَشْبَهَتِ
السَّائِمَةَ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، وَلِأَنَّ الْعَلْفَ الْيَسِيرَ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ فَاعْتَبَرَهُ فِي جَمِيعِ
الْحَوْلِ يُسْقِطُ الزَّكَاةَ بِالْكُلِّيَّةِ ، سَيِّمًا عِنْدَ مَنْ يَسُوءُ لَهُ الْفِرَارُ مِنَ الزَّكَاةِ ، فَإِنَّهُ إِذَا ^(٧)
أَرَادَ إِسْقَاطَ الزَّكَاةِ عَافَهَا ^(٨) يَوْمًا فَأَسْقَطَهَا ، وَلِأَنَّ هَذَا وَصْفٌ مُعْتَبَرٌ فِي رَفْعِ الْكُلْفَةِ
فَاعْتَبِرَ فِيهِ الْأَكْثَرُ ، كَالسَّقْيِ بِمَا لَا كُلْفَةَ فِي الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ . وَقَوْلُهُمْ « السَّوْمُ
شَرَطٌ » يَحْتَمِلُ أَنْ يَمْنَعَ . وَنَقُولُ : بَلْ / الْعَلْفُ إِذَا وُجِدَ فِي نَصَبِ الْحَوْلِ فَمَا زَادَ
مَانِعٌ ، كَمَا أَنَّ السَّقْيَ بِكُلْفَةٍ مَانِعٌ مِنْ وَجُوبِ الْعَشْرِ ، وَلَا يَكُونُ مَانِعًا حَتَّى يُوجَدَ فِي
النَّصَبِ فَصَاعِدًا ، كَذَا فِي مَسْأَلَتِنَا ، ^(٩) ثُمَّ إِنْ ^(١٠) سَلَّمْنَا كَوْنَهُ شَرَطًا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

٥٦/٣ ظ

(١-١) سقط من : ١ .

(٢-٢) في ١ ، م : « يسقط والسوم يوجب ، وإذا » .

(٣) في م : « علوفة » .

(٤) في م : « للموتة » .

(٥) في ١ ، ب : « متى » .

(٦) سقط من : م .

(٧-٧) في م : « وإن » .

الشَّرْطُ وَجُودُهُ فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ ، كَالسَّقْيِ بِمَا لَا كُفَّةَ فِيهِ شَرْطٌ فِي وُجُوبِ الْعُشْرِ ، وَيُكْتَفَى بِوُجُودِهِ فِي الْأَكْثَرِ ، وَيُفَارِقُ مَا إِذَا كَانَ^(٨) بَعْضُ النَّصَابِ مَعْلُوفًا^(٩) ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ سَبَبُ الْوُجُوبِ^(١٠) ، فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الشَّرْطِ فِي جَمِيعِهِ ، وَأَمَّا الْحَوْلُ فَإِنَّهُ شَرْطُ الْوُجُوبِ ، فَجَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ الشَّرْطُ فِي أَكْثَرِهِ .

فصل : وَلَا يُجْزَى فِي الْغَنَمِ الْمُخْرَجَةِ فِي الزَّكَاةِ إِلَّا الْجَذْعُ^(١١) مِنَ الضَّانِّ ، وَالتَّنْيُ^(١٢) مِنَ الْمَعَزِ ، وَكَذَلِكَ شَاةُ الْجُبْرَانِ ، وَابْتِهَامُ أَخْرَاجِ أَجْزَائِهِ . وَلَا يُعْتَدُ^(١٣) كَوْنُهَا مِنْ جِنْسٍ^(١٤) غَنَمِهِ ، وَلَا جِنْسٍ^(١٥) غَنَمِ الْبَلَدِ ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ مُطْلَقَةً فِي الْحَبْرِ الَّذِي ثَبَتَ بِهِ وَجُوبُهَا ، وَلَيْسَ غَنَمُهُ وَلَا غَنَمُ الْبَلَدِ سَبَبًا لِوُجُوبِهَا ، فَلَمْ يَتَقَيَّدْ بِذَلِكَ ، كَالشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْفِدْيَةِ ، وَتَكُونُ أُنْثَى ، فَإِنْ أَخْرَجَ ذَكَرًا لَمْ يُجْزَئْهُ ؛ لِأَنَّ الْغَنَمَ الْوَاجِبَةَ فِي نُسْبِهَا إِنْثَى ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزَئْهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَقَ لَفْظَ الشَّاةِ ، فَيَدْخُلُ^(١٦) فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى ، وَلِأَنَّ الشَّاةَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالذِّمَّةِ دُونَ الْعَيْنِ أَجْزَأُ فِيهَا الذَّكَرُ كَالْأَضْحِيَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ لَزِمَهُ شِرَاءُ شَاةٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُخْرِجُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ ، قِيَاسًا عَلَى شَاةِ الْجُبْرَانِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَى الشَّاةِ ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِنَصِّهِ ، وَلِأَنَّ هَذَا إِخْرَاجُ قِيمَةٍ فَلَمْ يَجْزَ ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الشَّاةُ وَاجِبَةً فِي نَصَابِهَا ، وَشَاةُ الْجُبْرَانِ مُحْتَصَةً بِالْبَدَلِ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ^(١٧) ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ بَدَلًا عَنِ الشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ .

(٨) فِي أ ، م . زِيَادَةٌ : « فِي » .

(٩) فِي م : « مَعْلُوف » .

(١٠) فِي م : « لِلْوُجُوبِ » .

(١١) يَأْتِي تَعْرِيفُهُمَا فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ ٤١٠ .

(١٢) فِي أ ، ب ، م : « يَعْتَبَرُ » .

(١٣-١٣) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب .

(١٤) فِي ب ، م : « فَيَدْخُلُ » .

(١٥) فِي أ ، ب : « الدَّرَاهِمُ » .

فصل : فإن أخرج عن الشاة بغيراً لم يُجزئهُ ، سواءً كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة أو لم يكن ، وحكى عن مالك وداود . وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي : يُجزئ^(١٦) البعير عن العشرين فما دونها . ويتخرج^(١٧) لنا مثل ذلك إذا كان المخرج مما يُجزئ عن خمس وعشرين ؛ لأنه يُجزئ عن خمس وعشرين ، والعشرون داخله / فيها ، ولأن ما أجزأ عن الكثير أجزأ عما دونه ، كابتنى لبون عما دون سبعة وسبعين . ولنا ، أنه أخرج غير المنصوص عليه من غير جنسه ، فلم يُجزه ، كما لو أخرج بغيراً عن أربعين شاة ، ولأن النص ورد بالشاة ، فلم يُجزئ البعير كالأصل ، أو كشاة الجبران ، ولأنها فريضة وجبت فيها شاة فلم^(١٨) يُجزئ عنها البعير ، كنصاب الغنم ، ويفارق ابتنى لبون عن الجذعة ؛ لأنهما^(١٩) من الجنس .

فصل : وتكون الشاة المخرجة كحال الإبل في الجودة والرداءة ، فيخرج عن الإبل السمان سميناً ، وعن الهزال هزيلة^(٢٠) ، وعن الكرائم كريمة ، وعن اللئام لئيمة ، فإن كانت مراضاً أخرج شاة صحيحة على قدر المال ، فيقال له^(٢١) : لو كانت الإبل صحاحاً كم كانت قيمتها وقيمة الشاة ؟ فيقال : قيمة الإبل مائة وقيمة الشاة خمسة ، فينقص من قيمتها قدر ما نقصت الإبل ، فإذا نقصت الإبل خمس قيمتها وجب شاة قيمتها أربعة . وقيل : تُجزئ شاة تُجزئ في الأضحية ، من غير نظير إلى القيمة . وعلى القولين لا تُجزئ مريضة ؛ لأن المخرج من غير جنسها ، وليس كله مراضاً ، فينزل منزلة اجتماع الصّحاح ، والمراض لا تُجزئ فيه إلا الصّحيحة .

(١٦) في ١ ، م : « يجزئه » .

(١٧) في ١ ، م : « ويخرج » .

(١٨) سقط من : م .

(١٩) في ١ ، م : « لأنها » .

(٢٠) في م : « هزلة » .

(٢١) سقط من : الأصل .

٣٩٩ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا صَارَتْ خُمُسًا وَعِشْرِينَ ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ ، إِلَى خُمُسٍ وَثَلَاثِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ^(١) بِنْتُ مَخَاضٍ فَابْنُ ^(٢) لَبُونٍ ذَكَرٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ إِلَى خُمُسٍ وَأَرْبَعِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا حَقَّةُ طُرُوقَةِ الْفَحْلِ ، إِلَى سِتِّينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَسِتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خُمُسٍ وَسَبْعِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ فَفِيهَا حَقَّتَانِ ^(٣) طُرُوقَتَا الْفَحْلِ ^(٣) إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ) .

وهذا كله مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَالْخَبَرُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ ^(٤) مُتَنَاوِلٌ لَهُ . وَابْنَةُ الْمَخَاضِ : الَّتِي لَهَا سَنَةٌ وَقَدْ دَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهَا قَدْ حَمَلَتْ غَيْرَهَا ، وَالْمَخَاضُ الْحَامِلُ ، وَلَيْسَ كَوْنُ أُمِّهَا مَخَاضًا شَرْطًا فِيهَا ، وَإِنَّمَا ذِكْرُ تَعْرِيفِهَا لَهَا بِغَالِبِ خَالِهَا ، كَتَعْرِيفِهِ ^(٥) الرَّبِيبَةَ بِالْحَجَرِ ، وَكَذَلِكَ بِنْتُ لَبُونٍ وَبِنْتُ الْمَخَاضِ / أَذْنَى سِنٍّ يُوجَدُ فِي الزَّكَاةِ ، وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي خُمُسٍ وَعِشْرِينَ إِلَى خُمُسٍ وَثَلَاثِينَ خَاصَّةً . وَبِنْتُ اللَّبُونِ : الَّتِي تَمَّتْ لَهَا سَنَتَانِ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهَا قَدْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا وَلَهَا لَبْنٌ . وَالْحَقَّةُ : الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ اسْتَحَقَّتْ أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ ، وَلِهَذَا قَالَ : طُرُوقَةُ الْفَحْلِ . وَاسْتَحَقَّتْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا وَتُرَكَّبَ . وَالْجَذَعَةُ : الَّتِي لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ ، وَقِيلَ لَهَا ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَجْدَعُ إِذَا سَقَطَتْ سِنُّهَا ، وَهِيَ أَغْلَى سِنٍّ تَجِبُ فِي الزَّكَاةِ ، وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي إِحْدَى وَسِتِّينَ إِلَى خُمُسٍ وَسَبْعِينَ . وَإِنْ رَضِيَ رَبُّ

٥٧/٣ ظ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في ١ ، م : « وابن » .

(٣-٣) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٤) تقدم في صفحة ١٠ من حديث أبي بكر .

(٥) في م : « كتعريف » .

المال أن يُخْرَجَ مَكَانَهَا ثِنْيَةً جَارَ ، وهي التي لها خَمْسُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي السَّادِسَةِ ،
وَسُمِّيَتْ ثِنْيَةً ، لَأَنَّهَا قَدْ أُلْقَتْ ثِنْيَتِهَا . وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ فِي الْأَسْنَانِ ذَكَرَهُ أَبُو
عُبَيْدٍ^(٦) ، وَحَكَاهُ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ ، وَأَبَى زَيْدُ الْأَنْصَارِيِّ ، وَأَبَى زَيْدُ الْكِلَابِيِّ^(٧)
وغيرهم . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ابْنَةُ مَخَاضٍ » أَرَادَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِبِلِهِ ابْنَةُ
مَخَاضٍ أَجْزَأَهُ ابْنُ لَبُونٍ ، وَلَا يُجْزِئُهُ مَعَ وُجُودِ ابْنَةِ مَخَاضٍ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ فِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ فَأَبْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ » . فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ^(٨) . فَشَرَطَ^(٩)
فِي إِخْرَاجِهِ عَدَمَهَا . فَإِنْ اشْتَرَاهَا وَأَخْرَجَهَا جَارَ ، وَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ ابْنِ لَبُونٍ بَعْدَ
شِرَائِهَا لَمْ تَجْزُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي إِبِلِهِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِبِلِهِ ابْنُ لَبُونٍ ،
وَأَرَادَ^(١٠) « أَنْ يَشْتَرِيَ » ، لَزِمَهُ شِرَاءُ بِنْتِ مَخَاضٍ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ : يُجْزِئُهُ شِرَاءُ ابْنِ لَبُونٍ ؛ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ وَعُمُومِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي
الْعَدَمِ ، فَلَزِمَتْهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ ، كَمَا لَوْ اسْتَوَيَا فِي الْوُجُودِ ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى
وُجُودِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِلرَّفَقِ بِهِ ، إِعْنَاءً لَهُ عَنِ الشَّرَاءِ ، وَمَعَ عَدَمِهِ لَا يَسْتَعْنِي عَنِ
الشَّرَاءِ ، فَكَانَ شِرَاءُ الْأَصْلِ أَوْلَى . عَلَى أَنَّ فِي بَعْضِ الْأَفَاطِ الْحَدِيثُ : « فَمَنْ لَمْ
يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا ، وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ ، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ ، وَلَيْسَ مَعَهُ
شَيْءٌ » . فَشَرَطَ فِي قَبُولِهِ وُجُودَهُ وَعَدَمَهَا ، وَهَذَا فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ ، وَفِي بَعْضِ
الْأَفَاطِ : « وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنُ لَبُونٍ » .
وهذا « تَقْيِيدٌ / يَتَعَيَّنُ »^(١١) حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ابْنَةَ مَخَاضٍ

٥٨/٣ و

(٦) فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٣ / ٧٠ - ٧٢ .

(٧) فِي ١ ، ب ، م : « الْهَلَالِي » . وَالثَّبُتُ فِي : الْأَصْلِ ، وَغَرِيبِ الْحَدِيثِ .

(٨) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ١٠ .

(٩) فِي ١ ، م : « شَرَطٌ » .

(١٠ - ١٠) فِي ١ ، م : « الشَّرَاءُ » .

(١١ - ١١) فِي م : « يَفْسُدُ بَتَعَيَّنٍ » .

مَعِينَةٌ^(١٢) ، فله الاتِّقَالُ إلى ابنِ لَبُونٍ ؛ لِقَوْلِهِ في الْحَبْرِ : « فَمَنْ^(١٣) لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ ، على وَجْهِهَا » ولأنَّ وُجُودَهَا كَعَدَمِهَا ، لِكَوْنِهَا لا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا ، فَاشْتَبَاهَ الَّذِي لا يَجِدُ إِلَّا مَا لا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ في اتِّقَالِهِ إلى التَّيْمُمِ ، وإنَّ وَجَدَ ابْنَةَ مَخَاضٍ أَعْلَى مِنْ صِفَةِ الْوَاجِبِ ، لم يُجْزِهِ ابنُ لَبُونٍ ؛ لِوُجُودِ بِنْتِ مَخَاضٍ على وَجْهِهَا ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ إِخْرَاجِهَا وَبَيْنَ شِرَاءِ بِنْتِ مَخَاضٍ على صِفَةِ الْوَاجِبِ ، ولا^(١٤) يُجْبَرُ تَقْصُصُ^(١٥) الذُّكُورِيَّةِ بِزِيَادَةِ سِنٍّ في غيرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، ولا يُجْزَاهُ أَنْ يُخْرَجَ عن ابنِ لَبُونٍ حَقًّا ، ولا عن الْحَقَّةِ جَذْعًا ،^(١٦) مع عَدَمِهِمَا^(١٧) ولا وُجُودِهما . وقال الْقَاضِي ، وابنُ عَقِيلٍ : يَجُوزُ ذَلِكَ مع عَدَمِهما ؛ لَأَنَّهما أَعْلَى وَأَفْضَلُ ، فَيُثْبِتُ الْحُكْمَ فِيهِمَا بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ . ولنا ، أَنَّهُ لا نَصَّ فِيهِمَا ، ولا يَصِحُّ قِيَاسُهُمَا على ابنِ لَبُونٍ مَكَانَ بِنْتِ مَخَاضٍ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ سِنِّ ابنِ لَبُونٍ على بِنْتِ مَخَاضٍ يَمْتَنِعُ بها من صِغَارِ السَّبَاعِ ، وَيَرْعَى الشَّجَرُ بِنَفْسِهِ ، وَيَرِدُ الْمَاءُ ، ولا يُوجَدُ هَذَا في الْحَقِّ مع بِنْتِ لَبُونٍ ، لَأَنَّهما يَشْتَرِكَانِ في هَذَا ، فلم يَتَّقِ إِلَّا مُجَرَّدَ السِّنِّ فلم يُقَابِلِ الْأَثُوثِيَّةُ^(١٨) . وَقَوْلُهُمَا : إِنَّهُ يَدُلُّ على ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِيهِمَا بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ . قُلْنَا : بل يَدُلُّ على انْتِفَاءِ الْحُكْمِ فِيهِمَا بِدَلِيلِ خِطَابِهِ ، فَإِنَّ تَخْصِيصَهُ بِالذَّكْرِ دُونَهُمَا دَلِيلٌ على اخْتِصَاصِهِ بِالْحُكْمِ دُونَهُمَا .

فصل : وإنَّ أُخْرِجَ عن الْوَاجِبِ سِنًّا أَعْلَى مِنْ جِنْسِهِ ، مثلُ أَنْ يُخْرَجَ بِنْتُ لَبُونٍ عن بِنْتِ مَخَاضٍ ، وَحَقَّةً عن بِنْتِ لَبُونٍ أو بِنْتِ مَخَاضٍ ، أو أُخْرِجَ عن الْجَذْعَةِ ابْنَتِي لَبُونٍ أو حَقَّتَيْنِ ، جَازَ . لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ زَادَ على الْوَاجِبِ

(١٢) في م : « معينة » .

(١٣) في ا ، م : « فإن » .

(١٤-١٤) في م : « بخير بعض » .

(١٥-١٥) في ا ، م : « لعدمهما » .

(١٦) في ا ، م : « إلا بتوجيه » .

مِنْ جَنْسِهِ مَا يُجْزَى عَنْهُ مَعَ^(١٧) غَيْرِهِ ، فَكَانَ مُجْزِيًا عَنْهُ عَلَى انْفِرَادِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْعَدَدِ . وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي « مُسْنَدِهِ » ، وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي « سُنَنِهِ »^(١٨) ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُصَدِّقًا ، فَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، فَلَمَّا جَمَعَ لِي مَالَهُ لَمْ أَجِدْ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا بِنْتَ مَخَاضٍ . فَقُلْتُ لَهُ : أَدُّ بِنْتَ مَخَاضٍ ، فَإِنَّهَا صَدَقْتُكَ . فَقَالَ : ذَاكَ مَا لَا لَبَنَ فِيهِ وَلَا ظَهَرَ ، وَلَكِنْ هَذِهِ نَاقَةٌ فَتِيَّةٌ / عَظِيمَةٌ سَمِينَةٌ ، فَخُذْهَا . فَقُلْتُ : مَا أَنَا بِأَخِذٍ مَا لَمْ أُؤْمَرْ بِهِ ، وَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ قَرِيبٌ ، فَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَأْتِيَهُ فَتَعْرِضْ عَلَيْهِ مَا عَرَضْتَ عَلَيَّ فَأَفْعَلْ ، فَإِنْ قَبِلَهُ مِنْكَ قَبِلْتَهُ ، وَإِنْ رَدَّهُ عَلَيْكَ رَدَدْتُهُ . قَالَ : فَإِنِّي فَاعِلٌ . فَخَرَجَ مَعِيَ وَخَرَجَ بِالنَّاقَةِ الَّتِي عَرَضَ عَلَيَّ ، حَتَّى قَدِمْنَا^(١٩) عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَتَانِي رَسُولُكَ لِيَأْخُذَ مِنِّي صَدَقَةً مَالِي ، وَإِيْمُ اللَّهِ ، مَا قَامَ فِي مَالِي رَسُولُ اللَّهِ وَلَا رَسُولُهُ قَطُّ قَبْلَهُ ، فَجَمَعْتُ لَهُ مَالِي ، فَرَعَمَ أَنَّ مَا عَلَيَّ فِيهِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَذَاكَ مَا لَا لَبَنَ فِيهِ وَلَا ظَهَرَ ، وَقَدْ عَرَضْتُ عَلَيْهِ نَاقَةً فَتِيَّةً سَمِينَةً عَظِيمَةً لِيَأْخُذَهَا فَأَبَى ، وَهِيَ هَذِهِ ، قَدْ جِئْتُكَ بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَخُذْهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذَاكَ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْكَ ، فَإِنْ تَطَوَّعْتَ بِخَيْرٍ آجَرَكَ^(٢٠) اللَّهُ فِيهِ ، وَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ » . فَقَالَ : فَهِيَ هَذِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ جِئْتُكَ بِهَا . قَالَ : فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَبْضِهَا ، وَدَعَا لَهُ فِي مَالِهِ بِالْبَرَكَةِ . وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا أُخْرِجَ أَعْلَى مِنَ الْوَاجِبِ فِي الصَّفَةِ ، مِثْلُ أَنْ يُخْرِجَ السَّمِينَةَ مَكَانَ الْهَزِيلَةِ ، وَالصَّحِيحَةَ مَكَانَ الْمَرِيضَةِ ، وَالكَرِيمَةَ عَنْ^(٢١) اللَّئِيمَةِ ، وَالْحَامِلَ عَنِ الْحَوَائِلِ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ

(١٧) فِي ب : « مِنْ » .

(١٨) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ١٤٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(١٩) فِي الْأَصْلِ ، أ ، م : « قَدِمْنَا » . وَالْمَثْبُوتُ فِي : ب ، وَالْمُسْنَدُ وَسَنَنَ أَبِي دَاوُدَ .

(٢٠) فِي م : « أَجْزَلَ » .

(٢١) فِي أ ، ب ، م : « مَكَانَ » .

وَتُجْزئُهُ ، وَلَهُ أَجْرُ الزِّيَادَةِ .

فصل : وَيُخْرِجُ عَنْ مَا شِئْتَهُ مِنْ جِنْسِهَا عَلَى صِفَتِهَا ، فَيُخْرِجُ عَنْ الْبَحَائِي (٢٢)
بُحْتِيَّةً ، وَعَنْ الْعَرَابِ عَرَبِيَّةً ، وَعَنْ الْكِرَامِ كَرِيمَةً ، وَعَنْ السَّمَانِ سَمِينَةً ، وَعَنْ
اللُّثَامِ وَالْهَزَالِ لَيْمَةً هَزِيلَةً . فَإِنْ أَخْرَجَ عَنْ الْبَحَائِي عَرَبِيَّةً بِقِيَمَةِ الْبُحْتِيَّةِ ، أَوْ أَخْرَجَ
عَنْ السَّمَانِ هَزِيلَةً بِقِيَمَةِ السَّمِينَةِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ مَعَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ هِيَ
الْمَقْصُودُ . اخْتَارَ (٢٣) هَذَا أَبُو بَكْرٍ . وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي وَجْهٌ آخَرُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛
لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَتَ صِفَةٍ مَقْصُودَةٍ ، فَلَمْ يَجْزَ ، كَمَا لَوْ أَخْرَجَ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ . وَالصَّحِيحُ
الْأَوَّلُ ؛ لَمَا ذَكَّرْنَا ، وَفَارَقَ خِلَافَ الْجِنْسِ . فَإِنَّ الْجِنْسَ مَرْعًى فِي الزَّكَاةِ ، وَلِهَذَا لَوْ
أَخْرَجَ الْبَعِيرَ عَنِ الشَّاةِ لَمْ يَجْزَ ، وَمَعَ الْجِنْسِ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْجَيْدِ عَنِ الرَّدِيِّ ، بغيرِ
خِلَافٍ .

٥٩/٣ و ٤٠٠ - / مسألة ؛ قال : (فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خُمْسِينَ حَقَّةٌ)

ظَاهِرُ هَذَا أَنَّهَا إِذَا زَادَتْ عَلَى الْعِشْرِينَ وَالْمِائَةِ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ،
وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَائِيَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَمَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ .
وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَتَغَيَّرُ (١) الْفَرَضُ إِلَى ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ ، فَيَكُونُ فِيهَا حَقَّةٌ وَبِنْتُ لَبُونٍ .
وَهَذَا مَذْهَبُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَّارٍ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَلِمَالِكٍ رَوَايَتَانِ ؛ لِأَنَّ
الْفَرَضَ لَا يَتَغَيَّرُ بِزِيَادَةِ الْوَاحِدَةِ ؛ بِدَلِيلِ سَائِرِ الْفُرُوضِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :
« فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ » (٢) . وَالْوَاحِدَةُ
زِيَادَةٌ ، وَقَدْ جَاءَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي حَدِيثِ الصَّدَقَاتِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ،

(٢٢) البخاري : الإبل الخراسانية .

(٢٣) في ١ ، م : « أجاز » .

(١) في ١ ، ب ، م : « يتعدى » .

(٢) تقدم في صفحة ١٠ .

وكان عند آل عمر بن الخطاب . رواه أبو داود ، والترمذي^(٣) ، وقال : هو حديث حسن . وقال ابن عبد البر : هو أحسن شيء روي في أحاديث الصدقات . وفيه : « فإذا كاث إحدى وعشرين ومائة ، ففيها ثلاث بنات لبون » . وفي لفظ : « إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة » . أخرجه الدارقطني^(٤) . وأخرج حديث أنس^(٥) ، من رواية إسحاق بن راهويه ، عن النضر بن سميل^(٦) ، عن حماد بن سلمة ، قال : أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه^(٧) عن أنس . وفيه : « فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة » . ولأن سائر ما جعله النبي ﷺ غاية للفرض ، إذا زاد عليه واحدة تغير الفرض ، كذا هذا . وقولهم : إن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة . قلنا : وهذا ما تغير بالواحدة وحدها ، وإنما تغير بها مع ما قبلها ، فأشبهت الواحدة الزائدة عن التسعين والستين وغيرهما . وقال ابن مسعود ، والنخعي ، والثوري ، وأبو حنيفة : إذا زادت الإبل على عشرين ومائة ، استوفيت الفريضة ، في^(٨) كل خمس شاة إلى خمس وأربعين ومائة ، فيكون فيها حقتان وبنت مخاض ، إلى خمسين ومائة ، ففيها ثلاث حقا . وتستأنف الفريضة / في كل خمس شاة ؛ لما روي أن النبي ﷺ

ظ ٥٩/٣

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٠٦ - ١٠٩ : كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب صدقة الإبل ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٣ ، ٥٧٤ . والدارمي ، في : باب في زكاة الغنم ، وباب في زكاة الإبل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨١ - ٣٨٣ . والدارقطني ، في : باب زكاة الإبل والغنم ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٥ .

(٤) في : باب زكاة الإبل والغنم ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١١٣ . وفيه : « ففي كل أربعين جذعة » .

(٥) في : باب زكاة الإبل والغنم ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١١٤ ، ١١٥ .

(٦) في ١ ، م : « إسماعيل » خطأ .

(٧) في ١ ، م : « يحدث به » .

(٨) في م : « ففي » .

كَتَبَ لِعَمْرٍو بن حَزْمٍ كِتَابًا ، ذَكَرَ فِيهِ الصَّدَقَاتِ وَالذِّيَّاتِ^(٩) ، وَذَكَرَ فِيهِ مِثْلَ هَذَا .
وَلَنَا ، أَنَّ فِي حَدِيثِي الصَّدَقَاتِ الَّذِي كَتَبَهُ أَبُو بَكْرٍ لِأَنْسٍ ، وَالَّذِي كَانَ عِنْدَ آلِ عُمَرَ
ابْنِ الْخَطَّابِ مِثْلَ مَذْهَبِنَا ، وَهُمَا صَحِيحَانِ ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
بِقَوْلِهِ : هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَأَمَّا
كِتَابُ عَمْرٍو بن حَزْمٍ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي صِفَتِهِ ، فَرَوَاهُ الْأَثَرُمُ فِي « سُنَنِهِ » مِثْلَ
مَذْهَبِنَا . وَالْأَخْذُ بِذَلِكَ أَوْلَى ، لِمُوَافَقَتِهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحَّاحَ ، وَمُوَافَقَتِهِ الْقِيَاسَ ،
فَإِنَّ الْمَالَ إِذَا وَجَبَ فِيهِ مِنْ جِنْسِهِ لَمْ يَجِبْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، كَسَائِرِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ،
وَلَأَنَّهُ مَالٌ اخْتَمَلَ الْمُوَاسَاةَ مِنْ جِنْسِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، كَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ،
وَأِنَّمَا وَجِبَ فِي الْإِبِلِ فِي الْإِبِلِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، لِأَنَّهُ مَا اخْتَمَلَ الْمُوَاسَاةَ مِنْ جِنْسِهِ ، فَلَمْ
يَجِبْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، فَعَدَلْنَا إِلَى غَيْرِ الْجِنْسِ ضَرُورَةً ، وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ الْمَالِ
وَكَثَرَتِهِ ، وَلَأَنَّهُ عِنْدَهُمْ يَنْتَقِلُ^(١٠) مِنْ بِنْتٍ مَخَاضٍ إِلَى حِقَّةٍ ، بِزِيَادَةِ خَمْسٍ مِنْ
الْإِبِلِ ، وَهِيَ زِيَادَةُ يَسِيرَةٍ لَا تَقْتَضِي الْإِنْتِقَالَ إِلَى حِقَّةٍ ، فَإِنَّا لَمْ نَنْتَقِلْ^(١١) فِي مَحَلِّ
الْوِفَاقِ مِنْ بِنْتٍ مَخَاضٍ إِلَى حِقَّةٍ ، إِلَّا بِزِيَادَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى مِائَةٍ
وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنْ بَعِيرٍ ، لَمْ يَتَغَيَّرِ الْفَرَضُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ
الرُّوَايَاتِ : « فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً » . وَهَذَا يُقَيِّدُ مُطْلَقَ الزِّيَادَةِ فِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى ،
وَلَأَنَّ سَائِرَ الْفُرُوضِ لَا تَتَغَيَّرُ بِزِيَادَةِ جُزْءٍ . وَعَلَى كِلْتَا الرُّوَايَتَيْنِ مَتَى بَلَغَتِ الْإِبِلُ مِائَةً
وِثْلَاثِينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ وَبِنْتَا لَبُونٍ ، وَفِي مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ حِقَّتَانِ وَبِنْتَا لَبُونٍ ، وَفِي مِائَةٍ
وِخْمَسِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ ، وَفِي مِائَةٍ وَسِتِّينَ أَرْبَعُ بَنَاتِ لَبُونٍ . ثُمَّ كُلَّمَا زَادَتْ عَشْرًا

(٩) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الذَّهَبِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُسْتَدْرَكُ ١ / ٣٩٥-٣٩٧ . وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ،
فِي : بَابِ الصَّدَقَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَصْنُفُ ٤ / ٤ ، ٥ . وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ ، فِي : بَابِ مِنْهُ فِي بَيَانِ الزَّكَاةِ ،
مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ٣ / ٧١ . وَأَخْرَجَهُ مُخْتَصَرًا كُلُّ مَنْ : الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْغَنَمِ ، وَبَابِ
زَكَاةِ الْإِبِلِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٨١ ، ٣٨٣ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ ،
مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١١٧ .

(١٠) فِي ١ ، م : « يَنْقُلُ » .

(١١) فِي ١ ، م : « نَنْقُلُ » .

أُبْدِلَتْ مَكَانَ بِنْتِ لَبُونٍ حِقَّةً ، ففي مائةٍ وَسَبْعِينَ حِقَّةً^(١٢) وَثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، وفي مائةٍ وَثَمَانِينَ حِقَّتَانِ وَابْنَتَا لَبُونٍ ، وفي مائةٍ وَتِسْعِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَبِنْتُ لَبُونٍ . فإذا بَلَغَتْ مَائَتَيْنِ اجْتَمَعَ الْفَرَضَانِ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا خَمْسِينَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ،^(١٣) وَأَرْبَعِينَ خَمْسَ مَرَّاتٍ^(١٤) ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَرْبَعُ حِقَاقٍ / أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، أَى الْفَرْضَيْنِ شَاءَ أَخْرَجَ ، وَإِنْ كَانَ الْآخِرُ أَفْضَلَ مِنْهُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ عَلَيْهِ أَرْبَعَ حِقَاقٍ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ أَرْبَعَ حِقَاقٍ بِصِفَةِ^(١٥) التَّخْيِيرِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُخْرَجُ وَلِيًّا لِتَيْمِيمٍ أَوْ مَجْنُونٍ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ مَالِهِ إِلَّا أَذْنَى الْفَرْضَيْنِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْخَيْرَةُ إِلَى السَّاعَى . وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ أَنَّ رَبَّ الْمَالِ إِذَا أَخْرَجَ لَزِمَهُ إِخْرَاجُ أَعْلَى الْفَرْضَيْنِ ، وَاجْتِنَاءُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾^(١٥) . وَلِأَنَّهُ وَجَدَ سَبَبَ الْفَرْضَيْنِ ، فَكَانَتِ الْخَيْرَةُ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ أَوْ نَائِبِهِ ، كَقَتْلِ الْعَمْدِ الْمُوجِبِ لِلْقِصَاصِ أَوْ الدِّيَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي كِتَابِ الصَّدَقَاتِ ، الَّذِي كَتَبَهُ ، وَكَانَ عِنْدَ آلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : « فَإِذَا كَانَتْ مَائَتَيْنِ ، فَفِيهَا أَرْبَعُ حِقَاقٍ ، أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، أَى السَّنِينَ^(١٦) وَجِدَتْ أَخِذْتُ »^(١٧) . وَهَذَا نَصٌّ لَا يُعَرَّجُ مَعَهُ عَلَى شَيْءٍ يُخَالِفُهُ ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمُعَاذٍ : « إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ »^(١٨) . وَلِأَنَّهَا زَكَاةٌ ثَبَّتَ فِيهَا الْخِيَارُ ، فَكَانَ ذَلِكَ لِرَبِّ الْمَالِ ، كَالْخَيْرَةِ فِي الْجُبُرَانِ بَيْنَ شَائَتَيْنِ^(١٩) أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَبَيْنَ النَّزُولِ وَالصُّعُودِ ، وَتَغْيِيرِ^(٢٠) الْمُخْرَجِ ، وَلَا تَتَنَاولُ الْآيَةُ مَا نَحْنُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ

(١٢) فِي م : « سَنَةٌ » خَطَأً .

(١٣-١٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٤) فِي أ ، م : « بِصِيفَةٍ » .

(١٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٦٧ .

(١٦) فِي م : « الْبَنَتَيْنِ » خَطَأً .

(١٧) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢١ .

(١٨) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي ١ / ٢٧٥ . وَانْظُرْ حَاشِيَةَ صَفْحَةِ ٥ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(١٩) فِي م : « مَائَتَيْنِ » .

(٢٠) فِي م : « وَتَعْيِينَ » .

الْفَرْضُ بِصِفَةِ الْمَالِ ، فَيَأْخُذُ مِنَ الْكِرَامِ كَرَائِمَ ، وَمِنْ غَيْرِهَا مِنْ وَسْطِهَا ، فَلَا يَكُونُ حَبِيثًا ، لِأَنَّ الْأَذْنَى لَيْسَ بِحَبِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا سَبَبٌ وَجُوبُهُ وَجَبَ إِخْرَاجُهُ ، وَقِيَاسُهُمْ يَنْطَلُ بِشَاةِ الْجُبْرَانِ ، وَقِيَاسُنَا أَوْلَى مِنْهُ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ الزَّكَاةِ عَلَى الزَّكَاةِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهَا عَلَى الدِّيَّاتِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَكَانَ أَحَدُ الْفَرْضَيْنِ فِي مَالِهِ دُونَ الْآخَرِ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِهِ أَوْ شِرَاءِ الْآخَرِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ^(٢١) إِخْرَاجُ الْمَوْجُودِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي^(٢٢) عَيْنِ الْمَالِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الْمَوْجُودِ^(٢٣) . وَلَعَلَّهُ أَرَادَ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى شِرَاءِ الْآخَرِ .

فصل : فَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْفَرْضِ مِنَ التَّوَعُّينِ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَشْقِيقِ ، كَرَجُلٍ عِنْدَهُ أَرْبَعُمِائَةٍ / يُخْرِجُ عَنْهَا^(٢٤) أَرْبَعَ حِقَاقٍ وَخُمْسَ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، جَازَ ، وَإِنْ اِحْتِيَاجٌ إِلَى تَشْقِيقِ ، كَزَكَاةِ الْمَائَتَيْنِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالتَّشْقِيقِ . وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ ، عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا : وَيَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَ نِصْفَى عَبْدَيْنِ فِي الْكَفَّارَةِ . وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِالتَّشْقِيقِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ لَهَا أَوْقَاصًا ، دَفْعًا لِلتَّشْقِيقِ عَنِ الْوَاجِبِ فِيهَا ، وَعَدَلَ فِي مَا^(٢٥) دُونَ خُمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ عَنْ إِيْجَابِ الْإِبِلِ إِلَى إِيْجَابِ الْعَنَمِ ، فَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِتَجْوِيزِهِ مَعَ إِمْكَانِ الْعُدُولِ عَنْهُ إِلَى إِيْجَابِ فَرِيضَةٍ كَامِلَةٍ . وَإِنْ وَجَدَ أَحَدَ الْفَرْضَيْنِ كَامِلًا وَالْآخَرَ نَاقِصًا ، لَا يُمَكِّنُهُ إِخْرَاجُهُ إِلَّا بِجُبْرَانٍ مَعَهُ ، مِثْلَ أَنْ يَجِدَ فِي الْمَائَتَيْنِ خُمْسَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَثَلَاثَ حِقَاقٍ ، تَعَيَّنَ أَخْذُ الْفَرِيضَةِ الْكَامِلَةِ ؛ لِأَنَّ الْجُبْرَانَ بَدَلٌ يُشْتَرَطُ لَهُ عَدَمُ الْمُبْدَلِ . وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ تَحْتَاجُ

٦٠/٣ ظ

(٢١) فِي أ ، م زِيَادَةٌ : « سَوَى » .

(٢٢) فِي أ ، ب : « مِنْ » .

(٢٣) فِي م زِيَادَةٌ : « لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي عَيْنِ الْمَالِ » .

(٢٤) فِي م : « مِنْهَا » .

(٢٥) فِي م : « فِيهَا » .

إلى جُبرانٍ ، مثل أن يَجِدَ أَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونٍ وَثَلَاثَ حِقَاقٍ ، فهو مُخَيَّرٌ أَيُّهُمَا شَاءَ أَخْرَجَ مع الجُبرانِ ، إن شاء أَخْرَجَ بَنَاتِ اللَّبُونِ وَحِقَّةً وَأَخَذَ بِالْجُبرانِ ، وإن شاء أَخْرَجَ الْحِقَاقَ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ مع جُبرانِها . فإن قال : تُخَذُوا مِنِّي حِقَّةً وَثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ مع الجُبرانِ . لم يَجُزْ ؛ لَأَنَّهُ يَعْدِلُ عن الفَرَضِ مع وُجُودِهِ إلى الجُبرانِ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازَ ؛ لَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْجُبرانِ . وإن لم يُوَجَدْ إِلَّا حِقَّةً وَأَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونٍ ، أَدَاها وَأَخَذَ الْجُبرانَ ، ولم يَكُنْ لَهُ دَفْعُ ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ مع الجُبرانِ ، في أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . وإن كان الْفَرَضَانِ مَعْدُومَيْنِ ، أو مَعْيَبَيْنِ ، فله الْعُدُولُ عَنْهُمَا مع الْجُبرانِ ، فإن شاء أَخْرَجَ أَرْبَعَ جَذَعَاتٍ وَأَخَذَ ثَمَانِي شِيَاهِ أو ثَمَانِينَ دِرْهَمًا ، وإن شاء دَفَعَ خَمْسَ بَنَاتِ مَخَاضٍ وَمَعَهَا عَشْرُ شِيَاهِ أو مِائَةُ دِرْهَمٍ . وإن أَحَبَّ أَنْ ^(٢٦) يَنْتَقِلَ عَنِ الْحِقَاقِ ^(٢٦) إِلَى بَنَاتِ الْمَخَاضِ ، أو عَنْ بَنَاتِ اللَّبُونِ إِلَى الْجَذَاعِ ، لم يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْحِقَاقَ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِنَّ فِي هَذَا الْمَالِ ، فلا يَصْعَدُ إِلَى الْحِقَاقِ بِجُبرانٍ ، ولا يَنْزِلُ إِلَى بَنَاتِ اللَّبُونِ بِجُبرانٍ .

٤٠١ - مسألة ؛ / قال : (وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ « حِقَّةٌ وَلَيْسَتْ » عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةُ لَبُونٍ ، أَخَذَتْ مِنْهُ وَمَعَهَا شَاتَانِ أو عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ ابْنَةُ لَبُونٍ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، أَخَذَتْ مِنْهُ وَأَعْطَى الْجُبرانَ ^(٢) شَاتَيْنِ أو عِشْرِينَ دِرْهَمًا)

المذهبُ في هذا أَنَّهُ متى وَجَبَتْ عَلَيْهِ سِنَّ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، فله أَنْ يُخْرِجَ سِنًا أَعْلَى مِنْهَا ، وَيَأْخُذَ شَاتَيْنِ أو عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أو سِنًا أُتْرِلَ مِنْهَا وَمَعَهَا شَاتَيْنِ ^(٣) أو عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، إِلَّا ابْنَةُ مَخَاضٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَ أُتْرِلَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا أَدْنَى سِنَّ تَجِبُ فِي الزَّكَاةِ ، أو جَذَعَةٌ . فلا يُخْرِجُ أَعْلَى مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى رَبُّ الْمَالِ بِإِخْرَاجِهَا لَا جُبرانَ مَعَهَا ، فَتَقْبَلُ مِنْهُ . وَالْإِخْتِيَارُ فِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ ، وَالشِّيَاهِ

(٢٦-٢٦) في م : « ينقل عن الحقائق » .

(١-١) في م : « وليس » . وسقطت كلمة « حقة » .

(٢) في الأصل ، ب : « الخير من » .

(٣) في الأصل : « شاتان » وما هنا على تقدير « أو يأخذ » ، وهو المناسب لقوله : « أو عشرين » الآتي .

وَالدَّرَاهِمَ ، إِلَى رَبِّ الْمَالِ . وَهَذَا قَالَ النَّحَّيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ إِسْحَاقَ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يُخْرِجُ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ فِي الشَّرْعِ مُقَوِّمَةٌ^(٤) بِخَمْسَةِ دَرَاهِمَ ، بِدَلِيلٍ أَنَّ نِصَابَهَا أَرْبَعُونَ ، وَنِصَابَ الدَّرَاهِمِ مَائَتَانِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَدْفَعُ قِيمَةً مَا وَجَبَ عَلَيْهِ ، أَوْ دُونَ السَّنِّ الْوَاجِبَةِ وَفَضْلَ مَا بَيْنَهُمَا دَرَاهِمَ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ^(٥) : « وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ ، إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ بَلَغَتْ^(٦) عِنْدَهُ صَدَقَةُ^(٦) الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَيُعْطَى شَاتَيْنِ ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتَهُ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتَهُ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةُ مَحَاضٍ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ ابْنَةُ مَحَاضٍ وَيُعْطَى مَعَهَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ شَاتَيْنِ » . وَهَذَا نَصٌّ ثَابِتٌ صَحِيحٌ فَلَا^(٧) يُلْتَفَتُ إِلَى مَا سِوَاهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَى هَذَا الْجُبْرَانِ مَعَ وُجُودِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوطٌ فِي الْخَبَرِ بَعْدَ الْأَصْلِ / ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ فِي الْجُبْرَانِ شَاةً ، وَعَشْرَةَ دَرَاهِمَ . فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَمْتَنِعُ^(٨) هَذَا ، كَمَا قُلْنَا فِي الْكَفَّارَةِ ، لَهُ^(٩)

٦١/٣ ظ

(٤) فِي أ ، م : « مُقَوِّمَةٌ » .

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٠ .

(٦-٦) فِي الْأَصْلِ : « صَدَقَتُهُ » .

(٧) فِي أ ، م : « لَمْ » .

(٨) فِي أ ، م : « يَمْنَعُ » .

(٩) فِي أ ، م : « فَلَهُ » .

إِخْرَاجُهَا مِنْ جَنْسَيْنِ ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ مَقَامُ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ ، فَإِذَا اخْتَارَ إِخْرَاجُهَا وَعَشْرَةَ جَازَ . وَيَحْتَمِلُ الْمَنْعَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرٌ بَيْنَ شَاتَيْنِ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَهَذَا قِسْمٌ ثَالِثٌ ، فَتَجَوِيزُهُ يُخَالِفُ الْحَبَرَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ^(١٠) .

فصل : فَإِنْ عَدِمَ السِّنُّ الْوَاجِبَةَ وَالَّتِي تَلِيهَا ، كَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ جَذَعَةٌ فَعَدِمَهَا وَعَدِمَ ^(١١) الْحِقَّةَ ، أَوْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ حِقَّةٌ فَعَدِمَهَا وَعَدِمَ ^(١٢) الْجَذَعَةَ وَابْنَةَ اللَّبُونِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى السِّنِّ الثَّالِثِ مَعَ الْجُبْرَانِ ، فَيُخْرِجَ ابْنَةَ اللَّبُونِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَيُخْرِجَ مَعَهَا أَرْبَعَ شِيَاهٍ وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ، وَيُخْرِجَ ابْنَةَ مَخَاضٍ فِي الثَّانِيَةِ ، وَيُخْرِجَ مَعَهَا مِثْلَ ذَلِكَ . وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ أَوْمَأَ إِلَيْهِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَنْتَقِلُ إِلَى سِنِّ تَلَى الْوَاجِبَ ، فَأَمَّا إِنْ انْتَقَلَ مِنْ حِقَّةٍ إِلَى بِنْتِ مَخَاضٍ ، أَوْ مِنْ جَذَعَةٍ إِلَى بِنْتِ لَبُونٍ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ بِالْعُدُولِ إِلَى سِنِّ وَاحِدَةٍ ، فَيَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ ^(١٣) ، كَمَا اقْتَصَرْنَا فِي اخْذِ الشِّيَاهِ عَنِ الْإِبِلِ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي وَرَدَ بِهِ النَّصُّ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ قَدْ جَوَّزَ الْاِئْتِقَالَ إِلَى السِّنِّ الَّذِي تَلِيهِ مَعَ الْجُبْرَانِ ، وَجَوَّزَ الْعُدُولَ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا إِذَا عَدِمَ مَعَ الْجُبْرَانِ إِذَا كَانَ هُوَ الْفَرْضُ ، وَهَاهُنَا لَوْ كَانَ مَوْجُودًا أَجْزَأَ ، فَإِنْ عَدِمَ جَازَ الْعُدُولُ إِلَى مَا تَلِيهِ مَعَ الْجُبْرَانِ ، وَالنَّصُّ إِذَا عَقِلَ ^(١٤) عُدَى وَعَمِلَ بِمَعْنَاهُ ، وَعَلَى مُقْتَضَى هَذَا الْقَوْلِ يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنِ الْجَذَعَةِ إِلَى بِنْتِ الْمَخَاضِ مَعَ سِتِّ شِيَاهٍ ، أَوْ سِتِّينَ دِرْهَمًا ، وَيَعْدِلُ عَنِ ابْنَةِ الْمَخَاضِ إِلَى الْجَذَعَةِ ، وَيَأْخُذُ سِتِّ شِيَاهٍ ، أَوْ سِتِّينَ دِرْهَمًا . وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ الْأَرْبَعِ شِيَاهِ شَاتَيْنِ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا ، جَازَ . لِأَنَّهُمَا جُبْرَانَانِ ، فَهَمَا كَالْكَفَّارَتَيْنِ . وَكَذَلِكَ فِي الْجُبْرَانِ الَّذِي يُخْرِجُهُ عَنْ فَرْضٍ

(١٠) زيادة من : م .

(١١-١٢) سقط من : م .

(١٢) في ا ، م : « عليها » .

(١٣) في ا ، م : « عقله » .

المائتين من الإبل ، إذا أُخْرِجَ عن خُمْسِ بَنَاتِ لَبُونٍ خُمْسَ بَنَاتِ مَخَاضٍ ، أو مكانَ أَرْبَعِ حِقَاقٍ أَرْبَعَ جَذَعَاتٍ ، جَازَ أَنْ يُخْرِجَ بَعْضَ الْجُبْرَانِ دَرَاهِمَ ، وَبَعْضُهُ شَيْئًا . ومتى وَجَدَ / سِنًا تَلِيَّ الْوَاجِبَ ^(١٤) لَمْ يَجْزِ ^(١٥) الْعُدُولُ إِلَى سِنٍّ لَا تَلِيهِ ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ عَنِ السِّنِّ الَّتِي تَلِيهِ إِلَى السِّنِّ الْأُخْرَى بَدَلٌ ، فَلَا يَجُوزُ مَعَ إِمْكَانِ الْأَصْلِ . فَإِنْ عَدِمَ الْحَقَّةَ وَابْنَةَ اللَّبُونِ ، وَوَجَدَ الْجَذْعَةَ وَابْنَةَ الْمَخَاضِ ، وَكَانَ الْوَاجِبُ الْحَقَّةَ ، لَمْ يَجْزِ الْعُدُولُ إِلَى بَنَاتِ الْمَخَاضِ ، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ ابْنَةَ لَبُونٍ ، لَمْ يَجْزِ إِخْرَاجُ الْجَذْعَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

و ٦٢/٣

فصل : فَإِنْ كَانَ النَّصَابُ كُلَّهُ مِرَاضًا ، وَفَرِيضَتُهُ مَعْدُومَةً ، فَلَهُ أَنْ يَعْدِلَ إِلَى السِّنِّ السُّفْلَى مَعَ دَفْعِ الْجُبْرَانِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصْعَدَ مَعَ أَخِيذِ الْجُبْرَانِ ، لِأَنَّ الْجُبْرَانَ أَكْثَرُ مِنَ الْفَضْلِ الَّذِي بَيْنَ الْفَرِضَتَيْنِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْجُبْرَانُ جَبْرًا مِنَ الْأَصْلِ ، فَإِنَّ قِيَمَةَ الصَّحِيحَتَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمَرِضَتَيْنِ ، فَكَذَلِكَ قِيَمَةُ مَا بَيْنَهُمَا ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ فِي الصُّعُودِ ، وَجَازَ فِي النُّزُولِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَطَوِّعٌ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ ، وَرَبُّ الْمَالِ يَقْبَلُ مِنْهُ الْفَضْلَ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْسَّاعِي أَنْ يُعْطِيَ الْفَضْلَ مِنَ الْمَسَاكِينِ . فَإِنْ كَانَ الْمُخْرِجُ وَلِيُّ الْيَتِيمِ ، لَمْ يَجْزِ لَهُ أَيْضًا النُّزُولُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ ، فَيَتَعَيَّنُ شِرَاءُ الْفَرَضِ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ .

فصل : ^(١٥) وَلَا مَدْخَلَ لِلْجُبْرَانِ ^(١٤) فِي غَيْرِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّ النَّصْرَ فِيهَا وَرَدَ . وَلَيْسَ غَيْرُهَا فِي مَعْنَاهَا ، لِأَنَّهَا أَكْثَرُ قِيَمَةً ، وَلِأَنَّ الْغَنَمَ لَا تَخْتَلِفُ فَرِيضَتُهَا بِاخْتِلَافِ سِنِّهَا ، وَمَا بَيْنَ الْفَرِضَتَيْنِ فِي الْبَقَرِ يُخَالِفُ مَا بَيْنَ الْفَرِضَتَيْنِ فِي الْإِبِلِ فَأَمْتَنَعَ الْقِيَاسُ . فَمَنْ عَدِمَ فَرِيضَةَ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ ، وَوَجَدَ دُونَهَا ، لَمْ يَجْزِ لَهُ إِخْرَاجُهَا ، فَإِنْ وَجَدَ أَعْلَى مِنْهَا ، فَأَحَبُّ أَنْ يَدْفَعَهَا مُتَطَوِّعًا بِغَيْرِ جُبْرَانٍ ، قَبِلْتُ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ

(١٤-١٤) فِي م : « لَا يَجُوزُ » .

(١٥-١٥) فِي أ ، م : « وَلَا يَدْخُلُ الْجُبْرَانُ » .

يَفْعَلُ كُلُّ شِرَاءِهَا مِنْ غَيْرِ مَالِهِ .

فصل : قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله ، رَحِمَهُ اللهُ : ما ^(١٦) تَفْسِيرُ الْأَوْقَاصِ . قال : الْأَوْقَاصُ ^(١٧) مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ . قلتُ له : كَأَنَّهُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ فِي الْبَقَرِ وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا ؟ قال : نعم ، وَالشَّنَقُ ^(١٨) مَا دُونَ الْفَرِيضَةِ . قلتُ له : كَأَنَّهُ مَا دُونَ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ ، وَمَا دُونَ الْفَرِيضَةِ ؟ فقال : نعم . وقال الشَّعْبِيُّ : الشَّنَقُ مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ أَيْضًا . قال أصحابنا : الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالنِّصَابِ دُونَ الْوَقْصِ . وَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أَكْثَرُ / مِنَ الْفَرِيضَةِ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، فَالزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِخُمْسَةِ وَعِشْرِينَ ، دُونَ الْخُمْسَةِ الزَّائِدَةِ عَلَيْهَا . فَعَلَى هَذَا لَوْ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِيهَا ، وَتَلَفَتْ الْخُمْسُ الزَّائِدَةُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ أَدَائِهَا ، وَقُلْنَا : إِنَّ تَلَفَ النَّصَابِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ يُسْقِطُ الزَّكَاةَ ، لَمْ يَسْقُطْ هَاهُنَا مِنْهَا شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ التَّالِفَ لَمْ تَتَعَلَّقْ الزَّكَاةُ بِهِ ، وَإِنْ تَلَفَ مِنْهَا عَشْرٌ سَقَطَ مِنَ الزَّكَاةِ خُمْسُهَا ؛ لِأَنَّ الْأَعْتِبَارَ بِتَلَفِ جُزْءٍ مِنَ النَّصَابِ ، وَإِنَّمَا تَلَفَ مِنْهَا ^(١٩) مِنَ النَّصَابِ خُمْسُهُ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ : لَا تَأْثِيرَ لِتَلَفِ النَّصَابِ فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْخِلَافِ عِنْدَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا أَعْلَمُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

٦٢/٣ ظ

(١٦) سقط من : الأصل ، ب .

(١٧) سقط من : م .

(١٨) في ١ ، م هنا وفيما يأتي : « السبق » تحريف .

(١٩) سقط من : الأصل .

بَابُ صَدَقَةِ الْبَقْرِ

وهي واجبة بالسنة والإجماع ؛ أما السنة فما روى أبو ذر ، رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا ، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ »^(٢٠) ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا ، وَتَطْوُهُ بِأُخْفَافِهَا ، كُلَّمَا نَفَدَتْ أُخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢١) . وَرَوَى النَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢٢) عَنْ مَسْرُوقٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، وَمِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً^(٢٣) ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً^(٢٤) . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢٥) ، بِإِسْنَادِهِ .

(٢٠) في ب ، م : « وأسمن » .

(٢١) لم يروه مسلم عن أبي ذر ، بل رواه عن أبي هريرة ، وعن جابر نحوه . انظر : صحيح مسلم ٢ / ٦٨١ . والحديث أخرجه البخاري ، في : باب زكاة البقر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٤٨ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في منع الزكاة من التشديد ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ٩٥ . والنسائي ، في : باب التغليظ في حبس الزكاة ، وباب مانع زكاة الغنم ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٨ ، ٢٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في منع الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ . وبعد قوله : « متفق عليه » جاء في الأصل بقلم مغاير : « ورواه أيضا الترمذي ، عن مسروق ، عن معاذ ، وحسنه » .

(٢٢) أخرجه النسائي ، في : باب زكاة البقر ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ١٧ ، ١٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في زكاة البقر ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١١٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٣ . وابن ماجه ، في : باب صدقة البقر ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٦ ، ٥٧٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ .

(٢٣) يأتي شرح التبيع والتبيعة والمسننة في أول المسألة ٤٠٣ .

(٢٤) في : المسند ٥ / ٢٤٠ . وذكره أبو عبيد ، في كتابه « الأموال » ٣٨٣ .

عن يحيى بن الحَكَم ، أن مُعَاذًا قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْدُقُ أَهْلَ الْيَمَنِ ، وَأَمَرَنِي أَنْ آخُذَ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً . قَالَ : فَعَرَضُوا عَلَيَّ أَنْ آخُذَ مَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ وَالْخَمْسِينَ ، وَمَا بَيْنَ السَّتِينَ وَالسَّبْعِينَ ، وَمَا بَيْنَ الثَّمَانِينَ وَالتَّسْعِينَ ، فَأُبَيِّتُ ذَلِكَ . وَقُلْتُ لَهُمْ : حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي (٢٥) ذَلِكَ . فَقَدِمْتُ ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَمَرَنِي أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً وَمِنْ السَّتِينَ تَبِيعِينَ ، وَمِنْ السَّبْعِينَ مُسِنَّةً وَتَبِيعًا ، وَمِنْ الثَّمَانِينَ مُسِنَّتَيْنِ ، وَمِنْ التَّسْعِينَ ثَلَاثَةَ أَتْبَاعٍ (٢٦) ، وَمِنْ الْمِائَةِ مُسِنَّةً وَتَبِيعِينَ ، وَمِنْ الْعِشْرَةِ وَمِائَةِ مُسِنَّتَيْنِ وَتَبِيعًا ، وَمِنْ الْعِشْرِينَ وَمِائَةٍ / ثَلَاثَ مُسِنََّاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَاعٍ (٢٦) ، وَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا آخُذَ فِيهَا (٢٧) بَيْنَ ذَلِكَ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ (٢٨) مُسِنَّةً أَوْ جَذَعًا . يَعْنِي تَبِيعًا . وَزَعَمَ أَنَّ الْأَوْقَاصَ لَا فَرِيضَةَ فِيهَا . وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَا نَعْلَمُ (٢٩) اخْتِلَافًا فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْبَقَرِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : لَا أَعْلَمُ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ الْيَوْمَ . وَلَئِنْهَا أَحَدُ أَصْنَافِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، فَوَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِي سَائِمَتِهَا ، كَالْإِبِلِ وَالْغَنَمِ .

و ٦٣/٣

٤٠٢ - مسألة ؛ قَالَ : (وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ سَائِمَةٌ صَدَقَةٌ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا دُونَ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَحُكِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالزُّهْرِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا : فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ . لَأَنَّهَا (١) عُدِلَتْ بِالْإِبِلِ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَةِ ، فَكَذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ . وَلَنَا ، مَا تَقَدَّمَ مِنْ

(٢٥) فِي م : « عَنْ » .

(٢٦) فِي م : « تَبَاع » .

(٢٧) فِي م : « فِيهَا » .

(٢٨) فِي م : « بَلِغ » .

(٢٩) فِي م : « أَعْلَم » .

(١) فِي أ ، م : « وَلَئِنَّهَا » .

الْحَبَرِ ، وَلَأنَّ نُصِبَ الزَّكَاةُ إِنَّمَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ وَالتَّوْقِيفِ ، وَلَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ^(٢) نَصٌّ وَلَا تَوْقِيفٌ ، فَلَا يَثْبُتُ ، وَقِيَاسُهُمْ فَاسِدٌ ، فَإِنَّ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ مِنَ الْعَنَمِ تُعْدَلُ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فِي الْهَدْيِ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ مِنَ الْبَقَرِ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ فِي الْعَوَامِلِ وَالْمَعْلُوفَةِ صَدَقَةً ، كَقَوْلِهِ فِي الْإِبِلِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ مَعَهُ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ الرَّأْيُ : أَحْسَبُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَدَقَةِ الْبَقَرِ ، قَالَ : « وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ شَيْءٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) . وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ »^(٤) . وَهَذَا مُقَيَّدٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمُطْلَقُ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَمُعَاذٍ ، وَجَابِرٍ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : لَا صَدَقَةَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ^(٥) . وَلَأنَّ صِفَةَ النَّمَاءِ مُعْتَبَرَةٌ فِي الزَّكَاةِ ، وَلَا يُوجَدُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ .

٤٠٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا مَلَكَ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ ، فَأَسَامَهَا أَكْثَرَ السَّنَةِ ، فَفِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ ، إِلَى تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ ، فَفِيهَا مُسِنَّةٌ ، إِلَى تِسْعٍ وَخَمْسِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتِّينَ ، فَفِيهَا تَبِيعَانِ ، إِلَى تِسْعٍ وَسِتِّينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سَبْعِينَ ، فَفِيهَا تَبِيعٌ وَمُسِنَّةٌ ، فَإِذَا زَادَتْ ، فَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ)

/ التَّبِيعُ : الَّذِي لَهُ سَنَةٌ ، وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ . ٦٣/٣ ظ

(٢) فِي الْأَصْلِ : « ذَكَرَهُ » .

(٣) فِي : بَابُ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ١ / ٣٦٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ كَيْفَ فَرَضَ صَدَقَةَ الْبَقَرِ ، وَبَابُ مَا يَسْقُطُ الصَّدَقَةُ عَنِ الْمَاشِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكِبَرَى ٤ / ٩٩ ، ١١٦ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١٠٣ . (٤) أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَسْقُطُ الصَّدَقَةُ عَنِ الْمَاشِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكِبَرَى ٤ / ١١٦ . حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ « الْإِبِلِ » مَكَانَ « الْبَقَرِ » . ثُمَّ قَالَ : كَذَا قَالَ غَالِبُ الْقُطَانِ ، وَرَوَى ذَلِكَ فِي الْبَقَرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا ، وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ مَوْقُوفًا ، وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ ، وَأَشْهَرُ مَا رَوَى فِيهِ مُسْنَدًا وَمَوْقُوفًا . وَانْظُرْ : تَلْخِصُ الْحَبَرِ ٢ / ١٥٧

(٥) أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ مِنْ قَالَ لَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنِّفُ ٣ / ١٣٠ ، ١٣١ . وَلَفْظُ جَابِرٍ « لَا صَدَقَةَ فِي الْمَثِيرَةِ » .

والمُسِنَّةُ : التى لها سَنَتَانِ ، وهى الثَّنيَّةُ . ولا فَرَضَ فى البَقَرِ غَيْرُهُما ، وبما ذَكَرَ
الخِرَقِيُّ هَاهُنَا قال أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، والحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ،
وَاللَّيْثُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو
يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وقال أَبُو حَنِيفَةَ ، فى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ ،
فِيمَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ بِحِسَابِهِ ، فى كُلِّ بَقَرَةٍ رُبْعُ عَشْرِ مُسِنَّةٍ . فِرَارًا مِنْ جَعْلِ
الْوَقْصِ تِسْعَةَ عَشَرَ . وَهُوَ مُخَالَفٌ لِجَمِيعِ أَوْقَاصِهَا ، فَإِنَّ جَمِيعَ أَوْقَاصِهَا عَشْرَةُ
عَشْرَةٍ^(١) . وَلَنَا ، حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ الْحَكَمِ الذِّى رَوَيْنَاهُ^(٢) ، وَهُوَ صَرِيحٌ فى مَحَلِّ
النِّزَاجِ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فى الْحَدِيثِ الْآخِرِ : « فى كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ ؛ وَفى كُلِّ
أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ »^(٣) . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْاِعْتِبَارَ بِهَذَيْنِ الْعَدَدَيْنِ ، وَلِأَنَّ الْبَقَرَ أَحَدٌ بِهَيْمَةِ
الْأَنْعَامِ ، « فَلَا يَجِبُ^(٤) فى زَكَاتِهَا كَسَائِرِ الْأَنْوَاعِ ، « أَوْ لَا يَنْتَقِلُ^(٥) مِنْ فَرَضٍ
فِيهَا إِلَى فَرَضٍ بغيرِ وَقْصٍ ، كَسَائِرِ الْفُرُوضِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ زِيَادَةٌ لَا يَتِمُّ بِهَا أَحَدُ
الْعَدَدَيْنِ ، فَلَا يَجِبُ فِيهَا شَيْءٌ ، كَمَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ وَالْأَرْبَعِينَ ، وَمَا بَيْنَ السَّتِينَ
وَالسَّبْعِينَ ، وَمُخَالَفَةُ قَوْلِهِمْ لِلْأَصُولِ^(٦) أَشَدُّ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَعَلَى أَنَّ
أَوْقَاصَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ مُخْتَلِفَةٌ ، فَجَازَ الْاِخْتِلَافُ هَهُنَا .

فصل : وَإِذَا رَضِيَ رَبُّ الْمَالِ بِإِعْطَاءِ الْمُسِنَّةِ عَنِ التَّبِيعِ ، وَالتَّبِيعِينَ عَنِ الْمُسِنَّةِ ،
أَوْ أَخْرَجَ أَكْثَرَ مِنْهَا سِنًا عَنْهَا ، جَازَ ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْجُبْرَانِ فِيهَا ، « لَمَّا قَدَّمْنَا^(٧) فى زَكَاةِ
الْإِبِلِ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) تقدم فى صفحة ٣٠ .

(٣) هو حديث مسروق عن معاذ ، وتقدم فى صفحة ٣٠ .

(٤-٤) فى م : « ولا يجوز » .

(٥-٥) فى م : « ولا ينقل » .

(٦) فى الأصل : « للأصل » .

(٧-٧) فى م : « كما قدمناه » .

فصل : ولا يُخرج الذكر في الزكاة أصلاً إلا في البقر ، فأما^(٨) ابن اللبون فليس^(٩) بأصل ، إنما هو بدل عن ابنة مخاض ، ولهذا لا يجزئ مع وجودها ، وإنما يجزئ الذكر في البقر عن الثلاثين ، وما تكرر منها ، كالسبعين والتسعين^(١٠) ، وما تركب من الثلاثين وغيرها ، كالسبعين ، فيها تبيع ومُسِنَّة ، والمائة فيها مُسِنَّة وتبيعان . وإن شاء أخرج مكان الذكور إناثاً ؛ لأن النص ورد بهما جميعاً ، فأما الأربعون وما تكرر منها كالثمانين ، فلا يجزئ في فرضها إلا الإناث ، إلا أن يخرج عن المُسِنَّة تبيعين ، فيجوز . وإذا بلغت البقر / مائة وعشرين ، اتفق الفرضان جميعاً ، فيخير رب المال بين إخراج ثلاث مُسِنَات ، أو أربعة أتبية ، والواجب أحدهما ، أيهما شاء على ما نطق به الخبر المذكور ، والخيرة في الإخراج إلى رب المال ، كما ذكرنا في زكاة الإبل . وهذا التفصيل فيما إذا كان فيها إناث ، فإن كانت كلها ذكوراً ، أجزأ الذكر فيها بكل حال ؛ لأن الزكاة مواساة ، فلا يكلف المواساة من غير ماله . ويحتمل أنه لا يجزئه إلا إناث في الأربعينيات ؛ لأن النبي ﷺ نص على المُسِنَات ، فيجب اتباع مودده ، فيكلف شراءها ، إذا لم تكن في ماشيته ، كما لو لم يجد إلا دونها في السن ، والأول أولى ؛ لأننا أخرنا الذكر في الغنم ، مع أنه لا مدخل له في زكاتها مع وجود الإناث ، فالبقر^(١١) التي للذكر فيها مدخل^(١٢) أولى ؛^(١٣) لأن للذكر فيها مدخلا^(١٤) .

٦٤/٣ و

٤٠٤ — مسألة ؛ قال : (والجواميس كغيرها من البقر)

لا خلاف في هذا نعلمه . وقال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل

(٨) في ١ ، م : « فإن » .

(٩) في م : « ليس » .

(١٠) في ١ ، م : « والسبعين » تحريف .

(١١-١٢) سقط من : الأصل .

(١٢-١٣) سقط من : ١ ، ب .

العِلْمُ على هذا ، ولأنَّ الجَوَامِيسَ من أنواعِ البَقَرِ ، كما أن البَحَائِيَّ من أنواعِ الإِبِلِ ، فإذا اتَّفَقَ في المالِ جَوَامِيسُ وصِنْفٌ آخَرُ من البَقَرِ ، أو بَحَائِيَّ وعِرَابٌ ، أو مَعَزٌ وضَانٌ ، كَمَلَّ نِصَابُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ ، وأُخِذَ الْفَرَضُ من أَحَدِهِمَا على قَدْرِ الْمَالَيْنِ . على ما سَنَذْكُرُهُ ، إن شاءَ اللهُ تعالى .

فصل : واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ في بَقَرِ الْوَحْشِ ، فَرَوَى أَنَّ فِيهَا الزَّكَاةَ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْبَقَرِ يَشْمَلُهَا ، فَيَدْخُلُ في مُطْلَقِ الْخَبَرِ . وعنه لا زكاةَ فيها . وهي أَصَحُّ ، وهذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْبَقَرِ عند الإِطْلَاقِ لا يَنْصَرِفُ إِلَيْهَا ، ولا يُفْهَمُ منه ، إذ كانت لا تُسَمَّى بَقَرًا بدون الإِضَافَةِ ، فيقال : بَقَرُ الْوَحْشِ . ولأنَّ وُجُودَ نِصَابٍ مِنْهَا مَوْصُوفًا بِصِفَةِ السَّوْمِ حَوْلًا لا وُجُودَ لَهُ ، ولأنَّهَا حَيَوَانٌ لا يُجْزَى نَوْعُهُ في الْأَضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ ، فلا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَالظُّبَاءِ ، ولأنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، فلا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، كَسَائِرِ الْوُحُوشِ ، وسِرُّ ذَلِكَ أَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا وَجَبَتْ في بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ / دُونَ غَيْرِهَا ، لِكَثْرَةِ النَّمَاءِ فِيهَا مِنْ دَرِّهَا وَنَسْلِهَا ، وَكَثْرَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا ، لِكَثَرَتِهَا وَخَفَةِ مَوْتِئِهَا ، وهذا الْمَعْنَى مُخْتَصٌّ^(١) بِهَا ، فَاخْتَصَّتِ الزَّكَاةُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا ، ولا تَجِبُ الزَّكَاةُ في الظُّبَاءِ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ؛ لِعَدَمِ تَنَاوُلِ اسْمِ الْغَنَمِ لَهَا .

فصل : قال أَصْحَابُنَا : تَجِبُ الزَّكَاةُ في الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ ، سَوَاءً كَانَتِ الْوَحْشِيَّةُ الْفُحُولَ أَوِ الْأُمَهَاتِ . وقال مالِكٌ ، وأبو حنيفةٌ : إن كَانَتِ الْأُمَهَاتُ أَهْلِيَّةً وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهَا ، وَإِلَّا فلا ؛ لِأَنَّ وَلَدَ الْبَهِيمَةِ يَتَّبِعُ أُمَّهُ . وقال الشَّافِعِيُّ : لا زكاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا مُتَوَلَّدَةٌ مِنْ وَحْشِيٍّ ، أَشْبَهَ الْمُتَوَلَّدَ مِنْ وَحْشِيَّيْنِ . واحتجَّ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهَا مُتَوَلَّدَةٌ بَيْنَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، وما لا تَجِبُ فِيهِ ، فَوَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ ، كَالْمُتَوَلَّدَةِ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُوفَةٍ . وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ غَنَمَ مَكَّةَ مُتَوَلَّدَةٌ

(١) في م : « يختص » .

بين^(٢) الطَّبَاءِ وَالْعَنَمِ ، وفيها الزكاةُ بالاتِّفَاقِ ، فعلى هذا القولُ تُضَمُّ إلى جِنْسِهَا من الأَهْلِيَّ في وُجُوبِ الزكاةِ ، وتُكَمَّلُ بها نِصَابُهَا ، وتَكُونُ كَأَحَدِ أَنْوَاعِهِ ، والقَوْلُ بِإِثْتِفَاءِ الزكاةِ فِيهَا أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ ائْتِفَاءُ الْوُجُوبِ ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ^(٣) بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ ، وَلَا نَصٌّ فِي هَذِهِ وَلَا إِجْمَاعٌ ، إِنَّمَا هُوَ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ مِنَ الْأَزْوَاجِ الثَّمَانِيَةِ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ دَاخِلَةً فِي^(٤) اسْمِهَا^(٥) ، وَلَا حُكْمِهَا ، وَلَا حَقِيقَتِهَا ، وَلَا مَعْنَاهَا ؛ فَإِنَّ الْمُتَوَلَّدَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ يَنْفَرِدُ بِاسْمِهِ وَجِنْسِهِ وَحُكْمِهِ عَنْهُمَا ، كَالْبُعْلِ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْفَرَسِ وَالْحِمَارِ ، وَالسَّمْعِ^(٦) الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الذَّنْبِ وَالضَّبْعِ ، وَالْعُسْبَارِ^(٧) الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الضَّبْعَانِ وَالذَّبَّةِ ، فَكَذَلِكَ الْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ^(٨) الطَّبَاءِ وَالْمَعْزِ لَيْسَ بِمَعْزٍ^(٩) وَلَا ظَبْيٍ ، وَلَا يَتَنَاوَلُهُ نَصُوصُ الشَّارِعِ ، وَلَا يُمَكِّنُ قِيَاسُهُ عَلَيْهَا ، لِتَبَاعُدِ مَا بَيْنَهُمَا ، وَاخْتِلَافِ حُكْمَيْهِمَا ، فِي كَوْنِهِ لَا يُجْزِئُ فِي هَذِي وَلَا أَضْحِيَّةٍ وَلَا دِيَّةٍ ، وَلَوْ أَسْلَمَ^(١٠) فِي الْعَنَمِ لَمْ يَتَنَاوَلُهُ الْعَقْدُ ، وَلَوْ وَكَّلَ وَكِيلًا فِي شِرَاءِ شَاةٍ ، لَمْ يَدْخُلْ فِي الْوَكَالَةِ ، وَلَا يَحْصُلُ مِنْهُ مَا يَحْصُلُ مِنَ الشَّيْءِ^(١١) ؛ مِنَ الدَّرِّ ، وَكَثْرَةِ النَّسْلِ ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا تَسْلَ^(١٢) لَهُ أَصْلًا ، فَإِنَّ الْمُتَوَلَّدَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ^(١٣) لَا تَسْلَ لَهُ كَالْبِغَالِ ، وَمَا لَا تَسْلَ لَهُ لَا دَرَّ فِيهِ ، فَاُمْتَنَعَ / الْقِيَاسُ ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي نَصٍّ وَلَا

٦٥/٣ و

(٢) في ١ ، م : « من » .

(٣) في م : « ثبت » .

(٤) في ١ ، ب : « فيها » .

(٥) في م : « أجناسها » .

(٦) في م : « والسبع » تحريف .

(٧) في م : « والعسار » خطأ .

(٨-٨) في الأصل : « الظبي والماعز ليس بماعز » .

(٩) كذا في النسخ .

(١٠) في م : « الشاة » .

(١١) في م : « ينسل » .

(١٢) في م : « ثنتين » .

إجماع ، فأيجابُ الزكاة فيها تحكُّمُ بالرأي . وإن^(١٣) قيل : تجبُ الزكاة احتياطاً وتعليقاً للإيجاب ، كما أثبتنا التحريم فيها في الحرم والإحرام احتياطاً . لم يصح ؛ لأنَّ الواجبات لا تثبت احتياطاً بالشك ، ولهذا لا تجب الطهارة على من يثقنها ، وشكَّ في الحديث ، ولا غيرها من الواجبات . وأمَّا السَّوْمُ والعَلْفُ فالاعتبار فيه بما تجبُ فيه الزكاة ، لا بأصله الذي تولد منه ، بدليل أنه لو علف المتولد من السائمة لم تجب زكاته ، ولو أسام أولاد المعلوفة ، لوجب زكاتها . وقول من زعم أن غنم مكة متولدة من الغنم والظباء لا يصح ؛ لأنها لو كانت كذلك لحُرِّمت في الحرم والإحرام ، ووجب فيها^(١٤) الجزاء ، كسائر المتولد بين الوحشي والأهلي ، ولأنها لو كانت كذلك^(١٥) متولدة من جنسين ، لما كان لها نسل كالسمع^(١٦) والبغال .

(١٣) في م : « وإذا » .

(١٤) في الأصل ، ب : « فيه » .

(١٥) سقط من : الأصل ، ب .

(١٦) في م : « كالسمع » . خطأ .

بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ

وهي وَاجِبَةٌ بِالسُّنَّةِ ، وَإِلْجِمَاعِ ؛ أَمَا السُّنَّةُ فَمَا رَوَى أَنَسٌ ، فِي كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ ، الَّذِي ذَكَرْنَا أَوَّلَهُ^(١) ، قَالَ : « وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا ، إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ ، شَاةٌ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى^(٢) عَشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَفِيهَا شَاتَانِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى^(٣) مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ، وَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ، وَلَا تَيْسًا ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ » . وَأَخْبَارُ^(٣) سِوَى هَذَا كَثِيرٌ ، وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا .

٤٠٥ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : (وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ سَائِمَةٌ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا مَلَكَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ ، فَأَسَامَهَا أَكْثَرَ السُّنَةِ ، فَفِيهَا شَاةٌ ، إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً ، فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ)

وهذا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ . قَالَ^(١) ابْنُ الْمُنْذِرِ : إِلَّا الْمَعْلُوفَةَ فِي أَقَلِّ مِنْ نِصْفِ الْحَوْلِ ، عَلَى / مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخِلَافِ فِيهِ^(٢) . وَحُكِيَ عَنْ مُعَاذٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،

ظ ٦٥/٣

(١) تقدم في صفحة ١٠ .

(٢-٢) سقط من : ١ ، م .

(٣) في م : « واختار » تصحيف .

(١) في م : « قاله » .

(٢) في أول المسألة ٣٩٨ ، صفحة ١٣ .

أَنَّ الْفَرَضَ لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَ الْمِائَةِ وَإِحْدَى ^(٣) وَعِشْرِينَ ، حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ، لِيَكُونَ مِثْلَى مِائَةِ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ . وَلَا يَثْبُتُ عَنْهُ . وَرَوَى سَعِيدٌ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ ^(٤) مُغِيرَةَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مُعَاذٍ ، قَالَ : كَانَ إِذَا بَلَغَ ^(٥) الشَّيْأُ مِائَتَيْنِ لَمْ يُغَيَّرْهَا ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ ، فَيَأْخُذَ مِنْهَا ثَلَاثَ شَيَآءٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِمِائَةَ ، لَمْ يُغَيَّرْهَا ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ ، فَيَأْخُذَ مِنْهَا أَرْبَعًا . وَلَفْظُ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ دَلِيلٌ عَلَيْهِ ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ دَلِيلٌ عَلَى فَسَادِهِ ، وَالشَّعْبِيُّ لَمْ يَلْقَ مُعَاذًا .

٤٠٦ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا زَادَتْ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ شَاةٌ)

ظَاهِرُ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الْفَرَضَ لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ، حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِمِائَةَ ، فَيَجِبُ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ، وَيَكُونُ الْوَقْصُ مَا بَيْنَ الْمِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ إِلَى أَرْبَعِمِائَةَ ، وَذَلِكَ مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ . وَهَذَا إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا إِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ وَاحِدَةً ^(١) ، ففِيهَا أَرْبَعُ شَيَآءٍ ، ثُمَّ لَا يَتَغَيَّرُ الْفَرَضُ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسِمِائَةَ ، فَيَكُونُ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ، وَيَكُونُ الْوَقْصُ الْكَبِيرُ بَيْنَ ثَلَاثِمِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ إِلَى خَمْسِمِائَةَ ، وَهُوَ أَيْضًا مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ . وَحُكِيَ عَنِ النَّحْعِيِّ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الثَّلَاثِمِائَةَ حَدًّا لِلْوَقْصِ ، وَغَايَةً لَهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَعَقَّبَهُ تَغْيِيرُ النَّصَابِ ، كَالْمِائَتَيْنِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَإِذَا زَادَتْ ، ففِي كُلِّ مِائَةٍ

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَاحِدٌ » .

(٤) فِي ١ ، م : « بِن » خَطَأً .

وخالد هو ابن عبد الله بن عبد الرحمن الواسطي ، يروي عن المغيرة بن مقسم الضبي ، ويروي عنه سعيد بن منصور . انظر : تهذيب التهذيب ٣ / ١٠٠ ، ١٠١ / ٢٦٩ .

(٥) فِي م : « بَلَغَتْ » .

(١) فِي م : « وَوَاحِدَةٌ » .

شَاءَ»^(٢) . وهذا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَجِبَ فِي دُونِ الْمِائَةِ شَيْءٌ ، وَفِي كِتَابِ الصَّدَقَاتِ
الَّذِي كَانَ عِنْدَ آلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : « فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ ، فَلَيْسَ
فِيهَا شَيْءٌ ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعَمِائَةٍ شَاءَ»^(٣) ، فَفِيهَا أَرْبَعُ شَيْءٍ»^(٤) . وَهَذَا نَصٌّ لَا يَجُوزُ
خِلَافُهُ إِلَّا بِمِثْلِهِ ، أَوْ أَقْوَى مِنْهُ ، وَتَحْدِيدُ النَّصَابِ لِاسْتِقْرَارِ الْفَرِيضَةِ ، لَا لِلْعَايَةِ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٠٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ تَيْسٌ ، وَلَا هَرَمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ
عُوَارٍ)

/ ذَاتُ الْعُوَارِ : الْمَعِيَّةُ . وَهَذِهِ الثَّلَاثُ لَا تُؤْخَذُ لِدَنَائَتِهَا ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :
﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾^(١) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « وَلَا يُخْرَجُ فِي
الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ عُوَارٍ ، وَلَا تَيْسٌ ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ »^(٢) . وَقَدْ قِيلَ :
لَا يُؤْخَذُ تَيْسُ الْعَنَمِ ، وَهُوَ فَحْلُهَا لِفَضِيلَتِهِ . وَكَانَ أَبُو عُبَيْدٍ يَرَوِي الْحَدِيثَ^(٣) :
« إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ » . يَفْتَحُ^(٤) الدَّالَّ . يَعْنِي صَاحِبَ الْمَالِ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ
الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْحَدِيثِ رَاجِعًا إِلَى التَّيْسِ وَحْدَهُ . وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ^(٥) أَنَّ جَمِيعَ
الرُّوَاةِ يُخَالِفُونَهُ فِي هَذَا ، فَيَرَوُونَهُ : « الْمُصَدِّقُ » بِكَسْرِ الدَّالِّ . أَيْ الْعَامِلُ . وَقَالَ :
التَّيْسُ لَا يُؤْخَذُ ؛ لِتَنْقِصِهِ ، وَفَسَادِ لَحْمِهِ ، وَكَوْنِهِ ذَكَرًا ، وَعَلَى هَذَا لَا يَأْخُذُ^(٦)

٦٦/٣

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢١ .

(١) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

(٣) في الأموال : ٣٩١ .

(٤) في ١ ، م : « ويفتح » .

(٥) في معالم السنن ٢ / ٢٦ .

(٦) في ١ ، م : « يؤخذ » .

المُصَدَّق ، وهو السَّاعِي ، أَحَدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، إِلَّا أَنْ يَرَى ذَلِكَ ، بَأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ النُّصَابِ مِنْ جِنْسِهِ ، فَيَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ ، فَيَأْخُذَ هَرَمَةً ، وَهِيَ الْكَبِيرَةُ مِنَ الْهَرَمَاتِ ، وَذَاتَ عَوَارٍ مِنْ أُمَثَالِهَا ، وَثِيَسًا مِنَ الثِّيُوسِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : إِنْ رَأَى الْمُصَدَّقُ أَنَّ أَخَذَ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ خَيْرٌ لَهُ ، وَأَنْفَعٌ لِلْفُقَرَاءِ ، فَلَهُ أَخْذُهُ ؛ لِظَاهِرِ الْاسْتِثْنَاءِ . وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَخْذُ الذَّكَرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الزَّكَاةِ ، إِذَا كَانَ فِي النُّصَابِ إِنَاثٌ ، فِي غَيْرِ أَتْبَعَةِ الْبَقَرِ وَابْنِ اللَّبُونِ ، بَدَلًا عَنْ بِنْتِ مَحَاضٍ إِذَا عَدِمَهَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ إِخْرَاجُ الذَّكَرِ مِنَ الْغَنَمِ الْإِنَاثِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً »^(٧) . وَلَفْظُ الشَّاةِ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْإُنْثَى ، وَلِأَنَّ الشَّاةَ إِذَا أَمَرَ بِهَا مُطْلَقًا ، أَجْزَأُ فِيهَا الذَّكَرُ ، كَالْأَضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَيَوَانٌ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي غَنَمِهِ ، فَكَانَتْ الْأُنْثَى^(٨) مُعْتَبَرَةً فِي فَرَضِهِ ، كَالْإِبِلِ ، وَالْمُطْلَقُ يَتَّقِيدُ بِالْقِيَاسِ عَلَى سَائِرِ النُّصُبِ ، وَالْأَضْحِيَّةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ بِالْمَالِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . فَإِنْ قِيلَ : فَمَا فَائِدَةُ^(٩) تَخْصِيصِ التَّيْسِ^(١٠) بِالنَّهْيِ إِذَا ؟ قُلْنَا : لِأَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ عَنِ الذُّكُورِ أَيْضًا ، فَلَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ ذَكَرًا ، وَفِيهَا تَيْسٌ مُعَدٌّ لِلضَّرَابِ ، لَمْ يَجْزِ أَخْذُهُ ؛ إِمَّا لِفَضِيلَتِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ لِلضَّرَابِ إِلَّا أَفْضَلُ الْغَنَمِ وَأَعْظَمُهَا ، وَإِمَّا^(١١) « لِذَنَائِهِ وَفَسَادِهِ »^(١٢) لَحِمِهِ . وَيَجُوزُ أَنْ يُمْنَعَ مِنْ أَخْذِهِ / لِلْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا . وَإِنْ كَانَ النُّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا ، جَازَ إِخْرَاجُ الذَّكَرِ فِي الْغَنَمِ وَجْهًا وَاحِدًا ، وَفِي الْبَقَرِ فِي أَصْحَ الْوَجْهَيْنِ ، وَفِي الْإِبِلِ وَجْهَانِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ النُّصُبِ الثَّلَاثَةِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَى الْإُنْثَى فِي فَرَائِضِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، وَأَطْلَقَ الشَّاةَ الْوَاجِبَةَ ، وَقَالَ فِي الْإِبِلِ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ بِنْتًا

ظ ٦٦/٣

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ١ / ٣٦٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٠٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ الْغَنَمِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٥٧٧ ، ٥٧٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣٥ .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « الْأُنْثَى » .

(٩-٩) فِي الْأَصْلِ : « التَّخْصِيصُ بِالتَّيْسِ » .

(١٠-١٠) فِي ١ ، م : « لِذَنَائِهِ لِفَسَادِهِ » .

مَخَاضٍ ، أَخْرَجَ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا ^(١١) . ومن حيثُ الْمَعْنَى أَنَّ الْإِبِلَ يَتَغَيَّرُ ^(١٢) فَرَضُهَا بِزِيَادَةِ السِّنِّ ، فَإِذَا جَوَّزْنَا إِخْرَاجَ الذَّكَرِ أَفْضَى إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ ابْنُ لَبُونٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، وَيُخْرِجُهُ عَنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَخْتَصُّ الْإِبِلَ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْبَقَرُ أَيْضًا يَأْخُذُ مِنْهَا تَبِيعًا عَنْ ثَلَاثِينَ ، وَتَبِيعًا عَنْ أَرْبَعِينَ إِذَا كَانَتْ أُتْبَعَةً كُلِّهَا ، وَقُلْنَا : تُؤْخَذُ الصَّغِيرَةُ عَنِ الصَّغَارِ . قُلْنَا : هَذَا يَلْزَمُ ^(١٣) مِثْلُهُ فِي إِخْرَاجِ الْأُنْثَى ، فَلَا فَرْقَ ، وَمِنْ جَوَّزَ إِخْرَاجَ الذَّكَرِ فِي الْكُلِّ ، قَالَ : يَأْخُذُ ابْنُ لَبُونٍ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، قِيمَتَهُ دُونَ قِيمَةِ ابْنِ لَبُونٍ يَأْخُذُهُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا فِي الْقِيَمَةِ كَمَا بَيْنَهُمَا فِي الْعَدَدِ ، وَيَكُونُ الْفَرَضُ بِصِفَةِ الْمَالِ ، وَإِذَا اعْتَبَرْنَا الْقِيَمَةَ لَمْ يُودَّ إِلَى التَّسْوِيَةِ ، كَمَا قُلْنَا فِي الْغَنَمِ .

فصل : ولا يجوزُ إخراجُ المعيبة عن الصَّحَاحِ ، وإن كَثُرَتْ قِيمَتُهَا ؛ لِلنَّهْيِ ^(١٤) عَنْ أَخْذِهَا ، وَلَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِضْطِرَارِ بِالْفُقَرَاءِ ، وَلِهَذَا يَسْتَحِقُّ رَدَّهَا ^(١٥) فِي الْبَيْعِ ^(١٥) وَإِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهَا . وَإِنْ كَانَ فِي النَّصَابِ صِحَاحٌ وَمَرَاضٌ ، أَخْرَجَ صَحِيحَةً ، قِيمَتُهَا ^(١٦) عَلَى قَدْرِ قِيمَةِ الْمَالَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ النَّصَابُ كُلُّهُ مَرَاضًا إِلَّا مِقْدَارَ الْفَرَضِ ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِهِ ، وَبَيْنَ شِرَاءِ فَرِيضَةٍ ^(١٧) قَلِيلَةِ الْقِيَمَةِ فَيُخْرِجُهَا ، وَلَوْ كَانَتْ الصَّحِيحَةُ غَيْرَ الْفَرِيضَةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ ، مِثْلَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ ابْنَتَا لَبُونٍ ، وَعِنْدَهُ حَوَارَانِ صَحِيحَانِ ، ^(١٨) كَانَ عَلَيْهِ شِرَاءُ صَحِيحَتَيْنِ ^(١٨) ، فَيُخْرِجُهُمَا . وَإِنْ

(١١) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

(١٢) في الأصل : « يتعين » .

(١٣) في الأصل : « فلزم » . وفي م : « لا يلزم » .

(١٤) في م : « لما نهى » .

(١٥-١٥) سقط من : الأصل .

(١٦) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٧) في م : « مريضة » .

(١٨-١٨) في الأصل : « فإن عليه شراء صحيحين » .

وَجَبَتْ عَلَيْهِ حَقَّتَانِ وَعِنْدَهُ ابْنَتَا لُبُونٍ صَحِيحَتَانِ ، خَيْرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِهِمَا مَعَ الْجُبْرَانِ ، وَبَيْنَ شِرَاءِ حَقَّتَيْنِ صَحِيحَتَيْنِ عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالِ . وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ جَذَعَتَانِ صَحِيحَتَانِ ، فَلَهُ إِخْرَاجُهُمَا مَعَ اخْتِذِ الْجُبْرَانِ . وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ حَقَّتَانِ / وَنِصْفُ مَالِهِ صَحِيحٌ وَنِصْفُهُ مَرِيضٌ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَهُ إِخْرَاجُ حَقَّةٍ صَحِيحَةٍ ، وَحَقَّةٍ مَرِيضَةٍ ؛ لِأَنَّ النِّصْفَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ إِحْدَى الْحَقَّتَيْنِ مَرِيضٌ كُلُّهُ . وَالصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ خِلَافُ هَذَا ؛ لِأَنَّ فِي مَالِهِ صَحِيحًا وَمَرِيضًا ، فَلَمْ يَمْلِكْ إِخْرَاجَ مَرِيضَةٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ نِصَابًا وَاحِدًا ، وَلَمْ يَتَّعِنِ ^(١٩) النِّصْفُ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الْحَقَّةُ فِي الْمَرَضِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ لِشَرِيكَيْنِ ، لَمْ يَتَّعِنِ حَقُّ أَحَدِهِمَا فِي الْمَرَضِ دُونَ الْآخَرِ . وَإِنْ كَانَ النِّصَابُ مَرَضًا كُلُّهُ ، فَالصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ جَوَازُ إِخْرَاجِ الْفَرَضِ مِنْهُ ، وَيَكُونُ وَسْطًا فِي الْقِيَمَةِ ، ^(٢٠) وَلَا اِعْتِبَارٌ ^(٢١) بِقِلَّةِ الْعَيْبِ وَكَثْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَأْتِي عَلَى ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَتْ كُلُّهَا جَرَبَاءَ أَخْرَجَ جَرَبَاءَ ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا هَتْمَاءَ كَلَفَ شِرَاءَ صَحِيحَةٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا تُجْزَى إِلَّا صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ ، قَالَ : لَا يُؤْخَذُ إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي الْأَضَاحِي ، وَلِلنَّهْيِ عَنْ اخْتِذِ ذَاتِ الْعَوَارِ ، فَعَلَى هَذَا يُكَلَّفُ شِرَاءَ صَحِيحَةٍ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمَرِيضَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ » ^(٢٢) وَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٣) ، وَلِأَنَّ مَبْنَى الزَّكَاةِ عَلَى الْمُوَاسَاةِ ، وَتَكْلِيفِ الصَّحِيحَةِ عَنِ الْمَرَضِ إِخْلَالٌ بِالْمُوَاسَاةِ ، وَلِهَذَا يَأْخُذُ مِنَ الرَّدِيِّ مِنَ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ مِنْ جَنْسِهِ ، وَيَأْخُذُ مِنَ اللَّثَامِ وَالْهَزَالِ مِنَ الْمَوَاشِي مِنْ جَنْسِهِ ، كَذَا هُنَا . وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١٩) فِي م : « يَتَغَيَّرُ » .

(٢٠-٢١) فِي م : « وَالْإِعْتِبَارُ » .

(٢١) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي ١ / ٢٧٥ ، وَانْظُرْ حَاشِيَةَ صَفْحَةِ ٥ الْمُتَقَدِّمَةِ .

(٢٢) فِي : بَابُ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٦٥ .

أَنَّ الاستِثْنَاءَ فِي الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ إِنْخَرَاكِ الْمَعِيَّةِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ، أَوْ تَحْمِيلِهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِيهِ صَحِيحٌ ، فَإِنَّ الْعَالِبَ الصَّحَّةُ ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعُ النَّصَابِ مَرِيضًا إِلَّا بَعْضَ الْفَرِيضَةِ ، أَخْرَجَ الصَّحِيحَةَ ، وَتَمَّمَ الْفَرِيضَةَ مِنَ الْمَرِاضِ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، وَالْحُكْمُ فِي الْهَرَمَةِ كَالْحُكْمِ فِي الْمَعِيَّةِ سَوَاءً .

٤٠٨ - مسألة ؛ قال : (وَلَا الرُّبَى ، وَلَا الْمَاخِضُ ، وَلَا الْأَكُولَةُ)

قال أحمدُ : الرُّبَى التي قد^(١) وَضَعَتْ وهي تُرْبَى وَلَدَهَا . يَعْنِي قَرِيْبَةَ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ . تَقُولُ الْعَرَبُ : فِي رِيَابِهَا^(٢) . كَمَا تَقُولُ : فِي نِفَاسِيهَا . قَالَ الشَّاعِرُ :

/ * حَنِينٌ أُمُّ الْبَوِّ فِي رِيَابِهَا^(٣) * /

ظ ٦٧/٣

قال أحمدُ : وَالْمَاخِضُ التي قد حَانَ وَلَادُهَا ، فَإِنْ كَانَ فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ لَمْ يَحْنُ وَلَادُهَا ، فَهِيَ خَلِيفَةٌ . وَهَذِهِ الثَّلَاثُ لَا تُؤْخَذُ لِحَقِّ رَبِّ الْمَالِ . قَالَ عُمَرُ لِسَاعِيهِ : لَا تَأْخُذِ الرُّبَى وَلَا الْمَاخِضَ ، وَلَا الْأَكُولَةَ ، وَلَا فَحْلَ الْغَنَمِ . وَإِنْ تَطَوَّعَ رَبُّ الْمَالِ بِإِنْخَرَاكِهَا جَارَ أَخْذُهَا ، وَلَهُ ثَوَابُ الْفَضْلِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي حَدِيثِ أَبِي بِنٍ كَعْبٍ^(٤) . وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، وَأَنَّهُ مُنْعٍ مِنْ أَخْذِ الرَّدِيِّ مِنْ أَجْلِ الْفُقَرَاءِ ، وَمَنْ أَخْذَ كَرَائِمَ الْأَمْوَالِ مِنْ أَجْلِ أَرْبَابِهِ ، ثَبَتَ أَنَّ الْحَقَّ فِي الْوَسْطِ مِنَ الْمَالِ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : إِذَا جَاءَ الْمُصَدِّقُ قَسَمَ الشَّيْءَ اثْنَلَاثًا : ثُلُثٌ خِيَارٌ ، وَثُلُثٌ أَوْسَاطٌ ، وَثُلُثٌ شِرَارٌ ،

(١) سقط من : م .

(٢) جمع الرى رياب ، بضم الراء ، والمصدر بكسر الراء .

(٣) أنشده منتجع بن نيهان . وهو فى اللسان (ر ب ب) ١ / ٤٠٤ ، وتاج العروس ١ / ٢٦٣ .

والبَوُّ : الحوار . وقيل : جلده يحشى تبنا أو ثماما أو حشيشا ، لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها ، ثم يقرب إلى أم الفصيل لترأه فتدرّ عليه .

(٤) تقدم هذا فى صفحة ١٩ .

وَأَخَذَ الْمُصَدَّقُ مِنَ الْوَسْطِ^(٥). وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ عُمَرَ^(٥)، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَه إِمَامُنَا^(٦)، وَذَهَبَ إِلَيْهِ. وَالْأَحَادِيثُ تُدُلُّ عَلَى هَذَا، فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ^(٧)، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ^(٨) سَعْرِ بْنِ دَيْسَمٍ^(٨)، قَالَ: كُنْتُ فِي غَنَمٍ لِي، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ عَلَى بَعِيرٍ، فَقَالَا: إِنَّا رَسُولَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكَ، لِنُؤَدِّيَ إِلَيْنَا صَدَقَةَ غَنَمِكَ، قُلْتُ: وَمَا عَلَيَّ فِيهَا؟ قَالَا: شَاةٌ. فَأَعْمَدُ إِلَى شَاةٍ قَدْ عَرَفْتُ مَكَانَهَا مُمْتَلِئَةً مَحْضًا وَشَحْمًا، فَأَخْرَجْتُهَا^(٩) إِلَيْهِمَا. فَقَالَا: هَذِهِ شَافِعٌ، وَقَدْ نَهَى^(١٠) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَأْخُذَ شَاةً شَافِعًا. وَالشَّافِعُ: الْحَامِلُ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ وَلَدَهَا قَدْ شَفَعَهَا، وَالْمَحْضُ: اللَّبَنُ. وَقَالَ سُؤَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ: سِرْتُ، أَوْ أَخْبَرَنِي مِنْ سَارٍ، مَعَ مُصَدَّقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَأْخُذَ مِنْ رَاضِيعِ لَبَنٍ. قَالَ: فَكَانَ يَأْتِي الْمِيَاءَ حِينَ تَرْدُ الْغَنَمُ فَيَقُولُ: أَتَدُوا صَدَقَاتِ أَمْوَالِكُمْ. قَالَ: فَعَمَدَ رَجُلٌ مِنْهُمْ إِلَى نَاقَةٍ كَوْمَاءَ، وَهِيَ الْعَظِيمَةُ السَّتَامِ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ^(١١). وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١٢)، بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ

(٥) روى الخبرين، البيهقي، في: باب لا يؤخذ كرائم الناس، من كتاب الزكاة. السنن الكبرى ٤ / ١٠٢. وعبد الرزاق، في: باب ما يعدُّ وكيف تؤخذ الصدقة، من كتاب الزكاة. المصنف ٤ / ١٢، ١٣، ١٥. وروى خبر الزهري، ابن أبي شيبة، في: باب في المصدق ما يصنع بالغنم، من كتاب الزكاة. المصنف ٣ / ١٣٥.

(٦) سقط من: الأصل.

(٧) أخرجه أبو داود، في: باب في زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ١ / ٣٦٤، ٣٦٥. والنسائي، في: باب إعطاء السيد المال بغير اختيار المصدق، من كتاب الزكاة. المجتبى ٥ / ٢٣.

كما أخرجه البيهقي، في: باب لا يأخذ الساعي فوق ما يجب ...، من كتاب الزكاة. السنن الكبرى ٤ / ٩٦. والإمام أحمد، في: المسند ٣ / ٤١٤، ٤١٥.

(٨-٨) في الأصل، ب: «سعد بن دسيم». وفي أ، م: «سعد بن دليم». وانظر: عون المعبود ٢ / ١٥.

(٩) في م: «فأخرجها».

(١٠) في أ، م: «نهانا».

(١١) أخرجه أبو داود، في: باب في زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ١ / ٣٦٤. والنسائي، في: باب الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع، من كتاب الزكاة. المجتبى ٥ / ٢١. كما أخرجه الدارقطني، في: باب تفسير الخليطين وما جاء في الزكاة على الخليطين، من كتاب الزكاة. سنن الدارقطني ٢ / ١٠٤. والبيهقي، في: باب لا يؤخذ كرائم أموال الناس، من كتاب الزكاة. السنن الكبرى ٤ / ١٠١. والإمام أحمد، في: المسند ٤ / ٣١٥.

(١٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٣.

قال : « ثَلَاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ فَقَدْ طَعِمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ : مَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَحْدَهُ ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَأُعْطِيَ زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ ، رَافِدَةً عَلَيْهِ كُلُّ عَامٍ ، وَلَمْ يُعْطِ الْهَرَمَةَ ، / ولا الدَّرَنَةَ ، ولا الْمَرِيضَةَ ، ولا الشَّرْطَ اللَّيْمَةَ ، وَلَكِنْ مِنْ وَسْطِ أَمْوَالِكُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ » . رَافِدَةٌ : يعنى ^(١٣) مُعِينَةٌ ^(١٤) ، والدَّرَنَةُ : الْجَرَبَاءُ ، والشَّرْطُ : رُدَالَةُ الْمَالِ .

٤٠٩ - مسألة ؛ قال : (وَتَعُدُّ عَلَيْهِمُ السَّخْلَةَ ، وَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ)

السَّخْلَةُ ، يَفْتَحُ السَّيْنَ وَكَسْرُهَا : الصَّغِيرَةُ مِنْ أَوْلَادِ الْمَعْرِ . وَجُمِلَتْهُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ عِنْدَهُ نِصَابٌ كَامِلٌ ، فَتَنَجَّتْ مِنْهُ سِخَالٌ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِي الْجَمِيعِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِ الْأُمَّهَاتِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ : لَا زَكَاةَ فِي السَّخَالِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ . وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » ^(١) . وَلَنَا ، مَا رُوِيَ عَنْ عَمْرِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لِسَاعِيهِ : اعْتَدَّ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ ، يَرُوحُ بِهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ ، وَلَا تَأْخُذْهَا مِنْهُمْ ^(٢) . وَهُوَ مَذْهَبُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَا نَعْرِفُ لَهَا فِي عَصْرِهَا مُخَالَفًا ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلَأَنَّهُ نَمَاءُ نِصَابٍ ، فَيَجِبُ أَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ فِي الْحَوْلِ ، كَأَمْوَالِ التَّجَارَةِ ، وَالْخَبَرُ مَخْصُوصٌ بِمَالِ التَّجَارَةِ ، فَتَقِيسُ عَلَيْهِ . فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكْمُلْ

(١٣) سقط من : الأصل ، ب .

(١٤) في النسخ : « معيبة » . وانظر : عون المعبود ١٦ / ٢ .

(١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب من استفاد مالا ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧١ . والبيهقي ، في : باب لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ٩٥ . والدارقطني ، في : باب وجوب الزكاة بالحول ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩١ .

(٢) رواه الإمام مالك ، في : باب ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٦٥ . والبيهقي ، في : باب السن التي تؤخذ في الغنم ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٠٠ ، ١٠١ .

النَّصَابُ إِلَّا بِالسَّخَالِ ، اخْتُسِبَ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ كَمَلَ النَّصَابُ ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يُعْتَبَرُ حَوْلُ الْجَمِيعِ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْأُمَهَاتِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِبَارَ بِحَوْلِ الْأُمَهَاتِ دُونَ السَّخَالِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ نِصَابًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ نِصَابًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَحُلِ الْحَوْلُ عَلَى نِصَابٍ ، فَلَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهَا ، كَمَا لَوْ كَمَلَتْ بِغَيْرِ سِخَالِهَا ، أَوْ كَمَالَ التَّجَارَةَ ، فَإِنَّهُ لَا تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ فِيهِ . وَإِنْ تُتَجَبَتِ السَّخَالُ بَعْدَ الْحَوْلِ ، ضُمَّتْ إِلَى أُمَهَاتِهَا فِي الْحَوْلِ الثَّانِي وَحْدَهُ . وَالْحُكْمُ فِي فُضْلَانِ الْإِبِلِ ، وَعُجُولِ الْبَقَرِ ، كَالْحُكْمِ فِي السَّخَالِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ السَّخَالَ لَا تُؤْخَذُ فِي الزَّكَاةِ ، لَمَا قَدَّمْنَا مِنْ قَوْلِ عَمْرٍ ، وَلَمَا سَنَدُكُرُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَلَى هَذِهِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ كُلُّهُ صِغَارًا ، فَيَجُوزُ أَخْذُ الصَّغِيرَةِ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ ، بِأَنْ يُبَدَّلَ كِبَارًا /

بِصِغَارٍ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، أَوْ يَكُونَ عِنْدَهُ نِصَابٌ مِنَ الْكِبَارِ ، فَتَوَالَّدَ نِصَابٌ مِنَ الصَّغَارِ ، ثُمَّ تَمَوُّتِ الْأُمَهَاتُ ، وَيَحُولُ الْحَوْلُ عَلَى الصَّغَارِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يُؤْخَذُ أَيْضًا إِلَّا كَبِيرَةٌ تُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا حَقُّنَا فِي الْجَذَعَةِ أَوْ الثَّنِيَّةِ » ^(٣) . وَلِأَنَّ زِيَادَةَ السِّنِّ فِي الْمَالِ لَا يَزِيدُ بِهِ الْوَاجِبُ ^(٤) ، كَذَلِكَ نَقْصَانُهُ لَا يَنْقُصُ بِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهَا ^(٥) . فَدَلَّ ^(٦) عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يُؤَدُّونَ الْعَنَاقَ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ غَيْرِ اِعْتِبَارِ قِيمَتِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ عَيْنِهِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا ^(٧) فِيهِ كِبَارٌ . وَأَمَّا زِيَادَةُ

٦٨/٣ ظ

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٥ . من حديث سعر بن ديسم .

(٤) في ١ ، م : « لواجب » .

(٥) تقدم في صفحة ٦ .

(٦) في الأصل : « يدل » . وفي ١ : « فدل » .

(٧) في ١ ، ب : « مال » .

السِّنُّ ، فليس^(٨) تَمْنَعُ^(٩) الرُّفْقَ بِالْمَالِكِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، كما أَنَّ ما دُونَ النَّصَابِ عَفْوٌ ، وما فَوْقَهُ عَفْوٌ ، وظاهرُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْفُضْلَانِ وَالْعُجُولِ ، كَالْحُكْمِ فِي السَّخَالِ ؛ لما ذَكَرْنَا فِي الْغَنِمِ ، ويكونُ التَّعْدِيلُ بِالْقِيَمَةِ مَكَانَ زِيَادَةِ السِّنِّ ، كما قُلْنَا فِي إِخْرَاجِ الذَّكَرِ مِنَ الذُّكُورِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ إِخْرَاجُ الْفُضْلَانِ وَالْعُجُولِ ، وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، كَيْلًا يُفْضَى إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْفُرُوضِ ، فَإِنَّهُ يُفْضَى إِلَى إِخْرَاجِ ابْنَةِ الْمَخَاضِ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، وَسِتٍّ وَثَلَاثِينَ ، وَسِتٍّ وَأَرْبَعِينَ ، وَإِحْدَى وَسِتِّينَ ، وَيُخْرِجُ ابْنَتِي اللَّبُونِ عَنْ سِتٍّ وَسَبْعِينَ ، وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ ، وَمِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَيُفْضَى إِلَى الْإِثْقَالِ مِنْ ابْنَةِ اللَّبُونِ الْوَاحِدَةِ مِنْ إِحْدَى وَسِتِّينَ ، إِلَى اثْنَتَيْنِ فِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ ، مع تَقَارُبِ الْوَقْصِ بَيْنَهُمَا ، وَيُنْتَهَى فِي الْأَصْلِ أَرْبَعُونَ ، وَالْخَبَرُ وَرَدَ فِي السَّخَالِ ، فَيَمْتَنِعُ قِيَاسُ الْفُضْلَانِ وَالْعُجُولِ عَلَيْهِ^(١٠) ؛ لما بَيَّنَّاهُ مِنَ الْفَرْقِ .

فصل : وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا مِنَ الصَّغَارِ ، انْعَقَدَ عَلَيْهِ حَوْلُ الزَّكَاةِ مِنْ حِينَ مَلَكَهُ . وعن أَحْمَدَ ، لَا يَنْعَقَدُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ حَتَّى يَبْلُغَ سِنًا يُجْزَى مِثْلُهُ فِي الزَّكَاةِ . وهو قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ فِي السَّخَالِ زَكَاةٌ » . وقال : « لَا تَأْخُذْ مِنْ رَاضِعٍ^(١١) لَبَنٍ^(١٢) » . ولأنَّ السِّنَّ مَعْنَى يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ، فَكَانَ لِنَقْصَانِهِ / تَأْثِيرٌ فِي الزَّكَاةِ ، كَالْعَدَدِ . وَلَنَا ، أَنَّ السَّخَالَ تَعَدُّ مَعَ غَيْرِهَا ، فَتَعَدُّ مُنْفَرِدَةً ، كَالْأُمْهَاتِ ، وَالْخَبَرُ يَرْوِيهِ جَابِرُ الْجُعْفِيُّ ، وهو ضَعِيفٌ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، مُرْسَلًا ، ثُمَّ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ فِيهَا قَبْلَ

٦٩/٣ و

(٨) فِي م : « فَلَيْسَتْ » .

(٩) فِي الْأَصْلِ ، ب : « تَمْنَعُ » .

(١٠) فِي م : « عَلَيْهِمَا » .

(١١) فِي م : « وَاضِعٌ » تَحْرِيفٌ .

(١٢) تَقْدِمُ تَحْرِيفُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٥ . مِنْ حَدِيثِ سُؤِيدِ بْنِ غَفْلَةَ .

حَوْلُ^(١٣) الحَوْل ، والْعَدْدُ تَزِيدُ الزَّكَاةُ بِزِيَادَتِهِ ، بِخِلَافِ السَّنِّ ، فَإِذَا قُلْنَا بِهِذِهِ الرَّوَايَةُ ، فَإِذَا مَائَتِ الْأُمُّهَاتُ إِلَّا وَاحِدَةً ، لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ ، وَإِنْ مَائَتُ كُلُّهَا ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ .

٤١٠ - مسألة ؛ قال : (وَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَعْرِزِ الثَّانِي ، وَمِنَ الضَّائِنِ الْجَذْعُ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِي صَدَقَةِ الْعَنَمِ إِلَّا الْجَذْعُ مِنَ الضَّائِنِ ، وَهُوَ مَا لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَالثَّانِي مِنَ الْمَعْرِزِ ، وَهُوَ مَا لَهُ سِتَّةٌ . فَإِنْ تَطَوَّعَ الْمَالِكُ بِأَفْضَلِ مَنَهُمَا^(١) فِي السَّنِّ جَارَ ، فَإِنْ كَانَ الْفَرَضُ فِي النَّصَابِ أَخَذَهُ ، وَإِنْ كَانَ كُلُّهُ فَوْقَ الْفَرَضِ خَيْرَ الْمَالِكِ بَيْنَ دَفْعِ وَاحِدَةٍ مِنْهُ ، وَبَيْنَ شِرَاءِ الْفَرَضِ فَيُخْرِجُهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ : لَا يُجْزَى إِلَّا الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُمَا نَوْعَا جِنْسٍ ، فَكَانَ الْفَرَضُ مِنْهُمَا وَاحِدًا ، كَأَنْوَاعِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ . وَقَالَ مَالِكٌ : تُجْزَى الْجَذْعَةُ مِنْهُمَا ؛ لِذَلِكَ ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا حَقُّنَا فِي الْجَذْعَةِ وَالثَّانِيَةِ »^(٢) . وَلَنَا ، عَلَى جَوَازِ إِخْرَاجِ الْجَذْعَةِ مِنَ الضَّائِنِ مَعَ هَذَا الْحَبْرِ ، قَوْلُ سَعْدِ بْنِ دَيْسَمٍ : أَتَانِي رَجُلَانِ عَلَى بَعِيرٍ ، فَقَالَا : إِنَّا رَسُولَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكَ ، لِتُؤَدِّيَ صَدَقَةَ غَنَمِكَ . قُلْتُ : فَأَيُّ شَيْءٍ تَأْخُذَانِ ؟ قَالَا : عَنَاقُ ، جَذْعَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) . وَلَنَا^(٤) عَلَى مَالِكٍ ؛ مَا رَوَى^(٥) سُؤَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ ، قَالَ : أَتَانَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَالَ : أَمَرْنَا أَنْ نَأْخُذَ الْجَذْعَةَ مِنَ الضَّائِنِ ، وَالثَّانِيَةَ مِنَ الْمَعْرِزِ^(٥) . وَهَذَا صَرِيحٌ ، وَفِيهِ بَيَانُ الْمُطْلَقِ فِي الْحَدِيثَيْنِ قَبْلَهُ ، وَلِأَنَّ جَذْعَةَ الضَّائِنِ

(١٣) فِي ب : « حُلُول » .

(١) فِي أ ، م : « مِنْهَا » .

(٢) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : حَدِيثٌ غَرِيبٌ . انْظُرْ : نَصَبُ الرَّايَةِ ٢ / ٣٥٤ . وَذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِ الْمَصْدُقِ . انْظُرْ : تَلْخِصُ الْحَبْرِ ٢ / ١٥٣ .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٥ .

(٤-٤) فِي م : « مَا رَوَى مَالِكٌ عَنْ » . خَطَأٌ .

(٥) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٥ .

تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ ، بِخِلَافِ جَذَعَةِ الْمَعَزِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ ، فِي جَذَعَةِ الْمَعَزِ : « تُجْزَى نِكَ ، وَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ » (٦) . قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ : إِنَّمَا أَجْزَأُ الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ ، لِأَنَّهُ يَلْقَحُ ، وَالْمَعَزُ لَا يَلْقَحُ إِلَّا إِذَا كَانَ ثَنِيًّا .

٦٩/٣ ط ٤١١ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ كَانَتْ عِشْرِينَ ضَأْنًا ، وَعِشْرِينَ / مَعَزًا ، أَخَذَ مِنْ أَحَدِهِمَا مَا يَكُونُ قِيَمَتُهُ نِصْفَ شَاةٍ ضَأْنٍ وَنِصْفَ مَعَزٍ)

لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ضَمِّ أَنْوَاعِ الْأَجْنَاسِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، فِي إِيْجَابِ الزَّكَاةِ ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى ضَمِّ الضَّأْنِ إِلَى الْمَعَزِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ أَىِّ الْأَنْوَاعِ أَحَبَّ ، سَوَاءً دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ ، بِأَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ وَاحِدًا ، أَوْ لَا يَكُونُ أَحَدُ النَّوْعَيْنِ مُوجِبًا لِوَاحِدٍ ، أَوْ لَمْ يَدْعُ ، بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النَّوْعَيْنِ يَجِبُ فِيهِ فَرِيضَةٌ كَامِلَةٌ . وَقَالَ عِكْرِمَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ : يُخْرِجُ مِنْ أَكْثَرِ الْعَدَدَيْنِ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا أَخْرَجَ مِنْ أَيُّهُمَا شَاءَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْقِيَاسُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا يَخُصُّهُ . اخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهَا أَنْوَاعٌ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، فَتَجِبُ زَكَاةُ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ ، كَأَنْوَاعِ الثَّمَرَةِ وَالْحُبُوبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا نَوْعَا جِنْسٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ ، فَجَازَ الْإِخْرَاجُ مِنْ أَيُّهُمَا شَاءَ ، كَمَا لَوْ اسْتَوَى الْعَدَدَانِ ، وَكَالسَّمَانِ وَالْمَهَازِيلِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ يُفْضَى إِلَى تَشْقِيقِ الْفَرَضِ ، وَقَدْ عُدِلَ إِلَى غَيْرِ الْجِنْسِ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْ أَجْلِهِ ، فَالْعُدُولُ إِلَى النَّوْعِ أَوْلَى . فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ أَحَدِ النَّوْعَيْنِ مَا قِيَمَتُهُ كَقِيَمَةِ الْمُخْرَجِ مِنَ النَّوْعَيْنِ ، فَإِذَا كَانَ النَّوْعَانِ سَوَاءً ، وَقِيَمَةُ الْمُخْرَجِ مِنْ أَحَدِهِمَا اثْنَا عَشَرَ ، وَقِيَمَةُ الْمُخْرَجِ مِنَ الْآخَرِ خَمْسَةَ عَشَرَ ، أَخْرَجَ

(٦) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذَبْحِ الضَّحِيَّةِ قَبْلَ الْإِمَامِ ، فِي كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمُجْتَبَى ٧ / ١٩٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٢٨٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ .

من أحدهما ما قيمته ثلاثة عشر ونصف ، وإن كان الثلث معزاً ، والثلثان ضائناً ،
أخرج ما قيمته أربعة عشر ، وإن كان الثلث ضائناً ، والثلثان معزاً ، أخرج ما قيمته
ثلاثة عشر^(١) . وهكذا لو كان في إبله عشر بخاتي ، وعشر مهريّة ، وعشر
عراييّة ، وقيمة ابنة المخاض البختيّة ثلاثون ، وقيمة المهريّة أربعة وعشرون ،
وقيمة العراييّة اثنا عشر ، أخرج ابنة مخاض قيمتها ثلث قيمة ابنة مخاض بختيّة ،
وهو عشرة ، وثلث قيمة مهريّة ثمانية ، وثلث قيمة عراييّة أربعة ، فصار الجميع
اثنين وعشرين . وهكذا^(٢) الحكم في أنواع البقر / ، وكذلك الحكم في السمان
مع المهازيل ، والكرام مع اللثام . فأما الصّحاح مع المراض ، والذكور مع
الإناث ، والكبار مع الصغار ، فيتعين عليه صحيحة كبيرة^(٣) أنثى ، على قدر قيمة
المالين ، إلا أن يتطوع رب المال بالفضل ، وقد ذكر هذا .

٧٠/٣ و

فصل : فإن أخرج عن النصاب من غير نوعه ممّا ليس في ماله منه شيء ، ففيه
وجهان : أحدهما ، يُجزئ ؛ لأنه أخرج عنه من جنسه ، فجاز ، كما لو كان المال
نوعين ، فأخرج من أحدهما عنهما . والثاني ، لا يُجزئ ؛ لأنه أخرج من غير نوع
ماله ، أشبه ما لو أخرج من غير الجنس ، وفارق ما إذا أخرج من أحد نوعي
ماله ؛ لأنه جاز فراراً من تشقيص الفرض ، وقد جوز الشارع الإخراج من غير
الجنس في قليل الإبل وشاة الجبران كذلك^(٤) ، بخلاف مسألتنا .

٤١٢ - مسألة ؛ قال (وإن اختلط جماعة في خمس من الإبل ، أو ثلاثين
من البقر ، أو أربعين من الغنم ، وكان مرعاهم ومسرحهم ومبيتهم ومحلهم
وفحلهم واحداً ، أخذت منهم الصدقة)

وجملته أن الخلطة في السائمة تجعل مال الرجلين كمال الرجل الواحد في

(١) سقط من : م .

(٢) في ا ، م : « وهذا » .

(٣) في م : « وكبيرة » .

(٤) في الأصل ، ا ، م : « لذلك » .

الزكاة ، سواء كانت خُلْطَةً أَعْيَانٍ ، وهي أن تكون الماشية مُشْتَرَكَةً بينهما ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(١) نَصِيبٌ مَشَاعٌ ، مثل أن يرثا نَصَابًا أو يَشْتَرِيَاهُ ، أو يُوهَبَ لهما ، فَيُبْقِيَاهُ بِحَالِهِ ، أو خُلْطَةً أَوْصَافٍ ، وهي أن يكون مَالٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَمَيِّزًا^(٢) ، فَخُلْطَاهُ ، وَاشْتَرَكَا فِي الْأَوْصَافِ الَّتِي نَذَكُرُهَا ، وَسَوَاءٌ تَسَاوَا فِي الشَّرِكَةِ ، أَوْ اخْتَلَفَا ، مثل أن يكون لِرَجُلٍ شَاةٌ ، وَلَاخَرٍ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ ، أَوْ يَكُونَ لِأَرْبَعِينَ رَجُلًا أَرْبَعُونَ شَاةً ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا أَحَدٌ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَاللَّيْثِ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنَّمَا تُؤْتَرُ الْخُلْطَةُ إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ نَصَابٌ . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنِ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا أَثَرُ لَهَا بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ كُلِّ وَاحِدٍ دُونَ النَّصَابِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، كَمَا لَوْلَمْ يَخْتَلِطْ بغيره . وَلَأَبَى حَنِيفَةَ ، فِيمَا إِذَا اخْتَلَطَا فِي / نِصَابَيْنِ ، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمْلِكُ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ شَاةٌ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً »^(٣) . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ ، فِي حَدِيثِ أَنَسٍ الَّذِي ذَكَرْنَا أَوَّلَهُ^(٤) : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِّيَّةِ » . وَلَا يَجِيءُ التَّرَاجُعُ إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا فِي خُلْطَةِ الْأَوْصَافِ . وَقَوْلُهُ : لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ . إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا إِذَا كَانَ لِجَمَاعَةٍ ، فَإِنَّ الْوَاحِدَ يَضُمُّ مَالَهُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي أَمَاكِنَ ، وَهَكَذَا^(٥) لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ . وَلِأَنَّ لِلْخُلْطَةِ تَأْثِيرًا فِي تَخْفِيفِ الْمُؤَنَةِ ، فَجَازَ أَنْ تُؤْتَرَ فِي الزَّكَاةِ كَالسُّومِ^(٦) وَالسَّقِيِّ ، وَقِيَاسُهُمْ مَعَ

٧٠/٣ ظ

(١) فِي مِ زِيَادَةٍ : « مِنْهُ » .

(٢) فِي أ ، ب ، م : « مُمَيِّزًا » .

(٣) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٤١ .

(٤) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٠ .

(٥) فِي م : « وَهَذَا » .

(٦) فِي أ ، م : « كَالسُّومِ » خَطَأً .

مُخَالَفَةِ النَّصِّ غَيْرُ مَسْمُوعٍ . إِذَا ثَبِتَ هَذَا فَإِنَّ خُلْطَةَ الْأَوْصَافِ يُعْتَبَرُ فِيهَا
 اشْتِرَاكُهُمْ فِي خَمْسَةِ أَوْصَافٍ : الْمَسْرُوحُ ، وَالْمَيْيْتُ ، وَالْمَحْلَبُ ، وَالْمَشْرَبُ ،
 وَالْفَحْلُ . قَالَ أَحْمَدُ : الْخَلِيطَانِ أَنْ يَكُونَ رَاعِيَهُمَا وَاحِدًا ، وَمَرَاكُهُمَا وَاحِدًا ،
 وَشِرْبُهُمَا وَاحِدًا . وَقَدْ ذَكَرَ أَحْمَدُ فِي كَلَامِهِ شَرْطًا سَادِسًا ، وَهُوَ الرَّاعِي . قَالَ
 الْخِرَقِيُّ : « وَكَانَ مَرْعَاهُمْ وَمَسْرُحُهُمْ وَاحِدًا » . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَرْعَى الرَّاعِي ،
 لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِقَوْلِ أَحْمَدَ ، وَلِكُونَ الْمَرْعَى هُوَ الْمَسْرُوحُ . قَالَ ابْنُ حَامِدٍ :
 الْمَرْعَى ^(٧) وَالْمَسْرُوحُ شَرْطُ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ الْمَسْرُوحَ لِيَكُونَ فِيهِ رَاعٍ
 وَاحِدٌ ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي « سُنَنِهِ » ^(٨) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدِ
 ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ،
 وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ ، وَالْخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَا فِي الْحَوْضِ وَالْفَحْلِ
 وَالرَّاعِي » وَرَوَى « الْمَرْعَى » ^(٩) . وَبَنَحُوهُ مِنْ هَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ
 مَالِكٍ : لَا يُعْتَبَرُ فِي الْخُلْطَةِ إِلَّا شَرْطَانِ : الرَّاعِي ، وَالْمَرْعَى ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
 « لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » . وَالْاجْتِمَاعُ يَحْصُلُ بِذَلِكَ ،
 وَيُسَمَّى خُلْطَةً ، فَانْكُفَى بِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ ﷺ : « وَالْخَلِيطَانِ : مَا اجْتَمَعَا فِي
 الْحَوْضِ وَالرَّاعِي وَالْفَحْلِ » . فَإِنْ قِيلَ : فَلَمْ / اُعْتَبَرْتُمْ زِيَادَةَ عَلَى هَذَا ؟ قُلْنَا : هَذَا
 تَنْبِيْهُ عَلَى بَقِيَّةِ الشَّرَائِطِ ، وَإِلْغَاءُ مَا ذَكَرُوهُ ، وَلَأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ ^(١٠)
 تَأْثِيرًا . فَاعْتَبِرَ كَالْمَرْعَى . إِذَا ثَبِتَ هَذَا فَالْمَيْيْتُ مَعْرُوفٌ ، وَهُوَ الْمَرَاخُ الَّذِي تُرْوَحُ
 إِلَيْهِ الْمَاشِيَةُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ ^(١١) . وَالْمَسْرُوحُ

٧١/٣ و

(٧) فِي ١ ، ب ، م : « الرَّاعِي » .

(٨) فِي : بَابُ تَفْسِيرِ الْخَلِيطَيْنِ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١٠٤ .

(٩) فِي الْأَصْلِ ، ب : « الرَّعَى » .

(١٠) فِي الْأَصْلِ : « الْأَصْنَافُ » .

(١١) سُورَةُ النِّحْلِ ٦ .

والمَرْعَى وَاحِدٌ ، وهو الذى تُرعى فيه الماشية ، يقال : سَرَحَتِ الغَنَمُ ، إذا مَضَتْ إلى المَرْعَى ، وسَرَحْتُهَا ، أى بالتَّخْفِيفِ والتَّثْقِيلِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ . والمَحْلَبُ : المَوْضِعُ الذى تُحْلَبُ فيه الماشية ، يُشْتَرَطُ أن يكونَ وَاحِدًا ، ولا يُفْرَدُ كُلُّ وَاحِدٍ منهما^(١٢) لِحَلْبِ مَاشِيَّتِهِ مَوْضِعًا ، وليس المرادُ منه حَلَطُ اللَّبَنِ فى إِناءٍ وَاحِدٍ ؛ لأنَّ هذا ليس بِمَرْفِقٍ ، بل مَشَقَّةٌ ، لما فيه من الحاجةِ إلى قَسَمِ^(١٣) اللَّبَنِ . ومعنى كَوْنِ الفَحْلِ وَاحِدًا ، أن لا تكونَ فُحُولُهُ أَحَدِ المَالَيْنِ لا تَطْرُقُ غَيْرَهُ . وكذلك الرَّاعِى ، هو أن لا يكونَ لِكُلِّ مَالٍ رَاعٍ ، يَنْفَرِدُ بِرِعَايَتِهِ دُونَ الآخَرِ . وَيُشْتَرَطُ أن يكونَ المُخْتَلِطَانِ^(١٤) من أَهْلِ الزَّكَاةِ ، فإن كان أَحَدُهُما ذِمِّيًّا أو مُكَاتِبًا لم يُعْتَدَ بِخُلْطِهِ ، ولا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ الخُلْطَةِ . وحُكِيَ عن القاضى ، أَنَّهُ اشْتَرَطَهَا . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَالخَلِيطَانِ ما اجْتَمَعَا فى الحَوْضِ والرَّاعِى والفَحْلِ » . ولأنَّ النِّيَّةَ لا تُؤَثِّرُ فى الخُلْطَةِ ، فلا تُؤَثِّرُ فى حُكْمِهَا ، ولأنَّ المَقْصُودَ بالخُلْطَةِ من الارتِفاقِ يَحْصُلُ بِدُونِهَا ، فلم يُعْتَبَرْ^(١٥) وُجُودُهَا معه ، كما لا تُعْتَبَرْ^(١٦) نِيَّةُ السَّوْمِ فى الإِسَامَةِ ، ولا نِيَّةُ السَّقْيِ فى الزَّرْعِ^(١٧) والثَّمَارِ ، ولا نِيَّةُ مُضِيِّ الحَوْلِ فيما يُشْتَرَطُ الحَوْلُ فيه .

فصل : فإن كان بعضُ مَالِ الرَّجُلِ مُخْتَلِطًا ، وبعضُهُ مُنْفَرِدًا ، أو مُخْتَلِطًا مع مَالٍ لِرَجُلٍ آخَرَ ، فقال أصحابنا : يَصِيرُ مَالُهُ كُلُّهُ كَالْمُخْتَلِطِ ، بِشَرَطِ أن يكونَ مَالُ الخُلْطَةِ نِصَابًا ، فإن كان دُونَ النِّصَابِ لم يَثْبُتْ حُكْمُهَا ، فلو كان لِرَجُلٍ سِتُونَ شاةً ، منها عِشْرُونَ مُخْتَلِطَةً مع عِشْرِينَ لِرَجُلٍ آخَرَ ، وَجَبَ عليهما شاةٌ

(١٢) فى الأصل : « منهم » .

(١٣) فى ١ ، م : « قسمة » .

(١٤) فى ١ ، م : « الخليطان » .

(١٥) فى ١ ، م : « يتغير » .

(١٦) فى ١ ، م : « تتغير » .

(١٧) فى ب : « الزروع » .

وَاحِدَةً ، رُبْعَهَا عَلَى صَاحِبِ الْعِشْرِينَ ، وَبَاقِيهَا عَلَى صَاحِبِ السِّتِينَ ؛ لِأَنَّا لَمَّا ضَمَمْنَا مِلْكَ صَاحِبِ السِّتِينَ صَارَ صَاحِبُ الْعِشْرِينَ كَالْمُخَالِطِ / لِّلْسِتِينَ^(١٨) ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ ثَمَانِينَ ، عَلَيْهَا شَاةٌ بِالْحِصَصِ . وَلَوْ كَانَ لِصَاحِبِ السِّتِينَ ثَلَاثَةُ خُلَطَاءَ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِعِشْرِينَ ، وَجَبَ عَلَى الْجَمِيعِ شَاةٌ ، نِصْفُهَا عَلَى صَاحِبِ السِّتِينَ ، وَنِصْفُهَا عَلَى الْخُلَطَاءِ ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سُدُسُ شَاةٍ . وَلَوْ كَانَ رَجُلَانِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سِتُونَ ، فَخَالَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِعِشْرِينَ فَقَطْ ، وَجَبَ عَلَيْهِمَا شَاةٌ وَاحِدَةً بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . فَإِنْ اخْتَلَطَا فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ ، لَمْ يَثْبُتْ لِهَمَا حُكْمُ الْخُلُطَةِ ، وَوَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ كَامِلَةٌ . وَإِنْ اخْتَلَطَا فِي أَرْبَعِينَ ، لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا عَشْرَةٌ ، وَلِلْآخَرِ ثَلَاثُونَ ، ثَبَتَ لِهَمَا حُكْمُ الْخُلُطَةِ لَوْجُودِهَا فِي نِصَابٍ كَامِلٍ .

فصل : وَيُعْتَبَرُ اخْتِلَاطُهُمْ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، فَإِنْ ثَبَتَ لَهُمْ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِهِ زَكَاةَ الْمُتَفَرِّدِينَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُعْتَبَرُ اخْتِلَاطُهُمْ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ »^(١٩) . يَعْنِي فِي وَقْتِ أَخْذِ الزَّكَاةِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا مَالٌ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ ، فَكَانَتْ زَكَاةُ الْمُتَفَرِّدِ ، كَمَا لَوْ انفَرَدَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُجْتَمِعِ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَهِيَ كَانِ لِرَجُلَيْنِ ثَمَانُونَ شَاةً بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَكَانَا مُتَفَرِّدَيْنِ ، فَاخْتَلَطَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ شَاةٌ ، وَفِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ السِّنِينَ يُزَكِّيَانِ زَكَاةَ الْخُلُطَةِ ، فَإِنْ اتَّفَقَ حَوْلَاهُمَا أَخْرَجَا شَاةً عِنْدَ تَمَامِ كُلِّ^(٢٠) حَوْلٍ ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١٨) فِي م : « لِسِتِينَ » .

(١٩) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٠ .

(٢٠) سَقَطَ مِنْ : م .

نِصْفُهَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ حَوْلَاهُمَا ، فَعَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ نِصْفُ شَاةٍ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ الْمَالِ ، فَعَلَى الثَّانِي نِصْفُ شَاةٍ أَيْضًا ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنَ النَّصَابِ نَظَرْتُ ، فَإِنْ أَخْرَجَ الشَّاةَ جَمِيعَهَا عَنْ مِلْكِهِ ، فَعَلَى الثَّانِي أَرْبَعُونَ جُزْءًا ، مِنْ تِسْعَةٍ^(٢١) وَسَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ شَاةٍ ، وَإِنْ أَخْرَجَ نِصْفَ شَاةٍ فَعَلَى / الثَّانِي أَرْبَعُونَ جُزْءًا ، مِنْ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ وَنِصْفَ جُزْءٍ مِنْ شَاةٍ . ٧٢/٣ و

فصل : وَإِنْ ثَبَتَ لِأَحَدِهِمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ دُونَ صَاحِبِهِ ، وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ بِأَنْ يَمْلِكَ رَجُلَانِ نِصَابَيْنِ فَيَخْلُطَاهُمَا ، ثُمَّ يَبِيعُ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ أَجْنَبِيًّا ، أَوْ يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا نِصَابٌ مُنْفَرِدٌ ، فَيَشْتَرِي آخَرَ نِصَابًا ، وَيَخْلُطُهُ بِهِ فِي الْحَالِ ، إِذَا قُلْنَا : الْيَسِيرُ مَغْفُوٌّ عَنْهُ . فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ عَقِيبَ مِلْكِهِمَا^(٢٢) مُنْفَرِدَةً فِي جُزْءٍ ، وَإِنْ قُلْنَا ، أَوْ يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا نِصَابٌ وَلِلْآخَرِ دُونَ النَّصَابِ ، فَاخْتَلَطَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَبِزَكَاةٍ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، كُلَّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا فَعَلَيْهِ مِنْ زَكَاةِ الْجَمِيعِ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنْهُ ، فَإِذَا كَانَ الْمَالَانِ جَمِيعًا ثَمَانِينَ شَاةً ، فَأَخْرَجَ الْأَوَّلُ مِنْهَا شَاةً ، زَكَاةَ الْأَرْبَعِينَ الَّتِي يَمْلِكُهَا ، فَعَلَى الثَّانِي أَرْبَعُونَ جُزْءًا ، مِنْ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا . فَإِنْ أَخْرَجَ الشَّاةَ كُلَّهَا مِنْ مِلْكِهِ ، وَحَالَ الْحَوْلُ الثَّانِي ، فَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ شَاةٍ ، زَكَاةُ خُلْطَةٍ . فَإِنْ أَخْرَجَهُ وَحْدَهُ ، فَعَلَى الثَّانِي تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ جُزْءًا ، مِنْ سَبْعَةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا وَنِصْفَ جُزْءٍ مِنْ شَاةٍ ، وَإِنْ تَوَالَدَتْ شَيْئًا حُسِبَ مَعَهَا .

فصل : وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا ثَمَانُونَ شَاةً مُخْتَلِطَةً ، مَضَى عَلَيْهَا بَعْضُ الْحَوْلِ ، فَتَبَايَعَاهَا ، بَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَنَمَهُ صَاحِبَهُ مُخْتَلِطَةً ، وَأَبْقَاهَا^(٢٣) عَلَى

(٢١) فِي الْأَصْلِ : « سِتَّة » تَحْرِيفٌ .

(٢٢) فِي م : « مِلْكُهَا » .

(٢٣) فِي م : « وَبَعَاَهَا » .

الْخُلْطَةِ ، لَمْ يَنْقَطِعْ^(٢٤) حَوْلُهَا ، وَلَمْ تُزَلْ خُلْطَتُهُمَا . وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ بَعْضُ غَنَمِهِ^(٢٥) بِيَعُضِي غَنَمِهِ^(٢٥) مِنْ غَيْرِ إِفْرَادٍ ، قَلَّ الْمَبِيعُ أَوْ كَثُرَ . فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَاهَا^(٢٦) ثُمَّ تَبَايَعَاهَا ثُمَّ خَلَطَاهَا ، وَتَطَاوَلَ زَمَنُ الْإِفْرَادِ^(٢٧) ، بَطُلَ حُكْمُ الْخُلْطَةِ . وَإِنْ خَلَطَاهَا عَقِيبَ الْبَيْعِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، لَا يَنْقَطِعُ ؛ لِأَنَّ هَذَا زَمَنٌ يَسِيرٌ يُعْفَى عَنْهُ^(٢٨) . وَالثَّانِي ، يَنْقَطِعُ ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَادَ قَدْ وَجِدَ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، فَيُزَكِّيَانِ زَكَاةَ الْمُتَفَرِّدَيْنِ . وَإِنْ أَفْرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَ نِصَابٍ وَتَبَايَعَاهُ ، لَمْ يَنْقَطِعْ حُكْمُ الْخُلْطَةِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْإِنْسَانِ يُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، فَكَأَنَّ / الثَّمَانِينَ مُخْتَلِطَةً بِحَالِهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ تَبَايَعَا أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ . وَإِنْ تَبَايَعَا أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ مُتَفَرِّدًا ، بَطُلَ حُكْمُ الْخُلْطَةِ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا كَوْنُهَا فِي نِصَابٍ ، فَهِيَ بَقِيَتْ فِيمَا دُونَ النِّصَابِ صَارًا مُتَفَرِّدَيْنِ . وَقَالَ الْقَاضِي : تَبَطَّلَ الْخُلْطَةُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي الْمَبِيعِ ، وَيَصِيرُ مُتَفَرِّدًا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ أَنَّ الْمَبِيعَ بِجِنْسِهِ يَنْقَطِعُ حُكْمُ الْحَوْلِ فِيهِ ، فَتَنْقَطِعُ الْخُلْطَةُ ضَرُورَةً انْقِطَاعِ الْحَوْلِ . وَسَنَبِّئُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّ حُكْمَ الْحَوْلِ لَا يَنْقَطِعُ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَلَا تَنْقَطِعُ الْخُلْطَةُ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْمُشْتَرَى بَيْنَائِهِ عَلَى حَوْلِ الْمَبِيعِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُنَى عَلَيْهِ فِي الصِّفَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا . فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَفَرِّدًا ، فَخَلَطَاهُ ، ثُمَّ تَبَايَعَاهُ ، فَعَلَيْهِمَا فِي الْحَوْلِ زَكَاةُ الْإِفْرَادِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهِ بَيْنَائِهِ عَلَى حَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ مُتَفَرِّدٌ فِيهِ . وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ نِصَابٌ مُتَفَرِّدٌ ، فَبَاعَهُ بِنِصَابٍ مُخْتَلِطٍ ، زَكَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَكَاةَ الْإِفْرَادِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ فِي الثَّانِي تَجِبُ بَيْنَائِهِ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَهُمَا كَالْمَالِ

(٢٤) فِي م : « يقطع » .

(٢٥-٢٥) سَقَطَ مِنْ : أ ، م .

(٢٦) فِي م : « أفرداها » .

(٢٧) فِي م : « الإفراد » .

(٢٨) سَقَطَ مِنْ : م .

الوَاحِدِ الذِي حَصَلَ الْإِنْفِرَادُ فِي أَحَدِ طَرَفَيْهِ . فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعُونَ مُخْتَلِطَةً مَعَ مَالٍ آخَرَ ، فَتَبَايَعَاهَا ، وَبَقِيَاهَا مُخْتَلِطَةً ، لَمْ يَبْطُلْ حُكْمُ الْخُلْطَةِ . وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا بِالْأَرْبَعِينَ الْمُخْتَلِطَةَ أَرْبَعِينَ مُنْفَرِدَةً ، وَخَلَطَهَا فِي الْحَالِ ، اخْتَمَلَ أَنْ يُزَكَّى زَكَاةَ الْخُلْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَنِي ^(٢٩) حَوْلَهَا عَلَى حَوْلِ مُخْتَلِطَةٍ ، وَزَمَنُ الْإِنْفِرَادِ يَسِيرٌ ، فَعَفِيَ عَنْهُ ، وَاخْتَمَلَ أَنْ يُزَكَّى زَكَاةَ الْمُنْفَرِدِ ، لِوُجُودِ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ .

فصل : وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ أَرْبَعُونَ شَاةً ، وَمَضَى عَلَيْهَا بَعْضُ الْحَوْلِ ، فَبَاعَ بَعْضَهَا مَشَاعًا فِي بَعْضِ الْحَوْلِ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ، وَيَسْتَأْنِفَانِ حَوْلًا مِنْ حِينَ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّ النِّصْفَ الْمُشْتَرَى قَدْ انْقَطَعَ الْحَوْلُ فِيهِ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَجِرْ فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ أَصْلًا ، فَلَزِمَ انْقِطَاعُ الْحَوْلِ فِي الْآخِرِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ فِيمَا بَقِيَ لِلْبَائِعِ ؛ لِأَنَّ حُدُوثَ / الْخُلْطَةِ لَا يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الْحَوْلِ ، فَلَا يَمْنَعُ اسْتِدَامَتُهُ ، وَلَئِنَّهُ لَوْ خَالَطَ غَيْرَهُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ ، فَإِذَا خَالَطَ فِي بَعْضِهِ نَفْسَهُ ، وَفِي بَعْضِهِ غَيْرَهُ ، كَانَ أَوْلَى بِالْإِجَابِ ، وَإِنَّمَا بَطَلَ حَوْلُ الْمِيعَةِ لِإِنْتِقَالِ الْمِلْكِ فِيهَا ، وَإِلَّا فَهَذِهِ الْعِشْرُونَ لَمْ تَزَلْ مُخَالِطَةً لِمَالِ جَارٍ فِي الزَّكَاةِ ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا عَلَّمَ عَلَى بَعْضِهَا وَبَاعَهُ مُخْتَلِطًا . فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَ بَعْضَهَا وَبَاعَهُ ، فَخَلَطَهُ الْمُشْتَرَى فِي الْحَالِ بِعَنَمِ الْأَوَّلِ ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ؛ لِثُبُوتِ حُكْمِ الْإِنْفِرَادِ فِي الْبَعْضِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ بَاعَهَا مُخْتَلِطَةً ؛ لِأَنَّ هَذَا زَمَنٌ يَسِيرٌ . وَهَكَذَا ^(٣٠) الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْأَرْبَعُونَ لِرَجُلَيْنِ ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ أَجْنَبِيًّا ، فَعَلَى هَذَا إِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ فَعَلَيْهِ نِصْفُ شَاةٍ ، ثُمَّ إِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي نَظَرْنَا فِي الْبَائِعِ ، فَإِنْ كَانَ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُشْتَرَى ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ نَقَصَ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَقِيرُ مُخَالِطًا لَهُمَا بِالنِّصْفِ الذِي صَارَ لَهُ ، فَلَا يَنْقُصُ النَّصَابُ إِذَا ، وَيُخْرِجُ الثَّانِي

و٧٣/٣

(٢٩) فِي م : « يَنْبَنِي » .

(٣٠) فِي م : « وَهَذَا » .

نِصْفُ شَاةٍ . وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ ، وَقُلْنَا : الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ . وَجَبَ عَلَى الْمُشْتَرَى نِصْفُ شَاةٍ . وَإِنْ قُلْنَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ . فَقَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ نِصْفُ شَاةٍ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ ، لَا بِمَعْنَى أَنَّ الْفُقَرَاءَ مَلَكَوْا جُزْءًا مِنَ النَّصَابِ ، بَلْ بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَلَّقَ حَقُّهُمْ بِهِ ، كَتَعَلُّقِ أَرْضِ الْجَنَانِيَةِ بِالْجَانِيِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ وَجُوبُ الزَّكَاةِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا شَيْءَ عَلَى الْمُشْتَرَى ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ نَقَصَ النَّصَابِ . وَهَذَا الصَّحِيحُ ؛ فَإِنَّ فَائِدَةَ قَوْلِنَا : الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ . إِنَّمَا تَظْهَرُ فِي مَنْعِ الزَّكَاةِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . وَعَلَى قِيَاسِ هَذَا ، لَوْ كَانَ لِرَجُلَيْنِ نِصَابٌ خُلِطَ ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا خَلِيطَهُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، فَهِيَ عَكْسُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فِي الصُّورَةِ ، وَمِثْلُهَا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَوَّلِ خَلِيطٌ نَفْسِهِ ، ثُمَّ صَارَ / خَلِيطٌ أَجْنَبِيٌّ ، وَهَهُنَا كَانَ خَلِيطٌ أَجْنَبِيٌّ ، ثُمَّ صَارَ خَلِيطٌ نَفْسِهِ . وَمِثْلُهُ لَوْ كَانَ رَجُلَانِ مُتَوَارِثَانِ ، لَهُمَا نِصَابٌ خُلِطَ ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، فَوَرِثَهُ صَاحِبُهُ ، عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى يَتِمَّ الْحَوْلُ عَلَى الْمَالَيْنِ ، مِنْ حِينَ مَلَكَهُ لَهُمَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا بِمُفْرَدِهِ يَتْلُغُ نِصَابًا . وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي النَّصْفِ الَّذِي كَانَ لَهُ خَاصَّةً .

ظ ٧٣/٣

فصل : إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا يَرْعَى لَهُ بِشَاةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنَ النَّصَابِ ، فَحَالَ الْحَوْلِ ، وَلَمْ يُفْرِدْهَا ، فَهَمَا خَلِيطَانِ تَجِبُ عَلَيْهِمَا زَكَاةُ الْخُلِطَةِ . وَإِنْ أَفْرَدَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا ؛ لِتَقْصَانِ النَّصَابِ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ بِشَاةٍ مَوْصُوفَةٍ فِي الذِّمَّةِ ، صَحَّ أَيْضًا ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ ، وَلَيْسَ لَهُ مَا يَقْتَضِيهِ غَيْرَ النَّصَابِ ، انْتَبَى عَلَى الدِّينِ ، هَلْ يَمْنَعُ الزَّكَاةَ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ ؟ وَسَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٤١٣ - مسألة : (وَتَرَاجَعُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ بِالْحِصَصِ)

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْخُلَطَاءَ تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، كَمَا تُؤْخَذُ مِنْ مَالِ الْوَاحِدِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ السَّاعِيَ يَأْخُذُ الْفَرَضَ مِنْ مَالِ أَى الْخَلِيطَيْنِ شَاءَ ، سَوَاءً

دَعَتِ الْحَاجَّةُ إِلَى ذَلِكَ ، بَأَن تَكُونَ الْفَرِيضَةُ عَيْنًا وَاحِدَةً لَا^(١) يُمَكِّنُ أَخْذَهَا مِنَ الْمَالَيْنِ جَمِيعًا ، أَوْ لَا يَجِدَ فَرَضُهُمَا جَمِيعًا إِلَّا فِي أَحَدِ الْمَالَيْنِ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مَالُ أَحَدِهِمَا صِحَاحًا كِبَارًا ، وَمَالُ الْخَلِيطِ صِغَارًا أَوْ مَرَاضًا ، فَإِنَّهُ تَجِبُ صَحِيحَةُ كَبِيرَةٍ ، أَوْ لَمْ تَدْعُ الْحَاجَّةُ إِلَى ذَلِكَ ، بَأَن يَجِدَ فَرَضَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَالَيْنِ فِيهِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا يَجِيءُ الْمُصَدَّقُ فَيَجِدُ الْمَاشِيَةَ ، فَيُصَدِّقُهَا ، لَيْسَ يَجِيءُ فَيَقُولُ : أَيْ شَيْءٍ لَكَ ؟^(٢) وَأَيْ شَيْءٍ لَكَ ؟^(٣) وَإِنَّمَا يُصَدَّقُ مَا يَجِدُهُ ، وَالْخَلِيطُ قَدْ يَنْفَعُ وَقَدْ يَضُرُّ . قَالَ الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : أَنَا رَأَيْتُ مِسْكِينًا كَانَ لَهُ فِي غَنَمٍ شَاتَانِ ، فَجَاءَ الْمُصَدَّقُ فَأَخَذَ إِحْدَاهُمَا . وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بِالسُّوْيَةِ »^(٤) . وَقَوْلُهُ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ »^(٥) . وَهُمَا خَشْيَتَانِ : خَشْيَةُ رَبِّ الْمَالِ مِنْ زِيَادَةِ الصَّدَقَةِ / ، وَخَشْيَةُ السَّاعِي مِنْ نُقْصَانِهَا . فَلَيْسَ لِأَرْبَابِ الْأَمْوَالِ أَنْ يَجْمَعُوا أَمْوَالَهُمُ الْمُتَفَرِّقَةَ ، الَّتِي كَانَ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا شَاءً ، لِيَقْلَ الْوَاجِبُ فِيهَا ، وَلَا أَنْ يُفَرَّقُوا أَمْوَالَهُمُ الْمُجْتَمِعَةَ ، الَّتِي كَانَ فِيهَا بِاجْتِمَاعِهَا فَرَضٌ ، لِيَسْقُطَ عَنْهَا^(٦) بِتَفْرِيقِهَا^(٧) ، وَلَيْسَ لِلْسَّاعِي أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْخُلَطَاءِ ، لِتَكْثُرَ الزَّكَاةُ ، وَلَا أَنْ يَجْمَعَهَا إِذَا كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً لِتَجِبَ الزَّكَاةُ ، وَلِأَنَّ الْمَالَيْنِ قَدْ صَارَا كَالْمَالِ الْوَاحِدِ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِخْرَاجِهَا . وَمَتَى أَخَذَ السَّاعِي الْفَرَضَ مِنْ مَالٍ أَحَدِهِمَا ، رَجَعَ عَلَى الْخَلِيطِ بِقَدْرِ قِيَمَةِ حِصَّتِهِ مِنَ الْفَرَضِ ، فَإِذَا كَانَ لِأَحَدِهِمَا ثُلُثُ الْمَالِ ، وَلِلْآخَرِ ثُلَاثُهُ ، فَأَخَذَ الْفَرَضَ مِنْ مَالِ صَاحِبِ الثُّلُثِ ، رَجَعَ بِثُلُثَيْ

و٧٤/٣

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَلَا » .

(٢-٣) سَقَطَ مِنْ : م . أَيْ لَا يَتَجَهَّزُ إِلَى كُلِّ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ فَيَقُولُ لَهُ هَذَا الْقَوْلُ .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٠ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهَا » .

(٥) فِي ب : « بِتَفْرِيقِهَا » .

قِيمَةُ الْمُخْرَجِ عَلَى صَاحِبِهِ . وَإِنْ أَخَذَهُ مِنَ الْآخِرِ ، رَجَعَ عَلَى صَاحِبِ الثُّلُثِ بِثُلُثِ قِيمَةِ الْمُخْرَجِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ إِذَا اخْتَلَفَا ، وَعُدِمَتِ الْبَيِّنَةُ ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ، كَالْغَاصِبِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قِيمَةِ الْمَغْصُوبِ بَعْدَ تَلْفِهِ .

فصل : إِذَا أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الْفَرَضِ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ ، مِثْلُ أَنْ يَأْخُذَ^(٦) شَاتَيْنِ مَكَانَ شَاةٍ ، أَوْ يَأْخُذَ^(٧) جَذْعَةً مَكَانَ حِقَّةٍ ، لَمْ يَكُنْ لِلْمَأْخُودِ مِنْهُ الرُّجُوعُ إِلَّا بِقَدْرِ الْوَاجِبِ . وَإِنْ كَانَ يَتَأْوِيلُ سَائِغٍ ، مِثْلُ أَنْ يَأْخُذَ^(٨) الصَّحِيحَةَ عَنِ الْمَرَضِ ، وَالْكَبِيرَةَ عَنِ الصَّغَارِ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِالْحِصَّةِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ ، فَإِذَا أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى أَخْذِهِ ، وَجَبَ عَلَيْهِ^(٩) دَفْعُهُ إِلَيْهِ ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْفَرَضِ الْوَاجِبِ . وَكَذَلِكَ إِذَا أَخَذَ الْقِيمَةَ ، رَجَعَ بِمَا يَخْصُ شَرِيكَهَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ يَتَأْوِيلُ .

فصل : إِذَا مَلَكَ رَجُلٌ أَرْبَعِينَ شَاةً فِي الْمُحَرَّمِ ، وَأَرْبَعِينَ فِي صَفَرٍ ، وَأَرْبَعِينَ فِي رَبِيعٍ ، فَعَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ شَاةٌ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مِلْكٌ وَاحِدٌ ، فَلَمْ يَزِدْ فَرَضُهُ عَلَى شَاةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا لَوْ اتَّفَقَتْ أَحْوَالُهُ . وَالثَّانِي ، فِيهِ / الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ اسْتَقْلَلَتْ بِشَاةٍ ، فَيَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الثَّانِي ، وَهِيَ نِصْفُ شَاةٍ ؛ لِاخْتِلَاطِهَا بِالْأَرْبَعِينَ الْأُولَى مِنْ حِينَ مَلَكَهَا . وَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّالِثِ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا لَا زَكَاةَ فِيهِ . وَالثَّانِي ، فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَهُوَ ثُلُثُ شَاةٍ ؛^(١٠) لِأَنَّهُ مَلَكَهُ مُخْتَلِطًا^(١١) بِالثَّمَانِينَ الْمُتَقَدِّمَةِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِيهِ وَجْهًا ثَالِثًا ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الثَّانِي شَاةٌ كَامِلَةٌ ، وَفِي الثَّالِثِ شَاةٌ كَامِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ نِصَابٌ كَامِلٌ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِ بِنَفْسِهِ ، فَوَجَبَتْ فِيهِ شَاةٌ كَامِلَةٌ ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ . وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَالِكُ لِلثَّانِي وَالثَّالِثِ أَجْنَبِيَيْنِ ، مَلَكَاهُمَا مُخْتَلِطَيْنِ ، لَمْ

(٦) فِي الْأَصْلِ ، ب : « أَخَذَ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

(٨-٩) فِي ١ : « لِأَنَّ مَلَكَهُ مُخْتَلِطٌ » .

يَكُنْ عَلَيْهِمَا إِلَّا زَكَاةُ خُلْطَةٍ ، فَإِذَا كَانَ لِلْمَالِكِ الْأَوَّلِ كَانَ أُولَى ، فَإِنْ ضَمَّ بَعْضُ مِلْكِهِ ^(٩) إِلَى بَعْضٍ ، أُولَى مِنْ ضَمِّ مِلْكِ الْخَلِيطِ إِلَى خَلِيطِهِ ^(١٠) . وَإِنْ مَلَكَ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي مَا يُغَيِّرُ الْفَرَضَ ، مِثْلُ إِنْ مَلَكَ مِائَةَ شَاةٍ ، فَعَلِيهِ فِيهِ ^(١١) عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ شَاةٌ ثَانِيَةٌ ، عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ . وَكَذَلِكَ الثَّالِثُ ؛ لِأَنَّا نَجْعَلُ مِلْكَهُ فِي الْإِجَابِ ، كَمِلْكِهِ لِلْكُلِّ ^(١٢) فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ مَلَكَ مِائَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِ كُلِّ مَالٍ شَاةٌ . وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، يَجِبُ عَلَيْهِ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي حِصَّتُهُ ^(١٣) مِنْ فَرَضِ الْمَالَيْنِ مَعًا ، وَهُوَ شَاةٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ شَاةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَ الْمَالَيْنِ دُفْعَةً وَاحِدَةً ، كَانَ عَلَيْهِ فِيهِمَا شَاتَانِ ، حِصَّةُ الْمِائَةِ مِنْهَا خَمْسَةُ أَسْبَاعِهِمَا ، وَهُوَ شَاةٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ شَاةٍ ، وَعَلِيهِ فِي الثَّالِثِ شَاةٌ وَرُبْعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَ الْجَمِيعَ دُفْعَةً وَاحِدَةً ، وَهُوَ مِائَتَانِ ^(١٤) وَأَرْبَعُونَ شَاةً ، لَكَانَ عَلَيْهِ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، حِصَّةُ الثَّالِثِ مِنْهُنَّ رُبْعُهُنَّ وَسُدُسُهُنَّ ، وَهُوَ شَاةٌ وَرُبْعٌ . وَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ لِلْأَمْوَالِ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةَ أَشْخَاصٍ ، وَمَلَكَ الثَّانِي سَائِمَتَهُ مُخْتَلِطَةً بِسَائِمَةِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ مَلَكَ الثَّالِثُ سَائِمَتَهُ مُخْتَلِطَةً بِغَنَمِهِمَا ^(١٥) ، لَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَى ^(١٦) الثَّانِي وَالثَّالِثِ كَالْوَاجِبِ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي ، لَا غَيْرُ .

فصل : فَإِنْ مَلَكَ عِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فِي الْمُحَرَّمِ ، وَخَمْسًا فِي صَفَرٍ ، فَعَلِيهِ فِي

الْعِشْرِينَ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهَا ، أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، / وَفِي الْخُمْسِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهَا خُمْسُ ٧٥/٣

(٩) فِي ب ، م : « مَالِهِ » .

(١٠) فِي أ ، م : « خَلِيطٌ » .

(١١) مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٣) فِي أ ، ب ، م : « حِصَّةٌ » .

(١٤) فِي م : « مِائَتَيْنِ » .

(١٥) فِي الْأَصْلِ : « بِغَنَمِهِمَا » .

(١٦) فِي أ ، ب ، م : « فِي » .

بُنِتِ مَخَاضٍ . عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ . ^(١٧) وَعَلَيْهِ عَلَى ^(١٨) . الْوَجْهِ الثَّالِثِ ،
سُدْسًا ^(١٩) شَاةٍ . وَإِنْ مَلَكَ فِي الْمُحَرَّمِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ، وَفِي صَفَرٍ خَمْسًا ، فَعَلَيْهِ
فِي الْأَوَّلِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ بُنِتُ مَخَاضٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ فِي الْوَجْهِ
الْأَوَّلِ . وَعَلَى الثَّانِي : عَلَيْهِ سُدْسُ بُنِتِ مَخَاضٍ . وَعَلَى الثَّالِثِ عَلَيْهِ فِيهَا شَاةٌ . فَإِنْ
مَلَكَ مَعَ ذَلِكَ فِي رَبِيعٍ سِتًّا ^(٢٠) ، فَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ
بُنِتُ مَخَاضٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ حَتَّى يَتِمَّ حَوْلُ السِّتِّ ، فَيَجِبُ فِيهِمَا ^(٢١)
رُبْعُ بُنِتِ لَبُونٍ وَنِصْفُ تُسْعِيهَا . وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي ، عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ سُدْسُ بُنِتِ
مَخَاضٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا ، وَفِي السِّتِّ سُدْسُ بُنِتِ لَبُونٍ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهَا . وَفِي الْوَجْهِ
الثَّالِثِ ، عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ الثَّانِيَةِ شَاةٌ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهَا ، وَفِي السِّتِّ شَاةٌ عِنْدَ تَمَامِ
حَوْلِهَا .

فصل : فَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ فِي بُلْدَانٍ شَتَّى ، وَبَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ لَا تُقْصَرُ فِيهَا
الصَّلَاةُ ، أَوْ كَانَتْ مُجْتَمِعَةً ، ضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَكَانَتْ زَكَاتُهَا كَزَكَاتِ
الْمُخْتَلِطَةِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْبُلْدَانِ مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، فَعَنْ أَحْمَدَ
فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّ لِكُلِّ مَالٍ حُكْمَ نَفْسِهِ ، يُعْتَبَرُ عَلَى حَدِّهِ ، إِنْ كَانَ
نِصَابًا فَفِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا يُضَمُّ إِلَى الْمَالِ الَّذِي فِي الْبَلَدِ الْآخَرِ . نَصَّ
عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا أَعْلَمُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ غَيْرِ أَحْمَدَ . وَاحْتَجَّ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » ^(٢٢) .
وَهَذَا مُفَرَّقٌ فَلَا يُجْمَعُ ، وَلَئِنَّهُ لَمَّا أَثَرُ اجْتِمَاعِ مَالَيْنِ لِرَجُلَيْنِ ، فِي كَوْنِهِمَا كَالْمَالِ
الْوَاحِدِ ، يَجِبُ أَنْ يُؤْتَرَ افْتِرَاقُ مَالِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ ، حَتَّى يَجْعَلَهُ كَالْمَالَيْنِ .

(١٧-١٨) فِي أ ، ب ، م : « وَعَلَى » .

(١٨) فِي أ ، ب ، م : « عَلَيْهِ » .

(١٩) فِي أ ، ب ، م : « شَيْئًا » .

(٢٠) فِي أ ، ب ، م : « فِيهَا » .

(٢١) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ١٠ .

والرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، قَالَ فِي مَنْ لَهُ مِائَةُ شَاةٍ فِي بُلْدَانٍ مُتَفَرِّقَةٍ : لَا يَأْخُذُ الْمُصَدَّقُ مِنْهَا شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَصَاحِبِهَا إِذَا ضَبَطَ ذَلِكَ وَعَرَفَهُ أَخْرَجَ هُوَ بِنَفْسِهِ ، يَضَعُهَا فِي الْفُقَرَاءِ . رَوَى هَذَا عَنْ الْمَيْمُونِيِّ وَحَنَبِلٍ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ زَكَاتَهَا تَجِبُ مَعَ اخْتِلَافِ الْبُلْدَانِ ، إِلَّا أَنَّ السَّاعِيَ لَا يَأْخُذُهَا ؛ لِكَوْنِهِ لَا يَجِدُ نِصَابًا كَامِلًا مُجْتَمِعًا ، وَلَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ الْحَالِ فِيهَا ، فَأَمَّا الْمَالِكُ الْعَالِمُ بِمِلْكِهِ نِصَابًا كَامِلًا ، فَعَلَيْهِ أَدَاءُ الزَّكَاةِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ / أَيْ الْحَطَّابِ ، وَمَذْهَبُ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ . ٧٥/٣ ظ

قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي مَنْ كَانَ لَهُ غَنَمٌ عَلَى رَاعِيَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ بِبُلْدَانٍ شَتَى ، أَنَّ ذَلِكَ يُجْمَعُ عَلَى صَاحِبِهِ ، فَيُؤَدَّى صَدَقَتَهُ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً » (٢٢) . وَلَأَنَّهُ مِلْكٌ وَاحِدٌ أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ فِي بُلْدَانٍ مُتَقَارِبَةٍ ، أَوْ غَيْرِ السَّائِمَةِ . وَنَحْمِلُ كَلَامَ أَحْمَدَ (٢٣) ، فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، عَلَى أَنَّ الْمُصَدَّقَ لَا يَأْخُذُهَا ، وَأَمَّا رَبُّ الْمَالِ فَيُخْرِجُ . فَعَلَى هَذَا يُخْرِجُ الْفَرَضَ فِي أَحَدِ الْبَلَدَيْنِ شَاءَ (٢٤) ، لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ .

٤١٤ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِنْ اخْتَلَطُوا فِي غَيْرِ هَذَا ، أَخَذَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ^(١) عَلَى الْفِرَادَةِ ، إِذَا كَانَ مَا يَخْصُهُ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ)

وَمَعْنَاهُ أَنَّهُمْ إِذَا اخْتَلَطُوا فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ ^(٢) ، كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ وَالزُّرُوعِ وَالشُّمَارِ ، لَمْ تُؤَثِّرْ خُلُطَتُهُمْ شَيْئًا ، وَكَانَ حُكْمُهُمْ حُكْمَ الْمُتَفَرِّدِينَ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ شَرَكَةَ الْأَعْيَانِ تُؤَثِّرُ فِي غَيْرِ

(٢٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤١ .

(٢٣) في ب : « الخرق » .

(٢٤) سقط من : ا ، ب ، م .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « السائمة » تحريف .

الْمَاشِيَّةُ^(٣) ، فإذا كان بينهم نَصَابٌ يَشْتَرِكُونَ فيه ، فعليهم الزكاة . وهذا قولُ إسحاق ، والأوزاعي ، في الحَبِّ والثَّمَرِ . والمذهبُ الأولُ . قال أبو عبد الله : الأوزاعي يقول في الزَّرْعِ ، إذا كانوا شُرَكَاءَ فَخَرَجَ لهم خَمْسَةُ أُوسُقٍ ، يقول : فيه الزكاة . قاسه على الغنم ، ولا يُعْجِبُنِي قَوْلُ الأوزاعي . وأما خُلْطَةُ الأوصافِ ، فلا مَدْخَلُ لها في غيرِ الْمَاشِيَّةِ بِحَالٍ ، لأنَّ الاختِلَاطَ لا يَحْصُلُ . وَخَرَجَ القاضِي وَجْهًا آخَرَ ، أَنَّهَا تُؤَثِّرُ ؛ لأنَّ المَوْتَةَ تَخِفُ إذا كان المُلْقِحُ^(٤) وَاحِدًا ، والصَّعَادُ^(٥) ، والنَّاطُورُ^(٦) ، والجَرِينُ ، وكذلك أَمْوَالُ التَّجَارَةِ ؛ الدُّكَّانُ^(٧) وَاحِدٌ ، والمَخْزَنُ والمِيزَانُ والبَائِعُ ، فَأَشْبَهَ الْمَاشِيَّةَ . ومذهبُ الشَّافِعِيِّ على نَحْوِ مِمَّا حَكَيْنَا في^(٨) مَذْهَبِنَا . والصَّحِيحُ أَنَّ الخُلْطَةَ لا تُؤَثِّرُ في غيرِ الْمَاشِيَّةِ ، لقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « وَالْخَلِيطَانِ مَا اشْتَرَكََا فِي الْحَوْضِ وَالْفَحْلِ وَالرَّاعِي^(٩) » . فَدَلَّ على أَنَّ مَا لَمْ يُوجَدْ فيه ذلك لا يكونُ خُلْطَةً مُؤَثِّرَةً ، وقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، خَشِيَّةَ الصَّدَقَةِ »^(١٠) . إِنَّمَا يكونُ في الْمَاشِيَّةِ ؛ لأنَّ الزكاةَ تَقِلُّ بِجَمْعِهَا / تَارَةً ، وَتَكْثُرُ أُخْرَى ، وسَائِرُ الأَمْوَالِ تَجِبُ فيها فيما زَادَ على النِّصَابِ بِحِسَابِهِ ، فلا أَثَرُ لِبَجْمَعِهَا ، ولأنَّ الخُلْطَةَ في الْمَاشِيَّةِ تُؤَثِّرُ في النِّفْعِ تَارَةً ، وفي الضَّرَرِ أُخْرَى ، ولو اِعْتَبَرْنَاها في غيرِ الْمَاشِيَّةِ أَثَرَتْ ضَرَرًا مَحْضًا بِرَبِّ المَالِ ، فلا يجوزُ اِعْتِبَارُهَا . إذا ثَبَّتَ هذا ، فإنَّ^(١١) كان لِبَجْمَاعَةٍ وَقَفَّ ، أو حَائِطٌ مُشْتَرَكٌ بينهم ، فيه ثَمَرَةٌ أو

٧٦/٣ و

(٣) في ١ ، ب : « السائمة » .

(٤) أى الفحل الذى يلقحها .

(٥) في م : « والصاعد » .

(٦) الناطور : حافظ الزرع .

(٧) في م : « والدكان » .

(٨) في م : « من » .

(٩) في ب : « والرعى » . وتقدم تخريج الحديث في صفحة ٥٣ .

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

(١١) في الأصل ، ب : « فإذا » .

زَرْعٌ ، فلا زكاة عليهم ، إِلَّا أَنْ يَخْصُلَ فِي يَدِ بَعْضِهِمْ نَصَابٌ كَامِلٌ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْخَرَقِيُّ هَذَا فِي بَابِ الْوَقْفِ . وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، إِذَا كَانَ الْخَارِجُ نَصَابًا ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ نَصَابًا مِنَ السَّائِمَةِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي مِلْكٍ نَصَابٍ تُؤَثِّرُ الْخُلْطَةُ فِيهِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ تُخْرَجَ الزَّكَاةُ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَجُوزُ نَقْلُ الْمِلْكِ فِيهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهِ ؛ لِتَقْصِصِ الْمِلْكِ فِيهِ ، وَكَمَالِهِ مُعْتَبَرٌ فِي إِيْجَابِ الزَّكَاةِ ، بِدَلِيلِ مَالِ الْمُكَاتِبِ .

فصل : ولا زكاة في غير بهيمة الأنعام من الماشية ، في قول أكثر^(١٢) أهل العلم . وقال أبو حنيفة : في الخيل الزكاة ، إذا كانت ذكورا وإناثا ، وإن كانت ذكورا مفردة ، أو إناثا مفردة^(١٣) ، ففيها روايتان ، وزكاتها دينار عن كل فرس ، أو رُبْعُ عَشْرِ قِيَمَتِهَا ، وَالْخَيْرَةُ فِي ذَلِكَ إِلَى صَاحِبِهَا ، أَيُّهُمَا شَاءَ أَخْرَجَ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ ، فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ »^(١٤) . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ الرَّأْسِ عَشْرَةً^(١٥) ، وَمِنَ الْفَرَسِ عَشْرَةً ، وَمِنَ الْبُرْدُونِ خَمْسَةً^(١٦) . وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ يُطَلَبُ نَمَاؤُهُ مِنْ جِهَةِ السَّوْمِ ، أَشْبَهَ النَّعَمَ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٨) . وَفِي لَفْظٍ : « لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي فَرَسِهِ وَلَا فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ »^(١٨) . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « عَفَوْتُ لَكُمْ

(١٢) في ١ ، ب : « الأكثر من » .

(١٣) في ١ ، م : « متفرقة » .

(١٤) أخرجه الدارقطني ، في : باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٢٦ . والبيهقي ، في : باب من رأى في الخيل صدقة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١١٩ .

(١٥) أي دراهم .

(١٦) في الأصل : « وعن » .

(١٧) رواه الدارقطني ، في : باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٢٦ .

(١٨) أخرجه البخاري ، في : باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ، وباب ليس على المسلم في عبده صدقة ، =

عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١٩) . ^(٢٠) وَقَالَ : صَحِيحٌ . وَرَوَى
أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي « الْعَرِيبِ »^(٢١) ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِي الْجَبْهَةِ ، وَلَا فِي
النُّحَّةِ ، وَلَا فِي الْكُسْعَةِ ، صَدَقَةٌ » . وَفَسَّرَ الْجَبْهَةَ بِالْخَيْلِ ، وَالنُّحَّةَ / بِالرَّقِيقِ ،
وَالْكُسْعَةَ بِالْحَمِيرِ . وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : النُّحَّةُ : بِضَمِّ النُّونِ : الْبَقَرُ الْعَوَامِلُ . وَلَئِنْ مَا
لَا زَكَاةَ فِي ذُكُورِهِ الْمُفْرَدَةِ ، وَإِنَّائِهِ الْمُفْرَدَةِ ، لَا زَكَاةَ فِيهِمَا إِذَا اجْتَمَعَا ،
كَالْحَمِيرِ . وَلَئِنْ مَا لَا يُخْرَجُ زَكَاةُهُ^(٢٢) مِنْ جَنْسِهِ مِنَ السَّائِمَةِ لَا تَجِبُ فِيهِ ،
كَسَائِرِ الدَّوَابِّ ، وَلَئِنْ الْخَيْلَ دَوَابُّ ، فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا ، كَسَائِرِ الدَّوَابِّ ، وَلَئِنَّهَا

٧٦/٣ ظ

= من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ١٤٩ / ٢ . ومسلم ، فى : باب لا زكاة على المسلم فى عبده وفرسه ،
من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٧٥ / ٢ ، ٦٧٦ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب صدقة الرقيق ، من
كتاب الزكاة . سنن أبى داود ٣٧٠ / ١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء ليس فى الخيل والرقيق صدقة ، من
أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٢٢ / ٣ . والنسائى ، فى : باب زكاة الخيل ، وباب زكاة الرقيق ، من كتاب
الزكاة . المجتبى ٢٥ / ٥ ، ٢٦ . وابن ماجه ، فى : باب صدقة الخيل والرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن ابن
ماجه ٥٧٩ / ١ . والدارمى ، فى : باب ما لا تجب فيه الصدقة من الحيوان ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى
٣٨٤ / ١ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى صدقة الرقيق والخيل والعسل ، من كتاب الزكاة . الموطأ
٢٧٧ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٤٢ / ٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤٦٩ ،
٤٧٠ ، ٤٧٧ .

(١٩) فى : باب ما جاء فى زكاة الذهب والورق ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٠١ / ٣ ، ١٠٢ . كما
أخرجه أبو داود ، فى : باب فى زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ٣٦٣ / ١ . والنسائى ، فى :
باب زكاة الورق ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٢٧ / ٥ . وابن ماجه ، فى : باب زكاة الورق والذهب ، وباب
صدقة الخيل والورق ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٧٠ ، ٥٧٩ . والدارمى ، فى : باب فى زكاة
الورق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ٣٨٣ / ١ . والبيهقى ، فى : باب لا صدقة فى الخيل ، من كتاب
الزكاة . السنن الكبرى ١١٨ / ٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٩٢ / ١ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٣٢ ، ١٤٥ ،
١٤٦ ، ١٤٨ .

(٢٠-٢٠) فى ١ ، م : « وهذا هو الصحيح » .

(٢١) غريب الحديث ٧ / ١ .

والحديث أخرجه البيهقى ، فى : باب لا صدقة فى الخيل ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١١٨ / ٤ .
وعزاه الهيثمى إلى الطبرانى فى الكبير ، مجمع الزوائد ٦٩ / ٣ .

(٢٢) فى ١ ، م : « زكاة » .

ليست من بهيمة الأنعام ، فلم تجب زكاتها ، كالوَحُوشِ . وَحَدِيثُهُمْ يَرْوِيهِ غُورُكُ^(٢٣) السَّعْدِيُّ ، وهو ضَعِيفٌ . وَأَمَّا عُمَرُ فَإِنَّمَا أَخَذَ مِنْهُمْ شَيْئًا تَبَرَّعُوا بِهِ ، وَسَلَّوَهُ أَخَذَهُ ، وَعَوَّضَهُمْ عَنْهُ بِرِزْقِ عِبِيدِهِمْ ، فَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢٤) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ حَارِثَةَ ، قَالَ : جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ إِلَى عُمَرَ ، فَقَالُوا : إِنَّا قَدْ أَصَبْنَا مَالًا وَخَيْلًا وَرَقِيقًا ، نُحِبُّ أَنْ يَكُونَ لَنَا فِيهَا زَكَاةٌ وَطَهُورٌ . قَالَ : مَا فَعَلَهُ صَاحِبَايَ قَبْلِي^(٢٥) ، فَأَفْعَلُهُ . فَاسْتَشَارَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَفِيهِمْ عَلِيٌّ ، فَقَالَ : هُوَ حَسَنٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ جِزْيَةً يُؤْخَذُونَ بِهَا مِنْ بَعْدِكَ . قَالَ أَحْمَدُ : فَكَانَ عُمَرُ يَأْخُذُ مِنْهُمْ ، ثُمَّ يَرْزُقُ عِبِيدَهُمْ ، فَصَارَ حَدِيثُ عُمَرَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِهِ ؛ أَحَدُهَا ، قَوْلُهُ : مَا فَعَلَهُ صَاحِبَايَ . يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا تَرَكَهَا فَعَلَهُ . الثَّانِي ، أَنَّ عُمَرَ امْتَنَعَ مِنْ أَخْذِهَا ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ^(٢٦) أَنْ يَمْتَنَعَ مِنَ الْوَاجِبِ . الثَّلَاثُ ، قَوْلُ عَلِيٍّ : هُوَ حَسَنٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ جِزْيَةً يُؤْخَذُونَ بِهَا مِنْ بَعْدِكَ . فَسَمَّاهُ^(٢٧) جِزْيَةً إِنْ أَخَذُوا بِهَا ، وَجَعَلَ حُسْنَهُ^(٢٨) مَشْرُوطًا بِعَدَمِ أَخْذِهِمْ بِهِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنْ أَخَذَهُمْ بِذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ . الرَّابِعُ ، اسْتِشَارَةُ عُمَرَ أَصْحَابَهُ فِي أَخْذِهِ ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا احتَاجَ إِلَى الاسْتِشَارَةِ . الْخَامِسُ ، أَنَّهُ لَمْ يُشِيرْ عَلَيْهِ بِأَخْذِهِ أَحَدٌ سِوَى عَلِيٍّ ، بِهَذَا الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرَهُ ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَأَشَارُوا بِهِ . السَّادِسُ ، أَنَّ عُمَرَ عَوَّضَهُمْ عَنْهُ رِزْقَ عِبِيدِهِمْ ، وَالزَّكَاةُ لَا يُؤْخَذُ عَنْهَا عِوَضٌ . وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى

(٢٣) فِي النسخ : « غورك » . وهو غورك بن الخضر ، كما ذكر الدارقطني . وانظر ميزان الاعتدال ٣ / ٣٣٧ .

(٢٤) فِي : المسند ١ / ١٤ . كما أخرجه الدارقطني ، فِي : باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق ،

من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٢٦ . والبيهقي ، فِي : باب لا صدقة في الخيل ، من كتاب الزكاة .

السنن الكبرى ٤ / ١١٨ ، ١١٩ .

(٢٥) فِي الْأَصْل : « قبل » .

(٢٦) سقط من : م .

(٢٧) فِي ١ ، م : « فسمى » .

(٢٨) سقط من : ١ ، م .

النَّعْم ؛ لِأَنَّهَا يَكْمُلُ نَمَاؤُهَا ، وَيَنْتَفِعُ بِدَرِّهَا وَلَحْمِهَا ، وَيُضَحَّى بِجِنْسِهَا ، وَتَكُونُ هَذِيًّا^(٢٩) ، وَفِدْيَةٌ عَنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، وَتَجِبُ الزَّكَاةُ مِنْ عَيْنِهَا ، وَيُعْتَبَرُ كَمَالُ نِصَابِهَا ، وَلَا يُعْتَبَرُ قِيَمَتُهَا ، وَالْحَيْلُ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

٤١٥ - / مسألة ؛ قال : (وَالصَّدَقَةُ لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى أَعْرَارِ الْمُسْلِمِينَ) ٧٧/٣ و

وفى بعض النسخ : « إِلَّا عَلَى الْأَعْرَارِ الْمُسْلِمِينَ » . وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، وَهُوَ أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ تَامَ الْمِلْكُ ، وَهَذَا^(١) قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا إِلَّا عَنْ عَطَاءٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، فَإِنَّهُمَا قَالَا : عَلَى الْعَبْدِ زَكَاةُ مَالِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِتَامٍ الْمِلْكِ ، فَلَمْ تَلْزِمُهُ زَكَاةٌ ، كَالْمُكَاتِبِ . فَأَمَّا الْكَافِرُ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ، وَمَتَى صَارَ أَحَدُ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ ، وَهُوَ مَالِكٌ لِلنِّصَابِ ، اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا ثُمَّ زَكَّاهُ ، فَأَمَّا الْحُرُّ الْمُسْلِمُ إِذَا مَلَكَ نِصَابًا خَالِيًا عَنْ دَيْنٍ ، فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ ، سَوَاءً كَانَ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا ، أَوْ عَاقِلًا أَوْ مَجْنُونًا .

٤١٦ - مسألة ؛ قال : (وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ يُخْرَجُ عَنْهُمَا وَلِيُّهُمَا)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ؛ لِوُجُودِ الشَّرَائِطِ الثَّلَاثِ فِيهِمَا ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَجَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَعَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَرَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالْعَنْبَرِيُّ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَحُكِيَ^(١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُمْ قَالُوا : تَجِبُ الزَّكَاةُ ، وَلَا تُخْرَجُ حَتَّى يَبْلُغَ

(٢٩) فِي ١ ، م : « هَدِيَّة » .

(١) فِي م : « وَهُوَ » .

(١) فِي ١ ، م : « وَيَحْكِي » .

الصَّبِيّ ، وَفِيَقَ الْمَعْتُوهُ . قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : أَحْصِ ^(٢) مَا يَجِبُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ مِنَ الزَّكَاةِ ، فَإِذَا بَلَغَ أَعْلَمَهُ ، فَإِنْ شَاءَ زَكَّى ، وَإِنْ شَاءَ ^(٣) لَمْ يُزَكِّ ^(٤) . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَأَبُو وَائِلٍ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أُمُورِهِمَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجِبُ الْعُشْرُ فِي زُرُوعِهِمَا وَثَمَرَتِهِمَا ^(٥) ، وَتَجِبُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَيْهِمَا . وَاجْتَجَّ فِي نَفْيِ الزَّكَاةِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيَقَ » ^(٦) . وَبِأَنَّهَا عِبَادَةُ مَحْضَةٌ ؛ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِمَا ، كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ ^(٧) وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَرَّ لَهُ ، وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ » . أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ^(٨) . وَفِي رُؤَاثِهِ الْمُتَنَّى / بِنِ الصَّبَّاحِ ، وَفِيهِ مَقَالٌ ، وَرَوَى مَوْقُوفًا عَلَى عَمْرِو ^(٩) . وَإِنَّمَا تَأْكُلُهُ الصَّدَقَةُ بِإِخْرَاجِهَا . وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِذَا كَانَتْ وَاجِبَةً ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ بِمَالِ الْيَتِيمِ ، وَلَئِنْ مِنْ وَجَبَ الْعُشْرُ فِي زَرْعِهِ وَجَبَ رُبْعُ الْعُشْرِ فِي وَرْقِهِ ، كَالْبَالِغِ الْعَاقِلِ ، وَيُحَالِفُ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ ، فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْبَدَنِ ، وَبِنِيَّةِ الصَّبِيِّ

ظ ٧٧/٣

(٢) فِي م : « أَحْصَى » .

(٣) فِي م : « لَمْ يَشَاءَ » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٠٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ لَيْسَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ حَتَّى يَبْلُغَ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفُ ٣ / ١٥٠ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « وَثَمَرُهَا » .

(٦) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي : ٢ / ٥٠ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « فِيمَنْ » .

(٨) فِي : بَابِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْيَتِيمِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٢ / ١١٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ مَالِ الْيَتِيمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٣٦ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٠٧ .

(٩) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٠٧ . وَالدَّارَقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْيَتِيمِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٢ / ١١٠ .

ضَعِيفَةٌ عَنْهَا ، وَالْمَجْنُونُ لَا يَتَحَقَّقُ مِنْهُ نِيَّتُهَا ، وَالزَّكَاةُ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ ، فَأُشْبِهَ نَفَقَةَ الْأَقَارِبِ وَالزَّوْجَاتِ ، وَأُرُوشَ الْجَنَائِيَّاتِ ، وَقِيمَ الْمُتَلَفَاتِ ، وَالْحَدِيثُ أُرِيدَ بِهِ رَفْعُ الْإِثْمِ وَالْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ ، بِدَلِيلِ وَجُوبِ الْعَشْرِ وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ وَالْحُقُوقِ الْمَالِيَّةِ ، ثُمَّ هُوَ مَخْصُوصٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَالزَّكَاةُ فِي الْمَالِ فِي مَعْنَاهُ ، فَتَقْيِسُهَا ^(١٠) عَلَيْهِ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَإِنَّ الْوَلِيَّ يُخْرِجُهَا عَنْهَا مِنْ مَالِهَا ؛ لِأَنَّهَا زَكَاةٌ وَاجِبَةٌ ، فَوَجَبَ إِخْرَاجُهَا ، كَزَكَاةِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ ، وَالْوَلِيُّ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي أَدَاءِ مَا عَلَيْهِ ؛ وَلِأَنَّهَا حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَكَانَ عَلَى الْوَلِيِّ أَدَاؤُهُ عَنْهَا ، كَنَفَقَةِ أَقَارِبِهِ ، وَتُعْتَبَرُ نِيَّةُ الْوَلِيِّ فِي الْإِخْرَاجِ ، كَمَا تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ مِنْ رَبِّ الْمَالِ .

٤١٧ - مسألة ؛ قال : (وَالسَّيِّدُ يُزَكِّي عَمَّا فِي يَدِ عَبْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُهُ)

يَعْنِي أَنَّ السَّيِّدَ مَالِكٌ لِمَا فِي يَدِ عَبْدِهِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي زَكَاةِ مَالِ الْعَبْدِ الَّذِي مَلَكُهُ إِيَّاهُ ، فَرَوَى عَنْهُ : زَكَاتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ . هَذَا مَذْهَبُ سُفْيَانَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْهُ : لَا زَكَاةَ فِي مَالِهِ ؛ لَا عَلَى الْعَبْدِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ ، وَجَابِرٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي مِلْكِ الْعَبْدِ ، إِذَا مَلَكَهُ سَيِّدُهُ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَمْلِكُ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَهُوَ اخْتِيَارِي . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ السَّيِّدَ مَالِكًا لِمَالِ عَبْدِهِ ، وَلَوْ كَانَ مَمْلُوكًا لِلْعَبْدِ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا لِسَيِّدِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ مَلَكَينِ كَامِلَيْنِ فِي مَالٍ وَاحِدٍ ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَبْدَ مَالٌ ، فَلَا يَمْلِكُ الْمَالُ / كَالْبَهَائِمِ ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ زَكَاتُهُ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ ، لِأَنَّهُ مِلْكٌ لَهُ فِي يَدِ عَبْدِهِ ، فَكَانَتْ زَكَاتُهُ عَلَيْهِ ، كَالْمَالِ الَّذِي فِي يَدِ الْمُضَارِبِ وَالْوَكِيلِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَمْلِكُ ؛ لِأَنَّهُ آدَمِيٌّ يَمْلِكُ النِّكَاحَ ، فَمَلِكُ الْمَالِ ، كَالْحُرِّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِالْآدَمِيَّةِ يَتِمُّهُدُ

٧٨/٣ و

(١٠) فِي الْأَصْلِ : « فَنَقِيْسُهُ » .

لِلْمِلْكِ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ اللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الْمَالَ لِبَنِي آدَمَ لِيَسْتَعِينُوا بِهِ عَلَى الْقِيَامِ بِوُظَائِفِ الْعِبَادَاتِ ، وَأُغْبَاءِ التَّكَالِيفِ ، قَالَ ^(١) اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ ^(٢) . فَبِالْأَدَمِيَّةِ يَتِمُّهُدُ لِلْمِلْكِ وَيَصْلُحُ لَهُ ، كَمَا يَتِمُّهُدُ لِلتَّكْلِيفِ وَالْعِبَادَةِ ، فَعَلَى هَذَا لَا زَكَاةَ عَلَى السَّيِّدِ فِي مَالِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ ، وَلَا عَلَى الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ نَاقِصٌ ، وَالزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى تَامِّ الْمِلْكِ .

فصل : وَمِنْ بَعْضِهِ حُرُّ عَلَيْهِ زَكَاةُ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ ^(٣) بِجُزْئِهِ الْحُرُّ ، وَيُورَثُ عَنْهُ ، وَمِلْكُهُ كَامِلٌ فِيهِ ^(٤) ، فَكَانَتْ زَكَاتُهُ عَلَيْهِ ، كَالْحُرِّ الْكَامِلِ . وَالْمُدَبَّرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ كَالْقَرْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حُرِّيَّةَ فِيهِمَا .

٤١٨ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَلَا زَكَاةَ عَلَى مُكَاتِبٍ)

فَإِنْ عَجَزَ اسْتَقْبَلَ سَيِّدُهُ بِمَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ حَوْلًا وَزَكَّاهُ ، إِنْ كَانَ نِصَابًا ، وَإِنْ أَدَّى ، وَبَقِيَ فِي يَدِهِ نِصَابٌ لِلزَّكَاةِ ، اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا . لَا نَعْلَمُ ^(١) خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمُكَاتِبِ ؛ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ فِي مَالِهِ ، إِلَّا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ . ذَكَرَ ابْنُ الْمُنْذِرِ نَحْوَ هَذَا . وَاحْتَجَّ أَبُو ثَوْرٍ بِأَنَّ الْحَجَرَ مِنَ السَّيِّدِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ ، كَالْحَجَرِ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَرْهُونِ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ أَوْجَبَ الْعُشْرَ فِي الْحَارِجِ مِنْ أَرْضِهِ ، بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْعُشْرَ مُؤَنَّةُ الْأَرْضِ ، وَلَيْسَ بِزَكَاةٍ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالِ الْمُكَاتِبِ » ^(٢) . رَوَاهُ الْفُقَهَاءُ فِي كُتُبِهِمْ ، وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الْمُوَاسَاةِ ،

(١) فِي م : « فَإِنْ » خَطَأً .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٩ .

(٣) فِي أ ، م : « يَمْلِكُ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١) فِي أ ، م : « أَعْلَمُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ زَكَاةَ مَالِهِ عَلَى مَالِكِهِ وَإِنْ الْعَبْدُ لَا يَمْلِكُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ =

فلم تَجِبْ في مَالِ الْمُكَاتِبِ ، كَنَفَقَةِ الْأَقَارِبِ ، وَفَارَقَ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ مُنِعَ التَّصَرُّفَ لِنَقْصِ^(٣) تَصَرُّفِهِ ، لَا لِنَقْصِ^(٤) مِلْكِهِ ، وَالْمَرْهُونُ مُنِعَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ بِعَقْدِهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَتَى كَانَ مَنَعُ التَّصَرُّفِ فِيهِ لِلذَّيْنِ لَا يُمَكِّنُ^(٥) وَفَاؤُهُ مِنْ غَيْرِهِ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَمَتَى عَجَزَ وَرُدُّ فِي الرُّقِّ ، صَارَ مَا كَانَ فِي يَدِهِ مِلْكًا لِسَيِّدِهِ ، فَإِنْ كَانَ نِصَابًا ، أَوْ يَبْلُغُ بِضَمِّهِ / إِلَى مَا فِي يَدِهِ نِصَابًا ، اسْتَأْنَفَ لَهُ حَوْلًا مِنْ حِينَ مَلَكَهُ ، وَزَكَاةً ، كَالْمُسْتَفَادِ سَوَاءً . وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . فَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتِبُ نُجُومَ كِتَابَتِهِ ، وَبَقِيَ فِي يَدِهِ نِصَابٌ ، فَقَدْ صَارَ حُرًّا كَامِلَ الْمِلْكِ ، فَيَسْتَأْنَفُ الْحَوْلَ مِنْ حِينَ عِنَقَهُ ، وَيُزَكِّيهِ إِذَا تَمَّ الْحَوْلُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٧٨/٣ ظ

٤١٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ)

وَرَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي « السُّنَنِ »^(١) بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَمْرَةَ^(٢) عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » . وَهَذَا^(٣) اللَّفْظُ غَيْرُ^(٤) مُبْقَى عَلَى عُمُومِهِ ، فَإِنَّ الْأَمْوَالَ الزَّكَاةَ خَمْسَةٌ : السَّائِمَةُ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَالْأَثْمَانُ ؛ وَهِيَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ ، وَقِيمُ غُرُوضِ التَّجَارَةِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْحَوْلُ شَرْطٌ فِي وُجُوبِ زَكَاتِهَا . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، سِوَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِي الْمُسْتَفَادِ . وَالرَّابِعُ : مَا يُكَالُ وَيُدْخَرُ مِنَ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ ،

= الكبرى ٤ / ١٠٩ . والدارقطني ، في : باب ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٠٨ .

(٣-٣) سقط من : الأصل .

(٤) في ١ ، ب : « يمكنه » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٦ .

(٢) في ١ ، ب ، م : « عمر » خطأ . وهي عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد الأنصارية ، كانت في حجر عائشة رضي الله عنها . تهذيب التهذيب ١٢ / ٤٣٨ .

(٣-٣) في الأصل : « الحديث » .

والخامس : المعدن . وهذان لا يُعتبر لهما حول . والفرق بين ما اعتُبر له الحول وما لم يُعتبر له ، أن ما اعتُبر له الحول مُرصد للنماء ، فالماشية مُرصدَةٌ للدر والنسل ، وعروض التجارة مُرصدَةٌ للربح ، وكذا الأثمان ، فاعتُبر له الحول ؛ فإنه^(٤) مِظَنَّةُ النماء ، ليكون إخراج الزكاة من الربح ، فإنه أسهل وأيسر ، ولأن الزكاة إنما وجبت مُواساةً ، ولم تُعتبر حقيقة النماء لكثرة اختلافه ، وعدم ضبطه ، ولأن ما اعتُبرت مِظَنَّتُه لم يُلتفت إلى حقيقته ، كالحكم مع الأسباب ، ولأن الزكاة تتكرر في هذه الأموال ، فلا بُدَّ لها من ضابط ، كيلا يُفضى إلى تعاقب الوجوب في الزمن الواحد مرّات ، فينفد مال المالك . أمّا الزروع والثمار ، فهي نماء في نفسها ، تتكامل عند إخراج الزكاة منها ، فتؤخذ الزكاة منها حينئذ ، ثم تعود في النقص لا في النماء ؛ فلا تجب فيها زكاة ثانية ، لعدم إرصادها للنماء ، والخارج من المعدن مُستفاد خارج من الأرض ، بمنزلة الزرع والثمر ، إلا أنه إن كان من جنس الأثمان ، ففيه الزكاة عند كل حول ، لأنه مِظَنَّةُ للنماء ، من^(٥) حيث إن الأثمان قيم الأموال ، ورأس مال التجارات^(٦) ، وهذا تحصيل / المضاربة والشركة ، وهى مخلوقة لذلك ، فكانت بأصلها^(٧) وخلقتها ، كمال التجارة المعد لها .

و٧٩/٣

فصل : فإن استفاد مالا مما يُعتبر له الحول ، ولا مال له سواه ، وكان نصاباً ، أو كان له مال من جنسه لا يبلغ نصاباً ، فبلغ بالمُستفاد نصاباً ، انعقد عليه حول الزكاة من حينئذ ، فإذا تمَّ حول^(٨) وجبت الزكاة فيه ، وإن كان عنده نصاب ، لم يحل

(٤) في ١ ، م : « لأنه » .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) في الأصل : « التجارة » .

(٧) في الأصل : « أصلها » .

(٨) سقط من : الأصل .

المُسْتَفَادُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ نَمَائِهِ كَرِيحٍ مَالِ
التَّجَارَةِ وَنِتَاجِ السَّائِمَةِ ، فَهَذَا يَجِبُ ضَمُّهُ إِلَى مَا عِنْدَهُ مِنْ أَصْلِهِ ، فَيُعْتَبَرُ حَوْلُهُ ^(٩)
يَحُولُهُ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهُ مِنْ جِنْسِهِ ، فَأَشْبَهَ النَّمَاءَ الْمُتَّصِلَ ، وَهُوَ
زِيَادَةُ قِيَمَةِ غُرُوضِ التَّجَارَةِ ، وَيُشْمِنُ ^(١٠) الْعَبْدَ وَالْجَارِيَةَ . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَفَادُ
مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ مَا عِنْدَهُ ، فَهَذَا لَهُ حُكْمُ نَفْسِهِ ، لَا يُضَمُّ إِلَى مَا عِنْدَهُ فِي حَوْلٍ وَلَا
نِصَابٍ ، بَلْ إِنْ كَانَ نِصَابًا اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا وَزَكَاةً ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ فِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ
جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمُعَاوِيَةَ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ
فِيهِ حِينَ اسْتِفَادَهُ . قَالَ أَحْمَدُ ، عَنْ ^(١١) غَيْرِ وَاحِدٍ : يُزَكِّيهِ حِينَ يَسْتَفِيدُهُ . وَرَوَى
بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعْطِينَا وَيُزَكِّيهِ . وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ فِي
مَنْ بَاعَ عَبْدَهُ أَوْ دَارَهُ ، أَنَّهُ يُزَكَّى الثَّمَنَ حِينَ يَقَعُ فِي يَدِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ شَهْرٌ
يَعْلَمُ ، فَيُؤَخَّرَهُ حَتَّى يُزَكِّيَهُ مَعَ مَالِهِ . وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ ؛
مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : عَلَى
هَذَا جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ ، وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ شَدُودٌ ، وَلَمْ يُعْرَجْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ،
وَلَا قَالَ بِهِ أَحَدٌ مِنْ أئِمَّةِ الْفَتَاوَى . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ بَاعَ دَارَهُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ
دِرْهَمٍ إِلَى سَنَةٍ ، إِذَا قَبِضَ الْمَالَ يُزَكِّيهِ . وَإِنَّمَا نَرَى أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ
الدَّرَاهِمَ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ ، وَصَارَتْ دَيْنًا لَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، فَإِذَا قَبِضَهُ زَكَاةُ لِلْحَوْلِ
الَّذِي مَرَّ عَلَيْهِ فِي مِلْكِهِ ، كَسَائِرِ الدُّيُونِ . وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ
مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، فَقَالَ : إِذَا كَرَى دَارًا أَوْ عَبْدًا فِي سَنَةٍ بِأَلْفٍ ، فَحَصَلَتْ لَهُ
الدَّرَاهِمُ وَقَبِضَهَا ، زَكَاةَا إِذَا / حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ، مِنْ حِينَ قَبِضَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ
عَلَى الْمُكْتَرَى ، فَمِنْ يَوْمٍ وَجَبَتْ لَهُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ إِذَا وَجَبَ لَهُ عَلَى

ظ ٧٩/٣

(٩) فِي ١ ، م : « حَوْلًا » .

(١٠) فِي ١ ، م : « وَيُشْمَل » .

(١١) فِي الْأَصْلِ ، م : « مِنْ » .

صَاحِبِهِ ، زَكَاةً مِنْ يَوْمٍ وَجَبَ لَهُ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، أَنْ يَسْتَفِيدَ مَالًا مِنْ جِنْسِ نَصَابٍ عِنْدَهُ ، قَدْ انْعَقَدَ عَلَيْهِ حَوْلُ الزَّكَاةِ بِسَبَبٍ مُسْتَقِلٍّ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ ^(١٢) أَرْبَعُونَ مِنَ الْغَنَمِ ، مَضَى عَلَيْهَا بَعْضُ حَوْلٍ ^(١٣) ، فَيَشْتَرِي أَوْ يَتَّهَبُ مِائَةً ، فَهَذَا لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَمْضِيَ عَلَيْهِ حَوْلٌ أَيْضًا . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَضُمُّهُ إِلَى مَا عِنْدَهُ فِي الْحَوْلِ ، فَيُزَكِّيهِمَا ^(١٤) جَمِيعًا عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِ الْمَالِ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَوَضًا عَنْ مَالٍ مُزَكَّى ؛ لِأَنَّهُ يُضَمُّ إِلَى جِنْسِهِ فِي النَّصَابِ ، فَوَجَبَ ضَمُّهُ إِلَيْهِ فِي الْحَوْلِ كَالْتَّجَارِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا ضُمَّ فِي النَّصَابِ وَهُوَ سَبَبٌ ، فَضَمُّهُ إِلَيْهِ فِي الْحَوْلِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ أَوَّلَى . وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ ، مَضَى عَلَيْهَا نِصْفُ الْحَوْلِ ، فَوُهِبَ لَهُ مِائَةٌ أُخْرَى ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ، وَلَوْلَا الْمِائَتَانِ مَا وَجَبَ فِيهَا شَيْءٌ ، فَإِذَا ضُمَّتْ إِلَى الْمِائَتَيْنِ فِي أَصْلِ الْوُجُوبِ فَكَذَلِكَ فِي وَقْتِهِ ، وَلِأَنَّ إِفْرَادَهُ بِالْحَوْلِ يُفْضِي إِلَى تَشْقِيقِ الْوَاجِبِ فِي السَّائِمَةِ ، وَاخْتِلَافِ أَوْقَاتِ الْوَاجِبِ ، وَالْحَاجَةِ إِلَى ضَبْطِ مَوَاقِيتِ التَّمَلُّكِ ، وَمَعْرِفَةِ قَدْرِ الْوَاجِبِ فِي كُلِّ جُزْءٍ مَلَكَهُ ، وَوُجُوبِ الْقَدْرِ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِخْرَاجِهِ ، ثُمَّ يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ فِي كُلِّ حَوْلٍ وَوَقْتٍ ، وَهَذَا خَرَجَ مَدْفُوعٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ^(١٥) . وَقَدْ اُعْتَبِرَ الشَّرْعُ ذَلِكَ بِإِجَابِ غَيْرِ الْجِنْسِ فِيمَا دُونَ خَمْسِي وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَجَعَلَ الْأَوْقَاصَ فِي السَّائِمَةِ ، وَضَمَّ الْأَرْبَاحَ وَالتَّجَارَ إِلَى حَوْلِ أَصْلِهَا مَقْرُونًا بِدَفْعِ هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ لَذَلِكَ ، فَيَجِبُ تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ إِلَى مَحَلِّ النَّزَاعِ . وَقَالَ مَالِكٌ كَقَوْلِهِ فِي السَّائِمَةِ ؛ دَفْعًا لِلتَّشْقِيقِ فِي ^(١٦) الْوَاجِبِ ، وَكَقَوْلِنَا فِي الْأَثْمَانِ ؛

(١٢) فِي م : « عِنْدَهُ » .

(١٣) فِي أ ، م : « الْحَوْلِ » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « فَيُزَكِّيهِمَا » .

(١٥) سُورَةُ الْحَجِّ ٧٨ .

(١٦) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

لَعَدِمَ ذَلِكَ فِيهَا . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » ^(١٧) . / وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ ^(١٨) ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ . وَرَوَى مَرْفُوعًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، إِلَّا ^(١٩) أَنَّ التِّرْمِذِيَّ ^(٢٠) قَالَ : الْمَوْقُوفُ أَصَحُّ ، وَإِنَّمَا رَفَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ ^(٢١) ، بِنِ اسْلَمَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، وَعَطَاءٍ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَسَالِمٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ . وَلَئِنَّهُ مَمْلُوكٌ أَصْلًا ، فَيُعْتَبَرُ فِيهِ الْحَوْلُ شَرْطًا ، كَالْمُسْتَفَادِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ، وَلَا تُشْبِهُ هَذِهِ الْأَمْوَالُ الزُّرُوعَ وَالشُّمَارَ ، لِأَنَّهَا ^(٢٢) تَتَكَامَلُ ثِمَارُهَا ^(٢٣) دُفْعَةً وَاحِدَةً ، وَلِهَذَا لَا تَتَكَرَّرُ الزَّكَاةُ فِيهَا ، وَهَذِهِ ثِمَارُهَا يَنْقَلِبُهَا ^(٢٤) ، فَاحْتَاجَتْ إِلَى الْحَوْلِ . وَأَمَّا الْأَرْبَاحُ وَالنَّتَاجُ ، فَإِنَّمَا ضُمَّتْ إِلَى أَصْلِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَبْعٌ لَهُ ، وَمُتَوَلِّدَةٌ مِنْهُ ، وَلَمْ ^(٢٥) يُوجَدْ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا ، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ عِلَّةَ ضَمِّهَا ، مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْحَرَجِ ، فَلَا يُوجَدْ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا ؛ لِأَنَّ الْأَرْبَاحَ تَكَثَّرَ وَتَكَرَّرَ فِي الْأَيَّامِ وَالسَّاعَاتِ ، وَيَعْسُرُ ضَبْطُهَا ، وَكَذَلِكَ النَّتَاجُ ، وَقَدْ يُوجَدْ وَلَا يُشْعَرُ بِهِ ، فَالْمَشَقَّةُ فِيهِ أَثَمٌ ؛ لِكَثْرَةِ تَكَرُّرِهِ ، بِخِلَافِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ الْمُسْتَقِلَّةِ ،

(١٧) تقدم تخريجه في صفحة ٤٦ .

وفي الأصل بعد هذا زيادة : « وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ » .

(١٨) في : باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٢٥ . كما أخرجه البيهقي ، في : باب لا يعد عليهم بما استفادوه من غير نتاجها حتى يحول عليه الحول ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٠٣ ، ١٠٤ . والدارقطني ، في : باب وجوب الزكاة بالحول ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٢ . والإمام مالك ، في : باب الزكاة في العين من الذهب والورق ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٤٦ .

(١٩-١٩) في الأصل ، ب : « أَنَّهُ » .

(٢٠) في م : « يَزِيدٌ » خطأ .

(٢١-٢١) في ب : « يَتَكَامَلُ ثِمَارُهَا » .

(٢٢) في الأصل : « يَنْقَلِبُهَا » .

(٢٣) في ا ، م : « وَلَا » .

فإن الميراث والاغتنام والاثهاب ونحو ذلك يتكرر ولا يتكرر ، فلا يشق ذلك فيه ، وإن شق فهو دون المشقة في الأرباح والتناج ، فيمتنع قياسه عليه ، واليسر فيما ذكرنا أكثر ؛ لأن الإنسان يتخير بين التأخير والتعجيل ، وما ذكره يتعين عليه التعجيل ، ولا شك أن التخيير بين شيئين أيسر من تعيين أحدهما ، لأنه مع التخيير ، فيختار أيسرهما عليه ، وأحبهما إليه ، ومع التعيين يفوته ذلك . وأما ضمه إليه في النصاب ، فلأن النصاب معتبر لحصول الغنى ، وقد حصل الغنى بالنصاب الأول ، والحول معتبر ، لإستنماء^(٢٤) المال ؛ ليحصل أداء الزكاة من الربح ، ولا يحصل ذلك بمرور الحول على أصله ، فوجب أن يعتبر الحول له .

فصل : ويعتبر وجود النصاب في جميع الحول ، فإن نقص الحول نقصا يسيرا ، فقال أبو بكر : ثبت أن نقص الحول ساعة / أو ساعتين مغفوء عنه . وظاهر كلام القاضى ، أن النقص اليسير في أثناء الحول يمنع ؛ لأنه قال فى من له أربعون شاة ، فماتت منها شاة وتنجت أخرى : إن^(٢٥) كان التناج والموت حصلا فى وقت واحد لم تسقط الزكاة ؛ لأن النصاب لم ينقص ، وكذلك إن تقدم التناج الموت ، وإن تقدم الموت التناج سقطت الزكاة ؛ لأن حكم الحول سقط بنقصان النصاب . ويحتمل أن كلام أبى بكر أراد به النقص فى طرف الحول ، ويحتمل أن القاضى أراد بالوقت الواحد الزمن المتقارب ، فلا يكون بين القولين اختلاف . وحكى عن أبى حنيفة أن النصاب إذا كمل فى طرفى الحول ، لم يضر نقصه فى وسطه . ولنا ، أن قول النبى ﷺ : « لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول »^(٢٦) . يقتضى مرور الحول على جميعه ، ولأن ما اعتبر فى طرفى الحول

٨٠/٣ ظ

(٢٤) فى م : « ولا سيما » تحريف .

(٢٥) فى م : « إذا » .

(٢٦) تقدم فى صفحة ٤٦ ، ٧٧ . من رواية عائشة وابن عمر .

وأخرجه عن على ؛ أبو داود ، فى : باب فى زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٦٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٤٨ . ورواه الدارقطنى موقوفا ، فى : باب وجوب الزكاة بالحول ، من كتاب =

اعتُبرَ في وَسْطِهِ ، كَالْمِلْكِ وَالْإِسْلَامِ .

فصل : وإذا ادَّعى رَبُّ الْمَالِ أَنَّهُ مَا حَالَ الْحَوْلُ عَلَى الْمَالِ ، أَوْ لَمْ يَتِمَّ النَّصَابُ إِلَّا مِنْذُ شَهْرٍ ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيَّ وَدِيعَةً ، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتَهُ مِنْ قَرِيبٍ ، أَوْ قَالَ : بَعْتُهُ فِي الْحَوْلِ ، ثُمَّ اشْتَرَيْتَهُ . أَوْ رُدَّ عَلَيَّ . وَنَحْوَ هَذَا ، مِمَّا يَنْفِي وَجُوبَ الزَّكَاةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ : لَا يُسْتَحْلَفُ النَّاسُ عَلَى صِدَقَاتِهِمْ . فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يُسْتَحْلَفُ وَجُوبًا وَلَا اسْتِحْبَابًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ ، فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، كَالصَّلَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ^(١) .

٤٢٠ - مسألة ؛ قال : (وَيَجُوزُ تَقْدِيمَةُ الزَّكَاةِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ مَتَى وَجِدَ سَبَبُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَهُوَ النَّصَابُ الْكَامِلُ ، جَازَ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ . وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ . وَبِهِ قَالَ رَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَدَاوُدُ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تُؤَدَّى زَكَاةٌ قَبْلَ حُلُولِ الْحَوْلِ »^(٢) . وَلِأَنَّ الْحَوْلَ أَحَدُ شَرْطَيْ الزَّكَاةِ ، فَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ كَالنَّصَابِ ، / وَلِأَنَّ لِلزَّكَاةِ وَقْتًا ، فَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ ، كَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَلِيُّ ، أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ .^(٣) وَفِي لَفْظٍ : فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ^(٤) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) .

و ٨١/٣

= الزكاة . سنن الدارقطني ٩١ / ٢ .

وأخرجه عن أنس؛ الدارقطني، في: باب وجوب الزكاة بالحوال، من كتاب الزكاة. سنن الدارقطني ٩١/٢ .
(٧) في الأصل : « والكفارة » .

(١) انظر حديث عائشة وابن عمر ، وتقدم تخريجهما في صفحة ٤٦ ، ٧٧ .

(٢-٢) من : ١ ، ب . وهذا اللفظ عند الدارقطني .

(٣) في : باب في تعجيل الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٦ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في تعجيل الزكاة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٩٠ . وابن ماجه ، في : باب تعجيل الزكاة قبل محلها ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٢ . والدارمي ، في : باب في تعجيل الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨٥ . والدارقطني ، في : باب تعجيل الصدقة قبل الحول ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٢٣ . والبيهقي ، في : باب تعجيل الصدقة من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١١١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٠٤ .

وقال يعقوب بن شيبه : هو أثبتها إسنادًا . ورَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٤) ، عن علي ، عن النبي ﷺ : أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ : « إِنَّا قَدْ أَخَذْنَا زَكَاةَ الْعَبَّاسِ عَامَ الْأَوَّلِ لِلْعَامِ » . وفي لَفْظٍ قَالَ : « إِنَّا كُنَّا نَعَجِّلُ نَاصِدَةَ الْعَبَّاسِ لِعَامِنَاهَذَا عَامَ أَوَّلِ »^(٥) . رَوَاهُ سَعِيدٌ عَنْ عَطَاءٍ ، وَابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، وَالْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا ، وَلأنَّهُ تَعْجِيلٌ لِمَالٍ وَجَدَ سَبَبٌ وَجُوبِهِ قَبْلَ وَجُوبِهِ ، فَجَازَ ، كَتَعْجِيلِ قَضَاءِ الدَّيْنِ قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِهِ ، وَأَدَاءِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَعْدَ الْحَلْفِ وَقَبْلَ الْحِنْثِ ، وَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ بَعْدَ الْجَرْحِ قَبْلَ الزُّهُوقِ ، وَقَدْ سَلَّمَ مَالُكَ تَعْجِيلَ الْكَفَّارَةِ ، وَفَارَقَ تَقْدِيمَهَا قَبْلَ^(٦) النَّصَابِ ، لأنَّهُ تَقْدِيمٌ لَهَا عَلَى سَبَبِهَا ، فَأَشْبَهَ تَقْدِيمَ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْيَمِينِ ، وَكَفَّارَةَ الْقَتْلِ عَلَى الْجَرْحِ ، وَلأنَّهُ ثُمَّ^(٧) قَدَّمَهَا عَلَى الشَّرْطَيْنِ ، وَهَاهُنَا قَدَّمَهَا عَلَى أَحَدِهِمَا . وَقَوْلُهُمْ : إِنْ لِلزَّكَاةِ وَقْتُ . قُلْنَا : الْوَقْتُ إِذَا دَخَلَ فِي الشَّيْءِ رِفْقًا بِالْإِنْسَانِ ، كَانَ لَهُ أَنْ يُعَجَّلَ وَيَتْرَكَ الْإِرْفَاقَ بِنَفْسِهِ ، كَالَّذِينَ الْمُؤَجَّلِ ، وَكَمَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالٍ غَائِبٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى يَقِينٍ مِنْ وَجُوبِهَا ، وَمَنْ الْجَائِزُ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ تَالِفًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ فَتَعَبَّدَ مَحْضٌ ، وَالتَّوَقُّيْتُ فِيهِمَا غَيْرُ مَعْقُولٍ ، فَيَجِبُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَيْهِ .

فصل : ولا يجوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ قَبْلَ مِلْكِ النَّصَابِ ، بغيرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ . وَلَوْ مَلَكَ بَعْضَ نِصَابٍ ، فَعَجَّلَ زَكَاتَهُ ، أَوْ زَكَاةَ نِصَابٍ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لأنَّهُ تَعْجَلُ الْحُكْمِ قَبْلَ سَبَبِهِ . وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا فَعَجَّلَ زَكَاتَهُ وَزَكَاةَ مَا يَسْتَفِيدُهُ ، وَمَا يُنتَجِعُ مِنْهُ ، أَوْ يَرْبِيحُهُ فِيهِ ، أَجْزَأُهُ عَنِ النَّصَابِ دُونَ الزِّيَادَةِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُجْزِئُهُ ؛ لأنَّهُ تَابِعٌ لِمَا هُوَ مَالِكُهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَجَّلَ زَكَاةَ مَالٍ لَيْسَ فِيهِ مِلْكُهُ ، فَلَمْ / يَجُزْ كَالنَّصَابِ الْأَوَّلِ ، وَلأنَّ الزَّائِدَ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى زَكَاةِ النَّصَابِ إِنَّمَا سَبَبُهَا الزَّائِدُ فِي الْمِلْكِ ، وَقَدْ^(٨) عَجَّلَ الزَّكَاةَ قَبْلَ وَجُودِ سَبَبِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ عَجَّلَ

٣ / ٨١ ظ

(٤) في : باب ما جاء في تعجيل الزكاة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحمدي ٣ / ١٩٠ .

(٥) أخرجه الدارقطني ، في : باب تعجيل الصدقة قبل الحلول ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني

٢ / ١٢٣ . والبيهقي ، في : باب تعجيل الصدقة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١١١ .

(٦) في ١ : « على » .

(٧) في م : « قد » .

(٨) في م : « فقد » .

الزكاة قبل ملك النصاب . وقوله : إنه تابع . قلنا : إنما يتبع في الحول ، فأما في الإيجاب فإن الوجوب ثبت بالزيادة ، لا بالأصل ، ولأنه إنما يصير له حكم بعد الوجود ، فأما قبل ظهوره فلا حكم له في الزكاة .

فصل : وإن عجل زكاة نصاب من الماشية ، فتوالت نصاباً ، ثم مائت الأمهات وحال الحول على التناج ، أجزأ المعجل عنها ؛ لأنها دخلت في حول الأمهات ، وقامت مقامها ، فأجزأت زكاتها عنها . فإذا كان عنده أربعون من الغنم ، فعجل عنها شاة ، ثم توالت أربعين سخله ، ومائت الأمهات ، وحال الحول على السخال ، أجزأت المعجلة عنها ؛ لأنها كانت مجهزة عنها وعن أمهاتها لو بقيت ، فلأن تجزئ عن إحداهما أولى . وإن كان عنده ثلاثون من البقر ، فعجل عنها ثبيعاً ، ثم توالت ثلاثين عجلة ، ومائت الأمهات ، وحال الحول على العجول ، احتمل أن تجزئ عنها ؛ لأنها تابعة لها في الحول . واحتمل^(٩) أن لا تجزئ عنها ؛ لأنه لو عجل عنها ثبيعاً مع بقاء الأمهات لم تجزئ عنها ، فلأن لا تجزئ عنها إذا كان التعجيل عن غيرها أولى . وهكذا الحكم في مائة شاة إذا عجل عنها شاة فتوالت مائة ، ثم مائت الأمهات ، وحال الحول على السخال . وإن توالت نصفها ، ومائت نصف الأمهات ، وحال الحول على الصغار ونصف الكبار ، فإن قلنا بالوجه الأول ، أجزأ المعجل عنهما جميعاً . وإن قلنا بالثاني ، فعليه في الخمسين سخله شاة ؛ لأنها نصاب لم تؤد زكاته . وليس عليه في العجول إذا كانت خمسة عشر شيء ؛ لأنها لم تبلغ نصاباً ، وإنما وجبت الزكاة فيها بناءً على أمهاتها التي عجلت زكاتها . وإن ملك ثلاثين من البقر ، فعجل مئنة زكاة لها ولتتاجها ، فتتجت عشراً ، أجزأته عن الثلاثين / دون العشر ، ووجب ٨٢ / ٣ و

(٩) في ١ : « ويحتمل » .

عليه في العَشْرِ رُبْعُ مُسِنَّةٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُجْزِيَهُ الْمُسِنَّةُ الْمُعَجَّلَةُ عَنْ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّ الْعَشْرَ تَابِعَةٌ لِلثَّلَاثِينَ فِي الْوُجُوبِ وَالْحَوْلِ ، فَإِنَّهُ لَوْلَا مِلْكُهُ لِلثَّلَاثِينَ لَمَا وَجَبَ عَلَيْهِ فِي الْعَشْرِ شَيْءٌ . فَصَارَتْ الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصَابِ مُنْقَسِمَةً أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا ، مَا لَا يَتَّبِعُ فِي وَجُوبٍ وَلَا حَوْلٍ ، وَهُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ، ^(١٠) «فَهَذَا لَا» يُجْزِي تَعْجِيلُ زَكَاتِهِ قَبْلَ وُجُودِهِ ، وَكَالِ نَصَابِهِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ . الثَّانِي ، مَا يَتَّبِعُ فِي الْوُجُوبِ دُونَ الْحَالِ ، وَهُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْجِنْسِ بِسَبَبِ مُسْتَقِلٍّ ، فَلَا يُجْزِي تَعْجِيلُ زَكَاتِهِ أَيْضًا قَبْلَ وُجُودِهِ ، مَعَ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ . الثَّالِثُ ، مَا يَتَّبِعُ فِي الْحَوْلِ دُونَ الْوُجُوبِ ، كَالنَّجَاحِ وَالرَّيْحِ إِذَا بَلَغَ نَصَابًا ، فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ أَصْلَهُ فِي الْحَوْلِ ، فَلَا يُجْزِي التَّعْجِيلُ عَنْهُ قَبْلَ وُجُودِهِ ، كَالَّذِي قَبْلَهُ . الرَّابِعُ ، مَا يَتَّبِعُ فِي الْوُجُوبِ وَالْحَوْلِ ، وَهُوَ الرَّيْحُ وَالنَّجَاحُ إِذَا لَمْ يَبْلُغْ نَصَابًا ، فَهَذَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُجْزِي تَعْجِيلُ زَكَاتِهِ قَبْلَ وُجُودِهِ ، كَالَّذِي قَبْلَهُ . وَالثَّانِي : يُجْزِي ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ ^(١١) فِي الْوُجُوبِ وَالْحَوْلِ ، فَأُشْبِهَ الْمَوْجُودَ .

فصل : إِذَا عَجَّلَ الزَّكَاءَ لِأَكْثَرِ مِنْ حَوْلٍ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ النَّصْرَ لَمْ يَرِدْ بِتَعْجِيلِهَا لِأَكْثَرِ مِنْ حَوْلٍ . وَالثَّانِيَّةُ ، يَجُوزُ . وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ زَكَاءَ مَالِهِ قَبْلَ حِلِّهَا ، لِثَلَاثِ سِنِينَ ؛ لِأَنَّهُ تَعْجِيلٌ لَهَا بَعْدَ وُجُودِ النَّصَابِ ، أَشْبَهَ تَقْدِيمَهَا عَلَى الْحَوْلِ الْوَاحِدِ . وَمَا لَمْ يَرِدْ بِهِ النَّصْرُ يُقَاسُ عَلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ ^(١٢) مَعْنَى سِوَى أَنَّهُ تَقْدِيمٌ لِلْمَالِ الَّذِي وَجَدَ سَبَبُ وُجُوبِهِ عَلَى شَرْطِ وُجُوبِهِ ، وَهَذَا مُتَحَقِّقٌ فِي التَّقْدِيمِ فِي الْحَوْلَيْنِ ، كَتَحَقُّقِهِ فِي الْحَوْلِ الْوَاحِدِ . فَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنَ النَّصَابِ ، فَعَجَّلَ زَكَاتَهُ لِحَوْلَيْنِ ، جَازَ . وَإِنْ كَانَ قَدْرُ النَّصَابِ مِثْلَ مَنْ عِنْدَهُ

(١٠-١٠) فِي م : « وَلَا » .

(١١) مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب .

أَرْبَعُونَ شَاةً ، فَعَجَّلَ شَاتَيْنِ لِحَوْلَيْنِ ، ^(١٣) فَإِنْ كَانَ ^(١٣) الْمُعَجَّلُ مِنْ غَيْرِهِ ، جَازَ .
وإن أُخْرِجَ شَاةٌ مِنْهُ ، وَشَاةٌ مِنْ غَيْرِهِ ، جَازَ عَنِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يُجْزَ عَنِ
الثَّانِي ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ نَقَصَ . / فَإِنْ كَمَلَ ^(١٤) بَعْدَ ذَلِكَ ، صَارَ ^(١٥) إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ
وَتَعْجِيلُهُ لَهَا قَبْلَ كَمَالِ نَصَابِهَا ، وَإِنْ أُخْرِجَ الشَّاتَيْنِ جَمِيعًا مِنَ النَّصَابِ ، لَمْ
تَجِبْ ^(١٦) الزَّكَاةُ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ، إِذَا قُلْنَا : لَيْسَ لَهُ ارْتِجَاعُ مَا عَجَّلَهُ ؛ لِأَنَّهُ
كَالتَّالِيفِ ، فَيَكُونُ النَّصَابُ نَاقِصًا . فَإِنْ كَمَلَ بَعْدَ ذَلِكَ ، اسْتَوْفِيَ الْحَوْلُ مِنْ
حِينَ كَمَلَ النَّصَابُ ، وَكَانَ مَا عَجَّلَهُ سَابِقًا عَلَى كَمَالِ النَّصَابِ ، فَلَمْ يُجْزَ عَنْهُ .

فصل : وإن عَجَّلَ زَكَاةَ مَالِهِ ، فَحَالَ الْحَوْلُ وَالنَّصَابُ نَاقِصٌ مِقْدَارَ مَا عَجَّلَهُ ،
أُجْزَأَتْ عَنْهُ ، وَيَكُونُ حُكْمُ مَا عَجَّلَهُ حُكْمَ الْمَوْجُودِ فِي مِلْكِهِ ، يَتِمُّ النَّصَابُ بِهِ ،
فَلَوْ زَادَ مَالَهُ حَتَّى بَلَغَ النَّصَابَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ ، وَحَالَ الْحَوْلُ ، أُجْزَأَ الْمُعَجَّلُ عَنِ
زَكَاتِهِ ؛ لَمَا ذَكَّرْنَا . فَإِنْ نَقَصَ أَكْثَرَ مِمَّا عَجَّلَهُ ، فَقَدْ خَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ سَبَبًا
لِلزَّكَاةِ ، مِثْلَ مَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً فَعَجَّلَ شَاةً ، ثُمَّ تَلَفَتْ أُخْرَى ، فَقَدْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ
سَبَبًا لِلزَّكَاةِ ، فَإِنْ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ إِمَّا بِنَتَاجٍ أَوْ شِرَاءٍ مَا يَتِمُّ بِهِ النَّصَابُ ، اسْتَوْفِيَ
الْحَوْلُ مِنْ حِينَ كَمَلَ ^(١٧) النَّصَابُ ، وَلَمْ يُجْزَ مَا عَجَّلَهُ عَنْهُ ؛ لَمَا ^(١٨) ذَكَّرْنَا . وَإِنْ
زَادَ بِحَيْثُ يَكُونُ انْضِمَامُهُ إِلَى مَا عَجَّلَهُ يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ، مِثْلَ مَنْ لَهُ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ ،
فَعَجَّلَ زَكَاتَهَا شَاةً ، ثُمَّ حَالَ الْحَوْلُ وَقَدْ تُنْتَجَتْ ^(١٩) سَخْلَةٌ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ شَاةٍ
ثَانِيَةٍ . وَبِمَا ذَكَّرْنَاهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَا عَجَّلَهُ فِي حُكْمِ التَّالِيفِ ،

(١٣-١٣) فِي أ ، ب ، م : « وَكَانَ » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « تَكْمَل » .

(١٥) فِي م : « وَصَار » .

(١٦) فِي أ ، م : « تَجَز » .

(١٧) فِي الْأَصْلِ : « كَامَلَ » .

(١٨) فِي أ ، ب : « كَا » .

(١٩) فِي أ ، م : « أُنتَجَتْ » .

فقال في المسألة الأولى : لا تجب الزكاة ، ولا يكون المخرج زكاة . وقال في هذه المسألة : لا يجب عليه زيادة ؛ لأن ما عجله زال ملكه عنه ، فلم يحسب من ماله ، كما لو تصدق به تطوعاً . ولنا ، أن هذا نصاب تجب فيه الزكاة بحول الحول ، فجاز تعجيلها منه . كما لو كان أكثر من أربعين ، ولأن ما عجله بمنزلة الموجود في إجزائه عن ماله ، فكان بمنزلة الموجود في تعلق الزكاة به ، ولأنها لو لم تعجل كان عليه شاتان ، فذلك إذا عجلت ؛ لأن التعجيل إنما كان رفقا بالمساكين ، فلا يصير سبباً لنقص حقوقهم ، والتبرع يخرج ما تبرع به عن حكم الوجود^(٢٠) في ماله ؛ وهذا في حكم الوجود^(٢١) / في الإجزاء عن الزكاة .

و ٨٣/٣

فصل : وكل موضع قلنا لا يجزئه ما عجله من^(٢٢) الزكاة ، فإن كان دفعها إلى الفقراء مطلقاً ، فليس له الرجوع فيها ، وإن كان دفعها بشرط أنها زكاة معجلة فهل له الرجوع ؟ على وجهين ، يأتي توجيههما .

فصل : فأما تعجيل العشر من الزرع والثمرة ، فظاهر كلام القاضى : أنه لا يجوز ؛ لأنه قال : كل ما تعلق الزكاة فيه بسببين^(٢٣) ؛ حول ونصاب ، جاز تعجيل زكاته . فمفهوم هذا أنه لا يجوز تعجيل زكاة غيره ؛ لأن الزكاة معلقة بسبب واحد ، وهو إدراك الزرع والثمرة ، فإذا قدمها قبل وجود سببها ، لكن إن أداها بعد الإدراك ، وقبل يئس الثمرة وتصفية الحب ، جاز . وقال أبو الخطاب : يجوز إخراجها بعد وجود الطلوع والحصر^(٢٤) ، وبات الزرع ، ولا يجوز قبل ذلك ؛ لأن وجود الزرع وإطلاع النخل بمنزلة النصاب ، والإدراك بمنزلة حلول الحول ؛ فجاز تقديمها عليه ، وتعلق الزكاة بالإدراك لا يمنع جواز التعجيل ،

(٢٠) في م : « الموجود » .

(٢١) في م : « عن » .

(٢٢) في الأصل : « بشيين » .

(٢٣) الحصر : أول العنب ما دام حامضاً . وحصر كل شيء : حشفه .

بَدَلِيلٍ أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهَا بِهَلَالِ شَوَّالٍ ، وَهُوَ زَمَنُ الْوُجُوبِ . فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ قَبْلَ وَجُودِ سَبَبِهَا .

فصل : وَإِنْ عَجَّلَ زَكَاةَ مَالِهِ ، ثُمَّ مَاتَ ، فَأَرَادَ الْوَارِثُ الْاِحْتِسَابَ بِهَا عَنْ زَكَاةِ حَوْلِهِ ، لَمْ يَجُزْ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا فِي جَوَازِهِ ، بِنَاءً عَلَى مَا لَوْ عَجَّلَ زَكَاةَ عَامَيْنِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ تَعْجِيلٌ لِلزَّكَاةِ قَبْلَ وَجُودِ سَبَبِهَا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ عَجَّلَ زَكَاةَ نِصَابٍ لغيرِهِ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ سَبَبَ الزَّكَاةِ مِلْكُ النَّصَابِ ، وَمِلْكُ الْوَارِثِ حَادِثٌ ، وَلَا يَتَنَبَّأُ الْوَارِثُ عَلَى حَوْلِ الْمَوْرُوثِ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الزَّكَاةَ ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهَا غَيْرُهُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِخْرَاجُ الْغَيْرِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وِلَايَةٍ وَلَا نِيَابَةٍ لَا يُجْزِئُ وَلَوْ نَوَى ، فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَنْوِ . وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا : لَوْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ وَقَالَ : إِنْ كَانَ مُورَثِيَّ^(٢٤) قَدْ مَاتَ فَهَذِهِ زَكَاةُ مَالِهِ ، فَبَانَ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ، لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ . وَهَذَا أَبْلَغُ وَلَا يُشَبِّهُ هَذَا تَعْجِيلَ زَكَاةٍ لِعَامَيْنِ^(٢٥) ؛ لِأَنَّهُ ثُمَّ^(٢٦) عَجَّلَ بَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ ، / وَأَخْرَجَهَا بِنَفْسِهِ ، بِخِلَافِ هَذَا . فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّهُ لَمَّا مَاتَ الْمَوْرَثُ قَبْلَ الْحَوْلِ ، كَانَ لِلْوَارِثِ ارْتِجَاعُهَا ، فَإِذَا لَمْ يَرْتَجِعْهَا احْتَسَبَ بِهَا كَالَّذِينَ . قُلْنَا : فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَحْتَسِبَ^(٢٧) الَّذِينَ عَنْ زَكَاتِهِ لَمْ يَصِحَّ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ عِنْدَ رَجُلٍ شَاةٌ مِنْ غَصْبٍ أَوْ قَرْضٍ ، فَأَرَادَ أَنْ يَحْتَسِبَهَا^(٢٨) عَنْ زَكَاتِهِ ، لَمْ تُجْزِهِ .

٤٢١ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ قَدَّمَ زَكَاةَ مَالِهِ ، فَأَعْطَاهَا لِمُسْتَحِقِّهَا ، فَمَاتَ الْمُعْطَى قَبْلَ الْحَوْلِ ، أَوْ بَلَغَ الْحَوْلَ وَهُوَ غَنِيٌّ مِنْهَا ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا ، أُجْزَأَتْ عَنْهُ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ الْمُعَجَّلَةَ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا ، لَمْ يَحُلْ مِنْ أَرْبَعَةِ

(٢٤) فِي ب : « مُورَثِي » .

(٢٥) فِي م : « الْعَامَيْنِ » .

(٢٦) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٢٧) فِي الْأَصْلِ : « يَحْسَبُ » .

(٢٨) فِي الْأَصْلِ : « يَحْتَسِبُ » .

أقسام : أحدها ، أن لا يتغير الحال ، فإن المدفوع يقع موقعه ، ويجزئ عن المُرَكَّب ، ولا يلزمه بدله ، ولا له استرجاعه ، كما لو دفعها بعد وجوبها . الثاني ، أن يتغير حال الآخذ لها ، بأن يموت قبل الحول ، أو يستغنى ، أو يرتد قبل الحول . فهذا في حكم القسم الذي قبله ، وهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : لا يجزئ ؛ لأن ما كان شرطاً للزكاة إذا عديم قبل الحول لم يجز ، كما لو تلف المال ، أو مات ربه . ولنا ، أنه ^(١) أدى الزكاة إلى مستحقها ، فلم يمنع الإجزاء تغير حاله ، كما لو استغنى بها ، ولأنه حق أداه إلى مستحقه ، فبرئ منه ، كالدين يعجله ^(٢) قبل أجله ، وما ذكره منتقض بما إذا استغنى بها ، والحكم في الأصل ممنوع ، ثم الفرق بينهما ظاهر ، فإن المال إذا تلف تبين عدم الوجوب ؛ فأشبه ما لو أدى إلى غريمه دراهم يظن أنها عليه ، فتبين أنها ليست عليه ، وكما لو ^(٣) أدى الضامن الدين ، فبان أن المضمون عنه قد قضاؤه ، وفي مسألتنا الحق واجب ، وقد أخذه مستحقه . القسم الثالث ، أن يتغير حال رب المال قبل الحول بموته أو ردته ، أو تلف النصاب ، أو نقصه ^(٤) ، أو بيعه ، فقال أبو بكر : لا يرجع بها على الفقير ، سواء أعلمه أنها زكاة معجلة أو لم يعلمه . قال ^(٥) القاضي : وهو المذهب عندي ؛ لأنها وصلت إلى الفقير فلم يكن له ارتجاعها ، كما لو لم يعلمه ، ولأنها زكاة دفعت إلى مستحقها ، / فلم يجز استرجاعها ، كما لو تغير حال الفقير وحده . قال أبو عبد الله ابن حامد : إن كان الدافع لها الساعي ، استرجعها بكل حال ، وإن كان الدافع رب المال ، وأعلمه أنها زكاة معجلة ، رجع بها ، وإن أطلق لم يرجع بها ^(٦) .

و ٨٤/٣

(١) في أ ، ب ، م زيادة : « إذا » .

(٢) في م : « يتعجله » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « نفسه » .

(٥) في م : « وقال » .

(٦) سقط من : الأصل ، ب .

وهذا مذهب الشافعي ؛ لأنه مأل دفعه عما يستحقه القابض في الثاني ؛ فإذا طرأ ما يمنع الاستحقاق ، وجب رده ، كالأجرة إذا انهدمت الدار قبل السكنى ، أما إذا لم يعلمه فيحتمل أن يكون تطوعاً ، ويحتمل أن يكون هبةً ، فلم يقبل قوله في الرجوع ، فعلى قول ابن حامد ، إن كانت العين باقية لم تتغير ، أخذها ، وإن زادت زيادة متصلة ، أخذها بزيادتها ؛ لأنها تتبع^(٧) في الفسوخ ، وإن كانت منفصلة ، أخذها دون زيادتها ؛ لأنها حدثت في ملك الفقير . وإن كانت ناقصة ، رجع على الفقير بالنقص ؛ لأن الفقير قد ملكها بالقبض^(٨) ؛ فكان نقصها عليه ، كالبيع إذا نقص في يد المشتري ، ثم علم عيبه . وإن كانت تالفة أخذ قيمتها يوم القبض ؛ لأن ما زاد بعد ذلك أو نقص فإنما هو ملك الفقير ، فلم يضمه ، كالصداق يتلف في يد المرأة . القسم الرابع ، أن يتغير حالهما جميعاً ، فحكمه حكم القسم الذي قبله سواء .

فصل : إذا قال رب المال : قد أعلمته أنها زكاة معجلة ، فلي الرجوع . فأنكر الآخذ . فالقول قول الآخذ ؛ لأنه منكر ، والأصل عدم الإغلام ، وعليه اليمين . وإن مات الآخذ ، واختلف المخرج ووارث الآخذ ، فالقول قول الوارث ، ويخلف أنه لا يعلم أن مورثه^(٩) أعلم بذلك . فأما من قال بعدم الاسترجاع ، فلا يمين ولا غيرها .

فصل : إذا تسلف الإمام الزكاة ، فهلك في يده ، فلا ضمان عليه ، وكانت من ضمان الفقراء . ولا فرق بين أن يسأله ذلك رب المال أو الفقراء أو لم يسأله أحد ؛ لأن يده كيد الفقراء ، وقال الشافعي : إن تسلفها من غير سؤال ضمنها ؛

(٧) في ١ ، م : « تمنع » .

(٨) في ١ ، م : « بالنقص » .

(٩) في ب : « مورثه » .

لأنَّ الْفُقَرَاءَ رُشِدٌ ، لَا يُؤَلَّى عَلَيْهِمْ ، فَإِذَا قَبَضَ بغيرِ إِذْنِهِمْ ضَمَنَ ، كَالأَبِ إِذَا قَبَضَ لِابْنِهِ / الْكَبِيرِ . وَإِنْ كَانَ بِسُؤَالِهِمْ كَانَ مِنْ ضَمَانِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُمْ . فَإِنْ ^(١٠) كَانَ بِسُؤَالِ أَرْيَابِ الْأَمْوَالِ ، لَمْ يُجْزِئَهُمُ الدَّفْعُ ، وَكَانَ مِنْ ضَمَانِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُمْ . وَإِنْ كَانَ بِسُؤَالِهِمَا ^(١١) فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَصْحُهُمَا ، أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْفُقَرَاءِ . وَلَنَا ، أَنَّ لِلْإِمَامِ وَلَايَةً عَلَى الْفُقَرَاءِ ، بِدَلِيلِ جَوَازِ قَبْضِ الصَّدَقَةِ لَهُمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ سَلَفًا وَغَيْرِهِ ، فَإِذَا تَلَفَتْ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ ، لَمْ يَضْمَنْ ، كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ إِذَا قَبَضَ لَهُ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِمَا إِذَا قَبَضَ الصَّدَقَةَ بَعْدَ وَجُوبِهَا ، وَفَارَقَ الْأَبَ فِي حَقِّ وَلَدِهِ الْكَبِيرِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْقَبْضُ لَهُ ؛ لِعَدَمِ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِ ، وَلِهَذَا يَضْمَنُ مَا قَبَضَهُ لَهُ مِنَ الْحَقِّ بَعْدَ وَجُوبِهِ .

٤٢٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُجْزِئُ ^(١) إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ إِلَّا بِنِيَّةٍ) .

^(٢) إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا ^(٣) . مذهبُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي آدَاءِ الزَّكَاةِ ، إِلَّا مَا حَكَى عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا تَجِبُ لَهَا النِّيَّةُ ؛ لِأَنَّهَا دَيْنٌ ، فَلَا تَجِبُ لَهَا النِّيَّةُ ، كَسَائِرِ الدُّيُونِ ، وَلِهَذَا يُخْرِجُهَا وَلِيُّ الْيَتِيمِ ، وَيَأْخُذُهَا السُّلْطَانُ مِنَ الْمُمْتَنِعِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ^(٤) . وَأَدَاؤُهَا عَمَلٌ ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَنَوَّعُ إِلَى فَرَضٍ وَنَفْلِ ، فَافْتَقَرَتْ إِلَى النِّيَّةِ كَالصَّلَاةِ ، وَتَفَارِقُ قَضَاءَ الدَّيْنِ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ ، وَلِهَذَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِ مُسْتَحِقِّهِ ، وَلِلَّيِّ الصَّبِيِّ وَالسُّلْطَانِ يُتَوَبَّانِ عِنْدَ الْحَاجَةِ . فَإِذَا ثَبَتَ

(١٠) فِي م : « فَإِذَا » .

(١١) فِي الْأَصْلِ ، م : « بِسُؤَالِهِمْ » .

(١) فِي أ ، م : « يَجُوزُ » .

(٢-٢) اسْتَعْمَلَ ابْنُ قِدَامَةَ نَصَ الْخَرْقِ الَّذِي يَأْتِي فِي الْمَسْأَلَةِ ٤٢٣ .

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ١ / ١٥٦ .

هَذَا فَإِنَّ النِّيَّةَ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهَا زَكَاتُهُ ، أَوْ زَكَاةٌ مَنْ يُخْرِجُ عَنْهُ . كَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْاِعْتِقَادَاتِ كُلُّهَا الْقَلْبُ .

فصل : وَيجوزُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ عَلَى الْأَدَاءِ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ؛ وَلَئِنْ هَذِهِ تَجَوُّزُ النِّيَابَةِ فِيهَا ، فَاعْتِبَارُ مُقَارَنَةِ النِّيَّةِ لِلْإِخْرَاجِ يُؤَدِّي إِلَى التَّغْيِيرِ بِمَالِهِ ، فَإِنْ دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى وَكِيلِهِ ، وَنَوَى هُوَ دُونَ الْوَكِيلِ ، جَازَ إِذَا لَمْ تَتَقَدَّمْ نِيَّتُهُ الدَّفْعَ بِزَمَنِ طَوِيلٍ . وَإِنْ تَقَدَّمَتْ بِزَمَنِ طَوِيلٍ لَمْ يَجُزْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ نَوَى حَالَ الدَّفْعِ إِلَى الْوَكِيلِ ، وَنَوَى الْوَكِيلُ عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ ، وَلَوْ نَوَى الْوَكِيلُ وَلَمْ يَنْوِ الْمُوَكَّلُ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ يَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَالْإِجْرَاءُ يَقَعُ عَنْهُ . وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ / نَائِبًا وَلَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ حَالَ دَفْعِهَا إِلَى الْفُقَرَاءِ ، جَازَ ، وَإِنْ طَالَ ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلُ الْفُقَرَاءِ . وَلَوْ تَصَدَّقَ الْإِنْسَانُ بِجَمِيعِ مَالِهِ تَطَوُّعًا وَلَمْ يَنْوِ بِهِ الزَّكَاةَ ، لَمْ يُجْزِئَهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ : يَجْزِئُهُ اسْتِحْسَانًا^(٤) . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ بِهِ الْفَرَضَ ، فَلَمْ يُجْزِئَهُ ، كَمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِبَعْضِهِ ، وَكَأَنَّ لَوْ صَلَّى مِائَةَ رَكْعَةٍ وَلَمْ يَنْوِ الْفَرَضَ بِهَا .

فصل : وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ فَشَكَّ فِي سَلَامَتِهِ ، جَازَ لَهُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ عَنْهُ ، وَكَانَتْ نِيَّةُ الْإِخْرَاجِ صَحِيحَةً ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ . فَإِنْ نَوَى: إِنْ كَانَ مَالِي سَالِمًا فَهَذِهِ زَكَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ تَالِفًا فَهِيَ تَطَوُّعٌ . فَبَانَ سَالِمًا ، أَجْزَأَتْ نِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَخْلَصَ النِّيَّةَ لِلْفَرَضِ ، ثُمَّ رَتَّبَ عَلَيْهَا النَّفْلَ ، وَهَذَا حُكْمُهَا كَمَا لَوْ لَمْ يَقُلْهُ ، فَإِذَا قَالَ لَمْ يَضُرَّ . وَلَوْ قَالَ : هَذَا زَكَاةٌ مَالِي الْغَائِبِ أَوْ الْحَاضِرِ . صَحَّ ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، بِدَلِيلِ أَنْ مَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ دِينَارًا إِذَا أُخْرِجَ نِصْفُ دِينَارٍ عَنْهَا ، صَحَّ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَقَعُ عَنْ عِشْرِينَ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ . وَإِنْ قَالَ : هَذَا زَكَاةٌ مَالِي الْغَائِبِ أَوْ تَطَوُّعٌ . لَمْ يُجْزِئَهُ . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ . لِأَنَّهُ لَمْ يُخْلِصِ النِّيَّةَ لِلْفَرَضِ . أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ :

(٤) فِي أ ، ب ، م : « اسْتِحْبَابًا » .

أَصْلَى فَرَضًا أَوْ تَطَوُّعًا . وَإِنْ قَالَ : هَذَا زَكَاةُ مَالِي الْغَائِبِ إِنْ كَانَ سَالِمًا وَإِلَّا فَهُوَ زَكَاةُ لِمَالِي^(٥) الْحَاضِرِ . أَجْزَأُهُ عَنِ السَّالِمِ مِنْهُمَا . وَإِنْ كَانَا سَالِمَيْنِ فَعَنْ أَحَدِهِمَا ، لِأَنَّ التَّعْيِينَ لَيْسَ بِشَرْطٍ . وَإِنْ قَالَ : زَكَاةُ مَالِي الْغَائِبِ . وَأُطْلِقَ ، فَبَانَ تَالِفًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى زَكَاةٍ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُعْتَقَ عَبْدًا عَنْ كَفَّارَةٍ عَيْنَهَا فَلَمْ يَقَعْ عَنْهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ صَرْفُهُ إِلَى كَفَّارَةٍ أُخْرَى . هَذَا التَّفْرِيعُ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْعَيْنَةُ^(٦) مِمَّا لَا يَمْنَعُ إِخْرَاجَ زَكَاتِهِ فِي بَلَدِ رَبِّ الْمَالِ ؛ إِمَّا لِقُرْبِهِ ، أَوْ لِكَوْنِ الْبَلَدِ لَا يُوجَدُ فِيهِ أَهْلُ السُّهُمَانِ ، أَوْ عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ بِإِخْرَاجِهَا فِي بَلَدٍ بَعِيدٍ مِنْ بَلَدِ الْمَالِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ مُوَرِّثٌ غَائِبٌ فَقَالَ : إِنْ كَانَ مُوَرِّثِي قَدْ مَاتَ ، فَهَذِهِ زَكَاةُ مَالِهِ الَّذِي وَرِثْتُهُ مِنْهُ ، فَبَانَ مَيْتًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ مَا أَخْرَجَ ؛ لِأَنَّهُ يَبْنِي عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ لَيْلَةَ الشُّكِّ : إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ فَرَضِي / ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ نَفْلٌ .

ظ ٨٥/٣

٤٢٣ - مسألة ؛ قال : (إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا)

مُقْتَضَى كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ الْإِنْسَانَ مَتَى دَفَعَ زَكَاتَهُ طَوَّعًا لَمْ تُجْزِئْهُ إِلَّا بِنِيَّةٍ ، سَوَاءً دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ أَخَذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا ، أَجْزَأَتْ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ تَعَذُّرَ النِّيَّةِ فِي حَقِّهِ أَسْقَطَ وَجُوبَهَا عَنْهُ كَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَتَى أَخَذَهَا الْإِمَامُ أَجْزَأَتْ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، سَوَاءً أَخَذَهَا طَوَّعًا أَوْ كَرْهًا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ أَخْذَ الْإِمَامِ بِمَنْزِلَةِ الْقِسْمِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى نِيَّةٍ ، وَلِأَنَّ لِلْإِمَامِ وَلَايَةً فِي أَخْذِهَا ، وَلِذَلِكَ يَأْخُذُهَا مِنَ الْمُتَمَنِّعِ اتِّفَاقًا ، وَلَوْ لَمْ يُجْزِئْهُ لَمَّا أَخَذَهَا ، أَوْ لَأَخَذَهَا ثَانِيًا وَثَالِثًا حَتَّى يَنْفَدَ مَالُهُ ؛ لِأَنَّ أَخْذَهَا إِنْ كَانَ لِأَجْزَائِهَا فَلَا يَحْصُلُ الْإِجْزَاءُ بَدُونِ النِّيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ لِوُجُوبِهَا فَالْوُجُوبُ بَاقٍ بَعْدَ أَخْذِهَا .

(٥) فِي م : « مَالٍ » .

(٦) فِي م : « الْعَيْنَةُ » .

واختار أبو الخطاب وابن عقيل : أنها لا تُجزئ فيما بينه وبين الله تعالى إلا نيّة ربّ المال ؛ لأنّ الإمام إمّا وكيّله ، وإمّا وكيل الفقراء ، أو وكيلهما معاً ، وأى ذلك كان فلا تُجزئ نيّته عن نيّة ربّ المال ، ولأنّ الزكاة عبادة تُجب لها النيّة ، فلا تُجزئ عمّن وجبت عليه بغير نيّة ، إذا^(١) كان من أهل النيّة كالصلاة ، وإنما أخذت منه مع عدم الإجزاء حراسةً للعلم الظاهر ، كالصلاة يُجبر عليها ليأتى بصورتها ، ولو صلى بغير نيّة لم يُجزئه عند الله تعالى . قال ابن عقيل : ومعنى قول الفقهاء : يُجزئ عنه . أى فى الظاهر ، بمعنى أنّه لا يطالب بأدائها ثانياً ، كما قلنا فى الإسلام ، فإنّ المرتدّ يطالب بالشهادة ، فمتى أتى بها حكم بإسلامه ظاهراً ، ومتى لم يكن معتقداً صحّة ما يلفظ به ، لم يصحّ إسلامه باطناً . قال^(٢) : وقول أصحابنا : لا تُقبل توبة الزنديق . معناه : لا يسقط عنه القتل الذى توجّه عليه ؛ لعدم علمنا بحقيقة^(٣) توبته ؛ لأنّ أكثر ما فيه أنّه أظهر إيمانه ، وقد كان طول^(٤) دهره يُظهر إيمانه ، ويسر^(٥) كفره ، فأما عند الله عزّ وجلّ فإنّها تصحّ إذا علّم منه حقيقة الإنابة ، وصدق التوبة ، واعتقاد / الحق . ومن نصّر قول الخرقى ، قال : إنّ للإمام ولاية على الممتنع ، فقامت نيّته مقام نيّته ، كولى اليتيم والمجنون ، وفارق الصلاة ؛ فإنّ النيابة فيها لا تصحّ ، فلا بدّ من نيّة فاعلها . وقوله : لا يخلو من كونه وكيلاً له ، أو وكيلاً للفقراء ، أو لهما . قلنا : بل هو وإل على المالك ، وأما إلحاق الزكاة بالقسمة فغير صحيح ، فإن القسمة ليست عبادةً ، ولا يُعتبر لها نيّة ، بخلاف الزكاة .

(١) فى ا ، م : « إن » .

(٢) سقط من : الأصل ، ا .

(٣) فى الأصل ، ا : « لحقيقة » .

(٤) سقط من : م .

(٥) فى ب ، م : « ويستر » .

فصل : وَاسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَلِيَ تَفْرِقَةَ الزَّكَاةِ بِنَفْسِهِ ؛ لِيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ وَصُولِهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا ، سَوَاءً كَانَتْ مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ أَوِ الْبَاطِنَةِ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُخْرِجَهَا ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى السُّلْطَانِ . يَعْنِي ^(٦) فَهُوَ جَائِزٌ .

وقال الحسن ، ومكحول ، وسعيد بن جبير ، وميمون بن مهران : يَضَعُهَا رَبُّ الْمَالِ فِي مَوَاضِعِهَا ^(٧) . وقال الثوري : احْلِفْ لَهُمْ ، وَاكْذِبْهُمْ ، وَلَا تُعْطِهِمْ شَيْئًا ، إِذَا لَمْ يَضَعُوهَا مَوَاضِعَهَا ، وقال طاووس ^(٨) : لَا تُعْطِهِمْ . وقال عطاء : أُعْطِهِمْ إِذَا وَضَعُوهَا مَوَاضِعَهَا . فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُعْطِيهِمْ إِذَا لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ . وقال الشعبي ، وبر : إِذَا رَأَيْتَ الْوَلَاةَ لَا يَعْدِلُونَ ، فَضَعْهَا فِي أَهْلِ الْحَاجَةِ مِنْ أَهْلِهَا . وقال إبراهيم : ضَعُوهَا فِي مَوَاضِعِهَا ، وَإِنْ أَخَذَهَا السُّلْطَانُ أَجْرًا . وقال سعيد : أَتَبَانَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ مُهَاجِرٍ أَبِي الْحَسَنِ ^(٩) ، قَالَ : أَتَيْتُ أَبَا وَائِلٍ وَأَبَا بُرْدَةَ بِالزَّكَاةِ ، وَهُمَا عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ، فَأَخَذَاهَا ، ثُمَّ جِئْتُ مَرَّةً أُخْرَى ، فَرَأَيْتُ أَبَا وَائِلٍ وَحْدَهُ . فَقَالَ لِي : رُدَّهَا فَضَعْهَا مَوَاضِعَهَا . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : أَمَّا صَدَقَةُ الْأَرْضِ فَيُعْجِبُنِي دَفْعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ . وَأَمَّا زَكَاةُ الْأَمْوَالِ كَالْمَوَاشِي ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَضَعَها فِي الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ . فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ اسْتَحَبَّ دَفْعَ الْعُشْرِ ^(١٠) خَاصَّةً إِلَى الْأُيُمَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعُشْرَ قَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ مَوْئِنَةُ الْأَرْضِ ، فَهُوَ كَالْخَرَجِ يَتَوَلَّاهُ الْأُيُمَى ، بِخِلَافِ سَائِرِ الزَّكَاةِ . وَالَّذِي رَأَيْتُ فِي « الْجَامِعِ » قَالَ : أَمَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ ، فَيُعْجِبُنِي دَفْعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ . ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قِيلَ لِابْنِ عَمَرَ : إِنَّهُمْ يُقْلِدُونَ بِهَا

(٦) سقط من : م .

(٧) في ا ، م : « موضعها » .

(٨) سقط من : م .

(٩) في الأصل : « أي الحسين » .. وهو أبو الحسن التيمي مولاهم ، كوفي ثقة . تهذيب التهذيب

٣٢٤ / ١٠ .

(١٠) في الأصل : « الأعشار » .

الكِلَابَ ، وَيَشْرَبُونَ بِهَا الْخُمُورَ ؟ ! قال : ادفعها إليهم . وقال ابنُ أنى موسى ، وأبو الخطاب : دَفَعُ الزَّكَاةَ إِلَى الْإِمَامِ الْعَادِلِ أَفْضَلُ . وهو قولُ أصحابِ الشَّافِعِيِّ . وَمِمَّنْ قال : يَدْفَعُهَا إِلَى الْإِمَامِ ؛ الشَّعْبِيُّ ، ومحمد بن علي ، وأبو رزين ، والأوزاعي ؛ لأنَّ الإمامَ أَعْلَمُ بِمَصَارِفِهَا ، ودفعها إليه يُبْرِئُهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، ودفعها إلى الْفَقِيرِ لَا يُبْرِئُهُ بَاطِنًا ، لا خِطْمَالِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ لَهَا ، ولأنَّه يَخْرُجُ مِنَ الْخِلَافِ ، وتزولُ عنه التُّهْمَةُ . وكان ابنُ عمرَ يَدْفَعُ زَكَاتَهُ إِلَى مَنْ جَاءَهُ مِنْ سَعَاةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، أو نَجْدَةَ الْحُرُورِيِّ . وقد رَوَى عَنْ سُهَيْلٍ ^(١١) بن أنى صالح ، قال : أَتَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ، فَقُلْتُ : عِنْدِي مَالٌ ، وَأُرِيدُ أَنْ أُخْرِجَ زَكَاتَهُ ، وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ عَلَى مَا تَرَى ، فَمَا تَأْمُرُنِي ؟ قال : ادفعها إليهم . فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَأَتَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَأَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ^(١٢) . وَرَوَى ^(١٣) نَحْوَهُ عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ : لَا يُفَرَّقُ الْأَمْوَالُ الظَّاهِرَةُ إِلَّا الْإِمَامُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ ^(١٤) . وَلَأنَّ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، طَالَبَهُمْ بِالزَّكَاةِ ، وَقَاتَلَهُمْ عَلَيْهَا ، وَقَالَ : لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهَا ^(١٥) . وَوَأَفَقَهُ الصَّحَابَةُ عَلَى هَذَا ، وَلَأنَّ مَالِ الْإِمَامِ قَبْضُهُ بِحُكْمِ الْوِلَايَةِ ، لَا يَجُوزُ دَفْعُهُ إِلَى الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ ، كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ

(١١) في ب : « سهل » . وهو سهيل ابن أنى صالح ذكوان السمان ، ثبت في الحديث ، أرخ ابن قانع وفاته سنة ثمان وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٤ / ٢٦٢ - ٢٦٥ .

(١٢) أخرجه البيهقي ، في : باب الاختيار في دفعها إلى الوالي ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١١٥ . وعبد الرزاق ، في : باب موضع الصدقة ودفع الصدقة في مواضعها ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٤٦ . وابن أبي شيبة ، في : باب من قال تدفع الزكاة إلى السلطان ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٥٦ .

(١٣) في أ ، م : « ويروى » .

(١٤) سورة التوبة ١٠٣ .

(١٥) في الأصل : « عليه » .

وتقدم كلام أنى بكر في صفحة ٥ .

كالمذهبيين . ولنا ، على جَوَازِ دَفْعِهَا بِنَفْسِهِ ، أَنَّهُ دَفَعَ الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ الْجَائِزِ
تَصَرُّفُهُ . فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ دَفَعَ الدَّيْنَ إِلَى غَرِيمِهِ ، وَكَزَكَاةِ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ ، وَلأنَّهُ أَحَدُ
نَوْعِي الزَّكَاةِ ، فَأَشْبَهَ النَّوْعَ الْآخَرَ ، وَالْآيَةُ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَخْذَهَا . وَلَا خِلَافَ
فِيهِ ، وَمُطَابَقَةُ أَبِي بَكْرٍ لَهُمْ بِهَا ، لِكَوْنِهِمْ لَمْ يُودُّوْهَا إِلَى أَهْلِهَا ، ^(١٦) وَلَوْ أَدَّوْهَا إِلَى
أَهْلِهَا ^(١٧) لَمْ يُقَاتِلْهُمْ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُخْتَلَفٌ فِي إِجْزَائِهِ ، فَلَا تَجُوزُ الْمُقَاتَلَةُ مِنْ
أَجْلِهِ ، وَإِنَّمَا يُطَالَبُ الْإِمَامُ بِحُكْمِ الْوِلَايَةِ وَالنِّيَاةِ عَنْ مُسْتَحِقِّهَا ^(١٨) ، فَإِذَا دَفَعَهَا
إِلَيْهِمْ جَازَ ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ رُشْدٍ ، فَجَازَ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ ، بِخِلَافِ الْيَتِيمِ . وَأَمَّا وَجْهُ
فَضِيلَةِ دَفْعِهَا بِنَفْسِهِ ، فَلأنَّهُ إِصْصَالٌ لِلْحَقِّ ^(١٩) إِلَى مُسْتَحِقِّهِ ، مَعَ تَوْفِيرِ أَجْرِ الْعَمَالَةِ ،
وَصِيَانَةِ حَقِّهِمْ ، عَنْ خَطَرِ الْخِيَانَةِ ، وَمُبَاشَرَةِ / تَفْرِيجِ كُرْبَةِ مُسْتَحِقِّهَا ، وَإِغْنَائِهِ
بِهَا ، مَعَ إِعْطَائِهَا لِلْأَوَّلَى بِهَا ؛ مِنْ مَحَاوِجِ أَقَارِبِهِ ، وَذَوَى رَحِمِهِ ، وَصِلَةِ رَحِمِهِ
بِهَا ، فَكَانَ أَفْضَلَ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ آخِذُهَا مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْكَلَامُ فِي
الْإِمَامِ الْعَادِلِ ، وَالْخِيَانَةُ ^(٢٠) مَأْمُونَةٌ فِي حَقِّهِ . قُلْنَا : الْإِمَامُ لَا يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ ،
وَإِنَّمَا يُفَوِّضُهُ إِلَى نَوَابِهِ ^(٢١) ، فَلَا تُؤْمَنُ مِنْهُمْ الْخِيَانَةُ ، ثُمَّ رُبَّمَا لَا يَصِلُ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ
الَّذِي قَدْ عَلِمَهُ الْمَالِكُ مِنْ أَهْلِهِ وَجِيرَانِهِ شَيْءٌ مِنْهَا ، وَهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِصِلَتِهِ وَصَدَقَتِهِ
وَمُوَسَّاتِهِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ أَخْذَ الْإِمَامِ يُبْرِئُهُ ^(٢٢) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا . قُلْنَا : يَبْطُلُ هَذَا
بِدَفْعِهَا إِلَى غَيْرِ الْعَادِلِ ؛ فَإِنَّهُ يُبْرِئُهُ أَيْضًا ، وَقَدْ سَلَّمُوا أَنَّهُ لَيْسَ بِأَفْضَلَ ، ثُمَّ إِنَّ
الْبَرَاءَةَ الظَّاهِرَةَ تَكْفِي . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ تَزُولُ بِهِ التُّهْمَةُ . قُلْنَا : مَتَى أَظْهَرَهَا زَالَتْ
التُّهْمَةُ ، سَوَاءً أَخْرَجَهَا بِنَفْسِهِ ، أَوْ دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ ، وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّ

و ٨٧/٣

(١٦-١٧) سقط من : الأصل .

(١٧) في الأصل ، ب : « مستحقها » .

(١٨) في ١ ، م : « الحق » .

(١٩) في ١ ، م : « إذ الخيانة » .

(٢٠) في م : « سعاته » .

(٢١) في الأصل : « يبرأ به » .

دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ جَائِزٌ^(٢٢) ، سَوَاءٌ كَانَ عَادِلًا أَوْ غَيْرَ عَادِلٍ ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ أَوْ الْبَاطِنَةِ ، وَيَبْرَأُ بِدَفْعِهَا سَوَاءٌ تَلَفَتْ فِي يَدِ الْإِمَامِ أَوْ لَمْ تَتَلَفْ ، أَوْ صَرَفَهَا فِي مَصَارِفِهَا أَوْ لَمْ يَصْرِفْهَا ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا عَنْ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَلَأَنَّ الْإِمَامَ نَائِبٌ عَنْهُمْ شَرْعًا فَبَرِيٌّ بِدَفْعِهَا إِلَيْهِ ، كَوَلَّى الْيَتِيمَ إِذَا قَبَضَهَا لَهُ ، وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَيْضًا فِي أَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ يَجُوزُ أَنْ يُفَرِّقَهَا بِنَفْسِهِ .

فصل : إِذَا أَخَذَ الْخَوَارِجُ وَالْبُغَاةُ الزَّكَاةَ ، أَجْزَأَتْ عَنْ صَاحِبِهَا . وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، فِي الْخَوَارِجِ ، أَنَّهُ يُجْزَى . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ أَخَذَهَا مِنَ السَّلَاطِينِ ، أَجْزَأَتْ عَنْ صَاحِبِهَا ، سَوَاءٌ عَدَلَ فِيهَا أَوْ جَارَ ، وَسَوَاءٌ أَخَذَهَا قَهْرًا أَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ اخْتِيَارًا . قَالَ أَبُو صَالِحٍ : سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَابْنَ عَمَرَ ، وَجَابِرًا ، وَأَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ ، فَقُلْتُ : هَذَا السُّلْطَانُ يَصْنَعُ مَا تَرَوْنَ ، أَفَادْفَعُ إِلَيْهِمْ زَكَاتِي ؟ فَقَالُوا كُلُّهُمْ : نَعَمْ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : يُجْزَى عَنْكَ مَا أَخَذَ مِنْكَ الْعَشَّارُونَ . وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، أَنَّهُ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إِلَى نَجْدَةَ^(٢٣) . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُصَدِّقِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَمُصَدِّقِ نَجْدَةَ ، فَقَالَ : إِلَى أَيِّهِمَا دَفَعْتَ أَجْزَأُ عَنْكَ^(٢٤) . وَهَذَا قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ فِيمَا غُلِبُوا عَلَيْهِ . وَقَالُوا : إِذَا / مَرَّ عَلَى الْخَوَارِجِ ، فَعَشَرُوهُ ، لَا يُجْزَى عَنْ زَكَاتِهِ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي الْخَوَارِجِ يَا أَخْذُونَ الزَّكَاةَ : عَلَى مَنْ أَخَذُوا مِنْهُ الْإِعَادَةَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَيْمَةٍ ، فَاشْتَبَهُوا قَطَاعَ الطَّرِيقِ^(٢٥) . وَلَنَا ، قَوْلُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فِي عَصْرِهِمْ عَلِمْنَاهُ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا ، وَلَأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَى أَهْلِ الْوِلَايَةِ ،

ظ ٨٧/٣

(٢٢) سقط من : م .

(٢٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب موضع الصدقة ودفع الصدقة في مواضعها ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٤٨ . وذكره أبو عبيد ، في : الأموال ٥٧٤ .

(٢٤) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الوالين يريدان الصدقة من الرجل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ٢٢٣ .

(٢٥) الأموال ٥٧٥ .

فَأَشْبَهَ دَفْعَهَا إِلَى أَهْلِ الْبَغْيِ .

فصل : وإذا دَفَعَ الزَّكَاةَ اسْتُحِبَّ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا ، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا ، وَيَحْمَدُ اللَّهُ عَلَى التَّوْفِيقِ لِأَدَائِهَا . فَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أُعْطِيتُمُ الزَّكَاةَ فَلَا تَنْسُوا ثَوَابَهَا أَنْ تَقُولُوا : اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا ، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا » . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٢٦) . وَيُسْتَحَبُّ لِلْآخِذِ أَنْ يَدْعُو لِصَاحِبِهَا ، فيقول : آجَرَكَ اللَّهُ فيما أُعْطِيتَ ، وَبَارَكَ لَكَ فيما أَنْفَقْتَ ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا . وَإِنْ كَانَ الدَّفْعُ إِلَى السَّاعِي ، أَوِ الْإِمَامُ شَكَرَهُ وَدَعَا لَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ ^(٢٧) . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى : كَانَ أَبِي مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ ^(٢٨) ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ ، قَالَ : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ » . فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ ، فَقَالَ : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢٩) . وَالصَّلَاةُ هَاهُنَا الدَّعَاءُ وَالتَّبَرُّكُ ، وَلَيْسَ هَذَا بِوَاجِبٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ، قَالَ : « أَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ » . مُتَّفَقٌ

(٢٦) في : باب ما يقال عند إخراج الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٣ .

(٢٧) سورة التوبة ١٠٣ .

(٢٨) هذا لفظ أبي داود . وكان عبد الله أيضا من أصحاب الشجرة . انظر ترجمته وأبيه في : أسد الغابة ٣ / ١٨٢ ، ٤ / ٨٢ .

(٢٩) أخرجه البخاري ، في : باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وباب هل يصلى على غير النبي ﷺ ، من كتاب الدعوات . صحيح البخاري ٢ / ١٥٩ ، ٥ / ١٥٩ ، ٨ / ٩٠ ، ٩١ ، ٩٦ . ومسلم ، في : الدعاء لمن أتى بصدقته ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٥٦ ، ٧٥٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب دعاء المصدق لأهل الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٨ . والنسائي ، في : باب صلاة الإمام على صاحب الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٢٢ . وابن ماجه ، في : باب ما يقال عند إخراج الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٢ . والبيهقي ، في : باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن أخذها منه ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٥٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٥٣-٣٥٥ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ .

عليه^(٣٠) . فلم يَأْمُرُهُ بالدُّعَاءِ . ولأنَّ ذلك لا يَجِبُ على الْفَقِيرِ الْمَدْفُوعِ إليه ،
فالنَّائِبُ أَوْلَى .

فصل : ويجوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إلى الْكَبِيرِ والصَّغِيرِ ، سَوَاءً أَكَلَ الطَّعَامَ أو لم يَأْكُلْ .
قال أحمدُ : يجوزُ أن يُعْطَى زَكَاتُهُ في أَجْرِ رِضَاعٍ لِقَيْطٍ غَيْرِهِ ، هو فَقِيرٌ من الْفُقَرَاءِ .
وعنه : لا يجوزُ دَفْعُهَا إِلَّا إلى مَنْ أَكَلَ الطَّعَامَ . قال المَرْوُذِيُّ : كان أبو عبد الله لا
يَرَى أن يُعْطَى الصَّغِيرُ من الزَّكَاةِ ، إِلَّا أن يَطْعَمَ الطَّعَامَ . والأوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ ،
فجَازَ الدَّفْعُ إليه ، كَالَّذِي طَعِمَ ، وَلأنَّهُ يَحْتَاجُ إلى الزَّكَاةِ لِأَجْرِ^(٣١) رِضَاعِهِ وَكُسُوتِهِ
وسَائِرِ مُؤْتِنَتِهِ^(٣٢) ، فَيَدْخُلُ في عُمُومِ التَّصَوُّصِ ، وَيَدْفَعُ الزَّكَاةَ إلى / وَلِيِّهِ ؛ لِأَنَّهُ
يَقْبِضُ حُقُوقَهُ ، وهذا من حُقُوقِهِ . فإن لم يَكُنْ له وَلِيٌّ ، دَفَعَهَا إلى مَنْ يُعْنَى بِأَمْرِهِ ،
وَيَقُومُ بِهِ ، من أُمِّهِ أو غَيْرِهَا . نَصَّ عليه أحمدُ . وكذلك الْمَجْنُونُ ، قال هَارُونُ
الْحَمَّالُ : قلتُ لأحمدَ : فكيف يُصْنَعُ بالصَّغَارِ ؟ قال : يُعْطَى أَوْلِيَاؤُهُمْ .
فقلتُ : ليس لهم وَلِيٌّ . قال : فَيُعْطَى مَنْ يُعْنَى بِأَمْرِهِمْ من الْكِبَارِ . فَرَحَّصَ في
ذلك . وقال مُهَنَّأٌ : سألتُ أبا عبد الله : يُعْطَى من الزَّكَاةِ الْمَجْنُونُ ، وَالذَّاهِبُ
عَقْلُهُ ؟ قال : نعم . قلتُ : من يَقْبِضُهَا له ؟ قال : وَلِيُّهُ . قلتُ : ليس له وَلِيٌّ ؟
قال : الَّذِي يَقُومُ عليه . وإن دَفَعَهَا إلى الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ ، فظَاهِرُ كَلَامِ أحمدَ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ .
قال المَرْوُذِيُّ : قلتُ لأحمدَ : يُعْطَى غُلَامًا يَتِيمًا من الزَّكَاةِ ؟ قال : نعم . قلتُ :
فإِنِّي أَخَافُ أن يُضَيِّعَهُ . قال : يَدْفَعُهُ إلى مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِ . وقد رَوَى
الدَّارِقُطْنِيُّ^(٣٣) ، بِإِسْنَادِهِ عن أَبِي جُحَيْفَةَ ، قال : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا^(٣٤)

(٣٠) تقدم تخريجه في صفحة ٥ .

(٣١) في ب : « لأجل » .

(٣٢) في ١ ، م : « حوائجه » .

(٣٣) في : باب الحث على إخراج الصدقة وبيان قسمتها ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ١٣٦ / ٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أن الصدقة تؤخذ من الأغنياء فتد في الفقراء ، من أبواب الزكاة .
عارضه الأحمدي ١٤٨ / ٣ .

(٣٤) من : ب ، وسنن الدارقطني .

سَاعِيًا ، فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِنَا فَرَدَّهَا فِي فَقَرَائِنَا ، وَكَنتُ غَلَامًا يَتِيمًا لَا مَالَ لِي ، فَأَعْطَانِي قُلُوصًا^(٣٥) .

فصل : وَإِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى مَنْ يَظُنُّهُ فَقِيرًا ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِعْلَامِهِ أَنَّهَا زَكَاةٌ . قَالَ الْحَسَنُ : أَتُرِيدُ أَنْ تُقَرِّعَهُ ، لَا تُخْبِرُهُ ؟ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : يَدْفَعُ الرَّجُلُ الزَّكَاةَ إِلَى الرَّجُلِ ، فَيَقُولُ : هَذَا مِنَ الزَّكَاةِ . أَوْ يَسْكُتُ ؟ قَالَ : وَلِمَ يُسْكُتُ بِهَذَا الْقَوْلِ ؟ يُعْطِيهِ وَيَسْكُتُ ، وَمَا حَاجَتُهُ إِلَى أَنْ يُقَرِّعَهُ ؟

٤٢٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ الْمَفْرُوضَةِ لِلْوَالِدَيْنِ ، وَإِنْ عَلَوْا ، وَلَا لِلْوَلَدِ ، وَإِنْ سَفَلَ)

قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الْوَالِدَيْنِ ، فِي الْحَالِ الَّتِي يُجْبَرُ الدَّافِعُ إِلَيْهِمْ عَلَى التَّفَقُّعِ عَلَيْهِمْ ، وَلَئِنْ دَفَعَ زَكَاتِهِ إِلَيْهِمْ تُغْنِيَهُمْ عَنْ تَفَقُّعِهِ ، وَتُسْقِطُهَا عَنْهُ ، وَيَعُودُ نَفْعُهَا إِلَيْهِ ، فَكَأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَى نَفْسِهِ ، فَلَمْ تَجْزُ ، كَمَا لَوْ قَضَى بِهَا دَيْنُهُ ، وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « لِلْوَالِدَيْنِ » يَعْنِي الْأَبَ وَالْأُمَّ . وَقَوْلُهُ : « وَإِنْ عَلَوْا » يَعْنِي آبَاءَهُمَا وَأُمَّهَاتُهُمَا ، وَإِنْ ارْتَفَعَتْ دَرَجَتُهُمْ مِنَ الدَّافِعِ ، كَأَبَوَيِ الْأَبِ ، وَأَبَوَيِ الْأُمِّ ، وَأَبَوَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَإِنْ عَلَتْ دَرَجَتُهُمْ ، مَنْ يَرِثُ مِنْهُمْ وَمَنْ لَا يَرِثُ . وَقَوْلُهُ : « وَالْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ » يَعْنِي وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُ مِنْ أَوْلَادِهِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ ، الْوَارِثِ وَغَيْرِ الْوَارِثِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : لَا يُعْطَى الْوَالِدَيْنِ مِنَ الزَّكَاةِ ، ^(١) وَلَا الْوَلَدَ ^(٢) وَلَا وَلَدَ الْوَلَدِ ، وَلَا الْجَدَّ وَلَا الْجَدَّةَ وَلَا وَلَدَ الْبِنْتِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ أَبْنَى هَذَا سَيِّدٌ » ^(٣) . يَعْنِي الْحَسَنَ ، فَجَعَلَهُ ابْنَهُ ، وَلَئِنَّهُ مِنْ عَمُودِي

ظ ٨٨/٣

(٣٥) القلوص من الإبل : الفتية المجتمعة الخلق .

(١-١) سقط من : ١ ، م .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ للحسن ... ، من كتاب الصلح ، وفي : باب علامات النبوة في الإسلام ، من كتاب المناقب ، وفي : باب الحسن والحسين ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفي : باب قول =

نَسَبِهِ ، فَأَشْبَهَ الْوَارِثَ ، وَلأنَّ بَيْنَهُمَا قَرَابَةً جُزْئِيَّةً وَبَعْضِيَّةً ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا .

فصل : فَأَمَّا سَائِرُ الْأَقَارِبِ ، فَمَنْ لَا يُورَثُ مِنْهُمْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ، سَوَاءً كَانَ انْتِفَاءُ الْإِرْثِ لِانْتِفَاءِ سَبَبِهِ ، لِكَوْنِهِ بَعِيدَ الْقَرَابَةِ مِمَّنْ لَمْ يُسَمَّ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ ﷺ لَهُ مِيرَاثًا ، أَوْ كَانَ لِمَانِعٍ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مَحْجُوبًا عَنِ الْمِيرَاثِ ، كَالْأَخِ الْمَحْجُوبِ بِالْأَبْنِ أَوْ الْأَبِ^(٣) ، وَالْعَمُّ الْمَحْجُوبُ بِالْأَخِ وَابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ ، فَيَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا قَرَابَةَ جُزْئِيَّةَ بَيْنَهُمَا وَلَا مِيرَاثَ ، فَأَشْبَهَا الْأَجَانِبَ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ كَالْأَخَوَيْنِ اللَّذَيْنِ يَرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا : يَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَى الْآخَرِ ، وَهِيَ الظَّاهِرَةُ عَنْهُ ، رَوَاهَا عَنْهُ الْجَمَاعَةُ ، قَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ ، وَقَدْ سَأَلَهُ : يُعْطَى الْأَخُ وَالْأُخْتُ وَالْحَالَةَ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : يُعْطَى كُلُّ الْقَرَابَةِ إِلَّا الْأَبَوَيْنِ وَالْوَلَدَ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : هُوَ الْقَوْلُ عِنْدِي ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الصَّدَقَةُ عَلَى الْمِسْكِينِ صَدَقَةٌ ، وَهِيَ لِذِي الرَّحِمِ اثْنَانِ ؛ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ »^(٤) . فَلَمْ يَشْتَرِطْ نَافِلَةً وَلَا فَرِيضَةً ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْوَارِثِ وَغَيْرِهِ . وَلأنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَمُودَي نَسَبِهِ ، فَأَشْبَهَ الْأَجَنَبِيَّ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الْمَوْرُوثِ . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، لِقَوْلِهِ : « وَلَا لِمَنْ تَلَزَمَهُ مُوْتَنُهُ »

= النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَسَنِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَتَنِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ٢٤٤ ، ٤ / ٢٤٩ ، ٥ / ٣٢ ، ٩ / ٧١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : أَوَّلِ كِتَابِ الْمَهْدِيِّ ، وَفِي : بَابِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ الْكَلَامِ فِي الْفَتَنِ ، مِنْ كِتَابِ السَّنَةِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ٢ / ٤٢٣ ، ٥١٩ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣ / ١٩٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَخَاطَبَةِ الْإِمَامِ رَعِيَّتِهِ وَهُوَ عَلَى الْمَنِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . الْمُجْتَبَى ٣ / ٨٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَالْأَب » . وَفِي ١ : « أَوْ الْأَب » .

(٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٦٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَقَارِبِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٦٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٥٩١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّدَقَةِ عَلَى الْقَرَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٩٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ١٧ ، ١٨ ، ٢١٤ .

وعلى الوارث مؤنة الموروث ؛ لأنه يلزمه مؤنته ، فيغنيه بركاته عن مؤنته ، ويعود
 نفع زكاته إليه ، فلم يجز ، كدفعها إلى والده ، أو قضاء دينه بها . والحديث
 يحتمل صدقة التطوع ، فيحمل عليها . فعلى هذا إن كان أحدهما يرث الآخر ، ولا
 يرثه الآخر ، كالعمّة / مع ابن أخيها ، والعتيق مع ابن^(٥) معتقه ، فعلى الوارث
 منهما نفقة موروثه^(٦) ، وليس له دفع زكاته إليه ، وليس على الموروث منهما نفقة
 وارثه ، ولا يمنع من دفع زكاته إليه ، لإنتفاء المقتضى للمنع . ولو كان الأخوان
 لأحدهما ابن ، والآخر لا ولد له ، فعلى أبن الابن نفقة أخيه ، وليس له دفع زكاته
 إليه ، وللدّي^(٧) لا ولد له ، له دفع زكاته إلى أخيه ، ولا يلزمه نفقته ؛ لأنه
 محجوب عن ميراثه . ونحو هذا قول الثوري . فأما ذوو الأرحام في الحال التي
 يرثون فيها ، فيجوز دفعها إليهم ، في ظاهر المذهب ؛ لأن قرابتهم ضعيفة ، لا يرث
 بها مع عصبية ، ولا ذى فرض ، غير أحد الزوجين ، فلم تمنع دفع الزكاة ، كقرابة
 سائر المسلمين ، فإن ماله يصير إليهم ، إذا لم يكن له وارث .

و ٨٩/٣

٤٢٥ - مسألة ؛ قال : (ولا للزوج ، ولا للزوجة)

أما الزوجة فلا يجوز دفع الزكاة إليها إجماعاً . قال ابن المنذر : أجمع أهل
 العلم على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة ؛ وذلك لأن نفقتها واجبة عليه ،
 فتستغنى بها عن أخذ الزكاة ، فلم يجز دفعها إليها ، كما لو دفعها إليها على سبيل
 الإنفاق عليها . وأما الزوج ، ففيه روايتان : إحداهما ، لا يجوز دفعها إليه . وهو
 اختيار أبي بكر ، ومذهب أبي حنيفة ؛ لأنه أحد الزوجين ، فلم يجز للآخر دفع
 زكاته إليه كالآخر ، ولأنها تنفع بدفعها إليه ؛ لأنه إن كان عاجزاً عن الإنفاق عليها ،

(٥) سقط من : ا ، ب ، م .

(٦) في ا ، م : « مورثه » .

(٧) في ا ، م : « والذي » .

تَمَكَّنَ بِأَخْذِ الزَّكَاةِ مِنَ الْإِنْفَاقِ ، فَيُلْزِمُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَاجِزًا ، وَلَكِنَّهُ أَيْسَرَ بِهَا ، لَزِمَتْهُ نَفَقَةُ الْمُوسِرِينَ ، فَتَنْتَفِعُ بِهَا فِي الْحَالَيْنِ ، فَلَمْ يَجُزْ لَهَا ذَلِكَ ، كَمَا لَوْ دَفَعْتُهَا فِي أَجْرَةِ دَارٍ ، أَوْ نَفَقَةِ رَقِيقِهَا أَوْ بَهَائِمِهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَيُلْزَمُ عَلَى هَذَا الْغَرِيمُ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَى غَرِيمِهِ ، وَيُلْزَمُ الْآخِذُ بِذَلِكَ وَفَاءً دَيْنَهُ ؛ فَيَنْتَفِعُ الدَّافِعُ بِدَفْعِهَا إِلَيْهِ . قُلْنَا : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، أَنَّ حَقَّ الزَّوْجَةِ فِي النَّفَقَةِ آكَدُ مِنْ حَقِّ الْغَرِيمِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ نَفَقَةَ الْمَرْأَةِ مُقَدَّمَةٌ فِي مَالِ الْمُفْلِسِ عَلَى آدَاءِ دَيْنِهِ ، وَأَنَّهَا / تَمْلِكُ أَخْذَهَا مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ ، إِذَا امْتَنَعَ مِنْ آدَائِهَا . وَالثَّانِي ، أَنَّ الْمَرْأَةَ تَنْبَسِطُ فِي مَالِ زَوْجِهَا بِحُكْمِ الْعَادَةِ ، وَيُعَدُّ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالًا لِلْآخَرِ ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، فِي عَبْدٍ سَرَقَ مِرْآةَ امْرَأَةٍ سَيِّدَةٍ : عَبْدُكُمْ سَرَقَ مَالَكُمْ . وَلَمْ يَقْطَعُهُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ . وَكَذَلِكَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ ، بِخِلَافِ الْغَرِيمِ مَعَ غَرِيمِهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يَجُوزُ لَهَا دَفْعُ زَكَاتِهَا إِلَى زَوْجِهَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ زَيْنَبَ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَرَعَّمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ هُوَ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ عَلَيْهِمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١) . وَرَوَى أَنَّ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ بَنِي أَخٍ لَهَا أَيْتَامٌ فِي حِجْرِهَا ، أَفْتَعْطِيهِمْ زَكَاتِهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ^(٢) . وَرَوَى الْجُوزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ عَلَيَّ نَذْرًا أَنْ أَتَصَدَّقَ بِعِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَإِنَّ لِي زَوْجًا فَقِيرًا ، أَفِيُجْزِي عَنِّْي أَنْ أُعْطِيَهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، لَكَ كِفْلَانِ » ^(٣) مِنْ

ظ ٨٩/٣

(١) في : باب الزكاة على الأقارب ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ١٤٩ / ٢ .

(٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الصدقة على ذى القرابة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٧ / ١ .

(٣) الكفل : النصيب .

الأجر . ولأنه لا تجب نفقته ، فلا يمنع دفع الزكاة إليه ، كالأجنبي ، ويفارق الزوجة ، فإن نفقتها واجبة عليه ، ولأن الأصل جواز الدفع ؛ لدخول الزوج في عموم الأصناف المسمين في الزكاة ، وليس في المنع نص ولا إجماع ، وقياسه على من ثبت المنع في حقه غير صحيح ؛ لوضوح الفرق بينهما ، فيبقى جواز الدفع ثابتاً ، والاستدلال بهذا أقوى من الاستدلال بالنصوص ، لضعف دلائلها ؛ فإن الحديث الأول في صدقة التطوع ، لقولها : أردت أن أتصدق بحلّى لى . ولا تجب الصدقة بالحلّى ، وقول النبي ﷺ : « زوجهك وكذلك أحق من تصدقت به عليهم » . والولد لا تدفع إليه الزكاة . والحديث الثانى ، ليس فيه ذكر الزوج ، وذكر الزكاة فيه غير محفوظ . قال أحمد : من ذكر الزكاة فهو عندي غير محفوظ ، إنما ذاك صدقة من غير الزكاة ، كذا قال الأعمش ، فأما الحديث الآخر فهو مرسل ، وهو في النذر .

٩٠/٣ و

فصل : فإن كان في عائلته من لا يجب عليه الإنفاق عليه كيتيم أجنبي ، فظاهر كلام أحمد أنه لا يجوز له دفع زكاته إليه ؛ لأنه ينتفع بدفعها إليه ، لإغنائه بها عن مؤنته . والصحيح ، إن شاء الله ، جواز دفعها إليه ؛ لأنه داخل في أصناف المستحقين للزكاة ، ولم يرد في منعه نص ولا إجماع ولا قياس صحيح ، فلا يجوز إخراجها من عموم النص بغير دليل ، وإن توهم أنه ينتفع بدفعها إليه ، قلنا : قد لا ينتفع به ، فإنه يصرفها في مصالحه التي لا يقوم بها الدافع ، وإن قدر الانتفاع فإنه نفع لا يسقط به واجب عليه ، ولا يجتلب به مال إليه ، فلم يمنع ذلك الدفع ، كما لو كان يصله تبرعاً من غير أن يكون من عائلته .

فصل : وليس لمخرج الزكاة شراؤها ممن صارت إليه . وروى ذلك عن الحسن ، وهو قول قتادة ، ومالك . قال أصحاب مالك : فإن اشتراها لم ينقض البيع . وقال الشافعي وغيره : يجوز ؛ لقول النبي ﷺ : « لا تحل الصدقة لغني » ،

إِلَّا لِخُمْسَةٍ؛ رَجُلٍ ابْتِاعَهَا بِمَالِهِ»^(٤). وَرَوَى سَعِيدٌ، فِي «سُنَنِهِ» أَنَّ رَجُلًا تَصَدَّقَ عَلَى أُمِّهِ بِصَدَقَةٍ ثَمَّ مَاتَتْ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «قَدْ قَبِلَ اللَّهُ صَدَقَتَكَ، وَرَدَّهَا إِلَيْكَ الْمِيرَاثُ»^(٥). وَهَذَا فِي مَعْنَى شِرَائِهَا. وَلَأنَّ مَا صَحَّحَ أَنَّ يُمْلَكُ إِرْثًا، صَحَّحَ أَنَّ يُمْلَكُ^(٦) ابْتِيعًا، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ. وَلَنَا، مَا رَوَى عَمْرُو، أَنَّهُ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ^(٧) بِرُخْصٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَبْتَعُهُ، وَلَا تُعَدَّ فِي صَدَقَتِكَ وَلَوْ أَعْطَاكَهُ / بِدَرَاهِمٍ؛ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٨). ٩٠/٣ ظ

(٤) يَأْتِي الْحَدِيثُ بِتَامِهِ فِي أَثْنَاءِ مَسْأَلَةِ ٤٢٧ .

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ الصَّدَقَةِ وَهُوَ غَنَى ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٠ / ١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابٍ مِنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٥٩٠ . وَالْإِمَامُ مَالِكُ ، فِي : بَابٍ أَخْذَ الصَّدَقَةَ وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَوْطَأُ ٢٦٨ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥٦ / ٣ .

(٥) أَخْرَجَ نَحْوَهُ ؛ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ قِضَاءِ الصِّيَامِ عَنِ الْمَيْتِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٠٥ / ٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثَمَّ وَرَثُهَا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَهَبُ الْهَبَةَ ثَمَّ يَوْصِي لَهَا أَوْ يَرِثُهَا ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا ، وَفِي : بَابِ فِي قِضَاءِ النَّذْرِ عَنِ الْمَيْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٥ / ١ ، ٢ / ١٠٥ ، ٢١٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمُتَصَدِّقِ يَرِثُ صَدَقَتَهُ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٧٣ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ يَجُوزُ الْإِبْتِيعُ مَعَ الْكِرَاهَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٥١ / ٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٤٩ / ٥ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ .

(٦) فِي ب : «يَمْلِكُهُ» .

(٧) فِي أ ، م : «بَاعَهُ» .

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ هَلْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ ، وَبَابٍ إِذَا حَمَلَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ فَهُوَ كَالْعَمْرَى وَالصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْهَبَةِ ، وَفِي : بَابِ وَقَفَ الدُّوَابَّ وَالْكَرَاعَ وَالْعُرُوضَ وَالصَّامِتَ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا ، وَفِي : بَابِ الْجَعَائِلِ وَالْحَمْلَانِ فِي السَّبِيلِ ، وَبَابٍ إِذَا حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فَرَّاهَا تَبَاعَ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥٧ / ٢ ، ٢١٥ / ٣ ، ٢١٨ ، ١٥ / ٦٤ ، ٧١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ كِرَاهِيَةِ شَرَاءِ الْإِنْسَانِ مَا تَصَدَّقَ بِهِ مَنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْهَبَاتِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٣٩ / ٣ ، ١٢٤٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَتَنَاعُ صَدَقَتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٦٩ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْعُودِ فِي الصَّدَقَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ =

فإن قيل : يَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَانَتْ حَبِيسًا^(٩) فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَنَعَهُ لَذِك . قُلْنَا : لو كَانَتْ حَبِيسًا^(٩) لَمَا بَاعَهَا الَّذِي^(١٠) هِيَ^(١١) فِي يَدِهِ ، وَلَا هُمْ عَمَرُ بِشْرَائِهَا ، بَلْ كَانَ يُنْكِرُ عَلَى الْبَائِعِ وَيَمْنَعُهُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقْرُءُ عَلَى مُنْكَرٍ ، فَكَيْفَ يَفْعَلُهُ ، وَيُعِينُ عَلَيْهِ . وَلَئِنْ النَّبِيُّ ﷺ مَا أَنْكَرَ بَيْعَهَا ، إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَى عَمَرِ الشُّرَاءِ ، مُعَلَّلًا بِكَوْنِهِ عَائِدًا فِي الصَّدَقَةِ . الثَّانِي ، أَنَّنَا نَحْتَاجُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى خُصُوصِ السَّبَبِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ » أَيْ بِالشُّرَاءِ « فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ » . وَالْأَخْذُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ أَوْلَى مِنَ التَّمَسُّكِ بِخُصُوصِ السَّبَبِ . فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ اللَّفْظَ لَا يَتَنَاوَلُ الشُّرَاءَ ، فَإِنَّ الْعَوْدَ فِي الصَّدَقَةِ ارْتِجَاعُهَا^(١٢) بَعِيرٍ عَوْضٍ ، وَفَسْخُ لِلْعَقْدِ ، كَالْعَوْدِ فِي الْهَبَةِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ »^(١٣) . وَلَوْ وَهَبَ إِنْسَانًا شَيْئًا ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ مِنْهُ ، جَازَ . قُلْنَا : النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَ ذَلِكَ جَوَابًا لِعَمَرَ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ شِرَاءِ الْفَرَسِ ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّفْظُ

= الزكاة . عارضة الأخوذى ٣ / ١٧٤ . والنسائي ، في : باب شراء الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٨٢ . وابن ماجه ، في : باب الرجوع في الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٩٩ . والإمام مالك ، في : باب اشتراء الصدقة والعود فيها ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٥٤ ، ٢ / ٧ ، ٣٤ ، ٥٥ ، ١٠٣ .

(٩) في ا ، ب ، م : « حبسا » .

(١٠) في الأصل ، ا ، م : « للذى » .

(١١) سقط من : الأصل ، م .

(١٢) في ا ، ب ، م : « استرجاعها » .

(١٣) أخرجه البخارى ، في : باب هبة الرجل لامرأته ، من كتاب الهبة ، وفي : باب في الهبة والشفعة ، من كتاب الحيل . صحيح البخارى ٣ / ٢٠٧ ، ٩ / ٣٥ . ومسلم ، في : باب تحريم الرجوع في الصدقة ... ، من كتاب الهبات . صحيح مسلم ٣ / ١٢٤١ . وأبو داود ، في : باب الرجوع في الهبة ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٦١ . والنسائي ، في : باب رجوع الوالد فيما يعطى ولده ، وباب ذكر الاختلاف لخبر عبد الله بن عباس فيه ، وباب ذكر الاختلاف على طاوس في الرجوع في هبته ، من كتاب الهبة ، وفي : باب ذكر الاختلاف على أبي الزبير ، من كتاب الرقبي . المجتبى ٦ / ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٧ ، ٢٥٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩١ ، ٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٢ / ١٨٢ .

مُتَنَاولًا لِلشِّرَاءِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ مُجِيبًا لَهُ ، وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ خُصُوصِ السَّبَبِ مِنْ عُمُومِ اللَّفْظِ ؛ لِئَلَّا يَخْلُوَ السُّؤَالُ عَنِ الْجَوَابِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا جَاءَ الْمُصَدِّقُ فَادْفَعْ إِلَيْهِ صَدَقَتَكَ ، وَلَا تَشْتَرِهَا ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ : ابْتَعَهَا فَأَقُولُ : إِنَّمَا هِيَ لِلَّهِ ^(١٤) . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ قَالَ : لَا تَشْتَرِ طَهُورَ مَالِكَ ^(١٥) . وَلَئِنْ فِي شِرَائِهِ لَهَا وَسِيلَةٌ إِلَى اسْتِرْجَاعِ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْفَقِيرَ يَسْتَحِجُّ مِنْهُ ، فَلَا يُمَاكِسُهُ فِي ثَمَنِهَا ، وَرُبَّمَا أَرْخَصَهَا ^(١٦) لَهُ طَمَعًا فِي أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ صَدَقَةً أُخْرَى ، وَرُبَّمَا عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَبِعْهُ إِيَّاهَا اسْتَرْجَعَهَا مِنْهُ أَوْ تَوَهَّمَ ذَلِكَ ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ يَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَبَ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيعَهُ إِيَّاهَا . وَهُوَ أَيْضًا ذَرِيعَةٌ إِلَى / إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ . أَمَّا حَدِيثُهُمْ فَنَقُولُ بِهِ ، وَأَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ بِالْمِيرَاثِ وَلَيْسَ هَذَا مَحَلُّ النِّزَاعِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : كُلُّ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ : إِذَا رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِالْمِيرَاثِ طَابَتْ لَهُ ، إِلَّا ابْنُ عَمَرَ وَالْحَسَنَ ابْنَ حَيٍّ . وَلَيْسَ الْبَيْعُ فِي مَعْنَى الْمِيرَاثِ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ ثَبَتَ ^(١٧) بِالْمِيرَاثِ حُكْمًا بغيرِ اخْتِيَارِهِ ، وَلَيْسَ بِوَسِيلَةٍ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا ، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ مُرْسَلٌ ، وَهُوَ عَامٌّ ، وَحَدِيثُنَا خَاصٌّ صَحِيحٌ ، فَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

فصل : فَإِنْ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى شِرَاءِ صَدَقَتِهِ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْفَرَضُ جُزْءًا مِنْ حَيَوَانٍ لَا يُمَكِّنُ الْفَقِيرَ الْاِتِّفَاعَ بِعَيْنِهِ ، وَلَا يَجِدُ مِنْ يَشْتَرِيهِ سِوَى الْمَالِكِ لِبَاقِيهِ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ غَيْرُهُ لَتَضَرَّرَ الْمَالِكُ بِسُوءِ الْمُشَارَكَةِ ، أَوْ إِذَا كَانَ الْوَاجِبُ فِي ثَمَرَةِ النَّحْلِ

(١٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب بيع الصدقة قبل أن تعتقل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٣٨ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل يصدق إبله أو غنمه يشتريها من المصدق ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٨٨ .

(١٥) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل يصدق إبله أو غنمه يشتريها من المصدق ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٨٨ .

(١٦) في ١ ، م : « رخصها » .

(١٧) في ب : « يثبت » .

والكُرم عنبًا ورُطبًا ، فاحتاج السَّاعِي إلى بَيْعِهَا قَبْلَ الْجِذَاذِ ، فقد ذكر القاضي أَنَّهُ يجوزُ بَيْعُهَا مِنْ رَبِّ الْمَالِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ . وكذلك يَجِيءُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى شِرَائِهِ لَهَا ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الشَّرَاءِ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ إِنَّمَا كَانَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْفَقِيرِ ، وَالضَّرَرُ عَلَيْهِ فِي مَنَعِ الْبَيْعِ هَاهُنَا أُعْظِمُ ، فَدَفَعُهُ بِجَوَازِ الْبَيْعِ أُولَى .

فصل : قال مُهَنَّأ : سألتُ أبا عبد الله عن رجلٍ له على رجلٍ دينٌ برهنٍ وليس عنده قضاؤه ، ولهذا الرجلِ زكاةُ مالٍ يُريدُ أن يُفَرِّقَهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ ، فَيَدْفَعُ إِلَيْهِ رَهْنُهُ وَيَقُولُ لَهُ : الدَّيْنُ الَّذِي لِي عَلَيْكَ هُوَ لَكَ . وَيَحْسِبُهُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ . قال : لا يُجْزِيهِ ذَلِكَ . فقلتُ لَهُ : فَيَدْفَعُ إِلَيْهِ ^(١٨) زَكَاتَهُ ، فَإِنْ رَدَّهُ إِلَيْهِ قَضَاءً ^(١٩) مِمَّا لَهُ ، لَهُ ^(٢٠) أَخْذُهُ ؟ فقال : نعم . وقال فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَقِيلَ لَهُ : فَإِنْ أَعْطَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ ؟ قال : إِذَا كَانَ بِحِيلَةٍ فَلَا يُعْجِبُنِي . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ اسْتَقْرَضَ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ دَرَاهِمَ ، فَقَضَاهُ إِيَّاهَا ثُمَّ رَدَّهَا عَلَيْهِ ، وَحَسَبَهَا مِنَ الزَّكَاةِ ؟ فقال : إِذَا أَرَادَ بِهَا إِحْيَاءَ مَالِهِ فَلَا يَجُوزُ . فَحَصَلَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ دَفْعَ الزَّكَاةِ إِلَى الْغَرِيمِ جَائِزٌ ، سَوَاءً دَفَعَهَا ابْتِدَاءً ، أَوْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ ثُمَّ دَفَعَ / مَا اسْتَوْفَاهُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّهُ مَتَى قَصَدَ بِالْدَّفْعِ إِحْيَاءَ مَالِهِ ، أَوْ اسْتِيفَاءَ دَيْنِهِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى نَفْسِهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْتَسِبَ ^(٢٠) الدَّيْنُ الَّذِي لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِأَدَائِهَا وَإِيتَائِهَا ، وَهَذَا إسْقَاطٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ظ ٩١/٣

٤٢٦ - مسألة : قال : (وَلَا لِكَافِرٍ ، وَلَا لِمَمْلُوكٍ)

لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنَّ زَكَاةَ الْأَمْوَالِ لَا تُعْطَى لِكَافِرٍ وَلَا لِمَمْلُوكٍ .

(١٨) فِي ١ ، م زِيَادَةٌ : « مِنْ » .

(١٩-١٨) فِي ١ ، ب ، م : « مِنْ مَالِهِ » .

(٢٠) فِي الْأَصْلِ : « يَحْسَبُ » .

قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الذم لا يعطى من زكاة الأموال شيئاً . ولأن النبي ﷺ قال لمعاذ : « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، وترد في فقرائهم »^(١) . فخصهم بصرفها إلى فقرائهم ، كما خصهم بوجوبها على أغنيائهم . وأما المملوك فلا يملكها بدفعها إليه ، وما يعطاه فهو لسيده ، فكأنه دفعها إلى سيده ، ولأن العبد يجب على سيده نفقته ، فهو غني بغناه^(٢) .

٤٢٧ - مسألة ؛ قال : (إلا أن يكونوا من العاملين عليها ، فيعطون بحق ما عملوا)

وجملته أنه يجوز للعامل أن يأخذ عمالته من الزكاة ، سواء كان حراً أو عبداً . وظاهر كلام الخرقى أنه يجوز أن يكون كافراً ، وهذه^(١) إحدى الروايتين عن أحمد ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾^(٢) . وهذا لفظ عام يدخل فيه كل عامل على أى صفة كان . ولأن ما يأخذ على العمالة أجره لعمله^(٣) ، فلم يمنع من أخذه كسائر الإجازات . والرواية الأخرى ، لا يجوز أن يكون العامل كافراً ؛ لأن من شرط العامل أن يكون أميناً ، والكفر ينافي الأمانة . ويجوز أن يكون غنياً ، وذا قرابة لرب المال . وقوله : « بحق ما عملوا » يعنى يعطيهم بقدر أجرتهم والإمام مخير إذا بعث عاملاً ؛ إن شاء استأجره إجارة صحيحة ، ويدفع إليه ما سمى له ، وإن شاء بعثه بغير إجارة ، ويدفع إليه أجر مثله . / وهذا كان المعروف على عهد رسول الله ﷺ ، فإنه لم يبلغنا أنه قاطع أحداً من العمال على أجر ، وقد روى أبو داود^(٤) ، بإسناده عن ابن السعدي^(٥) ، قال : استعملني عمر على الصدقة ،

٩٢/٣ و

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥ .

(٢) في ١ ، ب ، م : « بغائه » .

(١) في الأصل ، ب : « وهو » .

(٢) سورة التوبة ٦٠ .

(٣) في ١ ، م : « عمله » .

(٤) في : باب في الاستعفاف ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٨٣ .

(٥) قال القاضي عياض : الصواب ابن السعدي ، كما في الرواية الأخرى ، واسمه قدامة . وقيل : عمرو ، وإنما قيل =

فلَمَّا فَرَعْتُ مِنْهَا وَأَدَّيْتُهَا إِلَيْهِ ، أَمَرَ لِي بِعَمَالَةٍ ، فَقُلْتُ : إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ ، وَأَجْرِي عَلَى اللَّهِ . قَالَ : خُذْ مَا أُعْطِيتَ ، فَإِنِّي قَدْ عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلْنِي^(٦) ، فَقُلْتُ مِثْلَ قَوْلِكَ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَهُ فَكُلْ وَتَصَدَّقْ »^(٧) .

فصل : وَيُعْطَى مِنْهَا أَجْرَ الْحَاسِبِ وَالْكَاتِبِ وَالْحَاشِرِ^(٨) وَالْحَازِنِ وَالْحَافِظِ وَالرَّاعِي وَنَحْوِهِمْ ، فَكُلُّهُمْ مَعْدُودُونَ مِنَ الْعَامِلِينَ^(٩) ، وَيَدْفَعُ إِلَيْهِمْ مِنْ حِصَّةِ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، فَأَمَّا أَجْرُ الْوَزَّانِ وَالْكَيْالِ لِيَقْبِضَ السَّاعِي الزَّكَاةَ فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُؤْنَةِ دَفْعِ الزَّكَاةِ .

فصل : وَلَا يُعْطَى الْكَافِرُ مِنَ الزَّكَاةِ ، إِلَّا لِكَوْنِهِ مُؤَلَّفًا ، عَلَى مَا سَنَدُّكُرُهُ ، وَيجوزُ أَنْ يُعْطَى الْإِنْسَانُ ذَا قَرَابَتِهِ^(١٠) مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِكَوْنِهِ غَارِيًّا ، أَوْ مُؤَلَّفًا ، أَوْ غَارِمًا فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، أَوْ عَامِلًا ، وَلَا يُعْطَى لِغَيْرِ ذَلِكَ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١١)

= له السعدى لأنه استرضع في بنى سعد بن بكر ، وأما الساعدى فلا يعرف له وجه . زهر الرى ٥ / ٧٧ ، عون المعبود ٢ / ٤٣ .

(٦) أى : أعطاني أجرة عمل وجعل لي عمالة .

(٧) في الأصل بعد هذا زيادة : « متفق عليه » .

والحديث أخرجه أبو داود ، كما سبق ، وأخرجه مسلم ، في : باب إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ولا إشراف ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٢٣ ، ٧٢٤ . والنسائي ، في : باب من آتاه الله عز وجل مالا من غير مسألة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٧٧ . كما أخرجه النسائي أيضا عن عبد الله بن السعدى ، في الباب نفسه . المجتبى ٥ / ٧٧-٧٩ .

أما المتفق عليه ، فهو حديث عمر ، رضى الله عنه : كان رسول الله ﷺ يعطينى العطاء ، فأقول : أعطه أفقر إليه منى ... الحديث . أخرجه البخارى ، في : باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ٢ / ١٥٢ ، ١٥٣ . ومسلم ، في الباب السابق . صحيح مسلم ٢ / ٧٢٣ . والنسائي ، في الباب السابق . المجتبى ٥ / ٧٩ .

(٨) في ا ، ب ، م : « والحاشد » .

(٩) في م زيادة : « عليها » .

(١٠) في م : « قرابة » .

(١١) تقدم تخرجه في صفحة ١٠٣ .

بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ ، إِلَّا لِخَمْسَةٍ : لِغَايِرٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا ، أَوْ لِغَارِمٍ ، أَوْ رَجُلٍ ابْتَاعَهَا بِمَالِهِ ، أَوْ لِرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ ، فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ ، فَأَهْدَى الْمِسْكِينُ إِلَى الْغَنِيِّ » . وَرَوَاهُ ^(١٢) أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

فصل : وَإِنْ اجْتَمَعَ فِي وَاحِدٍ أَسْبَابُ تَقْضِي الْأَخْذِ بِهَا ، جَازَ أَنْ يُعْطَى بِهَا ، فَالْعَامِلُ الْفَقِيرُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ عِمَالَتَهُ ، فَإِنْ لَمْ تُغْنِهِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا يُتَمُّ بِهِ غِنَاهُ ، فَإِنْ كَانَ غَايِرًا فَلَهُ أَخْذُ مَا يَكْفِيهِ لِغَرْوِهِ ، وَإِنْ كَانَ غَارِمًا أَخْذَ مَا يَقْضِي بِهِ غَرْمَهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ يَثْبُتُ حُكْمُهُ بِانْفِرَادِهِ ، فَوْجُودُ غَيْرِهِ لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَ حُكْمِهِ ، كَمَا لَمْ يَمْنَعُ وَجُودُهُ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ / أَنَّهُ قَالَ : إِذَا كَانَ لَهُ مَائَتَانِ وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا ، لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ الْغَنَى ^(١٣) خَمْسُونَ دِرْهَمًا . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الدَّفْعِ إِلَى الْغَارِمِ أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا ، فَإِذَا أُعْطِيَ لِأَجْلِ الْغَرَمِ وَجَبَ صَرْفُهُ إِلَى قِضَاءِ الدَّيْنِ ، وَإِنْ أُعْطِيَ لِلْفَقِيرِ جَازَ أَنْ يَقْضِيَ بِهِ دَيْنَهُ .

ظ ٩٢/٣

٤٢٨ - مسألة ؛ قال : (وَلَا لِبَنِي هَاشِمٍ)

لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ بَنِي هَاشِمٍ لَا تَحِلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَخَذَ الْحَسَنُ ثَمَرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « كَخْ كَخْ » . لِيَطْرَحَهَا ، وَقَالَ : « أَمَا شَعَرْتُ أَنَّا لَا نَأْكُلُ

(١٢) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(١٣) فِي ١ ، م : « الْمَغْنَى » .

(١) فِي : بَابِ تَرْكِ اسْتِعْمَالِ آلِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٧٥٤ - ٧٥ / ٢ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي بَيَانِ مَوَاضِعِ قِسْمِ الْخَمْسِ وَسَهْمِ ذِي الْقُرْبَى ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . سَنَنْ =

الصَّدَقَةُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) .

٤٢٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَا لِمَوَالِيهِمْ)

يَعْنِي أَنَّ مَوَالِي بَنِي هَاشِمٍ ، وَهُمْ مَنْ أَعْتَقَهُمْ هَاشِمِيٌّ ، لَا يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ .
وَقَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِقَرَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمْ يُمْنَعُوا الصَّدَقَةَ
كَسَائِرِ النَّاسِ ، وَلَئِنَّهُمْ لَمْ يُعَوِّضُوا عَنْهَا بِخُمْسِ الْخُمْسِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يُعْطَوْنَ مِنْهُ ،
فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْرَمُوا كَسَائِرِ النَّاسِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو رَافِعٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ : اصْحَبْنِي كَيْمَا تُصِيبَ
مِنْهَا . فَقَالَ : لَا حَتَّى آتِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَهُ . فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ،
فَسَأَلَهُ . فَقَالَ : « إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ ، وَإِنَّ مَوَالِي ^(١) الْقَوْمِ مِنْهُمْ » . أَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَلَئِنَّهُمْ مِمَّنْ
يَرِثُهُمْ ^(٣) . بَنُو هَاشِمٍ بِالتَّعْصِيبِ ، فَلَمْ يَجُزْ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِمْ كِبْنَى هَاشِمٍ .
وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُمْ لَيْسُوا بِقَرَابَةِ . قُلْنَا : هُمْ بِمَنْزِلَةِ الْقَرَابَةِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :
« الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ » ^(٤) . وَقَوْلُهُ : « مَوَالِي ^(١) الْقَوْمِ مِنْهُمْ » . وَثَبَتَ

= أبى داود ١٣٣ / ٢ . والنسائي ، فى : باب استعمال آل النبى ﷺ على الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى
٨٠ / ٥ . والإمام مالك ، فى : باب ما يكره من الصدقة ، من كتاب الصدقة . الموطأ ٢ / ١٠٠٠ . والإمام
أحمد ، فى : المسند ٤ / ١٦٦ .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يذكر فى الصدقة للنبي ﷺ ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب من تكلم
بالفارسية والبطانة ... ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ٢ / ١٥٧ ، ٩٠ / ٤ . ومسلم ، فى : باب
تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ ... ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٥١ . كما أخرجه الدارمى ، فى :
باب الصدقة لا تحل للنبي ﷺ ولا لأهل بيته ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ١ / ٣٨٧ . والإمام أحمد ،
فى : المسند ٢ / ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٤٤ ، ٤٧٦ .

(١) فى ١ ، م : « مولى » .

(٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب الصدقة على بنى هاشم ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٨٤ .
والنسائي ، فى : باب مولى القوم منهم ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٨٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى
كراهية الصدقة للنبي ﷺ ... ، من أبواب الزكاة . عارضة الأخوذى ٣ / ١٥٨ ، ١٥٩ . كما أخرجه الإمام
أحمد ، فى : المسند ٦ / ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٣٩٠ .

(٣) فى ١ ، ب : « يرثه » .

(٤) أخرجه الحاكم ، فى : باب الولاء لحمه كلحمه النسب ، من كتاب الفرائض . المستدرک ٤ / ٣٤١ =

فيهم حُكْمُ الْقَرَايَةِ مِنَ الْإِرْثِ وَالْعَقْلِ وَالنَّفَقَةِ ، فلا يَمْتَنِعُ ثُبُوتُ حُكْمِ تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ / فيهم .

٩٣/٣ و

فصل : فَأَمَّا بَنُو الْمُطَّلِبِ ، فهل لهم الأخذُ من الزكاة ؟ على رِوَايَتَيْنِ : إحداهما ، ليس لهم ذلك . نَقَلَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، وَغَيْرُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّا وَبَنُو الْمُطَّلِبِ لَمْ تَفْتَرِقْ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ ، إِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ »^(٥) . وفي لَفْظِ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ »^(٦) : « إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ » . وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ . وَلَأَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ ، فلم يكن لهم الأخذُ كِبْنَى هَاشِمٍ ، وقد أَكَّدَ مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ مَنَعَهُمُ الصَّدَقَةَ بِاسْتِغْنَائِهِمْ عَنْهَا بِخُمْسِ الْخُمْسِ ، فقال : « أَلَيْسَ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يُغْنِيكُمْ ؟ »^(٧) . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَهُمُ الْأَخْذُ مِنْهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ﴾^(٨) . الْآيَةُ . لَكِنْ خَرَجَ بَنُو هَاشِمٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَتَّبِعِي لَالِ مُحَمَّدٍ »^(٩) ، فَيَجِبُ أَنْ يَخْتَصَّ الْمَنَعُ بِهِمْ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ بَنِي الْمُطَّلِبِ عَلَى

= والبيهقي ، في : باب من أعتق مملوكا له ، من كتاب الولاء . السنن الكبرى ١٠ / ٢٩٢ .
(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذوى القربى ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٣٢ ، والنسائي ، في : أول كتاب الفقه . المجتبى ٧ / ١١٩ .
(٦) المسند ٢ / ١٢٥ . كما أخرجه البخاري ، في : باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام ... ، من كتاب الخمس ، وفي : باب مناقب قريش ، من كتاب المناقب ، وفي : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٤ / ١١١ ، ٢١٨ ، ٥ / ١٧٤ . وأبو داود ، في : باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذوى القربى ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٣١ . والنسائي ، في : أول كتاب الفقه . المجتبى ٧ / ١١٨ ، ١١٩ . وابن ماجه ، في : باب قسمة الخمس ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦١ .
والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٨٥ .
(٧) أخرجه الهيثمي ، في : باب الصدقة لرسول الله ﷺ ولآله ولوالهيم ، من كتاب الزكاة . مجمع الزوائد ٣ / ٩١ . وعزاه للطبراني في الكبير عن ابن عباس .
(٨) سورة التوبة ٦٠ .
(٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٩ .

بنى هاشم ؛ لأن بنى هاشم أقرب إلى النبي ﷺ وأشرف ، وهم آل النبي ﷺ ؛ ومشاركة بنى المطلب لهم في خمس الخمس ما استحقوه بمجرد القرابة ، بدليل أن بنى عبد شمس وبنى نوفل يساؤونهم في القرابة ، ولم يعطوا شيئا ، وإنما شاركوهم بالنصرة ، أو بهما جميعا ، والنصرة لا تقتضى منع الزكاة .

فصل : وروى الحلال ، بإسناده عن ابن أبي مليكة ، أن خالد بن سعيد بن العاص بعث إلى عائشة سفرة من الصدقة . فردتها ، وقالت : إنا آل محمد ﷺ لا نحل لنا الصدقة^(١٠) . وهذا يدل على تحريمها على أزواج رسول الله ﷺ .

فصل : وظاهر قول الخرقى ههنا ، أن ذوى القربى يمنعون الصدقة ، وإن كانوا عاملين ، وذكر في باب قسم الفئ والصدقة ما يدل على إباحة الأخذ لهم عمالة^(١١) . وهو قول أكثر أصحابنا ؛ لأن ما يأخذونه أجر ، فجاز لهم أخذه ، كالحمال وصاحب المخزن إذا أجرهم مخزنه . ولنا ، حديث أبي رافع وقد ذكرناه^(١٢) ، وما روى مسلم^(١٣) بإسناده ، / أنه اجتمع ربيعة بن الحارث ، والعباس بن عبد المطلب ، فقالا : والله لو بعثنا هذين الغلامين إلى رسول الله ﷺ فكلماه ، فأمرهما على هذه الصدقات ، فأديا ما يؤدى الناس ، وأصابا ما يصيب الناس ؟ فبينما هما في ذلك إذ جاء على بن أبي طالب ، فوقف عليهما ، فذكرأ له ذلك ، قال على : لا تفعل . فوالله ما هو بفاعل . فانتحاه ربيعة بن الحارث فقال : والله ما تصنع هذا إلا نفاسة منك علينا . قال : فألقى على رداءه ، ثم اضطجع ، ثم قال : أنا أبو حسن^(١٤) القرم^(١٥) . والله لا أرىم مكانى حتى يرجع إليكما ابناكما

ظ ٩٣/٣

(١٠) وأخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من قال لا تحل الصدقة على بنى هاشم ، من كتاب الزكاة . المصنف ٢١٤ / ٣ .

(١١) في ١ ، م : « عملة » .

(١٢) تقدم ترجمته في صفحة ١١٠ .

(١٣) تقدم ترجمته في صفحة ١٠٩ .

(١٤) في ١ ، ب ، م : « أبو الحسن » .

(١٥) سقط من : ١ ، م . وفي الأصل ، ب : « القوم » .

بَخَّرَ مَا بَعَثْتُمَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنْتَ أَبُو النَّاسِ ، وَأَوْصَلَ النَّاسِ ، وَقَدْ بَلَّغْنَا النَّكَاحَ ، فَجِئْنَا لِنُؤَمِّرَنَّكَ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ ، فَتَوَدَّى إِلَيْكَ كَمَا يُودَّى النَّاسُ ، وَنُصِيبَ كَمَا يُصِيبُونَ . فَسَكَتَ طَوِيلًا ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةُ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ » . وَفِي لَفْظٍ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ » .

فصل : وَيَجُوزُ لِذَوِي الْقُرْبَى الْأَخْذُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ : إِنَّمَا لَا يُعْطَوْنَ مِنَ الصَّدَقَةِ الْمَفْرُوضَةِ ، فَأَمَّا التَّطَوُّعُ ، فَلَا . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى : أَنَّهُمْ يُمْنَعُونَ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ أَيْضًا ؛ لِغُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ » . وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْمَعْرُوفُ كُلُّهُ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٦) . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ ^(١٧) . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١٨) . وَلَا خِلَافَ فِي إِبَاحَةِ الْمَعْرُوفِ إِلَى الْهَاشِمِيِّ ، وَالْعَفْوِ عَنْهُ

= قَالَ النَّوَوِي : وَأَمَّا الْقَرَمُ فَالِرَاءُ مَرْفُوعٌ ، وَهُوَ السَّيِّدُ ، وَأَصْلُهُ فَحْلُ الْإِبِلِ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : مَعْنَاهُ الْمَتَقَدِّمُ فِي الْمَعْرِفَةِ بِالْأُمُورِ وَالرَّأْيِ كَالْفَحْلِ ، هَذَا أَصَحُّ الْأَوْجِهَةِ فِي ضَبْطِهِ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي نَسْخِ بِلَادِنَا ، وَالثَّانِي حِكَاةُ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ بِالْوَاوِ ، بِإِضَافَةِ حَسَنِ إِلَى الْقَوْمِ ، وَمَعْنَاهُ عَالِمُ الْقَوْمِ وَذُو رَأْيِهِمْ ، وَالثَّالِثُ حِكَاةُ الْقَاضِي أَيْضًا أَبُو حَسَنِ بِالتَّنْوِينِ وَالْقَوْمُ بِالْوَاوِ مَرْفُوعٌ ، أَيْ أَنَا مِنْ عِلْمَتِهِ رَأْيُهُ أَيُّهَا الْقَوْمُ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ حُرُوفَ النِّدَاءِ لَا تَحْذَفُ فِي نِدَاءِ الْقَوْمِ وَنَحْوِهِ . شَرَحَ النَّوَوِيُّ لِمُسْلِمٍ ٧ / ١٨٠ .

(١٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ كُلِّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨ / ١٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٩٧ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَعُونَةِ لِلْمُسْلِمِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٥٨٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي طَلَاةِ الْوَجْهِ وَحَسَنِ الْبَشَرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨ / ١٤٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣٤٤ ، ٤ / ٣٦٠ ، ٤ / ٣٠٧ ، ٥ / ٣٨٣ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ .

(١٧) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٤٥ .

(١٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٠ .

وإِنْظَارِهِ . وقال إخوة يوسف : ﴿ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا ﴾ ^(١٩) . والخبر أُريدَ به صدقةُ الفَرَضِ ؛ لأنَّ الطَّلَبَ كان لها ، والألفُ واللامُ تعودُ إلى المَعْهُودِ . ورَوَى جعفرُ بن محمد ، عن أبيه أَنَّهُ كان يَشْرَبُ مِنْ / سِقَايَاتِ بَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ . فقلتُ له : أَتَشْرَبُ مِنَ الصَّدَقَةِ ؟ فقال : إِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ ^(٢٠) . ويجوزُ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الْوَصَايَا لِلْفُقَرَاءِ ، وَمِنَ التَّدْوِيرِ ؛ لِأَنَّهَا تَطَوُّعٌ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وَصَّى لَهُمْ . وَفِي الْكَفَّارَةِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِزَكَاةٍ ، وَلَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ، فَأَشْبَهَتْ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، أَشْبَهَتْ الزَّكَاةَ .

٩٤/٣

فصل : وَكُلٌّ مِنْ حُرْمٍ عَلَيْهِ ^(٢١) صَدَقَةُ الْفَرَضِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَقَرَابَةِ الْمُتَصَدِّقِ وَالْكَافِرِ وَغَيْرِهِمْ ، يَجُوزُ دَفْعُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ إِلَيْهِمْ ، وَلَهُمْ اخْتُذُهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ ^(٢٢) . وَلَمْ يَكُنِ الْأَسِيرُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا كَافِرًا ، وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَتْ : قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ وَهِيَ رَاغِبَةٌ ، أَفَأَصِلُهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، صِلِي أُمَّكِ » ^(٢٣) . وَكَسَا عَمْرُأُ أَحَالَه مُشْرِكًا ^(٢٤) حُلَّةً كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

(١٩) سورة يوسف ٨٨ .

(٢٠) عزاه ابن حجر إلى الشافعي والبيهقي . تلخيص الخبير ٣ / ١١٥ .

(٢١) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢٢) سورة الإنسان ٨ .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب الهدية للمشركين ، من كتاب الهبة ، وفي : باب حدثنا عبدان ، من كتاب الجزية ، وفي : باب صلة المرأة أمها ولها زوج ، وباب صلة الوالد المشرک ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٣ / ٢١٥ ، ٤ / ١٢٦ ، ٨ / ٥ . ومسلم ، في : باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ... ، من كتاب الزكاة ٢ / ٦٩٦ . وأبو داود ، في : باب الصدقة على أهل الذمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٨٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥ .

(٢٤) سقط من : م .

أَعْطَاهُ إِيَّاهَا^(٢٥) . وعن أبي مسعود ، عن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ عَلَى أَهْلِهِ ، وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا ، فَهِيَ لَهُ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٦) . وقال النبي ﷺ لِسَعْدٍ : « إِنْ تَفَقَّتْ عَلَى أَهْلِكَ صَدَقَةٌ ، وَإِنْ مَا تَأْكُلُ أَمْرًا لَكَ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٧) .

فصل : فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّدَقَةَ جَمِيعَهَا كَانَتْ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ ، فَرَضَهَا وَنَفَلَهَا ؛ لِأَنَّ اجْتِنَابَهَا كَانَ مِنْ دَلَائِلِ نُبُوَّتِهِ وَعَلَامَاتِهَا ، فَلَمْ يَكُنْ لِيُخَلَّ بِذَلِكَ ، وَفِي حَدِيثِ إِسْلَامٍ^(٢٨) سَلَمَانَ الْفَارِسِيُّ ، أَنَّ الَّذِي أَخْبَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَوَصَفَهُ ، قَالَ : إِنَّهُ يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ ، وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ^(٢٩) . وقال أبو هريرة : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ ؟ فَإِنْ قِيلَ : صَدَقَةٌ . قَالَ لِأَصْحَابِهِ : « كُلُوا » . وَلَمْ يَأْكُلْ ، وَإِنْ قِيلَ^(٣٠) : هَدِيَّةٌ . ضَرَبَ بِيَدِهِ ، فَأَكَلَ مَعَهُمْ . أَخْرَجَهُ

(٢٥) أخرجه البخارى ، فى : باب يلبس أحسن ما يجد ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب هدية ما يكره لبسها ، من كتاب الهبة . صحيح البخارى ٢ / ٥٢٤ ، ٣ / ٢١٣ . ومسلم ، فى : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال ... ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ٣ / ١٦٣٨ . وأبو داود ، فى : باب اللبس للجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ٢٤٧ . والنسائى ، فى : باب ذكر النهى عن لبس السراويل ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨ / ١٧٣ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى لبس الثياب ، من كتاب اللباس . الموطأ ٢ / ٩١٧ ، ٩١٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٠٣ .

(٢٦) أخرجه البخارى ، فى : باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ... ، من كتاب الإيمان ، وفى : باب فضل الصدقة على الأهل ، من كتاب النفقات . صحيح البخارى ١ / ٢١ ، ٢٢ ، ٧ / ٨٠ . ومسلم ، فى : باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ... ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٩٥ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى النفقة على الأهل ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذى ٨ / ١٤٣ . والنسائى ، فى : باب أى الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٥٢ .

(٢٧) أخرجه البخارى ، فى : باب رثى النبي ﷺ سعد بن خولة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٠٣ ، ومسلم ، فى : باب الوصية بالثلث ، من كتاب الوصايا . صحيح مسلم ٣ / ١٢٥٣ . كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٦٨ .

(٢٨) سقط من : الأصل .

(٢٩) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٤٤٢ .

(٣٠) فى ١ ، م زيادة : « له » .

البُخَارِيُّ^(٣١) . وقال النَّبِيُّ ﷺ في لَحْمٍ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ^(٣٢) : « هُوَ عَلَيْهَا / صَدَقَةٌ ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ »^(٣٣) ، وقال عليه السَّلَامُ : « إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي ، فَأَجِدُ الثَّمَرَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي^(٣٤) فِي بَيْتِي^(٣٥) ، فَأَرْفَعُهَا لَأَكُلَهَا ، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً ، فَأَلْقِيهَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣٦) . وقال : « إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ »^(٣٦) . وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَشْرَفَ الْخَلْقِ ، وَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَعَانِمِ خُمْسُ

(٣١) في : باب قبول الهدية ، من كتاب الهبة . صحيح البخارى ٣ / ٢٠٣ . كما أخرجه مسلم ، في : باب قبول النبي ﷺ الهدية ورده الصدقة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٥٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٣٨ ، ٤٠٦ ، ٤٩٢ .

(٣٢) بريرة : مولاة عائشة أم المؤمنين ، رضى الله عنها .

(٣٣) أخرجه البخارى ، في : باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ ، وباب إذا تحولت الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب قبول الهدية ، من كتاب الهبة ، وفي : باب الحرة تحت العبد ، من كتاب النكاح ، وفي : باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً ، وباب حدثنا عبد الله بن رجاء ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب الأدم ، من كتاب الأطمعة ، وفي : باب الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط ، من كتاب الفرائض . صحيح البخارى ٢ / ١٥٨ ، ٣ / ٢٠٣ ، ٧ / ١١ ، ٦١ ، ٦٢ ، ١٠٠ ، ١٩١ / ٨ . ومسلم ، في : باب إباحة الهدية للنبي ﷺ ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب إنما الولاء لمن أعتق ، من كتاب العتق . صحيح مسلم ٢ / ٧٥٥ ، ١١٤٣-١١٤٥ . وأبو داود ، في : باب الفقير يُهدى للغنى من الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٨٥ . والنسائى ، في : باب إذا تحولت الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب خيار الأمة ، وباب خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب عطية المرأة بغير إذن زوجها ، من كتاب العمرى ، وفي : باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد ، من كتاب البيوع . المجتبى ٥ / ٨١ ، ٦ / ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ٢٣٧ ، ٧ / ٢٦٤ . وابن ماجه ، في : باب خيار الأمة إذا أعتقت ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٧١ . والدارمى ، في : باب في تخيير الأمة تكون تحت العبد فتعتق ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمى ٢ / ١٦٩ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الخيار ، من كتاب الطلاق . الموطأ ٢ / ٥٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٨١ ، ٣٦١ ، ٣ / ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٨٠ ، ٢٧٦ ، ٦ / ٤٦ ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٥٠ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٩١ ، ٢٠٧ .

(٣٤-٣٥) سقط من : الأصل .

(٣٥) في : باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٥١ .

كما أخرجه البخارى ، في : باب إذا وجد ثمرة في الطريق ، من كتاب اللقطة . صحيح البخارى ٣ / ١٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣١٧ .

(٣٦) تقدم تخريجه في صفحة ١١٠ .

الخُمْسِ والصَّغْفَى ، فَحَرَّمَ نَوْعِي الصَّدَقَةِ فَرَضَهَا وَتَقْلَهَا ، وَآلَهُ دُونَهُ فِي الشَّرَفِ ، وَلَهُمْ خُمْسُ الخُمْسِ وَخَذَهُ ، فَحَرَّمُوا أَحَدَ نَوْعَيْهَا ، وَهُوَ الْفَرَضُ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ لَمْ تُكُنْ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ . قَالَ الْمِمْوْنِيُّ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ : الصَّدَقَةُ الَّتِي ^(٣٧) لَا تَحِلُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ ؛ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ، وَزَكَاةُ الْأَمْوَالِ ، وَالصَّدَقَةُ يَصْرِفُهَا الرَّجُلُ عَلَى مُحْتَاجٍ يُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا ، أَلَيْسَ يُقَالُ : كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ؟ وَقَدْ كَانَ يُهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ ، وَيَسْتَقْرِضُ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ الصَّدَقَةِ عَلَى وَجْهِ الْحَاجَةِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ الصَّدَقَةِ لَهُ ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ مَا لَيْسَ مِنْ صَدَقَةِ الْأَمْوَالِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، كَالْقَرْضِ وَالْهَدِيَّةِ وَفَعَلَ ^(٣٨) الْمَعْرُوفَ ، غَيْرُ مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ ، لَكِنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آلِهِ فِي تَحْرِيمِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ عَلَيْهِمْ ، لِقَوْلِهِ بِأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْمُحْتَاجِ يُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِمَا . وَهَذَا هُوَ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ ، فَصَارَتْ الرُّوَايَتَانِ فِي تَحْرِيمِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ عَلَى آلِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٣٠ - مسألة ؛ قال : (وَلَا لِعَنِي ، وَهُوَ الَّذِي يَمْلِكُ خُمْسِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ قِيمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ) .

يَعْنِي لَا يُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ غَنًى ، وَلَا خِلَافٌ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهَا لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْغَنَى غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِمْ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمُعَاذٍ : « أَعْلِمْتُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ » ^(١) . وَقَالَ : « لَا حَظَّ فِيهَا لِعَنِي ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ » ^(٢) . وَقَالَ :

(٣٧) سقط من : ١ ، م .

(٣٨) سقط من : ١ ، م .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود =

« لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ،
وَالْتِّرَمِذِيُّ^(٣) ، وَقَالَ / : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلَأنَّ أَخْذَ الْغَنِيِّ مِنْهَا يَمْنَعُ وَصُولَهَا إِلَى
أَهْلِهَا ، وَيُخْلِلُ بِحِكْمَةٍ وَجُوبِهَا ، وَهُوَ إِغْنَاءُ الْفُقَرَاءِ بِهَا . وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْغَنَى
الْمَانِعِ مِنْ أَخْذِهَا . وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رِوَايَتَانِ : أَظْهَرُهُمَا ، أَنَّهُ مِلْكُ خَمْسِينَ
دِرْهَمًا ، أَوْ قِيمَتِهَا مِنَ الذَّهَبِ ، أَوْ وَجُودُ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْكِفَايَةُ عَلَى الدَّوَامِ ؛ مِنْ
كَسْبٍ^(٤) ، أَوْ تِجَارَةٍ ،^(٥) أَوْ أَجْرِ عَقَارٍ^(٦) ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ . وَلَوْ مَلَكَ مِنَ الْعُرُوضِ ،
أَوْ الْحُبُوبِ ، أَوْ السَّائِمَةِ ، أَوْ الْعَقَارِ ، مَا لَا تَحْصُلُ بِهِ الْكِفَايَةُ ، لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا ،
وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا ، هَذَا الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَابْنِ
الْمُبَارَكِ ، وَإِسْحَاقَ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبِيدِ اللَّهِ ، أَنَّهُمَا قَالَا : لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِمَنْ
لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا ، أَوْ عِدْلُهَا ، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ^(٧) . وَذَلِكَ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ مَسْعُودٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ سَأَلَ ، وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ ، جَاءَتْ
مَسْأَلَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُمُوشًا ، أَوْ خُدُوشًا ، أَوْ كُدُوشًا^(٧) ، فِي وَجْهِهِ » . فَقِيلَ : يَا
رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْغَنَى ؟ قَالَ : « خَمْسُونَ دِرْهَمًا ، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ » . رَوَاهُ

= ٣٧٩ / ١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَسْأَلَةِ الْقَوَى الْمَكْتَسَبِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٧٥ .
وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ
١١٩ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٢٢٤ ، ٥ / ٣٦٢ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي الْبَابِ السَّابِقِ وَالْمَوْضِعِ السَّابِقِ . وَالتِّرَمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ ، مِنْ أَبْوَابِ
الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٥١ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ دِرَاهِمٌ وَكَانَ لَهُ عِدْلُهَا ، مِنْ
كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٧٤ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ مَنْ سَأَلَ عَنْ ظَهْرِ غَنَى ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ ابْنِ
مَاجَةٍ ١ / ٥٨٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٨٦ .
وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي الْبَابِ السَّابِقِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١١٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ١٦٤ ،
١٩٢ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٤ / ٦٢ ، ٥ / ٣٧٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « مَكْسَبٌ » .

(٥-٥) فِي ب ، م : « أَوْ عَقَارٌ » .

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ إِذَا مَلَكَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ .
الْمُصَنَّفِ ٣ / ١٨٠ .

(٧) الْخُمُوشُ وَالْخُدُوشُ وَالْكَدُوشُ : أَلْفَاظٌ مُتَقَارِبَةٌ ، بِمَعْنَى خَدَشَ الْوَجْهَ نَظْفَرًا أَوْ حَدِيدَةً أَوْ نَحْوَهَا .

أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٨) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . فَإِنْ قِيلَ : هَذَا يَرْوِيهِ حَكِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَكَانَ شُعْبَةُ لَا يَرْوِي عَنْهُ ، وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي^(٩) الْحَدِيثِ . قُلْنَا : قَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَثْمَانَ لِسُفْيَانَ : حَفِظْتُ أَنَّ شُعْبَةَ لَا يَرْوِي عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ . فَقَالَ سُفْيَانُ : حَدَّثَنَاهُ^(١٠) زُبَيْدُ^(١١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . وَقَدْ قَالَ عَلِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ مِثْلَ ذَلِكَ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّ الْغَنَى مَا تَحْصُلُ بِهِ الْكِفَايَةُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُحْتَاجًا حَرَمَتْ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا حَلَّتْ لَهُ الصَّدَقَةُ ، وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا ، وَالْأَثْمَانُ وَغَيْرُهَا فِي هَذَا سَوَاءٌ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ ، وَابْنِ شِهَابٍ الْعُكْبَرِيِّ ، وَقَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَبِيصَةَ بِنِ الْمُخَارِقِ : « لَا تَحِلُّ الْمَسْأَلَةُ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٍ : رَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ^(١٢) ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ : قَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةٌ ، فَحَلَّتْ / لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ ، أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٣) . فَمَدَّ إِبَاهَةَ

ظ ٩٥/٣

(٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ يَعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَحَدَّ الْغَنَى ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ١ / ٣٧٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابٍ مَا جَاءَ مِنْ تَحِلِّ لَهُ الزَّكَاةُ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٣ / ١٤٨ ، ١٤٩ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابٍ حَدَّ الْغَنَى ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٧٢ ، ٧٣ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابٍ مَنْ سَأَلَ عَنْ ظَهَرِ غَنَى ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٥٨٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابٍ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٨٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٤٤١ ، ٤٦٦ .

(٩) فِي بَ زِيَادَةٍ : « هَذَا » .

(١٠) فِي م : « وَحَدَّثَنَاهُ » .

(١١) هُوَ زُبَيْدُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْيَامِيُّ ، ثَبِتَ ثِقَةً ، مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٣ / ٣١٠ ، ٣١١ .

(١٢) فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ : « يَقُولُ » .

(١٣) فِي : بَابٍ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الْمَسْأَلَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٧٢٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مَا تَجُوزُ فِيهِ الْمَسْأَلَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ١ / ٣٨١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّدَقَةِ لِمَنْ تَحْمَلُ بِحِمَالَةٍ ، وَبَابِ فَضْلِ مَنْ لَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٦٧ ، ٧٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابٍ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٩٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٤٧٧ ، ٦٠ / ٥ .

المَسْأَلَةُ إِلَى وُجُودِ إِصَابَةِ الْقَوَامِ أَوْ السَّدَادِ ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ هِيَ الْفَقْرُ ، وَالْغِنَى ضِدُّهَا ، فَمَنْ كَانَ مُحْتَاجًا فَهُوَ فَقِيرٌ فَيَدْخُلُ^(١٤) فِي عُمُومِ النَّصِّ ، وَمَنْ اسْتَعْنَى دَخَلَ فِي عُمُومِ النَّصُوصِ الْمُحَرَّمَةِ ، وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فِيهِ ضَعْفٌ ، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ تَحْرُمَ الْمَسْأَلَةُ وَلَا^(١٥) يَحْرُمُ اخْتِذُ الصَّدَقَةِ إِذَا جَاءَتْهُ مِنْ غَيْرِ الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ فِي تَحْرِيمِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَتَصِرُ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْحَسَنُ وَأَبُو عُبَيْدٍ : الْغِنَى مِلْكٌ أَوْقِيَّةٌ ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ سَأَلَ وَلَهُ قِيَمَةُ أَوْقِيَّةٍ فَقَدْ آخَفَ » . وَكَانَتِ الْأَوْقِيَّةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٦) . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : الْغِنَى الْمَوْجِبُ لِلزَّكَاةِ هُوَ الْمَانِعُ مِنْ اخْتِذِهَا ، وَهُوَ مِلْكٌ نِصَابٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، مِنَ الْأَثْمَانِ ، أَوْ الْعُرُوضِ الْمُعَدَّةِ لِلتَّجَارَةِ ، أَوْ السَّائِمَةِ ، أَوْ غَيْرِهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ : « أَعْلِمْتُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ »^(١٧) ، فَجَعَلَ الْأَغْنِيَاءَ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ غِنًى ، وَمَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ لَيْسَ بِغَنِيٍّ ، فَيَكُونُ فَقِيرًا ، فَتَدْفَعُ الزَّكَاةُ إِلَيْهِ ؛ لِقَوْلِهِ : « فَتَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ » . وَلِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِلزَّكَاةِ الْغِنَى^(١٨) ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْاِشْتِرَاكِ ، وَلِأَنَّ مَنْ لَا نِصَابَ لَهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ فَلَا يُمْنَعُ مِنْهَا ، كَمَنْ يَمْلِكُ دُونَ الْخُمْسِينَ ، وَلَا لَهُ مَا يَكْفِيهِ . فَيَحْصُلُ الْخِلَافُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فِي أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ : أَحَدُهَا ، أَنَّ الْغِنَى الْمَانِعَ مِنَ الزَّكَاةِ غَيْرُ الْمَوْجِبِ لَهَا عِنْدَنَا . وَدَلِيلُ ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَهُوَ أَخْصَرُ مِنْ حَدِيثِهِمْ . فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وَلِأَنَّ حَدِيثَهُمْ دَلٌّ عَلَى الْغِنَى الْمَوْجِبِ ، وَحَدِيثُنَا

(١٤) فِي م : « يَدْخُلُ » .

(١٥) فِي الْأَصْلِ : « وَمَا » .

(١٦) فِي : بَابُ مَنْ يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَحَدَّ الْغِنَى ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٧٨ . كَمَا أَخْرَجَهُ

النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مِنَ الْمَلْحَفِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٧٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٧ ، ٩ .

(١٧) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٥ .

(١٨) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « غِنَى » .

دَلَّ عَلَى الْغِنَى الْمَانِعِ ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا . فَيَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا . وَقَوْلُهُمْ :
 الْأَصْلُ عَدَمُ الْاِشْتِرَاكِ . قُلْنَا : قَدْ قَامَ دَلِيلُهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَيَجِبُ الْأَخْذُ بِهِ . الثَّانِي ،
 أَنَّ مَنْ لَهُ مَا يَكْفِيهِ مِنْ مَالٍ غَيْرِ / زَكَائِي ، أَوْ مِنْ مَكْسَبِهِ ، أَوْ أَجْرَةِ عَقَارٍ ^(١٩) أَوْ
 غَيْرِهِ ، لَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ ،
 وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو يَوْسَفَ : إِنْ دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَيْهِ فَهُوَ قَبِيحٌ ، وَأَرْجُو أَنْ يُجْزِيَهُ .
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَسَائِرُ أَصْحَابِهِ : يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِغَنِيٍّ ، لَمَّا
 ذَكَرُوهُ فِي حُجَّتِهِمْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ
 هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ ، عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ
 أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلَاهُ الصَّدَقَةَ ، فَصَعَّدَ فِيهِمَا
 الْبَصَرَ ، فَرَأَاهُمَا جَلْدَيْنِ ، فَقَالَ : « إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا ، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ ،
 وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ » ^(٢٠) . قَالَ أَحْمَدُ : مَا أَجْوَدُهُ مِنْ حَدِيثٍ . وَقَالَ : هُوَ أَحْسَنُهَا
 إِسْنَادًا . وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا
 تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢١) ، وَقَالَ :
 حَدِيثٌ حَسَنٌ ^(٢٢) . إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ : لَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا يَصِحُّ . قِيلَ : فَحَدِيثُ
 سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٢٣) ؟ قَالَ : سَالِمٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .
 وَلَئِنْ لَهُ مَا يُغْنِيهِ عَنِ الزَّكَاةِ . فَلَمْ يَجْزِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، كَالِإِثْمَانِ . الثَّالِثُ ، أَنَّ مَنْ
 مَلَكَ نَصَابًا زَكَائِيًّا ، لَا يَتِمُّ بِهِ الْكِفَايَةُ مِنْ غَيْرِ الْإِثْمَانِ ، فَلَهُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ . قَالَ
 الْمِمْمُونِيُّ : ذَاكَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، فَقُلْتُ : قَدْ يَكُونُ لِلرَّجُلِ الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ تَجِبُ فِيهَا

(١٩) فِي ١ ، م : « عَقَارَات » .

(٢٠) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١١٧ .

(٢١) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١١٨ .

(٢٢) فِي م زِيَادَةٌ : « صَحِيحٌ » . وَلَيْسَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ .

(٢٣) هُوَ الَّذِي تَقْدِمُ بِرَوَايَةِ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ ، وَفِي صَفْحَةِ ١١٨ تَحْرِيجُ الْحَدِيثِ عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ

عَنْ جَدِّهِ ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالدَّارِمِيِّ ، وَعَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ

وَالدَّارِقُطْنِيِّ ، وَعِنَهُمَا عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدُ .

الزَّكَاةُ ، وهو فَقِيرٌ ، ويكونُ له أَرْبَعُونَ شَاةً ، وتكونُ له الضَّيِّعَةُ لا تَكْفِيهِ ، فَيُعْطَى من الصَّدَقَةِ ؟ قال : نعم . وَذَكَرَ قَوْلَ عُمَرَ : أُعْطُوهُمْ ، وإن رَاحَتْ عَلَيْهِم من الإِبِلِ كَذَا وَكَذَا^(٢٤) . قلتُ : فهذا^(٢٥) قَدَّرَ من العَدَدِ أو الوَقْتِ ؟ قال : لم أَسْمَعُهُ . وقال ، في رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ : إذا كان له عَقَارٌ يَسْتَغْلُهُ^(٢٦) أو ضَيْعَةٌ تُسَاوِي عَشْرَةَ آلَافٍ أو أَقَلُّ أو أَكْثَرُ لا تُقِيمُهُ ، يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ . وهذا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وقال أَصْحَابُ الرَّأْيِ : ليس له أن يَأْخُذَ منها إذا مَلَكَ نِصَابًا زَكَاةً ؛ لِأَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، فلم تَجِبْ له ؛ لِلْخَبَرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا يُغْنِيهِ ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى كَسْبِ / ما يَكْفِيهِ ، فجازَ له الأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ ، كما لو كان ما يَمْلِكُهُ^(٢٧) لا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَلِأَنَّ الْفَقْرَ عِبَارَةٌ عَنِ الْحَاجَةِ ، قال اللهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ﴾^(٢٨) . أَيْ : الْمُحْتَاجُونَ إِلَيْهِ . وقال الشَّاعِرُ :

ظ ٩٦/٣

فَيَارَبِّ إِنِّي مُؤْمِنٌ بِكَ عَابِدٌ مُقِرٌّ بِزَلَاتِي إِلَيْكَ فَقِيرٌ

وقال آخَرُ :

وَأِنِّي إِلَى مَعْرُوفِهَا لَفَقِيرٌ^(٢٩)

وهذا مُحْتَاجٌ ، فَيَكُونُ فَقِيرًا غَيْرَ غَنِيٍّ ، وَلِأَنَّهُ لو كان ما يَمْلِكُهُ لا زَكَاةَ فِيهِ لَكَانَ فَقِيرًا ، وَلَا فَرْقَ فِي دَفْعِ الْحَاجَةِ بَيْنَ الْمَالَيْنِ ، وقد سَمَّى اللهُ الَّذِينَ لَهُمْ سَفِينَةٌ

(٢٤) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من قال ترد الصدقة في الفقراء إذا أخذت من الأغنياء ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ٢٠٥ .

(٢٥) كذا في النسخ .

(٢٦) في م : « يشغله » .

(٢٧) في ا ، ب ، م : « يملك » .

(٢٨) سورة فاطر ١٥ .

(٢٩) عجز بيت للأحوص ، صدره :

«لقد منعت معروفها أم جعفر»

شعر الأحوص الأنصاري ١٢٥ .

فِي الْبَحْرِ مَسَاكِينَ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾ (٣٠) . وقد بينا بما ذكرناه من قَبْلُ أَنَّ الْغِنَى يَخْتَلِفُ مُسَمَّاهُ ، فَيَقَعُ عَلَى مَا يُوجِبُ الزَّكَاةَ ، وَعَلَى مَا يَمْنَعُ مِنْهَا ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ أَحَدِهِمَا وُجُودُ الْآخَرِ ، وَلَا مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُهُ ، فَمَنْ قَالَ : إِنَّ الْغِنَى هُوَ الْكِفَايَةُ . سَوَّى بَيْنَ الْأَثْمَانِ وَغَيْرِهَا ، (٣١) وَجَوَّزَ الْأَخْذَ لِكُلِّ مَنْ لَا كِفَايَةَ لَهُ ، وَإِنْ مَلَكَ نَصَبًا مِنْ جَمِيعِ الْأَمْوَالِ . وَمَنْ قَالَ بِالرُّوَايَةِ الْآخَرَى ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَثْمَانِ وَغَيْرِهَا (٣٢) ؛ لِخَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَلِأَنَّ الْأَثْمَانَ آلَةُ الْإِنْفَاقِ الْمُعَدَّةُ لَهُ دُونَ غَيْرِهَا ، فَجَوَّزَ الْأَخْذَ لِمَنْ لَا يَمْلِكُ خَمْسِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ قِيَمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ ، وَلَا مَا تَحْصُلُ بِهِ الْكِفَايَةُ مِنْ مَكْسَبٍ ، (٣٣) أَوْ أَجْرَةَ عَقَارٍ (٣٤) ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ نَمَاءٍ سَائِمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ مُعَدٌّ لِلْإِنْفَاقِ مِنْ غَيْرِ الْأَثْمَانِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُعْتَبَرَ الْكِفَايَةُ بِهِ فِي حَوْلٍ كَامِلٍ ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ يَتَكَرَّرُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ بِتَكَرُّرِهِ ، فَيَأْخُذُ مِنْهَا كُلُّ حَوْلٍ مَا يَكْفِيهِ إِلَى مِثْلِهِ ، وَيُعْتَبَرُ وَجُودُ الْكِفَايَةِ لَهُ وَلِعَائِلَتِهِ وَمَنْ يَمُونُهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَقْصُودٌ دَفْعَ حَاجَتِهِ ، فَيُعْتَبَرُ لَهُ مَا يُعْتَبَرُ لِلْمُنْفَرِدِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا ، جَازَ أَنْ يَأْخُذَ لِعَائِلَتِهِ حَتَّى يَصِيرَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَمْسُونَ دِرْهَمًا (٣٥) . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ، فِي مَنْ يُعْطَى الزَّكَاةُ وَلَهُ عِيَالٌ : يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ عِيَالِهِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ . وَهَذَا لِأَنَّ الدَّفْعَ إِنَّمَا هُوَ إِلَى الْعِيَالِ ؛ وَهَذَا نَائِبٌ عَنْهُمْ فِي الْأَخْذِ .

فصل : وإذا (٣٦) كان لِلْمَرْأَةِ الْفَقِيرَةِ زَوْجٌ مُوسِرٌ يُنْفِقُ عَلَيْهَا ، لَمْ يَجُزْ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْكِفَايَةَ حَاصِلَةٌ لَهَا بِمَا يَصِلُهَا مِنَ النِّفْقَةِ (٣٧) الْوَاجِبَةِ ، فَأَشْبَهَتْ

(٣٠) سورة الكهف ٧٩ .

(٣١-٣٢) سقط من : ١ .

(٣٢-٣٣) في ١ ، م : « أَوْ أَجْرَةَ أَوْ عَقَارٍ » .

(٣٣) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٣٤) في م : « وَإِنْ » .

(٣٥) في ١ ، ب ، م : « نَفَقَتَهَا » .

مَنْ لَهُ عَقَارٌ يَسْتَعْنِي بِأَجْرَتِهِ . وَإِنْ لَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا ، وَتَعَذَّرَ ذَلِكَ ، جَازَ الدَّفْعُ إِلَيْهَا ، كَمَا لَوْ تَعَطَّلَتْ مَنَفَعَةُ الْعَقَارِ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا .

٤٣١ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُعْطَى إِلَّا الثَّمَانِيَّةُ الْأَصْنَافُ الَّتِي سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى)

يَعْنِي قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآبَنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(١) وَقَدْ ذَكَرَهُمُ الْخِرَقِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَنَوْخِرُ شَرْحَهُمْ إِلَيْهِ . وَقَدْ رَوَى زِيَادُ بْنُ الْحَارِثِ الصُّدَائِيُّ . قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَبَايَعْتُهُ . قَالَ : فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : أُعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ ، حَتَّى حَكَمَ فِيهَا هُوَ ^(٢) ، فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَّةَ أَجْزَاءٍ ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطَيْتَكَ حَقَّكَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣) . وَأَحْكَامُهُمْ كُلُّهُمْ ^(٤) بَاقِيَةٌ . وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : انْقَطَعَ سَهْمُ الْمُؤَلَّفَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ أَعَزَّ اللَّهُ تَعَالَى الْإِسْلَامَ وَأَغْنَاهُ عَنْ أَنْ يُتَأَلَّفَ عَلَيْهِ رِجَالٌ ، فَلَا يُعْطَى مُشْرِكٌ تَأَلَّفًا بِحَالٍ . قَالُوا : وَقَدْ رَوَى هَذَا عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَلَنَا ، كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمُؤَلَّفَةَ فِي الْأَصْنَافِ الَّذِينَ سَمَّى الصَّدَقَةَ لَهُمْ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ فِيهَا ، فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَّةَ أَجْزَاءٍ » . وَكَانَ يُعْطَى الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ^(٥) كَثِيرًا ، فِي أَخْبَارٍ مَشْهُورَةٍ ، وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى مَاتَ ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ

(١) سورة التوبة ٦٠ .

(٢) من : الأصل ، وسنن أبي داود .

(٣) في : باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٤) في م : « كلها » .

(٥) سقط من : أ ، ب ، م .

كتاب الله ^(٦) ولا سنة ^(٦) رسوله إلا ينسخ ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال . ثم إن النسخ إنما يكون في حياة النبي ﷺ ، لأن النسخ إنما يكون بنص ، ولا يكون النص بعد موت النبي ﷺ / ، وانقراض زمن الوحي ، ثم إن القرآن لا ينسخ إلا بقرآن ، وليس في القرآن نسخ كذلك ولا في السنة ، فكيف يترك الكتاب والسنة بمجرد الآراء والتحكيم ، أو بقول صحابي أو غيره ! على أنهم لا يرون قول الصحابي ^(٧) حجة يترك لها ^(٨) قياس ، فكيف يتركون به القرآن ^(٩) والسنة ! قال الزهرري : لا أعلم شيئاً نسخ حكم المؤلف . على أن ما ذكروه من المعنى لا خلاف بينه وبين الكتاب والسنة ، فإن الغنى عنهم لا يوجب رفع حكمهم ، وإنما يمنع عطيتهم حال الغنى عنهم ، فمتى دعت الحاجة ^(١٠) إلى إعطائهم أعطوا ، فذلك جميع الأصناف ، إذا عديم منهم صنف في بعض الزمان ، سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة ، فإذا وجد عاد حكمه ، كذا هنا .

فصل : ولا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى ، من بناء المساجد والقناطر والسقايات وإصلاح الطرقات ، وسد البثوق ، وتكفين الموتى ، والتوسعة على الأضياف ، وأشباه ذلك من القرب التي لم يذكرها الله تعالى . وقال أنس ، والحسن : ما أعطيت في الجسور والطرقات فهو ^(١١) صدقة ماضية . والأول أصح ؛ لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ . « وإنما » للحصر والإثبات ، ثبت المذكور ، وتنفي ما عداه ، والخبر المذكور . قال أبو

(٦-٦) في ا ، ب ، م : « سنة » .

(٧) في م زيادة : « في » .

(٨) في م : « بها » .

(٩) في م : « الكتاب » .

(١٠) في ا ، م : « الحالة » .

(١١) في ا ، ب ، م : « فهي » .

دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ ، وَسُئِلَ : يُكْفَنُ الْمَيِّتُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَا يُقْضَى مِنَ الزَّكَاةِ دَيْنُ الْمَيِّتِ . وَإِنَّمَا لَمْ يُجْزَ دَفْعُهَا فِي قَضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّ الْغَارِمَ هُوَ الْمَيِّتُ وَلَا يُمَكِّنُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى غَرِيمِهِ صَارَ الدَّفْعُ إِلَى الْغَرِيمِ لَا إِلَى الْغَارِمِ . وَقَالَ أَيْضًا : يُقْضَى مِنَ الزَّكَاةِ دَيْنُ الْحَيِّ ، وَلَا يُقْضَى مِنْهَا دَيْنُ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَكُونُ غَارِمًا . قِيلَ : فَإِنَّمَا يُعْطَى أَهْلُهُ . قَالَ : إِنْ كَانَتْ عَلَى أَهْلِهِ فَنَعَمْ .

فصل : وَإِذَا أُعْطِيَ مَنْ يَظُنُّهُ فَقِيرًا فَبَانَ غَنِيًّا . فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رَوَاتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يُجْزِيهِ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَأَبَى عُبَيْدٍ ، وَأَبَى حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُعْطِيَ الرَّجُلَيْنِ الْجَلْدَيْنِ ، وَقَالَ : « إِنْ شِئْتُمَا / أُعْطِيَتْكُمَا مِنْهَا ، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ » ^(١٢) . وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي سَأَلَهُ الصَّدَقَةَ : « إِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطِيَتْكَ حَقُّكَ » ^(١٣) . وَلَوْ اعْتَبَرَ حَقِيقَةَ الْغَنَى لَمَا اكْتَفَى بِقَوْلِهِمْ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « قَالَ رَجُلٌ : لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ ، فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيٍّ ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدَّقُ عَلَى غَنِيٍّ . فَأَتَى فَقِيلَ لَهُ : أَمَّا صَدَقَتُكَ فَقَدْ قُبِلَتْ ^(١٤) ، لَعَلَّ الْغَنِيَّ أَنْ يَعْتَبَرَ فَيَنْفِقَ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ » . ^(١٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٥) . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يُجْزِيهِ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ الْوَاجِبَ إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهِ ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ عَهْدَتِهِ ، كَمَا لَوْ دَفَعَهَا

٩٨/٣ و

(١٢) تقدم تخريجه في صفحة ١١٧ .

(١٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٤ .

(١٤) في الأصل ، ب : « تقبلت » .

(١٥-١٥) في الأصل ، أ ، ب : « رواه النسائي » .

وأخرجه البخاري ، في : باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم ، من كتاب الزكاة ٢ / ١٣٧ ، ١٣٨ .
ومسلم ، في : باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة في يد غير أهلها ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٠٩ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب إذا أعطاها غنيا وهو لا يشعر ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٤٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٢٢ ، ٣٥٠ .

إلى كافر ، أو ذى ^(١٦) قرابته ، وكذيون ^(١٦) الآدميين . وهذا قول الثوري ، والحسن بن صالح ، وأبي يوسف ، وابن المنذر . وللشافعي قولان كالروایتين . فأما إن بان ^(١٧) الأخذ عبداً ، أو كافراً ، أو هاشمياً ، أو قرابة للمُعطي ممن لا يجوز الدفع إليه ، لم يُجزه ، رواية واحدة ؛ لأنه ليس بمُسْتَحَقٍّ ، ولا تُخفى حاله غالباً ، فلم يُجزه الدفع إليه ، كذيون الآدميين ، وفارق من بان غنياً ؛ فإن ^(١٨) الفقر والغنى مما يَعرُسُ الاطلاعُ عليه والمعرفة بحقيقته ، قال الله تعالى : ﴿ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ ﴾ ^(١٩) . فاكْتَفَى بِظُهُورِ الْفَقْرِ ، ودَعَاؤِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

٤٣٢ - مسألة ؛ قال : (إِنْ أَنْ يَتَوَلَّى الرَّجُلُ إِخْرَاجَهَا بِنَفْسِهِ ، فَيَسْقُطُ الْعَامِلُ)

وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَوَلَّى إِخْرَاجَ زَكَاتِهِ بِنَفْسِهِ ، سَقَطَ حَقُّ الْعَامِلِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ أَجْرًا لِعَمَلِهِ ، فَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ فِيهَا شَيْئًا فَلَا حَقَّ لَهُ ، فَيَسْقُطُ ، وَتَبْقَى سَبْعَةُ أَصْنَافٍ ، إِنْ وَجَدَ جَمِيعَهُمْ أَعْطَاهُمْ ، وَإِنْ وَجَدَ بَعْضَهُمْ اكْتَفَى بِعَطِيَّتِهِ ، وَإِنْ أَعْطَى الْبَعْضَ مَعَ إِمْكَانِ عَطِيَّةِ الْجَمِيعِ ، جَازَ أَيْضًا .

٤٣٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أَعْطَاهَا كُلَّهَا فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ ، أَجْرَاهُ إِذَا لَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى الْغِنَى)

وَجُمِلَتْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهَا شَخْصًا وَاحِدًا . وهذا ^(٢٠) قول عمر ، وحذيفة ، وابن عباس ، وبه قال سعيد

(١٦-١٦) في م : « قرابة كذيون » .

(١٧) في ب : « كان » .

(١٨) في ا ، م : « بان » .

(١٩) سورة البقرة ٢٧٣ .

(٢٠) في ا ، م : « وهو » .

/ ابنُ جُبَيْرٍ ، والحسنُ ، والنَّخَعِيُّ ، وعطاءُ ، وإليه ذهبُ الثَّوْرِيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ وأصحابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عن النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قالَ : إن كانَ المالُ كَثِيرًا يَحْتَمِلُ الأصْنَافَ ، فَسَمَهُ عَلَيْهِم ، وإن كانَ قَلِيلًا ، جازَ وَضْعُهُ في صِنْفٍ واحدٍ . وقالَ مالِكٌ : يَتَحَرَّى مَوْضِعَ الْحَاجَةِ مِنْهُمْ ، وَيُقَدِّمُ الْأَوَّلَى فالأُولَى . وقالَ عِكْرِمَةُ ، وَالشَّافِعِيُّ : يَجِبُ أَنْ يَقْسِمَ زَكَاةَ كُلِّ صِنْفٍ مِنْ مَالِهِ ، على المَوْجُودِينَ ^(٢) من الأصْنَافِ السِّتَةِ الَّذِينَ سَهَمَانَهُمْ ^(٣) ثَابِتَةً ، قِسْمَةً على السَّوَاءِ ، ثم حِصَّةَ كُلِّ صِنْفٍ مِنْهُمْ ، لا تُصَرَّفُ إلى أَقَلِّ من ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ ، إن ^(٤) وَجَدَ مِنْهُمْ ثَلَاثَةً أو أَكْثَرَ ، فإن لم يَجِدْ إِلَّا واحدًا ، صَرَفَ حِصَّةَ ذَلِكَ الصِّنْفِ إِلَيْهِ . وَرَوَى الْأَثَرُمُ عن أَحْمَدَ كَذَلِكَ . وهو اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى جَعَلَ الصَّدَقَةَ لِجَمِيعِهِمْ ، وَشَرَكَ بَيْنَهُمْ فِيهَا ، فلا يَجُوزُ الاقْتِصَارُ على بَعْضِهِمْ كَأَهْلِ الْخُمْسِ . ولَنَا ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ : « أَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ » ^(٥) . فَأَخْبَرَ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِرَدِّ جُمْلَتِهَا فِي الْفُقَرَاءِ ، وهم صِنْفٌ واحدٌ ، ولم يَذْكُرْ سِوَاهُمْ ، ثم أَنَاهُ بعدَ ذَلِكَ مَالٌ ، فَجَعَلَهُ في صِنْفٍ ثَانٍ سِوَى الْفُقَرَاءِ ، وهم الْمُؤَلَّفَةُ ؛ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ ، وَعَلَقَمَةُ بْنُ عَلَاتَةَ ، وَزَيْدُ الْحَيْلِ ، قَسَمَ فِيهِمُ الذَّهْيَةَ ^(٦) الَّتِي بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ ^(٧) . وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ

(٢) في ١ ، ب ، م : « الموجود » .

(٣) في م : « سهامهم » .

(٤) في م : « وإن » .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٥ .

(٦) تصغير الذهب .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ وَإِلَى عاد أخاهم هودا ... ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب بعث علي بن أبي طالب ... ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ تخرج الملائكة والروح إليه ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٤ / ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٥ / ٢٠٧ ، ٩ / ١٥٥ . ومسلم ، في : باب ذكر الخوارج وصفاتهم ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٤١ ، ٧٤٢ . وأبو داود ، في : باب في قتال الخوارج ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٤٣ ، ٥٤٤ . والنسائي ، في : باب المؤلفة قلوبهم ، من كتاب الزكاة . وفي : باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس ، من كتاب التحريم . المجتبى ٥ / ٦٥ ، ٦٦ ، ٧ / ١٠٨ ، ١٠٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٣ .

من أَهْلِ الْيَمَنِ الصَّدَقَةُ . ثُمَّ أَتَاهُ مَالٌ آخَرُ ، فَجَعَلَهُ فِي صِنْفٍ آخَرَ ؛ لِقَوْلِهِ لِقَبِيصَةَ ابْنِ الْمُخَارِقِ حِينَ تَحْمَلُ حِمَالَةً^(٨) ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلُهُ ، فَقَالَ : « أَقِمْ يَا قَبِيصَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا »^(٩) . وَفِي حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ الْبَيَاضِيِّ ، أَنَّهُ أَمَرَ لَهُ بِصَدَقَةِ قَوْمِهِ^(١٠) . وَلَوْ وَجِبَ صَرْفُهَا إِلَى جَمِيعِ الْأَصْنَافِ لَمْ يَجُزْ دَفْعُهَا إِلَى وَاحِدٍ ، وَلَئِنْهَا لَا يَجِبُ صَرْفُهَا إِلَى جَمِيعِ الْأَصْنَافِ إِذَا أَخَذَهَا السَّاعِي ، فَلَمْ يَجِبْ دَفْعُهَا إِلَيْهِمْ إِذَا فَرَّقَهَا الْمَالِكُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا صِنْفًا وَاحِدًا ، وَلَئِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعْمِيمُ أَهْلِ كُلِّ صِنْفٍ بِهَا ، فَجَازَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ ، كَمَا لَوْ وَصَّى لِجَمَاعَةٍ لَا يُمَكِّنُ حَصْرَهُمْ ، وَيُخْرِجُ عَلَى هَذَيْنِ / الْمَعْنَيْنِ الْخُمْسُ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ تَفْرِيقُهُ عَلَى جَمِيعِ مُسْتَحِقِّيهِ ، وَاسْتِيعَابُ جَمِيعِهِمْ بِهِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ ، وَالْآيَةُ أُريدَ بِهَا بَيَانُ الْأَصْنَافِ الَّذِينَ يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ ، دُونَ غَيْرِهِمْ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْمُسْتَحَبَّ صَرْفُهَا إِلَى جَمِيعِ الْأَصْنَافِ ، أَوْ إِلَى مَنْ أُمِكنَ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ بِذَلِكَ عَنِ الْخِلَافِ ، وَيَحْصُلُ الْإِجْرَاءُ يَقِينًا ، فَكَانَ أَوْلَى .

و ٩٩/٣

فصل : قَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « إِذَا لَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى الْغِنَى » . يَعْنِي بِهِ الْغِنَى الْمَانِعُ مِنْ أَخْذِ الزَّكَاةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَظَاهِرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْغِنَى ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَا يُغْنِيهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي مَوَاضِعَ . وَذَكَرَهُ أَصْحَابُهُ ، فَيَتَعَيَّنُ^(١١) حَمْلُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ زِيَادَةً عَلَى مَا يَحْصُلُ بِهِ الْغِنَى . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبْنِ ثَوْرٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُعْطَى أَلْفًا وَأَكْثَرُ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَزَادَ عَلَى

(٨) الحِمَالَةُ : الْمَالُ الَّذِي يَتَحَمَلُهُ الْإِنْسَانُ ، أَيْ يَسْتَدِينُهُ وَيَدْفَعُهُ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ .

(٩) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١١٩ .

(١٠) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الظَّهَارِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٥١٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِفَارَةِ الظَّهَارِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّلَاقِ ، وَفِي : سُورَةِ الْمُجَادَلَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٢ / ١٨٥ ، ١٨٦ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الظَّهَارِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١ / ٦٦٥ . وَأَخْرَجَهُ مُخْتَصَرًا الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٤٣٦ .

(١١) فِي م : « فَتَعَيَّنَ » .

المائتين . ولنا ، أن الغنى لو كان سابقاً منع ، فيمنع إذا قارن ، كالجمع بين الأختين في النكاح .

فصل : وكل صنف من الأصناف يُدفع إليه ما تُندفع به حاجته ، من غير زيادة ، فالعاري والمكاتب يُعطى كل واحد منهما ما يقضى به دينه وإن كثر ، وابن السبيل يُعطى ما يبلغه إلى بلده ، والعاري يُعطى ما يكفيه لغزوه ، والعامل يُعطى بقدر^(١٢) أجره عمله^(١٣) . قال أبو داود : سمعتُ أحمد ، قيل له : يحمل في السبيل بألف من الزكاة ؟ قال : ما أعطى فهو جائز ، ولا يُعطى أحد من هؤلاء زيادة على ما تُندفع به الحاجة ؛ لأن الدفع لها ، فلا يُزاد على ما تقتضيه .

فصل : وأربعة أصناف يأخذون أخذاً مستقراً ، فلا يُراعى حالهم بعد الدفع ، وهم : الفقراء ، والمساكين ، والعاملون ، والمؤلفة ، فمتى أخذوها ملكوها ملكاً دائماً^(١٤) مستقراً ، لا يجب عليهم ردّها بحال ، وأربعة منهم ، وهم العارمون ،^(١٥) وفي الرقاب^(١٦) ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ؛ فإنهم يأخذون / أخذاً مُراعى ، فإن صرفوه في الجهة التي استحقوا الأخذ لأجلها ، وإلا استرجع منهم . والفرق بين هذه الأصناف والتي قبلها ، أن هؤلاء أخذوا لمعنى لم يحصل بأخذهم للزكاة ، والأولون حصل المقصود بأخذهم ، وهو غنى الفقراء والمساكين ، وتأليف المؤلفين ، وأداء أجر العاملين . وإن قضى هؤلاء حاجتهم بها ، وفضل معهم فضل ، ردوا الفضل ، إلا العاري ، فإن ما فضل معه^(١٧) بعد غزوه فهو له . ذكره الخِرقي في غير هذا الموضع . وظاهر قوله في المكاتب أنه لا يُرد ما فضل في يده ؛ لأنه قال : وإذا عجز المكاتب ورد في الرق ، وكان قد تُصدق عليه بشيء ،

ظ ٩٩/٣

(١٢-١٢) في ١ ، ب ، م : « أجره »

(١٣) في الأصل ، ب : « منير ما » .

(١٤-١٤) في الأصل ، ١ ، ب : « والرقاب » .

(١٥) في م : « له » .

فهو لِسَيِّدِهِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ أَيْضًا ، فِي رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ وَالْكُوسَجِ . وَنَقَلَ^(١٦) عَنْهُ حَنْبَلٌ : إِذَا عَجَزَ يَرُدُّ مَا فِي يَدَيْهِ فِي الْمَكَائِينَ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ : إِنْ كَانَ بَاقِيًا بِعَيْنِهِ ، اسْتَرْجَعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دُفِعَ إِلَيْهِ لِيُعْتَقَ بِهِ وَلَمْ يَقَعْ . وَقَالَ الْقَاضِي : كَلَامُ الْخِرَقِيِّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الَّذِي بَقِيَ فِي يَدِهِ لَمْ يَكُنْ عَيْنَ الزَّكَاةِ ، وَإِنَّمَا تَصَرَّفَ فِيهَا ، وَحَصَلَ عَوَضُهَا وَفَائِدَتُهَا . وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ الَّذِي فِي يَدِ هَؤُلَاءِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ .

٤٣٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَجُوزُ نَقْلُ الصَّدَقَةِ مِنْ بَلَدِهَا إِلَى بَلَدٍ تُقْصَرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ)

المذهبُ على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَقْلُ الصَّدَقَةِ مِنْ بَلَدِهَا إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنِ الزَّكَاةِ يُبْعَثُ بِهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ؟ قَالَ : لَا . قِيلَ : وَإِنْ كَانَ قَرَابَتُهُ بِهَا ؟ قَالَ : لَا . وَاسْتَحَبَّ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا تُنْقَلَ مِنْ بَلَدِهَا . وَقَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ فِي كِتَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ : مَنْ أَخْرَجَ مِنْ مِخْلَافٍ^(١) إِلَى مِخْلَافٍ ، فَإِنَّ صَدَقَتَهُ وَعُشْرَهُ تُرَدُّ إِلَى مِخْلَافِهِ^(٢) . وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ رَدَّ زَكَاةً أُتِيَ بِهَا مِنْ خُرَاسَانَ إِلَى الشَّامِ ، إِلَى خُرَاسَانَ^(٣) . وَرَوَى عَنِ الْحُسَيْنِ وَالتَّحِيصِيِّ أَنَّهُمَا كَرِهَا نَقْلَ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، إِلَّا لِذِي قَرَابَةٍ^(٤) . وَكَانَ أَبُو الْعَالِيَةِ يُبْعَثُ بِزَكَاتِهِ / إِلَى الْمَدِينَةِ . وَلَنَا ، ١٠٠/٣ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ : « أَخْبِرْهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتَرَدُّ فِي

(١٦) فِي ١ ، م : « وَرَوَى » .

(١) الْخِلَافُ : الْكُورَةُ ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ وَالصَّقْعُ .

(٢) عَزَاهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبُنَاءُ إِلَى سَعِيدٍ وَالْأَثَرِمْ ، انْظُرْ : الْفَتْحُ الرَّبَائِي ٩ / ٤٦ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الصَّدَقَةِ يَخْرُجُ بِهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ مِنْ كَرِهِهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفُ ١٦٨ / ٣ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي الْبَابِ السَّابِقِ . الْمُصَنَّفُ ١٦٧ / ٣ . وَأَبُو عُبَيْدٍ ، فِي : بَابِ قِسْمِ الصَّدَقَةِ فِي بَلَدِهَا . الْأَمْوَالُ ٣٩٤ .

فَقَرَائِهِمْ»^(٥) . وهذا يَحْتَصُّ بِفُقَرَاءِ بَلَدِهِمْ . وَلَمَّا بَعَثَ مُعَاذُ الصَّدَقَةَ مِنَ الْيَمَنِ إِلَى عُمَرَ ، أَتَكَرَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ عُمَرُ ، وَقَالَ : لَمْ أَبْعَثْكَ جَائِيًا ، وَلَا آخِذَ جِزْيَةٍ ، وَلَكِنْ بَعَثْتُكَ لِتَأْخُذَ مِنْ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ ، فَتَرُدَّ فِي فَقَرَائِهِمْ . فَقَالَ مُعَاذٌ^(٦) : مَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِشَيْءٍ وَأَنَا أَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهُ مِنِّي . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي « الْأَمْوَالِ »^(٧) . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَطَاءٍ مَوْلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، أَنَّ زِيَادًا ، أَوْ بَعْضَ الْأَمْرَاءِ ، بَعَثَ عِمْرَانَ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ : أَيْنَ الْمَالُ ؟ قَالَ : أَلِلْمَالِ بَعَثْتَنِي ؟ أَخَذْنَاهَا مِنْ حَيْثُ كُنَّا نَأْخُذُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَوَضَعْنَاهَا حَيْثُ كُنَّا نَضَعُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٨) . وَلَآنَ الْمَقْصُودُ إِغْنَاءُ الْفُقَرَاءِ بِهَا ، فَإِذَا أَبْحَنَّا نَقْلَهَا أَفْضَى إِلَى بَقَاءِ فَقَرَاءِ ذَلِكَ الْبَلَدِ مُحْتَاجِينَ .

فصل : فَإِنْ خَالَفَ وَنَقَلَهَا ، أَجْزَأَتْهُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ الْقَاضِي : وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، وَلَمْ أَجِدْ عَنْهُ نَصًّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِيهَا رِوَايَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا ، يُجْزِئُهُ . وَاخْتَارَهَا ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ ، فَبَرِيءٌ مِنْهُ كَالَّذِينَ ، وَكَأَنَّ لَوْ فَرَّقَهَا فِي بَلَدِهَا . وَالْأُخْرَى ، لَا تُجْزِئُهُ . اخْتَارَهَا ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى غَيْرِ مَنْ أَمَرَ بِدَفْعِهَا إِلَيْهِ ، أَشْبَهَ مَالُو دَفْعَهَا إِلَى غَيْرِ الْأَصْنَافِ .

فصل : فَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهَا فَقَرَاءُ أَهْلِ بَلَدِهَا ، جَازَ نَقْلُهَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : قَدْ تُحْمَلُ الصَّدَقَةُ إِلَى الْإِمَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا^(٩) فَقَرَاءٌ أَوْ كَانَ فِيهَا فَضْلٌ عَنْ

(٥) تقدم تخرجه في صفحة ٥ .

(٦) في م زيادة : « أنا » .

(٧) في : باب قسم الصدقة في بلدها . الأموال ٥٩٦ .

(٨) في ١ ، ب زيادة : « رواه أبو داود » .

وأخرجه أبو داود ، في : باب في الزكاة هل تحمل من بلد إلى بلد ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود

١ / ٣٧٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في عمال الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٩ .

(٩) سقط من : ١ ، ب ، م .

حَاجَتِهِمْ ، وقال أيضا : لا تُخْرِجُ صَدَقَةً قَوْمَ عَنْهُمْ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا فَضْلٌ عَنْهُمْ ؛ لِأَنَّ^(١٠) الَّذِي كَانَ يَجِيءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَبَى بَكْرٍ ، وَعُمَرُ مِنْ الصَّدَقَةِ ، إِنَّمَا كَانَ عَنْ فَضْلٍ مِنْهُمْ^(١١) ، يُعْطُونَ مَا يَكْفِيهِمْ ، وَيُخْرِجُ الْفَضْلُ عَنْهُمْ . وَرَوَى / أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي كِتَابِ « الْأَمْوَالِ »^(١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرُ بْنُ شُعَيْبٍ ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ لَمْ يَزَلْ بِالْجَنْدِ^(١٣) ، إِذْ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ ، فَردَّه عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ مُعَاذًا بِثُلْثِ صَدَقَةِ النَّاسِ ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ ، وَقَالَ : لِمَ أَبْعَثُكَ جَائِعًا ، وَلَا آخِذَ جَزِيَّةٍ ، لَكِنْ بَعَثْتُكَ لِتَأْخُذَ مِنْ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ ، فَتَرُدَّ^(١٤) عَلَى فَقَرَائِهِمْ . فَقَالَ مُعَاذٌ : مَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِشَيْءٍ وَأَنَا أَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهُ مِنِّي . فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الثَّانِي ، بَعَثَ إِلَيْهِ بِشَطْرِ الصَّدَقَةِ ، فَتَرَا جَعًا بِمِثْلِ ذَلِكَ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الثَّالِثُ بَعَثَ إِلَيْهِ بِهَا كُلِّهَا ، فَرَاجَعَهُ عُمَرُ بِمِثْلِ مَا رَاجَعَهُ ، فَقَالَ مُعَاذٌ : مَا وَجَدْتُ أَحَدًا يَأْخُذُ مِنِّي شَيْئًا . وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ بِيَادِيَّةٍ ، وَلَمْ يَجِدْ مِنْ يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ ، فَرَّقَهَا عَلَى فَقَرَاءِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ .

فصل : قال أحمد ، في رواية محمد بن الحَكَم : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي بَلَدٍ ، وَمَالُهُ فِي بَلَدٍ ، فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تُودَى حَيْثُ كَانَ الْمَالُ ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ حَيْثُ هُوَ ، وَبَعْضُهُ فِي مِصْرٍ ، يُودَى زَكَاةُ كُلِّ مَالٍ حَيْثُ هُوَ . فَإِنْ كَانَ غَائِبًا عَنْ مِصْرِهِ وَأَهْلِهِ ، وَالْمَالُ مَعَهُ ، فَأَسْهَلُ أَنْ يُعْطِيَ بَعْضُهُ فِي هَذَا الْبَلَدِ ، وَبَعْضُهُ فِي الْبَلَدِ الْآخَرِ . فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَالُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ حَتَّى يَمُكَّتْ فِيهِ حَوْلًا تَامًا ، فَلَا يَبْعَثُ بِزَكَاتِهِ إِلَى بَلَدٍ

(١٠) في الأصل ، ب : « لكن » .

(١١) في ١ ، م : « عنهم » .

(١٢) تقدم في صفحة ١٣٢ .

(١٣) الجند : مدينة كبيرة باليمن تتبعها مخاليف ، وبين الجند وصنعاء ثمانية وخمسون فرسخا . معجم البلدان

١٢٧ / ٢ .

(١٤) في ١ ، ب : « فردها » .

آخِرَ . فإن كان المَالُ تِجَارَةً يُسَافِرُ به ، فقال القاضي : يُفَرَّقُ زَكَاتُهُ حَيْثُ حَالَ حَوْلُهُ ، فِي أَى مَوْضِعٍ كَانَ . وَمَفْهُومُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي اعْتِبَارِهِ الْحَوْلَ التَّامَّ ، أَنَّهُ يَسْتَهْلُ فِي أَنْ يُفَرَّقَهَا فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْبُلْدَانِ الَّتِي أَقَامَ بِهَا فِي ذَلِكَ الْحَوْلِ . وَقَالَ فِي الرَّجُلِ يَغِيبُ عَنْ أَهْلِهِ ، فَتَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ : يُزَكِّيهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَثُرَ مُقَامُهُ فِيهِ . فَأَمَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فَإِنَّهُ يُفَرَّقُهَا فِي الْبَلَدِ الَّذِي وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِيهِ ، سَوَاءً كَانَ مَالُهُ فِيهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَفُرِّقَتْ فِي الْبَلَدِ الَّذِي سَبَبُهَا فِيهِ .

فصل : وَالْمُسْتَحَبُّ تَفْرِيقُ الصَّدَقَةِ فِي بَلَدِهَا ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ مِنَ الْقَرَى وَالْبُلْدَانِ . قَالَ أَحْمَدُ / فِي رِوَايَةٍ صَالِحَةٍ : لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطِيَ زَكَاتُهُ فِي الْقَرَى الَّتِي حَوْلَهُ مَا لَمْ تُقْصَرِ الصَّلَاةُ فِي أَثْنَائِهَا ، وَيَبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ . وَإِنْ نَقَلَهَا إِلَى الْبَعِيدِ لِتَحَرُّى قَرَابَةٍ ، أَوْ مَنْ كَانَ أَشَدَّ حَاجَةً ، فَلَا بَأْسَ ، مَا لَمْ يُجَاوِزَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ .

فصل : وَإِذَا أَخَذَ السَّاعِى الصَّدَقَةَ ، وَاحْتِاجَ إِلَى بَيْعِهَا لِمَصْلَحَةٍ مِّنْ كَلْفِهِ فِي نَقْلِهَا أَوْ مَرَضِهَا أَوْ نَحْوِهَا^(١٥) ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةً كَوْمَاءً^(١٦) ، فَسَأَلَ عَنْهَا ؟ فَقَالَ الْمُصَدِّقُ : إِنِّي ارْتَجَعْتُهَا بِإِبِلٍ . فَسَكَتَ . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي « الْأَمْوَالِ »^(١٧) ، وَقَالَ : الرَّجْعَةُ أَنْ يَبِيعَهَا ، وَيَشْتَرِيَ بِشَمَنِهَا مِثْلَهَا أَوْ غَيْرَهَا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاجَةً إِلَى بَيْعِهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَجُوزُ ، وَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ، وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازَ ؛ لِحَدِيثِ قَيْسٍ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَكَتَ حِينَ أَخْبَرَهُ الْمُصَدِّقُ بِارْتِجَاعِهَا ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ، ب : « وَنَحْوَهَا » .

(١٦) نَاقَةُ كَوْمَاءٍ : ضَخْمَةُ السِّنَامِ .

(١٧) بَلْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ١ / ٢٢٢ .

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَجَازَ أَخَذَ الْقِيمَ فِي الزُّكُوتِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى

٤٣٥ - مسألة ؛ قال : (وإذا باع مَاشِيَةً قَبْلَ الحَوْلِ بِمِثْلِهَا ، زَكَّاهَا إِذَا تَمَّ حَوْلٌ مِنْ وَقْتِ مِلْكِهِ الْأَوَّلِ)

وَجُمِلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا باعَ نَصَابًا لِلزَّكَاةِ ، مِمَّا يُعْتَبَرُ فِيهِ الحَوْلُ بِجِنْسِهِ ، كَالْإِبِلِ بِالْإِبِلِ ، أَوِ البَقَرِ بِالْبَقَرِ ، أَوِ العَنَمِ بِالْعَنَمِ ، أَوِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ ، أَوِ الفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ ، لَمْ يَنْقَطِعِ الحَوْلُ ، وَبَنَى حَوْلَ الثَّانِي عَلَى حَوْلِ الْأَوَّلِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَنْبَنِي حَوْلٌ نَصَابٍ عَلَى حَوْلٍ غَيْرِهِ بِحَالٍ ؛ لِقَوْلِهِ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ » ^(١) . وَلِأَنَّهُ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يَنْبَنِ عَلَى حَوْلٍ غَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ . وَوَافَقَنَا أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْأَثْمَانِ . وَوَافَقَ الشَّافِعِيُّ فِيهَا سِوَاهَا ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ فِي الْأَثْمَانِ لِكَوْنِهَا ثَمَنًا ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَشْمَلُهَا ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ نَصَابٌ يُضْمُّ إِلَيْهِ ثَمَاوُهُ فِي الحَوْلِ ، فَبُنِيَ حَوْلٌ بَدَلَهُ مِنْ جِنْسِهِ عَلَى حَوْلِهِ ، كَالْعُرُوضِ ، وَالْحَدِيثُ مَخْصُوصٌ بِالنَّمَاءِ وَالرَّبْحِ وَالْعُرُوضِ ، فَتَقْيِسُ عَلَيْهِ مَحَلَّ التَّزَاوُعِ ، وَالْجِنْسَانِ لَا يُضْمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ مَعَ وُجُودِهِمَا . فَأَوَّلَى أَنْ لَا يُبْنَى حَوْلٌ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

فصل : / قال أحمد بن سعيد ^(٢) : سألت أحمد ، عن الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ غَنَمٌ ١٠١/٣ ظ سَائِمَةً ، فَيَبِيعُهَا بِضِعْفِهَا مِنَ الْعَنَمِ ، ^(٣) أَعْلِيهِ أَنْ يُزَكِّيَهَا ^(٣) كُلَّهَا ، أَمْ يُعْطَى زَكَاةُ الْأَصْلِ ؟ قَالَ : بَلْ يُزَكِّيَهَا كُلَّهَا ، عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ فِي السَّخْلَةِ يَرْوُحُ بِهَا الرَّاعِي ^(٤) ؛ لِأَنَّ نَمَاءَهَا مَعَهَا . قُلْتُ : فَإِنْ كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ ؟ قَالَ : يُزَكِّيَهَا كُلَّهَا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٦ .

(٢) ممن نقل عن الإمام أحمد ، واسمه أحمد بن سعيد ثلاثة ؛ أبو العباس اللحياني ، وأبو عبد الله الرباطي ، وأبو جعفر الدارمي . انظر : طبقات الحنابلة ١ / ٤٥ .

(٣-٣) في ١ ، م : « أيزكيها » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٦ .

على حديث حماس^(٥) ، فأما إن باع النصاب بدون النصاب انقطع الحول ، وإن كان عنده مائتان فباعهما بمائة فعليه زكاة مائة وحدها .

٤٣٦ - مسألة ؛ قال : (وكذلك إن أبدل عشرين دينارًا بمائتي درهم ، أو مائتي درهم بعشرين دينارًا ، لم تبطل الزكاة بالتقاليها)

وجملة ذلك أنه متى أبدل نصابًا^(١) من غير^(٢) جنسه ، انقطع حول الزكاة واستأنف حولًا ، إلا الذهب بالفضة ، أو عروض التجارة ؛ لكون الذهب والفضة كاللؤلؤ الواحد ، إذ هما أروش الجنائيات ، وقيم المتلفات ، ويضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة . وكذلك إذا اشترى عرضًا للتجارة بنصاب من الأثمان ، أو باع عرضًا بنصاب ، لم ينقطع الحول ؛ لأن الزكاة تجب في قيمة العروض ، لا في نفسها ، والقيمة هي الأثمان ، فكانا جنسًا واحدًا . وإذا قلنا : إن الذهب والفضة لا يضم أحدهما إلى صاحبه ، لم يثن حول أحدهما على حول الآخر ؛ لأنهما مالان لا يضم أحدهما إلى الآخر ، فلم يثن حوله على حوله ، كالجنسين من الماشية . وأما عروض التجارة ، فإن حولها يبنى^(٣) على حول الأثمان بكل حال .

٤٣٧ - مسألة ؛ قال : (ومن كانت عنده ماشية ، فباعها قبل الحول بدراهم ، فرارًا من الزكاة ، لم تسقط الزكاة عنه)

قد ذكرنا أن إبدال النصاب بغير جنسه يقطع الحول ، ويستأنف حولًا آخر . فإن فعل هذا فرارًا من الزكاة ، لم تسقط عنه ، سواء كان المبدل ماشية أو غيرها من النصب^(٤) ، وكذلك لو أئلف جزءًا من النصاب ، قصداً للتقصيص ، لتسقط عنه

(٥) يأتي حديث حماس وتخريجه في أول باب زكاة عروض التجارة .

(١-١) في ب : « بغير » .

(٢) في الأصل : « يبنى » .

(١) في ا ، ب : « النصاب » .

الزكاة ، لم تَسْقُطْ ، وتُؤَخَذُ الزكاةُ منه في آخِرِ الحَوْلِ ، إذا كان إِبْدَالُهُ وإِثْلَافُهُ / عند ١٠٢/٣ قُرْبِ الوُجُوبِ . ولو فَعَلَ ذلك في أَوَّلِ الحَوْلِ ، لم تَجِبِ الزكاةُ ؛ لأنَّ ذلك ليس بِمَظْنَنَةٍ لِلْفِرَارِ . وبما ذَكَرْنَاهُ قال مَالِكٌ ، والأَوْزَاعِيُّ ، وابنُ المَاجِشُونِ ، وإِسْحَاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ . وقال أبو حَنِيفَةَ ، والشَّافِعِيُّ : تَسْقُطُ عنه الزكاةُ ؛ لأنَّه نَقَصَ قَبْلَ تَمَامِ حَوْلِهِ ، فلم تَجِبْ فيه الزكاةُ ، كما لو أَثْلَفَهُ^(٢) لِحَاجَتِهِ . ولَنَا ، قولُ اللَّهِ تعالى : ﴿ إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ * وَلَا يَسْتَشْنُونَ * فطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ * فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾^(٣) . فعَاقَبَهُمُ اللَّهُ تعالى بذلك ، لِفِرَارِهِمْ مِنَ الصَّدَقَةِ ، ولأنَّه قَصَدَ إِسْقَاطَ نَصِيبٍ مَنْ انْعَقَدَ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِهِ ، فلم يَسْقُطْ ، كما لو طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ ، ولأنَّه لَمَّا قَصَدَ قَصْدًا فَاسِدًا ، اقْتَضَتِ الْحِكْمَةُ مُعَاقَبَتَهُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ ، كَمَنْ قَتَلَ مَوْرُوثَهُ^(٤) لِاسْتِعْجَالِ مِيرَاثِهِ ، عَاقَبَهُ الشَّرْعُ بِالْجِرْمَانِ ، وإذا أَثْلَفَهُ لِحَاجَتِهِ ، لم يَقْصِدْ قَصْدًا فَاسِدًا .

فصل : وإذا حَالَ الحَوْلُ أُخْرِجَ الزكاةُ مِنْ جِنْسِ المَالِ الْمَبِيعِ ، دُونَ الْمَوْجُودِ ؛ لأنَّه الَّذِي وَجَبَتْ الزكاةُ بِسَبَبِهِ ، لَوْلَاهُ^(٥) لم تَجِبْ فِي هَذَا زَكَاةٌ .

فصل : فإن لم يَقْصِدْ بِالْبَيْعِ وَلَا بِالتَّنْقِيصِ الْفِرَارَ ، انْقَطَعَ الحَوْلُ ، واستَأْنَفَ بما اسْتَبْدَلَ بِهِ حَوْلًا ، إِنْ كَانَ مَحَلًّا لِلزكاةِ ، فَإِنْ وَجَدَ بِالثَّانِي عَيْنًا ، فَرَدَّهُ أَوْ بَاعَهُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ ، ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ ، اسْتَأْنَفَ أَيْضًا حَوْلًا ؛ لِزَوَالِ مِلْكِهِ بِالْبَيْعِ ، قَلَّ الزَّمَانُ أَوْ كَثُرَ ، وَقَدْ ذَكَرَ^(٦) الْخِرَقِيُّ هَذَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَقَالَ : وَالْمَاشِيَةُ إِذَا بِيَعَتْ

(٢) فِي ١ ، م : « أَثْلَفَ » .

(٣) سُورَةُ الْقَلَمِ ١٧ - ٢٠ .

(٤) فِي ١ ، م : « مَوْرُوثَهُ » .

(٥) فِي م : « وَلَوْلَاهُ » .

(٦) فِي النسخ : « ذَكَرَهُ » .

بِالْخِيَارِ فَلَمْ يَنْقُضِ الْخِيَارُ حَتَّى رُدَّتْ ، اسْتَقْبَلَ الْبَائِعُ بِهَا حَوْلًا ، سَوَاءٌ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ تَجْدِيدُ مِلْكٍ . وَإِنْ حَالَ الْحَوْلُ عَلَى النَّصَابِ الَّذِي اشْتَرَاهُ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَإِنْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا قَبْلَ إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ فَلَهُ الرَّدُّ ، سَوَاءٌ قُلْنَا الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، أَوْ بِالذِّمَّةِ ؛ لَمَّا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي الْعَيْنِ بِمَعْنَى اسْتِحْقَاقِ الْفُقَرَاءِ جُزْءًا مِنْهُ ، بَلْ بِمَعْنَى تَعَلُّقِ حَقِّ بِهِ ، كَتَعَلُّقِ الْأَرْضِ بِالْجَانِبِ ، فَيَرُدُّ النَّصَابُ ، وَعَلَيْهِ إِخْرَاجُ / زَكَاتِهِ مِنْ مَالٍ آخَرَ . فَإِنْ أُخْرِجَ الزَّكَاةُ مِنْهُ ، ثُمَّ أَرَادَ رَدُّهُ ، انْبَنَى عَلَى الْمَعِيبِ إِذَا حَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ آخَرُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ، هَلْ لَهُ رَدُّهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، وَانْبَنَى ^(٧) أَيْضًا عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ ، فَإِنْ قُلْنَا : يَجُوزُ . جَازَ الرَّدُّ هُنَا ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ . وَمَتَى رَدَّهُ فَعَلَيْهِ عَوَضُ الشَّاةِ الْمُخْرَجَةِ ، تُحْسَبُ عَلَيْهِ بِالْحِصَّةِ مِنَ الثَّمَنِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي قِيَمَتِهَا مَعَ يَمِينِهِ ، إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُ ؛ لِأَنَّهَا تَلَفَتْ فِي يَدِهِ ، فَهُوَ أَعْرِفَ بِقِيَمَتِهَا ، وَلِأَنَّ الْقِيَمَةَ مُدَّعَاةٌ عَلَيْهِ ، فَهُوَ غَارِمٌ ، وَالْقَوْلُ فِي الْأَصُولِ قَوْلُ الْغَارِمِ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهُ يَغْرُمُ الثَّمَنَ ، فَيَرُدُّهُ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْغَارِمَ لِثَمَنِ الشَّاةِ الْمُدَّعَاةِ هُوَ الْمُشْتَرِي . فَإِنْ أُخْرِجَ الزَّكَاةُ مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ ، فَلَهُ الرَّدُّ وَجْهًا وَاحِدًا .

فصل : فَإِنْ كَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا ، لَمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُ الزَّكَاةِ فِي النَّصَابِ ، وَبَنَى عَلَى حَوْلِهِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ مَا اتَّقَلَ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَتَعَذَّرَ رَدُّهُ ، فَيَصِيرُ كَالْمَغْصُوبِ ، عَلَى مَا مَضَى .

فصل : وَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي النَّصَابِ الَّذِي وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِ ، بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَأَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ ، وَلَيْسَ لِلْسَّاعِي فَسْخُ الْبَيْعِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَصِحُّ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ أَدَاءِ الزَّكَاةِ نَقَضَ الْبَيْعَ فِي قَدَرِهَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّا إِنْ قُلْنَا إِنْ الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، فَقَدْ بَاعَ مَا لَا يَمْلِكُهُ ، وَإِنْ

(٧) فِي الْأَصْلِ ، ب : « وَيَنْبَنَى » .

قُلْنَا تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ ، فَقَدَّرُ الزَّكَاةَ مُرْتَهَنًا بِهَا ، وَيَبِيعُ الرَّهْنُ غَيْرُ جَائِزٍ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٨) . وَمَفْهُومُهُ صِحَّةُ بَيْعِهَا إِذَا بَدَأَ صَلَاحُهَا ، وَهُوَ عَامٌّ فِيمَا وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ وَغَيْرُهُ . وَنَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ ، وَيَبِيعُ الْعِنَبَ حَتَّى يَسْوَدَّ ^(٩) . وَهُمَا مِمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ . وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ فِي الذِّمَّةِ ، وَالْمَالُ خَالٍ عَنْهَا ، فَصَحَّ بَيْعُهُ ، كَمَا لَوْ بَاعَ مَالَهُ ، وَعَلَيْهِ دَيْنُ آدَمِيٍّ ، أَوْ زَكَاةُ فِطْرٍ . وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ ، فَهُوَ تَعَلَّقٌ لَا يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ / فِي جُزْءٍ مِنَ النَّصَابِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ بَيْعَ جَمِيعِهِ ، كَأَرْضِ الْجَنَازَةِ . وَقَوْلُهُمْ : بَاعَ مَا لَا يَمْلِكُهُ . لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ الْمِلْكَ لَمْ يَثْبُتْ لِلْفُقَرَاءِ فِي النَّصَابِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ ^(١٠) لَهُ أَدَاءَ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا يَتِمَّكُنُ الْفُقَرَاءُ مِنْ إلْزَامِهِ أَدَاءَ الزَّكَاةِ مِنْهُ ، وَلَيْسَ بِرَهْنٍ ، فَإِنَّ

١٠٣/٣ و

(٨) أخرجه البخارى ، فى : باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه ... ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب بيع المزابنة ، وباب بيع الثمر على رهوس النخل بالذهب والفضة ، وباب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، وباب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ، وباب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع ، وفى : باب الرجل يكون له ممر أو شرب فى حائط أو فى نخل ، من كتاب المساقاة . صحيح البخارى ٢ / ١٥٧ ، ٣ / ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٥١ . ومسلم ، فى : باب النهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، وباب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا فى العرايا ، وباب النهى عن المحاقلة والمزابنة ... من كتاب البيوع . صحيح مسلم ٣ / ١١٦٥ - ١١٦٨ ، ١١٧٤ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢ / ٢٢٧ . والنسائى ، فى : باب بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه ، وباب العرايا بالرطب ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧ / ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٤٦ ، ٧٤٧ . والدارمى ، فى : باب فى النهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢ / ٢٥٢ . والإمام مالك ، فى : باب النهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . الموطأ ٢ / ٦١٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٧ ، ٤٦ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٢٣ ، ٣٦٣ ، ٣ ، ٣٧٢ ، ٣٨١ ، ٥ / ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٦ / ٧٠ ، ١٠٦ .

(٩) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢ / ٢٢٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٣٦ . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٤٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢٢١ ، ٢٥٠ .

(١٠) فى الأصل ، ١ : « أنه » .

أحكام الرهن غير ثابتة فيه ، فإذا تصرف في النصاب ثم^(١١) أخرج الزكاة من غيره ، وإلا كلف إخراجها ، وإن لم يكن له كلف تحصيلها ، فإن عجز بقيت الزكاة في ذمته ، كسائر الديون ، ولا يؤخذ من النصاب . ويحتمل أن يفسخ البيع في قدر الزكاة ، وتؤخذ منه ، ويرجع البائع عليه بقدرها ؛ لأن على الفقراء ضرراً في إتمام البيع ، وتفويتاً لحقوقهم ، فوجب فسخه ؛ لقول النبي ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار »^(١٢) . وهذا أصح^(١٣) .

٤٣٨ - مسألة ؛ قال : (والزكاة تجب في الذمة بحلول الحول وإن تلف المال ، فرط أو لم يفرط)

هذه المسألة تشتمل على أحكام ثلاثة : أحدها ، أن الزكاة تجب في الذمة . وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وأحد قولي الشافعي ؛ لأن إخراجها من غير النصاب جائز ، فلم تكن واجبة فيه ، كزكاة الفطر ، ولأنها لو وجبت فيه ، لا تمتنع تصرف المالك فيه ، ولتمكن المستحقون من إلزامه أداء الزكاة من عينه ، أو ظهر شيء من أحكام ثبوته فيه^(١) ، ولسقطت^(٢) الزكاة بتلف النصاب من غير تفريط ، كسقوط أرض الجنابة بتلف الجاني . والثانية ، أنها تجب في العين . وهذا القول الثاني للشافعي ، وهذه الرواية هي الظاهرة عند بعض أصحابنا ؛ لقول النبي ﷺ : « في أربعين شاة شاة »^(٣) . وقوله : « فيما سقت السماء العشر » ،

(١١) سقط من : م .

(١٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه

٢ / ٧٨٤ . والإمام مالك مرسل ، في : باب القضاء في المرفق ، من كتاب الأفضية . الموطأ ٢ / ٧٤٥ .

والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١٣ ، ٥ / ٣٢٧ .

(١٣-١٣) سقط من : الأصل .

(١) في م : « فيها » .

(٢) في ا ، ب ، م : « وأسقطت » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

وَفِيمَا سُقِيَ بِدَالِيَةٍ أَوْ تُضَجَّ نِصْفُ الْعُشْرِ»^(٤) . وغير ذلك من الألفاظ الواردة بحَرْفٍ « في » وهي لِلظَّرْفِيَّةِ . وإنما جاز الإخراج من غير النِّصَابِ رُحْصَةً . وفائدة الخلاف أنها إذا كانت في الذِّمَّةِ ، فحال على ماله حَوْلَانِ ، لم يُؤَدَّ زَكَاةُهما ، وَجَبَ عليه أداؤها لما مَضَى ، ولا تَنْقُصُ^(٥) عنه الزكاة في الحَوْلِ / ١٠٣/٣ ظ الثاني ، وكذلك إن كان أَكْثَرُ من نِصَابٍ ، لم تَنْقُصِ الزكاة ، وإن مَضَى عليه أحوالٌ ، فلو كان عنده أَرْبَعُونَ شاةً مَضَى عليها ثَلَاثَةُ أحوالٍ لم يُؤَدَّ زَكَاةُها ، وَجَبَ عليه ثلاثُ شِيَاهٍ ، وإن كانت مائةً دِينَارٍ ، فعليه سَبْعَةُ دَنَانِيرٍ وَنِصْفٌ ؛ لأنَّ الزكاة وَجِبَتْ في ذِمَّتِهِ ، فلم يُؤَثِّرْ في تَنْقِيسِ^(٦) النِّصَابِ . لكنَّ إن لم يَكُنْ له مالٌ آخَرُ يُؤَدَّى الزكاة منه ، اِحْتَمَلَ أن تَسْقُطَ الزكاة في قَدْرِها ؛ لأنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزكاة . وقال ابنُ عَقِيلٍ : لا تَسْقُطُ الزكاة بهذا بحالٍ ؛ لأنَّ الشَّيْءَ لا يُسْقِطُ نَفْسَهُ ، وقد يُسْقِطُ غَيْرَهُ ، بِدَلِيلٍ أن تَغْيِرَ الماءُ بِالنَّجَاسَةِ في مَحَلِّها لا يَمْنَعُ صِحَّةَ طَهَارَتِها وإِزَالَتِها به ، وَيَمْنَعُ إِزَالََةَ نَجَاسَةٍ غَيْرِها . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّ الزكاة الثَّانِيَةَ غَيْرُ الأوَّلَى . وإن قلنا : الزكاة تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ . وكان النِّصَابُ مِمَّا تَجِبُ الزكاة في عَيْنِهِ ، فَحَالَتْ^(٧) عليه أحوالٌ لم تُؤَدَّ زَكَاةُها ، تَعَلَّقَتِ الزكاة في الحَوْلِ الأوَّل من النِّصَابِ

(٤) أخرجه البخارى ، في : باب العشر فيما يسقى من ماء السماء ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ١٥٥ / ٢ . ومسلم ، في : باب ما فيه العشر أو نصف العشر ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٧٥ / ٢ . وأبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، وباب صدقة الزرع ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ٣٦٢ / ١ ، ٣٧٠ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره ، من أبواب الزكاة . ١٣٤ / ٣ ، ١٣٥ . والنسائى ، في : باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٣١ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الزروع والثمار ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٠ / ١ . والدارمى ، في : باب العشر فيما سقت السماء وفيما تسقى بالنضح ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ٣٩٣ / ١ . والإمام مالك مرسلًا ، في : باب زكاة ما يخرص من ثمار النخيل والأعناب ، من كتاب الزكاة . الموطأ ٢٧٠ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٥ / ١ ، ٣ ، ٣٤١ ، ٣٥٣ ، ٢٣٣ / ٥ .

(٥) في ١ ، م : « تنقصى » .

(٦) في ١ : « نقص » .

(٧) في الأصل : « فحال » .

بَقْدَرِهِ^(٨) ، فَإِنْ كَانَ نِصَابًا لَا زِيَادَةَ عَلَيْهِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، فِيمَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ نَقَصَ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ عَزَلَ قَدْرَ فَرْضِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَعَلَيْهِ زَكَاةٌ مَا بَقِيَ . وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . وَقَالَ ، فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ : إِذَا كَانَتْ الْعَنَمُ أَرْبَعِينَ ، فَلَمْ يَأْتِهِ الْمُصَدِّقُ عَامَيْنِ ، فَإِذَا أَخَذَ الْمُصَدِّقُ شَاةً ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْبَاقِي ، وَفِيهِ خِلَافٌ . وَقَالَ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ : إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ مَائَتَا دِرْهَمٍ ، فَلَمْ يُزَكِّهَا حَتَّى حَالَ عَلَيْهَا حَوْلٌ آخَرُ ، يُزَكِّيهِا لِلْعَامِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تَصِيرُ مَائَتَيْنِ غَيْرَ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ . وَقَالَ ، فِي رَجُلٍ لَهُ أَلْفٌ دِرْهَمٍ ، فَلَمْ يُزَكِّهَا سِنِينَ : يُزَكَّى فِي أَوَّلِ سَنَةِ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ فِي كُلِّ سَنَةٍ بِحِسَابِ مَا بَقِيَ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ مِنَ الْعَنَمِ تُتَجَتُ سَخْلَةً فِي كُلِّ حَوْلٍ ، وَجَبَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ شَاةٌ ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ كَمَلَ بِالسَّخْلَةِ الْحَادِثَةِ ، فَإِنْ كَانَ نِتَاجُ السَّخْلَةِ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ بِمُدَّةٍ ، اسْتَوَيْفَ الْحَوْلُ الثَّانِي مِنْ حِينَ تُتَجَتُ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَمَلَ .

فصل : فَإِنْ مَلَكَ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ ، فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا أَحْوَالًا ، فَعَلَيْهِ فِي / كُلِّ سَنَةٍ شَاةٌ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرَمِ . قَالَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرَمِ : الْمَالُ غَيْرُ الْإِبِلِ إِذَا أُدِّيَ مِنَ الْإِبِلِ ، لَمْ يَنْقُصْ ، وَالْخَمْسُ بِحَالِهَا ، وَكَذَلِكَ مَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ ، لَا تَنْقُصُ زَكَاتُهَا فِيمَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ يَجِبُ مِنْ غَيْرِهَا ، فَلَا يُمَكِّنُ تَعَلُّقَهُ بِالْعَيْنِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا ، أَنَّ زَكَاتَهَا تَنْقُصُ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ ، فَإِذَا^(٩) كَانَ عِنْدَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَمَضَى عَلَيْهَا أَحْوَالٌ ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ^(١٠) فِيهَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا نَقَصَتْ بِوَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ

(٨) فِي أ ، ب ، م : « بَقْدَرِهَا » .

(٩) فِي أ ، م : « فَإِنْ » .

(١٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

عن خُمُسٍ كَامِلَةٍ ، فلم يَجِبْ عليه فيها شيءٌ ، كما لو مَلَكَ أَرْبَعًا وَجُزْءًا من بَعِيرٍ .
ولنا ، أَنَّ الْوَاجِبَ من غَيْرِ النَّصَابِ ، فلم يَنْقُصْ به النَّصَابُ ، كما لو أَدَّاهُ ، وفَارَقَ
سَائِرَ الْمَالِ^(١١) ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهَا بِعَيْنِهِ ، فَيَنْقُصُهُ ، كما لو أَدَّاهُ من
النَّصَابِ ، فعَلَى هَذَا لو مَلَكَ خُمُسًا وَعِشْرِينَ ، فَحَالَتْ عَلَيْهَا^(١٢) أَحْوَالٌ ، فعَلَيْهِ
فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَوْلٍ بَعْدَهُ أَرْبَعُ شَيَاهِ . وَإِنْ بَلَغَتْ
قِيَمَةُ الشَّاةِ الْوَاجِبَةِ أَكْثَرَ من خُمُسٍ من^(١٣) الْإِبِلِ . فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا لم يَكُنْ فِي خُمُسٍ
وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، فَالوَاجِبُ فِيهَا من غَيْرِ عَيْنِهَا ، فَيَجِبُ أَنْ لَا تَنْقُصَ زَكَاتُهَا
أَيْضًا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا . قُلْنَا : إِذَا أَدَّى عَنْ خُمُسٍ وَعِشْرِينَ أَكْبَرَ من بِنْتِ
مَخَاضٍ ، جَازَ ، فَقَدْ أُمِكنَ تَعَلُّقُ الزَّكَاةِ بِعَيْنِهَا ، لِإِمْكَانِ الْأَدَاءِ مِنْهَا ، بِخِلَافِ
عِشْرِينَ من الْإِبِلِ ، فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ وَاحِدَةٌ مِنْهَا ، فَافْتَرَقَا .

فصل : الْحُكْمُ الثَّانِي ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ بِحُلُولِ^(١٤) الْحَوْلِ ، سَوَاءً تَمَكَّنَ من
الْأَدَاءِ أَوْ لم يَتَمَكَّنْ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ فِي
الْآخِرِ : التَّمَكُّنُ من الْأَدَاءِ شَرْطٌ ، فَيُشْتَرَطُ لِلْوُجُوبِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : الْحَوْلُ ،
وَالنَّصَابُ ، وَالتَّمَكُّنُ من الْأَدَاءِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . حَتَّى لو أَتْلَفَ الْمَاشِيَةَ بَعْدَ
الْحَوْلِ قَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ، إِذَا لم يَقْصِدِ الْفِرَارَ من الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهَا
عِبَادَةٌ ، فَيُشْتَرَطُ لِوُجُوبِهَا إِمْكَانُ أَدَائِهَا كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :
« لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »^(١٥) . فَمَفْهُومُهُ ، وَجُوبُهَا عَلَيْهِ إِذَا
حَالَ الْحَوْلُ ، وَلَئِنَّهُ لو لم يَتَمَكَّنْ من الْأَدَاءِ حَتَّى حَالَ عَلَيْهِ حَوْلَانِ ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ
زَكَاةُ الْحَوْلَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ / وَجُوبُ فَرَضَيْنِ فِي نِصَابٍ وَاحِدٍ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، ١٠٤/٣ ظ

(١١) فِي م : « الْأَمْوَالُ » .

(١٢) فِي ١ ، ب ، م : « عَلَيْهِ » .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « بِحَوْلٍ » .

(١٥) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٦ .

وَقِيَاسُهُمْ يَنْقَلِبُ عَلَيْهِمْ ، فَإِنَّا نَقُولُ : هَذِهِ عِبَادَةٌ ، فَلَا يُشْتَرَطُ لَوْجُوبُهَا إِمْكَانُ
أَدَائِهَا ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، فَإِنَّ الصَّوْمَ يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ وَالْمَرِيضِ الْعَاجِزِ عَنْ
أَدَائِهِ ، وَالصَّلَاةُ تَجِبُ عَلَى الْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالنَّائِمِ ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنْ ^(١٦) أَوَّلِ الْوَقْتِ
جُزْءًا ثُمَّ جُنَّ أَوْ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ ، وَالْحَجُّ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَيْسَرَ فِي وَقْتٍ لَا يَتِمَّ كُنُّ مِنْ
الْحَجِّ فِيهِ ، أَوْ مَنَعَهُ مِنَ الْمَضِيِّ مَانِعٌ . ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ تِلْكَ عِبَادَاتٌ بَدَنِيَّةٌ ،
يُكَلِّفُ فِعْلَهَا بَدَنَهُ ، فَاسْقَطَهَا تَعَذُّرُ فِعْلِهَا ، وَهَذِهِ عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ ، يُمَكِّنُ ثُبُوتُ
الشَّرِكَةِ لِلْمَسَاكِينِ فِي مَالِهِ وَالْوُجُوبِ فِي ذِمَّتِهِ مَعَ عَجْزِهِ عَنِ الْأَدَاءِ ، كَثُبُوتِ الدُّيُونِ
فِي ذِمَّةِ الْمُفْلِسِ وَتَعَلُّقِهَا بِمَالِهِ بِجِنَايَتِهِ .

فصل : الثالث ، أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَسْقُطُ بِتَلَفِ الْمَالِ ، فَرَطٌ أَوْ لَمْ يُفَرِّطْ . هَذَا
الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَحَكَى عَنْهُ الْمِمْمُونِيُّ أَنَّهُ إِذَا تَلَفَ النَّصَابُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ
الْأَدَاءِ ، سَقَطَتِ الزَّكَاةُ عَنْهُ ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْدَهُ ، لَمْ تَسْقُطْ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ مَذْهَبًا
لأَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي
ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، إِلَّا فِي الْمَاشِيَةِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى يَجِيءَ
الْمُصَدِّقُ ، فَإِنْ هَلَكَتْ قَبْلَ مَجِيئِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَسْقُطُ الزَّكَاةُ
بِتَلَفِ النَّصَابِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ قَدْ طَالَبَهُ بِهَا فَمَنَعَهَا ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ
قَبْلَ مَحَلِّ الِاسْتِحْقَاقِ ، فَسَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ تَلَفَتِ الثَّمَرَةُ قَبْلَ الْجَذَاذِ ، وَلِأَنَّهُ
حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، فَسَقَطَ بِتَلَفِهَا ، كَأَرْشِ الْجِنَايَةِ فِي الْعَبْدِ الْجَانِي . وَمَنْ اشْتَرَطَ
التَّمَكُّنَ ، قَالَ : هَذِهِ عِبَادَةٌ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهَا بِالْمَالِ ، فَيَسْقُطُ ^(١٧) فَرَضُهَا بِتَلَفِهِ قَبْلَ
إِمْكَانِ أَدَائِهَا ، كَالْحَجِّ . وَمَنْ نَصَرَ الْأَوَّلَ قَالَ : مَالٌ وَجَبَ فِي الذِّمَّةِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ
بِتَلَفِ النَّصَابِ ، كَالَّذِينَ ، فَلَمْ ^(١٨) يُشْتَرَطْ فِي ضَمَانِهِ إِمْكَانُ الْأَدَاءِ ، كَثَمَنِ

(١٦) فِي أ ، ب ، م : « فِي » .

(١٧) فِي أ ، م : « فَسَقَطَ » .

(١٨) فِي أ ، م : « أَوْ لَمْ » .

المبيع ، والتمرة لا تجب زكاتها في الذمة حتى تحرر ؛ لأنها في حكم غير المقبوض ، ولهذا لو تلفت بجائحة كانت في (١٩) ضمان البائع ، على ما دل عليه الخبر . / وإذا قلنا بوجوب الزكاة في العين ، فليس هو بمعنى استحقاق جزئ منه ، ولهذا لا يمنع التصرف فيه ، والحج لا يجب حتى يتمكن من الأداء ، فإذا وجب لم يسقط بتلف المال ، بخلاف الزكاة ، فإن التمكن ليس بشرط لوجوبها ، على ما قدمناه . والصحيح ، إن شاء الله ، أن الزكاة تسقط بتلف المال ، إذا لم يفرط في الأداء ؛ لأنها تجب على سبيل الموساة ، فلا تجب على وجه يجب أدائها مع عدم المال وفقر من تجب عليه ، ومعنى التفريط ، أن يتمكن من إخراجها فلا يخرجها ، وإن لم يتمكن من إخراجها ، فليس بمفرط ، سواء كان ذلك لعدم المستحق ، أو لبعد المال عنه ، أو لكون الفرض لا يوجد في المال ، ويحتاج إلى شرائه ، فلم يجد ما يشتريه ، أو كان في طلب الشراء ، أو نحو ذلك . وإن قلنا بوجوبها بعد تلف المال ، فتمكن المالك أدائها ، أذاها ، وإلا أنظر بها إلى ميسرته ، وتمكنه من أدائها من غير مضرة عليه ؛ لأنه إذا لزم إنظاره بدين الآدمي المتعين فبالزكاة التي هي حق الله تعالى أولى .

فصل : ولا تسقط الزكاة بموت رب المال ، وتخرج من ماله ، وإن لم يوص (٢٠)
 بها . هذا قول عطاء ، والحسن ، والزهرى ، وقادة ، ومالك ، والشافعى ، وإسحاق ، وأبى ثور ، وابن المنذر . وقال الأوزاعى ، والليث ، وثوخذ من الثلث ، مقدمه (٢١) على الوصايا ، ولا يجاوز الثلث . وقال ابن سيرين ، والشعبي ، والنخعي ، وحماد بن أبى (٢٢) سليمان ، وداود بن أبى هند (٢٣) ، وحميد الطويل ،

(١٩) في الأصل ، ب : « من » .

(٢٠) في م : « يرض » .

(٢١) في الأصل : « مقدا » .

(٢٢) سقط من : ١ ، م .

(٢٣) داود بن أبى هند واسمه دينار بن عذافر القشيري مولاهم ، من فقهاء التابعين بالبصرة ، توفي سنة تسع وثلاثين ومائة . طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٠ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٠٤ .

والمُتَنَّى ، والثَّوْرِيُّ : لا تُخْرَجُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَوْصَى بِهَا . وكذلك قال أصحابُ
الرَّأْيِ ، وجَعَلُوهَا إِذَا أَوْصَى بِهَا وَصِيَّةً تُخْرَجُ مِنَ الثُّلُثِ ، وَيُزَاحَمُ بِهَا أَصْحَابُ
الْوَصَايَا ، وَإِذَا لَمْ يُوصِ بِهَا سَقَطَتْ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مِنْ شَرْطِهَا النِّيَّةُ ، فَسَقَطَتْ
بِمَوْتِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ ، كَالصَّوْمِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا حَقٌّ وَاجِبٌ تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ ، فَلَمْ
تَسْقُطْ بِالْمَوْتِ ، كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ ، وَلِأَنَّهَا حَقٌّ مَالِيٌّ وَاجِبٌ فَلَمْ يَسْقُطْ بِمَوْتِ مَنْ
ظ ١٠٥/٣ هو عليه ، كَالَّذِينَ ، وَيُفَارِقُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ ، فَإِنَّهُمَا عِبَادَتَانِ بَدَنِيَّتَانِ / لَا تَصِحُّ
الْوَصِيَّةُ بِهِمَا ، وَلَا النِّيَابَةُ^(٢٤) فِيهِمَا . ا هـ .

فصل : وَتَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْفَوْرِ ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ إِخْرَاجِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ،
والتَّمَكُّنِ مِنْهُ ، إِذَا لَمْ يَخْشَ ضَرَرًا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ
التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يُطَالَبْ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِأَدَائِهَا مُطْلَقٌ ، فَلَا يَتَعَيَّنُ الزَّمَنُ الْأَوَّلُ لِأَدَائِهَا دُونَ
غَيْرِهِ ، كَمَا لَا يَتَعَيَّنُ لَذَلِكَ مَكَانٌ دُونَ مَكَانٍ . وَلَنَا ، أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ يَقْتَضِي
الْفَوْرَ ، عَلَى مَا سَيَذْكَرُ^(٢٥) فِي مَوْضِعِهِ ، وَلِذَلِكَ يَسْتَحِقُّ الْمُؤَخَّرُ لِلْإِمْتِثَالِ^(٢٦)
الْعِقَابَ ، وَلِذَلِكَ أَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى إِبْلِيسَ ، وَسَخِطَ عَلَيْهِ وَوَبَّخَهُ ، بِامْتِنَاعِهِ عَنِ
السُّجُودِ ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَمَرَ عَبْدَهُ أَنْ يَسْقِيَهُ ، فَأَخَّرَ ذَلِكَ ، اسْتَحَقَّ الْعُقُوبَةَ ، وَلِأَنَّ
جَوَازَ التَّأْخِيرِ يُنَافِي الْوُجُوبَ ، لِكَوْنِ الْوَاجِبِ مَا يُعَاقَبُ صَاحِبُهُ^(٢٧) عَلَى تَرْكِهِ ،
وَلَوْ جَازَ التَّأْخِيرُ ، لَجَازَ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ ، فَتَنْتَفَى^(٢٨) الْعُقُوبَةُ بِالتَّارِكِ ، وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ
مُطْلَقَ الْأَمْرِ لَا يَقْتَضِي الْفَوْرَ ، لَاقْتَضَاهُ فِي مَسْأَلَتِنَا ، إِذْ لَوْ جَازَ التَّأْخِيرُ هَاهُنَا

(٢٤) فِي أ ، م : « الْوَصِيَّة » .

(٢٥) فِي أ ، ب ، م : « يَذْكَر » .

(٢٦) فِي الْأَصْلِ : « الْإِمْتِثَال » .

(٢٧) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٢٨) فِي أ ، ب ، م : « فَتَنْبَغِي » .

لَأُخْرَهُ بِمُقْتَضَى طَبْعِهِ ، ثِقَةً مِنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَأْتُمُ بِالتَّأْخِيرِ ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ بِالمَوْتِ ، أَوْ
بَتَلَفِ مَالِهِ ، أَوْ بِعَجْزِهِ عَنِ الأَدَاءِ ، فَيَتَضَرَّرُ الْفُقَرَاءُ ، وَلِأَنَّ هَاهُنَا قَرِينَةٌ تَقْتَضِي
الْفَوْرَ ، وَهُوَ أَنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ لِحَاجَةِ الْفُقَرَاءِ ، وَهِيَ نَاجِزَةٌ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ
الْوُجُوبُ ، نَاجِزًا^(٢٩) ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَكَرَّرُ ، فَلَمْ يَجْزِ تَأْخِيرُهَا إِلَى وَقْتٍ وَجُوبٍ
مِثْلِهَا ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ . قَالَ الأَثَرُمُ : سَمِعْتُ أبا عَبْدِ اللَّهِ سِئَلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحُولُ
الْحَوْلَ عَلَى مَالِهِ ، فَيُؤَخِّرُ عَنْ وَقْتِ الزَّكَاةِ ؟ فَقَالَ : لَا ، وَلَمْ يُؤَخَّرْ إِخْرَاجُهَا ؟
وَشَدَّدَ^(٣٠) فِي ذَلِكَ^(٣١) . قِيلَ : فَابْتَدَأَ فِي إِخْرَاجِهَا ، فَجَعَلَ يُخْرِجُ أَوَّلًا فَأَوَّلًا .
فَقَالَ : لَا ، بَلْ يُخْرِجُهَا كُلَّهَا إِذَا حَالَ الْحَوْلُ . فَأَمَّا إِنْ^(٣٢) كَانَتْ عَلَيْهِ مَضَرَّةٌ فِي
تَعْجِيلِ الإِخْرَاجِ ، مِثْلَ مَنْ يَحُولُ حَوْلَهُ قَبْلَ مَجِيءِ السَّاعِي ، وَيَخْشَى أَنْ أُخْرِجَهَا
بِنَفْسِهِ أَخَذَهَا السَّاعِي مِنْهُ مَرَّةً أُخْرَى ، فَلَمْ تَأْخِيرُهَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَكَذَلِكَ إِنْ
خَشِيَ فِي إِخْرَاجِهَا ضَرَرًا فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالٍ لَهُ سِوَاهَا ، فَلَمْ تَأْخِيرُهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ
ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ »^(٣٣) وَلِأَنَّهُ إِذَا جَازَ تَأْخِيرُ قَضَاءِ / دَيْنِ الْآدَمِيِّ لَذَلِكَ ،
فَتَأْخِيرُ الزَّكَاةِ أَوْلَى .

فصل : فَإِنْ أُخْرَهَا لِيَدْفَعَهَا إِلَى مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِهَا ، مِنْ ذِي قَرَابَةٍ ، أَوْ ذِي حَاجَةٍ
شَدِيدَةٍ ، فَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا ، فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا ، لَمْ يَجْزِ . قَالَ أَحْمَدُ :
لَا يُجْزَى عَلَى أَقَارِبِهِ مِنَ الزَّكَاةِ فِي كُلِّ شَهْرٍ . يَعْنِي لَا يُؤَخَّرُ إِخْرَاجُهَا حَتَّى يَدْفَعَهَا
إِلَيْهِمْ مُفَرَّقَةً^(٣٤) ، فِي كُلِّ شَهْرٍ شَيْئًا ، فَأَمَّا إِنْ عَجَّلَهَا فَدَفَعَهَا إِلَيْهِمْ ، أَوْ إِلَى غَيْرِهِمْ
مُفَرَّقَةً^(٣٥) أَوْ مَجْمُوعَةً ، جَازَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَخَّرْهَا عَنْ وَقْتِهَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ

(٢٩) سقط من : م .

(٣٠ - ٣١) فِي الأَصْلِ : « فِيهِ » .

(٣١) فِي ١ ، م : « إِذَا » .

(٣٢) تقدم تخريجه فِي صفحة ١٤٠ .

(٣٣) فِي ١ ، م : « مُتَفَرِّقَةً » .

مَالَانَ ، أَوْ أَمْوَالٍ ، زَكَاتُهَا وَاحِدَةٌ ، وَتُخْتَلَفُ أَحْوَالُهَا ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ نَصَابٌ ، وَقَدْ اسْتَفَادَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ مِنْ جِنْسِهِ دُونَ النَّصَابِ ، لَمْ يَجْزُ تَأْخِيرُ الزَّكَاةِ لِيَجْمَعَهَا كُلُّهَا ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ جَمْعُهَا بِتَعَجُّلِهَا فِي أَوَّلِ وَاجِبٍ مِنْهَا .

فصل : فَإِنْ أُخْرِجَ^(٣٤) الزَّكَاةُ ، فَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى الْفَقِيرِ حَتَّى ضَاعَتْ ، لَمْ تَسْقُطْ
عنه . كَذَلِكَ قَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَطٌ فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ ، وَفِي حِفْظِ ذَلِكَ الْمُخْرَجِ ، رُجِعَ إِلَى مَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا بَقِيَ زَكَاةٌ أُخْرِجَ^(٣٥) ، وَإِلَّا فَلَا . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُزَكَّى مَا بَقِيَ ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ عَنِ النَّصَابِ ، فَتَسْقُطُ الزَّكَاةُ ، فَرَطٌ أَوْ لَمْ يُفَرِّطْ .^(٣٦) وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ أَرَاهَا تُجْزِئُهُ إِذَا أُخْرِجَتْ فِي مَحَلِّهَا ، وَإِنْ أُخْرِجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ ضَمِنَهَا^(٣٧) . وَقَالَ مَالِكٌ : يُزَكَّى مَا بَقِيَ بِقِسْطِهِ ، وَإِنْ بَقِيَ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَقٌّ مُتَعَيَّنٌ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ، تَلَفٌ قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ ، فَلَمْ يَبْرَأْ مِنْهُ بِذَلِكَ ، كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَوْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ^(٣٧) زَكَاتَهُ خُمُسَةَ دَرَاهِمٍ ، فَقَبِلَ أَنْ يَقْبِضَهَا مِنْهُ ، قَالَ : اشْتَرَى بِهَا ثَوْبًا أَوْ طَعَامًا . فَذَهَبَتْ الدَّرَاهِمُ ، أَوْ اشْتَرَى بِهَا مَا قَالَ فَضَاعَ مِنْهُ ، فَعَلِيهِ أَنْ يُعْطِيَ مَكَانَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهَا مِنْهُ ، وَلَوْ قَبِضَهَا مِنْهُ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ ، وَقَالَ : اشْتَرَى بِهَا . فَضَاعَتْ ، أَوْ ضَاعَ مَا اشْتَرَى بِهَا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فَرَطٌ . وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ / الزَّكَاةَ لَا يَمْلِكُهَا الْفَقِيرُ إِلَّا بِقَبْضِهَا ، فَإِذَا وَكَّلَهُ فِي الشِّرَاءِ بِهَا كَانَ التَّوَكُّيلُ فَاسِدًا ، لِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي الشِّرَاءِ بِمَا لَيْسَ لَهُ ، وَبَقِيََتْ عَلَى مِلْكِ رَبِّ الْمَالِ ، فَإِذَا تَلَفَتْ كَانَتْ مِنْ^(٣٨) ضَمَانِهِ .

(٣٤) فِي أ ، م : « أُخْرِجَ » .

(٣٥) فِي م : « أُخْرِجَهَا » .

(٣٦-٣٦) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٣٧) فِي م : « أَحَدٌ » .

(٣٨) فِي أ ، م : « فِي » .

فصل : ولو عَزَلَ قَدَرَ الزَّكَاةِ ، يَنْوِي^(٣٩) أَنَّهُ زَكَاةٌ ، فَتَلَفَ ، فَهُوَ مِنْ^(٤٠) ضَمَانِ رَبِّ الْمَالِ ، وَلَا تَسْقُطُ الزَّكَاةُ عَنْهُ بِذَلِكَ ، سَوَاءٌ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيْهِ أَوْ لَمْ يَقْدِرْ ، وَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا . ١ هـ .

٤٣٩ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ رَهَنْ مَاشِيَةً ، فَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ، أَدَّى مِنْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يُؤَدِّي عَنْهَا ، وَالْبَاقِي رَهْنٌ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَهَنْ مَاشِيَةً ، فَحَالَ الْحَوْلُ وَهِيَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، وَجَبَتْ زَكَاةُهَا عَلَى الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ فِيهَا تَامٌ ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ أَدَاؤُهَا مِنْ غَيْرِهَا ، وَجَبَتْ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ مِنْ مُوْتَةِ الرَّهْنِ ، وَمُوْتَةُ الرَّهْنِ تَلْزِمُ الرَّاهِنَ ، كَنَفَقَةِ النِّصَابِ ، وَلَا يُخْرِجُهَا مِنَ النِّصَابِ ، لِأَنَّ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ تَعَلُّقًا يَمْنَعُ تَصَرُّفَ الرَّاهِنِ فِيهِ ، وَالزَّكَاةُ لَا يَتَعَيَّنُ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ ، فَلَمْ يَمْلِكْ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ كَزَكَاةِ مَالٍ^(١) سِوَاهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يُؤَدِّي مِنْهُ سِوَى هَذَا الرَّهْنِ ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ يُمَكِّنُ قَضَاءَ الدَّيْنِ مِنْهُ ، وَيَبْقَى بَعْدَ قَضَائِهِ نِصَابٌ كَامِلٌ ، مِثْلُ أَنْ تَكُونَ الْمَاشِيَةُ زَائِدَةً عَلَى النِّصَابِ قَدْرًا يُمَكِّنُ قَضَاءَ الدَّيْنِ مِنْهُ ، وَيَبْقَى النِّصَابُ ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنَ الْمَاشِيَةِ ، وَيُقَدِّمُ حَقَّ الزَّكَاةِ عَلَى حَقِّ الْمُرْتَهِنِ ، لِأَنَّ الْمُرْتَهِنَ يَرْجِعُ إِلَى بَدَلٍ ، وَهُوَ اسْتِيفَاءُ الدَّيْنِ ، وَحُقُوقُ الْفُقَرَاءِ فِي الزَّكَاةِ لَا بَدَلَ لَهَا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَقْضَى بِهِ الدَّيْنُ ، وَيَبْقَى بَعْدَ قَضَائِهِ نِصَابٌ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، تَجِبُ الزَّكَاةُ أَيْضًا . وَلَا يَمْنَعُ^(٢) الدَّيْنُ وَجُوبَ^(٣) الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ ، وَهِيَ الْمَوَاشِي وَالْحُبُوبُ . قَالَهُ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ . قَالَ^(٣) : لِأَنَّ الْمُصَدَّقَ لَوْ جَاءَ فَوَجَدَ إِبْلًا وَغَنَمًا ، لَمْ يَسْأَلْ

(٣٩) فِي ١ ، م : « فَنَوَى » .

(٤٠) فِي ١ ، ب ، م : « فِي » .

(١) فِي ب زِيَادَةٌ : « مَا » .

(٢-٢) فِي م : « وَجُوبُ الدَّيْنِ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

صَاحِبَهَا أَيْ شَيْءٍ عَلَيْكَ مِنَ الدِّينِ ، وَلَكِنَّهُ يُزَكِّيْهَا ، وَالْمَالُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ عَامٌّ فِي كُلِّ مَاشِيَةٍ ، / وَذَلِكَ لِأَنَّ وُجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ أَكْثَرُ ؛ لِظُهُورِهَا ، وَتَعَلُّقِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ بِهَا ، لِرُؤْيَتِهِمْ . إِيَّاهَا ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى حِفْظِهَا أَشَدُّ ، وَلِأَنَّ السَّاعِيَ يَتَوَلَّى أَخْذَ الزَّكَاةِ مِنْهَا وَلَا يَسْأَلُ عَنْ دَيْنٍ صَاحِبِهَا . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ؛ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا . وَيَمْنَعُ الدِّينُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ كُلِّهَا مِنَ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ الدِّينَ يَمْنَعُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمَكْحُولٍ ، وَالثَّوْرِيِّ . وَحَكَى ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْهُمْ فِي الزَّرْعِ إِذَا اسْتَدَانَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ نَوْعِي الزَّكَاةِ ، فَيَمْنَعُ الدِّينُ وُجُوبَهَا ، كَالنَّوْعِ الْآخَرِ ، وَلِأَنَّ الْمَدِينِ مُحْتَاجٌ ، وَالصَّدَقَةُ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ ، بِقَوْلِهِ (٤) عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أُمِرْتُ أَنْ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَأَرُدَّهَا فِي فَقَرَائِهِمْ » (٥) . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرٍ غَنِيٍّ » (٦) . وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي كِتَابِ « الْأَمْوَالِ » (٧) ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ

(٤) فِي م : « لِقَوْلِهِ » .

(٥) تَقْدِمُ فِي ١ / ٢٧٥ . وَانْظُرْ تَخْرِيجَ حَدِيثِ مُعَاذِ الْمُتَقَدِّمِ فِي صَفْحَةِ ٥ .

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا ، فِي : بَابِ تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيْنَ بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤ / ٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٣٠ .

وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ : الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرٍ غَنِيٍّ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ وَجُوبِ النِّفَقَةِ عَلَى الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ ، مِنْ كِتَابِ النِّفَقَاتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٣٩ ، ٧ / ٨١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٧١٧ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ مَالِهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرٍ غَنِيٍّ ، وَبَابِ أَيِّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَجْتَبَى ٥ / ٤٦ ، ٥٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٤٥ ، ٢٧٨ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ .

(٧) الْأَمْوَالُ ٤٣٧ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الزَّكَاةِ فِي الدِّينِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُوطَأُ ١ / ٢٥٣ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الدِّينِ مَعَ الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٨٤ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ الدِّينُ مِنْ قَالَ لَا يَزَكِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفُ ٣ / ١٩٤ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ لَا زَكَاةَ إِلَّا فِي فَضْلٍ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفُ ٤ / ٩٢ ، ٩٣ .

يقول : هذا شهرُ زَكَاةِكُمْ فمنَ كانَ عليه دَيْنٌ فليؤدِّه ، حتى تُخْرِجُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ ، ومن لم يَكُنْ عنده^(٨) لم تُطْلَبْ منه ، حتى يَأْتِيَ بها^(٩) تَطَوُّعًا . قال إبراهيمُ النَّخَعِيُّ : أَرَاهُ يَعْنِي شهرَ رَمَضَانَ .

فصل : ولو أُسْلِمَ في دارِ الحَرْبِ ، وأقامَ بها سِنِينَ^(١٠) لا يُؤدِّي^(١١) زَكَاةً ، أو غَلَبَ الخَوَارِجُ على بِلَدِهِ ، فأقامَ أهلُه سِنِينَ لا يُؤدُّونَ الزكاةَ ، ثم غَلَبَ عليهم الإمامُ ، أدَّوا^(١٢) لما مَضَى^(١٣) . وهذا مذهبُ مالِكٍ ، والشَّافِعِيِّ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : لا زكاةَ عليهم لما مَضَى في المَسْأَلَتَيْنِ . ولنا ، أنَّ الزكاةَ مِنْ أَرْكَانِ الإسلامِ ، فلم تَسْقُطْ عَمَّنْ هو في غيرِ قَبْضَةِ الإمامِ ، كالصلاةِ والصَّيَامِ .

فصل : إذا تَوَلَّى الرَّجُلُ إخراجَ زَكَاتِهِ ، فالمُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِأَقَارِبِهِ الَّذِينَ يَجُوزُ دَفْعُ الزكاةِ إليهم ؛ فَإِنَّ زَيْنَبَ^(١٤) سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ : أَيُجْزَى عَنِّي مِنَ الصَّدَقَةِ النَّفَقَةُ عَلَى زَوْجِي^(١٥) وَأَيْتَامٍ فِي حِجْرِي^(١٦) ؟ فقال النَّبِيُّ ﷺ : « لها أَجْرَانِ : أَجْرُ الصَّدَقَةِ ، وَأَجْرُ الْقَرَايَةِ » . رَوَاهُ^(١٧) البُخَارِيُّ ، وابنُ مَاجَه^(١٨) . / وفي لَفِظٍ : ١٠٧/٣ ظ أَيَسْعُنِي أَنْ أَضَعَ صَدَقَتِي فِي زَوْجِي وَبَنِي أَخِي لِي أَيْتَامٌ ؟ فقال : « نَعَمْ ، لَهَا

(٨) في ١ ، م زيادة : « زكاة » .

(٩) سقط من : ١ ، م .

(١٠-١١) في م : « لم يؤد » .

(١١-١٢) في ١ ، ب ، م : « الماضي » .

(١٢) أي امرأة عبد الله بن مسعود .

(١٣-١٤) سقط من : م .

(١٤-١٥) في الأصل ، ١ ، ب : « ابن ماجه » .

وأخرجه البخاري في : باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٥٠ ، ١٥١ . وابن ماجه ، في : باب الصدقة على ذى القربى ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٧ . كما أخرجه مسلم ، في : باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٩٤ ، ٦٩٥ . والدارمي ، في : باب أي الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٦٣ .

أَجْرَانِ : ^(١٥) أَجْرُ الْقَرَابَةِ ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ ^(١٥) . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ^(١٦) . وَلَمَّا تَصَدَّقَ أَبُو طَلْحَةَ بِحَائِطِهِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اجْعَلْهُ فِي قَرَابَتِكَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٧) . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ أَشَدُّ حَاجَةً فَيَقْدِّمُهُ ، وَلَوْ كَانَ غَيْرُ الْقَرَابَةِ أَحْوَجَ أُعْطَاهُ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنْ كَانَتِ الْقَرَابَةُ مُحْتَاجَةً أُعْطَاهَا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُمْ أَحْوَجَ أُعْطَاهُمْ ، وَيُعْطَى الْجِيرَانُ . وَقَالَ : إِنْ كَانَ قَدْ عَوَّدَ قَوْمًا بَرًّا فَيَجْعَلُهُ فِي مَالِهِ ، وَلَا يَجْعَلُهُ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَلَا يُعْطَى مِنَ ^(١٨) الزَّكَاةِ مَنْ يَمُونُ ، وَلَا مَنْ تَجَرَّى عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ، وَإِنْ أُعْطَاهُمْ لَمْ يَجُزْ . وَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِذَا عَوَّدَهُمْ بَرًّا مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ ، وَإِذَا أُعْطِيَ مَنْ تَجَرَّى عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ شَيْئًا يَصْرِفُهُ فِي نَفَقَتِهِ ، فَأَمَّا إِنْ عَوَّدَهُمْ دَفَعَ زَكَاتِهِ إِلَيْهِمْ ، أَوْ أُعْطِيَ مَنْ تَجَرَّى عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ تَطَوُّعًا شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ يَصْرِفُهُ فِي غَيْرِ النَّفَقَةِ ^(١٩) مِنْ حَوَائِجِهِ ^(١٩) ، فَلَا بَأْسَ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : يُعْطَى أَخَاهُ أَوْ أُخْتُهُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا لَمْ يَفِ ^(٢٠) بِهِ مَالُهُ ، أَوْ يَدْفَعُ بِهِ مَذْمَمَةً . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَإِذَا اسْتَوَى فَقَرَاءُ قَرَابَاتِي وَالْمَسَاكِينُ ؟ قَالَ : فَهَمُ كَذَلِكَ أَوْلَى ، فَأَمَّا إِذَا ^(٢١) كَانَ غَيْرُهُمْ أَحْوَجَ ، فَإِنَّمَا ^(٢٢) يُرِيدُ يُغْنِيهِمْ وَيَدْعُ غَيْرَهُمْ ،

(١٥-١٥) في م : « أجر الصدقة ، وأجر القرابة » .

(١٦) في : باب الصدقة على الأقارب ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٦٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٥٠٢ .

(١٧) في : باب في صلة الرحم ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٩٢ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب إذا وقف أو أوصى لأقارب ... ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري

٤ / ٧ . ومسلم ، في : باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم

٢ / ٦٩٤ . والترمذي ، في : سورة آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١١ / ١٢٤ .

والنسائي ، في : باب كيف يكتب الحبس ؟ ، من كتاب الأحياس . المجتبى ٦ / ١٩٣ . والإمام أحمد ، في :

المسند ٣ / ٢٦٢ ، ٢٨٥ .

(١٨) سقط من : م .

(١٩-١٩) في ا ، ب ، م : « وحوائجه » .

(٢٠) في ا ، م : « ييق » .

(٢١) في ا ، م : « إن » .

(٢٢) في ا : « كأنما » .

فَلَا . قِيلَ لَهُ : فَيُعْطَى امْرَأَةُ ابْنِهِ مِنَ الزَّكَاةِ . قَالَ : إِنْ كَانَ لَا يُرِيدُ بِهِ (٢٣) كَذَا - شَيْئًا ذَكَرَهُ - فَلَا بَأْسَ بِهِ . كَأَنَّهُ أَرَادَ مَنْفَعَةَ ابْنِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : كَانَ الْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ فِي الزَّكَاةِ : لَا تُدْفَعُ بِهَا مَذْمُومَةٌ ، وَلَا يُحَابَى بِهَا قَرِيبٌ ، وَلَا يَبْقَى (٢٤) بِهَا مَالٌ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ قَرَابَةٌ يُجْرَى عَلَيْهَا مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : إِنْ كَانَ عَدَّهَا مِنْ عِيَالِهِ ، فَلَا يُعْطِيهَا . قِيلَ لَهُ : إِنَّمَا يُجْرَى عَلَيْهَا شَيْئًا مَعْلُومًا فِي كُلِّ شَهْرٍ ، قَالَ : إِذَا كَفَّاهَا ذَلِكَ . وَفِي الْجُمْلَةِ ، مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِثْفَاقُ عَلَيْهِ ، فَلَهُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ، وَيُقَدَّمُ الْأَخْوَجُ فَالْأَخْوَجُ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا قَدَّمَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ مَنْ كَانَ أَقْرَبَ فِي الْجَوَارِ وَأَكْثَرَ دِينًا . وَكَيْفَ فَرَّقَهَا / ، بَعْدَ مَا يَضَعُهَا فِي الْأَصْنَافِ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى ، جَازَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٠٨/٣ و

(٢٣) سقط من : ب .

(٢٤) في ١ ، م : « يَبْقَى » .

بَابُ زَكَاةِ الزَّرُّوعِ وَالثَّمَارِ

وَالأَصْلُ فِيهَا الْكِتَابُ ، وَالسُّنَّةُ ، وَالْإِجْمَاعُ^(٢٥) ؛ أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(٢٦) وَالزَّكَاةُ تُسَمَّى نَفَقَةً ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٢٧) . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾^(٢٨) . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : حَقُّهُ : الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ . وَقَالَ مَرَّةً : الْعُشْرُ ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ . وَمِنَ السُّنَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٩) . وَعَنْ ابْنِ عُمرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « فِيهَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ وَكَانَ عَثْرِيًّا »^(٣٠) الْعُشْرُ ، وَفِيهَا سُقِيَ بِالنَّضْجِ نِصْفُ الْعُشْرِ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣١) . وَعَنْ جَابِرٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « فِيهَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْعَيْمُ الْعُشْرُ ، وَفِيهَا سُقِيَ بِالسَّانِيَةِ^(٣٢) نِصْفُ الْعُشْرِ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٣٣) . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ وَاجِبَةٌ فِي الْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالزَّرْبِيبِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ .

(٢٥) سقط من : ١ ، م .

(٢٦) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٢٧) سورة التوبة ٣٤ .

(٢٨) سورة الأنعام ١٤١ .

(٢٩) تقدم تخريجه ، في صفحة ١٢ .

(٣٠) العثري : ما سقته السماء . وقال الجوهري : العثري الزرع لا يسقيه إلا ماء المطر .

(٣١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤١ .

(٣٢) في ١ ، م : « بالساقية » . والسانية : البعير يسنى عليه ، أى يستقى من البئر .

(٣٣) انظر التخريج السابق

٤٤٠ - مسألة ؛ قال أبو القاسم : (وَكُلُّ مَا أَخْرَجَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْأَرْضِ مِمَّا يَبْسُ وَيَبْقَى ، مِمَّا يُكَالُ وَيُلْعُ خُمْسَةٌ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا ، فِيهِ الْعُشْرُ ، إِنْ كَانَ سَقِيَهُ مِنَ السَّمَاءِ وَالسِّيُوحِ ^(١) ، وَإِنْ كَانَ يُسْقَى بِالذِّوَالِي وَالنَّوَاضِحِ وَمَا فِيهِ الْكُلْفُ ^(٢) ، فَنِصْفُ الْعُشْرِ) .

هذه المسألة تُشْتَمِلُ على أحكامٍ ؛ منها ، أَنَّ الزَّكَاةَ تُجِبُ فيما جَمَعَ هذه الأوصاف : الكَيْلُ ، والبَقَاءُ ، واليُبْسُ ، من الحُبُوبِ وَالثَّمَارِ ، مِمَّا يُنْبَتُهُ الْآدَمِيُّونَ ، إِذَا نَبَتَ فِي أَرْضِهِ ، سَوَاءً كَانَ قَوْتًا ، كَالْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالسَّلْتِ ^(٣) ، وَالْأُرْزِ ، وَالذَّرَّةِ ، وَالذُّخْنِ ^(٤) ، أَوْ مِنَ الْقَطَنِاتِ ^(٥) ، كَالْبَاقِلَا ، وَالْعَدَسِ ، وَالْمَاشِ ^(٦) وَالْحِمَصِ ، أَوْ مِنَ الْأَبَاذِيرِ / ، كَالْكُسْفَرَةِ ^(٧) ، وَالْكُمُونِ ، وَالْكَرَاوِيَا ، أَوْ الْبُزُورِ ، كَبِزْرِ الْكَتَّانِ ، وَالْقَثَاءِ ، وَالْخِيَارِ ، أَوْ حَبِّ الْبُقُولِ ، كَالرَّشَادِ ^(٨) ، وَحَبِّ الْفُجْلِ ، وَالْقُرْطِمِ ^(٩) ، وَالتُّرْمُسِ ، وَالسَّمْسِمِ ، وَسَائِرِ الحُبُوبِ ، وَتُجِبُ أَيْضًا فيما جَمَعَ هذه الأوصاف من الثَّمَارِ ، كَالْتَّمْرِ ، وَالزَّيْبِ ، وَالْقَشْمَشِ ^(١٠) ، وَاللُّوزِ ، وَالْفُسْتِقِ ، وَالْبُنْدُقِ . وَلَا زَكَاةَ فِي سَائِرِ الْفَوَاكِهِ ،

(١) في ا ، ب ، م : « والسوح » . ويقال للماء الجاري سِيح .

(٢) الكلف : جمع الكلفة ، وهو ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال أو جهد ، محدثة .

(٣) السلت : قيل ضرب من الشعير ليس له قشر ، وقيل ضرب منه رقيق القشر صغار الحب .

(٤) الدخن : نبات عشبي ، حبه صغير كحب السمسم .

(٥) القطنية ، بالكسر ، حكاه ابن قتيبة بالتخفيف وأبو حنيفة بالتشديد : الحبوب التي تُذَخَّرُ .

اللسان (ق ط ن) . ثم حكاه صاحب اللسان بضم القاف ، ضبط قلم ، وقال : ما كان سوى الحنطة

والشعير والزبيب والتمر ، أو هو اسم جامع للحبوب التي تطبخ .

(٦) الماش : حب ، ذكر الفيرزابادي أنه معروف معتدل ، يتطيب به .

(٧) كذا ذكره المؤلف بالفاء ، وهو بالباء .

(٨) الرشاد : بقلة سنوية ، لها حب حريف يسمى حب الرشاد .

(٩) القرطم : حب العصفور .

(١٠) في ا ، م : « والمشمش » . وهو خطأ . وسيأتي ذكره .

والقشمش : هو الكشمش ، وهو زبيب صغير لا نوى له . الجامع لمفردات الأدوية ٢١/٤ ، ٧٢ .

كالخَوْخ ، والإجاص^(١١) ، والكمثرى ، والتفاح ، والمشمش^(١٢) ، والتين ،
والجوز . ولا في الحُضْر ، كالفَيْء ، والخيار ، والباذنجان ، واللفت ، والجَزَر .
وهذا قال عطاء في الحُبُوب كُلِّها ، ونحوه قولُ أبي يوسف ومحمد ، فإنَّهما قالا : لا
شَيْءَ فيما تُخْرِجُه الأرضُ ، إلَّا ما كانت له ثَمَرَةٌ باقيةً ، يَبْلُغُ مَكِيلُها خَمْسَةَ أَوْسُقٍ .
وقال أبو عبد الله بنُ حامِدٍ : لا شَيْءَ في الأَبازِيرِ ، ولا البُزُورِ ، ولا حَبِّ البُقُولِ . وَلَعَلَّهُ
لا يُوجِبُ الزَّكَاةَ إلَّا فيما كان قُوًّا أو أَدْمًا^(١٣) ؛ لأنَّ ما عَدَاهُ لا نَصَّ فيه ، ولا هو في
مَعْنَى المَنْصُوصِ عليه فَيَبْقَى على النَّفْيِ الأَصْلِيِّ . وقال مالكٌ ، والشَّافِعِيُّ : لا زَكَاةَ
في ثَمَرٍ ، إلَّا التَّمَرُ والزَّيْبُ ، ولا في حَبٍّ ، إلَّا ما كان قُوًّا في حَالَةِ الاختِيَارِ
لذلك ، إلَّا في الزَّيْتُونِ ، على اخْتِلَافٍ . وحَكَّى عن أحمدَ : إلَّا في الحِنْطَةِ ،
والشَّعِيرِ ، والتَّمَرِ ، والزَّيْبِ . وهذا قولُ ابنِ عمرَ ، وموسى بنِ طَلْحَةَ^(١٤) ،
والحسنِ ، وابنِ سيرينَ ، والشَّعْبِيُّ ، والحسنِ بنِ صالحٍ ، وابنِ أبي لَيْلَى ، وابنِ
المُبَارَكِ ، وأبي عُبَيْدٍ . والسُّلْتُ : نَوْعٌ من الشَّعِيرِ . ووَافَقَهُمُ إبراهيمُ ، وزَادَ
الذَّرَّةَ . ووَافَقَهُمُ ابنُ عَبَّاسٍ ، وزَادَ الزَّيْتُونُ ؛ لأنَّ ما عَدَا هذا لا نَصَّ فيه ولا
إِجْمَاعٌ ، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوصِ عليه ، ولا المُجْمَعُ عليه ، فَيَبْقَى على
الأَصْلِ . وقد رَوَى عَمْرُو بنُ شُعَيْبٍ ، عن أبيهِ ، عن عبدِ الله بنِ عمرَ ، أَنَّهُ قالَ :
إِنَّمَا سَنَّ رسولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ^(١٥) في الحِنْطَةِ والشَّعِيرِ ، والتَّمَرِ والزَّيْبِ . وفي
رِوَايَةٍ ، عن أبيهِ ، عن جَدِّهِ ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قالَ : « والعُشْرُ في التَّمَرِ

(١١) الإِجاص : يطلق في سورية وفلسطين وسيناء على الكمثرى وشجرها ، وكان يطلق في مصر على البرقوق
وثمره .

(١٢) المشمش ، مثلث الميمين .

(١٣) الأدم : ما يستمرأ به الخبز .

(١٤) موسى بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي ، تابعي ثقة ، توفي سنة ثلاث ومائة . تهذيب التهذيب
١٠ / ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(١٥) سقط من : الأصل ، ب .

والزَّيْبِ ، وَالْحِنْطَةَ وَالشَّعِيرِ » . وعن موسى بن طلحة ، عن عمر ، أنه قال : إنما سَنَّ رسولُ الله ﷺ الزَّكَاةَ في هذه الأَرْبَعَةِ : الحِنْطَةَ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالزَّيْبِ . وعن أبي بُرْدَةَ ، عن أبي موسى / وَمُعَاذٍ ، أَنَّ رسولَ الله ﷺ بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ يُعَلِّمَانِ النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَأْخُذُوا الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ : الْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالزَّيْبِ . رَوَاهُنَّ كُلُّهُنَّ الدَّارِقُطْنِيُّ ^(١٦) .

وَلَأَنَّ غَيْرَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لَا نَصَّ فِيهَا وَلَا إِجْمَاعٌ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا فِي غَلِيَةِ الْاِقْتِيَاتِ بِهَا ، وَكَثْرَةِ نَفْعِهَا ، وَوُجُودِهَا ، فَلَمْ يَصِحَّ قِيَاسُهُ عَلَيْهَا ، وَلَا إِلْحَاقُهُ بِهَا ، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ مَا يُقْصَدُ بِزِرَاعَتِهِ تَمَاءُ الْأَرْضِ ، إِلَّا الْحَطَبَ ، وَالْقَصَبَ ، وَالْحَشِيشَ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ » ^(١٧) . وَهَذَا عَامٌّ ، وَلَأَنَّ هَذَا يُقْصَدُ بِزِرَاعَتِهِ تَمَاءُ الْأَرْضِ ، فَأَشْبَهَ الْحَبَّ . وَوَجْهُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ عُمُومَ قَوْلِهِ ﷺ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ » . وَقَوْلِهِ ﷺ لِمُعَاذٍ : « خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ » ^(١٨) . يَقْتَضِي وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي جَمِيعِ مَا تَنَاوَلَهُ ، خَرَجَ مِنْهُ مَا لَا يُكَاالُ ، وَمَا لَيْسَ بِحَبٍّ ، بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ صَدَقَةٌ ، حَتَّى يَبْلُغَ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ ^(١٩) .

(١٦) أخرج الأول ، في : باب ما يجب فيه الزكاة من الحب ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٤ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٠ والثاني ، في : باب وجوب زكاة الذهب والورق والماشية والثمار والحبوب ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٣ .

والثالث ، في : باب ليس في الخضروات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٦ . والرابع ، في الباب نفسه . سنن الدارقطني ٢ / ٩٨ . كما أخرجه البيهقي ، في : باب الصدقة فيما يزرعه الآدميون ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ .

(١٧) تقدم تخريجه في صفحة ١٤١ . (١٨) أخرجه أبو داود ، في : باب صدقة الزرع ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٠ . وابن ماجه ، في : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٠ . (١٩) أخرجه مسلم ، في : أول كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٤ ، ٦٧٥ . والنسائي ، في : باب زكاة التمر ، وباب زكاة الحبوب ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٢٩ ، ٣٠ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب ما لا يجب فيه الصدقة من الحبوب والورق والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن =

فَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى انْتِفَاءِ الزَّكَاةِ مِمَّا لَا تَوْسِيقَ فِيهِ ، وَهُوَ مَكِيلٌ ، فَفِيمَا هُوَ مَكِيلٌ يَبْقَى عَلَى الْعُمُومِ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى انْتِفَاءِ الزَّكَاةِ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ اعْتِبَارِ التَّوَسِيقِ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ » . وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ فِيهَا أُتْبِتِ الْأَرْضُ مِنَ الْخَضِرِ صَدَقَةٌ » . وَعَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَعَنْ أَنَسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٢٠) . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٢١) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُعَاذٍ ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخَضِرَاوَاتِ ، وَهِيَ : الْبُقُولُ ، فَقَالَ : « لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ » . وَقَالَ : يَرْوِيهِ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ . وَقَالَ مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ : جَاءَ الْأَثَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ : الشَّعِيرِ ، وَالْحِنْطَةِ ، وَالسُّلْتِ ، وَالزَّرْبِيبِ ، وَالتَّمْرِ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا أُخْرِجَتِ الْأَرْضُ فَلَا عُشْرَ فِيهِ^(٢٢) . وَقَالَ : إِنَّ مُعَاذًا لَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْخَضِرِ صَدَقَةً^(٢٣) . وَرَوَى الْأَثَرُ ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ عَامِلَ عَمْرِ كَتَبَ إِلَيْهِ فِي كُرُومٍ ، فِيهَا مِنَ الْفَرَسِكِ^(٢٤) وَالرُّمَانِ مَا هُوَ أَكْثَرُ غَلَّةً مِنَ الْكُرُومِ أَضْعَافًا ، فَكَتَبَ عَمْرٌ : إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهَا عُشْرٌ ، هِيَ مِنَ الْعِضَاهِ^(٢٥) .

فصل : ولا شيء فيما يُتْبَتُّ من المباح الذي لا يُمْلِكُ إِلَّا بِأَخْذِهِ ، كَالْبُطْمِ^(٢٦) ، وَالْعَفْصِ^(٢٧) ، وَالزَّعْبَلِ وَهُوَ شَعِيرُ الْجَبَلِ ، وَبِزْرِ قُطُونَا^(٢٨) ، وَبِزْرِ الْبَقْلَةِ ، وَحَبِّ

= الدارمي ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٥٩ ، ٧٣ ، ٩٨ .

(٢٠) في : باب ليس في الخضراوات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٥ ، ٩٦ .

(٢١) في : باب ما جاء في زكاة الخضراوات ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٣٢ . كما أخرجه

الدارقطني ، في : باب ليس في الخضراوات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٧ .

(٢٢) رواه أبو عبيد ، في : باب فيما يجب فيه الصدقة مما تخرج الأرض . الأموال ٤٦٩ .

(٢٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الخضر ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ١٢٠ .

(٢٤) الفرسك : الخوخ أو ضرب منه أجرد أحمر ، أو ما ينفلق عن نواه .

(٢٥) العضاه : جمع العضاهة ، وهي الخمط أو كل ذات شوك .

(٢٦) البطم : شجرة الحبة الخضراء ، من الفصيلة الفستقية ، وثمرتها تؤكل في بلاد الشام .

(٢٧) العفص : شجر البلوط .

(٢٨) بزر قُطُونَا : بذور نبات عشبي حولي من فصيلة لسان الحمل ، يطيب به .

الثَّمَام^(٢٩) ، والقَتِّ وهو بَزُرُ الْأَشْنَانِ إِذَا أُدْرِكَ وَتَنَاهَى نُضْجُهُ حَصَلَتْ فِيهِ مَرَارَةٌ^(٣٠) وَمُلُوحَةٌ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُمْلِكُ بِحَيَازَتِهِ ، وَأُخِذَ الزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ فِيهِ إِذَا بَدَأَ صِلَاحُهُ ، وَفِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا لَهُ ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوُجُوبُ ، كَالَّذِي يَلْتَقِطُهُ اللَّقَاطُ مِنَ السُّبُلِ ، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي الْمُبَاحِ أَنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ إِذَا نَبَتَ فِي أَرْضِهِ ، وَلَعَلَّهُ بَنَى^(٣١) عَلَى هَذَا^(٣٢) أَنَّ مَا نَبَتَ فِي أَرْضِهِ مِنَ الْكَلَأِ يَكُونُ مِلْكًا لَهُ ، وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ . فَأَمَّا إِنْ نَبَتَ فِي أَرْضِهِ مَا يَزْرَعُهُ الْآدَمِيُّونَ ، مِثْلُ إِنْ سَقَطَ فِي أَرْضِ إِنْسَانٍ حَبٌّ مِنَ الْحِنْطَةِ أَوْ الشَّعِيرِ ، فَنَبَتَ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ . وَلَوْ اشْتَرَى زَرْعًا بَعْدَ بُدْؤِ الصَّلَاحِ فِيهِ ، أَوْ ثَمَرَةً قَدْ^(٣٣) بَدَأَ صِلَاحُهَا ، أَوْ مَلَكَهَا بِجَهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْمَلِكِ ، لَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا .

فصل : لَا تَجِبُ فِيهِمَا لَيْسَ بِحَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ ، سَوَاءٌ وُجِدَ فِيهِ الْكَيْلُ وَالْأَدْنَارُ أَوْ لَمْ يُوْجَدْ ، فَلَا تَجِبُ فِي وَرَقٍ مِثْلَ وَرَقِ السِّدْرِ وَالْخَطْمِيِّ^(٣٤) وَالْأَشْنَانِ وَالصَّغْتَرِ^(٣٥) وَالْآسِ^(٣٥) وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ ، وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا زَكَاةَ فِي حَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ »^(٣٦) حَتَّى يَبْلُغَ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ^(٣٦) . أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي غَيْرِهِمَا . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : ^(٣٧) لَا زَكَاةَ^(٣٧) فِي ثَمَرِ السِّدْرِ ، فَوَرَقُهُ أَوْلَى . وَلَئِنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي الْحَبِّ الْمُبَاحِ ، فَفِي الْوَرَقِ أَوْلَى . وَلَا زَكَاةَ فِي

(٢٩) الثَّام : من الفصيلة النجيلية ، يرتفع ، وفروعه مزدحمة متجمعة .

(٣٠) في ا ، ب ، م : « مرورة » .

(٣١-٣٢) في ا ، ب ، م : « هذا على » .

(٣٢) سقط من : ا ، م .

(٣٣) الخطمي : نبات يدق ورقه يابساً ويجعل غسلاً للرأس فينقيه .

(٣٤) الصغتر هو السعتر بالسين ، وهو نبت إذا فرش في موضع طرد الهوام .

(٣٥) الآس : شجر دائم الخضرة عطري ، وتجفف ثماره فتكون من التوابل .

(٣٦-٣٦) سقط من الأصل . وتقدم تخریج الحديث في صفحة ١٥٧ .

(٣٧-٣٧) سقط من : ا ، م .

الأزهار ، كالزُّعْفَرَانِ ، والعُصْفُرِ^(٣٨) ، والقُطْنِ ؛ لأنه ليس بِحَبٍّ ولا ثَمَرٍ ، ولا هو بِمَكِيلٍ ، فلم تَجِبْ فيه زكاةٌ ، كالحَضْرَاوَاتِ . قال أحمدُ : ليس في القُطْنِ شيءٌ .
 وقال : ليس في الزُّعْفَرَانِ زكاةٌ . وهذا ظاهرٌ كلامِ الخِرَقِيِّ ، / واختيارُ أبي بكرٍ .
 وروى عن عليٍّ^(٣٩) رضي الله عنه : ليس^(٣٩) في الفَاكِهَةِ والبَقْلِ والتَّوَابِلِ والزُّعْفَرَانِ زكاةٌ . وعن عمرَ أنه قال : إنما سَنَّ رسولُ اللَّهِ ﷺ الزكاةَ في الحِنْطَةِ والشَّعِيرِ والتَّمْرِ والزَّيْبِ . وكذلك عبد الله بن عمر^(٤٠) . وحكى عن أحمدٍ ، في القُطْنِ والزُّعْفَرَانِ زكاةٌ . وخرَّجَ أبو الحُطَّابِ في العُصْفُرِ والوَرَسِ^(٤١) وجَهاً ، قياساً على الزُّعْفَرَانِ . والأوَّلَى ما ذَكَرْنَاهُ ، وهذا مُخَالِفٌ لِأُصُولِ أحمدٍ ؛^(٤٢) فَإِنَّ المَرْوِيَّ^(٤٢) عنه رَوَاتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ لَا زَكَاةَ إِلَّا فِي الأَرْبَعَةِ . والثَّانِيَةِ : أَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ فِي الحِنْطَةِ والشَّعِيرِ والتَّمْرِ والزَّيْبِ والذُّرَّةِ والسُّلْتِ والأُرْزِ والعَدَسِ ، وكلُّ شَيْءٍ يَقُومُ مَقَامَ هَذِهِ حَتَّى يُدْخَرَ ، وَيَجْرَى فِيهِ القَفِيزُ ، مثلُ : اللُّوبِيَا والحِمَصِ والسَّماسِمِ والقُطْنِيَّاتِ ؛ ففيه الزكاةُ . وهذا لَا يَجْرَى فِيهِ القَفِيزُ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا سَمَّاهُ .

فصل : واخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي الزَّيْتُونِ . فقال أحمدُ ، في رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ : فِيهِ العُشْرُ إِذَا بَلَغَ - يَعْنِي خَمْسَةَ أُوسُقٍ - وَإِنْ غُصِرَ قَوْمٌ ثَمَنُهُ ؛ لِأَنَّ الزَّيْتَ لَهُ بَقَاءٌ . وهذا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، والأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ

(٣٨) العصفور : نبات صيفي ، يستعمل زهره تابلاً ، ويستخرج منه صبغ أحمر يصبغ به الحرير ونحوه .

(٣٩-٣٩) سقط من : ١ ، م .

(٤٠) تقدم تخریج حديث عمر رضي الله عنه وابنه عبد الله في صفحة ١٥٧ .

(٤١) الورس : نبت يستعمل لصبغ الحرير باللون الأحمر .

(٤٢-٤٢) في م : « قال المروزي » . تحريف .

حَصَادِهِ ^(٤٣) . فِي سِيَاقِ قَوْلِهِ : ﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ ﴾ ^(٤٣) . وَلأنَّهُ يُمكنُ ادِّخَارُ غَلَّتِهِ ، أَشْبَهَ التَّمَرَ وَالزَّيْبَ . وَعَنْ أَحْمَدَ : لَا زَكَاةَ فِيهِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ^(٤٤) ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ؛ لِأنَّهُ لَا يَدْخُرُ يَابِسًا ، فَهُوَ كَالْحَضْرَاوَاتِ ، وَالآيَةُ لَمْ يُرَدِّ بِهَا الزَّكَاةُ ، لِأنَّهَا مَكِّيَّةٌ ، وَالزَّكَاةُ إِنَّمَا فُرِضَتْ بِالْمَدِينَةِ ، وَلِهَذَا ذُكِرَ الرُّمَّانُ وَلَا عُشْرٌ فِيهِ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : إِذَا حَصَدَ زَرْعَهُ أَلْقَى لَهُمْ مِنَ السُّنْبُلِ ، وَإِذَا جَذَّ ^(٤٥) نَحَلَهُ أَلْقَى لَهُمْ مِنَ الشَّمَارِيخِ . وَقَالَ النَّخَعِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ : هَذِهِ الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ ، عَلَى أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يَتَأْتَى حَصَادُهُ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الرُّمَّانَ مَذْكُورٌ بَعْدَهُ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهِ . ا هـ .

فصل : الحكم الثاني ، أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي شَيْءٍ مِنَ الزَّرُوعِ وَالشَّمَارِ حَتَّى تُبْلَغَ / خَمْسَةَ أَوْسُقٍ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَمَرَ ، وَجَابِرٌ ، وَأَبُو أَمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَمَكْحُولٌ ، وَالْحَكَمُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يَوْسَفَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَهُمْ ، إِلَّا مُجَاهِدًا ، وَأَبَا حَنِيفَةَ ، وَمَنْ تَابَعَهُ ، قَالُوا : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي قَلِيلٍ ذَلِكَ وَكَثِيرِهِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ » . وَلأنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ حَوْلٌ ، فَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ نِصَابٌ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤٦) . وَهَذَا خَاصٌّ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وَتَخْصِصُ عُمُومِ مَا رَوَوْهُ بِهِ ، كَمَا خَصَّصْنَا قَوْلَهُ : « فِي سَائِمَةِ الْإِبِلِ الزَّكَاةُ » ^(٤٧) بِقَوْلِهِ : « لَيْسَ فِيمَا

(٤٣) سورة الأنعام ١٤١ . وما روى عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الزيتون فيه الزكاة أم لا ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤١ .

(٤٤) في ١ ، م : « وأبي عبيدة » .

(٤٥) في م : « وجد » خطأ .

(٤٦) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

(٤٧) تقدم تخريجه في صفحة ٧ .

دُونَ خُمُسِ ذَوْدِ صَدَقَةٍ^(٤٨) . وَقَوْلُهُ : « فِي الرَّقَّةِ^(٤٩) رُبْعُ الْعُشْرِ^(٥٠) » بِقَوْلِهِ : « لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمُسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ »^(٥١) . وَلأنَّهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ ، فَلَمْ تَجِبْ فِي يَسِيرِهِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الزَّكَايَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرِ الْحَوْلُ ؛ لِأنَّهُ يَكْمُلُ نَمَاؤُهُ بِاسْتِحْصَادِهِ لَا بِبَقَائِهِ ، وَاعْتَبَرِ الْحَوْلُ فِي غَيْرِهِ ؛ لِأنَّهُ مِظَنَّةٌ لِكَمَالِ النَّمَاءِ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ ، وَالنِّصَابُ اعْتَبِرَ لِيَبْلُغَ حَدًّا يَحْتَمِلُ الْمُوَاسَاةَ مِنْهُ ، فَلِهَذَا اعْتَبِرَ فِيهِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ ، بِمَا قَدْ ذَكَرْنَا فِيْمَا تَقَدَّمَ ، وَلَا يَحْصُلُ الْغِنَى بِدُونَ النِّصَابِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الزَّكَايَةِ . ١ هـ .

فصل : وَتُعْتَبَرُ خُمْسَةُ الْأَوْسُقِ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ فِي الْحُبُوبِ ، وَالْجَفَافِ فِي الثَّمَارِ ، فَلَوْ كَانَ لَهُ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ عِنَبًا ، لَا يَجِيءُ مِنْهُ خُمْسَةُ أَوْسُقٍ زَبِيًّا ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، لِأنَّهُ حَالٌ وَجُوبِ الْإِخْرَاجِ مِنْهُ ، فَاعْتَبِرَ النِّصَابُ بِحَالِهِ . وَرَوَى الْأَثَرُ عَنْهُ : أَنَّهُ يُعْتَبَرُ نِصَابُ النَّخْلِ وَالْكَرْمِ عِنَبًا وَرُطْبًا ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مِثْلُ عَشْرِ الرُّطْبِ ثَمَرًا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ يُؤْخَذُ عَشْرُ مَا يَجِيءُ^(٥١) مِنْهُ مِنَ الثَّمَرِ إِذَا بَلَغَ رُطْبُهَا خُمْسَةَ أَوْسُقٍ ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ قَدْرِ عَشْرِ الرُّطْبِ مِنَ الثَّمَرِ إِيْجَابٌ لِأَكْثَرِ مِنَ الْعُشْرِ ، وَذَلِكَ يُخَالِفُ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ / أَحْمَدَ ، وَلَا قَوْلُ إِمَامٍ . ١ هـ . ١١١/٣ و

فصل : وَالْعَلَسُ : نَوْعٌ مِنَ الْحِنْطَةِ يُدْخَرُ فِي قَشْرِهِ ، وَيَزَعُمُ أَهْلُهُ أَنَّهُ إِذَا أُخْرِجَ مِنْ قَشْرِهِ لَا يَبْقَى بَقَاءَ غَيْرِهِ مِنَ الْحِنْطَةِ ، وَيَزَعُمُونَ أَنَّهُ يُخْرَجُ عَلَى النِّصْفِ فَيُعْتَبَرُ

(٤٨) تقدم تخريجه في صفحة ١٢ .

(٤٩) الرقة : هي الدراهم المضروبة . انظر ما يأتي في أثناء مسألة ٤٥٠ .

(٥٠) أخرجه البخاري ، في : باب زكاة الغنم ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٤٦ . وأبو داود ،

في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٠ . والنسائي ، في : باب زكاة الإبل ،

وباب زكاة الغنم ، من كتاب الزكاة ٥ / ١٤ ، ٢٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٢ .

(٥١) في ١ ، م زيادة : « به » .

نِصَابُهُ فِي قِشْرِهِ لِلضَّرَرِ فِي إِخْرَاجِهِ ، فَإِذَا بَلَغَ يِقْشِرُهُ عَشْرَةُ أُوسُقٍ ، فِيهِ الْعُشْرُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ خُمُسَةَ أُوسُقٍ ، وَإِنْ شَكَّكُنَا فِي بُلُوغِهِ نِصَابًا ، خَيْرٌ صَاحِبُهُ بَيْنَ إِخْرَاجِ عُشْرِهِ وَبَيْنَ إِخْرَاجِهِ مِنْ قِشْرِهِ ، لِيُقَدَّرَهُ بِخُمُسَةِ أُوسُقٍ . كَقَوْلِنَا فِي مَعْشُوشِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، إِذَا شَكَّكُنَا فِي بُلُوغِ مَا فِيهِمَا^(٥٢) نِصَابًا . وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ غَيْرِهِ مِنَ الْحِنْطَةِ فِي قِشْرِهِ ، وَلَا إِخْرَاجُهُ قَبْلَ تَصْفِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لَا تَدْعُو إِلَى إِبْقَائِهِ^(٥٣) فِي قِشْرِهِ ، وَلَا الْعَادَةَ جَارِيَةً بِهِ ، وَلَا يُعْلَمُ قَدْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ .

فصل : وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ نِصَابَ الْأُرْزِ مَعَ قِشْرِهِ عَشْرَةُ أُوسُقٍ ؛ لِأَنَّهُ يُدْخَرُ مَعَ قِشْرِهِ ، وَإِذَا أُخْرِجَ مِنْ قِشْرِهِ لَمْ يَبْقَ بَقَاءٌ مَا فِي الْقِشْرِ ، فَهُوَ كَالْعَلَسِ سَوَاءً فِيمَا ذَكَرْنَا . وَقَالَ غَيْرُهُ : لَا يُعْتَبَرُ نِصَابُهُ بِذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ ثِقَاتٌ مِنْ أَهْلِ الْخِبْرَةِ إِنَّهُ يَخْرُجُ عَلَى النِّصْفِ فَيَكُونُ كَالْعَلَسِ ، وَمَتَى لَمْ يُوجَدْ ثِقَاتٌ يُخْبِرُونَ بِهَذَا ، أَوْ شَكَّكُنَا^(٥٤) فِي بُلُوغِهِ نِصَابًا ، خَيْرُنَا رَيْتُهُ بَيْنَ إِخْرَاجِ عُشْرِهِ فِي قِشْرِهِ ، وَبَيْنَ تَصْفِيَّتِهِ لِيُعْلَمَ قَدْرُهُ مُصَفًّى ، فَإِنْ بَلَغَ نِصَابًا أُخِذَ مِنْهُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ ، فَاعْتَبَرْنَاهُ كَمَعْشُوشِ الْأَثْمَانِ . اهـ .

فصل : وَنِصَابُ الزَّيْتُونِ خُمُسَةُ أُوسُقٍ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ . وَنِصَابُ الرَّغَفَرَانِ وَالْقُطْنِ وَمَا أَتَى بِهِمَا مِنَ الْمَوْزُونَاتِ ، أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٍ رَطْلٌ بِالْعِرَاقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَكِيلٍ ، فَيَقُومُ وَزْنُهُ مَقَامَ كَيْلِهِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، فِي « الْمُجَرَّدِ » . وَحُكِيَ عَنْهُ : إِذَا بَلَغَتْ قِيمَتُهُ نِصَابًا مِنْ أَدْنَى مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ مِمَّا فِيهِ الزَّكَاةُ ، فِيهِ الزَّكَاةُ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يَوْسَفَ فِي الرَّغَفَرَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمَكِّنْ اعْتِبَارَهُ بِنَفْسِهِ فَاعْتَبَرَ بِغَيْرِهِ ، كَالْعُرُوضِ تُقَوَّمُ بِأَدْنَى النَّصَابَيْنِ مِنَ الْأَثْمَانِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي الرَّغَفَرَانِ : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ . وَلَا أَعْلَمُ / لِهَذِهِ الْأَقْوَالِ

١١١/٣ ظ

(٥٢) فِي م : « فِيهَا » .

(٥٣) فِي أ ، م : « بَقَائِهِ » .

(٥٤) فِي الْأَصْلِ ، ب : « وَشَكَّكُنَا » .

دَلِيلًا ، وَلَا أَصْلًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ . وَيُرَدُّهَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ »^(٥٥) . وَإِجَابُ الزَّكَاةِ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ مُخَالَفٌ لِجَمِيعِ أَمْوَالِ الزَّكَاةِ ، وَاعْتِبَارُهُ بغيرِهِ مُخَالَفٌ لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَشْرُهُ ، وَاعْتِبَارُهُ بِأَقْلٍ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ قِيَمَةً لَا نَظِيرَ لَهُ أَصْلًا ، وَقِيَاسُهُ^(٥٦) عَلَى الْعُرُوضِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْعُرُوضَ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهَا ، وَإِنَّمَا تَجِبُ فِي قِيَمَتِهَا ، وَهُدًى مِنَ الْقِيَمَةِ الَّتِي اعْتَبِرَتْ بِهَا ، وَالْقِيَمَةُ يُرَدُّ إِلَيْهَا كُلُّ الْأَمْوَالِ^(٥٧) الْمُتَقَوِّمَاتِ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الرَّدِّ إِلَيْهَا الرَّدُّ إِلَى مَا لَمْ يُرَدِّ إِلَيْهِ شَيْءٌ أَصْلًا ، وَلَا تُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْهُ ، وَلِأَنَّهُ هَذَا مَالٌ تُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْ جَنْسِهِ ، فَاعْتَبِرَ نِصَابُهُ بِنَفْسِهِ ، كَالْحُبُوبِ ، وَلِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ الْأَرْضِ يَجِبُ فِيهِ الْعَشْرُ أَوْ نِصْفُهُ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ مَا يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَلَمْ يَجِبْ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ ، وَلِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهَا ذِكْرُهُ ، وَلَا إِجْمَاعٌ ، وَلَا هُوَ فِي^(٥٨) مَعْنَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٥٩) . فَوَجَبَ أَنْ لَا يُقَالَ بِهِ ، لِعَدَمِ دَلِيلِهِ . ا هـ .

فصل : الْحُكْمُ الثَّالِثُ ، أَنَّ الْعَشْرَ يَجِبُ فِيهَا سُقَى بغيرِ مُؤْنَةٍ ، كَالَّذِي يَشْرَبُ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَنْهَارِ ، وَمَا يَشْرَبُ بِعُرُوقِهِ ، وَهُوَ الَّذِي يُغْرَسُ فِي أَرْضٍ مَآوُهَا قَرِيبٌ مِنْ وَجْهِهَا ، فَتَصِلُ إِلَيْهِ عُرُوقُ الشَّجَرِ ، فَيَسْتَعْنِي عَنْ سُقَى ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ عُرُوقُهُ تَصِلُ إِلَى نَهْرٍ أَوْ سَاقِيَةٍ . وَنِصْفُ الْعَشْرِ فِيهَا سُقَى بِالْمُؤْنِ ، كَالدَّوَالِي وَالنَّوَاضِجِ ؛ لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَغَيْرِهِمْ . وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعَشْرُ ، وَمَا سَقَى بِالنَّضْجِ نِصْفُ الْعَشْرِ » .

(٥٥) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

(٥٦) في الأصل : « وقياسها » .

(٥٧) في ١ ، م : « الأحوال » تحريف .

(٥٨-٥٩) في ١ ، ب ، م : « معناهما » .

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥٩) ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٦٠) : الْعَشْرِي : مَا تَسْقِيهِ السَّمَاءُ ، وَتُسَمِّيهِ الْعَامَّةُ : الْعِدْيَ . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ الْمَاءُ الْمُسْتَنْقِعُ فِي بَرَكَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، يَصُبُّ إِلَيْهِ مَاءُ الْمَطَرِ فِي سَوَاقٍ تُشَقُّ لَهُ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ سُقِيَ مِنْهُ ، وَاشْتَقَاقُهُ مِنَ الْعَاثُورِ ، وَهِيَ السَّاقِيَّةُ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا الْمَاءُ ، لِأَنَّهَا يَغْتَرُّ بِهَا مَنْ يَمُرُّ بِهَا . وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ : / ١١٢/٣ « وَفِيمَا يُسْقَى بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ »^(٦١) . وَالسَّوَانِي : هِيَ التَّوَاضِيعُ ، وَهِيَ الْإِبِلُ يُسْتَقَى بِهَا لِشُرْبِ الْأَرْضِ . وَعَنْ مُعَاذٍ ، قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ ، فَأَمَرَنِي أَنْ آخُذَ مِمَّا سَقَتِ السَّمَاءُ ، أَوْ سُقِيَ بَعْلًا ، الْعُشْرُ ، وَمَا سُقِيَ بِدَالِيَةٍ ، نِصْفُ الْعُشْرِ^(٦٢) . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٦٣) : الْبَعْلُ ، مَا شَرِبَ بِعُرْوِقِهِ مِنْ غَيْرِ سَقَى . وَفِي الْجُمْلَةِ كُلِّ مَا سُقِيَ بِكُلْفَةٍ وَمُؤْنَةٍ ، مِنْ دَالِيَةٍ أَوْ سَانِيَةٍ أَوْ دُولَابٍ أَوْ نَاعُورَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ ، وَمَا سُقِيَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ ، فَفِيهِ الْعُشْرُ ؛ لَمَّا رَوَيْنَا مِنَ الْحَبَرِ ، وَلَأنَّ لِلْكُلْفَةِ تَأْثِيرًا فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ جُمْلَةً ، بِدَلِيلِ الْمَعْلُوفَةِ^(٦٤) ، فَبِأَن يُؤَثِّرُ فِي تَخْفِيفِهَا أَوَّلَى ، وَلَأنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْمَالِ النَّامِي ، وَلِلْكُلْفَةِ تَأْثِيرٌ فِي تَقْلِيلِ النَّمَاءِ^(٦٥) ، فَآثَرَتْ فِي تَقْلِيلِ الْوَاجِبِ فِيهَا ، وَلَا يُؤَثِّرُ حَفَرُ الْأَنْهَارِ وَالسَّوَاقِي فِي نُقْصَانِ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ الْمُؤْنَةَ ثِقَلٌ ، لِأَنَّهَا تَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ إِحْيَاءِ الْأَرْضِ وَلَا تَتَكَرَّرُ كُلَّ عَامٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ احْتِيَاجُهَا إِلَى سَاقٍ يَسْقِيهَا ، وَيُحَوَّلُ الْمَاءُ فِي^(٦٦)

(٥٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٠ .

(٦٠) في كتاب الأموال ٤٧٨ .

(٦١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٠ .

(٦٢) أخرجه النسائي ، في : باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ، من كتاب الزكاة . المجتبى

٥ / ٣١ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الزروع والثمار ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨١ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٣٣ .

(٦٣) في كتاب الأموال ٤٧٨ .

(٦٤) في ١ ، م : « العلوفة » .

(٦٥) في م : « تعليل » .

(٦٦) في الأصل : « من » .

تَوَاجِهَا ، لَأَنَّ ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي كُلِّ سَقْيٍ بِكُلْفَةٍ^(٦٧) ، فَهُوَ زِيَادَةٌ عَلَى الْمُؤْنَةِ فِي التَّنْقِيسِ ، فَجَرَى^(٦٨) مَجْرَى حَرْثِ الْأَرْضِ وَتَسْمِيَّتِهَا^(٦٩) . وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ يَجْرِي مِنَ النَّهْرِ فِي سَاقِيَةٍ إِلَى الْأَرْضِ ، وَيَسْتَقِرُّ فِي مَكَانٍ قَرِيبٍ مِنْ وَجْهِهَا ، لَا يَصْعَدُ إِلَّا بِغَرْفٍ أَوْ دُولَابٍ ، فَهُوَ مِنَ الْكُلْفَةِ الْمُسْقِطَةِ لِنَصْفِ الزَّكَاةِ ، عَلَى مَا مَرَّ ؛ لَأَنَّ مِقْدَارَ الْكُلْفَةِ وَقُرْبَ الْمَاءِ وَبُعْدَهُ لَا يُعْتَبَرُ ، وَالضَّابِطُ لِذَلِكَ هُوَ أَنْ يَحْتَاجَ فِي تَرْقِيَةِ الْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ بِآلَةٍ مِنْ غَرْفٍ أَوْ نَضْجٍ أَوْ دَالِيَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ وَقَدْ وَجَدَ . ا هـ .

فصل : فَإِنْ سَقَى نِصْفَ السَّنَةِ بِكُلْفَةٍ ، وَنِصْفَهَا بِغَيْرِ كُلْفَةٍ ، فِيهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا ؛ لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ وَجَدَ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ لَأَوْجَبَ مُقْتَضَاهُ ، فَإِذَا وَجَدَ فِي نِصْفِهَا أَوْجَبَ نِصْفَهُ ، وَإِنْ سَقَى بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ اعْتَبَرَ أَكْثَرُهُمَا ، فَوَجَبَ مُقْتَضَاهُ ، وَسَقَطَ حُكْمُ الْآخَرِ . / نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ^(٧٠) . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُؤْخَذُ بِالْقِسْطِ . وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا نِصْفَيْنِ أَخَذَا^(٧١) بِالْحِصَّةِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الثَّمَرَةُ تَوْعَيْنٍ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ اعْتِبَارَ مِقْدَارِ السَّقْيِ ، وَعَدَدِ مَرَاتِهِ ، وَقَدَرِ مَا يُشْرَبُ فِي كُلِّ سَقْيَةٍ يَشُقُّ وَيَتَعَدَّرُ ، فَكَانَ الْحُكْمُ لِلْأَغْلَبِ مِنْهُمَا كَالسَّوْمِ فِي الْمَاشِيَةِ . وَإِنْ جُهِلَ الْمِقْدَارُ ، غَلَبْنَا إِيحَابَ الْعُشْرِ اخْتِيَاظًا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ الْعُشْرِ ، وَإِنَّمَا يَسْقُطُ بِوُجُودِ^(٧٢) الْكُلْفَةِ ، فَمَا لَمْ يَتَّحَقَّقِ الْمُسْقِطُ يَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ

ظ ١١٢/٣

(٦٧) فِي النِّسْخِ : « يَكْلِفُهُ » . وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُتْبِنَاهُ .

(٦٨) فِي ١ ، م : « يَجْرِي » .

(٦٩) فِي ١ ، ب ، م : « وَتَحْسِينِهَا » . وَالتَّسْمِيَةُ هُنَا تَهْيِئَةُ الْأَرْضِ وَتَسْوِيَّتُهَا ، أَوْ جَعْلُ طَرَقِ فِيهَا .

(٧٠) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

(٧١) فِي ١ ، م : « أَخَذَ » .

(٧٢) فِي ١ ، ب ، م : « بِوُجُوبِ » .

عَدَمَ الْكُلْفَةِ فِي الْأَكْثَرِ ، فَلَا يَثْبُتُ وَجُودُهَا مَعَ الشَّكِّ فِيهِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ السَّاعِي وَرَبُّ الْمَالِ ، فِي أَيُّهُمَا سُقِيَ بِهِ أَكْثَرُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، فَإِنَّ النَّاسَ لَا يُسْتَحْلِفُونَ عَلَى صَدَقَاتِهِمْ . ١ هـ .

فصل : وإذا كان لِرَجُلٍ حَائِطَانِ ، سَقَى ^(٧٣) أَحَدَهُمَا بِمُؤْنَةٍ ، وَالْآخَرَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ ، ضَمَّ غَلَّةَ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، وَأَخْرَجَ ^(٧٤) مَنْ الذِي سُقِيَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ عَشْرَهُ ، وَمَنِ الْآخَرُ نِصْفَ عَشْرِهِ ، كَمَا يَضُمُّ أَحَدَ النَّوعَيْنِ إِلَى الْآخَرِ ، وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا وَجَبَ فِيهِ .

٤٤١ - مسألة ؛ قال : (وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا ، وَالصَّاعُ خُمُسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ)

أَمَّا كَوْنُ الْوَسْقِ سِتِينَ صَاعًا ، فَلَا خِلَافَ فِيهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هُوَ قَوْلُ كُلِّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُمُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا » . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، وَجَابِرٌ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١) . وَأَمَّا كَوْنُ الصَّاعِ خُمُسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا فَفِيهِ اخْتِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ ^(٢) ، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ خُمُسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ ، فَيَكُونُ مَبْلُغُ الْخُمُسَةِ الْأَوْسَقِ ثَلَاثِمِائَةَ صَاعٍ ، وَهُوَ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةِ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ ، وَالرَّطْلُ الْعِرَاقِيُّ : مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ / دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ ، وَوَزْنُهُ بِالْمَثَاقِيلِ ١١٣/٣ و

(٧٣) فِي الْأَصْلِ : « يَسْقَى » .

(٧٤) فِي ١ ، م : « أَوْ أَخْرَجَ » .

(١) فِي : بَابِ الْوَسْقِ سِتُونَ صَاعًا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٥٨٦ ، ٥٨٧ .

كَمَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ ، فِي : بَابِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٥٧ / ١ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ فِي قَدْرِ الصَّدَقَةِ فِيمَا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ وَخَرَصَ الثَّارُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ .

سَنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١٢٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٥٩ ، ٨٣ .

(٢) تَقْدِيمُ فِي ١ / ٢٩٤ .

سَبْعُونَ مِثْقَالًا ، ثُمَّ زَيْدٌ فِي الرَّطْلِ مِثْقَالٌ آخَرُ ، وَهُوَ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ^(٣) فَصَارَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ مِثْقَالًا ، وَكَمَلْتُ زَنْتَهُ بِالذَّرَاهِمِ مِائَةً وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، وَالْإِغْتِبَارُ بِالْأَوَّلِ قَبْلَ الزِّيَادَةِ ، فَيَكُونُ الصَّاعُ بِالرَّطْلِ الدَّمَشَقِيِّ ، الَّذِي هُوَ سِتُّمِائَةِ دِرْهَمٍ ، رَطْلًا وَسَبْعًا ، وَذَلِكَ أَوْقِيَّةٌ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ أَوْقِيَّةٌ ، وَمِثْلُ الْخَمْسَةِ^(٤) الْأَوْسَقُ بِالرَّطْلِ الدَّمَشَقِيِّ ، ثَلَاثُمِائَةِ رَطْلٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رَطْلًا وَعِشْرُونَ أَوَاقٍ وَسَبْعُ أَوْقِيَّةٍ ، وَذَلِكَ سِتَّةُ أَسْبَاعٍ رَطْلٍ .

فصل : والنَّصَابُ مُعْتَبَرٌ بِالْكَيْلِ ، فَإِنَّ الْأَوْسَاقَ مَكِيلَةٌ ، وَإِنَّمَا نُقِلْتُ إِلَى الْوَزْنِ لِتَضَبُّطٍ وَتَحْفَظٍ وَتَنْقَلٍ ، وَلِذَلِكَ تَعَلَّقَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ بِالْمَكِيلَاتِ دُونَ الْمَوْزُونَاتِ ، وَالْمَكِيلَاتُ تَخْتَلِفُ فِي الْوَزْنِ ، فَمِنْهَا الثَّقِيلُ ، كَالْحِنْطَةِ وَالْعَدَسِ . وَمِنْهَا الْخَفِيفُ ، كَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ ، وَمِنْهَا الْمُتَوَسِّطُ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ مِنَ الْحِنْطَةِ . وَرَوَى جَمَاعَةٌ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : الصَّاعُ وَزْنُهُ فَوْجَدُهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ رَطْلٍ حِنْطَةً . وَقَالَ حَنْبَلٌ : قَالَ أَحْمَدُ : أَخَذْتُ الصَّاعَ مِنْ أَبِي النَّضْرِ^(٥) ، وَقَالَ أَبُو النَّضْرِ : أَخَذْتُهُ مِنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ . وَقَالَ : هَذَا صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمَدِينَةِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، فَأَخَذْنَا الْعَدَسَ ، فَعَيَّرْنَا^(٦) بِهِ ، وَهُوَ أَصْلَحُ مَا يُكَالُ بِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَجَافَى عَنْ مَوَاضِيْعِهِ ، فَكَلْنَا بِهِ^(٧) ثُمَّ وَزَنَاهُ^(٨) ، فَإِذَا هُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ .^(٩) قَالَ : هَذَا أَصْلَحُ^(١٠) مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ ، وَمَا بَيْنَ لَنَا مِنْ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَرَمَيْنِ عَلَى أَنَّ مُدَّ النَّبِيِّ

(٣) سقط من : ا ، ب ، م .

(٤) في الأصل : « خمسة » .

(٥) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي البغدادي الحافظ ، توفي سنة خمس أو سبع ومائتين . تهذيب التهذيب

. ١٨ / ١١

(٦) في ا ، م : « فعيرنا » .

(٧-٧) في ا ، م : « ووزناه » .

(٨-٨) في ا ، م : « وهذا أصح » .

ﷺ رَطَلَ وَثُلْتُ قَمْحًا مِنْ أَوْسَطِ الْقَمْحِ ، فَمَتَى بَلَغَ الْقَمْحُ أَلْفًا وَسِتِّمِائَةَ رِطْلٍ ،
فَفِيهِ الزَّكَاةُ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ قَدَّرُوا الصَّاعَ بِالثَّقِيلِ ، فَأَمَّا الْخَفِيفُ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ
فِيهِ ، إِذَا قَارَبَ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ . وَمَتَى شَكَّ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ ، وَلَمْ يُوجَدْ
مِكْيَالٌ يُقَدَّرُ بِهِ ، فَلَا حَتِيَاظَ الْإِخْرَاجِ ، وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ فَلَا حَرَجَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَلَا تَجِبُ بِالشَّكِّ .

فصل : قال القاضي / : وهذا النِّصَابُ مُعْتَبَرٌ تَحْدِيدًا ، فَمَتَى نَقَصَ شَيْئًا ، لَمْ
تَجِبِ الزَّكَاةُ ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ
صَدَقَةٌ »^(٩) . وَالنَّاقِصُ عَنْهَا لَمْ يَبْلُغْهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْصًا يَسِيرًا يَدْخُلُ فِي
الْمَكَايِيلِ ، كَالْأَوْقِيَّةِ وَنَحْوِهَا ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي
الْمَكَايِيلِ ، فَلَا يَنْضَبِطُ ، فَهُوَ كَنَقْصِ الْحَوْلِ سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ .

فصل : وَلَا وَقْصَ^(١٠) فِي نِصَابِ الْحُبُوبِ وَالنَّمَارِ ، بَلْ مَهْمَا زَادَ عَلَى النِّصَابِ
أَخْرَجَ مِنْهُ بِالْحِسَابِ ، فَيُخْرِجُ عَشْرَ جَمِيعٍ مَا عِنْدَهُ . فَإِنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي تَبْعِيضِهِ ،
بِخِلَافِ الْمَاشِيَةِ ، فَإِنْ فِيهَا ضَرَرًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

فصل : وَإِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ عَشْرُ مَرَّةٍ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ عَشْرُ آخَرٍ ، وَإِنْ حَالَ عِنْدَهُ
أَحْوَالًا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَمْوَالَ غَيْرُ مُرْصَدَةٍ لِلنَّمَاءِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، بَلْ هِيَ إِلَى النَّقْصِ
أَقْرَبُ ، وَالزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْأَشْيَاءِ النَّامِيَةِ ، لِيُخْرِجَ مِنَ النَّمَاءِ ، فَيَكُونَ أَسْهَلَ .
فَإِنْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لِلتَّجَارَةِ صَارَ عَرْضًا ، تَجِبُ فِيهِ زَكَاةُ التَّجَارَةِ إِذَا حَالَ
عَلَيْهِ الْحَوْلُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَوَقْتُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحَبِّ إِذَا اشْتَدَّ ، وَفِي الثَّمَرَةِ إِذَا بَدَأَ
صَلَاحُهَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : تَجِبُ زَكَاةُ الْحَبِّ يَوْمَ حَصَادِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ

(٩) . تقدم تخريجه في صفحة ١٢ .

(١٠) الوقص ، بفتحين وقد تسكن القاف : ما بين الفريضتين من نصب الزكاة .

تعالى : ﴿وَعَاثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(١١) . وفائدة الخلاف أنه لو تَصَرَّفَ في الثَّمَرَةِ أو الحَبِّ قَبْلَ الوُجُوبِ ، لا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَ الوُجُوبِ ، فَأَشْبَهَ مَا لو أَكَلَ السَّائِمَةَ أو بَاعَهَا قَبْلَ الحَوْلِ ، وإن تَصَرَّفَ فِيهَا بَعْدَ الوُجُوبِ لم تَسْقُطِ الزَّكَاةُ عَنْهُ ، كما لو فَعَلَ ذَلِكَ فِي السَّائِمَةِ ، ولا يَسْتَقِرُّ الوُجُوبُ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ حَتَّى تَصِيرَ الثَّمَرَةُ فِي الْجَرِينِ^(١٢) ، وَالزَّرْعُ فِي الْبَيْدَرِ ، وَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بغيرِ إِنْثِلَافِهِ أو تَفْرِيطٍ مِنْهُ فِيهِ ، فلا زَكَاةَ عَلَيْهِ . قال أَحْمَدُ : إِذَا خَرَصَ وَتَرَكَ فِي رُءُوسِ النَّخْلِ ، فَعَلَيْهِمْ حِفْظُهُ ، فَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَذَهَبَتِ الثَّمَرَةُ ، سَقَطَ عَنْهُمْ الْخَرَصُ ، وَلَمْ يُؤْخَذُوا بِهِ . ولا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . قال ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ الْخَارِصَ إِذَا خَرَصَ الثَّمَرَةَ^(١٣) ، ثُمَّ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ / قَبْلَ الْجَذَازِ ، وَلَأَنَّهُ قَبْلَ الْجَذَازِ فِي حُكْمٍ مَا لَا تَثْبُتُ الْيَدُ عَلَيْهِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لو اشْتَرَى ثَمَرَةً فَتَلَفَتْ بِجَائِحَةٍ ، رَجَعَ بِهَا عَلَى الْبَائِعِ ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُ الثَّمَرَةِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَانَ الْبَاقِي نِصَابًا فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِلَّا فَلَا . وَهَذَا الْقَوْلُ يُوَافِقُ قَوْلَ مَنْ قَالَ : لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ إِلَّا يَوْمَ حَصَادِهِ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ النِّصَابِ شَرَطٌ فِي الْوُجُوبِ ، فَمتى لم يُوجَدْ وَقْتُ الْوُجُوبِ لم يَجِبْ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ : إِنْ الْوُجُوبُ يَثْبُتُ^(١٤) إِذَا بَدَأَ الصَّلَاحُ وَاشْتَدَّ الْحَبُّ ، فَقِيَاسُ قَوْلِهِ : إِنْ تَلَفَ الْبَعْضُ . إِنْ كَانَ قَبْلَ الْوُجُوبِ ، فَهُوَ كَمَا قَالَ الْقَاضِي ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ ، وَجَبَ فِي الْبَاقِي بِقَدْرِهِ ، سَوَاءً كَانَ نِصَابًا أَوْ لَمْ يَكُنْ نِصَابًا ؛ لِأَنَّ الْمُسْقُطَ اخْتَصَّ بِالْبَعْضِ ، فَاخْتَصَّ السَّقُوطُ بِهِ ، كَمَا لو تَلَفَ بَعْضُ نِصَابِ السَّائِمَةِ

(١١) سورة الأنعام ١٤١ .

(١٢) في ١ ، ب ، م : « الجريب » .

(١٣) في الأصل : « الثمر » .

(١٤) في ١ ، م : « ثبت » .

بعد وجوب الزكاة فيها . وهذا فيما إذا تَلَفَ بغير تَفْرِيطِهِ ^(١٥) ولا عُذْوَانِهِ ^(١٥) . فأما إن أثْلَفَهَا ، أو تَلَفَتْ بِتَفْرِيطِهِ أو عُذْوَانِهِ بعد الوجوب ، لم تَسْقُطْ عنه الزكاة ، وإن كان قبل الوجوب ، سَقَطَتْ ، إلا أن يَقْصِدَ بذلك الْفِرَارَ من الزكاة ، فَيُضْمَنُهَا ، ولا تَسْقُطْ عنه . ومتى ادَّعَى رَبُّ الْمَالِ تَلَفَهَا بغير تَفْرِيطِهِ ، قَبْلَ قَوْلِهِ من غير يَمِينٍ ، سواءً كان ذلك قبل الْحَرْصِ أو بعده ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ أيضا في قَدَرِهَا بغير يَمِينٍ . وكذلك في سائر الدَّعَاوَى . قال أحمد : لا يُسْتَحْلَفُ النَّاسُ على صَدَقَاتِهِمْ . وذلك لَأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تعالى ، فلا يُسْتَحْلَفُ فيه ، كالصلاة والحد .

فصل : وإن جَذَّهَا وأَحْرَزَهَا ^(١٦) في الجَرَيْنِ ، أو جَعَلَ الزَّرْعَ في الْبَيْدَرِ ، اسْتَقَرَّ وجوب الزكاة عليه ، عند مَنْ لم يَرِ التَّمَكُّنَ من الأداءِ شَرْطًا في اسْتِقْرَارِ الوجوب . فإن تَلَفَتْ بعد ذلك ، لم تَسْقُطْ الزكاة عنه ، وعليه ضَمَانُهَا ، كما لو تَلَفَ نِصَابُ السَّائِمَةِ أو الْأَثْمَانِ بعد الْحَوْلِ . وعلى الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى ، في كَوْنِ التَّمَكُّنِ من الأداءِ مُعْتَبَرًا ، لا يَسْتَقَرُّ الوجوب فيها حتى تَجِفَّ الثَّمَرَةُ ، وَيُصَفَّى الْحَبُّ ، وَيَتِمَكَّنَ من أدَاءِ حَقِّهِ ، فلا يَفْعَلُ ، وإن تَلَفَ قبل ذلك ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ ، على ما ذَكَرْنَا في غير هذا .

فصل : وَيَصِحُّ تَصَرُّفُ الْمَالِكِ فِي النِّصَابِ قَبْلَ الْحَرْصِ ، وبعده ، / بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهِمَا . فَإِنْ بَاعَهُ أو وَهَبَهُ بعد بُدُوِّ صَلَاحِهِ ، فَصَدَقْتَهُ على الْبَائِعِ وَالْوَاهِبِ . وبهذا قال الحسن ، ومَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وبه قال اللَّيْثُ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا على الْمُبْتَاعِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ على الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ قَبْلَ الْبَيْعِ فَبَقِيَ على ما كان عليه ، وعليه إخراجُ الزكاة من جنسِ الْمَبِيعِ وَالْمَوْهُوبِ . وعن أحمد ، أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنِ أَنْ يُخْرِجَ ثَمَرًا أو من الثَّمَنِ . قال القاضي : وَالصَّحِيحُ

(١٥-١٥) في ١ ، م : « وعدوانه » .

(١٦) في ١ ، م : « جعلها » .

أَنَّ عَلَيْهِ عَشْرَ الثَّمَرَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَاةِ ، عَلَى صَحِيحِ الْمَذْهَبِ ، وَلَئِنْ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِالثَّمَرَةِ حَتَّى يُؤَدَّى الْوَاجِبَ مِنْهَا ثَمَرًا ، فَلَا يَسْقُطُ ذَلِكَ عَنْهُ بِبَيْعِهَا وَلَا هِبَتِهَا . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ عَلَى الْمُشْتَرَى ، عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : إِنْ الزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ يَوْمَ حَصَادِهِ ، لِأَنَّ الْوُجُوبَ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِهَا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرَى ، فَكَانَ عَلَيْهِ . وَلَوْ اشْتَرَى ثَمَرَةً قَبْلَ بُدْؤِ صَلَاحِهَا ، ثُمَّ بَدَأَ صَلَاحُهَا فِي يَدِ الْمُشْتَرَى عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ ، مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ شَجَرَةً^(١٧) مُثْمِرَةً ، وَيَشْتَرِطَ ثَمَرَتَهَا ، أَوْ وَهَبَتْ^(١٨) لَهُ ثَمَرَةً قَبْلَ بُدْؤِ صَلَاحِهَا ، فَبَدَأَ صَلَاحُهَا فِي يَدِ^(١٩) الْمُشْتَرَى أَوْ^(٢٠) الْمُتَّهَبِ ، أَوْ وَصَّى لَهُ بِثَمَرَةٍ^(٢١) فَقَبِلَهَا بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، ثُمَّ بَدَأَ صَلَاحُهَا ، فَالْصَّدَقَةُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ وَجَدَ فِي مِلْكِهِ ، فَكَانَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى سَائِمَةً أَوْ اتَّهَبَهَا ، فَحَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا عِنْدَهُ . اهـ .

فصل : وَإِذَا اشْتَرَى ثَمَرَةً^(٢٢) قَبْلَ بُدْؤِ صَلَاحِهَا ، فَتَرَكَهَا حَتَّى بَدَأَ صَلَاحُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرَطَ الْقَطْعَ ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِ الْبَائِعِ ، وَزَكَائُهَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الْبَيْعَ يَبْطُلُ^(٢٣) أَيْضًا ، وَيَكُونُ الْحُكْمُ فِيهَا كَمَا لَوْ لَمْ يَشْتَرِطَ الْقَطْعَ ، وَرُوِيَ أَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ ، وَيَشْتَرِكَانِ فِي الزِّيَادَةِ . فَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَلَى الْمُشْتَرَى زَكَاةُ حِصَّتِهِ مِنْهَا إِنْ بَلَغَتْ نِصَابًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُشْتَرَى مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ ، كَالْمُكَائِبِ وَالذَّمِيِّ ، فَلَا زَكَاةَ^(٢٤) فِيهَا^(٢٥) ، وَإِنْ عَادَ الْبَائِعُ فَاشْتَرَاهَا بَعْدَ بُدْؤِ الصَّلَاحِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَصَدَ بَيْعِهَا الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ ،

(١٧) فِي ١ ، م : « نَخْلَةٌ » .

(١٨) فِي الْأَصْلِ : « وَهَبَ » .

(١٩-١٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

(٢٠) فِي الْأَصْلِ : « بِالثَّمَرَةِ » .

(٢١) فِي ١ ، م : « بَاطِلٌ » .

(٢٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : « صَدَقَةٌ » .

(٢٣) فِي الْأَصْلِ : « فِيهَا » .

فلا تَسْقُطُ .

فصل : وإن تَلَفَتِ الثَّمَرَةُ قَبْلَ بُدْؤِ الصَّلَاحِ ، أَوْ الزَّرْعُ قَبْلَ اسْتِدَادِ الحَبِّ ، فلا زكاةَ فيه . وكذلك إن أَتْلَفَهُ المَالِكُ ، إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْفِرَارَ مِنَ الزكاةِ ، وَسَوَاءٌ قَطَعَهَا / لِلأَكْلِ ، أَوْ لِلتَّخْفِيفِ عَنِ النَّخِيلِ لِتَحْسِينِ بَقِيَّةِ الثَّمَرَةِ ، أَوْ حِفْظِ الأصولِ^(٢٤) إذا خَافَ عَلَيْهَا العَطَشَ أَوْ ضَعْفَ الجُمَارِ^(٢٥) ، فَقَطَعَ الثَّمَرَةَ أَوْ بَعْضَهَا ، بَحِثْ نَقْصَ النَّصَابِ ، أَوْ قَطَعَهَا لغيرِ غَرَضٍ ، فلا زكاةَ عليه ؛ لأنها تَلَفَتْ قَبْلَ وُجُوبِ الزكاةِ ، وَتَعْلُقُ حَقَّ الْفُقَرَاءِ بِهَا ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ هَلَكَتِ السَّائِمَةُ قَبْلَ الحَوْلِ ، وَإِنْ قَصَدَ بَقْطَها الْفِرَارَ مِنَ الزكاةِ ، لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ قَطْعَ حَقِّ مَنْ انْعَقَدَ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِهِ ، فَلَمْ تَسْقُطْ ، كَمَنْ^(٢٦) طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ .

فصل : وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْعَثَ الإمامُ سَاعِيَهُ إِذَا بَدَأَ صَلَاحُ الثَّمَارِ ، لِيُخْرِصَهَا ، وَيَعْرِفَ قَدْرَ الزكاةِ وَيُعْرِفَ المَالِكَ ذَلِكَ . وَمِمَّنْ كَانَ يَرَى الحَرْصَ عَمْرُ بْنُ الخَطَّابِ ، وَسهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ^(٢٧) ، وَمَرْوَانُ^(٢٨) ، والقاسمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، والحسنُ ، وعطاءُ ، والزُّهْرِيُّ ، وعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وعبدُ الكريمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ^(٢٩) ، وَمَالِكُ ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأبو ثَوْرٍ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ الحَرْصَ بِدَعَةٍ . وَقَالَ أَهْلُ الرَّأْيِ : الحَرْصُ ظَنٌّ وَتَحْمِينٌ ، لَا يَلْزَمُ بِهِ حُكْمٌ ،

(٢٤) في ١ ، ب ، م : « الأموال » .

(٢٥) الجمار : قلب النخل .

(٢٦) في ١ ، م : « كما لو » .

(٢٧) سهل بن أبي حثمة عبد الله الأنصاري ، ولد سنة ثلاث من الهجرة ، وحفظ عن النبي ﷺ ، وتوفي في أيام معاوية ، أسد الغابة ٢ / ٤٦٨ .

(٢٨) مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي ، ولد على عهد رسول الله ﷺ ، ولم يره ، وكان والياً في أيام معاوية ومن بعده من الأمويين ، واغتيل بعد ذلك ، أسد الغابة ٥ / ١٤٥ .

(٢٩) عبد الكريم بن أبي المخارق قيس المعلم البصري ، تابعي فقيه ، توفي سنة سبع وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ٦ / ٣٧٦ - ٣٧٩ .

وإنما كان الحرص تحويفاً للأكره^(٣٠) ، لئلا يحونوا ، فأما أن يلزم به حكم ، فلا . ولنا ، ما روى الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عتاب بن أسيد ، أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يحرص عليهم كرومهم وثمارهم . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي^(٣١) . وفي لفظ عن عتاب ، قال : أمر رسول الله ﷺ أن يحرص العنب ، كما يحرص النخل ، وتؤخذ زكاته زيباً ، كما تؤخذ زكاة النخل تمراً^(٣٢) . وقد عمل به النبي ﷺ فحرص على امرأة بواذي القرى^(٣٣) حديقه لها . رواه الإمام أحمد ، في « مسنده »^(٣٤) . وعمل به أبو بكر^(٣٥) والخلفاء بعده^(٣٥) . وقالت عائشة ، وهي تذكر شأن خبير : كان النبي ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود ، فيحرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يوكل منه^(٣٦) . رواه أبو

(٣٠) الأكره : الحرث .

(٣١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب حرص النخل والعنب ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الحرص ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٤٢ . كما أخرجه الدارقطني ، في : باب في قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٣٣ .

(٣٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في حرص العنب ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الحرص ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٤٣ . والنسائي ، في : باب شراء الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٨٢ . والدارقطني ، في : باب في قدر الصدقة فيما أخرجته الأرض ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣٣) وادي القرى : بين المدينة والشام ، من أعمال المدينة ، كثير القرى . معجم البلدان ٤ / ٨٧٨ . (٣٤) المسند ٥ / ٤٢٤ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب حرص التمر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٥٥ . ومسلم ، في : باب في معجزات النبي ﷺ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٧٨٥ . وأبو داود ، في : باب في إحياء الموات ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٥٩ . (٣٥-٣٥) في ١ ، م : « بعده والخلفاء » .

(٣٦) في ١ ، م زيادة : « متفق عليه » . ولم يخرج الشيخان ، انظر : تحفة الأشراف ١٢ / ١١٨ ، جامع الأصول لابن الأثير ٤ / ١١٦ ، الفتح الرباني ٩ / ١٢ .

دَاوُدُ^(٣٧) . وَقَوْلُهُمْ : هُوَ ظَنٌّ . قُلْنَا : بَلْ هُوَ اجْتِهَادٌ فِي مَعْرِفَةِ قَدْرِ الثَّمَرِ وَإِدْرَاكِهِ بِالْحَرْصِ ، الَّذِي هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْمَقَادِيرِ وَالْمَعَايِيرِ ، فَهُوَ كَتَقْوِيمِ الْمُتَلَفَاتِ . وَوَقْتُ الْحَرْصِ حِينَ يَبْدُو الصَّلَاحُ^(٣٨) ، لِقَوْلِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانَ^(٣٩) يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ ، / فَيَحْرُصُ عَلَيْهِمُ النَّحْلَ حِينَ يَطِيبُ ، قَبْلَ أَنْ يُوَكَّلَ مِنْهُ . وَلَأنَّ فَائِدَةَ الْحَرْصِ مَعْرِفَةُ الزَّكَاةِ ، وَإِطْلَاقُ أَرْبَابِ الثَّمَارِ فِي التَّصَرُّفِ فِيهَا ، وَالْحَاجَةُ إِنَّمَا تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ حِينَ يَبْدُو الصَّلَاحُ ، وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ^(٤٠) .

ظ ١١٥/٣

فصل : وَيُجْزَى حَارِصٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ ابْنَ رَوَاحَةَ ، فَيَحْرُصُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ غَيْرَهُ ، وَلَأنَّ الْحَارِصَ يَفْعَلُ مَا يُؤَدِّيهِ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ ، فَهُوَ كَالْحَاكِمِ وَالْقَائِفِ ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْحَارِصِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا غَيْرَ مُتَّهِمٍ .

فصل : وَصِفَةُ الْحَرْصِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الثَّمَرَةِ^(٤١) ، فَإِنْ كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا ، فَإِنَّهُ يُطِيفُ بِكُلِّ نَخْلَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ ، وَيَنْظُرُ كَمْ فِي الْجَمِيعِ رُطْبًا أَوْ عِنَبًا ، ثُمَّ يُقَدِّرُ مَا يَجِيءُ مِنْهَا^(٤٢) ثَمَرًا ، وَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا حَرَصَ كُلُّ نَوْعٍ عَلَى حَدِّهِ ؛ لِأَنَّ الْأَنْوَاعَ تَخْتَلِفُ ، فَمِنْهَا مَا يَكْثُرُ رُطْبُهُ وَيَقِلُّ ثَمَرُهُ ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ بِالْعَكْسِ ، وَهَكَذَا الْعِنَبُ ، وَلَأنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِ كُلِّ نَوْعٍ ، حَتَّى يُخْرِجَ عَشْرَهُ ، فَإِذَا خَرَصَ

(٣٧) فِي : بَابِ مَتَى يَخْرُصُ التَّمْرُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ فِي الْحَرْصِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ١ / ٣٧٢ ، ٢ / ٢٣٦ .

كَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي ، فِي : بَابِ فِي قَدْرِ الصَّدَقَةِ فِيمَا أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ الدَّارِقُطْنِي ٢ / ١٣٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ١٦٣ .

(٣٨) فِي ١ ، م : « صَلَاحُهُ » .

(٣٩) سَقَطَ مِنْ : ١ ، ب ، م .

(٤٠) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

(٤١) فِي ١ ، م : « الثَّمَرِ » .

(٤٢) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهُ » .

على المالك ، وعرفه قدر الزكاة ، خيره بين أن يضمّن قدر الزكاة ، ويتصرّف فيها بما شاء من أكّل وغيره ، وبين حفظها إلى وقت الجذاذ والجفاف ، فإن اختار حفظها ثم أثلفها أو تلفت بتفريطه ، فعليه ضمان نصيب الفقراء بالخرص ، وإن أثلفها أجنبى ، فعليه قيمة ما أثلف . والفرق بينهما أن رب المال وجب عليه تجفيف هذا الرطب ، بخلاف الأجنبى ، ولهذا قلنا فى من أثلف أضحيته المعينة^(٤٣) : عليه أضحية مكانها . وإن أثلفها أجنبى فعليه قيمتها . وإن تلفت بجائحة من السماء ، سقط عنهم الخرص . نصّ عليه أحمد ؛ لأنها تلفت قبل استقرار زكاتها ، وإن ادعى ثلّفها بغير تفريطه ، فالقول قوله بغير يمين ،^(٤٤) على ما^(٤٥) تقدّم ، وإن حفظها إلى وقت الإخراج ، فعليه زكاة الموجود لا غير ، سواء اختار الضمان ، أو حفظها على سبيل الأمانة ، وسواء كانت أكثر ممّا خرصه الخارص أو أقل . وهذا قال الشافعى . وقال مالك : يلزمه ما قال الخارص ، زاد أو نقص ، إذا كانت الزكاة متقاربة ؛ لأنّ الحكم انتقل إلى ما قال الساعى ، بدليل وجوب ما قال عند ثلّف المال . ولنا ، أن الزكاة أمانة / ، فلا يصير مضمونة بالشرط كالوديعة ، ولا نسلم أن الحكم انتقل إلى ما قال^(٤٥) الساعى ، وإنما يعمل بقوله إذا تصرّف فى الثمرة ، ولم يعلم قدرها ؛ لأنّ الظاهر إصابته . قال أحمد : إذا خرص على الرجل ، فإذا فيه فضل كثير ، مثل الضعيف ، تصدّق بالفضل ؛ لأنه يخرص بالسوية . وهذه الرواية تدلّ على مثل قول مالك . وقال : إذا تجافى السلطان عن شيء من العشر ، يخرجّه فيؤدّيه . وقال : إذا حطّ من الخرص عن الأرض ، يتصدّق بقدر ما نقصوه من الخرص . وإن أخذ منهم أكثر من الواجب عليهم ، فقال أحمد : يحتسب لهم من الزكاة لسنة أخرى . ونقل عنه أبو داود : لا يحتسب بالزيادة ؛ لأنّ

(٤٣) فى ١ ، م : « المتعينة » .

(٤٤ - ٤٥) فى ١ ، م : « كما » .

(٤٥) فى ١ ، ب ، م : « قاله » .

هذا غاصِبٌ . وقال أبو بكرٍ : وهذا أقول . ويَحْتَمِلُ أَنْ يُجْمَعَ بين الرَّوَّائِيَيْنِ ،
فِيَحْتَسِبُ به إذا تَوَى صَاحِبُهُ به التَّعْجِيلُ ، ولا يُحْتَسِبُ به إذا لم يَتَوَ ذلك .

فصل : وإن ادَّعى رَبُّ المَالِ غَلَطَ الخَارِصِ ، وكان ما ادَّعاه مُحْتَمِلًا ، قَبْلَ
قَوْلِهِ بغيرِ يَمِينٍ ، وإن لم يَكُنْ مُحْتَمِلًا ، مِثْلَ أَنْ يَدَّعَى^(٤٦) غَلَطَ النِّصْفِ ونَحْوَهُ ، لم
يُقْبَلْ منه ؛ لأنَّه لا يَحْتَمِلُ ، فَيُعْلَمُ كَذِبُهُ . وإن قال : لم يَحْصُلْ في يَدِي غيرُ
كذا^(٤٧) . قَبْلَ منه بغيرِ يَمِينٍ ؛ لأنَّه قد يَتَلَفُ بَعْضُهَا بآفَةٍ لا نَعْلَمُهَا .

فصل : وعلى الخَارِصِ أَنْ يَتْرَكَ في الْخَرْصِ الثُّلْثَ أو الرَّبْعَ ، تَوْسِعةً على أربابِ
الأَمْوَالِ ؛ لأنَّهم يَحْتَاجُونَ^(٤٨) إلى الأَكْلِ هم وَأَضْيَافُهُمْ ، وَيُطْعَمُونَ جِيرَانَهُمْ
وَأَهْلَهُمْ وَأَصْدِقَاءَهُمْ وَسُؤَالَهُمْ . وَيَكُونُ في الثَّمَرَةِ السَّقَاطَةُ^(٤٩) ، وَيَنْتَابُهَا الطَّيْرُ ،
وَتَأْكُلُ مِنْهَا^(٥٠) المَارَةُ ، فلو اسْتَوْفَى الْكُلَّ مِنْهُمْ أَضَرَّ بِهِمْ . وبهذا قال إِسْحَاقُ ، ونَحْوَهُ
قال اللَّيْثُ ، وأبو عُبَيْدٍ . وَالْمَرْجِعُ في تَقْدِيرِ الْمَتْرُوكِ إلى السَّاعِي بِاجْتِهَادِهِ ، فإن
رَأَى الأَكْلَةَ كَثِيرًا تَرَكَ الثُّلْثَ ، وإن كانوا قَلِيلًا تَرَكَ الرَّبْعَ ؛ لما رَوَى سَهْلُ بْنُ أَبِي
حَثْمَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان يقول : « إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثُّلْثَ ، فَإِنْ لَمْ
تَدَعُوا الثُّلْثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ » . رواه أبو عُبَيْدٍ ، وأبو دَاوُدَ ، والنَّسَائِيُّ ،
والتِّرْمِذِيُّ^(٥١) . وَرَوَى أبو عُبَيْدٍ^(٥٢) ، بِإِسْنَادِهِ عن مَكْحُولٍ ، قال : كان / رسولُ

(٤٦) في الأصل ، ب : « ادعى » .

(٤٧) في ا ، ب ، م : « هذا » .

(٤٨) في الأصل : « محتاجون » .

(٤٩) في ا ، ب ، م : « الساقطة » .

(٥٠) في ا ، ب ، م : « منه » .

(٥١) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٨٥ . وأبو داود ، في : باب في الخرص ، من كتاب الزكاة . سنن أبي

داود ١ / ٣٧٢ . والنسائي ، في : باب كم يترك الخارص ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٢ . والترمذي ،

في : باب ما جاء في الخرص ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٤٠ ، ١٤١ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب في الخرص ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢ / ٢٧٢ . والإمام أحمد ،

في : المسند ٣ / ٢ ، ٣ ، ٤٤٨ .

(٥٢) في : الأموال ٤٨٧ .

كما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما ذكر في خرص النخل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٩٥ .

الله ﷺ إذا بَعَثَ الْخُرَاصَ قَالَ : « خَفُّوْا عَلَى النَّاسِ ، فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرِيَّةَ وَالْوَاطِئَةَ وَالْأَكَلَةَ » . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْوَاطِئَةُ : السَّابِلَةُ سُمُّوا بِذَلِكَ لِوُطْئِهِمْ بِلَادَ الثَّمَارِ مُجْتَازِينَ . وَالْأَكَلَةُ : أَرْيَابُ الثَّمَارِ وَأَهْلُوهُمْ ، وَمَنْ لَصِقَ بِهِمْ . وَمِنْهُ حَدِيثُ سَهْلٍ فِي مَالِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَعْدٍ ، حِينَ قَالَ : لَوْلَا أَنِّي وَجَدْتُ فِيهِ أَرْبَعِينَ عَرِيشًا ، لَخَرَصْتُهُ تِسْعَمِائَةِ وَسَقٍ ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْعُرْشُ لِهَؤُلَاءِ الْأَكَلَةِ^(٥٣) . وَالْعَرِيَّةُ : النَّخْلَةُ أَوْ النَّخْلَاتُ يَهْبُ إِنْسَانًا ثَمَرَتِهَا . فَجَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْعَرَايَا صَدَقَةٌ »^(٥٤) . وَرَوَى ابْنُ الْمُثَنِّبِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لِسَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ^(٥٥) : إِذَا أَتَيْتَ عَلَى نَخْلٍ قَدْ حَضَرَهَا^(٥٦) قَوْمٌ ، فَدَعْ لَهُمْ مَا يَأْكُلُونَ^(٥٧) .

وَالْحُكْمُ فِي الْعِنَبِ كَالْحُكْمِ فِي النَّخِيلِ سَوَاءً ، فَإِنْ لَمْ يَتْرِكْ لَهُمُ الْخَارِصُ شَيْئًا ، فَلَهُمُ الْأَكْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ ، وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِمْ بِهِ . نَصَّرَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ لَهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجِ الْإِمَامُ خَارِصًا ، فَاحْتَاجَ رَبُّ الْمَالِ إِلَى التَّصَرُّفِ فِي الثَّمَرَةِ ، فَأُخْرِجَ خَارِصًا ، جَازَ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ ذَلِكَ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَإِنْ خَرَصَ هُوَ وَأَخَذَ بِقَدْرِ ذَلِكَ ، جَازَ . وَيَحْتَاطُ فِي أَنْ لَا يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِمَّا لَهُ أَخْذُهُ .

فصل : وَيُخَرِّصُ النَّخْلُ وَالكَرْمُ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْأَثَرِ فِيهِمَا ، وَلَمْ يُسْمَعْ بِالْخَرِصِ فِي غَيْرِهِمَا ، فَلَا يُخَرِّصُ الزَّرْعُ^(٥٨) فِي سُنْبِلِهِ^(٥٩) . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ،

(٥٣) رواه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٨٧ ، ٤٨٩ .

(٥٤) أخرجه الدارقطني ، في : باب ليس في الخضروات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٥ . والبيهقي ، في : باب من قال يترك لرب الحائط قدر ما يأكل ... ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٥٥) سقط من : ١ ، م .

(٥٦) في ب : « خرسها » . خطأ .

(٥٧) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال يترك لرب الحائط قدر ما يأكل ... ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٢٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما ذكر في خرص النخل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٩٤ . وأبو عبيدة ، في : الأموال ٤٨٦ .

(٥٨-٥٩) في ١ ، م : « بسنبله » .

وَمَالِكَ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِالْحَرَصِ فِيهِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ ثَمَرَةَ النَّخْلِ وَالكَرْمِ تُؤْكَلُ رُطْبًا ، فَيُحْرَصُ عَلَى أَهْلِهِ لِلتَّوَسُّعَةِ عَلَيْهِمْ ، لِيُخْلَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَكْلِ الثَّمَرَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهَا ، ثُمَّ يُؤَدُّونَ الزَّكَاةَ مِنْهَا عَلَى مَا خُرِصَ ، وَلِأَنَّ ثَمَرَةَ الْكَرْمِ وَالنَّخْلِ ظَاهِرَةٌ مُجْتَمِعَةٌ ، فَحَرَصُهَا أَسْهَلُ مِنْ خَرَصِ^(٥٩) غَيْرِهَا ، وَمَا عَدَاهُمَا فَلَا يُحْرَصُ ، وَإِنَّمَا عَلَى أَهْلِهِ فِيهِ الْأَمَانَةُ إِذَا صَارَ مُصَفًى يَابِسًا ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْهُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ ، وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِمْ .^(٦٠) وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَمَّا يَأْكُلُ^(٦١) أَرْيَابُ الزُّرُوعِ / مِنَ الْفَرِيكِ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ صَاحِبُهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا يَأْكُلُهُ أَرْيَابُ الشَّامِ مِنْ ثِمَارِهِمْ ، فَإِذَا صَفًى الْحَبُّ أَخْرَجَ زَكَاةَ الْمَوْجُودِ كُلِّهِ ، وَلَمْ يُتْرَكْ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تُرِكَ لَهُمْ فِي الثَّمَرَةِ شَيْءٌ لِكَوْنِ النَّفُوسِ تَتَوَقَّعُ إِلَى أَكْلِهَا رُطْبَةً ، وَالْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِهِ ، وَفِي الزَّرْعِ إِنَّمَا يُؤْكَلُ شَيْءٌ يَسِيرٌ ، لَا وَقَعَ لَهُ .

و ١١٧/٣

فصل : وَلَا يُحْرَصُ الزَّيْتُونُ ، وَلَا غَيْرُ النَّخْلِ وَالكَرْمِ ؛ لِأَنَّ حَبَّهُ مُتَفَرِّقٌ فِي شَجَرِهِ ، مَسْتَوْرٍ بِوَرَقِهِ ، وَلَا حَاجَةَ بِأَهْلِهِ إِلَى أَكْلِهِ ، بِخِلَافِ النَّخْلِ وَالكَرْمِ ، فَإِنَّ ثَمَرَةَ النَّخْلِ مُجْتَمِعَةٌ فِي عُذُوقِهِ ، وَالْعِنَبِ فِي عَنَاقِيدِهِ ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ الْحَرَصُ عَلَيْهِ ، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى أَكْلِهِمَا فِي حَالِ رُطُوبَتَيْهِمَا . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ : يُحْرَصُ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَيُحْرَصُ كَالرُّطْبِ وَالْعِنَبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا نَصَّ فِي خَرَصِهِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ ، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ .

فصل : وَوَقْتُ الْإِخْرَاجِ لِلزَّكَاةِ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ فِي الْحُبُوبِ وَالْجَفَافِ فِي الشَّامِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ الْكَمَالِ وَحَالِ الْأَدْحَارِ . وَالْمُوْنَةُ الَّتِي تَلْزَمُ الثَّمَرَةَ إِلَى حِينِ الْإِخْرَاجِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَةَ كَالْمَاشِيَةِ ، وَمُوْنَةُ الْمَاشِيَةِ وَحِفْظُهَا وَرَعِيْهَا ، وَالْقِيَامُ

(٥٩) سقط من : الأصل .

(٦٠-٦١) في ١ ، م : « وسئل أحمد عما يأكل » .

عليها^(٦١) إلى حين الإخراج ، على ربها ، كذا ها هنا . فإن أخذ الساعي الزكاة قبل التَّجْفِيف ، فقد أساء ، ويردُّه إن كان رطبًا بحاله ، وإن تَلَفَ ردُّ مثله ، وإن جَفَّفَهُ وكان قَدَّرَ الزكاة ، فقد استوفى الواجب ، وإن كان دونه أخذ الباقي ، وإن كان زائدًا ردَّ الفضل . وإن كان المخرج لها رب المال ، لم يُجزئهُ ، ولزمهُ إخراج الفضل بعد التَّجْفِيف ؛ لأنه أخرج غيرَ الفرض ، فلم يُجزئهُ ، كما لو أخرج الصَّغِيرَةَ^(٦٢) من الماشية عن الكبار .

فصل : وإن احتيج إلى قطع الثمرة قبل كمالها ، للخوف^(٦٣) من العطش ، أو لضعف الجمار ، جاز قطعها ؛ لأنَّ حقَّ الفقراء إنما يجب على طريق المؤاساة ، فلا يُكَلَّفُ الإنسان / من ذلك ما يهلك أصل ماله ، ولأنَّ حفظ الأصل أحفظ للفقراء من حفظ الثمرة ، لأنَّ حقَّهم يتكرَّر بحفظها في كل سنة ، فهم شركاء رب^(٦٤) النخل . ثم إن كان يكفي تجفيف الثمرة دون قطع جميعها ، جففها ، وإن لم يكفِ إلَّا قطع جميعها^(٦٥) ، جاز . وكذلك إن أراد قطع الثمرة لتحسين الباقي منها جاز . وإذا أراد ذلك ، فقال القاضي : يُخَيَّرُ الساعي بين أن يقاسم رب المال الثمرة قبل الجذاذ بالحرص ، ويأخذ نصيبهم نخلة مفردة ، ويأخذ ثمرتها ، وبين أن يجذها ، ويقاسمها إياها بالكيل ، ويقسم الثمرة في الفقراء . وبين أن يبيعها من رب المال أو من غيره قبل الجذاذ أو بعده ، ويقسم ثمنها في الفقراء . وقال أبو بكر : عليه الزكاة فيه يابسًا . وذكر أنَّ أحمد نصَّ عليه . وكذلك الحكم في العنب الذي لا يجيء منه زبيب ، كالحُمري ، والرطب الذي لا يجيء منه

(٦١) في الأصل ، ب : « بها » .

(٦٢) في ١ ، ب ، م : « الصغير » .

(٦٣) في ١ ، م : « خوفًا » .

(٦٤) في ١ ، م : « في » .

(٦٥) في الأصل ، ب : « جميعه » .

تَمْرٌ جَيِّدٌ ، كَالْبَرْبَا^(٦٦) وَالْهَلْبَاتِ^(٦٧) . فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا قُلْتُمْ لَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدَّخَرُ ، فَهُوَ كَالْخَضِرَوَاتِ ، وَطُلُعِ الْفُحَّالِ^(٦٨) . قُلْنَا : لِأَنَّهُ يُدَّخَرُ فِي الْجُمْلَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُدَّخَرْ هَاهُنَا ، لِأَنَّهُ أَخَذَهُ رَطْبًا أَنْفَعُ ، فَلَمْ تَسْقُطْ مِنْهُ الزَّكَاةُ بِذَلِكَ ، وَلَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَبْلُغَ حَدًّا يَكُونُ مِنْهُ خُمْسَةُ أَوْسُقٍ تَمْرًا أَوْ زَبِيًّا ، إِلَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى . وَإِذَا أَتَلَفَ رَبُّ الْمَالِ هَذِهِ الثَّمَرَةَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : عَلَيْهِ قِيمَتُهَا ، كَمَا لَوْ أَتَلَفَهَا غَيْرُ رَبِّ الْمَالِ . وَعَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ : يَجِبُ فِي ذِمَّتِهِ الْعُشْرُ تَمْرًا ، أَوْ زَبِيًّا ، كَمَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الثَّمَرَةِ . قَالَ : فَإِنْ لَمْ يَجِدِ التَّمْرَ ، فَفِيهِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا ، يُؤْخَذُ مِنْهُ قِيمَتُهُ . وَالثَّانِي : يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ .

فصل : فَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْإِخْرَاجِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَالُ الَّذِي فِيهِ الزَّكَاةُ نَوْعًا وَاحِدًا ، أَخَذَ مِنْهُ جَيِّدًا كَانَ أَوْ رَدِيئًا ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْفُقَرَاءِ يَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الْمُوَاسَاةِ ، فَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الشُّرَكَاءِ ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا ، أَخَذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا يَخْصُهُ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : يُؤْخَذُ / مِنَ الْوَسْطِ . وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ ، إِذَا شَقَّ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ^(٦٩) . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَقَالَ غَيْرُهُمَا^(٧٠) : يُؤْخَذُ عُشْرُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ بَقْدَرِهِ . وَهُوَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْفُقَرَاءَ بِمَنْزِلَةِ الشُّرَكَاءِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَسَاوَوْا فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ ، وَلَا مَشَقَّةَ فِي ذَلِكَ ، بِخِلَافِ الْمَاشِيَةِ إِذَا كَانَتْ أَنْوَاعًا ، فَإِنَّ إِخْرَاجَ حِصَّةِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ يُفْضِي إِلَى تَشْقِيقِ الْوَاجِبِ ، وَفِيهِ مَشَقَّةٌ بِخِلَافِ الثَّمَارِ ، وَلِهَذَا وَجَبَ فِي الزَّائِدِ بِحِسَابِهِ ، وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الرَّدِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾^(٧١) . قَالَ أَبُو

(٦٦) كَذَا فِي النُّسخِ . وَلَعَلَّهُ « الْبَرْبَا » . نَوْعٌ جَيِّدٌ مِنَ التَّمْرِ .

(٦٧) فِي النُّسخِ : « وَالْهَلْبَاتِ » . وَانْظُرْ تَاجَ الْعُرُوسِ (الْكُوَيْتِ) ٥ / ٣٩٢ .

(٦٨) الْفُحَّالُ : ذَكَرَ النَّخْلَ .

(٦٩) فِي ١ ، ب ، م زِيَادَةٌ : « وَبِهِ » .

(٧٠) أَيْ غَيْرَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ .

(٧١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٦٧ .

أَمَامَةَ [بِنُ] ^(٧١) سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ : هُوَ الْجُعْرُورُ وَلَوْ أَنَّ حُبِيْقَ ^(٧٢) ، فَتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ ^(٧٣) فِي الصَّدَقَةِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ^(٧٤) . قَالَ : وَهُمَا ضَرْبَانِ مِنَ التَّمْرِ . أَحَدُهُمَا إِنَّمَا يَصِيرُ قِشْرًا عَلَى نَوَى ، وَالْآخَرُ إِذَا أَثْمَرَ صَارَ حَشْفًا . وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْجَيِّدِ عَنِ الرَّدِيِّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ » ^(٧٥) . فَإِنْ تَطَوَّعَ رَبُّ الْمَالِ بِذَلِكَ ، جَازَ ، وَلَهُ ثَوَابُ الْفَضْلِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي فَضْلِ الْمَاشِيَةِ .

فصل : فَأَمَّا الزَّيْتُونُ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا زَيْتَ لَهُ ، فَإِنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهُ عُشْرُهُ حَبًّا ، إِذَا بَلَغَ النَّصَابَ ^(٧٦) ، لِأَنَّهُ حَالُ كَمَالِهِ وَادِّخَارِهِ ، ^(٧٧) يُخْرَجُ مِنْهُ ، كَمَا يَخْرُصُ الرُّطْبُ فِي حَالِ رُطُوبَتِهِ ^(٧٧) ، وَإِنْ كَانَ لَهُ زَيْتٌ أَخْرَجَ مِنْهُ زَيْتًا ، إِذَا بَلَغَ الْحَبُّ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ . وَهَذَا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ؛ وَمَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ . قَالُوا : يُخْرُصُ الزَّيْتُونُ ، وَيُؤْخَذُ زَيْتًا صَافِيًّا . وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَخَذَ الْعُشْرَ مِنْ زَيْتِهِ بَعْدَ أَنْ يُعَصَّرَ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يُخْرَجُ مِنْ حَبِّهِ كَسَائِرِ الثَّمَارِ ، وَلِأَنَّهُ الْحَالَةُ الَّتِي تُعْتَبَرُ فِيهَا الْأَوْسَاقُ ، فَكَانَ إِخْرَاجُهُ فِيهَا كَسَائِرِ الثَّمَارِ . وَهَذَا جَائِزٌ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي الْفُقَرَاءَ مُوْتَتَهُ ، فَيَكُونُ أَفْضَلَ ، كَتَجْفِيفِ

(٧١) تكملة لازمة ، واسمه أسعد . انظر : تهذيب التهذيب ١ / ٢٦٣ .

(٧٢) في ١ ، ب ، م : « الحبيق » .

(٧٣) في ١ ، ب ، م : « يؤخذ » .

(٧٤) أخرجه النسائي ، في : باب قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَةَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٢ . وأبو عبيد ، في : الأموال ٥٠٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود . ٣٧٢ / ١ .

(٧٥) تقدم تخريجه في صفحة ٥ في حديث يعث معاذ إلى اليمن .

(٧٦) في ١ ، م : « نصابا » .

(٧٧-٧٧) سقط من : الأصل .

التَّمْرِ ، ولأنَّه حال كَمَالِهِ وادَّخَارِهِ ، فَيُخْرِجُ مِنْهُ ، كَمَا يَخْرُصُ الرُّطْبُ فِي حَالِ رُطُوبَتِهِ ، وَيُخْرِجُ مِنْهُ إِذَا يَبَسَ .

فصل : ومذهبُ أحمد أنَّ في العَسَلِ العُشْرَ . قال الأثرُمُ : سئِلَ أبو عبد الله : أَنتَ تَذْهَبُ إِلَى أَنَّ فِي العَسَلِ زَكَاةً ؟ / قال : نعم . أَذْهَبُ إِلَى أَنَّ فِي العَسَلِ زَكَاةً ، ١١٨/٣ ظ العُشْرُ ، قَدْ أَخَذَ عَمْرٌ مِنْهُمْ الزَّكَاةَ . قُلْتُ : ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ تَطَوَّعُوا بِهِ ؟ قال : لا . بَلْ أَخَذَهُ مِنْهُمْ . وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَكْحُولٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَسَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مَائِعٌ خَارِجٌ مِنْ حَيَوَانٍ ، أَشْبَهَ اللَّبَنَ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَيْسَ فِي وَجُوبِ الصَّدَقَةِ فِي العَسَلِ خَبَرٌ يَثْبُتُ وَلَا إِجْمَاعٌ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَانَ فِي أَرْضِ العُشْرِ فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِلَّا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلُ مَا رَوَى عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْخَذُ فِي زَمَانِهِ مِنْ قَرَبِ العَسَلِ ، مِنْ كُلِّ ^(٧٨) عَشْرِ قَرَبٍ ^(٧٨) قَرَبَةً مِنْ أَوْسَطِهَا . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَالْأَثَرُمُ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٧٩) . وَعَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى ، أَنَّ أَبَا سَيَّارَةَ الْمُتَمَعِيِّ ^(٨٠) قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنْ لِيَ نَحْلًا . قَالَ : « أَذْ عُسْرُهَا » . قَالَ : فَاحْمِ إِذَا جَبَلَهَا . فَحَمَاهُ لَهُ . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٨١) . وَرَوَى الْأَثَرُمُ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُبَابٍ ^(٨٢) ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ،

(٧٨-٧٩) سقط من : ١ ، م .

(٧٩) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٩٧ . وابن ماجه ، في : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٤ / ١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٧١ / ١ .
(٨٠) نسبة إلى متع ، بطن من فهم ، فيما يظن السمعاني ؛ وهو أبو سيارة عامر بن هلال . اللباب ٩٤ / ٣ .
وضبط ابن حجر « متع » بضم الميم وفتح المثناة الفوقية ، وذكر الاختلاف في اسمه . الإصابة ١٩٦ / ٧ .
(٨١) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٩٧ . وابن ماجه ، في : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٤ / ١ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما ورد في العسل ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٢٦ / ٤ .
(٨٢) في النسخ : « ذئابة » . والتصويب من ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن سعد بن أبي ذباب ، في تهذيب التهذيب ٢٩٢ / ٥ . وانظر ما رواه سعيد في الفصل التالي .

أَنَّ عَمْرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَمَرَهُ فِي الْعَسَلِ بِالْعُشْرِ . أَمَّا اللَّبَنُ فَإِنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ فِي أَصْلِهِ ، وَهِيَ السَّائِمَةُ ، بِخِلَافِ الْعَسَلِ . وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ يَنْبِي عَلَى أَنَّ الْعُشْرَ وَالْخَرَجَ لَا يَجْتَمِعَانِ ، وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : وَنِصَابُ الْعَسَلِ عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ . وَهَذَا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ . وَقَالَ أَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ : خُمْسَةُ أَوْسَاقٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسَاقٍ صَدَقَةٌ »^(٨٣) . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَجِبُ^(٨٤) فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا رَوَى عَنْ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ نَاسًا سَأَلُوهُ ، فَقَالُوا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ لَنَا وَادِيًا بِالْيَمَنِ ، فِيهِ خَلَايَا مِنْ نَحْلٍ ، وَإِنَّا نَجِدُ نَاسًا يَسْرِقُونَهَا . فَقَالَ عَمْرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنْ أُدْتُمْ صَدَقَتَهَا ، مِنْ كُلِّ^(٨٤) عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرَقًا ، حَمِينَاهَا لَكُمْ . رَوَاهُ الْجَوْزَجَانِيُّ^(٨٥) . وَهَذَا تَقْدِيرٌ مِنْ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ الْفَرْقَ سِتَّةَ عَشَرَ رَطَلًا بِالْعِرَاقِيِّ ، فَيَكُونُ نِصَابُهُ مِائَةً وَسِتِّينَ رَطَلًا . وَقَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : قَالَ الزُّهْرِيُّ / ، فِي عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرْقٌ ، وَالْفَرْقُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطَلًا . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : الْفَرْقُ سِتُّونَ رَطَلًا ، فَيَكُونُ النِّصَابُ سِتِّمِائَةً رَطَلٍ ، فَإِنَّهُ يُرَوَى أَنَّ الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ ، قَالَ : الْفَرْقُ ، بِإِسْكَانِ الرَّاءِ : مِكَيَالٌ ضَخْمٌ مِنْ مَكَايِيلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ . وَقِيلَ : هُوَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ رَطَلًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نِصَابُهُ أَلْفَ رَطَلٍ ، لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، أَنَّهُ كَانَ يُؤْخَذُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَرَبِ الْعَسَلِ مِنْ كُلِّ عَشْرِ قَرَبٍ قَرَبَةٌ مِنْ أَوْسَطِهَا^(٨٦) . وَالْقَرَبَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مِائَةُ رَطَلٍ ، بِدَلِيلِ أَنَّ

١١٩/٣

(٨٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٢ .

(٨٤) سقط من : الأصل .

(٨٥) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب صدقة العسل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٦٣ .

(٨٦) هو الذي تقدم في الصفحة السابقة .

الْقُلَّتَيْنِ خُمْسُ قَرِيبٍ ، وَهِيَ خَمْسُمَائَةِ رَظِلٍ . وَرَوَى سَعِيدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ
 الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ أَبِي ذُبَابٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
 جَدِّهِ ، أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمِهِ : إِنَّهُ لَا خَيْرَ فِي مَالٍ لَا زَكَاةَ فِيهِ . قَالَ : فَأَخَذْتُ^(٨٧) مِنْ كُلِّ
 عَشْرِ قَرِيبٍ قَرْبَةً ، فَجِئْتُ بِهَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَأَخَذَهَا ، فَجَعَلَهَا فِي
 صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ^(٨٨) . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ قَوْلُ عُمَرَ : مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرَقًا
 وَالْفَرْقُ ، بِتَحْرِيكِ الرَّاءِ : سِتَّةَ عَشَرَ رَظَلًا . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٨٩) : لَا خِلَافَ بَيْنَ
 النَّاسِ أَعْلَمُهُ ، فِي أَنَّ الْفَرْقَ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ :
 « أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقًا مِنْ طَعَامٍ »^(٩٠) . فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ . وَقَالَتْ
 عَائِشَةُ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ ، هُوَ الْفَرْقُ^(٩١) . هَذَا هُوَ
 الْمَشْهُورُ فَيَنْصَرِفُ الْإِطْلَاقُ إِلَيْهِ . وَالْفَرْقُ : هُوَ مِكْيَالٌ ضَخْمٌ لَا يَصِحُّ حَمْلُهُ
 عَلَيْهِ ؛ لِوُجُوهٍ : أَحَدُهَا ، أَنَّهُ غَيْرُ مَشْهُورٍ فِي كَلَامِهِمْ ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمُطْلَقُ
 مِنْ كَلَامِهِمْ . قَالَ ثَعْلَبٌ : قُلْ فَرْقٌ وَلَا تَقُلْ فَرْقٌ . قَالَ خِدَاشُ بْنُ زُهَيْرٍ^(٩٢) :

يَأْخُذُونَ الْأَرْضَ فِي إِخْوَتِهِمْ فَرْقَ السَّمَنِ وَشَاةً فِي الْغَنَمِ^(٩٣)

الثَّانِي ، أَنَّ عُمَرَ ، قَالَ : مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرْقٌ ، وَالْأَفْرَاقُ جَمْعُ فَرْقٍ ،
 يَفْتَحُ الرَّاءِ ، وَجَمْعُ الْفَرْقِ^(٩٤) ، بِاسْكَانِ الرَّاءِ ، فُرُوقٌ ، وَفِي الْقِلَّةِ أَفْرَاقٌ ؛ لِأَنَّ مَا

(٨٧) فِي ١ ، م : « فَأَخَذَ » .

(٨٨) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا وَرَدَ فِي الْعَسَلِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٢٧ . وَابْنُ أَبِي
 شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْعَسَلِ هَلْ فِيهِ زَكَاةٌ أَمْ لَا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفِ ٣ / ١٤٢ .

(٨٩) فِي : الْأَمْوَالِ ٥٢٠ .

(٩٠) تَقْدِمُ فِي : ١ / ٢٩٤ .

(٩١) تَقْدِمُ فِي : ١ / ٢٩٧ .

(٩٢) الْبَيْتُ لَهُ فِي : اللَّسَانِ (ف ر ق) ١٠ / ٣٠٥ ، وَالتَّاجِ (ف ر ق) ٧ / ٤٣ .

(٩٣) فِي ١ ، ب ، م : « فَرْقٌ فِي السَّمَنِ » .

(٩٤) فِي ١ ، م : « فَرْقٌ » .

كان على وزن فَعِل سَاكِنَ الْعَيْنِ غَيْرَ مُعْتَلٍّ ، فَجَمَعُهُ فِي الْقَلَّةِ أَفْعِلٌ ، وَفِي الْكَثَرَةِ فِعَالٌ أَوْ فُعُولٌ . وَالثَّالِثُ ، أَنَّ الْفَرْقَ الَّذِي هُوَ مَكَايِلُ ضَحْمٍ مِنْ مَكَايِلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَلَامُ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ كَلَامُ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَلَى مَكَايِلِ أَهْلِ الْحِجَازِ ؛ لِأَنَّهُ بِهَا وَمِنْ أَهْلِهَا ، وَيُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْنَا ١١٩/٣ ظ تَفْسِيرُ الزُّهْرِيِّ لَهُ فِي نِصَابِ الْعَسَلِ بِمَا / قُلْنَا ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ذَكَرَهُ فِي مَعْرِضِ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٤٢ - مسألة ؛ قال : (وَالْأَرْضُ أَرْضَانِ ^(١) : صَلْحٌ ، وَعَنْوَةٌ)

وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْأَرْضَ قِسْمَانِ : صَلْحٌ وَعَنْوَةٌ ، فَأَمَّا الصُّلْحُ فَهُوَ كُلُّ أَرْضٍ صَالِحٍ ^(٢) أَهْلُهَا عَلَيْهَا لِتَكُونَ لَهُمْ ، وَيُؤَدُّونَ عَنْهَا ^(٣) خَرَجًا مَعْلُومًا ، فَهَذِهِ الْأَرْضُ مِلْكٌ لِأَرْبَابِهَا ، وَهَذَا الْخَرَجُ فِي حُكْمِ الْجِزْيَةِ ، مَتَى أَسْلَمُوا سَقَطَ عَنْهُمْ ، وَلَهُمْ بَيْعُهَا وَهَبُهَا وَرَهْنُهَا ؛ لِأَنَّهَا مِلْكٌ لَهُمْ ، وَكَذَلِكَ إِنْ صَالَحُوا ^(٤) عَلَى أَداءِ شَيْءٍ غَيْرِ مَوْظَفٍ عَلَى الْأَرْضِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ أَرْضٍ أَسْلَمَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا ، كَأَرْضِ الْمَدِينَةِ وَشِبْهِهَا ، فَهَذِهِ مِلْكٌ لِأَرْبَابِهَا ، لَا خَرَجَ عَلَيْهَا ، وَلَهُمُ التَّصَرُّفُ فِيهَا كَيْفَ شَاءُوا . وَأَمَّا الثَّانِي ، وَهُوَ مَا فُتِحَ عَنْوَةٌ ، فَهِيَ مَا أُجْلِيَ عَنْهَا أَهْلُهَا ^(٥) بِالسَّيْفِ ، وَلَمْ تُقَسِّمَ بَيْنَ الْغَانِمِينَ ، فَهَذِهِ تَصِيرُ وَقْفًا لِلْمُسْلِمِينَ ، يُضْرَبُ عَلَيْهَا خَرَجٌ مَعْلُومٌ ، يُؤْخَذُ مِنْهَا فِي كُلِّ عَامٍ ، يَكُونُ أَجْرَةً لَهَا ، وَتُقَرَّرُ فِي أَيْدِي أَرْبَابِهَا ، مَا دَامُوا يُؤَدُّونَ خَرَجَهَا ، سَوَاءً كَانُوا مُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَلَا يَسْقُطُ خَرَجُهَا بِإِسْلَامِ أَرْبَابِهَا ، وَلَا بِإِنْتِقَالِهَا إِلَى مُسْلِمٍ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَجْرَتِهَا ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ شَيْئًا مِمَّا فُتِحَ عَنْوَةٌ قُسِمَ بَيْنَ

(١) فِي ١ ، م زِيَادَةٌ : « أَرْضٌ » .

(٢) فِي ١ ، م : « صَوْلِحَ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ١ ، ب ، م .

(٤) فِي ١ ، م : « صَوَّلَحُوا » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : ١ ، ب ، م .

المُسْلِمِينَ إِلَّا خَيْرَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ نِصْفَهَا ، فَصَارَ ذَلِكَ لِأَهْلِهِ ، لَا خَرَاجَ عَلَيْهِ ، وَسَائِرُ مَا فُتِحَ غَنَوَةٌ مِمَّا فَتَحَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ بَعْدَهُ ، كَأَرْضِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ وَغَيْرَهَا ، لَمْ يُقَسَّمْ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي « الْأَمْوَالِ » ^(٦) أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَدِمَ الْجَابِيَةَ ^(٧) ، فَأَرَادَ قِسْمَةَ الْأَرْضِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ : وَاللَّهِ إِذَا لَيْكُونَنَّ مَا تَكْرَهُ ، إِنَّكَ إِنْ قَسَمْتَهَا الْيَوْمَ صَارَ الرَّيْعُ الْعَظِيمُ فِي أَيْدِي الْقَوْمِ ، ثُمَّ يَبِيدُونَ فَيَصِيرُ ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ الْوَاحِدِ وَالْمَرْأَةِ ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ ^(٨) بَعْدِهِمْ قَوْمٌ ^(٩) يَسُدُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مَسَدًا وَهُمْ لَا يَجِدُونَ شَيْئًا ، فَاَنْظُرْ أَمْرًا يَسَعُ أَوْلَهُمْ وَآخِرَهُمْ . فَصَارَ عُمَرُ إِلَى قَوْلِ مُعَاذٍ . وَرَوَى أَيْضًا ^(١٠) ، قَالَ : قَالَ الْمَاجِشُونُ : قَالَ بِلَالٌ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الْقُرَى الَّتِي افْتَتَحُوهَا غَنَوَةٌ : أَقْسِمُهَا بَيْنَنَا ، وَتُخَذُ خُمْسُهَا . فَقَالَ عُمَرُ : لَا ، هَذَا عَيْنُ الْمَالِ ، وَلَكِنِّي أَحْبِسُهُ فَيُنَافِئُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ . فَقَالَ / بِلَالٌ وَأَصْحَابُهُ لِعُمَرَ ^(١١) : أَقْسِمُهَا بَيْنَنَا . فَقَالَ عُمَرُ : اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِلَالًا وَذَوِيهِ . قَالَ فَمَا حَالُ الْحَوْلِ وَمِنْهُمْ عَيْنٌ تَطْرِفُ . وَرَوَى ^(١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ وَهْبٍ الْخَوْلَانِيِّ ، قَالَ : لَمَّا افْتَتَحَ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِ مِصْرَ ، قَامَ ^(١٣) الزُّبَيْرُ ، فَقَالَ : يَا عُمَرُ ابْنُ الْعَاصِ ، أَقْسِمُهَا . فَقَالَ عُمَرُ : لَا أَقْسِمُهَا . فَقَالَ ^(١٣) الزُّبَيْرُ : لَتَقْسِمَنَّهَا كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ . فَقَالَ عُمَرُ : لَا أَقْسِمُهَا حَتَّى أَكْتُبَ إِلَى أَمِيرِ

(٦) الأموال ٥٩ .

(٧) الجابية : قرية من أعمال دمشق ، من ناحية الجولان . معجم البلدان ٢ / ٣ .

(٨) سقط من : أ ، م .

(٩) في أ ، ب ، م زيادة : « آخر » .

(١٠) في : الأموال ٥٨ .

(١١) ليس في : الأصل ، ب ، والأموال .

(١٢) في : الأموال ٥٨ .

(١٣) في أ ، م زيادة : « بن » خطأ .

المُؤْمِنِينَ ، فَكَتَبَ إِلَى عَمْرٍ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٌ : أَنْ دَعَهَا حَتَّى يَغْزَوْ^(١٤) مِنْهَا حَبْلُ الْحَبَلَةِ^(١٥) . قَالَ الْقَاضِي : وَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ قَسَمَ أَرْضًا عَنُوةً إِلَّا خَيْرَ .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : وَمَنْ يَقُومُ عَلَى أَرْضِ الصُّلْحِ وَأَرْضِ الْعَنُوةِ ، وَمِنْ أَيْنَ هِيَ ، وَإِلَى أَيْنَ هِيَ ؟ وَقَالَ : أَرْضُ الشَّامِ عَنُوةٌ ، إِلَّا حِمَصَ وَمَوْضِعًا آخَرَ . وَقَالَ : مَا دُونَ النَّهْرِ صُلْحٌ ، وَمَا وَرَاءَهُ عَنُوةٌ ، وَقَالَ : فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ السَّوَادَ عَنُوةً ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ صُلْحٌ ، وَهِيَ أَرْضُ الْحِيرَةِ ، وَأَرْضُ^(١٦) بَانِقِيَا^(١٧) . وَقَالَ : أَرْضُ الرِّيِّ^(١٨) خَلَطُوا فِي أَمْرِهَا ، فَأَمَّا مَا فَتَحَ عَنُوةً فَمِنْ^(١٩) نَهَاوَنْدَ^(٢٠) إِلَى طَبْرِسْتَانَ^(٢١) خَرَجَ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَرْضُ الشَّامِ عَنُوةٌ ، مَا خَلَا مُدُنُهَا ، فَإِنَّهَا فَتَحَتْ صُلْحًا ، إِلَّا قَيْسَارِيَّةَ^(٢٢) ، افْتَتَحَتْ عَنُوةً ، وَأَرْضُ السَّوَادِ وَالْجَبَلِ^(٢٣) وَنَهَاوَنْدَ وَالْأَهْوَازَ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبَ . قَالَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ ، عَنْ أَبِيهِ : الْمَغْرِبُ كُلُّهُ عَنُوةٌ . فَأَمَّا أَرْضُ الصُّلْحِ فَأَرْضُ هَجَرَ ، وَالْبَحْرَيْنِ^(٢٤) ، وَأَيْلَةَ^(٢٥) ، وَدُومَةَ الْجَنْدَلِ^(٢٦) ،

(١٤) فِي ١ ، ب ، م : « يَعْرُوا » .

(١٥) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ، أَرَاهُ أَرَادَ : أَنْ تَكُونَ فَيْتًا مَوْقُوفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا تَنَاسَلُوا ، يَرِثُهُ قَرْنٌ عَنْ قَرْنٍ ، فَتَكُونُ قُوَّةَ لَهُمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ .

(١٦) سَقَطَتْ وَאו الْعَطْفُ مِنْ : ١ ، م .

(١٧) فِي ١ ، م : « مَانِقِيَا » تَحْرِيفٌ . وَبَانِقِيَا : نَاحِيَةٌ مِنْ نَوَاحِي الْكُوفَةِ .

(١٨) فِي ١ ، م : « الرِّيُّ » خَطَأً .

(١٩) فِي ١ ، م : « مِنْ » .

(٢٠) نَهَاوَنْدَ : مَدِينَةٌ عَظِيمَةٌ ، فِي قِبْلَةِ هَمْدَانَ ، بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤ / ٨٢٧ .

(٢١) طَبْرِسْتَانَ : بُلْدَانٌ وَاسِعَةٌ كَثِيرَةٌ ، مُجَاوِرَةٌ لَجِيلَانَ وَدِيلْمَانَ ، بَيْنَ الرِّيِّ وَقَوْمِسَ وَالْبَحْرِ وَبِلَادِ الدَّيْلَمِ وَالْجَبَلِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣ / ٥٠٢ .

(٢٢) قَيْسَارِيَّةٌ : بَلَدٌ عَلَى سَاحِلِ بَحْرِ الشَّامِ ، تَعُدُّ فِي أَعْمَالِ فِلَسْطِينَ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤ / ٢١٤ .

(٢٣) فِي ١ ، م : « وَالْحُلُّ » خَطَأً .

(٢٤) الْبَحْرَيْنِ : اسْمُ جَامِعٍ لِبِلَادٍ عَلَى سَاحِلِ بَحْرِ الْهِنْدِ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَعُمَانَ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١ / ٥٠٦ .

(٢٥) أَيْلَةُ : مَدِينَةٌ عَلَى سَاحِلِ بَحْرِ الْقَلْزَمِ ، مِمَّا بَلَى الشَّامِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١ / ٤٢٢ .

(٢٦) فِي ١ ، م : « وَالْجَنْدَلُ » خَطَأً . وَدُومَةُ الْجَنْدَلِ عَلَى سَبْعِ مَرَاكِلٍ مِنْ دِمَشْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢ / ٦٢٥ .

وَأَذْرَحَ^(٢٧) ، فهذه القرى التى أدت إلى رسول الله ﷺ الجزية ، ومُدُن الشام ما خلا أرضها إلا قيسارية وبلاد الجزيرة كلها ، وبلاد خراسان كلها أو أكثرها^(٢٨) صلح ، وكل موضع فتح عنوة فإنه وقف على المسلمين .

فصل : وما استأنف المسلمون فتحه ، فإن فتح عنوة ففيه ثلاث روايات :
 إحداهن ، أن الإمام مخير بين قسمتها على الغانمين ، وبين وقفها^(٢٩) على جميع المسلمين ؛ لأن كلا الأمرين قد ثبت فيه حجة عن النبي ﷺ ، فإن النبي ﷺ قسم نصف خيبر ، ووقف نصفها لنوائبه^(٣٠) . ووقف عمر الشام والعراق ومصر وسائر / ما فتحه ، وأقره على ذلك علماء الصحابة ، وأشاروا عليه به ، وكذلك فعل من بعده من الخلفاء ، ولم يعلم أحد منهم قسم شيئا من الأرض التى افتتحوها .
 والثانية ، أنها تصير وقفا بنفس الاستيلاء عليها ؛ لاتفاق الصحابة عليه ؛ وقسمه النبي ﷺ خيبر كان في بدء الإسلام ، وشدة الحاجة ، فكانت المصلحة فيه ، وقد تعينت المصلحة فيما بعد ذلك في وقف الأرض ، فكان ذلك هو الواجب .
 والثالثة ، أن الواجب قسمتها . وهو قول مالك ، وأبى ثور ؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك ، وفعله أولى من فعل غيره ، مع عموم قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾^(٣١) . الآية . يفهم منها أن أربعة أحماسها للغانمين .
 والرواية الأولى أولى ؛ لأن النبي ﷺ فعل الأمرين جميعا في خيبر ، ولأن عمر قال : لولا آخر الناس لقسمت الأرض كما قسم النبي ﷺ خيبر^(٣٢) . فقد وقف الأرض مع

(٢٧) أذرح : اسم بلد في أطراف الشام ، من أعمال الشراة ، ثم من نواحي البلقاء وعمان ، مجاورة لأرض الحجاز . معجم البلدان ١ / ١٧٤ .

(٢٨) في الأصل : « وأكثرها » .

(٢٩) في ١ ، م : « وقفيتها » .

(٣٠) رواه أبو عبيد ، في : الأموال ٥٦ .

(٣١) سورة الأنفال ٤١ . وسقط قوله : « الآية » من : الأصل ، ب .

(٣٢) أخرجه البخاري ، في : باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ ، من كتاب الحرث والمزارعة ، وفي : باب غزوة =

عَلِمَهُ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَدَلَّ عَلَى أَنْ فَعَلَهُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُتَعِينًا ، كَيْفَ وَالنَّبِيُّ ﷺ
 قَدْ وَقَفَ نِصْفَ خَيْبَرٍ ! وَلَوْ كَانَتْ لِلْعَانِمِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَقْفُهَا . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ (٣٣) :
 تَوَاتَرَتِ الْآثَارُ فِي افْتِتَاحِ الْأَرْضِينَ عَنْوَةً بِهِذَيْنِ الْحُكَمَيْنِ ؛ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 فِي خَيْبَرٍ حِينَ قَسَمَهَا ، وَبِهِ أَشَارَ بِلَالٌ وَأَصْحَابُهُ عَلَى عَمَرَ فِي أَرْضِ الشَّامِ ، وَأَشَارَ بِهِ
 الزُّبَيْرُ فِي أَرْضِ مِصْرَ ، وَحُكْمِ عَمَرَ فِي أَرْضِ السَّوَادِ وَغَيْرِهِ حِينَ وَقَفَهُ ، وَبِهِ أَشَارَ
 عَلِيٌّ ، وَمُعَاذٌ ، عَلَى عَمَرَ (٣٤) ، وَلَيْسَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ رَادًّا لِفِعْلِ عَمَرَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا اتَّبَعَ آيَةَ مُحْكَمَةً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ
 فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ . وَقَالَ : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ (٣٥) .
 الْآيَةُ . فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ جَائِزًا ، وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ ، فَمَا رَأَى
 مِنْ ذَلِكَ فَعَلَهُ . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبَى عُبَيْدٍ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ الْاِخْتِيَارَ
 الْمَفُوضَ إِلَى الْإِمَامِ اخْتِيَارُ (٣٦) مَصْلَحَةٍ ، لَا اخْتِيَارُ تَشَهُ ، فَيَلْزِمُهُ فِعْلُ مَا يَرَى
 الْمَصْلَحَةَ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعُدُولُ عَنْهُ ، / كَالْخِيَرَةِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالِاسْتِرْقَاقِ ، وَالْفِدَاءِ
 وَالْمَنْ فِي الْأَسْرَى ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّنَطُّقِ بِالْوَقْفِ ، بَلْ تَرَكُهُ لَهَا (٣٧) مِنْ غَيْرِ قِسْمَةٍ
 هُوَ وَقَفَهُ لَهَا ، كَمَا أَنَّ قِسْمَهَا بَيْنَ الْعَانِمِينَ لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى لَفْظٍ ؛ لِأَنَّ (٣٨) عَمَرَ وَغَيْرَهُ
 لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ فِي وَقْفِ الْأَرْضِ لَفْظُ الْوَقْفِ ، وَلَئِنْ مَعْنَى وَقْفِهَا هُنَا ، أَنَّهَا بَاقِيَةٌ
 لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ، يُؤْخَذُ خَرَاجُهَا ، وَيُصْرَفُ فِي مَصَالِحِهِمْ ، وَلَا يُخَصُّ أَحَدٌ
 بِمِلْكٍ شَيْءٍ مِنْهَا ، وَهَذَا حَاصِلُ بَيِّنَاتِهَا .

= خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣ / ١٣٩ ، ٥ / ١٧٦ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في
 حكم أرض خيبر ، من كتاب الحراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٤٤ .
 (٣٣) في : الأموال ٦٠ .

(٣٤) في ١ ، م زيادة : « في أرض الشام » . وليس في الأموال .

(٣٥) سورة الحشر ٧ .

(٣٦) في الأصل ، ب : « تخيير » .

(٣٧) في ١ ، م : « له » .

(٣٨) في ١ ، ب ، م : « وإن » .

فصل : فأما ما جلا عنها أهلها خوفاً من المسلمين ، فهذه تصير وفقاً بنفس الظهور عليها ؛ لأن ذلك متعين فيها ، إذ لم يكن لها غانم ، فكان حكمها حكم الفيء يكون للمسلمين كلهم . وقد روى أنها لا تصير وفقاً حتى يقفها الإمام ، وحكمها حكم العنوة إذا وقفت . وما صولح^(٣٩) عليه الكفار من أرضهم ، على أن الأرض لنا ، ونقرهم فيها بخراج معلوم ، فهو وقف أيضاً ، حكمه حكم ما ذكرناه ؛ لأن النبي ﷺ فتح خيبر ، وصالح أهلها على أن يعمرروا أرضها ، ولم ينصف ثمرتها ، فكانت للمسلمين دونهم^(٤٠) ، وصالح بيني النصير على أن يجليهم من المدينة ، ولم ما أقلت الإبل من الأمتعة والأموال ، إلا الحلقة^(٤١) - يعني السلاح - فكانت مما أفاء الله على رسوله . فأما ما صولحوا عليه ، على أن الأرض لهم ، ونقرهم فيها بخراج معلوم . فهذا الخراج في حكم الجزية ، تسقط بإسلامهم ، والأرض لهم لا خراج عليها ؛ لأن الخراج الذي ضرب عليهم إنما كان من أجل كفرهم ، بمنزلة الجزية المضروبة على رؤوسهم ، فإذا أسلموا سقط ، كما تسقط الجزية ، وتبقى الأرض ملكاً لهم ، لا خراج عليها . ولو انتقلت الأرض إلى مسلم ، لم يجب عليها خراج لذلك .

(٣٩) في ١ ، م : « صالح » .

(٤٠) في ١ ، م : « منهم » .

وأخرجه البخاري ، في : باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما ، من كتاب الإجارة ، وفي : باب المزارعة مع اليهود ، وباب إذا لم يشترط السنين في المزارعة ، من كتاب الحرث والمزارعة ، وفي : باب الشروط في المعاملة ، من كتاب الشروط ، وفي : باب معاملة النبي ﷺ أهل خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣ / ١٢٣ ، ١٣٨ ، ٢٤٩ ، ٥ / ١٧٩ . ومسلم ، في : باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ٣ / ١٨٦ . وأبو داود ، في : باب في المساقاة ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٣٥ . والترمذي ، في : باب ما ذكر في المزارعة ، من أبواب المزارعة . عارضة الأحوذى ٦ / ١٣٥ . وابن ماجه ، في : باب معاملة النخيل والكرم ، من كتاب الرهون . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٢٤ ، ٨٢٥ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في المساقاة ، من كتاب المساقاة . الموطأ ٢ / ٧٠٣ .

(٤١) أخرجه أبو داود ، في : باب في خير النصير ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٤٠ .

فصل : ولا يجوز شراء شيء من الأرض الموقوفة ولا بيعه ، في قول أكثر أهل العلم ؛ منهم عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو^(٤٢) ، رضي الله عنهم . وروى ذلك عن عبد الله بن مغفل^(٤٣) ، وقبيصة بن ذؤيب ، ومسلم بن مشكم^(٤٤) ، وميمون بن مهران ، والأوزاعي ، ومالك ، وأبي إسحاق الفزاري^(٤٥) . وقال الأوزاعي : لم يزل أئمة المسلمين ينهون عن شراء أرض الجزية ، ويكرهه علماءهم . / وقال الأوزاعي : أجمع رأي عمر ، وأصحاب النبي ﷺ ، لما ظهرُوا على الشام ، على إقرار أهل القرى في قراهم ، على ما كان بأيديهم من أرضهم ، يعمرونها ، ويؤدون خراجها إلى المسلمين ، ويرون أنه لا يصلح لأحد من المسلمين شراء ما في أيديهم من الأرض طوعاً ولا كرهاً . وكرهوا ذلك بما كان من اتفاق عمر وأصحابه في الأرضين^(٤٦) المحبوسة على آخر هذه الأمة من المسلمين ، لا ثبأ ولا ثورث ، قوة على جهاد من لم تظهر عليه بعد من المشركين . وقال الثوري : إذا أقر الإمام أهل العنوة في أرضهم ، توارثوها وتبايعوها . وروى نحو هذا عن ابن سيرين ، والقرطبي ؛ لما روى عبد الرحمن بن يزيد ، أن ابن مسعود اشترى من دهقان أرضاً ، على أن يكفيه جزيتها^(٤٧) . وروى

(٤٢) في ١ ، م : « عمر » .

(٤٣) عبد الله بن مغفل بن عبد غنم المزني ، من أصحاب الشجرة ، وأحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى البصرة يفقهون الناس ، وتوفي بها سنة تسع وخمسين . أسد الغابة ٣ / ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٤٤) في ١ ، م : « مسلم » تحريف .

وهو مسلم بن مشكم الخزاعي الدمشقي ، كاتب أبي الدرداء ، تابعي ثقة . تهذيب التهذيب ١٠ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٤٥) إبراهيم بن محمد بن الحارث ، الإمام الثقة المأمون ، توفي سنة خمس وثمانين ومائة . تهذيب التهذيب ١٠١ - ١٥٣ / ١ .

(٤٦) في ١ ، م : « الأرض » .

(٤٧) الأموال ، لأبي عبيد ٧٨ .

عنه أنه قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ التَّبَقُّرِ^(٤٨) فِي الْأَهْلِ^(٤٩) وَالْمَالِ . ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَكَيْفَ بِمَالِ بَرَّاذَانَ^(٥٠) ، وبكذا ، وبكذا^(٥١) ! وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ مَالًا بَرَّاذَانَ^(٥٢) . وَلَأَنَّهَا أَرْضٌ لَهُمْ ، فَجَازَ بَيْعُهَا . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنْ كَانَ الشَّرَاءُ أَسْهَلَ يَشْتَرِي الرَّجُلُ مَا يَكْفِيهِ وَيُغْنِيهِ عَنِ النَّاسِ ، هُوَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَكَرِهَ الْبَيْعَ فِي أَرْضِ السَّوَادِ . وَإِنَّمَا رَخَّصَ فِي الشَّرَاءِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ اشْتَرَى ، وَلَمْ يُسْمَعْ عَنْهُمْ الْبَيْعُ ، وَلِأَنَّ الشَّرَاءَ اسْتِخْلَاصٌ لِلْأَرْضِ ، فَيَقُومُ فِيهَا مَقَامٌ مَنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ ، وَالْبَيْعُ اخْتِذُ عَوَاضٍ عَنْ مَا لَا يَمْلِكُهُ وَلَا يَسْتَحِقُّهُ ، فَلَا يَجُوزُ . وَلَنَا ، إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَإِنَّهُ رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا تَشْتَرُوا أَهْلَ الذِّمَّةِ ، وَلَا أَرْضَهُمْ^(٥٣) . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : اشْتَرَى عُتْبَةُ بْنُ فَرْقَدٍ أَرْضًا عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ ، لِيَتَّخِذَ فِيهَا قَصَبًا ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَقَالَ : مِمَّنْ اشْتَرَيْتَهَا ؟ قَالَ : مِنْ أَرْبَابِهَا . فَلَمَّا اجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ ، قَالَ : هَؤُلَاءِ أَرْبَابُهَا ، فَهَلْ اشْتَرَيْتَ مِنْهُمْ شَيْئًا ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَارْزُدْهَا عَلَى مَنْ اشْتَرَيْتَهَا مِنْهُ ، وَتُخَذَ مَالُكَ^(٥٤) . وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ فِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ بِمَحْضَرِ سَادَةِ الصَّحَابَةِ وَأَثْمَتِهِمْ ، فَلَمْ يُنْكَرْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وُجُودِ إِجْمَاعٍ أَقْوَى مِنْ هَذَا / وَشِبْهِهِ ، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى تَقْلِيلِ قَوْلِ جَمِيعِ

١٢٢/٣ و

(٤٨) في ١ ، ب ، م : « السفر » . خطأ .

والتبقر : التوسع والتفتح .

(٤٩) في الأصل ، ١ ، م : « الأرض » . والمثبت في : ب ، والمسنَد ، وغريب الحديث .

(٥٠) في النسخ : « برَّاذان » . والمثبت في : المسند والغريب .

وهي قرية بنواحي المدينة . ذكر ياقوت أنها جاءت في حديث عبد الله بن مسعود . معجم البلدان

٧٣٠ / ٢ .

(٥١) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٩ / ١ . وذكره أبو عبيد ، في غريب الحديث ٥١ / ٢ ، ٥٢ .

(٥٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في شراء أرض الخراج ، من كتاب البيوع والأفضية . المصنف

٢١١ / ٦ . وعبد الرزاق ، في : باب كم يؤخذ منهم في الجزية ، وباب المسلم يشتري أرض اليهودي ثم يؤخذ منه

أو يسلم ، من كتاب أهل الكتابين . المصنف ٣٣٠ / ١٠ ، ٣٣٧ .

(٥٣) الأموال ٨٧ .

الصَّحَابَةِ فِي مَسْأَلَةٍ ، وَلَا إِلَى نَقْلِ قَوْلِ الْعَشْرَةِ ، وَلَا يُوجَدُ الْإِجْمَاعُ إِلَّا الْقَوْلُ الْمُتَشِيرَ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ خَالَفَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ بِمَا ذَكَرْتَاهُ عَنْهُ . قُلْنَا : لَا تُسَلَّمُ الْمُخَالَفَةُ . وَقَوْلُهُمْ : اشْتَرَى . قُلْنَا : الْمُرَادُ بِهِ : اكْتَرَى . كَذَلِكَ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٥٤) . وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : عَلَى أَنْ يَكْفِيَهُ جَزَيْتَهَا . وَلَا يَكُونُ مُشْتَرِيًا لَهَا وَجَزَيْتَهَا عَلَى غَيْرِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْقَاسِمُ^(٥٥) أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَقَرَّ بِالطُّسُقِ^(٥٦) فَقَدْ أَقَرَّ بِالصَّغَارِ وَالذُّلِّ^(٥٧) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشُّرَاءَ هَاهُنَا الْاِكْتِرَاءُ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ الرُّحَصَةُ فِي الشُّرَاءِ فَمَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ . وَقَوْلُهُ : فَكَيْفَ بِمَالٍ بِرِأْدَانٍ . فَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الشُّرَاءِ ،^(٥٨) وَلَا أَنَّ^(٥٩) الْمَالَ أَرْضٌ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ مَالًا مِنَ السَّائِمَةِ أَوْ التَّجَارَةِ أَوْ الزَّرْعِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرْضٌ اكْتَرَاهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ غَيْرَهُ ، وَقَدْ يَعِيبُ الْإِنْسَانُ الْفِعْلَ الْمَعِيبَ مِنْ غَيْرِهِ . جَوَابُ ثَانٍ ، أَنَّهُ تَنَاوَلَ^(٥٩) الشُّرَاءَ ، وَبَقِيَ قَوْلُ عُمَرَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ غَيْرِ مُعَارَضٍ ، وَأَمَّا الْمَعْنَى فَلِأَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ ، فَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهَا ، كَسَائِرِ الْأَحْبَاسِ وَالْوُقُوفِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى وَقْفِهَا النَّقْلُ وَالْمَعْنَى ؛ أَمَّا النَّقْلُ ، فَمَا نُقِلَ مِنَ الْأَخْبَارِ ، أَنَّ^(٦٠) عُمَرَ لَمْ يَقْسِمِ الْأَرْضَ الَّتِي افْتَتَحَهَا ، وَتَرَكَهَا لِتَكُونَ مَادَّةً لِأَجْنَادِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَقَدْ نَقَلْنَا بَعْضَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَشْهُورٌ تُعْنَى شُهْرَتُهُ عَنْ نَقْلِهِ . وَأَمَّا الْمَعْنَى ، فَلِأَنَّهَا لَوْ قُسِمَتْ لَكَانَتْ لِلَّذِينَ افْتَتَحُوهَا ، ثُمَّ لَوَرَّثَتْهُمْ ، أَوْ لَمَنْ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ عَنْهُمْ ، وَلَمْ تَكُنْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ قُسِمَتْ^(٦١) لَنُقِلَ ذَلِكَ^(٦١) ، وَلَمْ تَخَفْ

(٥٤) فِي : الْأَمْوَالِ ٧٨ .

(٥٥) أَيْ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

(٥٦) الطُّسُقُ : مَا يَوْضَعُ مِنَ الْخِرَاجِ عَلَى الْجُرْبَانِ .

(٥٧) الْأَمْوَالِ ٧٨ .

(٥٨-٥٨) فِي ١ ، ب ، م : « وَلَآن » .

(٥٩) فِي ١ ، م : « يَتَنَاوَل » .

(٦٠) فِي الْأَصْلِ : « وَأَنَّ » .

(٦١-٦١) سَقَطَ مِنْ ١ ، م .

بالْكُلِّيَّة . فَإِنْ قِيلَ : فليس في هذا ما يُلْزَمُ منه الْوَقْفُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَرَكَهَا لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً ، فَيَكُونُ فَيْئًا لِلْمُسْلِمِينَ ، وَالْإِمَامُ نَائِبُهُمْ ، فَيَفْعَلُ مَا يَرَى فِيهِ الْمَصْلَحَةَ ، مِنْ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَرَكَهَا لِأَرْبَابِهَا ، كِفْعَلِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ . قُلْنَا : أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ إِنَّمَا تَرَكَ قِسْمَتَهَا لِتَكُونَ مَادَّةً لِلْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ ، يَنْتَفِعُونَ بِهَا ، مَعَ بَقَاءِ أَصْلِهَا ، وَهَذَا مَعْنَى الْوَقْفِ ، وَلَوْ جَازَ تَخْصِيصُ قَوْمٍ بِأَصْلِهَا لَكَانَ الَّذِينَ افْتَتَحُوهَا أَحَقَّ بِهَا ، / فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَهَا أَهْلُهَا لِمَفْسَدَةٍ ، ثُمَّ يَخْصُصُ بِهَا غَيْرَهُمْ مَعَ وُجُودِ الْمَفْسَدَةِ الْمَانِعَةِ . وَالثَّانِي أَظْهَرُ فَسَادًا مِنَ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّهُ إِذَا مَنَعَهَا الْمُسْلِمِينَ الْمُسْتَحِقِّينَ ، كَيْفَ يَخْصُصُ بِهَا أَهْلَ الذِّمَّةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا حَقَّ لَهُمْ وَلَا نَصِيبَ ؟

فصل : وَإِذَا قُلْنَا بِصِحَّةِ الشِّرَاءِ ، فَإِنَّهَا تَكُونُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي عَلَى مَا كَانَتْ فِي يَدِ الْبَائِعِ ، يُؤَدَّى خَرَجُهَا ، وَيَكُونُ مَعْنَى الشِّرَاءِ هُنَا نَقْلَ الْيَدِ مِنَ الْبَائِعِ إِلَى الْمُشْتَرِي بِعَوَضٍ . وَإِنْ شَرَطَ الْخَرَجَ عَلَى الْبَائِعِ كَمَا فَعَلَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، فَيَكُونُ اكْتِرَاءً لَا شِرَاءً ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِطَ بَيَانَ مُدَّتِهِ ، كَسَائِرِ الْإِجَارَاتِ .

فصل : وَإِذَا بِيَعْتَ هَذِهِ الْأَرْضَ ، فَحَكَمَ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ حَاكِمٌ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَصَحَّ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ ، كَسَائِرِ الْمُجْتَهِدَاتِ . وَإِنْ بَاعَ الْإِمَامُ شَيْئًا لِمَصْلَحَةٍ رَأَاهَا ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْضِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى عِمَارَةٍ لَا يَعْمُرُهَا إِلَّا مَنْ يَشْتَرِيهَا ، صَحَّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْإِمَامِ كَحُكْمِ الْحَاكِمِ . وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَائِذٍ ^(٦٢) ، فِي كِتَابِ « فُتُوحِ الشَّامِ » ، قَالَ : قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ مَشِيخَتِنَا : إِنْ النَّاسَ سَأَلُوا عَبْدَ الْمَلِكِ ، وَالْوَلِيدَ ، وَسُلَيْمَانَ ^(٦٣) ، أَنْ يَأْذَنُوا لَهُمْ فِي شِرَاءِ الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِ

(٦٢) محمد بن عائذ بن عبد الرحمن الدمشقي الكاتب ، ولى خراج غوطة دمشق للمأمون ، وتوفى سنة ثلاث وثلاثين أو أربع وثلاثين ومائتين . الوافي بالوفيات ٣ / ١٨١ . تهذيب التهذيب ٩ / ٢٤١ ، ٢٤٢ .
(٦٣) في ١ ، ب ، م : « وسلمان » خطأ .

الذِّمَّةُ ، فَأَذِنُوا لَهُمْ عَلَى إِدْخَالِ أَثْمَانِهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ ، فَلَمَّا وَلَّى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ
أَعْرَضَ عَنْ تِلْكَ الْأَشْرِيَّةِ ؛ لِاخْتِلَاطِ الْأُمُورِ فِيهَا ؛ لِمَا وَقَعَ فِيهَا مِنَ الْمَوَارِيثِ وَمُهِوْرِ
النِّسَاءِ . وَقَضَاءِ الدُّيُونِ ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَخْلِيصِهِ وَلَا مَعْرِفَةِ ذَلِكَ ، وَكَتَبَ كِتَابًا قَرَأَ
عَلَى النَّاسِ سَنَةَ الْمِائَةِ ، أَنَّ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بَعْدَ سَنَةِ مِائَةٍ ، فَإِنْ بَيَّعَهُ مَرْدُودٌ . وَسَمَّى
سَنَةَ مِائَةٍ سَنَةَ الْمُدَّةِ ، فَتَنَاهَى النَّاسَ عَنْ شِرَائِهَا ، ثُمَّ اشْتَرَوْا أَشْرِيَّةً كَثِيرَةً كَانَتْ
بِأَيْدِي أَهْلِهَا ، تُودَى الْعُشْرَ وَلَا جَزِيَّةَ عَلَيْهَا ، فَلَمَّا أَفْضَى الْأَمْرُ إِلَى الْمَنْصُورِ رَفَعَتْ
تِلْكَ الْأَشْرِيَّةُ إِلَيْهِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَضَرَّ بِالْخَرَاجِ وَكَسَرَهُ^(٦٤) ، فَأَرَادَ رَدَّهَا إِلَى أَهْلِهَا .
فَقِيلَ لَهُ : قَدْ وَقَعَتْ فِي الْمَوَارِيثِ وَالْمُهِوْرِ ، وَاخْتَلَطَ أَمْرُهَا . فَبَعَثَ الْمُعَدِّلِينَ ،
مِنْهُمْ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ إِلَى حِمَصَ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ إِلَى بَغْلَبَكَّ ، وَهَضَابُ بْنُ
طُوقٍ ، وَمُحَرِّزُ^(٦٥) بْنُ زُرَيْقٍ إِلَى الْعُوطَةِ / . وَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَضَعُوا عَلَى الْقَطَائِعِ
وَالْأَشْرِيَّةِ الْعَظِيمَةَ^(٦٦) الْقَدِيمَةَ خَرَاجًا ، وَوَضَعُوا الْخَرَاجَ عَلَى مَا بَقِيَ بِأَيْدِي
الْأَنْبَاطِ ، وَعَلَى الْأَشْرِيَّةِ الْمُحَدَّثَةِ مِنْ بَعْدِ سَنَةِ مِائَةٍ إِلَى السَّنَةِ الَّتِي عَدَّلَ فِيهَا . فَيَنْبَغِي
أَنْ يَجْرِيَ مَا بَاعَهُ إِمَامٌ ، أَوْ يَبِيعَ بِإِذْنِهِ ، أَوْ تَعَذَّرَ رَدُّ^(٦٧) بَيْعِهِ ، هَذَا الْمَجْرَى ، فِي أَنْ
يُضْرَبَ عَلَيْهِ خَرَاجٌ بِقَدْرِ مَا يَحْتَمِلُهُ^(٦٨) ، وَيُتْرَكَ فِي يَدِ مُشْتَرِيهِ ، أَوْ مِنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ ،
إِلَّا مَا يَبِيعُ قَبْلَ الْمِائَةِ السَّنَةِ ، فَإِنَّهُ لَا خَرَاجَ عَلَيْهِ ، كَمَا نُقِلَ فِي هَذَا الْخَبَرِ .

و ١٢٣/٣

**فصل : وَحُكْمُ إِقْطَاعِ هَذِهِ الْأَرْضِ حُكْمُ بَيْعِهَا فِي أَنْ مَا كَانَ مِنْ عَمَرٍ ، أَوْ مِمَّا
كَانَ قَبْلَ مِائَةِ سَنَةٍ ، فَهُوَ لِأَهْلِهِ ، وَمَا كَانَ بَعْدَهَا ، ضُرِبَ عَلَيْهِ ، كَمَا فَعَلَ
الْمَنْصُورُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، فَيَكُونُ بَاطِلًا ، وَذَكَرَ ابْنُ عَائِدٍ ، فِي**

(٦٤) سقط من : أ ، م .

(٦٥) في أ ، ب ، م : « ومحمد » .

(٦٦) لم يرد في الأصل .

(٦٧) لم يرد في الأصل .

(٦٨) في أ ، م : « يحتمل » .

كِتَابِهِ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عُثْبَةَ^(٦٩) ، أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ - أَظُنُّهُ الْمَنْصُورَ - سَأَلَهُ فِي مَقْدَمِهِ الشَّامَ ، سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ ، عَنْ سَبَبِ الْأَرْضِيِّينَ^(٧٠) الَّتِي بِأَيْدِي أَبْنَاءِ الصَّحَابَةِ ، يَذْكُرُونَ أَنَّهَا قَطَائِعُ لِآبَائِهِمْ قَدِيمَةٌ . فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَظْهَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بِلَادِ الشَّامِ ، وَصَالِحُوا^(٧١) أَهْلَ دِمَشْقَ وَأَهْلَ حِمَصَ ، كَرِهُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا دُونَ أَنْ يَتِمَّ ظُهُورُهُمْ ، وَإِثْنَانُهُمْ فِي عَدُوِّ اللَّهِ ، فَعَسَكُوا فِي مَرْجِ بَرْدَى ، بَيْنَ الْمِزَّةِ إِلَى مَرْجِ شَعْبَانَ ، وَجَنَّبَتْنِي بَرْدَى مُرُوجٌ كَانَتْ مُبَاحَةً فِيمَا بَيْنَ أَهْلِ دِمَشْقَ وَقُرَاهَا ، لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ ، فَأَقَامُوا بِهَا حَتَّى أَوْطَأَ اللَّهُ بِهِمُ الْمُشْرِكِينَ قَهْرًا وَذُلًّا ، فَأَخِيَا كُلَّ قَوْمٍ مَحَلَّتِهِمْ ، وَهَيَّئُوا فِيهَا^(٧٢) بِنَاءً ،^(٧٣) فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عَمْرِ^(٧٤) ، فَأَمَضَاهُ لَهُمْ ، وَأَمَضَاهُ عُثْمَانُ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى وَلَايَةِ^(٧٥) أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَ : وَقَدْ أَمَضَيْنَاهُ لَهُمْ . وَعَنْ الْأَخْوَصِ ابْنِ حَكِيمٍ ، أَنَّ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ فَتَحُوا حِمَصَ لَمْ يَدْخُلُوهَا ، وَعَسَكُوا^(٧٥) عَلَى نَهْرِ الْأَرَيْدِ ، فَأَخِيَّوهُ ، فَأَمَضَاهُ لَهُمْ عَمْرُ وَعُثْمَانُ ، وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ أَنَاسٌ تَعَدَّوْا إِذْ ذَاكَ إِلَى جِسْرِ الْأَرَيْدِ ، الَّذِي عَلَى بَابِ الرَّسْتَنِ^(٧٦) ، فَعَسَكُوا فِي مَرْجِهِ مَسْلَحَةً لِمَنْ خَلَفَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَمَّا بَلَغَهُمْ مَا أَمَضَاهُ عَمْرُ لِلْمُعَسِكِينَ عَلَى نَهْرِ الْأَرَيْدِ ، سَأَلُوا أَنْ يُشْرِكُوهُمْ فِي تِلْكَ الْقَطَائِعِ ، وَكَتَبُوا إِلَى عَمْرِ فِيهِ ، فَكَتَبَ أَنْ يُعَوِّضُوا مِثْلَهُ مِنَ الْمُرُوجِ / الَّتِي كَانُوا عَسَكُوا فِيهَا عَلَى بَابِ الرَّسْتَنِ ، فَلَمْ تَزَلْ تِلْكَ الْقَطَائِعُ عَلَى

١٢٣/٣ ظ

(٦٩) فِي الْأَصْلِ : « عَيْد » . وَلَعَلَّهُ سُلَيْمَانُ بْنُ عُثْبَةَ الدَّارَانِيُّ . انْظُرْ : تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ ٤ / ٢١٠ .

(٧٠) فِي الْأَصْلِ : « الْأَرْض » .

(٧١) سَقَطَتْ وَאוּ الْعُطْفُ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

(٧٢) فِي أ ، م : « بِهَا » .

(٧٣-٧٣) فِي أ ، م : « فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْر » .

(٧٤) سَقَطَ مِنْ : أ ، م .

(٧٥) فِي أ ، م : « بَلَّ عَسَكُوا » .

(٧٦) الرَّسْتَنِ : بَلِيدَةٌ قَدِيمَةٌ كَانَتْ عَلَى نَهْرِ الْمِيْمَاسِ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْعَاصِي ، الَّذِي يَمُرُّ قَدَامَ حِمَاةَ ، وَالرَّسْتَنِ بَيْنَ

حِمَاةَ وَخَمَصَ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢ / ٧٧٨ .

شاطِئِ الْأُرَيْدِ ، وعلى بابِ حِمَصَ ، وعلى بابِ الرُّسْتَنِ ، ماضِيَةً لِأَهْلِهَا ، لا خَرَاَجَ عليها ، تُؤَدَّى العُشْرَ .

فصل : وهذا الذى ذَكَرْنَاهُ فى الْأَرْضِ الْمُغَلَّةِ ، أَمَّا الْمَسَاكِينُ فَلَا بَأْسَ بِحِيَارَتِهَا وَبَيْعِهَا وَشِرَائِهَا وَسُكْنَاهَا . قال أبو عُبَيْدٍ^(٧٧) : ما عَلِمْنَا أَحَدًا كَرِهَ ذَلِكَ ، وقد اقْتَسِمَتِ الْكُوفَةُ خِطَطًا فى زَمَنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَذْنِهِ ، وَالْبَصْرَةُ ، وَسَكَنَهُمَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وكذلك الشَّامُ وَمِصْرُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْبُلْدَانِ ، فما عَابَ ذَلِكَ أَحَدٌ وَلَا أَنْكَرَهُ .

٤٤٣ - مسألة ؛ قال : (فَمَا كَانَ مِنَ الصُّلْحِ ، فَفِيهِ الصَّدَقَةُ)

يَعْنِي مَا صُوِّلَحُوا عَلَيْهِ ، على أَنَّ مِلْكَهُ لِأَهْلِهِ ، ولنا عليهم خَرَاَجٌ مَعْلُومٌ ، فهذا الْخَرَاَجُ فى حُكْمِ الْجِزْيَةِ ، متى أَسْلَمُوا سَقَطَ عَنْهُمْ . وإنِ انْتَقَلَتْ إلى مُسْلِمٍ لم يكن عليهم خَرَاَجٌ . وفى مِثْلِهِ جَاءَ عن الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ ، قال : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلى الْبَحْرَيْنِ وإلى هَجَرَ ، فَكُنْتُ آتَى الْحَائِطِ تَكُونُ بَيْنَ الْإِخْوَةِ ، يُسَلِّمُ أَحَدُهُمْ ، فَأَخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِ الْعُشْرَ ، ومن الْمُشْرِكِ الْخَرَاَجُ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١) . فهذا فى أَحَدِ هَذَيْنِ الْبَلَدَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا فُتِحَا صُلْحًا ، وكذلك كُلُّ أَرْضٍ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا ، كَأَرْضِ الْمَدِينَةِ ، فَهِيَ مِلْكٌ لَهُمْ ، ليس عَلَيْهَا خَرَاَجٌ ولا شَيْءٌ . أَمَّا الزَّكَاةُ فَهِيَ وَاجِبَةٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ ، ولا خِلَافَ فى وَجُوبِ الْعُشْرِ فى الْخَارِجِ من هذه الْأَرْضِ . قال ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، على أَنَّ كُلَّ أَرْضٍ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا قَبْلَ قَهْرِهِمْ عَلَيْهَا ، أَنَّهَا لَهُمْ ، وَأَنَّ أَحْكَامَهُمْ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنَّ عَلَيْهِمْ فيما زَرَعُوا فِيهَا الزَّكَاةَ .

(٧٧) فى : الأموال ٨٥ . وتصرف ابن قدامة فى عبارة أبى عبيد .

(١) فى : باب العشر والخراج ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٦ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٥٢ .

٤٤٤ - مسألة ؛ قال : (وَمَا كَانَ عَنْوَةً أَدَّى عَنْهَا الْخَرَجُ ، وَزَكَّى مَا بَقِيَ
إِذَا كَانَ خُمْسَةً أَوْسُقٍ ، وَكَانَ لِمُسْلِمٍ)

يَعْنِي مَا فُتِحَ عَنْوَةً وَوُقِفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَضُرِبَ عَلَيْهِ ^(١) خَرَجٌ مَعْلُومٌ ، فَإِنَّهُ
يُودَى الْخَرَجُ مِنْ غَلَّتِهِ ، وَيُنْظَرُ فِي بَاقِيهَا ، فَإِنْ كَانَ نِصَابًا فَفِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ
لِمُسْلِمٍ ، وَإِنْ لَمْ يَتَلُغْ نِصَابًا / ، ^(٢) (أَوْ بَلَغَ نِصَابًا) ^(٣) وَلَمْ يَكُنْ لِمُسْلِمٍ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ،
فَإِنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ أَرْضٍ خَرَجِيَّةٍ .
وَهَذَا قَوْلُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيِّ ، وَرَبِيعَةَ ،
وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَمُغِيرَةَ ، وَاللَّيْثِ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَابْنِ أَبِي
لَيْلَى ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ :
لَا عُشْرٌ فِي الْأَرْضِ الْخَرَجِيَّةِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَجُ فِي
أَرْضٍ مُسْلِمٍ » ^(٤) . وَلَأَنَّهُمَا حَقَّانِ سَبَابُهُمَا مُتَنَافِيَانِ ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، كَزَكَاةِ السَّوْمِ
وَالْتَّجَارَةِ ، وَالْعُشْرِ ، وَزَكَاةِ الْقِيَمَةِ . وَبَيَّانُ تَنَافِيهِمَا أَنَّ الْخَرَجَ وَجِبَ عُقُوبَةٌ ؛ لِأَنَّهُ
جَزِيَّةُ الْأَرْضِ ، وَالزَّكَاةُ وَجِبَتْ طَهْرَةً وَشُكْرًا . وَلَنَا : قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِمَّا
أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ^(٥) وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ
الْعُشْرُ » ^(٦) . وَغَيْرُهُ مِنْ عُمُومَاتِ الْأَخْبَارِ . قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ . ثُمَّ قَالَ : تَنَزُّكُ الْقُرْآنَ لِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ !
وَلَأَنَّهُمَا حَقَّانِ يَجِبَانِ لِمُسْتَحِقِّينَ يَجُوزُ وَجُوبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْمُسْلِمِ ،
فَجَازَ اجْتِمَاعُهُمَا كَالْكَفَّارَةِ وَالْقِيَمَةِ فِي الصَّيْدِ الْحَرَمِيِّ الْمَمْلُوكِ ، وَحَدِيثُهُمْ يَرْوِيهِ
يَحْيَى بْنُ عَنَبَسَةَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى الْخَرَجِ الَّذِي هُوَ

(١) في ا ، ب ، م : « عليهم » .

(٢-٢) لم يرد في : الأصل .

(٣) ذكر الزيلعي في نصب الراية ٣ / ٤٤٢ أن ابن عدى رواه ، وهو في الكامل ٧ / ٢٧١٠ .

(٤) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٤١ .

جَزِيَّة . وَقَوْلُ الْخَرَقِيِّ : « وَكَانَ لِمُسْلِمٍ » يَعْنِي أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي أَرْضِهِ سِوَى الْخَرَاجِ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ فِي أَرْضِ أَهْلِ الذِّمَّةِ صَدَقَةٌ ، إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ ^(٦) . فَأَيُّ طَهْرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ ! وَقَوْلُهُمْ : إِنْ سَبَّيْهِمَا يَتَنَافَيَانِ . غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ الْخَرَاجَ أَجْرَةُ الْأَرْضِ ، وَالْعُشْرُ زَكَاةُ الزَّرْعِ ، وَلَا يَتَنَافَيَانِ ، كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَزَرَعَهَا ، وَلَوْ كَانَ الْخَرَاجُ عُقُوبَةً لَمَا وَجَبَ عَلَى مُسْلِمٍ ، كَالْجَزِيَّةِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ فِي غَلَّةِ الْأَرْضِ مَا لَا عُشْرَ فِيهِ ، كَالثَّمَارِ الَّتِي لَا زَكَاةَ فِيهَا ، وَالْخَضِرَاوَاتِ ، وَفِيهَا زَرْعٌ فِيهِ الزَّكَاةُ ، جُعِلَ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ فِي مُقَابَلَةِ الْخَرَاجِ ، وَزُكِّيَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ ، إِذَا كَانَ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ وَافِيًا بِالْخَرَاجِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا غَلَّةٌ ^(٧) ظ ١٢٤/٣
إِلَّا مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، أُدِّيَ الْخَرَاجُ مِنْ غَلَّتِهَا / ، وَزُكِّيَ مَا بَقِيَ . وَهَذَا قَوْلُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ^(٨) . رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ^(٩) ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ ، قَالَ : كَتَبَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ عَامِلِهِ عَلَى فِلَسْطِينَ ، فِي مَنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ أَرْضٌ بِجَزِيرَتِهَا ^(١٠) مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، أَنْ يَقْبِضَ مِنْهَا جَزِيرَتَهَا ، ثُمَّ يَأْخُذَ مِنْهَا زَكَاةَ مَا بَقِيَ بَعْدَ الْجَزِيَّةِ . قَالَ ابْنُ أَبِي عَبْلَةَ : أَنَا ابْتَلَيْتُ بِذَلِكَ ، وَمِنِّي ^(١١) أَخْذَ . وَذَلِكَ ^(١٢) لَأَنَّ الْخَرَاجَ مِنْ مُوْتِنَةِ الْأَرْضِ ، فَيُمنَعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي قَدَرِهِ ، كَمَا قَالَ أَحْمَدُ : مَنْ اسْتَدَانَ مَا أَتَّفَقَ عَلَى زَرْعِهِ ، وَاسْتَدَانَ مَا أَتَّفَقَ عَلَى أَهْلِهِ ، يَحْتَسِبُ ^(١٣) مَا أَتَّفَقَ عَلَى

(٦) سورة التوبة ١٠٣ .

(٧) في أ ، ب ، م : « عليه » تحريف .

(٨) بعد هذا في أ ، م زيادة : « إِذَا كَانَ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ وَافِيًا بِالْخَرَاجِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا غَلَّةٌ إِلَّا مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ أَدَّى الْخَرَاجَ مِنْ غَلَّتِهَا » . وَهُوَ تَكَرَّرَ لَمَّا سَبَقَ .

(٩) في الأموال ٨٨ .

(١٠) في النسخ : « بِحَرْثِهَا » . وَالمثبت في الأموال ، وفيه ما يعضده في صفحة ٨٩ .

(١١-١٢) في أ ، ب ، م : « أَخْذُوا ذَلِكَ » . وَالمثبت في : الْأَصْلُ ، وَالْأَمْوَالُ .

(١٣) في أ ، م : « احتسب » .

زَرْعِهِ دُونَ مَا أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ . ^(١٣) فَاحْتَسِبَ مِمَّا أَنْفَقَ عَلَى زَرْعِهِ ^(١٢) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُؤْنَةِ الزَّرْعِ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ : يَحْتَسِبُ بِالذَّيْنَيْنِ جَمِيعًا ، ثُمَّ يُخْرِجُ مِمَّا بَعْدَهُمَا . وَقَدْ ^(١٤) حُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الدَّيْنَ كُلَّهُ يَمْنَعُ الزَّكَاةَ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَحْسِبُ كُلُّ دَيْنٍ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُخْرِجُ الْعُشْرَ مِمَّا بَقِيَ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا فَلَا عُشْرَ فِيهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا ^(١٥) الْوَاجِبَ زَكَاةٌ ، فَمَنْعَ الدَّيْنِ وَجُوبُهَا ، كَزَكَاةِ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ ، وَلِأَنَّهُ دَيْنٌ ، فَمَنْعَ وَجُوبِ الْعُشْرِ ، كَالْخَرَاجِ ، وَمَا أَنْفَقَهُ عَلَى زَرْعِهِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مُؤْنَةِ الزَّرْعِ ، فَالْحَاصِلُ فِي مُقَابَلَتِهِ يَجِبُ صَرْفُهُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَخْصُلْ .

فصل : وَمَنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَزَرَعَهَا ، فَالْعُشْرُ عَلَيْهِ دُونَ مَالِكِ الْأَرْضِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَشُرَيْكٌ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هُوَ عَلَى مَالِكِ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُؤْنَتِهَا ، فَأَشْبَهَ الْخَرَاجَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَاجِبٌ فِي الزَّرْعِ ، فَكَانَ عَلَى مَالِكِهِ ، كَزَكَاةِ الْقِيَمَةِ فِيمَا إِذَا أَعَدَّهُ لِلتَّجَارَةِ ، وَكِعُشْرِ زَرْعِهِ فِي مِلْكِهِ ، وَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ مِنْ مُؤْنَةِ الْأَرْضِ . لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ مُؤْنَتِهَا لَوَجِبَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ تُزْرَعْ ، كَالْخَرَاجِ ، وَلَوْ جَبَ عَلَى الذَّمِّ كَالْخَرَاجِ ، وَلِتَقَدَّرَ بِقَدْرِ الْأَرْضِ لَا بِقَدْرِ الزَّرْعِ ، وَلَوْ جَبَ صَرْفُهُ إِلَى مَصَارِفِ الْفَيْءِ دُونَ مَصْرِفِ الزَّكَاةِ . وَلَوْ اسْتَعَارَ أَرْضًا فَزَرَعَهَا ، فَالزَّكَاةُ عَلَى صَاحِبِ الزَّرْعِ ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُهُ . وَإِنْ غَصَبَهَا فَزَرَعَهَا وَأَخَذَ الزَّرْعَ ، فَالْعُشْرُ عَلَيْهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَلَى مِلْكِهِ . وَإِنْ أَخَذَهُ / مَالِكُهَا قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ ، فَالْعُشْرُ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَخَذَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، احْتَمَلَ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ إِيَّاهُ اسْتِنْدَ إِلَى أَوَّلِ زَرْعِهِ ، فَكَأَنَّهُ

١٢٥/٣ و

(١٣-١٢) سقط من : ١ ، م .

(١٤) سقطت « قد » من : ١ ، م .

(١٥) سقط من : ١ ، م .

أَخَذَهُ مِنْ تِلْكَ الْحَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ زَكَاتُهُ عَلَى الْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِلْكًا لَهُ حِينَ وَجُوبِ عُسْرِهِ ، وَهُوَ حِينَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ . وَإِنْ زَارَعَ رَجُلًا مُزَارَعَةً فَاسِدَةً ، فَالْعُسْرُ عَلَى مَنْ يَجِبُ الزَّرْعُ لَهُ . وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عُسْرُ حَصَّتِهِ . وَإِنْ بَلَغَتْ خُمُسَةُ أَوْسُقٍ ، أَوْ كَانَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ مَا يَبْلُغُ بِضَمِّهِ إِلَيْهَا خُمُسَةُ أَوْسُقٍ ، وَإِلَّا فَلَا عُسْرَ عَلَيْهِ . وَإِنْ بَلَغَتْ حِصَّةُ أَحَدِهِمَا دُونَ صَاحِبِهِ النَّصَابِ^(١٦) ، فَعَلَى مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ النَّصَابَ عُسْرُهَا ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْخُلْطَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ ، فِي الصَّحِيحِ . وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهَا تُؤَثِّرُ ، فَيَلْزَمُهَا الْعُسْرُ إِذَا بَلَغَ الزَّرْعُ جَمِيعُهُ خُمُسَةَ أَوْسُقٍ ، وَيُخْرِجُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عُسْرَ نَصِيبِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مِمَّنْ لَا عُسْرَ عَلَيْهِ ، كَالْمُكَاتِبِ وَالذَّمِّيِّ ؛ فَلَا يَلْزَمُ شَرِيكَهُ عُسْرٌ^(١٧) إِلَّا أَنْ تَبْلُغَ حِصَّتُهُ نَصَابًا ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمَسَاقَاةِ .

فصل : وَيُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ بَيْعُ أَرْضِهِ مِنْ ذِمِّيٍّ وَإِجَارَتُهَا مِنْهُ ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى إِسْقَاطِ عُسْرِ الْخَارِجِ مِنْهَا . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ الْمُسْلِمِ يُؤَاجِرُ^(١٨) أَرْضَ الْخَارِجِ مِنَ الذَّمِّيِّ ؟ قَالَ : لَا يُؤَاجِرُ^(١٨) مِنَ الذَّمِّيِّ ، إِنَّمَا عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ ، وَهَذَا ضَرَرٌ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : لِأَنَّهُمْ لَا يُؤَدُّونَ الزَّكَاةَ . فَإِنْ آجَرَهَا مِنْهُ ذِمِّيٌّ ، أَوْ بَاعَ أَرْضَهُ الَّتِي لَا خَرَجَ عَلَيْهَا ذِمِّيًّا ، صَحَّ الْبَيْعُ وَالْإِجَارَةُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَشَرِيكِ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيهَا عُسْرٌ وَلَا خَرَجٌ . قَالَ حَرْبٌ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الذَّمِّيِّ يَشْتَرِي أَرْضَ الْعُسْرِ ؟ قَالَ : لَا أَعْلَمُ عَلَيْهِ شَيْئًا ، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ كَهَيْئَةِ مَالِ الرَّجُلِ ، وَهَذَا الْمُشْتَرِي^(١٩) لَيْسَ عَلَيْهِ . وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ فِي هَذَا قَوْلًا حَسَنًا ، يَقُولُونَ : لَا تَتْرُكُ الذَّمِّيُّ يَشْتَرِي أَرْضَ الْعُسْرِ .

(١٦) لم يرد في : الأصل .

(١٧) في م : « عسرا » .

(١٨) في ا ، ب ، م : « يؤجر » .

(١٩) في الأصل : « المشتري » .

وأهل البصرة يقولون قولاً عجيباً^(٢٠) . يقولون : يُضَاعَفُ عليهم . وقد روى عن أحمد : أنهم يُمنعون من شرائها . اختارها الخلال وصاحبه . وهو قول مالك ، وصاحبه . فإن اشتروها ضوعف عليهم العشر ، وأخذ منهم الخمس ؛ لأن في إسقاط / العشر من غلة هذه الأرض إضراراً بالفقراء ، وتقليلاً لحقهم ، فإذا تعرضوا لذلك ضوعف عليهم العشر ، كما لو اتجروا بأموالهم إلى غير بلدهم ، ضوعفت عليهم الزكاة ، فأخذ منهم نصف العشر . وهذا قول أهل البصرة ، وأبي يوسف . ويروى ذلك عن الحسن ، وعبيد الله بن الحسن العنبري . وقال محمد بن الحسن : العشر بحاله . وقال أبو حنيفة : تصير أرض خراج . ولنا ، أن هذه أرض لا خراج عليها ، فلا يلزم فيها الخراج ببئعها ، كما لو باعها مسلماً ، ولأنها مال مسلم يجب الحق فيه للفقراء عليه ، فلم يمنع من بيعه للذمي كالسائمة ، وإذا ملكها الذمي فلا عشر عليه فيما يخرج منها ؛ لأنها زكاة ، فلا تجب على الذمي ، كزكاة السائمة ، وما ذكره^(٢١) يبتل بالسائمة ؛ فإن الذمي يصح أن يشتريها ، وتسقط الزكاة منها ، وما ذكره من تضعيف العشر ، تحكم لا نص فيه ، ولا قياس .

٤٤٥ - مسألة ؛ قال : (وتضم الحنطة إلى الشعير ، وتزكى إذا كانت خمسة أوسق ؛ وكذلك القطنيات ، وكذلك الذهب والفضة)

وعن أبي عبد الله ، رواية أخرى ، أنها لا تضم ، وتخرج من كل صنف^(١) على انفراد^(٢) إذا^(٣) كان منصباً للزكاة . القطنيات ، بكسر القاف^(٣) : جمع

(٢٠) في الأصل : « عجبا » .

(٢١) في ١ ، ب ، م : « ذكره » .

(١-١) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٢) في ١ ، ب ، م : « إن » .

(٣) وتضم القاف أيضا .

قَطْنِيَّةٌ ؛ وَيُجْمَعُ أَيْضًا قَطَانِي . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٤) : هِيَ صُنُوفُ الْحُبُوبِ ، مِنْ
الْعَدَسِ ، وَالْحِمَصِ ، وَالْأُرْزِ ، وَالْجُلْبَانِ ، وَالْجُلْجُلَانِ^(٥) - يَعْنِي السَّمْسِمَ - وَزَادَ
غَيْرُهُ : الدُّخْنُ ، وَاللُّوَيَا ، وَالْفُولُ ، وَالْمَاشَ . وَسُمِّيَتْ قَطْنِيَّةً ، فِعْلِيَّةً ، مِنْ قَطَنَ
يَقْطُنُ فِي الْبَيْتِ ، أَيْ يَمْكُثُ فِيهِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي غَيْرِ الْحُبُوبِ
وَالْأَثْمَانِ^(٦) ، أَنَّهُ لَا يُضَمُّ جِنْسٌ إِلَى جِنْسٍ آخَرَ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ . فَالْمَاشِيَةُ ثَلَاثَةُ
أَجْنَاسٍ : الْإِبِلُ ، وَالْبَقَرُ ، وَالْغَنَمُ ، لَا يُضَمُّ جِنْسٌ مِنْهَا إِلَى آخَرَ . وَالثَّمَارُ لَا يُضَمُّ
جِنْسٌ إِلَى غَيْرِهِ ، فَلَا يُضَمُّ الثَّمَرُ إِلَى الرَّيِّبِ ، وَلَا إِلَى اللَّوْزِ ، وَالْفُسْتِقِ ، وَلَا يُضَمُّ
شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَا تُضَمُّ الْأَثْمَانُ^(٧) إِلَى شَيْءٍ مِنَ السَّائِمَةِ ، وَلَا مِنَ الْحُبُوبِ
وَالثَّمَارِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ ، فِي أَنَّ أَنْوَاعَ الْأَجْنَاسِ يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي إِكْمَالِ
النَّصَابِ . وَلَا^(٨) نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ / أَيْضًا خِلَافًا^(٩) فِي أَنَّ الْعُرُوضَ تُضَمُّ إِلَى الْأَثْمَانِ ، وَتُضَمُّ
الْأَثْمَانُ إِلَيْهَا ، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ لَا يَضُمُّهَا إِلَّا^(١٠) إِلَى جِنْسٍ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ ، لِأَنَّ
نِصَابَهَا مُعْتَبَرٌ بِهِ . وَاخْتَلَفُوا فِي ضَمِّ الْحُبُوبِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَفِي ضَمِّ أَحَدِ
التَّقْدِيرَيْنِ إِلَى الْآخَرِ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي الْحُبُوبِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ،
لَا يُضَمُّ جِنْسٌ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُعْتَبَرُ النَّصَابُ فِي كُلِّ جِنْسٍ مِنْهَا مُنْفَرِدًا .
هَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَكْحُولٍ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْحَسَنِ
ابْنِ صَالِحٍ ، وَشَرِيكَ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛
لَأَنَّهَا أَجْنَاسٌ ، فَاعْتَبَرَ النَّصَابُ فِي كُلِّ جِنْسٍ مِنْهَا مُنْفَرِدًا ، كَالثَّمَارِ^(١١)

(٤) فِي : الْأُمُوالِ ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٥) فِي الْأُمُوالِ : « أَوِ الْجُلْجُلَانِ » .

(٦) فِي ١ ، م : « وَالثَّمَارِ » . وَفِي ب : « الْأَثْمَارِ » .

(٧) فِي ١ ، ب ، م : « الْأَثْمَارِ » .

(٨-٨) فِي ١ ، م : « خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَيْضًا » .

(٩) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلِ .

(١٠) فِي ١ ، م زِيَادَةٌ : « أَيْضًا » .

والمواشي . والرواية الثانية ، أن الحبوب كلها تُضم بعضها إلى بعض في إكمال^(١١) النصاب . اختارها أبو بكر . وهذا قول عكرمة ، وحكاها ابن المنذر عن طاووس . وقال أبو عبيد^(١٢) : لا نعلم أحدا من الماضين جمع بينهما إلا عكرمة . وذلك لأن النبي ﷺ قال : « لَا زَكَاةَ فِي حَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ حَتَّى يَبْلُغَ خُمْسَةَ أُوسُقٍ »^(١٣) . ومفهومه وجوب الزكاة فيه إذا بلغ خمسة أُوسُقٍ . ولأنها تتفق في النصاب وقدر المخرج ، والمنبت والحصاد^(١٤) ، فوجب ضم بعضها إلى بعض ، كأنواع الجنس . وهذا الدليل منتقض بالثمار . والثالثة ، أن الحنطة تُضم إلى الشعير ، وتُضم القطنيات بعضها إلى بعض . نقلها أبو الحارث ، عن أحمد ، وحكاها الخرقى . قال القاضي : وهذا هو الصحيح . وهو مذهب مالك ، والليث ، إلا أنه زاد ، فقال : السلت ، والذرة ، والدخن ، والأرز ، والقمح ، والشعير ، صنف واحد . ولعله يحتج بأن هذا كله مقتات ، فيضم بعضها إلى بعض ، كأنواع الحنطة . وقال الحسن ، والزهرى : تُضم الحنطة إلى الشعير ؛ لأنها تتفق في الاقتيات والمنبت والحصاد والمنافع ، فوجب ضمها ، كما يضم العلس إلى الحنطة ، وأنواع الجنس بعضها إلى بعض . والرواية الأولى أولى ، إن شاء الله تعالى ؛ لأنها أجناس يجوز التفاضل فيها ، فلم يضم بعضها إلى بعض كالثمار . ولا يصح القياس على العلس مع الحنطة ؛ لأنه نوع منها ، ولا على أنواع الجنس ؛ لأن^(١٥) أنواع الجنس^(١٦) كلها جنس واحد يحرم / التفاضل فيها ، وثبت حكم الجنس في جميعها ، بخلاف الأجناس . وإذا انقطع القياس ، لم يجز إيجاب الزكاة بالتحكم ، ولا بوصف غير معتبر ، ثم هو باطل بالثمار^(١٧) ، فإنها

(١١) في ١ ، م : « تكميل » .

(١٢) في الأموال ٤٧٣ .

(١٣) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٧ .

(١٤) سقط من : الأصل ، ب .

(١٥-١٥) في ١ ، م : « الأنواع » .

(١٦) في الأصل : « الثمر » .

تَتَّفِقُ فِيْمَا ذَكَرُوهُ ، وَلَا يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَلَأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، فَمَا لَمْ يَرِدْ بِالْإِيجَابِ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ أَوْ مَعْنَاهُمَا ، لَا يَثْبُتُ الْإِيجَابُ^(١٧) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَا خِلَافٌ^(١٨) فِيْمَا نَعْلَمُهُ^(١٩) فِي ضَمِّ الْحِنْطَةِ إِلَى الْعَلَسِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا . وَعَلَى قِيَاسِهِ السُّلْتُ يُضَمُّ إِلَى الشَّعِيرِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ .

فصل : وَلَا تَفْرِيعَ عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ؛ لِوُضُوحِهِمَا . فَأَمَّا الثَّالِثَةُ ، وَهِيَ ضَمُّ الْحِنْطَةِ إِلَى الشَّعِيرِ ، وَالْقَطْنِيَّاتِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، فَإِنَّ الدُّرَّةَ تُضَمُّ إِلَى الدُّخَنِ ، لِتَقَارُبِهِمَا فِي الْمَقْصِدِ ، فَإِنَّهُمَا يُتَّخَذَانِ حُبْرًا وَأَدَمًا ، وَقَدْ ذُكِرَا مِنْ جُمْلَةِ الْقَطْنِيَّاتِ أَيْضًا ، فَيُضَمَّانِ إِلَيْهَا . وَأَمَّا الْبُزُورُ فَلَا تُضَمُّ إِلَى الْقَطْنِيَّاتِ ، وَلَكِنَّ الْأَبَازِيرَ يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ؛ لِتَقَارُبِهَا فِي الْمَقْصِدِ ، فَأَشْبَهَتِ الْقَطْنِيَّاتِ . وَحُبُوبُ الْبُقُولِ لَا تُضَمُّ إِلَى الْقَطْنِيَّاتِ ، وَلَا إِلَى الْبُزُورِ ، فَمَا تَقَارَبَ مِنْهَا ضَمُّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ ، وَمَا لَا ، فَمَا شَكَكْنَا فِيهِ لَا يُضَمُّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، فَلَا يَجِبُ بِالشَّكِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَذَكَرَ الْخِرَقِيُّ فِي ضَمِّ الذَّهَبِ إِلَى الْفِضَّةِ رَوَاتِبَيْنِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُمَا فِيْمَا مَضَى ، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ ، أَنَّهُ لَا يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ ، مَعَ اخْتِيَارِهِ الضَّمِّ فِي الْحُبُوبِ ؛ لِاخْتِلَافِ نِصَابِهِمَا ، وَاتِّفَاقِ نِصَابِ الْحُبُوبِ .

فصل : وَمَتَى قُلْنَا بِالضَّمِّ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ عَلَى قَدَرِ مَا يَخُصُّهُ ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ جِنْسٍ عَنْ غَيْرِهِ ، فَإِنَّا إِذَا قُلْنَا فِي أَنْوَاعِ الْجِنْسِ : يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا يَخُصُّهُ . فَأَوَّلَى أَنْ يُعْتَدَّ^(١٩) ذَلِكَ فِي الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ ، مَعَ تَفَاوُتِ مَقَاصِدِهَا ، إِلَّا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، فَإِنَّ فِي إِخْرَاجِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ رَوَاتِبَيْنِ .

(١٧) فِي أ ، م : « إِيْجَابِهِ » .

(١٨-١٩) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلِ .

(١٩) فِي الْأَصْلِ : « نَعْتَقَد » .

فصل : وَيُضَمُّ زَرْعُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، سَوَاءً اتَّفَقَ وَقْتُ زَرْعِهِ وَإِذْرَاكِهِ ، أَوْ اخْتَلَفَ . وَلَوْ كَانَ مِنْهُ صَيْفِيٌّ وَرَبِيعِيٌّ ، ^(٢٠) ضُمَّ الصَّيْفِيُّ إِلَى الرَّبِيعِيِّ ^(٢١) . وَلَوْ حُصِدَتِ الذَّرَّةُ وَالذُّخْنُ ، ثُمَّ نَبَتَا أُصُولُهُمَا / ^{١٢٧/٣} لَضُمَّ ^(٢١) أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ زَرْعُ عَامٍ وَاحِدٍ ، فَضُمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، كَمَا لَوْ تَقَارَبَ زَرْعُهُ وَإِذْرَاكِهُ .

فصل : وَتُضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، سَوَاءً اتَّفَقَ وَقْتُ إِطْلَاعِهَا وَإِذْرَاكِهَا ، أَوْ اخْتَلَفَ ، فَيُقَدَّمُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي ذَلِكَ . وَلَوْ أَنَّ الثَّمَرَةَ جُدَّتْ ثُمَّ أُطْلِعَتِ الْآخَرَى وَجُدَّتْ ، ضُمَّتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْآخَرَى . فَإِنْ كَانَ لَهُ نَحْلٌ يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ حَمَلَيْنِ ، ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُضَمُّ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ حَمْلٌ يَنْفَصِلُ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ حَمَلٍ عَامٍ آخَرَ . وَإِنْ كَانَ لَهُ نَحْلٌ يَحْمِلُ مَرَّةً ، وَنَحْلٌ يَحْمِلُ مَرَّتَيْنِ ^(٢٢) ، ضَمَمْنَا الْحَمْلَ الْأَوَّلَ إِلَى الْحَمْلِ الْمُتَفَرِّدِ ، وَلَمْ يَجِبْ فِي الثَّانِي شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ بِمُفْرَدِهِ نَصَابًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّ أَحَدَ الْحَمَلَيْنِ يُضَمُّ إِلَى الْآخَرِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْحَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّهُمَا ثَمَرَةُ عَامٍ وَاحِدٍ ، فَيُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، كَزَرْعِ الْعَامِ الْوَاحِدِ ، وَكَالذَّرَّةِ الَّتِي تُنْبِتُ مَرَّتَيْنِ ، وَلِأَنَّ الْحَمْلَ الثَّانِيَّ يُضَمُّ إِلَى الْحَمْلِ الْمُتَفَرِّدِ لَوْ لَمْ يَكُنْ حَمْلٌ أَوَّلٌ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ، فَإِنْ وُجِدَ الْحَمْلُ الْأَوَّلُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا ، بِدَلِيلِ حَمْلِ الذَّرَّةِ الْأَوَّلِ ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِنْفِصَالِ يَبْطُلُ بِالذَّرَّةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ^(٢٣) .

(٢٠-٢١) فِي الْأَصْلِ ، ب : « لُضِمَ الرَّبِيعِيُّ إِلَى الصَّيْفِيِّ » .

(٢١) فِي ١ ، م : « يَضُمُّ » .

(٢٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : « حَمَلَيْنِ » .

(٢٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

وهي واجبة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع . أمّا الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٢٤) . (٢٥) والآية الأخرى (٢٥) . ولا يتوعّد بهذه العقوبة إلا على ترك واجب . وأمّا السنة ، فما روى أبو هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُوَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبْهَتُهُ وَظَهْرُهُ ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ عَلَيْهِ ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ الْعِبَادِ » . أخرجه مسلم (٢٦) . وروى البخاري وغيره (٢٧) ، في كتاب أنس : « وفي الرقة رُبْعُ العُشْرِ ، فَإِنْ لَمْ / يَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً ، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا » . والرقة : هي الدراهم المضروبة . وقال النبي ﷺ : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ » . متفق عليه (٢٨) . وأجمع أهل العلم على أن في مائتي

(٢٤) سورة التوبة ٣٤ .

(٢٥-٢٥) في م : « الآية » .

ولعله يعنى الآية الأخرى التالية للسابقة ، وهي قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ .

(٢٦) في : باب إثم مانع الزكاة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٨٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في حقوق المال ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٨٥ . وإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٦٢ ، ٢٧٦ .

(٢٧) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

(٢٨) تقدم تخريجه في صفحة ١٢ .

دِرْهِمِ خُمُسَةِ دَرَاهِمٍ ، وعلى أَنَّ الذَّهَبَ إِذَا كَانَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا ، وَقِيمَتُهُ مَائَتًا دِرْهِمٍ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهِ ، إِلَّا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ الْحَسَنِ .

٤٤٦ - مسألة ؛ قال أبو القاسم : (وَلَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ « الْمَائَتَى دِرْهِمٍ » ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَلِكِهِ ذَهَبٌ أَوْ غُرُوضٌ لِلتَّجَارَةِ ، فَيَتَمُّ بِهِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ نِصَابَ الْفِضَّةِ مَائَتًا دِرْهِمٍ ، لَا اخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ ، وَقَدْ بَيَّنَّتْهُ السُّنَّةُ الَّتِي رَوَيْنَاهَا بِحَمْدِ اللَّهِ ، وَالذَّرَاهِمُ الَّتِي يُعْتَبَرُ بِهَا النِّصَابُ هِيَ الذَّرَاهِمُ الَّتِي كُلُّ عَشْرَةٍ مِنْهَا وَزْنُ سَبْعَةِ مِثْقَالٍ بِمِثْقَالِ الذَّهَبِ ، وَكُلُّ دِرْهِمٍ نِصْفُ مِثْقَالٍ وَخُمُسُهُ ، وَهِيَ الذَّرَاهِمُ الْإِسْلَامِيَّةُ الَّتِي تُقَدَّرُ بِهَا نُصُبُ الزَّكَاةِ ، وَمِقْدَارُ الْجِزْيَةِ ، وَالذِّيَّاتِ ، وَنِصَابُ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَكَانَتِ الذَّرَاهِمُ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ صِنْفَيْنِ ، سُودًا ، وَطَبْرِيَّةً ، وَكَانَتِ السُّودُ ثَمَانِيَةَ دَوَانِيقَ ، وَالطَّبْرِيَّةُ أَرْبَعَةَ دَوَانِيقَ ، فَجُمِعَا فِي الْإِسْلَامِ ، وَجُعِلَا دِرْهَمَيْنِ مُتَسَاوَيْنَيْنِ ، فِي كُلِّ دِرْهِمٍ سِتَّةُ دَوَانِيقَ ، فَعَلَ ذَلِكَ بَنُو أُمَيَّةَ ، فَاجْتَمَعَتْ فِيهَا ^(١) ثَلَاثَةُ أَوْجِهَ : أَحَدُهَا ، أَنَّ كُلَّ عَشْرَةٍ وَزْنُ سَبْعَةٍ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ عَدُلٌ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ . وَالثَّالِثُ ، أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدِرْهَمِهِ الَّذِي قَدَّرَ بِهِ الْمَقَادِيرَ الشَّرْعِيَّةَ . وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ التَّبَرِّ وَالْمَضْرُوبِ . وَهِيَ نَقْصُ النِّصَابِ عَنْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، سَوَاءً كَانَ النِّقْصُ ^(٢) كَثِيرًا أَوْ يَسِيرًا . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِظَاهِرِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ » ^(٣) . وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا . بَغَيْرِ خِلَافٍ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَائَتَى دِرْهِمٍ .

(١-١) فِي م : « الْمَائَتَيْنِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : « فِيهِ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٢ .

وقال غير الخِرْقَى من أَصْحَابِنَا : إِنْ كَانَ النِّقْصُ يَسِيرًا ، كَالْحَبَّةِ وَالْحَبَّتَيْنِ ، وَجَبَتِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضْبَطُ غَالِبًا ، فَهُوَ كَنَقْصِ الْحَوْلِ سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ نَقْصًا بَيِّنًا ، كَالدَّائِقِ^(٥) وَالذَّائِقَيْنِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، / أَنْ نِصَابَ الذَّهَبِ إِذَا نَقَصَ ثُلُثٌ مِثْقَالِ زَكَاةٍ . وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَسُفْيَانَ . وَإِنْ نَقَصَ نِصْفًا لَا زَكَاةَ فِيهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ ، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : إِذَا^(٦) نَقَصَ ثُمْنًا لَا زَكَاةَ فِيهِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا نَقَصَتْ نَقْصًا يَسِيرًا يَجُوزُ جَوَازُ الْوَازِنَةِ ، وَجَبَتِ الزَّكَاةُ ، لِأَنَّهَا تَجُوزُ جَوَازَ الْوَازِنَةِ ، أَشْبَهَتِ الْوَازِنَةَ . وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْخَبَرِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُعَدَّلَ عَنْهُ . فَأَمَّا قَوْلُهُ : « إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مِلْكِهِ ذَهَبٌ أَوْ عُرُوضٌ لِلتِّجَارَةِ فَيُتَمُّ بِهِ » . فَإِنَّ عُرُوضَ التِّجَارَةِ تُضَمُّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَيَكْمُلُ بِهِ نِصَابُهُ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ اخْتِلَافًا . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : لَا أَعْلَمُ عَامَّتَهُمُ اخْتَلَفُوا فِيهِ ؛ وَذَلِكَ^(٧) لِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي قِيَمَتِهَا ، فَتَقُومُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَتُضَمُّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَلَوْ كَانَ لَهُ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَعُرُوضٌ ، وَجَبَ ضَمُّ الْجَمِيعِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ ؛ لِأَنَّ الْعُرُوضَ^(٨) مَضْمُونٌ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَيَجِبُ ضَمُّهُمَا إِلَيْهِ ، وَجَمْعُ الثَّلَاثَةِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ لَهُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا لَا يَبْلُغُ نِصَابًا بِمُفْرَدِهِ ، أَوْ كَانَ لَهُ نِصَابٌ مِنْ أَحَدِهِمَا وَأَقْلٌ مِنَ نِصَابِ مِنَ الْآخَرِ ، فَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنْ ضَمِّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ ، فِي رَوَايَةِ الْأَثَرِمْ وَجَمَاعَةٍ ، وَقَطَعَ فِي رَوَايَةِ حَنْبَلٍ ، أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَبْلُغَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصَابًا . وَذَكَرَ الْخِرْقَى فِيهِ رَوَايَتَيْنِ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ ، إِحْدَاهُمَا لَا يُضَمُّ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَشَرِيكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ ؛

(٥) الدائِق : سدس الدرهم .

(٦) فِي م : « إِنْ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٨) فِي الْأَصْلِ ، ب : « الْعَرْضُ » .

لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ »^(٩) . وَلَأَنَّهُمَا مَا لَانَ يَخْتَلِفُ نِصَابُهُمَا ، فَلَا يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخِرِ ، كَأَجْنَسِ الْمَاشِيَةِ . وَالثَّانِيَةِ ، يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخِرِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُضَمُّ إِلَى مَا يُضَمُّ إِلَيْهِ الْآخَرُ ، فَيُضَمُّ إِلَى الْآخِرِ . كَأَنْوَاعِ الْجِنْسِ ، وَلَأَنَّ نَفْعَهُمَا وَاحِدٌ ، ^(١٠) وَالْمَقْصُودُ مِنْهُمَا مُتَّحِدٌ ^(١١) ، فَإِنَّهُمَا قِيَمُ الْمُتَلَفَاتِ ، وَأُرُوشُ الْجِنَايَاتِ ، وَائْتِمَانُ الْبَيَاعَاتِ ، وَحَلَّتْ لِمَنْ يُرِيدُهُمَا لِذَلِكَ ، فَأَشْبَهَا ^(١٢) النَّوْعَيْنِ ، وَالْحَدِيثُ مَخْصُوصٌ بِعَرَضِ التَّجَارَةِ ، / فَتَقْيَسُ عَلَيْهِ . فَإِذَا قُلْنَا بِالضَّمِّ ، فَإِنَّ أَحَدَهُمَا يُضَمُّ إِلَى الْآخِرِ بِالْأَجْزَاءِ ، يَعْنِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُخْتَسَبُ مِنْ نِصَابِهِ ، فَإِذَا كَمَلْتَ أَجْزَاؤُهُمَا نِصَابًا ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ نِصْفُ نِصَابٍ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَنِصْفُ نِصَابٍ أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْآخِرِ ، أَوْ ثُلُثٌ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَثُلُثَانٍ أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْآخِرِ . فَلَوْ مَلَكَ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ ، أَوْ مِائَةَ وَخَمْسِينَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةَ دَنَانِيرَ ، أَوْ مِائَةَ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا وَثَمَانِيَةَ دَنَانِيرَ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِمَا . وَإِنْ نَقَصْتَ أَجْزَاؤَهُمَا عَنْ نِصَابٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِمَا . سُئِلَ أَحْمَدُ ، عَنْ رَجُلٍ عِنْدَهُ ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرَ وَمِائَةُ دِرْهَمٍ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا قَالَ مَنْ قَالَ فِيهِمَا الزَّكَاةُ ، إِذَا كَانَ عِنْدَهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ وَمِائَةَ دِرْهَمٍ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا تُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا ، فَلَا تُعْتَبَرُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ ^(١٣) مَضمُومًا ^(١٣) ،

١٢٨/٣ ظ

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٢ .

(١٠-١١) في م : « والأصول فيهما متحدة » .

(١١) في ب ، م : « فأشبهه » .

(١٢) في م زيادة : « عنده عشرة دنانير » .

(١٣) في م : « مضمومة » .

كالجُبوبِ والثَّمَارِ وأنواعِ الأجناسِ كُلِّها . وقال أبو الحَطَّابِ : ظاهرُ كلامِ أحمدَ ، في رِوَايَةِ المَرُودِيِّ ، أَنَّها تُضَمُّ بالأخوِطِ من الأجزاءِ والقيَمَةِ . ومعناه أَنَّهُ يُقَوِّمُ العَالِي مِنْهُمَا بِقيَمَةِ الرِّخِيسِ ، فإذا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُمَا بالرِّخِيسِ مِنْهُمَا نِصَابًا وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِمَا ؛ فلو مَلَكَ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَتِسْعَةَ^(١٤) دَنَانِيرَ قِيَمَتُهَا مِائَةُ دِرْهَمٍ ، أو عَشْرَةَ دَنَانِيرَ وَتِسْعِينَ^(١٥) دِرْهَمًا قِيَمَتُهَا عَشْرَةُ دَنَانِيرَ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهَا . وهذا قولُ أبي حنيفةَ في تَقْوِيمِ الدَّنَانِيرِ بِالْفِضَّةِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ نِصَابٍ وَجَبَ فِيهِ ضَمُّ الذَّهَبِ إِلَى الفِضَّةِ ، ضَمُّ بِالقيَمَةِ ، كِنِصَابِ القَطْعِ في السَّرِقَةِ ، وَلِأَنَّ أَصْلَ الضَّمِّ لِتَحْصِيلِ حَظِّ الْفُقَرَاءِ ، فَكَذَلِكَ صِفَةُ الضَّمِّ . وَالأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَثْمَانَ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَعْيَانِهَا ، فَلَا تُعْتَبَرُ قِيَمَتُهَا ، كَمَا لو انْفَرَدَتْ . وَيُخَالَفُ نِصَابَ القَطْعِ ، فَإِنَّ^(١٦) «نِصَابَ القَطْعِ» فِيهِ الْوَرِقُ خَاصَّةً فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، وَفِي الْأُخْرَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَبْلُغَ رُبْعَ دِينَارٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٤٧ - مسألة ؛ قال : (وَكَذَلِكَ دُونَ الْعِشْرِينَ مِثْقَالًا)

يَعْنِي أَنَّ مَا دُونَ الْعِشْرِينَ لَا زَكَاةَ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ بِوَرِقٍ أَوْ عُرُوضٍ تِجَارَةٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الذَّهَبَ إِذَا كَانَ / عِشْرِينَ مِثْقَالًا قِيَمَتُهَا مِائَتَا دِرْهَمٍ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا شَيْءَ^(١) فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا وَلَا يَبْلُغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَقَالَ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ : نِصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا مِنْ غَيْرِ

(١٤) فِي ب ، م : « وَسِيعَةٌ » .

(١٥) فِي ب ، م : « وَسَبْعِينَ » .

(١٦-١٦) فِي الْأَصْلِ ، ب : « النِّصَابُ » .

(١) فِي م : « زَكَاةٌ » .

اعْتَبَارِ قِيمَتِهَا ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : هُوَ مُعْتَبَرٌ بِالْفِضَّةِ ، فَمَا كَانَ قِيمَتُهُ مِائَتِي دِرْهَمٍ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَقْدِيرٌ فِي نِصَابِهِ ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْفِضَّةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ ، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ » . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ ^(٢) . وَرَوَى ابْنُ مَاجَه ^(٣) عَنْ [ابْنِ] ^(٤) عَمْرٍ ، وَعَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا فَصَاعِدًا نِصْفَ دِينَارٍ ، وَمِنْ الْأَرْبَعِينَ دِينَارًا [دِينَارًا] ^(٥) . وَرَوَى سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُمُ ، عَنْ عَلِيٍّ : « فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا ، وَفِي كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا نِصْفَ دِينَارٍ » . وَرَوَاهُ غَيْرُهُمَا مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ^(٦) . وَلِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ بِغَيْرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الزَّكَوِيَّةِ ^(٧) .

فصل : وَمَنْ مَلَكَ ذَهَبًا ، أَوْ فِضَّةً مَغْشُوشًا ^(٨) ، أَوْ مُخْتَلِطًا بِغَيْرِهِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، حَتَّى يَبْلُغَ قَدْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نِصَابًا ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِيْمَا دُونَ

(٢) في : الأموال ٤٠٩ .

كما أخرجه الدارقطني ، في : باب وجوب زكاة الذهب والورق ... ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٩٣ / ٢ .

(٣) في : باب زكاة الورق والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٧١ / ١ .
كما أخرجه الدارقطني ، في : باب وجوب زكاة الذهب والورق ... ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٩٢ / ٢ .

(٤) تكملة من سنن ابن ماجه .

(٥) انظر : نصب الراية ٢ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ . وتلخيص الحبير ٢ / ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٦) في الأصل : « الزكائية » .

(٧) في م : « مغشوشة » .

خُمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةً»^(٨) . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قَدْرَ مَا فِيهِ مِنْهُمَا ، وَشَكَّ هَلْ بَلَغَ نَصَابًا أَوْ لَا ، خَيْرٌ بَيْنَ سَبْكِهِمَا لِيَعْلَمَ قَدْرَ مَا فِيهِ مِنْهُمَا ، وَبَيْنَ أَنْ يَسْتَظْهَرَ وَيُخْرِجَ ، لِيَسْقُطَ الْفَرَضُ بَيِّقِينَ . فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُخْرِجَ اسْتَظْهَارًا ، فَأَرَادَ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ مِنَ الْمَغْشُوشَةِ ، نَظَرْتُ ، فَإِنْ كَانَ الْغِشُّ لَا يَخْتَلِفُ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ الْغِشُّ فِي كُلِّ دِينَارٍ سُدُسَهُ ، وَعَلِمَ ذَلِكَ ، جَازَ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُخْرِجًا لِرُبْعِ الْعُشْرِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ قَدْرُ مَا فِيهَا ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ، لَمْ يُجْزِهِ الْإِخْرَاجُ مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ يَسْتَظْهَرَهُ^(٩) ، بَحِثُ^(١٠) يَتَيَقَّنُ أَنَّ مَا أَخْرَجَهُ مِنَ الذَّهَبِ مُحِيطٌ بِقَدْرِ الزَّكَاةِ . وَإِنْ أَخْرَجَ عَنْهَا ذَهَبًا لَا غِشَّ فِيهِ ، فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ أَرَادَ إسْقَاطَ الْغِشِّ ، وَإِخْرَاجَ الزَّكَاةِ عَنْ قَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ ، كَمَنْ مَعَهُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا ، سُدُسُهَا غِشٌّ ، فَأَسْقَطَ السُّدُسَ أَرْبَعَةً ، وَأَخْرَجَ نِصْفَ دِينَارٍ عَنْ عِشْرِينَ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَبَكَهَا لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا ذَلِكَ ، وَلَآنَ غِشُّهَا لَا زَكَاةَ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِضَّةً ، وَلَهُ مِنَ الْفِضَّةِ مَا يَتِمُّ بِهِ النَّصَابُ ، أَوْ لَهُ نِصَابٌ سِوَاهُ ، فَيَكُونُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْغِشِّ حَيْثُذ . وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْنَا بِضَمِّ أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ إِلَى الْآخَرِ . وَإِذَا ادَّعَى رَبُّ الْمَالِ أَنَّهُ عَلِمَ^(١١) الْغِشَّ ، أَوْ أَنَّهُ اسْتَظْهَرَهُ^(١٢) ، وَأَخْرَجَ الْفَرَضَ ، قُبِلَ مِنْهُ بِغَيْرِ يَمِينٍ . وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَةُ الْمَغْشُوشِ بِالْغِشِّ ، فَصَارَتْ قِيَمَةُ الْعِشْرِينَ تُسَاوِي اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ ، فَعَلَيْهِ إِخْرَاجُ رُبْعِ عُشْرِهَا مِمَّا قِيَمَتُهُ كَقِيَمَتِهَا ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ إِخْرَاجَ زَكَاةِ الْمَالِ الْجَيِّدِ مِنْ جِنْسِهِ ، بَحِثُ لَا يَنْقُصُ عَنْ قِيَمَتِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٤٨ - مسألة ؛ قال : (فَإِذَا تَمَّتْ ، فَفِيهَا رُبْعُ الْعُشْرِ)

يَعْنِي إِذَا تَمَّتِ الْفِضَّةُ مَائَتَيْنِ ، وَالذَّنَانِيرُ عِشْرِينَ ، فَالوَاجِبُ فِيهَا رُبْعُ عُشْرِهَا .

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ١٢ .

(٩) في الأصل : « يستظهر » .

(١٠) في الأصل زيادة : « لا » .

(١١) في م : « يعلم » .

(١٢) في الأصل : « استظهر » .

ولا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ زَكَاةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ رُبْعُ عَشْرَةٍ^(١) ، فقد ثَبَتَ ذلكَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ »^(٢) . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « هَاتُوا رُبْعَ الْعَشُورِ »^(٣) مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ »^(٤) . قال التِّرْمِذِيُّ^(٥) : قال الْبُخَارِيُّ ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ : هُوَ صَحِيحٌ عِنْدِي . وَرَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَلَفْظُهُ : « فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرَّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا » . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فِي مِائَتَيْ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ . وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، وَعَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا فَصَاعِدًا نِصْفَ دِينَارٍ ، وَمِنْ الْأَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا^(٦) .

٤٤٩ - مسألة ؛ قال : (وَفِي زِيَادَتِهَا وَإِنْ قَلَّتْ)

رَوَى هَذَا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَبِهِ قَالَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يَوْسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، / وَطَاوُسٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَمَكْحُولٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا شَيْءَ فِي زِيَادَةِ الدَّرَاهِمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ ، وَلَا فِي زِيَادَةِ الدَّنَانِيرِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا »^(١) . وَعَنْ مُعَاذٍ ، عَنِ النَّبِيِّ

(١) فِي م : « عَشْرَهَا » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٦٢ .

(٣) فِي م : « الْعَشْر » .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

والتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٠١ ،

١٠٢ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْوَرَقِ وَالذَّهَبِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةٍ ١ / ٥٧٠ . وَالْإِمَامُ

أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٩٢ ، ١٣٢ ، ١٤٥ .

(٥) انْظُرْ : عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٠٣ .

(٦) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢١٣ .

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ قَبْلَ قَلِيلٍ .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا بَلَغَ الْوَرِقُ مِائَتَيْنِ ، فَفِيهِ خُمُسُهُ دَرَاهِمَ ، ثُمَّ لَا شَيْءَ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ ^(٢) أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ^(٣) . وَهَذَا نَصٌّ . وَلَئِنْ لَهُ عَفْوًا فِي الْإِتْدَاءِ ، فَكَانَ لَهُ عَفْوٌ بَعْدَ النَّصَابِ ، كَالْمَاشِيَةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ : « هَاتُوا رُبْعَ الْعُشُورِ ^(٤) مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ حَتَّى يَتِمَّ مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ ، فَفِيهَا خُمُسُهُ دَرَاهِمَ ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَالِدَارَقُطْنِيُّ ^(٥) . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٦) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ ، وَالْحَارِثِ ^(٧) ، عَنْ عَلِيٍّ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : أَحْسَبُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَمَرَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ ^(٨) ، وَلَمْ نَعْرِفْ لهما مُخَالَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا . وَلَئِنَّهُ مَالٌ مُتَجَرٍّ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَفْوٌ بَعْدَ النَّصَابِ كَالْحُبُوبِ . وَمَا اخْتَجُّوا بِهِ مِنَ الْحَبْرِ الْأَوَّلِ فَهُوَ اخْتِجَاجٌ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ ، وَالْمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ . وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ يَرْوِيهِ أَبُو الْعَطُوفِ الْجَرَّاحُ بْنُ مِنْهَالٍ ، وَهُوَ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ . قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ ، وَقَالَ مَالِكٌ : هُوَ دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ . وَيَرْوِيهِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ ، عَنْ مُعَاذٍ ، وَلَمْ يَلْقَ عُبَادَةَ مُعَاذًا ، فَيَكُونُ مُرْسَلًا . وَالْمَاشِيَةُ يَشُقُّ تَشْقِيصُهَا ، بِخِلَافِ الْأَثْمَانِ .

(٢) فِي ب ، م زِيَادَةٌ : « إِلَى » .

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ لَيْسَ فِي الْكَسْرِ شَيْءٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٢ / ٩٣ .

وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْخَيْرِ الَّذِي رَوَى فِي وَقْصِ الْوَرِقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٣٥ .

(٤) فِي م : « الْعَشْر » .

(٥) أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ وَجُوبِ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٢ / ٩٢ .

(٦) فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٦٢ .

(٧) أَيْ الْأَعْوَرِ .

(٨) أَخْرَجَ رَوَايَةً عَلَى الْمَوْقُوفَةِ ؛ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ

١ / ٣٦٣ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ فَمَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ فَبِالْحِسَابِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفِ

٣ / ١١٨ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ الْعَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفِ ٤ / ٨٨ .

وَأَخْرَجَ رَوَايَةَ ابْنِ عَمَرَ الْمَوْقُوفَةِ ؛ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْبَابِ السَّابِقِ . الْمُصَنَّفِ ١ / ١١٩ .

فصل : ويُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ جِنْسِ مَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا مُتَسَاوِيَةً الْقِيَمِ ، جَازَ أَنْ يُخْرِجَ الزَّكَاةَ مِنْ أَحَدِهَا ، كَمَا تُخْرِجُ مِنْ أَحَدِ نَوْعِي الْعَنَمِ . وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً الْقِيَمِ أَخَذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا يَخُصُّهُ . وَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ أَوْسَطِهَا مَا يَفِي بِقَدْرِ الْوَاجِبِ وَقِيَمَتِهِ ، جَازَ . وَإِنْ أَخْرَجَ الْفَرَضَ مِنْ أَجْوَدِهَا بِقَدْرِ الْوَاجِبِ ، جَازَ ، وَلَهُ ثَوَابُ الزِّيَادَةِ . وَإِنْ أَخْرَجَهُ بِالْقِيَمَةِ ، مِثْلَ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نِصْفِ دِينَارٍ ثُلُثَ دِينَارٍ جَيِّدٍ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَى نِصْفِ دِينَارٍ ، فَلَمْ يَجُزِ النَّقْصُ مِنْهُ . وَإِنْ أَخْرَجَ مِنَ الْأَذْنَى ، وَزَادَ / فِي الْمَخْرُجِ مَا يَفِي بِقِيَمَةِ الْوَاجِبِ ، مِثْلَ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ دِينَارٍ دِينَارًا وَنِصْفًا يَفِي^(٩) بِقِيَمَتِهِ ، جَازَ . وَكَذَلِكَ لَوْ أَخْرَجَ عَنِ الصَّحَّاحِ مُكَسَّرَةً ، وَزَادَ بِقَدْرِ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَضْلِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ عَلَيْهِ قِيَمَةً وَقَدْرًا . وَإِنْ أَخْرَجَ عَنْ كَثِيرِ الْقِيَمَةِ قَلِيلَ الْقِيَمَةِ ، فَكَذَلِكَ . فَإِنْ أَخْرَجَ بَهْرَجًا^(١٠) عَنِ الْجَيِّدِ ، وَزَادَ بِقَدْرِ مَا يُسَاوِي قِيَمَةَ الْجَيِّدِ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَجُوزُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزُمُهُ إِخْرَاجُ جَيِّدٍ ، وَلَا يَرْجِعُ فِيهَا أَخْرَجَهُ مِنَ الْمَعِيبِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ مَعِيبًا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ أَخْرَجَ مَرِيضَةً عَنْ صَحَّاحٍ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، إِلَّا أَنَّ أَصْحَابَهُ قَالُوا : لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا أَخْرَجَ مِنَ الْمَعِيبِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ إِخْرَاجُ الرَّدِيئَةِ عَنِ الْجَيِّدَةِ ، وَالْمُكَسَّرَةِ^(١١) عَنِ الصَّحِيحَةِ ، مِنْ غَيْرِ جُبْرَانٍ ؛ لِأَنَّ الْجَوْدَةَ إِذَا لَاقَتْ جِنْسَهَا فِيهَا الرَّبَا لَا قِيَمَةَ لَهَا . وَلَنَا ، أَنَّ الْجَوْدَةَ مُتَقَوِّمَةٌ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ أَثْلَفَ جَيِّدًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُ رَدِيئًا ، وَلَئِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْبُرْهُ بِمَا يُتَمُّ بِهِ قِيَمَةُ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ ، دَخَلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾^(١٢) . وَلَئِنَّهُ أَخْرَجَ رَدِيئًا عَنْ جَيِّدٍ بِقَدْرِهِ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَمَا فِي الْمَاشِيَةِ ،

(٩) سقط من : م .

(١٠) الهرج : الردى من الشيء .

(١١) في ب ، م : « والمكسورة » .

(١٢) سورة البقرة ٢٦٧ .

ولأنَّ المُسْتَحَقَّ مَعْلُومُ القَدْرِ والصفَةِ ، فلم يَجْزِ النُّقْصُ في الصِّفَةِ ، كما لا يَجُوزُ في القَدْرِ . وأمَّا الرِّبَا فلا يَجْزِي هُنا ؛ لأنَّ المُخْرَجَ حَقُّ (١٣) الله تعالى (١٢) ، ولا رِبا بين العَبْدِ وسَيِّدِهِ ، ولأنَّ المُساواةَ في المِغْيَارِ الشَّرْعِيِّ إِنَّمَا اعتُبِرَتْ في المُعَاوَضَاتِ ، والقَصْدُ من الزَّكَاةِ المُواساةُ ، وإِغْنَاءُ الفَقِيرِ ، وشُكْرُ نِعْمَةِ الله تعالى ، فلا يَدْخُلُ الرِّبَا فيها . فإن قِيلَ : فلو أُخْرِجَ في الماشِيَةِ رَدِيَّتَيْنِ عن جَيِّدَةٍ ، أو أُخْرِجَ قَفِيزَيْنِ رَدِيَّتَيْنِ عن قَفِيزٍ جَيِّدٍ ، لم يَجْزِ ، فلم أَجْزُثْ أن يُخْرِجَ عن الصَّحِيحِ أَكْثَرَ منه مُكْسَرًا ؟ قلنا : يَجُوزُ ذلك إذا لم يَكُنْ (١٤) 'فيما أَخْرَجَهُ' عَيْبٌ سِوَى نَقْصِ القِيَمَةِ ، وإن (١٥) 'سَلَّمْنَا ثُمَّ' ، فالفَرْقُ بينهما أنَّ القَصْدَ من الأَثْمَانِ القِيَمَةُ لا غَيْرُ ، فإذا تَسَاوَى الواجِبُ والمُخْرَجُ في القِيَمَةِ والقَدْرِ ، جازَ ، وسائرُ الأُمُوالِ يُقْصَدُ الاِئْتِفَاعُ بِعَيْنِهَا ، فلا يَلْزَمُ من / التَّساوَى في الأَمْرَيْنِ الإِجْزَاءُ ؛ لِجَوَازِ أن يَفُوتَ بعضُ المَقْصُودِ .

فصل : وهل يَجُوزُ إِخْرَاجُ أَحَدِ النُّقْدَيْنِ عن الآخرِ ؟ فيه رِوَايتَانِ . نَصَّ عليهما ؛ إِحْدَاهُمَا ، لا يَجُوزُ . وهو اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لأنَّ أَنْوَاعَ الجِنْسِ لا يَجُوزُ إِخْرَاجُ أَحَدِهِمَا عن الآخرِ إذا كان أَقَلُّ في المِقْدَارِ ، فمع اخْتِلَافِ الجِنْسِ أَوَّلَى . والثَّانِيَةِ ، يَجُوزُ ، وهو أَصَحُّ ، إن شاء الله ؛ لأنَّ المَقْصُودَ من أَحَدِهِمَا يَحْصُلُ بِإِخْرَاجِ الآخرِ ، فيُجْزَى ، كَأَنْوَاعِ الجِنْسِ ، وذلك لأنَّ المَقْصُودَ مِنْهُمَا جَمِيعًا الثَّمَنِيَّةُ والتَّوَسُّلُ بهما (١٦) إلى المَقَاصِدِ ، وهما يَشْتَرِكَانِ فيه على السَّوَاءِ ، فَأَشْبَهَ إِخْرَاجَ المُكْسَرَةِ عن الصَّحَاحِ ، بِإِخْلَافِ سائرِ الأَجْنَاسِ والأَنْوَاعِ ، مِمَّا تَجِبُ فيه الزَّكَاةُ ، فَإِنَّ لِكُلِّ جِنْسٍ مَقْصُودًا مُحْتَصًّا به ، لا يَحْصُلُ من الجِنْسِ الآخرِ ، وكذلك أَنْوَاعُهَا ، فلا

(١٣-١٣) في م : « الله » .

(١٤-١٤) في م : « في إِخْرَاجِهِ » .

(١٥-١٥) في م : « سَلَّمْنَاهُ » .

(١٦) في م : « بها » .

يَحْصُلُ بِإِخْرَاجِ غَيْرِ الْوَاجِبِ مِنَ الْحِكْمَةِ مَا يَحْصُلُ ^(١٧) مِنْ إِخْرَاجِ ^(١٧) الْوَاجِبِ ،
وَهُنَا الْمَقْصُودُ حَاصِلٌ ، فَوَجِبَ إِجْرَاؤُهُ ، إِذْ لَا فَايِدَةَ ^(١٨) فِي اخْتِصَاصِ ^(١٨) الْإِجْرَاءِ
بَعَيْنٍ ، مَعَ مُسَاوَاةِ غَيْرِهَا لَهَا فِي الْحِكْمَةِ ، وَكَوْنِ ذَلِكَ أَرْفَقَ بِالْمُعْطَى وَالْآخِذِ ،
وَأَنْفَعَ لَهَا ، وَيَنْدَفِعُ بِهِ الضَّرَرُ عَنْهَا ، فَإِنَّهُ لَوْ تَعَيَّنَ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الدَّانِيَةِ مِنْهَا ، شَقٌّ
عَلَى مَنْ يَمْلِكُ أَقْلَ مِنْ أَرْبَعِينَ دِينَارًا إِخْرَاجُ جُزْءٍ مِنْ دِينَارٍ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى
التَّشْقِيقِ ، وَمُشَارَكَةِ الْفَقِيرِ لَهُ فِي دِينَارٍ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ بَيْعِ أَحَدِهِمَا نَصِيْبَهُ ،
^(١٩) فَيَسْتَضِرُّ الْمَالِكُ وَالْفَقِيرُ ^(١٩) ، وَإِذَا جَازَ إِخْرَاجُ الدَّرَاهِمِ عَنْهَا ، دَفَعَ إِلَى الْفَقِيرِ مِنْ
الدَّرَاهِمِ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ ، فَيَسْهَلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَيَنْتَفِعُ الْفَقِيرُ مِنْ غَيْرِ كُلْفَةٍ وَلَا
ضَرَرٍ ^(٢٠) . وَلَئِنَّهُ إِذَا دَفَعَ إِلَى الْفَقِيرِ قِطْعَةً مِنَ الذَّهَبِ فِي مَوْضِعٍ لَا يُتَعَامَلُ بِهَا فِيهِ ،
أَوْ قِطْعَةً مِنْ دِرْهَمٍ فِي مَكَانٍ لَا يُتَعَامَلُ بِهَا فِيهِ ، لَمْ يَقْدِرْ عَلَى قَضَائِ حَاجَتِهِ بِهَا ، وَإِنْ
أَرَادَ بَيْعَهَا بِجِنْسٍ ^(٢١) مَا يُتَعَامَلُ بِهَا احْتِيَاجٌ إِلَى كُلْفَةِ الْبَيْعِ ، وَرَبَّمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَلَا
يُفِيدُهُ شَيْئًا ، وَإِنْ أُمِكَنَ بَيْعُهَا احْتِيَاجٌ إِلَى كُلْفَةِ الْبَيْعِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَنْقُصُ عَوَضُهَا
عَنْ قِيَمَتِهَا ، فَقَدْ دَارَ بَيْنَ ضَرَرَيْنِ ، وَفِي جَوَازِ إِخْرَاجِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ نَفْعٌ / ١٣١/٣ ظ
مَحْضٌ ، وَدَفَعَ لِهَذَا الضَّرَرِ ، وَتَحْصِيلُ لِحِكْمَةِ الزَّكَاةِ عَلَى التَّمَامِ وَالْكَمَالِ ، فَلَا
^(٢٢) حَاجَةَ وَلَا ^(٢٢) وَجْهَ لِمَنْعِهِ ، وَإِنْ تَوَهَّمَتْ هَاهُنَا مَنَفَعَةٌ تَقُوتُ بِذَلِكَ ، فَهِيَ
يَسِيرَةٌ مَعْمُورَةٌ ، فِيمَا يَحْصُلُ مِنَ النَّفْعِ الظَّاهِرِ ، وَيَنْدَفِعُ مِنَ الضَّرَرِ وَالْمَشَقَّةِ مِنَ
الْجَانِبَيْنِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ الْإِبْدَالُ فِي مَوْضِعٍ يَلْحَقُ الْفَقِيرَ
ضَرَرٌ ، مِثْلُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَا لَا يُنْفَقُ عَوَضًا عَمَّا يُنْفَقُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُ أَحَدٍ

(١٧-١٧) فِي م : « بِإِخْرَاجِ » .

(١٨-١٨) فِي م : « بِاخْتِصَاصِ » .

(١٩-١٩) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢٠) فِي م : « مُضَرَّةٌ » .

(٢١) فِي م : « بِحَسَبِ » .

(٢٢-٢٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب .

النَّوْعَيْنِ عَنِ الْآخِرِ مَعَ الضَّرَرِ ، فَمَعَ غَيْرِهِ أَوَّلَى . وَإِنْ اخْتَارَ الْمَالِكُ ^(٢٣) الدَّفْعَ مِنَ الْجِنْسِ ، وَاخْتَارَ الْفَقِيرُ ^(٢٤) الْأَخْذَ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِضَرَرٍ يَلْحَقُهُ فِي اخْتِذِ الْجِنْسِ ، لَمْ يَلْزِمَ الْمَالِكُ إِجَابَتَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَدَّى مَا فُرِضَ ^(٢٥) عَلَيْهِ ، لَمْ يُكَلِّفْ سِوَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٥٠ - مسألة ؛ قال : (وَلَيْسَ فِي حَلِيِّ الْمَرْأَةِ زَكَاةٌ إِذَا كَانَ مِمَّا تَلْبَسُهُ أَوْ تُعِيرُهُ)

هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَجَابِرٍ ، وَأَنْسٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَسْمَاءَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ الْقَاسِمُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَعَمْرُوهُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ^(١) عَنْ أَحْمَدَ ^(٢) رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّ ^(٣) فِيهِ الزَّكَاةَ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عَمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ » ، وَ « وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ » ^(٤) . مَفْهُومُهُ أَنَّ فِيهَا صَدَقَةٌ إِذَا بَلَغَتْ خَمْسَ أَوَاقٍ . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : أَتَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَمَعَهَا ابْنَتُهُ لَهَا فِي يَدَيْهَا مَسَكَّتَانِ ^(٥) مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ : « هَلْ تُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا ؟ » قَالَتْ : لَا . قَالَ : « أَيَسْرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِسَوَارَيْنِ مِنْ

(٢٣) سقط من : م .

(٢٤) سقط من : الأصل .

(٢٥) في الأصل : « فرض الله » .

(١-١) سقط من : م .

(٢) في ب ، م : « أنه » .

(٣) انظر للحديثين ما تقدم في صفحة ١٦٢ .

(٤) الواحدة مسكة ، وهي الأسورة والخلاخيل .

نَارٍ ؟ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) . وَلَأنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ ، أَشْبَهَ التَّبَرَّ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُزَكَّى عَامًا وَاحِدًا . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُتْبَةَ^(٦) ، وَقَتَادَةُ : زَكَاتُهُ عَارِيَتُهُ . قَالَ أَحْمَدُ : خَمْسَةٌ مِنْ / أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ : لَيْسَ فِي الْحَلِيِّ زَكَاةٌ . وَيَقُولُونَ : زَكَاتُهُ عَارِيَتُهُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، مَا رَوَى عَافِيَةُ بْنُ أَيُّوبَ ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْحَلِيِّ زَكَاةٌ »^(٧) . وَلَأنَّهُ مُرْصَدٌ لِاسْتِعْمَالِ مُبَاحٍ ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَالْعَوَامِلِ ، وَثِيَابِ الْقُنْيَةِ . وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي اخْتَجُّوا بِهَا ، فَلَا تَتَنَاوَلُ مَحَلَّ النَّزَاعِ ؛ لِأَنَّ الرِّقَّةَ هِيَ الدَّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٨) : لَا نَعْلَمُ هَذَا الْأِسْمَ فِي الْكَلَامِ الْمَعْقُولِ عِنْدَ الْعَرَبِ إِلَّا عَلَى الدَّرَاهِمِ الْمَنْقُوشَةِ ، ذَاتِ السَّكَّةِ السَّائِرَةِ فِي النَّاسِ . وَكَذَلِكَ الْأَوَاقِي لَيْسَ مَعْنَاهَا إِلَّا الدَّرَاهِمُ كُلُّ أُوقِيَّةٍ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا . وَأَمَّا حَدِيثُ الْمَسْكَتَيْنِ ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٩) : لَا نَعْلَمُهُ إِلَّا مِنْ وَجْهِ قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ^(١٠) : لَيْسَ يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالزَّكَاةِ إِعَارَتَهُ ، كَمَا فَسَّرَهُ بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَالتَّبَرُّ غَيْرُ مُعَدٍّ لِلِاسْتِعْمَالِ ، بِخِلَافِ الْحَلِيِّ . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « إِذَا كَانَ مِمَّا تَلْبَسُهُ أَوْ تُعِيرُهُ » . يَعْنِي أَنَّهُ إِنَّمَا تَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، أَوْ مُعَدًّا لَهُ ، فَأَمَّا الْمُعَدُّ لِلْكَرِّ أَوْ النَّفَقَةِ إِذَا احتِيجَ إِلَيْهِ ، فَفِيهِ

(٥) فِي : بَابِ الْكَتْرِ مَا هُوَ ؟ وَزَكَاةُ الْحَلِيِّ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ١ / ٣٥٨ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحَلِيِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٣١ .

وَالنِّسَاءُ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْحَلِيِّ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٢٨ .

(٦) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ الْهَذَلِيُّ ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَاهُ وَرَوَى عَنْهُ ، وَكَانَ ثِقَةً رَفِيعًا ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ

وَالْفَتْيَا ، فَقِيهَا ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٥ / ٣١١ ، ٣١٢ .

(٧) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْحَلِيِّ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١٠٧ .

(٨) فِي : الْأَمْوَالِ ٤٤٤ .

(٩) فِي : الْأَمْوَالِ ٤٤٥ .

(١٠) انْظُرْ : عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٣١ .

الزكاة ؛ لأنها إنما تسقط^(١١) عما أعد للاستعمال ، لصرفه عن جهة النماء ، ففيما عداه يبقى على الأصل ، وكذلك ما اتخذ حلية فراراً من الزكاة لا يسقط عنه . ولا فرق بين كون الحلي المباح مملوكاً لامرأة تلبسه أو تبعيره ، أو لرجل يحلّ به أهله ، أو تبعيره ، أو يبعده لذلك ؛ لأنه مصروف عن جهة النماء إلى استعمال مباح ، أشبه حلّ المرأة .

فصل : وقيل الحلي وكثيره سواء في الإباحة والزكاة . وقال ابن حامد : يباح ما لم يبلغ ألف مثقال ، فإن بلغها حرم ، وفيه الزكاة ؛ لما روى أبو عبيد^(١٢) ، والأثرم ، عن عمرو بن دينار ، قال : سئل جابر عن الحلي ، هل فيه زكاة ؟ قال : لا . فقيل له : ألف دينار ؟ فقال : إن ذلك لكثير . ولأنه يخرج إلى السرف والخلاء ، / ولا يحتاج إليه في الاستعمال ، والأول أصح ؛ لأن الشرع أباح التحلي مطلقاً من غير تقييد ، فلا يجوز تقييده بالرأي والتحكم ، وحديث جابر ليس بصريح في نفي الوجوب ، وإنما يدل على التوقف ، ثم قد روى عنه خلافه ، فروى الجوزجاني ، بإسناده عن أبي الزبير ، قال : سألت جابر بن عبد الله عن الحلي فيه زكاة ؟ قال : لا . قلت : إن الحلي قد^(١٣) يكون فيه ألف دينار . قال : وإن كان فيه ، يُعار ويُلبس^(١٤) . ثم إن قول جابر قول صحابي قد^(١٥) خالفه غيره ممن^(١٦) أباح التحلي^(١٦) مطلقاً بغير تقييد ، فلا يبقى قوله حجة ، والتقييد بالرأي المطلق والتحكم غير جائز .

(١١) في الأصل : « سقطت » . وفي ب : « أسقطت » .

(١٢) في : الأموال ٤٤٢ .

(١٣) سقط من : ب ، م .

(١٤) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من قال ليس في الحلي زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٥٥ .

والبيهقي ، في : باب من قال لا زكاة في الحلي ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٣٨ .

(١٥) سقط من : م .

(١٦-١٦) في م : « أباحه » .

فصل (١٧) : وإذا انكسر الحلّي كسرًا لا يمنع الاستعمال واللبس ، فهو كالصحيح ، لا زكاة فيه ، إلا أن ينوى كسره وسبكه ، ففيه الزكاة حينئذ ، لأنه نوى صرفه عن الاستعمال . وإن كان الكسر يمنع الاستعمال ، فقال القاضي : عندي أن فيه الزكاة ؛ لأنه كان بمنزلة النقود والتبر .

فصل : وإذا كان الحلّي لللبس ، فنوت به المرأة التجارة ، انعقد عليه حول الزكاة من حين نوت ؛ لأن الوجوب هو الأصل ، وإنما انصرف عنه لعرض الاستعمال ، فعاد إلى الأصل بمجرد النية من غير استعمال ، فهو كما لو نوى بعرض التجارة القنية ، انصرف إليه من غير استعمال .

فصل : ويعتبر في النصاب في الحلّي الذي تجب فيه الزكاة بالوزن ، فلو ملك حلّيًا قيمته مائتا درهم ، ووزنه دون المائتين ، لم يكن عليه زكاة . وإن بلغ مائتين وزناً ، ففيه الزكاة ، وإن نقص في القيمة ؛ لقوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة »^(١٨) . اللهم إلا أن يكون الحلّي للتجارة فيقوم ، فإذا بلغت قيمته بالذهب والفضة نصاباً ، ففيه الزكاة ؛ لأن الزكاة متعلقة بالقيمة ، وما لم يكن للتجارة فالزكاة في عينه ، فيعتبر أن يبلغ بقيمته ووزنه نصاباً ، وهو مخير بين إخراج ربع عشر حليه مشاعاً ، أو دفع ما يساوي ربع عشرها من جنسها ، وإن زاد في الوزن على ربع العشر ؛ لما بينا أن الربا لا يجري ههنا . ولو أراد كسرها ودفع ربع عشرها لم يكن منه ؛ لأنه ينقص قيمتها . وهذا مذهب الشافعي . وقال مالك : الاعتبار بالوزن ، وإذا كان وزن الحلّي عشرين وقيّمته ثلاثون ، فعليه نصف مثقال ، لا تزيد قيمته شيئاً ؛ لأنه نصاب من جنس الأثمان ، فتعلقت الزكاة بوزنه ، لا بصفته ، كالدرهم المضروبة . ولنا ، أن الصناعة صارت صفة

(١٧) هذا الفصل والأربعة الفصول التالية له لم ترد في : الأصل ، ب .

(١٨) تقدم ترجمته في حديث أبي بكر صفحة ١٠ . وانظر أيضاً صفحة ١٢ .

لِلنَّصَابِ لَهَا قِيَمَةٌ مَقْصُودَةٌ ، فَوَجَبَ اعْتِبَارُهَا كَالجَوْدَةِ فِي سَائِرِ أَمْوَالِ الزَّكَاةِ .
وَدَلِيلُهُمْ نَقُولُ بِهِ ، وَأَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِوَزْنِهِ وَصِفَتِهِ جَمِيعًا ، كَالجَيِّدِ مِنَ الذَّهَبِ
وَالْفِضَّةِ ، وَالْمَوَاشِيِّ ، وَالْحُبُوبِ ، وَالشَّمَارِ ، فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ إِخْرَاجُ رَدِيءٍ عَنْ جَيِّدٍ ،
كَذَلِكَ هُنَا . وَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْفِضَّةِ عَنْ حَلِيِّ الذَّهَبِ ، أَوِ الذَّهَبِ عَنْ الْفِضَّةِ ،
أَخْرَجَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ ، كَمَا قَدَّمْنَا فِي إِخْرَاجِ أَحَدِ التَّقْدِينِ عَنِ الْآخَرِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ
أَنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي قَدْرِ النَّصَابِ أَيْضًا بِالْقِيَمَةِ ، فَلَوْ مَلَكَ حَلِيًّا وَزَنَّهُ تِسْعَةَ عَشَرَ ،
وَقِيَمَتُهُ عِشْرُونَ لِأَجْلِ الصَّنَاعَةِ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحَدِ اعْتِبَارِ الْوِزْنِ ، وَهُوَ
ظَاهِرُ نَصِّهِ ، لِقَوْلِهِ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِي أَوَاقٍ صَدَقَةٌ » . وَلِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ
الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ ، فَلَا تُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الدَّنَائِيرِ الْمَضْرُوبَةِ ، لِأَنَّ زِيَادَةَ الْقِيَمَةِ بِالصَّنَاعَةِ ،
كَزِيَادَتِهَا بِنَفَاسَةِ جَوْهَرِهِ ، فَكَمَا لَا تَجِبُ الزِّيَادَةُ فِيمَا كَانَ نَفِيسَ الْجَوْهَرِ ، كَذَلِكَ
الْآخَرُ .

فصل : فَإِنْ كَانَ فِي الْحَلِيِّ جَوْهَرٌ وَلَا يَلِي مُرْصَعَةً ، فَالزَّكَاةُ فِي الْحَلِيِّ مِنَ الذَّهَبِ
وَالْفِضَّةِ دُونَ الْجَوْهَرِ ، لِأَنَّهَا لَا زَكَاةَ فِيهَا عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . فَإِنْ كَانَ الْحَلِيُّ
لِلتَّجَارَةِ ، قَوْمُهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ ؛ لِأَنَّ الْجَوَاهِرَ لَوْ كَانَتْ مُفْرَدَةً وَهِيَ لِلتَّجَارَةِ ،
لَقَوْمَتْ وَزُكِّيَتْ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فِي حَلِيِّ التَّجَارَةِ .

فصل : وَإِذَا اتَّخَذَتِ الْمَرْأَةُ حَلِيًّا لَيْسَ لَهَا اتِّخَاذُهُ ، كَمَا إِذَا اتَّخَذَتْ حَلِيَّةَ الرِّجَالِ
كَحَلِيَّةِ السَّيْفِ وَالْمِنْطَقَةِ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَعَلَيْهَا الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ حَلِيًّا
الْمَرْأَةَ .

فصل : وَيُبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنْ حَلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَوَاهِرِ كُلِّ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ
بَلْبُسِهِ ، مِثْلَ السَّوَارِ وَالْخُلْخَالِ وَالْقُرْطِ وَالْخَاتَمِ ، وَمَا يَلْبَسْنَهُ عَلَى وُجُوهِهِنَّ ، وَفِي
أَعْنَاقِهِنَّ ، وَأَيْدِيهِنَّ ، وَأَرْجُلِهِنَّ ، وَأَذَانِهِنَّ وَغَيْرِهِ ، فَأَمَّا مَا ^(١٩) لَمْ تَجْرَ

(١٩) مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ ، سَبَقَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ .

عَادَتْهُنَّ بِلَيْسِهِ ، كَالْمِنْطَقَةِ وَشِبْهَهَا مِنْ حَلْيِ الرِّجَالِ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَعَلَيْهَا زَكَاتُهُ ،
كَمَا لَوْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ حَلْيَ الْمَرْأَةِ .

٤٥١ - مسألة ؛ قال : (وَلَيْسَ فِي حَلْيَةِ سَيْفِ الرَّجُلِ وَمِنْطَقَتِهِ وَخَاتَمِهِ
زَكَاةٌ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ مُبَاحًا مِنَ الْحَلْيِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ إِذَا كَانَ مُعَدًّا
لِلْإِسْتِعْمَالِ ، سَوَاءً كَانَ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوفٌ عَنْ جِهَةِ التَّمَاءِ إِلَى
إِسْتِعْمَالٍ مُبَاحٍ ، فَأَشْبَهَ ثِيَابَ الْبِذَلَةِ وَعَوَامِلَ الْمَاشِيَةِ ، وَيُبَاحُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْفِضَّةِ
الْخَاتَمُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَحَلْيَةُ السَّيْفِ ،
بِأَن تَجْعَلَ قَبِيْعَتَهُ ^(٢) فِضَّةً أَوْ تَحْلِيْتُهَا بِفِضَّةٍ ؛ فَإِنَّ أُنْسًا قَالَ : كَانَتْ قَبِيْعَةُ سَيْفِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِضَّةً . وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ : كَانَ سَيْفُ الزُّبَيْرِ مُحَلًى بِالْفِضَّةِ .

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يذكر فى المناولة ... ، من كتاب العلم ، وفى : باب دعوة اليهودى
والنصرانى ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب الشهادة على الخط المختوم ، من كتاب الأحكام ، وفى : باب خواتيم
الذهب ، وباب خاتم الفضة ، وباب فص الخاتم ، وباب نقش الخاتم ، وباب اتخاذ الخاتم ليختم به الشيء ، وباب
قول النبى ﷺ لا ينقش على نقش خاتمه ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ١ / ٢٦ ، ٤ / ٥٤ ، ٨٤ ،
٧ / ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ . ومسلم ، فى : باب لبس النبى ﷺ خاتما من ورق ، وباب فى طرح
الخواتم ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٥٦ ، ١٦٥٨ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب ما
جاء فى اتخاذ الخاتم ، من كتاب الخاتم . سنن أبى داود ١ / ٥ ، ٢ / ٤٠٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى
خاتم الفضة ، وباب ما جاء ما يستحب فى فص الخاتم ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٧ / ٢٤٥ ،
٢٤٦ ، ٢٤٧ . والنسائى ، فى : باب صفة خاتم النبى ﷺ ، وباب نزع الخاتم عند دخول الخلاء ، وباب صفة
خاتم النبى ﷺ ونقشه ، وباب موضع الخاتم ، وباب طرح الخاتم وترك لبسه ، من كتاب الزينة . المجتبى
٨ / ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ . وابن ماجه ، فى : باب نقش الخاتم ؛ من كتاب
اللباس . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٠١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٨ ، ٢٢ ، ١٤١ ، ٣٠ / ٢٠٦ ،
٢٠٩ ، ٢٢٥ .

(٢) قبيعة السيف : طرف مقبضه .

رَوَاهُمَا الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ^(٣) . وَالْمِنْطَقَةُ تُبَاحُ تَحْلِيَّتُهَا بِالْفِضَّةِ ؛ لِأَنَّهَا حَلِيَّةٌ مُعْتَادَةٌ لِلرَّجُلِ ، فَهِيَ كَالْخَاتَمِ ، وَقَدْ ثُقِلَ كَرَاهَةُ ذَلِكَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَخْرِ وَالْخِيَلِ ، فَهُوَ كَالطَّوْقِ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الطَّوْقَ لَيْسَ بِمُعْتَادٍ^(٤) فِي حَقِّ الرَّجُلِ ، بِخِلَافِ الْمِنْطَقَةِ . وَعَلَى قِيَاسِ الْمِنْطَقَةِ ، الْجَوْشَنُ^(٥) / ، وَالْخُوْذَةُ ، وَالْحُفُّ ، وَالرَّأْنُ^(٦) ، وَالْحَمَائِلُ . وَتُبَاحُ الْفِضَّةِ فِي الْإِنَاءِ وَمَا أَشَبَّهَا ؛ لِلْحَاجَةِ ، وَنَعْنَى بِالْحَاجَةِ أَنَّهُ يَنْتَفَعُ بِهَا فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ قَامَ غَيْرُهَا مَقَامَهَا . وَفِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ »^(٧) ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُبَاحُ الْيَسِيرُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ . وَإِنَّمَا كَرِهَ أَحْمَدُ الْحَلَقَةَ فِي الْإِنَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ . وَأَمَّا الذَّهَبُ ، فَيُبَاحُ مِنْهُ مَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ ، كَالْأَنَافِ فِي حَقِّ مَنْ قُطِعَ أَنْفُهُ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ ، أَنَّ جَدَّهُ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ^(٨) . قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ^(٩) ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ فَأَتْنَنَ عَلَيْهِ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٠) . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : رَبَطُ الْأَسْنَانِ

(٣) أخرج الأول أبو داود ، في : باب في السيف يحلى ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٢٩ .
والترمذى ، في : باب ما جاء في السيوف وحليتها ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ١٨٥ .
والنسائي ، في : باب حلية السيف ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨ / ١٩٤ . والدارمي ، في : باب في قبعة سيف رسول الله ﷺ ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢ / ٢٢١ .

وأخرج الثاني البخاري ، في : باب قتل أبي جهل ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٥ / ٩٧ .
والبيهقي ، في : باب ما ورد فيما يجوز للرجل أن يتحلل به ... ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٤٤ .
(٤) في م : « معتادا » .

(٥) الجوشن : الدرع .

(٦) الرآن ؛ كالحف إلا أنه لا قدم له ، وهو أطول من الحف .

(٧) تقدم في : ١ / ١٠٤ .

(٨) في م : « سعد » خطأ .

(٩) يوم الكلاب الأول ويوم الكلاب الثاني كانا بين ملوك كندة وبنى تميم .

(١٠) في : باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب ، من كتاب الخاتم . سنن أبي داود ٢ / ٤٠٩ .

كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٧ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ . والنسائي ، في : باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفا من ذهب ، من كتاب الزينة . المجتبى =

بالذهب إذا خشي عليها أن تسقط قد فعله الناس ، فلا بأس به عند الضرورة .
وروى الأثرم ، عن موسى بن طلحة ، وأبي جمرة^(١١) الضبي ، وأبي رافع ، وثابت
البناني ، وإسماعيل بن زيد بن ثابت ، والمغيرة بن عبد الله ، أنهم شدوا أسنانتهم
بالذهب . وعن الحسن ، والزهرى ، والنخعي ، أنهم رخصوا فيه . وما عدا ذلك
من الذهب ، فقد روى عن أحمد ، رحمه الله ، الرخصة فيه^(١٢) في السيف . قال
الأثرم ، قال أحمد : قد روى أنه كان في سيف عثمان بن حنيف مسمار من
ذهب ، قال أبو عبد الله : فذاك الآن في السيف . وقال : إنه كان لعمر سيف^(١٣)
فيه سبائك^(١٤) من ذهب . من حديث إسماعيل بن أمية ، عن نافع . وروى
الترمذي^(١٥) ، بإسناده عن مزينة العصري ، أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى سيفه
ذهب وفضة . وروى عن أحمد رواية أخرى تدل على تحريم ذلك . قال الأثرم :
قلت لأبي عبد الله : يخاف عليه أن يسقط يجعل فيه مسماراً من ذهب ؟ قال :
إنما رخص في الأسنان ، وذلك إنما هو على الضرورة ، فأما المسمار ، فقد
روى : « من تحلى بخربصيصة »^(١٦) كوى بها يوم القيامة^(١٧) . قلت : أى شيء
خربصيصة ؟ قال : شيء صغير مثل الشعيرة . وروى الأثرم أيضاً^(١٨) ، بإسناده
عن شهر بن حوشب ، عن عبد الرحمن بن غنم ، قال : « من / حلى ، أو
تحلى ، بخربصيصة ، كوى بها يوم القيامة ، مغفوراً له أو معذباً »^(١٩) . وحكى
عن أبي بكر من أصحابنا ، أنه أباح يسير الذهب ، ولعله يحتج بما روينا من

ظ ١٣٣/٣

= ٨ / ١٤٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٣ .

(١١) في الأصل : « وأبو حمزة » تحريف . وهو نصر بن عمران . انظر : تهذيب التهذيب ١٠ / ٤٣١ .

(١٢) سقط من : م .

(١٣-١٤) في م : « سبائكه » .

(١٤) في : باب ما جاء في السيوف وحليتها ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ١٨٤ ، ١٨٥ .

(١٥-١٦) سقط من : الأصل ، ب .

وأخرج الحديث الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٦٠ . والسيوطي في جمع الجوامع ٧٦١ عن أسماء بنت
يزيد .

(١٦) سقط من : الأصل ، ب .

(١٧) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٢٧ ، والسيوطي في الموضع السابق .

الأخبار ، وبقياس^(١٨) الذهب على الفضة ، ولأنه أخذ الثلاثة المحرمة على الذكور دون الإناث ، فلم يحرم يسيره^(١٩) كسائرهما ، وكل ما أبيع من الحلبي ، فلا زكاة فيه ، إذا كان معداً للاستعمال .

٤٥٢ - مسألة ؛ قال : (والمتخذ آنية الذهب والفضة عاصر ، وفيها الزكاة)

وجملته ، أن اتخاذ آنية الذهب والفضة حرام على النساء والرجال جميعاً ، وكذلك استعمالها^(١) . وقال الشافعي ، في أحد قولي : لا يحرم اتخاذها ؛ لأن النص إنما ورد في تحريم الاستعمال ، فيبقى إباحة الاتخاذ على مقتضى الأصل في الإباحة . ولنا ، أن ما حرم استعماله حرم اتخاذه على هيئة الاستعمال كالملاهي ، ويستوى في ذلك الرجال ، والنساء ؛ لأن المعنى المقتضى للتحريم يعمهما ، وهو إفضاؤه^(٢) إلى السرف والخيلاء ، وكسر قلوب الفقراء ، فيستويان في التحريم ، وإنما أحل للنساء التحلي لحاجتهن إليه للتزين للأزواج ، وليس هذا بموجود في الآنية ، فيبقى على التحريم . إذا ثبت هذا ، فإن فيها الزكاة ، بغير خلاف بين أهل العلم ، ولا زكاة فيها حتى تبلغ نصاباً بالوزن ، أو يكون عنده ما يبلغ نصاباً بضمها إليه . وإن زادت قيمته لصياغته^(٣) ، فلا عبء بها ؛ لأنها محرمة فلا قيمة لها في الشرع ، وله أن يخرج عنها قدر ربع عشرها بقيمته غير مصوغ . وإن أحب كسرها ، أخرج ربع عشرها مكسوراً ، وإن أخرج ربع عشرها مصوغاً ، جاز ؛ لأن

(١٨) في ب ، م : « ويقاس » .

(١٩) في م : « يسيرها » .

(١) في م : « استعماله » .

(٢) في م : « الإفضاء » .

(٣) في ا ، ب ، م : « لصناعته » .

الصِّيَاغَةَ^(٤) لم تنقُصْها عن قِيَمَةِ الْمَكْسُورِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ وَجْهًا فِي اعْتِبَارِ قِيَمَتِهَا . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : وَكُلُّ مَا كَانَ اتِّخَاذُهُ مُحَرَّمًا مِنَ الْأَثْمَانِ ، لَمْ تَسْقُطْ زَكَاتُهُ بِاتِّخَاذِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهَا ، لِكَوْنِهَا مَخْلُوقَةٌ لِلتَّجَارَةِ ، وَالتَّوَسُّلِ بِهَا إِلَى غَيْرِهَا ، وَلَمْ يُوجَدْ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ ، فَبَقِيََتْ عَلَى أَصْلِهَا . / قَالَ أَحْمَدُ : مَا كَانَ عَلَى سَرِّجٍ أَوْ لُجَامٍ ، فِيهِ الزَّكَاةُ . وَنَصَّ عَلَى حِلْيَةِ الثَّقَفِ^(٥) وَالرُّكَابِ وَاللُّجَامِ ، أَنَّهُ مُحَرَّمٌ . وَقَالَ ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمْ : أَمَرَهُ رَأْسُ الْمُكْحَلَةِ فِضَّةً . ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا شَيْءٌ تَأَوَّلْتُهُ . وَعَلَى قِيَاسٍ مَا ذَكَرَهُ^(٦) ، حِلْيَةُ الدَّوَاةِ ، وَالْمِقْلَمَةِ ، وَالسَّرِّجِ ، وَنَحْوَهُ مِمَّا عَلَى الدَّائِيَةِ . وَلَوْ مَوَّهَ سَقَفَهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَفِيهِ الزَّكَاةُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُبَاحُ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمُبَاحِ ، فَيَتَّبَعُهُ فِي الْإِبَاحَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا سَرَفٌ^(٧) ، وَيُفْضَى فِعْلُهُ^(٨) إِلَى الْخِيَلِ ، وَكَسَرِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ ، فَحَرَمٌ ، كَاتِّخَاذِ الْآيَةِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ التَّخْتُمِ بِخَاتَمِ الذَّهَبِ لِلرَّجُلِ^(٩) ، فَتَمْوِيهِ السَّقْفِ أَوْلَى . وَإِنْ صَارَ التَّمْوِيهِ الَّذِي فِي

(٤) فِي ب ، م : « الصَّنَاعَةُ » .

(٥) الثَّقَفُ ، بِالتَّحْرِيكِ : السِّرُّ فِي مُؤَخَّرِ السَّرِّجِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « ذَكَرَهُ » .

(٧) فِي م : « إِسْرَافٌ » .

(٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

(٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ لِبْسِ الرَّجُلِ الثَّوْبَ الْمُعْصَفَرِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ١٦٤٨ / ٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ كَرِهَهُ (أَيَ لِبْسِ الْحَرِيرِ) ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الذَّهَبِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّهَبِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٣٧١ / ٢ ، ٤٠٦ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، مِنْ أَبْوَابِ اللَّبَاسِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢ / ٦٥ ، ٧ / ٢٤٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ ، وَبَابِ النَّهْيِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي السُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ التَّطْبِيقِ ، وَفِي : بَابِ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَبَابِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْإِخْتِلَافِ عَلَى قِتَادَةَ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمُجْتَبَى ١٤٧ / ٢ ، ١٧١ ، ١٤٦ / ٨ ، ١٤٨ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي الْقِرَاءَةِ ، مِنْ كِتَابِ النِّدَاءِ . الْمَوْطَأُ ١ / ٨٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٢ / ١ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ٢ / ١٥٣ ، ٤ / ٢٨٧ ، ٤٤٣ .

السَّقْفِ مُسْتَهْلَكًا لَا يَجْتَمِعُ^(١٠) مِنْهُ شَيْءٌ ، لَمْ تَحْرُمِ اسْتِدَامَتَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي إِثْلَافِهِ وَإِزَالَتِهِ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ مَالِيَّتَهُ ذَهَبَتْ وَإِنْ لَمْ تَذْهَبْ مَالِيَّتُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَهْلَكًا ، حُرِّمَتْ اسْتِدَامَتُهُ . وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمَّا وَلِيَ ، أَرَادَ جَمْعَ مَا فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ مِمَّا مُوَّهَ مِنَ الذَّهَبِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مِنْهُ شَيْءٌ . فَتَرَكَهُ . وَلَا يَجُوزُ تَحْلِيَةُ الْمَصَاحِفِ وَلَا الْمَحَارِيبِ ، وَلَا اتِّخَاذُ قَنَادِيلَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْآيَةِ . وَإِنْ وَقَفَهَا عَلَى مَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِهِ لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبِرٍّ وَلَا مَعْرُوفٍ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الصَّدَقَةِ ، فَيُكْسَرُ وَيُصْرَفُ فِي مَصْلَحَةِ الْمَسْجِدِ وَعِمَارَتِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ حَبَسَ الرَّجُلُ فَرَسًا لَهُ لِجَامٍ مُفَضَّضٍ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : فِي الرَّجُلِ يَقِفُ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَمَعَهُ لِجَامٌ مُفَضَّضٌ : فَهُوَ عَلَى مَا وَقَفَهُ ، وَإِنْ بِيَعَتِ الْفِضَّةُ مِنَ السَّرِّجِ وَاللِّجَامِ وَجُعِلَتْ^(١١) فِي وَقِفٍ مِثْلَهُ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ ؛ لِأَنَّ الْفِضَّةَ لَا يُتَنَفَّعُ بِهَا ، وَلَعَلَّهُ يَشْتَرِي بِذَلِكَ سَرَجًا وَلِجَامًا ، فَيَكُونُ أَتْفَعًا لِلْمُسْلِمِينَ . قِيلَ : فْتَبَاغُ الْفِضَّةِ ، وَيَتَفَقُّ عَلَى الْفَرَسِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ حِلْيَةِ السَّرِّجِ وَاللِّجَامِ بِالْفِضَّةِ ، لَوْلَا ذَلِكَ لَمَا قَالَ : هُوَ عَلَى مَا وَقَفَ . وَهَذَا لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِهِ ، فَأَشْبَهَ حِلْيَةَ الْمِنْطَقَةِ . وَإِذَا قُلْنَا بِتَحْرِيمِهَا / ١٣٤/٣ ظ

فَصَارَ بَحِثُ لَا يَجْتَمِعُ^(١٢) مِنْهُ شَيْءٌ ، لَمْ يَحْرُمِ اسْتِدَامَتُهُ ، كَقَوْلِنَا فِي تَمْوِيهِ السَّقْفِ ، وَأَبَاحَ الْقَاضِي عِلَاقَةَ الْمُصْحَفِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً لِلنِّسَاءِ خَاصَّةً . وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ حِلْيَةَ الْمَرْأَةِ مَا لَيْسَتْهُ ، وَتَحَلَّتْ بِهِ فِي بَدَنِهَا أَوْ ثِيَابِهَا ، وَمَا عَدَاهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَوَانِي ، لَا يُبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنْهُ إِلَّا مَا أُبِيحَ لِلرِّجَالِ . وَلَوْ أُبِيحَ لَهَا ذَلِكَ لِأُبْيَحَ عِلَاقَةِ الْأَوَانِي وَالْأُذْرَاجِ وَنَحْوِهِمَا . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ .

(١٠) فِي الْأَصْلِ ، ب : « يَجْمَع » .

(١١) سَقَطَتْ وَאו الْعُطْفُ مِنْ : أ ، م .

(١٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : « يَتَجْمَع » .

فصل : وكل ما يحرم اتخاذه ، ففيه الزكاة إذا كان نصاباً ، أو بلغ^(١٣) بضمه إلى ما عنده نصاباً ، على ما ذكرناه .

٤٥٣ - مسألة ؛ قال : (وما كان من الركاز ، وهو دفن الجاهلية ، قل أو كثر ، ففيه الخمس لأهل الصدقات ، وباقية فله^(١))

الدفن ، يكسر الدال : المدفون . والركاز : المدفون في الأرض . واشتقاقه من ركز يركز . مثل غرز يغرز^(٢) : إذا أخفى^(٣) . يقال : ركز الرمح ، إذا غرز أسفله^(٤) في الأرض . ومنه الركز ، وهو الصوت الخفي ، قال الله تعالى : ﴿ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾^(٥) . والأصل في صدقة الركاز ، ما روى أبو هريرة ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « العجماء جبار^(٦) ، وفي الركاز الخمس » . متفق عليه^(٧) .

(١٣) في الأصل : « يبلغ » .

(١) في م : « له » .

(٢) كذا ضبطه ، وتضم عينه في المضارع أيضاً .

(٣) في م : « خفى » .

(٤) في الأصل : « أصله » .

(٥) سورة مريم ٩٨ .

(٦) جبار : أى هدر . ومعنى الحديث أن تفلت البهيمة العجماء ، فتصيب في انفلاتها إنساناً أو شيئاً ، فجرحها هدر .

(٧) أخرجه البخارى ، في : باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن ، من كتاب المساقاة ، وفي : باب في الركاز الخمس ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب المعدن جبار والبئر جبار ، وباب العجماء جبار ، من كتاب الديات . صحيح البخارى ٣ / ١٤٥ ، ٢ / ١٦٠ ، ٩ / ١٥ ، ١٦ . ومسلم ، في : باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣ / ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الركاز وما فيه ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة ، وفي : باب العجماء والمعدن والبئر جبار ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٢ / ١٦١ ، ٥٠٢ . والترمذى ، في : باب ما جاء أن العجماء جرحها جبار ... ، من أبواب الزكاة ، وفي : باب ما جاء في العجماء جرحها جبار ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٣ / ١٣٨ ، ٦ / ١٤٥ . والنسائي ، في : باب المعدن ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٣ . وابن ماجه ، في : باب من أصاب ركازاً ، من كتاب اللقطة ، وفي : باب الجبار ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٣٩ ، ٨٩١ . والدارمي ، في : باب في الركاز ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب =

وهو أيضا مُجْمَع عليه . قال ابنُ المُنْذِرِ : لا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ هذا الْحَدِيثَ ، إِلَّا الحسنَ ، فَإِنَّهُ فَرَّقَ بينَ ما يُوجَدُ في أَرْضِ الْحَرْبِ ، وأَرْضِ الْعَرَبِ ، فقال : فيما يُوجَدُ في أَرْضِ الْحَرْبِ الْخُمْسُ ، وفيما يُوجَدُ في أَرْضِ الْعَرَبِ الزَّكَاةُ . وَأَوْجَبَ^(٨) الْخُمْسَ في الْجَمِيعِ الزُّهْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وابنُ المُنْذِرِ ، وَغَيْرُهُمْ . وهذه الْمَسْأَلَةُ تَشْتَمِلُ على خَمْسَةِ فُصُولٍ :

الأوَّلُ ، أَنَّ الرِّكَازَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الْخُمْسِ ما كان من دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ . هذا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَيُغْتَبَرُ ذَلِكَ بِأَن تَرَى عَلَيْهِ عِلَامَاتِهِمْ ، كَأَسْمَاءِ مُلُوكِهِمْ ، وَصُورِهِمْ وَصُلْبِهِمْ^(٩) ، وَصُورِ أَصْنَامِهِمْ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عِلَامَةُ الْإِسْلَامِ ، أَوْ اسْمُ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ أَحَدٌ مِنْ خُلَفَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ وَالٍ لَهُمْ ، / أَوْ آيَةٌ مِنْ « الْقُرْآنِ وَنَحْوِ »^(١٠) ذَلِكَ ، فَهُوَ لِقِطْعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُ مُسْلِمٍ لَمْ يُعْلَمْ زَوَالُهُ عَنْهُ . وَإِنْ كَانَ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةُ الْإِسْلَامِ ، وَعَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةُ الْكُفْرِ^(١١) ، فَكَذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، في رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ صَارَ إِلَى مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُعْلَمْ زَوَالُهُ عَنْ مِلْكِ الْمُسْلِمِينَ ، فَأُشْبِهَ ما على جَمِيعِهِ عِلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ .

الفصل الثاني ، في مَوْضِعِهِ ، وَلَا يَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا ، أَنْ يَجِدَهُ في مَوَاتٍ ، أَوْ ما لَا يُعْلَمُ لَهُ مَالِكٌ ، مِثْلَ الْأَرْضِ الَّتِي يُوجَدُ فِيهَا آثَارُ الْمُلْكِ ، كَالْأَبْنِيَّةِ

= العجماء جرحها جبار ، من كتاب الديات . سنن الدارمي ١ / ٣٩٣ ، ٢ / ١٩٦ . والإمام مالك ، في : باب زكاة الرِّكَازِ ، من كتاب الزَّكَاةِ ، وفي : باب جامع العقل ، من كتاب العقول . الموطأ ١ / ٢٤٩ ، ٢ / ٨٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١٤ ، ٢ / ٢٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، ٣١٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥ ، ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٧ ، ٣ / ٣٣٦ ، ٣٥٤ ، ٥ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٨) في م : « فصل أوجب » .

(٩) في الأصل : « وصليهم » .

(١٠-١٠) في م : « قرآن أو نحو » .

(١١) في الأصل : « الكفار » .

القَدِيمَةِ ، والتُّلُول ، وجُدْرَانِ الجَاهِلِيَّةِ ، وقُبُورِهِمْ . فهذا فيه الخُمُسُ بغيرِ
خِلَافٍ ، سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَلَوْ وَجَدَهُ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ عَلَى وَجْهِهَا ، أَوْ فِي طَرِيقٍ
غَيْرِ مَسْلُوكٍ ، أَوْ قَرْيَةٍ خَرَابٍ ، فَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ ؛ لَمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ
شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ ؟ فَقَالَ :
« مَا كَانَ فِي طَرِيقٍ مَاتِيٍّ ، أَوْ فِي قَرْيَةٍ عَامِرَةٍ ، فَعَرَفْنَاهَا سَنَةً ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ،
وِلَا فَلَكَ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِي طَرِيقٍ مَاتِيٍّ ، وَلَا فِي قَرْيَةٍ عَامِرَةٍ ، فَفِيهِ وَفِي الرُّكَازِ
الْخُمُسُ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ^(١٢) . الْقِسْمُ الثَّانِي ، أَنْ يَجِدَهُ فِي مِلْكِهِ الْمُتَتَبِلِ إِلَيْهِ ،
فَهُوَ لَهُ فِي ^(١٣) « إِيحْدَى الرَّوَاتَيْنِ » ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ كَافِرٍ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ ، فَكَانَ
لِمَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ كَالْعَنَائِمِ ، وَلِأَنَّ الرُّكَازَ لَا يُمْلِكُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ ، لِأَنَّهُ مُودَعٌ فِيهَا ،
وَإِنَّمَا يُمْلِكُ بِالظُّهُورِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا قَدْ ظَهَرَ عَلَيْهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَمْلِكَهُ . وَالرُّوَايَةُ
الثَّانِيَّةُ ، هُوَ لِلْمَالِكِ قَبْلَهُ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ فَهُوَ لِلَّذِي قَبْلَهُ كَذَلِكَ إِلَى
أَوَّلِ مَالِكٍ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ كَانَتْ يَدُهُ عَلَى الدَّارِ ، فَكَانَتْ عَلَى مَا
فِيهَا . وَإِنْ انْتَقَلَتِ الدَّارُ بِالْمِيرَاثِ ، حُكِمَ بِأَنَّهُ مِيرَاثٌ ، فَإِنْ اتَّفَقَ الْوَرَثَةُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ
يَكُنْ لِمَوْرُوثِهِمْ ، فَهُوَ لِأَوَّلِ مَالِكٍ ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَوَّلُ مَالِكٍ ، فَهُوَ كَالْمَالِ الضَّائِعِ
الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ مَالِكٌ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الرُّكَازَ لَا يُمْلِكُ
بِمِلْكِ الدَّارِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَجْزَائِهَا وَإِنَّمَا هُوَ مُودَعٌ فِيهَا ، فَيُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْمُبَاحَاتِ
مِنَ الْحَشِيشِ وَالْحَطَبِ وَالصَّيِّدِ يَجِدُهُ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ ، فَيَأْخُذُهُ ، فَيَكُونُ أَحَقُّ بِهِ ،
لَكِنْ إِنْ ادَّعَى الْمَالِكُ الَّذِي / انْتَقَلَ الْمِلْكُ عَنْهُ أَنَّهُ لَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ كَانَتْ
عَلَيْهِ ، لِكَوْنِهَا ^(١٤) عَلَى مَحِلِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ ، فَهُوَ لِوَاجِدِهِ . وَإِنْ اخْتَلَفَ الْوَرَثَةُ ،

ظ ١٣٥/٣

(١٢) فِي : بَابِ الْمَعْدِنِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٣٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : كِتَابِ اللَّقْطَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٩٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ

٢ / ١٨٠ ، ١٨٦ ، ٢٠٣ .

(١٣-١٣) فِي م : « أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ » .

(١٤) فِي الْأَصْلِ ، ب : « بِكُونِهَا » .

فَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ لِمُورَثِهِمْ ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ الْبَاقُونَ ، فَحُكِّمَ مَنْ أَنْكَرَ فِي نَصِيْبِهِ حُكْمَ الْمَالِكِ الَّذِي لَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ ، وَحُكِّمَ الْمُعْتَرِفِينَ حُكْمَ الْمَالِكِ الْمُعْتَرِفِ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، أَنْ يَجِدَهُ فِي مِلْكِ آدَمِيِّ مُسْلِمٍ مَعْصُومٍ أَوْ ذِمِّيٍّ ، فَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لِصَاحِبِ الدَّارِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ ، فِي مَنْ اسْتَأْجَرَ حَفَّارًا لِيَحْفَرَ فِي دَارِهِ ، فَأَصَابَ فِي الدَّارِ كَنْزًا عَادِيًّا^(١٥) : فَهُوَ لِصَاحِبِ الدَّارِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ . وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لِرَوَّاجِدِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَحْفَرَ لَهُ فِي دَارِهِ ، فَأَصَابَ فِي الدَّارِ كَنْزًا : فَهُوَ لِلْأَجِيرِ . نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْكَحْهَالُ . قَالَ الْقَاضِي . هُوَ الصَّحِيحُ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّكَازَ لِرَوَّاجِدِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَاسْتَحْسَنَهُ أَبُو يُونُسَ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَنْزَ لَا يُمْلِكُ بِمِلْكِ الدَّارِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ لِمَنْ وَجَدَهُ ، لَكِنْ إِنْ ادَّعَاهُ الْمَالِكُ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهَا عَلَى مَحَلِّهِ . وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ ، فَهُوَ لِرَوَّاجِدِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ لِمَالِكِ الدَّارِ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ ، فَهُوَ لِأَوَّلِ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ . وَيُخْرَجُ لَنَا مِثْلُ ذَلِكَ ، لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الرُّوَايَةِ فِي الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَ حَفَّارًا لِيَحْفَرَ لَهُ طَلَبًا لِكَنْزٍ يَجِدُهُ ، فَوَجَدَهُ ، فَلَا شَيْءَ لِلْأَجِيرِ ، وَيَكُونُ الرَوَّاجِدُ لَهُ هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ لَذَلِكَ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَحْتَشَّ^(١٦) لَهُ أَوْ يَصْطَادَ ، فَإِنَّ الْحَاصِلَ مِنْ ذَلِكَ لِلْمُسْتَأْجِرِ دُونَ الْأَجِيرِ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ لِأَمْرٍ غَيْرِ طَلَبِ الرُّكَازِ ، فَالرَوَّاجِدُ لَهُ هُوَ الْأَجِيرُ . وَهَكَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِذَا اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا لِيَحْفَرَ لِي فِي دَارِي ، فَوَجَدَ كَنْزًا ، فَهُوَ لَهُ . وَإِنْ قُلْتُ : اسْتَأْجَرْتُكَ لِيَحْفَرَ لِي هَهُنَا ، رَجَاءً أَنْ أَجِدَ كَنْزًا ، فَسَمَّيْتُ لَهُ ، فَلَهُ أَجْرُهُ ، وَلِي مَا يُوْجَدُ .

فصل : وَإِنْ اكْتَرَى دَارًا ، فَوَجَدَ فِيهَا رِكَازًا ، فَهُوَ لِرَوَّاجِدِهِ ، فِي أَحَدِ

(١٥) عَادِيَا : أَيْ قَدِيمَا ، مِنْ عَهْدِ عَادٍ وَنَحْوِهِ .

(١٦) فِي الْأَصْلِ : « لِيَحْبِسَ » .

الْوَجْهَيْنِ ، وَالْآخِرِ ، هُوَ لِلْمَالِكِ ، بِنَاءٌ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ ، فِي مَنْ وَجَدَ رِكَازًا فِي مِلْكٍ
 انْتَقَلَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : / هَذَا كَانَ^(١٧) لِي . فَعَلَى
 وَجْهَيْنِ أَيْضًا^(١٧) : أَحَدُهُمَا ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ الدَّفْنَ تَابِعٌ لِلْأَرْضِ .
 وَالثَّانِي ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُكْتَرِي ؛ لِأَنَّ هَذَا مُودَعٌ فِي الْأَرْضِ ، وَلَيْسَ مِنْهَا ، فَكَانَ
 الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدُهُ عَلَيْهَا ، كَالْقِمَاشِ . الْقِسْمُ الرَّابِعُ ، أَنْ يَجِدَهُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ،
 فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ لَهُمْ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ
 بِنَفْسِهِ ، فَهُوَ لِوَاجِدِهِ ، حُكْمُهُ حُكْمُ مَالِ وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ فِي أَرْضِ الْمُسْلِمِينَ . وَقَالَ أَبُو
 حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : إِنْ عَرَفَ مَالِكُ الْأَرْضِ ، وَكَانَ حَرْبِيًّا ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ أَيْضًا ؛
 لِأَنَّهُ فِي حِرْزِ مَالِكٍ مُعَيَّنٍ ؛ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَخَذَهُ مِنْ بَيْتٍ أَوْ خِرَازِيَةٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَيْسَ
 لِمَوْضِعِهِ مَالِكٌ مُحْتَرَمٌ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يُعْرِفْ مَالِكُهُ . وَيُخْرَجُ لَنَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ ، بِنَاءً
 عَلَى قَوْلِنَا إِنَّ الرِّكَازَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ يَكُونُ لِمَالِكِ الْأَرْضِ .

الفصل الثالث ، فِي صِفَةِ الرِّكَازِ الَّذِي فِيهِ الْخُمْسُ ، وَهُوَ كُلُّ مَا كَانَ مَالًا عَلَى
 اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ ، مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحَدِيدِ وَالرِّصَاصِ وَالصُّفْرِ وَالنُّحَاسِ وَالْآبِيَّةِ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَبْنِ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ،
 وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ : لَا تَجِبُ إِلَّا فِي
 الْأَثْمَانِ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ »^(١٨) . وَلِأَنَّهُ
 مَالٌ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ مِنْ مَالِ الْكُفَّارِ ، فَوَجَبَ فِيهِ الْخُمْسُ مَعَ اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ ،
 كَالْغَنِيمَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ الْخُمْسَ يَجِبُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، فِي قَوْلِ إِمَامِنَا ،
 وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ . وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ :
 يُعْتَبَرُ النَّصَابُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالٍ يَجِبُ فِيهِ اسْتِخْرَاجُ مِنَ الْأَرْضِ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ

(١٧) سقط من : م .

(١٨) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣١ .

النَّصَابُ ، كَالْمَعْدِنِ وَالزَّرْعِ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ مَحْمُوسٌ ، فَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ نِصَابٌ ، كَالْغَنِيمَةِ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ كَافِرٍ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ ، فَأُشْبِهَ الْغَنِيمَةَ ، وَالْمَعْدِنُ وَالزَّرْعُ يَحْتَاجُ إِلَى عَمَلٍ وَنَوَائِبَ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ النَّصَابُ تَخْفِيفًا ، بِخِلَافِ الرِّكَازِ ، وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِمَا مُوَاسَاةٌ ، فَاعْتَبِرَ النَّصَابُ لِيُبْلَغَ حَدًّا يَحْتَمِلُ الْمَوَاسَاةَ مِنْهُ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

الفصل / الرابع ، في قَدْرِ الْوَاجِبِ فِي الرِّكَازِ ، وَمَصْرِفِهِ ، أَمَا قَدْرُهُ فَهُوَ الْخُمْسُ ؛ لِمَا قَدَّمَناهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَا مَصْرِفُهُ فَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ ، ^(١٩) «مع ما فيه» من اخْتِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ . فَقَالَ الْخِرَقِيُّ : هُوَ لِأَهْلِ الصَّدَقَاتِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، فَقَالَ : يُعْطَى الْخُمْسُ مِنَ الرِّكَازِ عَلَى مَكَانِهِ ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ أَجْزَأُهُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ عَلَى ابْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَمَرَ صَاحِبَ الْكَنْزِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ . حَكَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ الْخَثْعَمِيِّ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ يُقَالُ لَهُ : ابْنُ حُمَمَةَ ، قَالَ : سَقَطْتُ عَلَى جَرَّةٍ مِنْ دِيرٍ قَدِيمٍ بِالْكُوفَةِ ، عِنْدَ جَبَانَةِ بَشِيرٍ ، فِيهَا أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، فَذَهَبْتُ بِهَا إِلَى عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَقَالَ : اقْسِمْهَا خُمُسَةَ أَحْمَاسٍ . فَقَسَمْتُهَا ، فَأَخَذَ عَلِيٌّ مِنْهَا خُمُسًا ، وَأَعْطَانِي أَرْبَعَةَ أَحْمَاسٍ ، فَلَمَّا أَذْبَرْتُ دَعَانِي ، فَقَالَ : فِي جِيرَانِكَ فَقَرَاءُ وَمَسَاكِينُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَخُذْهَا فَاقْسِمْهَا بَيْنَهُمْ ^(٢٠) . وَلِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ ، أُشْبِهَ الْمَعْدِنَ وَالزَّرْعَ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، مَصْرِفُهُ مَصْرِفُ الْفَيْءِ . نَقَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ ، عَنْ أَحْمَدَ . وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ أَصَحُّ ، وَأُقِيسُ عَلَى مَذْهَبِهِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالْمُزْنِيُّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ^(٢١) ، عَنْ هُشَيْمٍ ، عَنْ مُجَالِيدٍ ، عَنْ

(١٩-١٩) سقط من : الأصل .

(٢٠) أخرجه البيهقي ، في : باب ما روى عن علي رضي الله عنه في الرِّكَازِ ، من كتاب الزَّكَاةِ . السنن الكبرى ١٥٧ / ٤ .

(٢١) في : الأموال ٣٤٢ .

الشَّعْبِيُّ ، أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ أَلْفَ دِينَارٍ مَذْفُونَةً خَارِجًا مِنَ الْمَدِينَةِ ، فَأَتَى بِهِمَا عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، فَأَخَذَ مِنْهَا الْخُمْسَ مَائَتَى دِينَارٍ ، وَدَفَعَ إِلَى الرَّجُلِ بَقِيَّتَهَا ، وَجَعَلَ عَمْرُ يَقْسِمُ الْمَائَتَيْنِ بَيْنَ مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَى أَنْ فَضَلَ^(٢٢) مِنْهَا فَضْلَةً ، فَقَالَ : أَيْنَ صَاحِبُ الدَّانِيرِ ؟ فَقَامَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ عَمْرُ : تُحَذُّ هَذِهِ الدَّانِيرَ فَهِيَ لَكَ . وَلَوْ كَانَ^(٢٣) زَكَاةً خَصَّ^(٢٤) بِهَا أَهْلَهَا ، وَلَمْ يَرُدَّهُ عَلَى وَاجِدِهِ ، وَلَئِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الذَّمِّيِّ ، وَالزَّكَاةُ^(٢٥) لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَئِنَّهُ مَالٌ مَحْمُوسٌ زَالَتْ عَنْهُ يَدُ الْكَافِرِ ، أَشْبَهَ خُمْسَ الْغَنِيمَةِ .

الفصل الخامس ، فِي مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُمْسُ . وَهُوَ كُلُّ مَنْ وَجَدَهُ ، مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ ، وَحُرٍّ وَعَبْدٍ وَمُكَّاتٍ ، وَكَبِيرٍ وَصَغِيرٍ ، وَعَاقِلٍ وَمَجْنُونٍ ، إِلَّا أَنَّ الْوَاجِدَ لَهُ إِذَا كَانَ عَبْدًا فَهُوَ لِسَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَسَبُ مَالٍ ، فَأَشْبَهَ الْاِحْتِشَاشَ وَالْاِصْطِيَادَ ، وَإِنْ كَانَ مُكَّاتًا مَلَكَهُ / ، وَعَلَيْهِ خُمْسُهُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ كَسْبِهِ ، وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا فَهُوَ لهما ، وَيُخْرِجُ عَنْهُمَا وَلِيُّهُمَا . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ^(٢٦) مَنْ نَحْفَظُ^(٢٧) عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ عَلَى الذَّمِّيِّ فِي الرِّكَازِ يَجِدُهُ الْخُمْسَ . قَالَه مَالِكٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ ،^(٢٨) مِنْ أَصْحَابِ^(٢٩) الرَّأْيِ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجِبُ الْخُمْسُ إِلَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ زَكَاةٌ . وَحَكِيَ عَنْهُ فِي الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ أَنَّهُمَا لَا يَمْلِكَانِ الرِّكَازَ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ : إِذَا كَانَ الْوَاجِدُ لَهُ عَبْدًا ، يُرَضِّخُ لَهُ مِنْهُ ، وَلَا يُعْطَاهُ كُلَّهُ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . فَإِنَّهُ يَدُلُّ بِعُمُومِهِ عَلَى وَجُوبِ الْخُمْسِ فِي كُلِّ رِكَازٍ

(٢٢) فِي م : « أَفْضَلَ » .

(٢٣) فِي م : « كَانَتْ » .

(٢٤) فِي م : « لَخَصَّ » .

(٢٥) فِي الْأَصْلِ : « وَالرِّكَازُ » .

(٢٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

(٢٧) فِي الْأَصْلِ ، ب : « أَحْفَظُ » .

(٢٨-٢٩) فِي م : « وَأَصْحَابُ » خَطَأً .

يُوجَدُ ، وبِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ بَاقِيَهُ لَوَاجِدِهِ مَنْ كَانَ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ كَافِرٌ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ ، فَكَانَ فِيهِ الْخُمْسُ عَلَى مَنْ وَجَدَهُ ، وَبَاقِيَهُ لَوَاجِدِهِ ، كَالْغَنِيمَةِ ، وَلِأَنَّهُ اكْتِسَابُ مَالٍ ، فَكَانَ لِمُكْتَسِبِهِ إِنْ كَانَ حُرًّا ، أَوْ لِسَيِّدِهِ إِنْ كَانَ عَبْدًا ، كَالْاِحْتِشَاشِ وَالْاِصْطِيَادِ . وَيَتَخَرَّجُ لَنَا أَنَّ لَا يَجِبُ الْخُمْسُ إِلَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، بِنَاءً عَلَى قَوْلِنَا إِنَّهُ زَكَاةٌ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

فصل : ويجوز أن يتولى الإنسان تفرقة الخمس بنفسه . وبه قال أصحاب الرأي ، وابن المنذر ؛ لأنَّ عليًّا أمرَ وَاجِدَ الْكَنْزِ بِتَفْرِيقِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ . قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَلِأَنَّهُ أَدَّى الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ ، فَبَرِئَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ فَرَّقَ الزَّكَاةَ ، أَوْ أَدَّى (٢٩) الدَّيْنَ إِلَى رَبِّهِ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ فِيءٌ ، فَلَمْ يَمْلِكْ تَفْرِيقَهُ بِنَفْسِهِ ، كَخُمْسِ الْغَنِيمَةِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو ثَوْرٍ . قَالَ : وَإِنْ فَعَلَ ضَمَنَهُ الْإِمَامُ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ رَدُّ خُمْسِ الرِّكَازِ (٣٠) عَلَى وَاجِدِهِ (٣١) ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ مَالٍ ، فَلَمْ يَجُزْ رَدُّهُ عَلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ ، كَالزَّكَاةِ ، وَخُمْسِ الْغَنِيمَةِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى وَاجِدِهِ ، وَلِأَنَّهُ فِيءٌ ، فَجَازَ رَدُّهُ أَوْ رَدُّ بَعْضِهِ عَلَى وَاجِدِهِ ، كَخَرَجِ الْأَرْضِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

٤٥٤ - مسألة ؛ قَالَ : (وَإِذَا أُخْرِجَ مِنَ الْمَعَادِنِ مِنَ الذَّهَبِ عِشْرِينَ

مِثْقَالًا ، أَوْ مِنَ الْوَرِقِ مِائَتِي دِرْهَمٍ ، أَوْ قِيَمَةٌ ذَلِكَ مِنَ الزُّبَيْقِ / وَالرِّصَاصِ وَالصُّفْرِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْأَرْضِ ، فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ مِنْ وَفَيْهِ)

اشْتِقَاقُ الْمَعْدِنِ مِنْ عَدَنَ بِالْمَكَانِ (١) ، يَعْدُنُ : إِذَا أَقَامَ بِهِ . وَمِنْهُ سُمِّيَتْ الْجَنَّةُ (٢) جَنَّةَ عَدْنٍ ، لِأَنَّهَا دَارُ إِقَامَةٍ وَخُلُودٍ . قَالَ أَحْمَدُ : الْمَعَادِنُ : هِيَ الَّتِي تُسْتَنْبَطُ ، لَيْسَ هُوَ شَيْءٌ دُفِنَ . وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي فُصُولٍ أَرْبَعَةٍ : أَحَدُهَا ، فِي صِفَةِ الْمَعْدِنِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ . وَهُوَ كُلُّ مَا خَرَجَ مِنْ

(٢٩) فِي م : « وَأَدَّى » .

(٣٠ - ٣١) سَقَطَ مِنْ : م .

(١) فِي م : « فِي الْمَكَانِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

الأرض ، ممَّا يُخْلَقُ فِيهَا مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا لَهُ قِيَمَةٌ ، كَالَّذِي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ وَنَحْوَهُ مِنْ الْحَدِيدِ ، وَالْيَاقُوتِ ، وَالزَّبَرْجَدِ ، وَالْبَلُّورِ ، وَالْعَقِيقِ ، وَالسَّيِّجِ ، وَالْكُحْلِ ، وَالزَّاجِ^(٣) . وَالزَّرْنِيخِ ، وَالْمَغْرَةِ^(٤) . وَكَذَلِكَ الْمَعَادِنُ الْجَارِيَةُ ، كَالْقَارِ ، وَالنَّفْطِ ، وَالْكِبْرِيَّتِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ إِلَّا بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي حَجَرٍ »^(٥) . وَلَأَنَّهُ مَالٌ مُقَوِّمٌ^(٦) مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ ، أَشَبَّهُ الطِّينَ الْأَحْمَرَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ : تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِكُلِّ مَا يَنْطَبِعُ ، كَالرَّصَاصِ وَالْحَدِيدِ وَالنُّحَاسِ ، دُونَ غَيْرِهِ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(٧) وَلَأَنَّهُ مَعْدِنٌ ، فَتَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِالْخَارِجِ مِنْهُ كَالْأَثْمَانِ ، وَلَأَنَّهُ مَالٌ لَوْ غَنِمَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ^(٨) خُمُسُهُ ، فَإِذَا أَخْرَجَهُ مِنْ مَعْدِنٍ وَجَبَتْ^(٩) فِيهِ الزَّكَاةُ^(٩) كَالذَّهَبِ . وَأَمَّا الطِّينُ فَلَيْسَ بِمَعْدِنٍ ؛ لَأَنَّهُ تُرَابٌ . وَالْمَعْدِنُ : مَا كَانَ فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا .

الفصلُ الثَّانِي ، فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ وَصِفَتِهِ ، وَقَدْرُ الْوَاجِبِ فِيهِ رُبْعُ الْعُشْرِ . وَصِفَتُهُ أَنَّهُ زَكَاةٌ . وَهَذَا قَوْلُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَالِكٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الْوَاجِبُ فِيهِ الْخُمُسُ ، وَهُوَ فَيْءٌ . وَاخْتَارَهُ أَبُو عُبَيْدٍ^(١٠) ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ زَكَاةٌ . وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي قَدْرِهِ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَاحْتَجَّ مِنْ أُوجِبَ الْخُمُسَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا لَمْ يَكُنْ فِي طَرِيقِ مَاتِيٍّ ، وَلَا فِي قَرْيَةٍ عَامِرَةٍ ، فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ

(٣) الزاج الأبيض : كبريتات الخارصين . والزاج الأزرق : كبريتات النحاس . والزاج الأخضر : كبريتات الحديد .

(٤) المغرة : الطين الأحمر يصبغ به .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب ما لا زكاة فيه من الجواهر غير الذهب والفضة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٤٦ . وابن عدي ، في : الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ١٦٨١ .

(٦) في م : « يقوم بالذهب والفضة » .

(٧) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٨) سقط من : الأصل ، ب .

(٩-٩) في الأصل ، ب : « زكاته » .

(١٠) انظر : الأموال ٣٤٠ ، ٣٤١ .

الْخُمْسُ» . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَالْجُوزْجَانِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا^(١١) . وَفِي رِوَايَةٍ : « مَا كَانَ فِي الْخَرَابِ ، فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . وَرَوَى سَعِيدٌ ، وَالْجُوزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ / ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الرِّكَازُ هُوَ الذَّهَبُ الَّذِي يَنْبُتُ مِنَ الْأَرْضِ »^(١٢) . وَفِي حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا الرِّكَازُ ؟ قَالَ : « هُوَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ الْمَخْلُوقَانِ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ »^(١٣) . وَهَذَا نَصٌّ . وَفِي حَدِيثٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ : « وَفِي السُّيُوبِ الْخُمْسُ »^(١٤) . قَالَ^(١٥) : وَالسُّيُوبُ عُرُوقُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الَّتِي تَحْتَ الْأَرْضِ . وَلَأَنَّهُ مَالٌ^(١٥) مَظْهُورٌ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ ، أَشْبَهَ الرِّكَازَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ^(١٦) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمُزَنِيَّ مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ فِي نَاحِيَةِ الْفُرْعِ^(١٨) ، قَالَ : فَبَلَكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ إِلَى الْيَوْمِ . وَقَدْ

(١١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣١ .

(١٢) وأخرجه البيهقي ، في : باب من قال المعدن ركاز فيه الخمس ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٥٢ / ٤ .

(١٣) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال المعدن ركاز فيه الخمس ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٥٢ / ٤ .

(١٤) ذكر ابن منظور ، في اللسان (س ي ب) ١ / ٤٧٧ أن ذلك كان في كتاب النبي ﷺ لوائل بن حجر . ووائل بن حجر من أقبال اليمن ، وقد على النبي ﷺ ، وكتب له كتابا ، ومات في خلافة معاوية . أسد الغابة ٥ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، الإصابة ٦ / ٥٩٦ ، ٥٩٧ .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) في : الأموال ٣٣٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في إقطاع الأرضين ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ١٥٤ / ٢ . والإمام مالك ، في : باب الزكاة في المعادن ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

والبيهقي ، في : باب زكاة المعدن ومن قال المعدن ليس بركاز ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٥٢ / ٤ .

(١٧) سقط من : م .

(١٨) الفرع : موضع بين نخلة والمدينة .

أَسَنَدُهُ^(١٩) كَثِيرٌ بِنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزْنِيِّ^(١٩) ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
جَدِّهِ^(٢٠) . وَرَوَاهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ^(٢١) ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ بْنِ الْحَارِثِ
الْمُزْنِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ مِنْهُ زَكَاةَ الْمَعَادِنِ الْقَبَلِيَّةِ^(٢٢) . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٢٣) :
الْقَبَلِيَّةُ بِلَادٌ مَعْرُوفَةٌ بِالْحِجَازِ . وَلَأَنَّهُ حَقٌّ يَحْرُمُ عَلَى أَغْنِيَاءِ ذَوِي الْقُرْبَى ، فَكَانَ
زَكَاةً ، كَالْوَجِبِ فِي الْأَثْمَانِ الَّتِي كَانَتْ مَمْلُوكَةً لَهُ . وَحَدِيثُهُمُ الْأَوَّلُ لَا يَتَنَاوَلُ
مَحَلَّ النَّزَاعِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي جَوَابِ سُؤَالِهِ عَنِ اللَّقْطَةِ ، وَهَذَا
لَيْسَ بِلَقْطَةٍ ، وَلَا يَتَنَاوَلُ اسْمَهَا ، فَلَا يَكُونُ مُتَنَاوِلًا لِمَحَلِّ النَّزَاعِ . وَالْحَدِيثُ الثَّانِي
يُرْوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَسَائِرُ أَحَادِيثِهِمْ لَا يُعْرَفُ صِحَّتُهَا ، وَلَا
هِيَ مَذْكُورَةٌ فِي الْمَسَانِيدِ وَالذَّوَائِرِ . ثُمَّ هِيَ مَتْرُوكَةٌ الظَّاهِرِ ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ
الْمُسَمَّى بِالرُّكَازِ . وَالسُّيُوبُ : هُوَ الرُّكَازُ ، لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّيْبِ ، وَهُوَ الْعَطَاءُ
الْجَزِيلُ .

الفصل الثالث ، فِي نِصَابِ الْمَعْدِنِ^(٢٤) . وَهُوَ مَا يَبْلُغُ مِنَ الذَّهَبِ عِشْرِينَ
مِثْقَالًا ، وَمِنَ الْفِضَّةِ مَائَتَى دِرْهَمٍ ، أَوْ قِيمَةٌ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِمَا . وَهَذَا مَذْهَبُ
الشَّافِعِيِّ ، وَأَوْجَبَ أَبُو حَنِيفَةَ الْخُمْسَ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ نِصَابٍ ،
بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ رِكَازٌ^(٢٥) ؛ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ / الَّتِي احْتَجُّوا بِهَا عَلَيْهِ ، وَلَأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ

ظ ١٣٨/٣

(١٩-١٩) فِي م : « عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ عَوْفٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ » .

(٢٠) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي إِقْطَاعِ الْأَرْضِينَ ، مِنْ كِتَابِ الْخَرَاجِ وَالْفَيْءِ وَالْإِمَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ

٢ / ١٥٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٣٠٦ .

(٢١) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ الْمَدَنِيُّ ، كَانَ فَقِيهًا ، صَاحِبَ حَدِيثٍ ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ

وَمِائَةً . الْبَابُ ١ / ٤١٥ ، الْعِرَ ١ / ٢٩٧ .

(٢٢) انْظُرْ : تَلْخِصُ الْحَبِيرِ ٢ / ١٨١ .

(٢٣) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(٢٤) فِي م : « الْمَعَادِنِ » .

(٢٥) فِي ب ، م : « زَكَاةٌ » .

حَوْلٍ ، فلم يُعْتَبَرْ له نِصَابٌ كالرَّكَازِ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ »^(٢٦) . وقوله : « لَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ »^(٢٧) . وقوله عليه السَّلَامُ : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي الذَّهَبِ شَيْءٌ ، حَتَّى يَبْلُغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا »^(٢٨) . وقد بَيَّنَّا أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِرَّكَازٍ ، وَأَنَّهُ مُفَارِقٌ لِلرَّكَازِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الرَّكَازَ مَالٌ كَافِرٍ أُخِذَ فِي الْإِسْلَامِ ، فَأُشْبِهَ الْغَنِيمَةَ . وَهَذَا وَجَبَ مُوَاسَاةً وَشُكْرًا لِنِعْمَةِ الْغِنَى ، فَأُعْتَبِرَ لَهُ النِّصَابُ كَسَائِرِ الزُّكُوتِ . وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرْ لَهُ^(٢٩) الْحَوْلُ ؛ لِحُصُولِهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً ، فَأُشْبِهَ الزُّرُوعَ وَالثَّمَارَ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ إِخْرَاجُ النِّصَابِ دُفْعَةً وَاحِدَةً أَوْ دُفْعَاتٍ ، لَا يُتْرَكُ الْعَمَلُ بَيْنَهُنَّ تَرْكُ إِهْمَالٍ ، فَإِنْ خَرَجَ دُونَ النِّصَابِ ، ثُمَّ تَرَكَ الْعَمَلَ مُهْمَلًا لَهُ ، ثُمَّ أَخْرَجَ دُونَ النِّصَابِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِمَا وَإِنْ بَلَغَا بِمَجْمُوعِهِمَا نِصَابًا . وَإِنْ بَلَغَ أَحَدُهُمَا نِصَابًا دُونَ الْآخَرِ ، زَكَّى النِّصَابَ ، وَلَا زَكَاةَ فِي الْآخَرِ . وَمَا^(٣٠) زَادَ عَلَى النِّصَابِ بِحِسَابِهِ . فَأَمَّا تَرْكُ الْعَمَلِ لَيْلًا ، أَوْ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، أَوْ لِعُذْرِ مَنْ مَرَضٍ ، أَوْ لِإِصْلَاحِ الْأَدَاةِ ، أَوْ إِبَاقِ^(٣١) عِبِيدٍ ، أَوْ نَحْوِهِ^(٣٢) ، فَلَا يَقْطَعُ حُكْمَ الْعَمَلِ ، وَيُضْمُّ مَا خَرَجَ فِي الْعَمَلَيْنِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي إِكْمَالِ النِّصَابِ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مُشْتَغَلًا بِالْعَمَلِ ، فَخَرَجَ بَيْنَ الْمَعْدِنَيْنِ تُرَابٌ ، لَا شَيْءَ فِيهِ . وَإِنْ اشْتَمَلَ الْمَعْدِنُ عَلَى أَجْنَاسٍ ، كَمَعْدِنٍ فِيهِ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ . فَذَكَرَ الْقَاضِي : أَنَّهُ لَا يُضْمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ ، وَأَنَّهُ يُعْتَبَرُ النِّصَابُ فِي الْجِنْسِ بِانْفِرَادِهِ ؛ لِأَنَّهَا^(٣٣) أَجْنَاسٌ ، فَلَا يُكْمَلُ نِصَابُ أَحَدِهَا^(٣٤) بِالْآخَرِ ، كَغَيْرِ

(٢٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٢ .

(٢٧) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ ، من حديث كتاب الصدقات لأبي بكر .

(٢٨) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٣ .

(٢٩) سقط من : الأصل .

(٣٠) في ب ، م : « وفيما » .

(٣١-٣١) في م : « عبيده ونحوه » .

(٣٢) في م : « لأنه » .

(٣٣) في الأصل : « أحدهما » .

المَعْدِن . والصَّوَابُ ، إن شاء الله ، أنه إن كان المَعْدِنُ يَشْتَمِلُ على ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ففى ضَمِّ أَحَدِهِمَا إلى الآخرِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءٍ على الرُّوَايَتَيْنِ فى ضَمِّ أَحَدِهِمَا إلى الآخرِ فى غيرِ المَعْدِنِ ، وإن كان فيه أَجْنَسٌ من غيرِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ ، ضَمُّ^(٣٤) بَعْضُهَا إلى بَعْضٍ ؛ لأنَّ الواجِبَ فى قِيَمَتِهَا ، والقِيَمَةُ وَاحِدَةٌ ، فَأَشْبَهَتْ غُرُوضَ التَّجَارَةِ . وإن كان فيها أَحَدُ النِّقْدَيْنِ ، وَجِنْسٌ آخَرُ ، ضَمُّ أَحَدِهِمَا إلى الآخرِ ، كما تُضَمُّ الغُرُوضُ / إلى الأَثْمَانِ . وإن اسْتَخْرَجَ نَصَابًا من مَعْدِنَيْنِ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فيه ؛ لأنَّه مَالُ رَجُلٍ وَاحِدٍ ، فَأَشْبَهَ الزَّرْعَ فى مَكَائِنِ .

و ١٣٩/٣

الفَصْلُ الرَّابِعُ ، فى وَقْتِ الوُجُوبِ ، وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فيه حين يَتَنَاوَلَهُ وَيَكْمُلُ نَصَابُهُ ، ولا يُعْتَبَرُ له حَوْلٌ . وهذا قَوْلُ مالِكٍ ، والشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وقال إِسْحَاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ : لا شَيْءَ فى المَعْدِنِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ ؛ لِقَوْلِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « لا زَكَاةَ فى مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ »^(٣٥) . ولنا ، أَنَّهُ مَالٌ مُسْتَفَادٌ مِنَ الأَرْضِ ، فلا يُعْتَبَرُ فى وَجُوبِ حَقِّهِ حَوْلٌ ، كالزَّرْعِ^(٣٦) وَالشَّمَارِ وَالرَّكَازِ ، ولأنَّ الحَوْلَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فى غيرِ هذا لِتَكْمِيلِ النِّمَاءِ ، وهذا^(٣٧) يَتَكَامَلُ نَمَاؤُهُ دُفْعَةً وَاحِدَةً ، فلا يُعْتَبَرُ له حَوْلٌ كالزَّرْعِ ، والخَبَرُ مَخْصُوصٌ بِالزَّرْعِ وَالشَّمْرِ ، فَيُخَصُّ مَحَلُّ النِّزَاعِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ . إِذَا ثَبَتَ هذا فلا يَجُوزُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ إِلَّا بَعْدَ سَبْكِهِ ، وَتَصْفِيَّتِهِ ، كَعُشْرِ الحَبِّ ، فَإِنْ أَخْرَجَ رُبْعَ عُشْرِ ثَرَابِهِ قَبْلَ تَصْفِيَّتِهِ ، وَجِبَ^(٣٨) رَدُّهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا ، أَوْ قِيَمَتُهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا . والقَوْلُ فى قَدْرِ المَقْبُوضِ قَوْلُ الآخِذِ ؛ لأنَّه غَارِمٌ ، فَإِنْ صَفَّاهُ الآخِذُ ، فَكَانَ قَدَرُ الزَّكَاةِ ، أَجْزَأً .

(٣٤) فى الأصل : « يضم » .

(٣٥) تقدم تخريجه فى صفحة ٧٣ .

(٣٦) فى م : « كالزروع » .

(٣٧) فى ب ، م : « وهو » .

(٣٨) سقط من : الأصل .

وإن زَادَ ، رَدُّ الزِّيَادَةِ ، إِلَّا أَنْ يَسْمَحَ لَهُ الْمُخْرِجُ . وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَى الْمُخْرِجِ . وَمَا أَنْفَقَهُ الْآخِذُ عَلَى تَصْفِيَّتِهِ ، فَهُوَ مِنْ مَالِهِ ، لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَلَا يُحْتَسِبُ الْمَالِكُ مَا أَنْفَقَهُ عَلَى الْمَعْدِنِ فِي اسْتِخْرَاجِهِ مِنَ الْمَعْدِنِ ، وَلَا فِي تَصْفِيَّتِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَلْزُمُهُ الْمُؤَنَةُ مِنْ حَقِّهِ . وَشَبَّهَهُ بِالْغَنِيمَةِ ، وَبَنَاهُ عَلَى أَصْلِهِ فِي (٣٩) أَنَّ هَذَا رِكَازٌ فِيهِ الْخُمْسُ . وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْوَاجِبَ فِي هَذَا زَكَاةٌ ، فَلَا يُحْتَسَبُ بِمُؤَنَةِ اسْتِخْرَاجِهِ وَتَصْفِيَّتِهِ (٤٠) كَالْحَبِّ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَيْهِ احْتَسَبَ بِهِ ، كَمَا يُحْتَسَبُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى الزَّرْعِ .

فصل : ولا زكاة في المستخرج من البحر ، كاللؤلؤ والمرجان والعنبر ونحوه ،
 في ظاهر قول الخرقى ، واختيار أبى بكر . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ
 عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَعَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ
 صَالِحٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، / وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ،
 رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ مَعْدِنٍ ، فَأُشْبِهَ الْخَارِجَ مِنْ مَعْدِنِ
 الْبَرِّ . وَيُحْكَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الْعَنْبَرِ الْخُمْسَ (٤١) . وَهُوَ قَوْلُ
 الْحَسَنِ ، وَالثَّوْرِيِّ . وَزَادَ الزُّهْرِيُّ فِي اللَّوْلُؤِ يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ
 عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ شَيْءٌ ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءُ الْقَاهِ الْبَحْرِ . وَعَنْ جَابِرٍ نَحْوَهُ .
 رَوَاهُمَا أَبُو عُبَيْدٍ (٤٢) . وَلِأَنَّهُ قَدْ كَانَ يُخْرَجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخُلَفَائِهِ ،

(٣٩) سقط من : م .

(٤٠) في م : « فتصفيته » .

(٤١) أخرجه ابن أبى شيبة ، في : باب من قال ليس في العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤٣ .

وعبد الرزاق ، في : باب العنبر ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٦٤ ، ٦٥ .

(٤٢) في الأموال ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

وأخرج الأول البخارى تعليقا ، في : باب ما يستخرج من البحر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى

٢ / ١٥٩ . وابن أبى شيبة ، في : باب من قال ليس في العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤٢ ،

١٤٣ . وعبد الرزاق ، في : باب العنبر ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٦٥ .

وأخرج الثانى ابن أبى شيبة ، في : باب من قال ليس في العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف

٣ / ١٤٣ .

فلم يَأْتِ فِيهِ سُنَّةٌ عَنْهُ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ خُلَفَائِهِ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ ، وَلَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
الْوُجُوبِ فِيهِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى مَعْدِنِ الْبَرِّ ؛ لِأَنَّ الْعَنْبَرَ إِنَّمَا يُلْقِيهِ الْبَحْرُ ،
فَيُوجَدُ مُلْقًى ^(٤٣) فِي الْبَرِّ ^(٤٤) عَلَى الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ تَعَبٍ ، فَأَشْبَهَ الْمُبَاحَاتِ الْمَأْخُودَةَ
مِنَ الْبَرِّ ، ^(٤٥) مِنَ الْمَنْ ^(٤٦) وَالزَّنَجِيلِ ، وَغَيْرِهِمَا . وَأَمَّا السَّمَكُ فَلَا شَيْءَ فِيهِ بِحَالٍ ، فِي
قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَافَّةً ، إِلَّا شَيْءٌ رُوِيَ ^(٤٧) عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ . رَوَاهُ أَبُو
عُبَيْدٍ ^(٤٨) عَنْهُ . وَقَالَ : لَيْسَ النَّاسُ عَلَى هَذَا ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَعْمَلُ بِهِ . وَقَدْ رُوِيَ
ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَشَيْءٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ صَيِّدٌ ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ
زَكَاةُ كَصَيِّدِ الْبَرِّ ، وَلَأَنَّهُ لَا نَصْرَ وَلَا إِجْمَاعَ عَلَى الْوُجُوبِ فِيهِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى
مَا فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَلَا وَجْهَ لِإِجَابِهَا فِيهِ .

فصل : والمعادن الجامة تملك بملك الأرض التي هي فيها ؛ لأنها جزء ^(٤٩)
من أجزاء الأرض ، فهي كالتراب والأحجار الثابتة ، بخلاف الركاز ، فإنه ليس
من أجزاء الأرض ، وإنما هو مودع فيها . وقد روى أبو عبيد ^(٥٠) ، بإسناده عن
عكرمة مولى بلال بن الحارث المزني ، قال : أقطع رسول الله ﷺ بلالاً أرضاً
كذا ، من مكان كذا ، إلى كذا ، وما كان فيها من جبل أو معدن . قال : فباع بنو
بلال من عمر بن عبد العزيز أرضاً ، فخرج فيها معدنان ، فقالوا : إنما بعناك أرضاً
حرث ، ولم تبعك المعدن . وجاءوا بكتاب القطيعة التي قطعها رسول الله ﷺ
لأبيهم ، في جريدة ، قال : فجعل عمر يمسحها على عينيه ^(٥١) ، وقال لقيمه : انظر

(٤٣-٤٤) سقط من : الأصل ، ب .

(٤٤-٤٥) في ب ، م : « كالن » .

(٤٥) في م : « يروى » .

(٤٦) في : الأموال ٣٤٧ .

(٤٧) سقط من : الأصل ، ب .

(٤٨) في : الأموال ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٤٩) في ب ، م : « عينه » .

١٤٠/٣ ما اسْتَحْرَجْتَ منها ، وما أَنْفَقْتَ عليها ، / فَقَاصِصُهُمْ^(٥٠) بالنَّفَقَةِ ، وَرُدَّ عَلَيْهِمُ الْفَضْلُ . فعَلَى هَذَا مَا يَجِدُهُ فِي مِلْكٍ^(٥١) أَوْ فِي مَوَاتٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، فَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ إِلَى مَعْدِنٍ فِي مَوَاتٍ ، فَالسَّابِقُ أَوْلَى بِهِ مَا دَامَ يَعْمَلُ ، فَإِذَا تَرَكَهُ جَازَ لِغَيْرِهِ الْعَمَلُ فِيهِ . وما يَجِدُهُ فِي مَمْلُوكٍ يَعْرِفُ مَالِكَهُ ، فَهُوَ لِمَالِكِ الْمَكَانِ . فَأَمَّا الْمَعَادِنُ الْجَارِيَةُ ، فَهِيَ مُبَاحَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ . إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ دُخُولُ مِلْكٍ غَيْرِهِ^(٥٢) بِغَيْرِ إِذْنِهِ^(٥٣) . وقد رَوَى أَنَّهَا : تُمْلِكُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ ثَمَائِهَا وَتَوَابِعِهَا ، فَكَانَتْ لِمَالِكِ الْأَرْضِ ، كَفُرُوعِ الشَّجَرِ الْمَمْلُوكِ وَثَمَرَتِهِ .

فصل : ويجوزُ بَيْعُ تُرَابِ الْمَعْدِنِ وَالصَّاعَةِ بِغَيْرِ جِنْسِهِ ، وَلَا يَجُوزُ بِجِنْسِهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدَّى إِلَى الرِّبَا . وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ فِي يَدِهِ ، فَهُوَ^(٥٤) كَمَا لَوْ بَاعَ الثَّمَرَةَ بَعْدَ بُدْوِ صَلَاحِهَا . وقد رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي « الْأَمْوَالِ »^(٥٥) أَنَّ أَبَا الْحَارِثِ الْمُزَنِّيَّ^(٥٦) اشْتَرَى تُرَابَ مَعْدِنٍ بِمِائَةِ شَاةٍ مُتَبِيعٍ^(٥٧) فَاسْتَحْرَجَ مِنْهُ ثَمَنَ أَلْفِ شَاةٍ . فَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ : رُدَّ عَلَيَّ الْبَيْعَ . فَقَالَ : لَا أَفْعَلُ . فَقَالَ : لَا تَيْنَّ عَلَيَّا فَلَا تَيْنَنَّ عَلَيْكَ - يَعْنِي أَسْعَى بِكَ - فَأَتَى عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، فَقَالَ : إِنْ أَبَا الْحَارِثِ أَصَابَ مَعْدِنًا . فَأَتَاهُ عَلِيٌّ . فَقَالَ : أَيْنَ الرِّكَازُ الَّذِي أَصَبْتَ ؟ فَقَالَ : مَا أَصَبْتُ رِكَازًا ، إِنَّمَا أَصَابَهُ هَذَا ، فَاسْتَرَيْتُهُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ^(٥٨) مُتَبِيعٍ . فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ : مَا أَرَى الْخُمْسَ إِلَّا عَلَيْكَ . قَالَ : فَخُمْسُ الْمِائَةِ شَاةٍ . إِذَا

(٥٠) فِي الْأَمْوَالِ : « فَقَاضِيهِمْ » ، وَلَعَلَّهُ تَصَحَّفَ .

(٥١) فِي الْأَصْلِ : « مَلِكُهُ » .

(٥٢-٥٣) فِي م : « إِلَّا بِإِذْنِهِ » .

(٥٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥٤) الْأَمْوَالُ ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٥٥) فِي الْأَمْوَالِ : « الْأَزْدَى » .

(٥٦) مُتَبِيعٌ : يَتْبَعُهَا وَلَدُهَا .

(٥٧) سَقَطَ مِنْ : م .

ثَبَّتَ هَذَا ، فَالوَاجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْمَعْدِنِ ، لَا زَكَاةُ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَعَلَّقَتْ بِعَيْنِ الْمَعْدِنِ ، أَوْ بِقِيَمَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ بَاعَ السَّائِمَةَ بَعْدَ حَوْلِهَا ، أَوْ الزَّرْعَ أَوْ الثَّمَرَةَ بَعْدَ بُدْوِ صَلَاحِهَا .

فصل : وَمَنْ أَجَرَ دَارَهُ ، فَقَبَضَ كِرَاهَا ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ ^(٥٨) الْحَوْلُ ، وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُزَكِّيهِ إِذَا اسْتَفَادَهُ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » ^(٥٩) . وَلِأَنَّهُ مَالٌ مُسْتَفَادٌ بِعَقْدِ مُعَاوَضَةٍ ، فَأَشْبَهَ ثَمَنَ الْمَبِيعِ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ ، فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ أَجَرَ دَارَهُ سَنَةً ، وَقَبَضَ أَجْرَهَا فِي آخِرِهَا ، / فَأَوْجَبَ عَلَيْهَا زَكَاةَهَا ، لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَهَا مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ ، فَصَارَتْ كَسَائِرِ الدُّيُونِ ، إِذَا قَبَضَهَا بَعْدَ حَوْلِ زَكَاةَا حِينَ يَقْبِضُهَا ، فَإِنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ عَنْهُ ، فَيُحْمَلُ مُطْلَقُ كَلَامِهِ عَلَى مُقَيِّدِهِ .

(٥٨) سقط من : الأصل ، ب .

(٥٩) تقدم تخريجه في صفحة ٧٣ .

بَابُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي قِيَمَةِ عُرُوضِ التِّجَارَةِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ^(٦٠) أَنَّ فِي الْعُرُوضِ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التِّجَارَةُ الزَّكَاةَ ، إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ ^(٦١) ، وَالْحَسَنُ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ ، وَطَاوُسٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ ، وَدَاوُدَ ، أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ » ^(٦٢) . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٦٣) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَمُرَةَ ابْنِ جُنْدَبٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الزَّكَاةَ مِمَّا نُعِدُّهُ لِلْبَيْعِ . وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ ^(٦٤) ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي الْعَنَمِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي الْبُرِّ صَدَقَتُهُ » . قَالَهُ بِالزَّايِ ، وَلَا

(٦٠) سقط من : الأصل ، ب .

(٦١) الفقهاء السبعة هم : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وسليمان بن يسار ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . الجواهر المضية ٤ / ٥٤٨ .

(٦٢) تقدم تخريجه في صفحة ٦٧ .

(٦٣) في : باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٥٧ . كما أخرجه الدارقطني ، في : باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٢٨ . والبيهقي ، في : باب زكاة التجارة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٦٤) في : باب ليس في الخضروات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٠٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب زكاة التجارة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٤٧ .

وانظر : تعليق الزيلعي على كلمة « البر » نصب الراية ٢ / ٣٧٦-٣٧٨ .

خِلَافٌ فِي (٦٥) أَنَّهُ لَا تَجِبُ فِي عَيْنِهِ ، وَثَبَّتْ أَنَّهَا تَجِبُ (٦٦) فِي قِيَمَتِهِ . وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حِمَاسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : أَمَرَنِي عُمَرُ ، فَقَالَ : أَدِّ زَكَاةَ مَالِكَ . فَقُلْتُ : مَا لِي مَالٌ إِلَّا جِعَابٌ وَأَدَمٌ . فَقَالَ : قَوْمُهَا ثُمَّ أَدِّ زَكَاةَهَا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ (٦٧) . وَهَذِهِ قِصَّةٌ يَشْتَهَرُ مِثْلُهَا وَلَمْ تُنْكَرْ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا . وَخَبَرَهُمُ الْمُرَادُ بِهِ زَكَاةُ الْعَيْنِ ، لَا زَكَاةُ الْقِيَمَةِ ، بِدَلِيلٍ مَا ذَكَرْنَا ، عَلَى أَنَّ خَبَرَهُمْ عَامٌّ وَحَدِيثُنَا (٦٨) نَحَاصٌّ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ .

٤٥٥ - مسألة ؛ قال : (وَالْعُرُوضُ إِذَا كَانَتْ لِتِجَارَةٍ قَوْمُهَا إِذَا حَالَ عَلَيْهَا ^(١) الْحَوْلُ ، وَزَكَاةَا)

الْعُرُوضُ : جَمْعُ عَرْضٍ . وَهُوَ غَيْرُ الْأَثْمَانِ مِنَ الْمَالِ ، عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ ، مِنَ النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانِ وَالْعَقَارِ وَسَائِرِ الْمَالِ . فَمَنْ مَلَكَ عَرْضًا لِلتَّجَارَةِ ، فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ^(٢) ، وَهُوَ نِصَابٌ ، قَوْمُهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ ، فَمَا بَلَغَ أَخْرَجَ زَكَاةَهُ ، وَهُوَ رُبْعُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ . / وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي اعْتِبَارِ الْحَوْلِ . وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ

١٤١/٣ و

(٦٥) سقط من : ا ، ب ، م .

(٦٦) سقط من : ا ، م .

(٦٧) عزاه أيضا ابن حجر إلى الإمام أحمد ، في تلخيص الحبير ٢ / ١٨٠ . ولم نعثَر عليه ، وأخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٢٥ .

كما أخرجه الدارقطني ، في : باب تعجيل الصدقة قبل الحول ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٢٥ . والبيهقي ، في : باب زكاة التجارة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٤٧ . والإمام الشافعي ، انظر : باب الأمر بالزكاة ، من كتاب الزكاة . ترتيب مسند الشافعي ١ / ٢٢٩ ، ٣٣٠ . وعبد الرزاق ، في : باب الزكاة من العروض ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٩٦ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في المتاع يكون عند الرجل يحول عليه الحول ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٨٣ .

(٦٨) في ا ، م : « وخبرنا » .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : « حول » .

رسول الله ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »^(٣) . إذا ثَبَتَ هذا ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهِ فِي كُلِّ حَوْلٍ . وبهذا قال الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وقال مَالِكٌ : لَا يُزَكِّيهِ إِلَّا لِحَوْلٍ وَاحِدٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُدَبَّرًا ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ الثَّانِي لَمْ يَكُنِ الْمَالُ عَيْنًا فِي أَحَدِ طَرَفَيْهِ ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَالْحَوْلِ الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ عَيْنًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ،^(٤) لَمْ يَنْقُصْ عَنِ النَّصَابِ ، وَلَمْ تَتَبَدَّلْ صِفَتُهُ ، فَوَجَبَتْ زَكَاةُ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي ،^(٥) كَمَا لَوْ نَقَصَ فِي أَوَّلِهِ . وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُهُ عَيْنًا لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ . وَإِذَا اشْتَرَى عَرْضًا لِلتَّجَارَةِ ، بِعَرْضٍ لِلْقَنِيَةِ^(٦) ، جَرَى فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ مِنْ حِينَ اشْتَرَاهُ .

فصل : وَيُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ قِيَمَةِ الْعُرُوضِ دُونَ عَيْنِهَا . وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وقال فِي الْآخِرِ^(٧) : هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِخْرَاجِ مِنْ قِيَمَتِهَا ، وَبَيْنَ الْإِخْرَاجِ مِنْ عَيْنِهَا . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . لِأَنَّهَا مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَجَازَ إِخْرَاجُهَا مِنْ عَيْنِهِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّصَابَ مُعْتَبَرٌ بِالْقِيَمَةِ ؛ فَكَانَتْ الزَّكَاةُ مِنْهَا كَالْعَيْنِ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الْمَالِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ فِي قِيَمَتِهِ .

فصل : وَلَا يَصِيرُ الْعَرْضُ لِلتَّجَارَةِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ ؛ أَنْ يَمْلِكَهُ بِفِعْلِهِ ، كَالْبَيْعِ ، وَالتَّكَاجِ ، وَالخُلْعِ ، وَقَبُولِ الْهَبَةِ ، وَالْوَصِيَّةِ ، وَالْغَنِيمَةِ ، وَاکْتِسَابِ الْمُبَاحَاتِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الزَّكَاةِ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ لَا يَثْبُتُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ، كَالسَّوْمِ^(٧) . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمْلِكَهُ بِعَوْضٍ أَوْ بِغَيْرِ عَوْضٍ . ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٧٣ .

(٤-٤) سقط من : الأصل .

(٥) في الأصل : « القنية » .

(٦) في ب ، م : « آخر » .

(٧) في ب ، م : « كالصوم » .

عَقِيلٌ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَه بِفِعْلِهِ ، أَشْبَهَ ^(٨) مَا لَوْ مَلَكَهُ بَعْوَضٍ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا تَصِيرُ
لِلتَّجَارَةِ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَهُ بَعْوَضٌ ، فَإِنْ مَلَكَهُ بَغَيْرِ عَوْضٍ ، كَالْهَبَةِ وَالْاِحْتِشَاشِ
وَالْعَنِيْمَةِ ، لَمْ تُصِرْ لِلتَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكَهُ بَعْوَضٍ ، أَشْبَهَ ^(٨) الْمَوْرُوثَ . وَالثَّانِي ، أَنْ
يَنْوِيَ عِنْدَ تَمْلُكِهِ أَنَّهُ لِلتَّجَارَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ عِنْدَ تَمْلُكِهِ أَنَّهُ لِلتَّجَارَةِ لَمْ يَصِرْ لِلتَّجَارَةِ ،
وَإِنْ نَوَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ . وَإِنْ مَلَكَهُ بَارِثٌ ، وَقَصَدَ أَنَّهُ لِلتَّجَارَةِ ، لَمْ يَصِرْ لِلتَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّ
الْأَصْلَ الْقُنْيَةَ ، وَالتَّجَارَةُ عَارِضٌ ، فَلَمْ يَصِرْ إِلَيْهَا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ، كَمَا لَوْ نَوَى الْحَاضِرُ
السَّفَرَ ، لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حُكْمُ السَّفَرِ بِدُونِ الْفِعْلِ . / وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ
الْعَرَضَ يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ؛ لِقَوْلِ سَمُرَةَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ
نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِمَّا نَعِدُّ لِلْبَيْعِ ^(٩) . ^(١٠) وَبِالنِّيَّةِ يَصِيرُ مُعَدًّا لِلْبَيْعِ ^(١١) ، فَعَلَى هَذَا لَا يُعْتَبَرُ
أَنْ يَمْلِكَهُ بِفِعْلِهِ ، وَلَا أَنْ ^(١٢) يَكُونَ فِي مُقَابَلَتِهِ ^(١٢) عَوْضٌ ، بَلْ مَتَى نَوَى بِهِ التَّجَارَةَ
صَارَ لِلتَّجَارَةِ .

١٤١/٣ ظ

٤٥٦ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَمَنْ كَانَتْ لَهُ سِلْعَةٌ لِلتَّجَارَةِ ، وَلَا يَمْلِكُ غَيْرَهَا ،
وَقِيمَتُهَا دُونَ مِائَتَيْ ^(١) دِرْهَمٍ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ ^(٢) الْحَوْلُ ، مِنْ
يَوْمِ سَاوَتْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الْحَوْلُ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي مَالِ التَّجَارَةِ ، وَلَا يَنْعَقِدُ
الْحَوْلُ حَتَّى يَبْلُغَ نِصَابًا ، فَلَوْ مَلَكَ سِلْعَةً قِيمَتُهَا دُونَ النَّصَابِ ، فَمَضَى نِصْفُ

(٨-٨) سقط من : ١ ، م .

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٨ .

(١٠-١٠) سقط من : م .

(١١) سقط من : م .

(١٢) في م : « مقابلة » .

(١) في الأصل ، ب : « المائتي » .

(٢) سقط من : الأصل ، ب .

حَوْلٍ^(٣) وهى كذلك ، ثم زادت^(٤) قيمتها بالنماء ، أو تغير^(٥) الأسعار ، فبلعت نصاباً ، أو باعها بنصاب ، أو ملك في أثناء الحَوْل عَرْضاً آخر ، أو أثمناً ثم بها النصاب ، ابتداءً الحَوْل من حينئذ ، فلا يحتسب بما مضى . وهذا قول الثوري ، وأهل العراق ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وأبي ثوبان ، وابن المنذر . ولو ملك للتجارة نصاباً ، فنقص عن النصاب في أثناء الحَوْل ، ثم زاد حتى بلغ نصاباً ، استأنف الحَوْل عليه ، لكونه انقطع بنقصه في أثناءه . وقال مالك : يتعقد الحَوْل على ما دون النصاب ، فإذا كان في آخره نصاباً زكاه . وقال أبو حنيفة : يُعتبر في طرفي الحَوْل دون وسطه ؛ لأنَّ التقويم يسبق في جميع الحَوْل ، فعفى عنه إلا في آخره ، فصار الاعتبار به ، ولأنَّه يحتاج إلى أن تُعرف قيمته في كل وقت ، ليعلم أن قيمته فيه تبلغ نصاباً وذلك يشق . ولنا ، أنه مال يُعتبر له الحَوْل والنصاب ، فيجب^(٥) اعتبار كمال النصاب في جميع الحَوْل ، كسائر الأموال التي يُعتبر لها ذلك . وقولهم : يشقُّ التقويم . لا يصح . فإنَّ غير المقارب للنصاب لا يحتاج إلى تقويم ، لظهور معرفته ، والمقارب للنصاب إن سهل عليه التقويم ، وإلا فله الأداء . والأخذ بالاحتياط ، كالمستفاد في أثناء الحَوْل / إن سهل عليه ضبط مواعيت التملك ، وإلا فله تعجيل زكاته مع الأصل .

فصل : وإذا ملك نصاباً^(٦) للتجارة في أوقات متفرقة ، لم يضم بعضها إلى بعض ؛ لما بينا من أن المستفاد لا يضم إلى ما عنده في الحَوْل . وإن كان العرض الأول ليس بنصاب وكمل بالثاني نصاباً ، فحولهما من حين ملك الثاني ، ونماؤهما تابع لهما ، ولا يضم الثالث إليهما ، بل ابتداء الحَوْل من حين ملكه

(٣) في م : « الحول » .

(٤-٤) في م : « قيمة الثماء بها أو تغيرت » .

(٥) في م : « فوجب » .

(٦) في م : « نصاباً » .

تَجِبُ^(٧) فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ كَانَ دُونَ النَّصَابِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَهُ نَصَابًا ، وَلِهَذَا يُخْرِجُ عَنْهُ بِالْحَصَّةِ ، وَنَمَاوُهُ تَبَعٌ^(٨) لَهُ .

٤٥٧ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَتَقْوَمُ السَّلْعُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ بِالْأَحْظِ^(١) لِلْمَسَاكِينِ ، مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرِقٍ ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ)

يَعْنِي إِذَا حَالَ الْحَوْلُ عَلَى الْعُرُوضِ وَقِيمَتُهَا بِالْفِضَّةِ نَصَابٌ ، وَلَا تَبْلُغُ نَصَابًا بِالذَّهَبِ قَوْمَانَهَا بِالْفِضَّةِ ؛ لِيَحْصُلَ لِلْفُقَرَاءِ مِنْهَا حَظٌّ ، وَلَوْ كَانَتْ قِيمَتُهَا بِالْفِضَّةِ دُونَ النَّصَابِ وَبِالذَّهَبِ تَبْلُغُ نَصَابًا ، قَوْمَانَهَا بِالذَّهَبِ ؛ لِتَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهَا . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اشْتَرَاهَا^(٢) بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ عُرُوضٍ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تَقْوَمُ بِمَا اشْتَرَاهُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ؛ لِأَنَّ نَصَابَ الْعَرْضِ^(٣) مَبْنِيٌّ عَلَى مَا اشْتَرَاهُ بِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهِ ، وَتُعْتَبَرُ بِهِ كَمَا لَوْ لَمْ يَشْتَرِ بِهِ شَيْئًا . وَلَنَا ، أَنَّ قِيمَتَهُ بَلَغَتْ نَصَابًا فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِعَرْضٍ وَفِي الْبَلَدِ نَقْدَانِ مُسْتَعْمَلَانِ ، تَبْلُغُ قِيمَةُ الْعَرْضِ^(٣) بِأَحَدِهِمَا نَصَابًا ، وَلِأَنَّ تَقْوِيمَهُ لِحَظِّ الْمَسَاكِينِ ، فَيُعْتَبَرُ مَا لَهُمْ فِيهِ الْحَظُّ كَالْأَصْلِ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَرِ بِالنَّقْدِ شَيْئًا ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ فِي عَيْنِهِ ، لَا فِي قِيمَتِهِ ، بِخِلَافِ الْعَرْضِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّقْدُ مُعَدًّا لِلتَّجَارَةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهِ إِذَا بَلَغَتْ قِيمَتُهُ بِالنَّقْدِ الْآخَرَ نَصَابًا ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ بِعَيْنِهِ نَصَابًا ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ تِجَارَةٌ بَلَغَتْ قِيمَتَهُ نَصَابًا ، فَوَجِبَتْ زَكَاتُهُ كَالْعُرُوضِ ، فَأَمَّا إِذَا بَلَغَتْ قِيمَةُ الْعَرْضِ^(٤) نَصَابًا بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّمَنَيْنِ ، قَوْمُهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا ، وَأَخْرَجَ رُبْعَ عَشْرِ

(٧) فِي ب : « وَتَجِبُ » .

(٨) فِي م : « تَابِعُ » .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ب : « بِمَا هُوَ أَحْظُ » .

(٢) فِي م : « اشْتَرَاهَا » .

(٣) فِي م : « الْعُرُوضُ » .

(٤) فِي ب ، م : « الْعُرُوضُ » .

قِيمَتِهِ مِنْ أَىِّ النَّقْدَيْنِ شَاءَ ، لَكِنْ الْأَوَّلَى أَنْ يُخْرِجَ مِنَ النَّقْدِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْبَلَدِ ،
 ١٤٢/٣ ظ لَأَنَّهُ ^(٥) أَحْظُ / لِلْمَسَاكِينِ ، وَإِنْ كَانَا مُسْتَعْمَلَيْنِ أَخْرَجَ مِنَ الْغَالِبِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ
 لَذَلِكَ ، فَإِنْ تَسَاوَيَا أَخْرَجَ مِنْ أُيَّهِمَا شَاءَ . وَإِذَا بَاعَ الْعُرُوضَ بِنَقْدٍ ، وَحَالَ الْحَوْلُ
 عَلَيْهِ ، قَوْمَ النَّقْدِ دُونَ الْعُرُوضِ ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَوَّمُ مَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ دُونَ غَيْرِهِ .

فصل : وَإِذَا اشْتَرَى عَرْضًا لِلتَّجَارَةِ ، يَنْصَابُ مِنَ الْأَثْمَانِ ، أَوْ بِمَا قِيمَتُهُ
 نِصَابٌ مِنْ عُرُوضِ التَّجَارَةِ ، بَنَى حَوْلَ الثَّانِي عَلَى حَوْلِ ^(٦) الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ مَالَ
 التَّجَارَةِ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِقِيمَتِهِ ، وَقِيمَتُهُ هِيَ : الْأَثْمَانُ نَفْسُهَا ، وَإِنَّمَا ^(٧) كَانَتْ
 ظَاهِرَةً فَخَفِيَتْ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ لَهُ نِصَابٌ فَأَقْرَضَهُ ، لَمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُهُ بِذَلِكَ .
 وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا بَاعَ الْعَرْضَ يَنْصَابُ أَوْ بِعَرْضِ قِيمَتِهِ نِصَابٌ ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ كَانَتْ
 خَفِيَّةً ، فَظَهَرَتْ ، أَوْ بَقِيَتْ عَلَى خَفَائِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ لَهُ قَرْضٌ فَاسْتَوْفَاهُ ، أَوْ
 أَقْرَضَهُ إِنْسَانًا آخَرَ ، وَلِأَنَّ النَّمَاءَ فِي الْغَالِبِ فِي التَّجَارَةِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالتَّقْلِيلِ ، وَلَوْ
 كَانَ ذَلِكَ يَقْطَعُ الْحَوْلَ لَكَانَ السَّبَبُ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ لِأَجَلِهِ يَمْنَعُهَا ؛ لِأَنَّ
 الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي مَالٍ نَامٍ . وَإِنْ قَصَدَ بِالْأَثْمَانِ غَيْرَ التَّجَارَةِ لَمْ يَنْقَطِعْ الْحَوْلُ
 أَيْضًا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَنْقَطِعُ حَوْلًا ^(٨) وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ
 دُونَ قِيمَتِهِ ، فَانْقَطَعَ الْحَوْلُ بِالْبَيْعِ بِهِ كَالسَّائِمَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْقِيَمَةِ الَّتِي
 تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِهَا ، فَلَمْ يَنْقَطِعْ الْحَوْلُ بِبَيْعِهَا بِهِ ، كَمَا لَوْ قَصَدَ بِهِ التَّجَارَةَ ، وَفَارَقَ
 السَّائِمَةَ ، فَإِنَّهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْقِيَمَةِ ، فَأَمَّا إِنْ أَبْدَلَ عَرْضَ التَّجَارَةِ بِمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ
 فِي عَيْنِهِ كَالسَّائِمَةِ ، وَلَمْ يَنْوِ بِهِ التَّجَارَةَ ، لَمْ يَبْنِ حَوْلٌ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُمَا
 مُخْتَلِفَانِ . وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِعَرْضٍ لِلْقُنْيَةِ ، بَطَلَ الْحَوْلُ . وَإِنْ اشْتَرَى عَرْضَ التَّجَارَةِ

(٥) فِي م : « لَأَنَّهُ » .

(٦) فِي م : « الْحَوْلُ » .

(٧) فِي م : « وَكَذَا إِذَا » .

(٨) فِي ب ، م : « قَوْلًا » .

بَعَرَضِ الْقَنِيَّةِ ، انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ مَلَكَهُ إِنْ كَانَ نِصَابًا ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِمَا لَا زَكَاةَ فِيهِ ، فَلَمْ يُمَكِّنْ بِنَاءَ الْحَوْلِ عَلَيْهِ . وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِنِصَابٍ مِنَ السَّائِمَةِ ، لَمْ يَنْ عَلَى حَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ . وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِمَا دُونَ النَّصَابِ مِنَ الْأَثْمَانِ ، أَوْ مِنْ غُرُوضِ التَّجَارَةِ ، انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ تَصِيرُ قِيَمَتُهُ نِصَابًا ؛ لِأَنَّ مُضِيَّ الْحَوْلِ عَلَى نِصَابٍ كَامِلٍ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ .

١٤٣/٣ / فصل : وإذا اشترى للتجارة نصاباً من السائمة، فحال الحول، والسوم ونية التجارة موجودان ، زكاه زكاة التجارة . وهذا قال أبو حنيفة ، والثوري . وقال مالك ، والشافعي في الجديد : يزكيا زكاة السوم ؛ لأنها أقوى ، لاعتقاد الإجماع عليها ، واختصاصها بالعين ، فكانت أولى . ولنا ، أن زكاة التجارة أحظ للمساكين ؛ لأنها تجب فيما زاد بالحساب ، ولأن الزائد عن النصاب قد وجد سبب وجوب زكاته ، فيجب كما لو لم يبلغ بالسوم^(٩) نصاباً ، وإن سبق وقت وجوب زكاة السوم وقت وجوب زكاة التجارة ، مثل أن يملك أربعين من الغنم قيمتها دون مائتي درهم ، فقال القاضي : يتأخر وجوب الزكاة حتى يتم حول التجارة ؛ لأنه أنفع للفقراء ، ولا^(١٠) يفضى التأخير إلى سقوطها ؛ لأن الزكاة تجب فيها إذا تم حول التجارة . ويحتمل أن تجب زكاة العين عند تمام حولها ؛ لوجود مقتضيها من غير معارضي . فإذا تم حول التجارة ، وجبت زكاة الزائد عن النصاب ؛ لوجود مقتضيها ، لأن هذا مال للتجارة ، حال الحول عليه وهو نصاب ، ولا يمكن إيجاب الزكاتين بكما لهما ؛ لأنه يفضى إلى إيجاب زكاتين في حول واحد ، بسبب واحد ، فلم يجز ذلك ؛ لقول النبي ﷺ : « لا ثنى^(١١) في

(٩) في الأصل : « السوم » .

(١٠) في م : « وإلا » .

(١١) في م : « ثنى » خطأ . والثنى : الأمر يعاد مرتين وأن يفعل الشيء مرتين .

الصَّدَقَةِ»^(١٢) . وفَارَقَ هذا زَكَاةَ التَّجَارَةِ ، وزَكَاةَ الْفِطْرِ ، فَإِنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ لَأَنَّهُمَا بِسَبَبَيْنِ ، فَإِنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ ، تَجِبُ عَنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ^(١٣) الْمُسْلِمِ طَهْرَةً لَهُ ، وزَكَاةَ التَّجَارَةِ تَجِبُ عَنْ قِيَمَتِهِ شُكْرًا لِنِعْمَةِ الْغِنَى وَمُوَاسَاةً لِلْفُقَرَاءِ . فَأَمَّا إِنْ وُجِدَ نِصَابُ السَّوْمِ دُونَ نِصَابِ التَّجَارَةِ ، مِثْلُ أَنْ يَمْلِكَ^(١٤) ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ ، قِيَمَتُهَا مِائَةٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا ، وَحَالَ الْحَوْلِ عَلَيْهَا كَذَلِكَ ، فَإِنَّ زَكَاةَ الْعَيْنِ تَجِبُ بغيرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ لَهَا مُعَارِضٌ ، فَوَجَبَتْ ، كَمَا لَوْ لَمْ تُكُنْ لِلتَّجَارَةِ .

فصل : وَإِنْ اشْتَرَى نَحْلًا أَوْ أَرْضًا لِلتَّجَارَةِ ، فزُرِعَتِ الْأَرْضُ وَأَثْمَرَتِ النَّخْلُ ، فَاتَّفَقَ حَوْلَاهُمَا ، بَأَنْ يَكُونَ بُدُوُ الصَّلَاحِ فِي الثَّمَرَةِ وَاشْتِدَادُ الْحَبِّ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ ، وَكَانَتْ قِيَمَةُ الْأَرْضِ وَالنَّخْلِ بِمُفْرَدِهَا نِصَابًا لِلتَّجَارَةِ ، فَإِنَّهُ يُزَكَّى / ^{ظ ١٤٣/٣} الثَّمَرَةُ وَالْحَبُّ زَكَاةَ الْعُشْرِ ، وَيُزَكَّى الْأَصْلُ زَكَاةَ الْقِيَمَةِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : يُزَكَّى الْجَمِيعُ زَكَاةَ الْقِيَمَةِ . وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ أَوْمَأَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَالُ تِجَارَةٍ ، فَتَجِبُ فِيهِ زَكَاةُ التَّجَارَةِ ، كَالسَّائِمَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ زَكَاةَ الْعُشْرِ أَحْظُ لِلْفُقَرَاءِ ، فَإِنَّ الْعُشْرَ أَحْظُ مِنْ رُبْعِ الْعُشْرِ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ مَا فِيهِ الْحَظُّ ، وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى رُبْعِ الْعُشْرِ قَدْ وُجِدَ سَبَبٌ وَجُوبُهَا فَتَجِبُ ، وَفَارَقَ السَّائِمَةَ الْمُعَدَّةَ لِلتَّجَارَةِ ، فَإِنَّ زَكَاةَ السَّوْمِ أَقْلُ مِنْ زَكَاةِ التَّجَارَةِ .

٤٥٨ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِذَا اشْتَرَاهَا لِلتَّجَارَةِ ، ثُمَّ نَوَاهَا لِلْإِفْتَاءِ ، ثُمَّ نَوَاهَا لِلتَّجَارَةِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يَبِيعَهَا ، وَيَسْتَقْبِلَ بِشَمَنِهَا حَوْلًا)

لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّهُ إِذَا نَوَى بَعْرُضَ التَّجَارَةِ الْقُنْيَةَ ، أَنَّهُ يَصِيرُ لِلْقُنْيَةِ ،

(١٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ لَا تَتَّخِذُ الصَّدَقَةَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ .

الْمُصَنَّفُ ٣ / ٢١٨ .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « مَلِكٌ » .

وَتَسْقُطُ الزَّكَاةُ مِنْهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ : لَا يَسْقُطُ حُكْمُ التَّجَارَةِ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ، كَمَا لَوْ نَوَى بِالسَّائِمَةِ الْعَلْفَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْقُنْيَةَ الْأَصْلُ ، وَيَكْفِي فِي الرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ مُجَرَّدُ النِّيَّةِ ، كَمَا لَوْ نَوَى بِالْحَلِيِّ التَّجَارَةَ ، أَوْ نَوَى الْمُسَافِرُ الْإِقَامَةَ ، وَلَئِنْ نِيَّةَ التَّجَارَةَ شَرَطَ لَوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْعُرُوضِ ، فَإِذَا نَوَى الْقُنْيَةَ زَالَتْ نِيَّةُ التَّجَارَةِ ، فَفَاتَ شَرَطُ الْوُجُوبِ ، وَفَارَقَ السَّائِمَةَ إِذَا نَوَى عُلْفَهَا ، لِأَنَّ الشَّرْطَ فِيهَا الْإِسَامَةُ دُونَ نِيَّتِهَا ، فَلَا يَنْتَفِي الْوُجُوبُ إِلَّا بِانْتِفَاءِ السَّوْمِ . وَإِذَا صَارَ الْعَرْضُ لِلْقُنْيَةِ بِنِيَّتِهَا ، فَنَوَى التَّجَارَةَ ، لَمْ يَصِرْ لِلتَّجَارَةِ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ، عَلَى مَا أَسْلَفْنَاهُ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَذَهَبَ (ابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو بَكْرِ^(١)) ، إِلَى أَنَّهُ يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ . وَحَكَوهُ^(٢) رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ، لِقَوْلِهِ : فِي مَنْ أَخْرَجَتْ أَرْضُهُ خُمُسَةً أَوْسُقٍ ، فَمَكَّنَتْ عَنْده سِنِينَ لَا يُرِيدُ بِهَا التَّجَارَةَ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ التَّجَارَةَ فَأَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُزَكِّيَهُ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هَذَا عَلَى أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْقُنْيَةِ بِمُجَرَّدِهَا كَافِيَةٌ ، فَكَذَلِكَ نِيَّةُ التَّجَارَةِ ، بَلْ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْإِيجَابَ يُغْلِبُ عَلَى الْإِسْقَاطِ اخْتِيَاظًا ، وَلِأَنَّهُ أَحْظُ لِلْمَسَاكِينِ ، فاعْتَبِرَ كَالْتَقْوِيمِ ، وَلِأَنَّ سَمْرَةَ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِمَّا نَعِدُهُ لِلْبَيْعِ^(٣) . وَهَذَا ١٤٤/٣

دَاخِلٌ فِي عُمُومِهِ ، وَلِأَنَّهُ نَوَى بِهِ التَّجَارَةَ ، فَوَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ نَوَى حَالَ الْبَيْعِ . وَلَنَا ، أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَثْبُتُ لَهُ الْحُكْمُ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ ، لَا يَثْبُتُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ، كَمَا لَوْ نَوَى بِالْمَعْلُوفَةِ السَّوْمَ ، وَلِأَنَّ الْقُنْيَةَ الْأَصْلُ ، وَالتَّجَارَةُ فَرْعٌ عَلَيْهَا ، فَلَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْفَرْعِ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ، كَالْمُقِيمِ يَنْوِي السَّفَرَ ، وَبِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ نَوَى الْقُنْيَةَ ، فَإِنَّهُ يَرُدُّهَا إِلَى الْأَصْلِ ، فَانْصَرَفَ إِلَيْهِ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ، كَمَا لَوْ نَوَى

(١-١) فِي الْأَصْلِ ، ب : « أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَقِيلٍ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَحَكَاهُ » .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٤٨ .

المُسَافِرُ الإِقَامَةَ . فكَذَلِكَ إِذَا تَوَى بِمَالِ التَّجَارَةِ الْقُنْيَةَ ، انْقَطَعَ حَوْلُهُ ، ثُمَّ إِذَا تَوَى بِهِ التَّجَارَةَ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ حَتَّى يَبِيعَهُ ، وَيَسْتَقْبِلَ بِثَمَنِهِ حَوْلًا .

فصل : فَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَاشِيَةً لِلتَّجَارَةِ نِصْفَ حَوْلٍ ، فَتَوَى بِهَا الْإِسَامَةَ ، وَقَطَعَ نِيَّةَ التَّجَارَةِ ، انْقَطَعَ حَوْلُ التَّجَارَةِ ، وَاسْتَأْنَفَ حَوْلًا . كَذَلِكَ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ حَوْلَ التَّجَارَةِ انْقَطَعَ بِنِيَّةِ الْاِفْتِنَاءِ ، وَحَوْلُ السَّوْمِ لَا يَنْبَنِي عَلَى حَوْلِ التَّجَارَةِ . وَالْأَشْبَهُ بِالذَّلِيلِ أَنَّهَا مَتَى كَانَتْ سَائِمَةً مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهَا عِنْدَ تَمَامِهِ . وَهَذَا يُرَوَّى نَحْوَهُ عَنْ إِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّ السَّوْمَ سَبَبٌ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ وَجَدَ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ خَالِيًا عَنْ مُعَارِضٍ ، فَوَجَبَتْ بِهِ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَوِ التَّجَارَةَ ، أَوْ كَمَا لَوْ كَانَتْ السَّائِمَةُ لَا تَبْلُغُ نِصَابًا بِالْقِيَمَةِ .

٤٥٩ — مسألة ؛ قَالَ : (وَإِذَا كَانَ فِي مِلْكِهِ نِصَابٌ ^(١) لِلزَّكَاةِ ، فَاتَّجَرَ ^(٢) فِيهِ ، فَنَمَا ^(٣) ، أَدَّى زَكَاةَ الْأَصْلِ مَعَ النَّمَاءِ ، إِذَا حَالَ الْحَوْلُ)

وَجُمَلَتْهُ أَنَّ حَوْلَ النَّمَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى حَوْلِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ فِي الْمِلْكِ ، فَتَبَعُهُ فِي الْحَوْلِ ، كَالسَّحَالِ وَالنَّتَاجِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو يُونُسَ . وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ ، فَإِنَّهُ بَنَى ^(٤) حَوْلَ كُلِّ مُسْتَفَادٍ عَلَى حَوْلِ جِنْسِهِ نَمَاءً كَانَ أَوْ غَيْرَهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ نَضَّتْ ^(٥) الْفَائِدَةُ قَبْلَ الْحَوْلِ لَمْ يَبْنِ حَوْلُهَا عَلَى حَوْلِ النَّصَابِ ، وَاسْتَأْنَفَ بِهَا حَوْلًا ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » ^(٦) . وَلِأَنَّهَا فَائِدَةٌ تَامَّةٌ لَمْ تَتَوَلَّدْ مِمَّا عِنْدَهُ ، فَلَمْ يَبْنِ عَلَى حَوْلِهِ ، كَمَا لَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ب : « مَنْصَب »

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : « فَتَجَرَ » . وَهَذَا بِمَعْنَى .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « يَبْنِي » .

(٥) نَضَّ الشَّيْءُ : حَصَلَ وَتَبَسَّرَ .

(٦) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٧٣ .

استفاد من غير الربح . وإن اشترى سلعةً ينصاب ، فرأدت قيمتها عند رأس الحول ، فإنه يضم الفائدة ، ويؤكى عن الجميع ، بخلاف / ما إذا باع السلعة قبل الحول بأكثر من نصاب ، فإنه يؤكى عند رأس الحول عن النصاب ، ويستأنف للزيادة حولا . ولنا ، أنه نماء جارٍ في الحول ، تابع لأصله في الملك ، فكان مضموماً إليه في الحول ، كالنتاج ، وكما لو لم ينض ، ولأنه ثمن عرض تجب زكاة بعضه ، ويضم إلى ذلك البعض قبل البيع ، فيضم إليه بعده كبعض النصاب ، ولأنه لو بقي عرضاً زكى جميع القيمة ، فإذا نض كان أولى ؛ لأنه يصير متحققاً ، ولأن هذا الربح كان تابعا للأصل في الحول ، (٧) لو لم ينض ، فبنضه لا يتغير حوله . والحديث فيه مقال ، وهو مخصوص بالنتاج ، وبما لم ينض ، فنقيس عليه .

فصل : وإن اشترى للتجارة ما ليس ينصاب ، فمنما حتى صار نصاباً ، انعقد عليه الحول من حين صار نصاباً . في قول أكثر أهل العلم . وقال مالك : إذا كانت له خمسة دنانير ، فأتجر^(٨) فيها ، فحال عليها^(٩) الحول وقد بلغت ما تجب فيه الزكاة ، يؤكها . ولنا ، أنه لم يحل الحول على نصاب ، فلم تجب فيه الزكاة ، كما لو نقص في آخره .

فصل : وإذا اشترى للتجارة شقصاً باللف ، فحال عليه^(١٠) الحول وهو يساوى ألفين ، فعليه زكاة ألفين ، فإن جاء الشفيع أخذه باللف ، لأن الشفيع إنما يأخذ^(١١) بالثمن لا بالقيمة ، والزكاة على المشتري ؛ لأنها وجبت وهو في ملكه . ولو لم يأخذه

(٧-٧) في ب ، م : « كما لو » .

(٨) في الأصل : « فتجر » .

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠) سقط من : الأصل ، ب .

(١١) في م : « يؤخذ » .

الشَّفِيعُ ، لكن وَجَدَ به عَيْبًا فَرَدَّهُ ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْبَائِعِ أَلْفًا . وَلَوْ انْعَكَسَتْ الْمَسْأَلَةُ ، فَاشْتَرَاهُ بِالْفَيْنِ ، وَحَالَ الْحَوْلُ وَقِيمَتُهُ أَلْفٌ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ أَلْفٍ ، وَيَأْخُذُهُ الشَّفِيعُ إِنْ أَخَذَهُ ، وَيُرَدُّهُ بِالْعَيْبِ بِالْفَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا الثَّمَنُ الَّذِي وَقَعَ الْبَيْعُ بِهِ .

فصل : وَإِنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَلْفًا مُضَارَبَةً ، عَلَى أَنْ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا يَنْصِفَانِ ، فَحَالَ الْحَوْلُ وَقَدْ صَارَ ثَلَاثَةُ آلَافٍ ، فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ زَكَاةُ أَلْفَيْنِ ؛ لِأَنَّ رِبْحَ التَّجَارَةِ حَوْلُهُ حَوْلُ أَصْلِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : عَلَيْهِ زَكَاةُ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ لَهُ ، وَالرَّبْحَ نَمَاءُ مَالِهِ . وَلَا يَصِحُّ ، لِأَنَّ حِصَّةَ الْمُضَارِبِ لَهُ ، وَلَيْسَتْ مِلْكًا لِرَبِّ الْمَالِ ، بِدَلِيلٍ أَنَّ لِلْمُضَارِبِ الْمُطَالَبَةَ بِهَا ، وَلَوْ أَرَادَ رَبُّ الْمَالِ دَفْعَ حِصَّتِهِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْمَالِ ، لَمْ يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ ، وَلَا تَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ زَكَاةُ مِلْكٍ غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ رَبَّ الْمَالِ يَقُولُ : حِصَّتُكَ أَيُّهَا الْعَامِلُ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ أَنْ تَسْلَمَ فَتَكُونَ لَكَ ، أَوْ تَتَلَفَ فَلَا تَكُونَ لِي وَلَا لَكَ ، فَكَيْفَ يَجِبُ^(١٢) عَلَى زَكَاةٍ مَا لَيْسَ لِي بِوَجْهِ مَّا ! وَقَوْلُهُ : إِنَّهُ نَمَاءُ مَالِهِ . قُلْنَا : لَكِنَّهُ لَغَيْرِهِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، كَمَا لَوْ وَهَبَ نِتَاجَ سَائِمَتِهِ لَغَيْرِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنَ الْمَالِ ، لِأَنَّهُ مِنْ مُؤْنَتِهِ ، فَكَانَ مِنْهُ ، كَمُؤْنَةِ حَمَلِهِ ، وَيُحْسَبُ مِنَ الرَّبْحِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَايَةُ لِرَأْسِ الْمَالِ . وَأَمَّا الْعَامِلُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ فِي حِصَّتِهِ حَتَّى يَقْتَسِمَا^(١٣) ، وَيَسْتَأْنِفُ حَوْلًا مِنْ حِينَيْدٍ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، وَابْنِ مَنْصُورٍ . فَقَالَ : إِذَا اخْتَسَبَا يُزَكَّى الْمُضَارِبُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ مِنْ حِينٍ اخْتَسَبَا^(١٤) ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مَالَهُ فِي الْمَالِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا اتَّضَعَ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَتْ الْوُضِيعَةُ عَلَى رَبِّ^(١٥) الْمَالِ . يَعْنِي إِذَا اقْتَسَمَا . لِأَنَّ الْقِسْمَةَ فِي الْغَالِبِ تَكُونُ

(١٢) فِي م : « يَكُون » .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « يَقْسِمَا » .

(١٤) فِي م : « اخْتَسَب » .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ، ب : « صَاحِب » .

عند المُحَاسَبَةِ ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : إِنْ اتَّضَعَ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَتِ الْوَضِيعَةُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ . وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا بَعْدَ الْقِسْمَةِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُحْتَسَبُ حَوْلُهُ مِنْ حِينَ ظُهُورِ الرَّبْحِ . يَعْنِي إِذَا كَمَلَ نِصَابًا . إِلَّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : إِنْ الشَّرِكَةُ تَوَثَّرَ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ ، قَالَ : وَلَا يَجِبُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ حَتَّى يَقْبِضَ الْمَالُ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَمْلِكُ الرَّبْحَ بِظُهُورِهِ ، فَإِذَا مَلَكَهُ جَرَى فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ ، وَلَئِنْ مِنْ أَصْلَيْنَا أَنَّ فِي الْمَالِ الضَّالَّ وَالْمَعْصُوبَ وَالَّذِينَ عَلَى مَمَاطِلِ الزَّكَاةِ ، وَإِنْ كَانَ رُجُوعُهُ إِلَى مِلْكٍ ^(١٦) يَدِهِ مَظْنُونًا ، كَذَا هُنَا . وَلَنَا ، أَنَّ مِلْكَ الْمُضَارِبِ غَيْرُ تَامٍّ ، لِأَنَّهُ بَعَرَضٍ ^(١٧) أَنَّ يَنْقُصَ قِيَمَةُ الْأَصْلِ أَوْ يَخْسَرَ فِيهِ ، وَهَذَا وَقَايَةُ لَهُ ، وَلِهَذَا مُنِعَ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ بِهِ ، وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ لِحَقِّ ^(١٨) نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ زَكَاةٌ ، كَمَالِ الْمُكَاتِبِ ، يُوكِّدُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِلْكًا تَامًّا لَاخْتَصَّ بِرَبِّهِهِ ، فَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ عَشْرَةً فَاتَّجَرَ فِيهِ فَرَبِيعَ عَشْرِينَ ، ثُمَّ اتَّجَرَ فَرَبِيعَ ثَلَاثِينَ ، لَكَانَتِ الْخُمْسُونَ الَّتِي رَبِحَهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَلَوْ ^(١٩) تَمَّ مِلْكُهُ بِمُجَرَّدِ ظُهُورِ الرَّبْحِ ، لَمَلَكَ مِنَ الْعَشْرِينَ الْأُولَى عَشْرَةً ، وَاخْتَصَّ بِرَبِّهِهَا ، وَهِيَ عَشْرَةٌ مِنَ الثَّلَاثِينَ ، وَكَانَتِ الْعِشْرُونَ الْبَاقِيَّةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، فَيَمْلِكُ الْمُضَارِبُ ثَلَاثِينَ ، وَلِرَبِّ الْمَالِ ثَلَاثُونَ ، كَمَا لَوْ اقْتَسَمَا الْعِشْرِينَ ثُمَّ خَلَطَاهَا . وَفَارَقَ الْمَعْصُوبَ وَالضَّالَّ ، فَإِنَّ الْمِلْكَ فِيهِ ثَابِتٌ تَامٌّ إِنَّمَا حِيلَ بَيْنَهُ / وَبَيْنَهُ ، بِخِلَافِ

١٤٥/٣ ظ

(١٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب .

(١٧) كَذَا ، وَلَعَلَّ صَوَابُهُ : « يَعْرِضُ » .

(١٨) فِي م : « بِحَقِّ » .

(١٩) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةُ : « لَمْ » .

إِخْرَاجُهَا مِنْهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الرِّبْحَ وَقَايَةَ لِرَأْسِ الْمَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ ،
لِأَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى حُكْمِ الْإِسْلَامِ ، وَمِنْ حُكْمِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ ، وَإِخْرَاجُهَا مِنَ
الْمَالِ .

فصل : وَإِذَا أُذِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ لِصَاحِبِهِ فِي إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ ، أَوْ أُذِنَ
رَجُلَانِ غَيْرِ شَرِيكَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلآخَرِ فِي إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ ، فَأَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا زَكَاتَهُ وَزَكَاتَةَ صَاحِبِهِ مَعًا ، فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصِيبَ
صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا انْعَزَلَ مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ عَنِ الْوَكَالَةِ ، لِإِخْرَاجِ
عَلَيْهِ الزَّكَاةُ زَكَاتَهُ بِنَفْسِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنَ ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِإِخْرَاجِ صَاحِبِهِ ، إِذَا
قُلْنَا إِنَّ الْوَكِيلَ لَا يَنْعَزِلُ قَبْلَ الْعِلْمِ^(٢٠) يَعْزِلُ الْمُوَكَّلُ أَوْ بِمَوْتِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا
يَضْمَنَ ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يَنْعَزِلُ ؛ لِأَنَّهُ غَرَّةٌ بِتَسْلِيطِهِ عَلَى الْإِخْرَاجِ ، وَأَمْرُهُ بِهِ ، وَلَمْ
يُعْلِمْهُ بِإِخْرَاجِهِ ، فَكَانَ خَطَرُ التَّغْرِيرِ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ غَرَّهُ بِحُرِّيَّةِ أَمَةٍ . وَهَذَا أَحْسَنُ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَعَلَى هَذَا ، إِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَعَلَى الْعَالِمِ الضَّمَانُ دُونَ
الْآخَرِ . فَأَمَّا إِنْ أَخْرَجَهَا أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا ضَمَانَ عَلَى وَاحِدٍ
مِنْهُمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ، وَعَلَى الثَّانِي^(٢١) عَلَى الْأَوَّلِ^(٢٢) الضَّمَانُ دُونَ الْأَوَّلِ .

(٢٠) فِي ب ، م : « الْحَكْم » .

(٢١-٢٢) سَقَطَ مِنْ : م .

بَابُ زَكَاةِ الدِّينِ وَالصَّدَقَةِ

الصَّدَقَةُ : هِيَ الصَّدَاقُ ، وَجَمْعُهَا صَدَقَاتٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ ^(٢٢) . وَهِيَ مِنْ جُمْلَةِ الدُّيُونِ ، وَحُكْمُهَا حُكْمُهَا ^(٢٣) ، وَإِنَّمَا أَفْرَدَهَا بِالذِّكْرِ لِاسْتِهَازِهَا بِاسْمٍ خَاصٍّ .

٤٦٠ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِذَا كَانَ مَعَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الدِّينَ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَهِيَ الْأَثْمَانُ ، وَعُرُوضُ التِّجَارَةِ . وَبِهِ قَالَ / عَطَاءٌ ، وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ ، وَالْحَسَنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ رَبِيعَةُ ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي ^(١) سَلِيمَانَ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي جَدِيدِ قَوْلِهِ : لَا يَمْنَعُ الزَّكَاةَ ؛ لِأَنَّهُ خَرَّ مُسْلِمٌ مَلَكٌ نِصَابًا حَوْلًا ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، كَمَنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي « الْأَمْوَالِ » ^(٢) : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ : هَذَا شَهْرُ زَكَاتِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّهِ ، حَتَّى تُخْرِجُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ . وَفِي لَفْظٍ ^(٣) : فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ

(٢٢) سورة النساء ٤ .

(٢٣) فِي الْأَصْلِ ، ب : « حَكْمُهُ » .

(١) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٢) تَقَدَّمَ فِي صَفْحَةِ ١٥٠ .

(٣) فِي م : « رِوَايَةٌ » .

فَلْيُقْضِ دَيْنُهُ ، وَلْيُزَكَّ بَقِيَّةَ مَالِهِ . قَالَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَلَمْ يُنْكِرُوهُ ، فَدَلَّ عَلَى اتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهِ . وَرَوَى أَصْحَابُ مَالِكٍ ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ عِمْرَانَ ، عَنْ شُجَاعٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ أَلْفٌ دِرْهَمٍ ، وَعَلَيْهِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ » ^(٤) . وَهَذَا نَصٌّ . وَلَئِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أُمِرْتُ أَنْ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ ، فَأَرُدَّهَا فِي فَقَرَائِكُمْ » ^(٥) . فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ وَلَا تُدْفَعُ إِلَّا إِلَى الْفُقَرَاءِ ، وَهَذَا مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ اخْتِذُ الزَّكَاةَ ، فَيَكُونُ فَقِيرًا ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى الْأَغْنِيَاءِ ، لِلْخَبَرِ ، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى » ^(٦) . وَيُخَالِفُ مَنْ لَا دَيْنَ لَهُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ غَنِيٌّ يَمْلِكُ نَصَابًا ^(٧) ، يُحَقِّقُ هَذَا أَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ مُوَاسَاةً لِلْفُقَرَاءِ ، وَشُكْرًا لِنِعْمَةِ الْغِنَى ، وَالْمَدِينُ مُحْتَاجٌ إِلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ كحَاجَةِ الْفَقِيرِ أَوْ أَشَدَّ ، وَلَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ تَعْطِيلُ حَاجَةِ الْمَالِكِ ^(٨) لِدَفْعِ حَاجَةِ غَيْرِهِ ، وَلَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْغِنَى مَا يَقْتَضِي الشُّكْرَ بِالْإِخْرَاجِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « ابْدَأْ بِنَفْسِكَ ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ » ^(٩) .

فصل : فَأَمَّا الْأَمْوَالُ الظَّاهِرَةُ وَهِيَ السَّائِمَةُ ، وَالْحُبُوبُ ، وَالثَّمَارُ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ الزَّكَاةَ أَيْضًا فِيهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ : يَتَدَيُّ بِالْدَّيْنِ فَيَقْضِيهِ ، ثُمَّ يَنْظُرُ مَا بَقِيَ عِنْدَهُ بَعْدَ

(٤) لم نجد هذا الحديث .

وانظر : النقل عن مالك والليث وأهل الرأي في هذه المسألة ، في الأموال ٤٣٨ .

(٥) تقدم في ١ / ٢٧٥ .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٠ .

(٧) في الأصل ، ب : « النصاب » .

(٨-٨) في م : « الحاجة » .

(٩) انظر تعليق ابن حجر على هذا الحديث ، في تلخيص الحبير ٢ / ١٨٤ . وتقدم تخريج حديث : « ابدأ بمن

تعول » ، في صفحة ١٥٠ ، عند إيراد حديث : « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » .

إِخْرَاجِ النَّفَقَةِ ، فَيُزَكَّى مَا بَقِيَ ، وَلَا يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ ، ذَنْبُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ ، صَدَقَةٌ فِي إِبِلٍ ، أَوْ بَقَرٍ ، أَوْ غَنَمٍ ، أَوْ زَرْعٍ ، وَلَا زَكَاةَ . / وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَسُلَيْمَانَ ، وَمَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَاللَّيْثِ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِعُمُومِ مَا ذَكَرْنَا . وَرَوَى ، أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الزَّكَاةَ فِيهَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : قَدْ اخْتَلَفَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : يُخْرِجُ مَا اسْتَدَانَ أَوْ أَنْفَقَ عَلَى ثَمَرَتِهِ وَأَهْلِهِ ، وَيُزَكَّى مَا بَقِيَ . وَقَالَ الْآخَرُ : يُخْرِجُ مَا اسْتَدَانَ^(١٠) عَلَى ثَمَرَتِهِ ، وَيُزَكَّى مَا بَقِيَ^(١١) . وَإِلَيْهِ أَذْهَبُ أَنْ لَا يُزَكَّى مَا أَنْفَقَ عَلَى ثَمَرَتِهِ خَاصَّةً ، وَيُزَكَّى مَا بَقِيَ ؛ لِأَنَّ الْمُصَدَّقَ إِذَا جَاءَ فَوَجَدَ إِبِلًا ، أَوْ بَقَرًا ، أَوْ غَنَمًا ، لَمْ يَسْأَلْ أَى شَيْءٍ عَلَى صَاحِبِهَا مِنَ الدِّينِ ، وَلَيْسَ الْمَالُ هَكَذَا . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، لَا يَمْنَعُ الدِّينُ الزَّكَاةَ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ ، إِلَّا فِي الزُّرُوعِ^(١٢) وَالشُّمَارِ ، فِيمَا اسْتَدَانَهُ لِلْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا خَاصَّةً . وَهَذَا ظَاهِرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْخَرَاجِ : « يُخْرِجُهُ ، ثُمَّ يُزَكَّى مَا بَقِيَ » . جَعَلَهُ كَالدِّينِ عَلَى الزَّرْعِ . وَقَالَ فِي الْمَاشِيَةِ الْمَرْهُونَةِ : « يُودَى مِنْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُودَى عَنْهَا » . فَأَوْجَبَ الزَّكَاةَ فِيهَا مَعَ الدِّينِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الدِّينُ الَّذِي تَتَوَجَّهُ فِيهِ الْمُطَالَبَةُ يَمْنَعُ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ ، إِلَّا الزُّرُوعَ^(١٣) وَالشُّمَارَ . بِنَاءً مِنْهُ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا لَيْسَ بِصَدَقَةٍ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ أَنَّ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِالظَّاهِرَةِ آكَدُ ، لِظُهُورِهَا ، وَتَعَلُّقِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ بِهَا ، وَلِهَذَا يُشْرَعُ إِرسَالُ سَاعٍ^(١٤) يَأْخُذُ صَدَقَتَهَا مِنْ أَرْبَابِهَا ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ السَّعَاةَ ، فَيَأْخُذُونَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَرْبَابِهَا ، وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَعَلَى مَنْعِهَا قَاتِلُهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ^(١٥) أَنَّهُمْ

(١٠) فِي سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ : « أَنْفَقَ » .

(١١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الدِّينِ مَعَ الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٤٨ .

(١٢) فِي م : « الزَّرْع » .

(١٣) فِي م : « مِنْ » .

(١٤) فِي ب ، م : « عَنْهُ » .

اسْتَكْرَهُوا أَحَدًا عَلَى صَدَقَةِ الصَّامِتِ ، وَلَا طَالِبُوهُ بِهَا ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِهَا طَوْعًا ، وَلَئِنْ السُّعَاةَ يَأْخُذُونَ زَكَاةَ مَا يَجِدُونَ ، وَلَا يَسْأَلُونَ عَمَّا عَلَى صَاحِبِهَا مِنَ الدِّينِ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ زَكَاتَهَا ، وَلَئِنْ تَعَلَّقَ أَطْمَاعُ الْفُقَرَاءِ بِهَا أَكْثَرَ ، وَالْحَاجَةُ إِلَى حِفْظِهَا أَوْفَرَ ، فَتَكُونُ الزَّكَاةُ فِيهَا أَوْكَدَ .

فصل : وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الدِّينُ الزَّكَاةَ ، إِذَا كَانَ يَسْتَعْرِقُ النَّصَابَ أَوْ يَنْقُصُهُ ، وَلَا يَجِدُ / مَا يَقْضِيهِ بِهِ سِوَى النَّصَابِ ، أَوْ مَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عِشْرُونَ مِثْقَالًا ، وَعَلَيْهِ مِثْقَالٌ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ ، مِمَّا يَنْقُصُ بِهِ النَّصَابُ إِذَا قَضَاهُ بِهِ ، وَلَا يَجِدُ قَضَاءً لَهُ مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُونَ مِثْقَالًا ، وَعَلَيْهِ عَشْرَةٌ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْعِشْرِينَ . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ . وَلَوْ أَنَّ لَهُ مِائَةً مِنَ الْعَنَمِ ، وَعَلَيْهِ مَا يُقَابِلُ سِتِّينَ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْأَرْبَعِينَ . فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ مَا يُقَابِلُ إِحْدَى وَسِتِّينَ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُصُ النَّصَابَ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالَانِ مِنْ جِنْسَيْنِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ جَعَلَهُ فِي مُقَابَلَةٍ مَا يَقْضَى مِنْهُ ، فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ^(١٥) خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ^(١٦) وَلَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ^(١٧) وَمِائَتَا دِرْهَمٍ ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ سَلَمًا أَوْ دِيَّةً ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَقْضَى بِالْإِبِلِ ، جَعَلَتْ الدِّينَ فِي مُقَابَلَتِهَا ، وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الدَّرَاهِمِ . وَإِنْ كَانَ أَثْلَفَهَا أَوْ غَصَبَهَا ، جَعَلَتْ قِيمَتَهَا فِي مُقَابَلَةِ الدَّرَاهِمِ ؛ لِأَنَّهَا تُقْضَى مِنْهَا . وَإِنْ كَانَتْ قَرْضًا ، خُرِّجَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِيمَا يَقْضَى مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَتْ ، إِذَا جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ أَحَدِ الْمَالَيْنِ ، فَضَلَّتْ مِنْهَا فَضْلَةٌ تَنْقُصُ النَّصَابَ الْآخَرَ ، وَإِذَا جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ الْآخَرِ ، لَمْ يَفْضُلْ مِنْهَا شَيْءٌ ، كَرَجُلٍ لَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ وَمِائَتَا دِرْهَمٍ ، وَعَلَيْهِ سِتٌّ مِنَ الْإِبِلِ قِيمَتُهَا مِائَتَا دِرْهَمٍ ، إِذَا ^(١٧) جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ الْمِائَتَيْنِ لَمْ يَفْضُلْ مِنَ الدِّينِ شَيْءٌ ، نَقَصَ نِصَابَ السَّائِمَةِ ، وَإِنْ ^(١٨) جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ الْإِبِلِ فَضَلَ مِنْهَا بَعِيرٌ ، يَنْقُصُ نِصَابَ

(١٥) فِي م : « لَه » .

(١٦-١٧) سَقَطَ مِنْ : أ ، م .

(١٧) فِي م : « وَإِذَا » .

(١٨) فِي م : « وَإِذَا » .

الدَّرَاهِمِ ، أو كانت بالعَكْسِ ، مثل أن يكونَ عليه مائتانِ وخمسونَ درهماً ، وله من الإبلِ خمسٌ أو أكثرُ تُساوِي الدِّينَ ، أو تَفْضُلُ عليه ، جَعَلْنَا الدِّينَ فِي مُقَابَلَةِ الإِبِلِ هَاهُنَا ، وَفِي مُقَابَلَةِ الدَّرَاهِمِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَقْضِي بِهِ الدِّينَ سِوَى النَّصَابِ . وكذلك لو كان عليه مائةُ درهمٍ ، وله مائتا درهمٍ وتَسَعٌ من الإِبِلِ ، فَإِذَا جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابَلَةِ الإِبِلِ لَمْ يَنْقُصْ نِصَابُهَا ، لِكَوْنِ الْأَرْبَعِ الزَّائِدَةِ عَنْهُ تُساوِي الْمِائَةَ وَأَكْثَرَ مِنْهَا ، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ فِي مُقَابَلَةِ الدَّرَاهِمِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ مِنْهَا ، فَجَعَلْنَاهَا^(١٩) فِي مُقَابَلَةِ الإِبِلِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا ، / وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَحْظُ لِلْفُقَرَاءِ .

وَذَكَرَ الْقَاضِي نَحْوَ هَذَا ، فَإِنَّهُ^(٢٠) قَالَ : إِذَا كَانَ النَّصَابَانِ زَكَوِيَيْنِ ، جَعَلَتِ الدِّينَ فِي مُقَابَلَةِ مَا الْحَظُّ لِلْمَسَاكِينِ فِي جَعْلِهِ فِي مُقَابَلَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الدِّينِ . فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ لَا زَكَاةَ فِيهِ ، وَالْآخَرُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَرَجُلٍ عَلَيْهِ مِائَتَا دِرْهَمٍ ، وَلَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ ، وَعُرُوضٌ لِلْقُنْيَةِ تُساوِي مِائَتَيْنِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَجْعَلُ الدِّينَ فِي مُقَابَلَةِ الْعُرُوضِ . وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِمِائَتَيْنِ زَائِدَةٍ عَنْ مَبْلَغِ دَيْنِهِ ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاتُهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ جَمِيعُ مَالِهِ جِنْسًا وَاحِدًا . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ يَجْعَلُ الدِّينَ فِي مُقَابَلَةِ مَا يَقْضِي مِنْهُ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ عِنْدَهُ أَلْفٌ وَعَلَيْهِ أَلْفٌ وَلَهُ عُرُوضٌ بِأَلْفٍ : إِنْ كَانَتِ الْعُرُوضُ لِلتَّجَارَةِ زَكَاتًا ، وَإِنْ كَانَتْ لَغَيْرِ التَّجَارَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَيُحْكِي عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ؛ لِأَنَّ الدِّينَ يَقْضَى مِنْ جِنْسِهِ عِنْدَ التَّشَاخُّ ، فَجَعَلَ الدِّينَ فِي مُقَابَلَتِهِ أُولَى ، كَمَا لَوْ كَانَ النَّصَابَانِ زَكَوِيَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ^(٢١) كَلَامُ أَحْمَدَ هَاهُنَا عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْعَرَضُ تَتَعَلَّقُ بِهِ حَاجَتُهُ الْأَصْلِيَّةُ ، وَلَمْ يَكُنْ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ ، فَلَا يُلْزَمُهُ صَرْفُهُ فِي

(١٩) فِي الْأَصْلِ ، ب : « جَعَلْنَاهُ » .

(٢٠) فِي م : « فَإِنْ » .

(٢١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

وَفَاءِ الدَّيْنِ ؛ لِأَنَّ حَاجَتَهُ^(٢٢) أَهَمُّ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِي الْحَلِيِّ الْمُعَدِّ لِلِاسْتِعْمَالِ ، وَيَكُونُ قَوْلُ الْقَاضِي مَحْمُولًا عَلَى مَنْ كَانَ الْعَرَضُ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ ، وَهَذَا أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَالُكَ لِنَصَابِ فَاضِلٍ عَنْ حَاجَتِهِ وَقَضَاءِ دَيْنِهِ ، فَلَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ عِنْدَهُ نَصَابَانِ زَكَوَيَّانِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمَا ، وَلَا يُقْضَى مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَإِنَّكَ تَجْعَلُهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا الْحَظُّ لِلْمَسَاكِينِ فِي جَعْلِهِ فِي مُقَابَلَتِهِ .

فصل : فَأَمَّا دَيْنُ اللَّهِ تَعَالَى ، كَالْكَفَّارَةِ وَالنَّذْرِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَمْنَعُ الزَّكَاةَ كَدَيْنِ الْآدَمِيِّ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ يَجِبُ قَضَاؤُهُ ، فَهُوَ كَدَيْنِ الْآدَمِيِّ . يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى »^(٢٣) . وَالْآخَرُ : لَا يَمْنَعُ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ آكَدُ مِنْهُ لِتَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ ، فَهُوَ كَأَرْشِ الْجَنَايَةِ / ، وَيُفَارِقُ دَيْنَ الْآدَمِيِّ ، لِتَأَكُّدِهِ ، وَتَوَجُّهِهِ الْمُطَالَبَةِ بِهِ . فَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمُعَيَّنٍ ، فَقَالَ : لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذِهِ الْمَائَتَةِ دِرْهَمٍ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ . فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُخْرِجُهَا فِي النَّذْرِ ، وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ آكَدُ لِتَعَلُّقِهِ بِالْعَيْنِ ، وَالزَّكَاةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَلْزَمَهُ زَكَاتُهَا ، وَتُجْزِئَهُ الصَّدَقَةُ بِهَا ، إِلَّا أَنَّهُ^(٢٤) يَتَوَيَّ الزَّكَاةَ بِقَدْرِهَا ، وَيَكُونُ ذَلِكَ صَدَقَةً مُجْزِئَةً^(٢٥) عَنْ الزَّكَاةِ وَالنَّذْرِ^(٢٦) ؛ لِكَوْنِ الزَّكَاةِ صَدَقَةً ، وَسَائِرُهَا يَكُونُ صَدَقَةً لِنَذَرِهِ ، وَلَيْسَ بِزَكَاةٍ . وَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِبَعْضِهَا ، وَكَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ قَدْرَ الزَّكَاةِ أَوْ أَكْثَرَ ، فَعَلَى هَذَا الْاِحْتِمَالِ يُخْرِجُ الْمَنْذُورَ ، وَيَتَوَيَّ الزَّكَاةَ بِقَدْرِهَا مِنْهُ . وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ عَقِيلٍ ، يَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِالْبَعْضِ بَعْدَ وُجُودِ^(٢٧) سَبَبِ

(٢٢) فِي م : « الْحَاجَةُ » .

(٢٣) تَقْدِمُ فِي ٣ / ٥٢٠ .

(٢٤) فِي م : « أَنْ » .

(٢٥) فِي م : « تَجْزِئُهُ » .

(٢٦) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

(٢٧) فِي الْأَصْلِ : « دَخُولُ » .

الزَّكَاةِ وَتَمَامِ شَرْطِهِ ، فَلَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ ، لِكَوْنِ الْمَحَلِّ مُتَّسِعًا لِهَمَا جَمِيعًا . وَإِنْ كَانَ الْمَنْذُورُ أَقَلَّ مِنْ قَدْرِ الزَّكَاةِ ، وَجَبَ قَدْرُ الزَّكَاةِ ، وَدَخَلَ النَّذْرُ فِيهِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَفِي الْآخَرِ يَجِبُ إِخْرَاجُهُمَا جَمِيعًا .

فصل : إذا قلنا : لا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ . فَحَجَرَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، لَمْ يَمْلِكْ إِخْرَاجَهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ . وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا بَعْدَ الْحَجْرِ ، لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ ، وَكَانَتْ عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ كَذِبَيْنِ الْآدَمِيِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَسْقُطَ إِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ قَبْلَ إِمْكَانِ أَذَائِهَا ، كَمَا لَوْ تَلَفَ مَالُهُ . فَإِنْ أَقَرَّ الْغُرَمَاءُ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ ، أَوْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ ، أَوْ كَانَ قَدْ أَقَرَّ بِهَا قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ ، وَجَبَ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجُوهَا فَعَلَيْهِمْ إِثْمُهَا .

فصل : وإذا جَنَى الْعَبْدُ الْمُعَدُّ لِلتَّجَارَةِ جَنَايَةً تَعَلَّقَ أَرْشُهَا بِرَقَبَتِهِ ، مَنَعَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِيهِ ، إِنْ كَانَ يَنْقُصُ النَّصَابَ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ . وَإِنْ لَمْ يَنْقُصِ النَّصَابَ ، مَنَعَ الزَّكَاةُ فِي قَدْرِ مَا يُقَابِلُ الْأَرْشَ .

٤٦١ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَلِيٍّ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ حَتَّى يَقْبِضَهُ . فَيُؤَدَّى ^(١) لِمَا مَضَى)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الدَّيْنَ عَلَى ضَرَبَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، دَيْنٌ عَلَى مُعْتَرِفٍ بِهِ بِإِذِلِّ لَهُ ، فَعَلَى صَاحِبِهِ زَكَاةً ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ ، فَيُؤَدَّى لِمَا مَضَى ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ^(٢) ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَثْمَانُ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، وَجَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَطَاوُسٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ،

(١) فِي م : « وَيُؤَدَّى » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ : عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ لَمْ يُقْبَضْهُ ؛
لَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اخْتِذِهِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ ، فَلَزِمَهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ ، كَالْوَدِيعَةِ . وَقَالَ
عِكْرِمَةُ : لَيْسَ فِي الدَّيْنِ زَكَاةٌ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنِ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ نَائِمٍ ، فَلَمْ تَجِبْ زَكَاتُهُ ، كَعَرُوضِ^(٣) الْقُنْيَةِ . وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ ، وَعَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ ، وَأَبِي الزُّنَادِ : يُزَكِّيهِ إِذَا قَبَضَهُ
لِسَنَةِ وَاحِدَةٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ دَيْنٌ ثَابِتٌ فِي الذِّمَّةِ ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ الْإِخْرَاجُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، كَمَا لَوْ
كَانَ عَلَى مُعْسِرٍ ، وَلَئِنْ الزَّكَاةَ تَجِبُ عَلَى طَرِيقِ^(٤) الْمُوَاسَاةِ ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُوَاسَاةِ أَنْ
يُخْرِجَ زَكَاةَ مَالٍ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ . وَأَمَّا الْوَدِيعَةُ ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ مَا فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّ
الْمُسْتَوْدَعَ نَائِبٌ عَنْهُ فِي حِفْظِهِ ، وَيُدَّهِ كِيْدِهِ ، وَإِنَّمَا يُزَكِّيهِ لَمَّا مَضَى ؛ لَأَنَّهُ مَمْلُوكٌ
لَهُ يَقْدِرُ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، فَلَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ ، كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ . الضَّرْبُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ
عَلَى مُعْسِرٍ ، أَوْ جَاحِدٍ ، أَوْ مُمَاطِلٍ لَهُ^(٥) . فَهَذَا هَلْ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ؟ عَلَى
رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَجِبُ ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَهْلِ
الْعِرَاقِ ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، أَشْبَهَ مَالَ الْمُكَاتِبِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ،
يُزَكِّيهِ إِذَا قَبَضَهُ لَمَّا مَضَى . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لَمَّا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الدَّيْنِ الْمَظْنُونِ ، قَالَ : إِنْ كَانَ صَادِقًا ، فَلْيُزَكَّ إِذَا قَبَضَهُ لَمَّا مَضَى .
وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . رَوَاهُمَا أَبُو عُبَيْدٍ^(٦) . وَلَأَنَّهُ مَمْلُوكٌ يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ،
فَوَجَبَتْ زَكَاتُهُ لَمَّا مَضَى ، كَالدَّيْنِ عَلَى الْمَلِيءِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالرَّوَايَتَيْنِ ، وَعَنْ
عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنِ ، وَاللَّيْثِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ : يُزَكِّيهِ إِذَا قَبَضَهُ لِعَامٍ

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ب : « كَعَرُوضٍ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « سَبِيلٌ » .

(٥) فِي ب ، م : « بِهِ » .

(٦) فِي : الْأَمْوَالِ ٤٣١ ، ٤٣٢ .

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدِيثَ عَلِيٍّ ، فِي : بَابِ وَمَا كَانَ لَا يَسْتَقِرُّ بِعَطِيَّةِ الْيَوْمِ وَيَأْخُذُهُ إِلَى يَوْمَيْنِ فَلْيُزَكَّهِ ، مِنْ
كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفُ ٣ / ١٦٣ .

وَاحِدٍ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا الْمَالَ فِي جَمِيعِ الْأَعْوَامِ^(٧) عَلَى حَالٍ وَاحِدٍ ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَسَاوَى فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ أَوْ سُقُوطِهَا ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْغَرِيمِ يَجْحَدُهُ فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ ، أَوْ فِيهِمَا .

فصل : وظاهرُ كلامِ أحمد ، / أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَالِ وَالْمُوجَّلِ ؛ لِأَنَّ الْبَرَاءَةَ تَصِحُّ مِنَ الْمُوجَّلِ ، وَلَوْلَا أَنَّهُ مَمْلُوكٌ لَمْ تَصِحَّ الْبَرَاءَةُ مِنْهُ ، لَكِنْ يَكُونُ فِي حُكْمِ الدَّيْنِ عَلَى الْمُعْسِرِ ، لِأَنَّهُ لَا^(٨) يُمَكِّنُ قَبْضَهُ فِي الْحَالِ .

فصل : وَلَوْ أُجْرَ دَارُهُ سَتَيْنِ بِأَرْبَعِينَ دِينَارًا ، مَلَكَ الْأَجْرَةَ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ ، وَعَلَيْهِ زَكَاةُ جَمِيعِهَا إِذَا حَالَ عَلَيْهِ^(٩) الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمُكْرَى عَلَيْهِ تَامٌ بِدَلِيلِ جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِيهَا بِأَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ . وَلَوْ كَانَتْ جَارِيَةً كَانَتْ لَهُ وَطْئُهَا ، وَكَوْنُهَا بَعَرَضِ الرَّجُوعِ لِإِنْفِسَاخِ الْعَقْدِ ، لَا يَمْنَعُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ ، كَالصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ . ثُمَّ إِنْ كَانَ قَدْ قَبِضَ الْأَجْرَةَ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ دَيْنًا فَهِيَ كَالدَّيْنِ ، مُعْجَلًا كَانَتْ أَوْ مُؤَجَّلًا . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُزَكِّيْهَا حَتَّى يَقْبِضَهَا ، وَيَحُولَ عَلَيْهِ حَوْلٌ^(١٠) ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَجْرَةَ لَا تُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ ، وَإِنَّمَا تُسْتَحَقُّ بِانْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ . وَهَذَا يُذَكِّرُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ رِوَايَةً أُخْرَى ، فِي مَنْ قَبِضَ مِنْ أَجْرِ عَقَارٍ نَصَابًا ، يُزَكِّيْهِ فِي الْحَالِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَحَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ حَالَ عَلَيْهِ حَوْلٌ^(١١) قَبْلَ قَبْضِهِ .

فصل : وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا بِعِشْرِينَ دِينَارًا ، أَوْ أَسْلَمَ نَصَابًا فِي شَيْءٍ ، فَحَالَ الْحَوْلُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الْمُشْتَرِيَ الْمَبِيعَ ، أَوْ يَقْبِضَ الْمُسْلِمَ فِيهِ وَالْعَقْدُ بَاقٍ ، فَعَلَى

(٧) فِي م : « الْأَحْوَالِ » .

(٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٠) فِي م : « الْحَوْلُ » .

البائع والمُسْلِم إليه زَكَاةُ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ ثَابِتٌ فِيهِ ، فَإِنْ انْفَسَخَ الْعَقْدُ لِتَلَفِ الْمَبِيعِ ، أَوْ تَعَذَّرَ الْمُسْلِمُ فِيهِ ، وَجِبَ رَدُّ الثَّمَنِ ، وَزَكَاتُهُ عَلَى الْبَائِعِ .

فصل : وَالْغَنِيمَةُ يَمْلِكُ الْغَانِمُونَ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهَا بِانْقِضَاءِ الْحَرْبِ ، فَإِنْ كَانَتْ جِنْسًا وَاحِدًا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَالْأَثْمَانِ وَالسَّائِمَةِ ، وَنَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْهَا نِصَابٌ ، فَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ إِذَا انْقَضَى الْحَوْلُ ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الدِّينِ عَلَى الْمَلِيءِ . وَإِذَا^(١) كَانَ دُونَ النَّصَابِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَائِمَةً أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهَا تَبْلُغُ النَّصَابَ ، فَتَكُونُ خُلْطَةً ، وَلَا تُضَمُّ إِلَى الْخُمْسِ ؛ لِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ . فَإِنْ كَانَتِ الْغَنِيمَةُ أَجْنَسًا ، كَابِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْسِمَ بَيْنَهُمْ قِسْمَةً بِحُكْمٍ ، فَيُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ أَيِّ أَصْنَافِ الْمَالِ شَاءَ ، فَمَا تَمَّ مِلْكُهُ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ / بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ . ١٤٩/٣ ظ

٤٦٢ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا غُصِبَ مَالًا ، زَكَاةُ إِذَا قَبْضَهُ لِمَا مَضَى ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، قَالَ : لَيْسَ هُوَ كَالدِّينِ الَّذِي مَتَى قَبْضُهُ زَكَاةُ ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُزَكِّيَهُ)

قَوْلُهُ : « إِذَا غُصِبَ مَالًا » . أَيْ إِذَا غُصِبَ الرَّجُلُ مَالًا ، فَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ الْمَرْفُوعُ مُسْتَتِرٌ فِي الْفِعْلِ ، وَالْمَالُ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، فَلِذَلِكَ نَصَبُهُ^(١) ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : « وَإِذَا غُصِبَ مَالُهُ » . وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ ، وَالْحُكْمُ فِي الْمَغْصُوبِ وَالْمَسْرُوقِ وَالْمَجْحُودِ وَالضَّالِّ وَاحِدٌ ، وَفِي جَمِيعِهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا زَكَاةَ فِيهِ . نَقَلَهَا الْأَثَرُمُ ، وَالْمِيمُونِيُّ . وَمَتَى عَادَ صَارَ كَالْمُسْتَفَادِ ، يَسْتَقْبَلُ بِهِ حَوْلًا . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي قَدِيمِ قَوْلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ خَرَجَ عَنْ يَدِهِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ ، وَصَارَ مَمْنُوعًا مِنْهُ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ زَكَاتُهُ ، كِمَالِ الْمُكَاتِبِ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ زَكَاتُهُ ؛ لِأَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ب : « وَإِنْ » .

(١) فِي ب ، م : « نَصَبِهِ » خَطَأً .

مِلْكُهُ عَلَيْهِ تَأْمٌ ، فَلَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ ، كَمَا لَوْ تُسِيىَ عِنْدَ مَنْ أُوْدَعَهُ ، أَوْ كَمَا لَوْ أُسِيرَ ، أَوْ حُبِسَ ، وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ ، وَعَلَى كِلْتَا الرَّاوِيَتَيْنِ لَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَبِضَهُ زَكَاتُهُ لِحَوْلٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْحَوْلِ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ حَصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي يَدِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ لَا تَسْقُطَ الزَّكَاةُ عَنْ حَوْلٍ وَاحِدٍ . وَلَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ وُجُوبِ الزَّكَاةِ إِذَا وُجِدَ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، يَمْنَعُ^(٢) ، كَنَقْصِ النَّصَابِ .

فصل : وَإِنْ كَانَ الْمَغْصُوبُ سَائِمَةً ، فَكَانَتْ^(٣) مَعْلُوفَةً عِنْدَ صَاحِبِهَا وَغَاصِبِهَا ، فَلَا زَكَاتَ فِيهَا ؛ لِفُقْدَانِ الشَّرْطِ . وَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً عِنْدَهُمَا ففِيهَا الزَّكَاةُ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ بِوُجُوبِهَا فِي الْمَغْصُوبِ . وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُوفَةً عِنْدَ صَاحِبِهَا ، سَائِمَةً عِنْدَ غَاصِبِهَا ، ففِيهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا زَكَاتَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا لَمْ يَرْضَ بِإِسَامَتِهَا ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ بِفَعْلِ الْغَاصِبِ ، كَمَا لَوْ رَعَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَيِّمَهَا . وَالثَّانِي ، عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ السَّوْمَ يُوجِبُ الزَّكَاةَ مِنَ الْمَالِكِ ، فَأَوْجَبَهَا مِنَ الْغَاصِبِ ، كَمَا لَوْ / كَانَتْ سَائِمَةً عِنْدَهُمَا ، وَكَمَا لَوْ غَصَبَ بَذْرًا ، ١٥٠/٣ وَفَزَرَعَهُ ، وَجَبَ الْعُشْرُ فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً عِنْدَ مَالِكِهَا ، مَعْلُوفَةً عِنْدَ غَاصِبِهَا ، فَلَا زَكَاتَ فِيهَا ؛ لِفُقْدَانِ الشَّرْطِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْعَلْفَ مُحَرَّمٌ ، فَلَمْ يُؤَثَّرْ فِي الزَّكَاةِ ، كَمَا لَوْ غَصَبَ أَثْمَانًا فَصَاغَهَا حَلِيًّا ، لَمْ تَسْقُطَ الزَّكَاةُ عَنْهَا بِصِيَاعَتِهِ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْآمِدِيُّ : هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْعَلْفَ إِنَّمَا أُسْقِطَ الزَّكَاةُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُؤْتَةِ ، وَهَهُنَا لَا مُؤْتَةَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّ السَّوْمَ شَرْطٌ لَوُجُوبِ الزَّكَاةِ وَلَمْ يُوجَدْ ، فَلَمْ تَجِبْ الزَّكَاةُ ، كَنَقْصِ النَّصَابِ وَالْمِلْكِ . وَقَوْلُهُ : إِنَّ الْعَلْفَ مُحَرَّمٌ . غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَإِنَّمَا الْمُحَرَّمُ الْعَصَبُ ، وَإِنَّمَا الْعَلْفُ تَصَرَّفٌ مِنْهُ فِي مَالِهِ بِإِطْعَامِهَا إِيَّاهُ ، وَلَا تَحْرِيمَ فِيهِ ، وَهَذَا لَوْ غَلَفَهَا عِنْدَ

(٢) فِي الْأَصْلِ : « مَنَعٌ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

مَالِكِهَا ، لَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْهِ . وَمَا ذَكَرَهُ الْآمِدِيُّ مِنْ خِيفَةِ الْمُؤْتَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَإِنَّ الْخِيفَةَ لَا تُعْتَبَرُ بِنَفْسِهَا ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ بِمِطْنَتِهَا ، وَهِيَ (٤) السَّوْمُ ، ثُمَّ يَبْطُلُ مَا ذَكَرَهُ بِمَا إِذَا كَانَتْ مَعْلُوفَةً عِنْدَهُمَا جَمِيعًا ، وَيَبْطُلُ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي بِمَا إِذَا عَلَفَهَا مَالِكُهَا عَلْفًا مُحَرَّمًا ، أَوْ أَتْلَفَ شَاةٌ مِنَ النَّصَابِ ، فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ ، وَتَسْقُطُ بِهِ الزَّكَاةُ . وَأَمَّا إِذَا غَضِبَ ذَهَبًا فَصَاغَهُ حَلِيًّا ، فَلَا يُشْبِهُ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ ، فَإِنَّ الْعَلْفَ فَاتٌ بِهِ شَرْطُ الْوُجُوبِ ، وَالصِّيَاغَةُ لَمْ يَفُتْ بِهَا شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ فِي كَوْنِهَا مُسْقِطَةً بِشَرْطِ كَوْنِهَا مُبَاحَةً ، فَإِذَا كَانَتْ مُحَرَّمَةً لَمْ يُوْجَدْ شَرْطُ الْإِسْقَاطِ ، وَلَئِنْ الْمَالِكُ لَوْ عَلَفَهَا عَلْفًا مُحَرَّمًا لَسَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَلَوْ صَاغَهَا صِيَاغَةً مُحَرَّمَةً ، لَمْ تَسْقُطْ ، فَافْتَرَقَا ، وَلَوْ غَضِبَ حَلِيًّا مُبَاحًا ، فَكَسَرَهُ ، أَوْ ضَرَبَهُ دَرَاهِمَ ، أَوْ دَنَانِيرَ ، وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْقِطَ لِلزَّكَاةِ زَالَ . فَوَجَبَتْ الزَّكَاةُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ ، كَمَا لَوْ غَضِبَ مَعْلُوفَةً فَأَسَامَهَا . وَلَوْ غَضِبَ عُرُوضًا ، فَاتَّجَرَ فِيهَا ، لَمْ تَجِبْ فِيهَا الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ التَّجَارَةِ شَرْطٌ ، وَلَمْ تُوجَدْ مِنَ الْمَالِكِ ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ عِنْدَ مَالِكِهَا ، أَوْ لَمْ تَكُنْ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ النِّيَّةِ شَرْطٌ ، وَلَمْ يَنْوَ التَّجَارَةَ بِهَا عِنْدَ الْغَاصِبِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ فِيهَا (٥) الزَّكَاةُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ عِنْدَ مَالِكِهَا ، وَاسْتَدَامَ النِّيَّةَ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ بِغَضَبِهَا ، وَإِنْ تَوَيَّ بِهَا الْغَاصِبُ الْقُنْيَةَ . وَكُلُّ مَوْضِعٍ أَوْجَبْنَا الزَّكَاةَ ، فَعَلَى الْغَاصِبِ ضَمَانُهَا ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ حَصَلَ فِي يَدِهِ ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ ، كَتَلَفِهِ .

فصل : إِذَا ضَلَّتْ وَاحِدَةٌ مِنَ النَّصَابِ ، أَوْ أَكْثَرُ ، أَوْ غُصِبَتْ ، فَتَقْصَرُ النَّصَابُ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَمَا لَوْ ضَلَّ جَمِيعُهُ أَوْ غُصِبَ . لَكِنْ إِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَعَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ عَنِ الْمَوْجُودِ / عِنْدَهُ . وَإِذَا رَجَعَ الضَّالُّ أَوْ الْمَغْصُوبُ ، أُخْرِجَ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ رَجَعَ جَمِيعُهُ .

ظ ١٥٠/٣

(٤) فِي م : « وَهِيَ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

فصل : وإن أسير المالك لم تسقط عنه الزكاة ، سواء حبل بينه وبين ماله ، أو لم يحل ؛ لأن تصرفه في ماله نافذ ، يصح بيعه ، وهبته ، وتوكيله فيه .

فصل : وإن ارتد قبل مضي الحول ، وحال الحول وهو مرتد ، فلا زكاة عليه . نص عليه . لأن الإسلام شرط لجوب الزكاة ، فعدمه في بعض الحول يسقط الزكاة ، كالمالك والنصاب . وإن رجع إلى الإسلام قبل مضي الحول ، استأنف حولًا ؛ لما ذكرنا . قال أحمد : إذا أسلم المرتد ، وقد حال على ماله الحول ، فإن المال له ، ولا يزكيه حتى يستأنف به الحول ؛ لأنه كان ممنوعًا منه ، فأما إن ارتد بعد الحول ، لم تسقط الزكاة عنه . وهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : تسقط ؛ لأن من شرطها النية ، فسقطت بالردة ، كالصلاة . ولنا ، أنه حق مال ، فلا يسقط بالردة كالدين ، وأما الصلاة فلا تسقط أيضا ، لكن لا يطالب بفعلها ؛ لأنها لا تصح منه ، ولا تدخلها النيابة ، فإذا عاد وجبت عليه ، والزكاة تدخلها النيابة ، ^(٦) ولا تسقط بالردة كالدين ^(٦) ، وبأخذها الإمام من الممتنع ، وكذا ههنا يأخذها الإمام من ماله ، كما يأخذها من المسلم الممتنع . فإن أسلم بعد أخذها ، لم يلزمه أدائها ^(٧) ؛ لأنها سقطت عنه بأخذها ، كما تسقط بأخذها من المسلم الممتنع . ويحتمل أن لا تسقط ؛ لأن الزكاة عبادة ، فلا تحصل من غير نية . وأصل هذا ما لو أخذها الإمام من المسلم الممتنع ، وقد ذكر في غير هذا . وإن أخذها غير الإمام ، أو نائبه ، لم تسقط عنه ؛ لأنه لا ولاية له عليه ، فلا يقوم مقامه بخلاف نائب الإمام . وإن أداها في حال ردته ، لم تجزه ؛ لأنه كافر ، فلا تصح منه كالصلاة .

(٦-٦) سقط من : ب .

(٧) في م : « أدائه » .

٤٦٣ - مسألة ؛ قال : (واللُّقْطَةُ إِذَا صَارَتْ بَعْدَ الْحَوْلِ كَسَائِرِ مَالِ الْمُلتَقِطِ ، اسْتَقْبَلَ بِهَا حَوْلًا ، ثُمَّ زَكَّاهَا ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا زَكَّاهَا لِلْحَوْلِ الَّذِي كَانَ الْمُلتَقِطُ مَمْنُوعًا مِنْهَا)

ظاهرُ المذهبِ أَنَّ اللُّقْطَةَ تُمْلِكُ بِمُضِيِّ حَوْلِ التَّعْرِيفِ ، واختارَ أبو الخطَّابِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا / حتى يختار . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ، ويُذَكَّرُ في مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ١٥١/٣ تعالى . ومتى مَلَكَهَا اسْتَأْنَفَ حَوْلًا ، فَإِذَا مَضَى وَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاتُهَا . وَحَكَى الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ ، أَنَّهُ إِذَا مَلَكَهَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِثْلُهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً ، أَوْ قِيمَتُهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مِثْلِيَّةً . وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ . ويُذَكَّرُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى . وَمُقْتَضَى هَذَا أَنْ لَا تَجِبَ عَلَيْهِ زَكَاتُهَا ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ ، فَمَنْعَ الزَّكَاةِ ، كَسَائِرِ الدُّيُونِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهَا لِمَعْنَى آخَرَ ، وهو أَنَّ مِلْكَهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ عَلَيْهَا ، وَلِصَاحِبِهَا أَخْذُهَا مِنْهُ مَتَى وَجَدَهَا . والمذهبُ مَا ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي يُفْضِي إِلَى ثُبُوتِ مُعَاوَضَةٍ فِي حَقِّ مَنْ لَا وَلَايَةَ عَلَيْهِ ، بِغَيْرِ فِعْلِهِ ، وَلَا اخْتِيَارِهِ ، وَيَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ يَمْنَعَ الدَّيْنُ الَّذِي عَلَيْهِ الْإِمِيرَاتُ وَالْوَصِيَّةُ ، كَسَائِرِ الدُّيُونِ ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ . وما ذَكَرَهُ ابنُ عَقِيلٍ : يَبْطُلُ بِمَا وَهَبَهُ الْأَبُ لِوَلَدِهِ ، وَبَنَصِفَ الصَّدَاقِ ، فَإِنَّ لَهَا اسْتِرْجَاعَهُ ، وَلَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ ، فَأَمَّا رَبُّهَا إِذَا جَاءَ فَأَخْذَهَا ، فَذَكَرَ الْخِرَقِيُّ أَنَّهُ يُزَكِّيها لِلْحَوْلِ الَّذِي كَانَ الْمُلتَقِطُ مَمْنُوعًا مِنْهَا ، وهو حَوْلُ التَّعْرِيفِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي الضَّالِّ رِوَايَتَيْنِ وَهَذَا مِنْ جُمْلَتِهِ . وعلى مُقْتَضَى قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنَّ الْمُلتَقِطَ لو لَمْ يَمْلِكُهَا مِثْلُ مَنْ لَمْ يُعْرِفْهَا ، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى مُلتَقِطِهَا ، وَإِذَا جَاءَ رَبُّهَا زَكَّاهَا لِلزَّمانِ كُلِّهِ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهَا إِذَا^(١) كَانَتْ مَاشِيَةً بِشَرْطِ^(٢) (أَنْ تَكُونَ^(٢) سَائِمَةً عِنْدَ الْمُلتَقِطِ ، فَإِنْ عَلَفَهَا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ، عَلَى مَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « إِنْ » .

(٢-٢) فِي م : « كَوْنُهَا » .

ذَكَرْنَا فِي الْمَعْصُوبِ .

٤٦٤ - مسألة ؛ قال : (وَالْمَرْأَةُ إِذَا قَبِضَتْ صَدَاقَهَا زَكَّاهُ لِمَا مَضَى)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الصَّدَاقَ فِي الذِّمَّةِ دَيْنٌ لِلْمَرْأَةِ ، حُكْمُهُ حُكْمُ الدُّيُونِ ، عَلَى مَا مَضَى ، إِنْ كَانَ عَلَى مِلْيَةٍ بِهِ فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِيهِ ، إِذَا قَبِضَتْهُ أَدَّتْ لِمَا مَضَى ، وَإِنْ كَانَ عَلَى مُعْسِرٍ أَوْ جَاحِدٍ فَعَلَى الرَّوَائِثِ . وَاخْتَارَ الْخَرَقِيُّ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِيهِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ فِي الذِّمَّةِ ، فَهُوَ كَثْمَنِ مَبِيعِهَا ، فَإِنْ سَقَطَ نِصْفُهُ بِطَلَاقِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَأَخَذَتِ النِّصْفَ ، فَعَلَيْهَا زَكَاةُ مَا قَبِضَتْهُ ، دُونَ مَا لَمْ تَقْبِضْهُ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ لَمْ تَتَعَوَّضْ عَنْهُ ، وَلَمْ تَقْبِضْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا تَعَذَّرَ قَبْضُهُ لِفَلَسِي أَوْ جَحْدٍ . / وَكَذَلِكَ لَوْ سَقَطَ (الصَّدَاقُ كُلُّهُ) قَبْلَ قَبْضِهِ ، لِإِنْفِسَاخِ النِّكَاحِ بِأَمْرِ مِنْ جِهَتِهَا ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا زَكَاةُهُ^(١) لِمَا ذَكَرْنَا . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ دَيْنٍ يَسْقُطُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ غَيْرِ إِسْقَاطِ صَاحِبِهِ ، أَوْ أَيْسَ^(٢) صَاحِبِهِ مِنْ اسْتِيفَائِهِ . وَالْمَالُ الضَّالُّ ، إِذَا يَتَسَّرَ مِنْهُ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَى صَاحِبِهِ ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ مُوَاسَاةٌ ، فَلَا تَلْزُمُهُ^(٣) الْمُوَاسَاةُ إِلَّا فِيمَا^(٤) حَصَلَ لَهُ . وَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ نِصَابًا ، فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، ثُمَّ سَقَطَ نِصْفُهُ ، وَقَبِضَتِ النِّصْفَ ، فَعَلَيْهَا زَكَاةُ النِّصْفِ الْمَقْبُوضِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ فِيهِ ، ثُمَّ سَقَطَتْ مِنْ نِصْفِهِ لِمَعْنَى اخْتِصَرَّ بِهِ ، فَاخْتَصَرَ السَّقُوطُ بِهِ . وَإِنْ مَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ قَبْلَ قَبْضِهِ ، ثُمَّ قَبِضَتْهُ كُلُّهُ ، زَكَّاهُ لِذَلِكَ الْحَوْلِ . وَإِنْ مَضَتْ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ قَبْلَ قَبْضِهِ ، ثُمَّ قَبِضَتْهُ ، زَكَّاهُ لِمَا مَضَى كُلُّهُ ، مَا لَمْ يَنْقُصْ عَنِ النِّصَابِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَجِبُ عَلَيْهَا الزَّكَاةُ مَا لَمْ تَقْبِضْهُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَمَّا لَيْسَ

(١-١) فِي م : « كُلُّ الصَّدَاقِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « زَكَاةٌ » .

(٣) فِي ب ، م : « يَتَسَّرَ » .

(٤) فِي ب ، م : « تَلْزَمُ » .

(٥) فِي ب ، م : « مِمَّا » .

بِمَالٍ ، فلا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، كَدَيْنِ الْكِتَابَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ دَيْنٌ يُسْتَحَقُّ قَبْضُهُ ، وَيُجْبَرُ الْمَدِينُ عَلَى أَدَائِهِ ، فَوَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَثْمَنِ الْمَبِيعِ . وَيُفَارِقُ دَيْنَ الْكِتَابَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَحَقُّ قَبْضُهُ ، وَلِلْمُكَاتِبِ الْامْتِنَاعُ مِنْ أَدَائِهِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُمْ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ عَوَضٌ عَنْ مَالٍ .

فصل : فَإِنْ قَبِضَتْ صَدَاقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَمَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ ، فَزَكَّاهُ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، رَجَعَ عَلَيْهَا ^(٦) بِنِصْفِهِ ، وَكَانَتْ الزَّكَاةُ مِنَ النِّصْفِ الْبَاقِي لَهَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِ : يَرْجِعُ الزَّوْجُ بِنِصْفِ الْمَوْجُودِ وَنِصْفِ قِيَمَةِ الْمُخْرَجِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَلَفَ الْكُلُّ رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ قِيَمَتِهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا تَلَفَ الْبَعْضُ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ ^(٧) . وَلَأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الرُّجُوعُ فِي الْعَيْنِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَى الْقِيَمَةِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَلَفْ مِنْهُ شَيْءٌ . وَيُخْرِجُ عَلَى هَذَا مَا لَوْ تَلَفَ كُلُّهُ ، فَإِنَّهُ مَا أُمَكِّنُهُ الرُّجُوعُ فِي الْعَيْنِ . وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ ، لَمْ يَكُنْ لَهَا ^(٨) الْإِخْرَاجُ مِنَ النَّصَابِ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ تَعَلَّقَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرِكَةِ ، وَالزَّكَاةُ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرِكَةِ ، لَكِنْ تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ يَقْتَسِمَانِ ^(٩) ، ثُمَّ تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ حِصَّتِهَا . فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ مَلَكَ النِّصْفَ ^{١٥٢/٣} مُشَاعًا ، وَكَانَ حُكْمُ ذَلِكَ / كَمَا لَوْ بَاعَ نِصْفَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ مُشَاعًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا حُكْمَهُ .

فصل : فَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ دَيْنًا ، فَأُبْرَأَتِ الزَّوْجَ مِنْهُ بَعْدَ مَضِيِّ الْحَوْلِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهَا الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهَا تَصَرَّفَتْ فِيهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ قَبِضَتْهُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، زَكَاتُهُ عَلَى الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ مَا مَلَكَ عَلَيْهِ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ

(٦) فِي ب ، م : « فِيهَا » .

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٧ .

(٨) فِي الْأَصْلِ ، م : « لَهُ » .

(٩) فِي ب ، م : « يَقْسِمَانِهِ » .

عنه . والأوّل أصحّ ، وما ذكرنا لهذه الرواية لا يصحّ ؛ فإنّ (١٠) الزّوج لم يملك شيئاً ، وإنّما سقط الدّين عنه ، ثم لو ملك في الحال لم يقتض هذا وجوب زكاة ما مضى . ويحتمل أن لا تجب الزكاة على واحد منهما ؛ لما ذكرنا في الزّوج ، والمرأة لم تقبض الدّين ، فلم تلزمها زكاته ، كما لو سقط بغير إسقاطها ، وهذا إذا كان الدّين ممّا تجب فيه الزكاة إذا قبضته (١١) ، فأما إن كان ممّا لا زكاة فيه ، فلا زكاة عليها بحال . وكلّ دين على إنسان أبرأه صاحبه منه بعد مضى الحول عليه ، فحكمه حكم الصّدق فيما ذكرنا . قال أحمد : إذا وهبت المرأة مهرها لزوجها ، وقد مضى له عشر سنين ، فإنّ الزكاة (١٢) على المرأة ؛ لأنّ المال كان لها . وإذا وهب رجل لرجل مالاً ، فحال الحول ، ثم ارتجعه الواهب ، فليس له أن يرتجعه ، فإن ارتجعه فالزكاة على الذي كان عنده . وقال في رجل باع شريكه نصيبه من داره ، فلم يعطه شيئاً ، فلمّا كان بعد سنة ، قال : ليس عندي دراهم فأقلني ، فأقاله ، قال : عليه أن يزكّي ؛ لأنّه قد ملكه حوّلًا .

٤٦٥ - مسألة ؛ قال : (والماشية إذا بيعت بالخيار ، فلم ينقض الخيار حتى ردّت ، استقبل بها البائع حوّلًا ، سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري ؛ لأنّه تجديّد ملك)

ظاهر المذهب ، أن البيع بشرط الخيار ينقل الملك إلى المشتري عقيبه ، ولا يقف على انقضاء الخيار ، سواء كان الخيار لهما أو لأحدهما . وعن أحمد ، أنّه لا ينتقل حتى ينقض الخيار . وهو قول مالك . وقال أبو حنيفة : لا ينتقل إن كان للبائع ، وإن كان للمشتري خرج عن البائع ، ولم يدخل في ملك المشتري . وعن الشافعي ثلاثة أقوال ، قولان كالروايتين ، وقول ثالث ، وهو (١) أنّه مراعى ، فإنّ

(١٠) في ب ، م : « لأن » .

(١١) في ب ، م : « قبضه » .

(١٢) في م : « زكاته » .

(١) سقط من : ب ، م .

١٥٢/٣ ظ فَسَخَاهُ تَبَيَّنَا أَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِلْ ، وَإِنْ أَمْضِيَاهُ / تَبَيَّنَا أَنَّهُ انْتَقَلَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ بَيْعٌ صَحِيحٌ فَنُقِلَ الْمِلْكُ عَقِيْبَهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُشْتَرَطِ الْخِيَارُ . وَإِنْ كَانَ الْمَالُ زَكَائِيًّا انْقَطَعَ الْحَوْلُ بِيْعِهِ ، لِزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ ، فَإِنْ اسْتَرَدَّهُ أَوْ رُدَّ عَلَيْهِ اسْتَأْنَفَ حَوْلًا ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ مُتَجَدِّدٌ حَدَثَ بَعْدَ زَوَالِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَسْتَأْنِفَ لَهُ حَوْلًا ، كَمَا لَوْ كَانَ الْبَيْعُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ خِيَارٍ . وَهَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ فَسَخَا الْبَيْعُ فِي مُدَّةِ الْمَجْلِسِ بِخِيَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ (٢) لَا يَمْنَعُ نَقْلَ الْمِلْكِ أَيْضًا ، فَهُوَ كَخِيَارِ الشَّرْطِ . وَلَوْ مَضَى الْحَوْلُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، ثُمَّ فَسَخَا الْبَيْعُ ، كَانَتْ زَكَائِيَّةٌ عَلَى الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ . وَإِنْ قُلْنَا بِالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ بِيْعِهِ ؛ (٣) لِأَنَّ مِلْكَ الْبَائِعِ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ . وَلَوْ حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، كَانَتْ زَكَائِيَّةٌ عَلَى الْبَائِعِ ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، فَالْبَيْعُ بِحَالِهِ ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْهُ بَطَلَ الْبَيْعُ فِي الْمُخْرَجِ ، وَهَلْ يَبْطُلُ فِي الْبَاقِي ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ . وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا حَتَّى سَلَّمَهُ إِلَى الْمُشْتَرِي ، وَانْقَضَتْ مُدَّةُ الْخِيَارِ ، لَزِمَ الْبَيْعُ فِيهِ ، وَكَانَ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ مِنْ غَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ بَاعَ مَا وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِ . وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا ، فَهَلَّ هَلَالُ شَوَّالٍ ، ففَطَرْتُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَإِنْ كَانَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ ، وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، هِيَ عَلَى الْبَائِعِ ، إِنْ كَانَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ؛ (٤) لِأَنَّهُ مِلْكُهُ ، وَلِأَنَّهُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ .

(٢) سقط من : م .

(٣-٣) في ب ، م : « لِأَنَّهُ مِلْكُ الْبَائِعِ وَلَمْ » .

(٤-٤) سقط من : الأصل ، ب .

باب زكاة الفطر^(٥)

قال ابن المنذر : أجمع^(٦) كل من نحفظ عنه من^(٦) أهل العلم ، على أن صدقة الفطر فرض . وقال إسحاق : هو كالإجماع من أهل العلم . وزعم ابن عبد البر أن بعض المتأخرين من أصحاب مالك وداود ، يقولون : هي سنة مؤكدة . وسائر العلماء على أنها واجبة ؛ لما روى ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ، صاعاً من تمر^(٧) ، أو صاعاً من شعير ، على كل حر وعبد ، ذكر وأنثى من المسلمين . متفق عليه^(٨) . وللبخاري : والصغير والكبير من المسلمين . وعنه ، أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج

(٥) في م : « صدقة » .

(٦-٦) سقط من : الأصل ، ب .

(٧) في م زيادة : « أو صاعاً من أقط » : وانظر ما يأتي في حديث أبي سعيد .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب فرض صدقة الفطر ، وباب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ، وباب صدقة الفطر على الحر والمملوك ، وباب صدقة الفطر على الصغير والكبير ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . ومسلم ، في : باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٧ ، ٦٧٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كم يؤدى في صدقة الفطر ؟ ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في صدقة الفطر ، من أبواب الزكاة عارضة الأحوذى ٣ / ١٨٢-١٨٤ . والنسائي ، في : باب فرض زكاة رمضان ، وباب فرض زكاة رمضان على المملوك ، وباب فرض زكاة رمضان على الصغير ، وباب فرض زكاة رمضان على المسلمين دون المعاهدين ، وباب كم فرض ، وباب السلت ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٤-٣٦ ، ٤١ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٤ . والدارمي ، في : باب في زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٩٢ . والإمام مالك ، في : باب ملكية زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥٥ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ١١٤ ، ١٣٧ .

الناس إلى الصَّلَاة . وعن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^(٩) قال : كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ^(١٠) ، أَوْ صَاعًا مِنْ / زَبِيبٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١١) . قال سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾^(١٢) : هُوَ زَكَاةُ الْفِطْرِ . وَأُضِيفَتْ هَذِهِ الزَّكَاةُ إِلَى الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِالْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ . قال ابنُ قُتَيْبَةَ^(١٣) : وَقِيلَ لَهَا فِطْرَةٌ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَةَ الْخَلْقَةُ ، قال اللهُ تَعَالَى : ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ

(٩) سقط من : الأصل ، ب .

(١٠) الأقط يتخذ من اللبن المخيض ، يطبخ ثم يترك حتى يمتص .

(١١) أخرج الأول البخارى ، فى : باب فرض صدقة الفطر ، وباب الصدقة قبل العيد ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . ومسلم ، فى : باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٩ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب متى تؤدى ، وباب كم يؤدى فى صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٧٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى تقديمها قبل الصلاة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحمدي ٣ / ١٨٧ . والنسائى ، فى : باب فرض زكاة رمضان على المسلمين دون المعاهدين ، وباب الوقت الذى يستحب أن تؤدى صدقة الفطر فيه ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٦ ، ٤١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٦٧ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٥٧ .

والثانى أخرجه البخارى ، فى : باب صدقة الفطر صاع من طعام ، وباب صاع من زبيب ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . ومسلم ، فى : باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٨ ، ٦٧٩ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب كم يؤدى فى صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى صدقة الفطر ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحمدي ٣ / ١٧٩ . والنسائى ، فى : باب التمر فى زكاة الفطر ، وباب الزبيب ، وباب الدقيق ، وباب الشعير ، وباب الأقط ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٨ - ٤٠ . وابن ماجه ، فى : باب صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٥ . والدارمى ، فى : باب فى زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ١ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ . والإمام مالك ، فى : باب ملكية زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٨٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢٣ ، ٧٣ ، ٩٨ .

(١٢) سورة الأعلى ١٤ .

(١٣) فى غريب الحديث ١ / ١٨٤ .

عَلَيْهَا ﴿١٤﴾ . أَى جِبِلَّتِهِ التّى جَبَلَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، وَهَذِهِ يُرَادُ بِهَا الصَّدَقَةُ عَنْ الْبَدَنِ وَالنَّفْسِ ، كَمَا كَانَتْ الْأَوَّلَى صَدَقَةً عَنِ الْمَالِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَهَلْ تُسَمَّى فَرَضًا مَعَ الْقَوْلِ بِوُجُوبِهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا فَرَضٌ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ . وَإِلْجِمَاعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا فَرَضٌ ؛ وَلَئِنَّ الْفَرَضَ إِنْ كَانَ الْوَاجِبَ فَهِيَ وَاجِبَةٌ ، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبَ الْمُتَأَكَّدَ فَهِيَ مُتَأَكَّدَةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا .

٤٦٦ - مسألة ؛ قال : (وَزَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، مَعَ (الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ) ، وَالذَّكُورِيَّةِ وَالْأُنْثَوِيَّةِ ، فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَامَّةً ، وَتَجِبُ عَلَى الْيَتِيمِ ، وَيُخْرِجُ عَنْهُ وَلِيُّهُ مِنْ مَالِهِ ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي هَذَا ، إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، قَالَ : لَيْسَ فِي مَالِ الصَّغِيرِ (٢) مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَدَقَةٌ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ : صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى مَنْ صَامَ مِنَ الْأَحْرَارِ ، وَعَلَى الرَّقِيقِ . وَعُمُومُ قَوْلِهِ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، يَقْتَضِي وَجُوبَهَا عَلَى الْيَتِيمِ ، وَلَئِنَّهُ مُسْلِمٌ فَوَجَبَتْ فِطْرَتُهُ كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ أَبٌ .

فصل : لَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا . وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ خِلَافًا فِي الْحُرِّ الْبَالِغِ . وَقَالَ إِمَامُنَا ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : لَا تَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَيْضًا ، وَلَا عَلَى الصَّغِيرِ . وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ

(١٤) سورة الروم ٣٠ .

(١-١) فِي م : « الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ » .

(٢-٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب .

جُبَيْرٌ ، وَالتَّحَعِّي ، وَالتَّوْرِي ، وَإِسْحَاقُ^(٣) ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، أَنَّ عَلَى السَّيِّدِ الْمُسْلِمِ أَنْ يُخْرِجَ الْفِطْرَةَ عَنْ عَبْدِهِ الذَّمِّي . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُخْرِجُ عَنْ ابْنِهِ الصَّغِيرِ إِذَا ارْتَدَّ . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَتَدَا عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ ، / يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ ، أَوْ مَجُوسِيٍّ ، نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ »^(٤) . وَلَئِنْ كُلَّ زَكَاةٍ وَجَبَتْ بِسَبَبِ عَبْدِهِ الْمُسْلِمِ ، وَجَبَتْ بِسَبَبِ عَبْدِهِ الْكَافِرِ ، كَزَكَاةِ التَّجَارَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ : « مِنَ الْمُسْلِمِينَ »^(٥) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٦) ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّبَائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ . إِسْنَادُهُ حَسَنٌ^(٧) . وَحَدِيثُهُمْ لَا نَعْرِفُهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَصْحَابُ الدَّوَابِّ وَجَامِعُو السُّنَنِ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ يُخَالِفُهُ ، وَهُوَ رَأَى حَدِيثَهُمْ . وَزَكَاةُ التَّجَارَةِ تَجِبُ عَنِ الْقِيَمَةِ ، وَلِذَلِكَ تَجِبُ فِي سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ وَسَائِرِ الْأَمْوَالِ ، وَهَذِهِ طُهْرَةٌ لِلْبَدَنِ ، وَلِهَذَا اخْتُصَّ بِهَا الْأَدَمِيُّونَ ، بِخِلَافِ زَكَاةِ التَّجَارَةِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ لِكَافِرٍ عَبْدٌ مُسْلِمٌ ، وَهَلْ هَلَالُ شَوَّالٍ وَهُوَ فِي مِلْكِهِ ، فَحُكِّي عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ عَلَى الْكَافِرِ إِخْرَاجَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنْهُ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ . وَهُوَ^(٨) قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) أخرجه الدارقطني بدون لفظ : « مجوسي » ، في : باب زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ١٥٠ / ٢ .

وانظر كلام الدارقطني عقيبه ، وكلام الزيلعي في وضعه . نصب الراية ٢ / ٤١٢ .

(٥) في لفظ البخاري ، في صفحة ٢٨١ .

(٦) في : باب زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٣ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٥ .

(٧) في الأصل : « جيد » .

(٨) في م : « وهذا » .

من نَحَفَظُ عنه من أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا صَدَقَةَ عَلَى الذَّمِّ فِي عَبْدِهِ الْمُسْلِمِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مِنْ الْمُسْلِمِينَ » . وَلَأَنَّهُ كَافِرٌ ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِطْرَةُ كَسَائِرِ الْكُفَّارِ ، وَلَئِنْ الْفِطْرَةُ زَكَاةٌ فَلَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ ، كَزَكَاةِ الْمَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْعَبْدَ مِنْ أَهْلِ الطُّهْرَةِ ، فَوَجِبَ أَنْ تُؤَدَّى عَنْهُ الْفِطْرَةُ ، كَمَا لو كَانَ سَيِّدُهُ مُسْلِمًا ، وَقَوْلُهُ : « مِنَ الْمُسْلِمِينَ » يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمُؤَدَّى عَنْهُ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لو كَانَ لِلْمُسْلِمِ عَبْدٌ كَافِرٌ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ ، وَلَأَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ كُلَّ عَبْدٍ وَصَغِيرٍ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْمُؤَدَّى عَنْهُ ، لَا الْمُؤَدَّى ، وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي هَذَا وَجْهَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ .

٤٦٧ - مسألة ؛ قال : (صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهُوَ خُمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ)

وَجُمِلَتْهُ أَنْ الْوَاجِبَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعٌ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ ، لَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ أَجْنَاسِ الْمُخْرَجِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَالْحَسَنِ ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ ، / وَرَوَى عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَمُعَاوِيَةَ ، أَنَّهُ يُجْزَى نِصْفُ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ خَاصَّةً . وَهُوَ مَذْهَبُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَعِمْرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، («عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ») ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، فَرَوَى صَاعٌ ، وَرَوَى نِصْفُ صَاعٍ . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الزُّبَيْرِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، صَاعٌ ، وَالْأُخْرَى ، نِصْفُ صَاعٍ . وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَى ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي (٢) صُعَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١-١) فِي الْأَصْلِ : « وَعُرْوَةُ وَالزُّبَيْرِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

أَنَّهُ قَالَ : « صَاعٌ مِنْ قَمْحٍ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣) . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًّا فِي فِجَاجٍ مَكَّةَ : « أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى ، حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ ، صَغِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ ، مُدَّانٍ مِنْ قَمْحٍ أَوْ سِوَاهُ ^(٤) صَاعًا مِنْ طَعَامٍ » ^(٥) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ ^(٦) حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَقَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ عَبْدِ الْخَالِقِ الشَّيْبَانِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : كَانَتْ الصَّدَقَةُ تُدْفَعُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ، نِصْفَ صَاعٍ بُرٍّ . وَقَالَ هُشَيْمٌ : أَخْبَرَنِي سَفْيَانُ بْنُ حَسِينٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ ذَكَرَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، فَحَضَّ عَلَيْهَا وَقَالَ : « نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ، أَوْ صَاعٌ مِنْ ^(٧) تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، عَنْ كُلِّ ^(٨) حُرٍّ وَعَبْدٍ ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى » ^(٩) . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قَالَ : كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجْهُ حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ ، فَتَكَلَّمْ ، فَكَانَ فِيْمَا ^(١٠) كَلَّمَ النَّاسَ : إِنِّي لَأَرَى مُدَّيْنٍ مِنَ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ^(١١) . فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَلَا أَرَأَى أَنْ أُخْرِجْهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجْهُ . وَرَوَى ابْنُ عَمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، قَالَ ^(١٢) فَعَدَلَ النَّاسُ إِلَى

(٣) في : باب من روى نصف صاع من قمح ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٥ .

(٤) في م : « سواها » .

(٥) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في صدقة الفطر ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذی ٣ / ١٨١ .

(٦) في م زيادة : « صحيح » . وليس عند الترمذی .

(٧) سقط من : الأصل ، ب .

(٨) في الأصل زيادة : « واحد » .

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في صدقة الفطر من قال نصف صاع بر ، من كتاب الزكاة . المصنف

٣ / ١٧٠ ، ١٧١ .

(١٠) في م : « مما » .

(١١) سقط من : ١ ، م .

نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١٢) ، وَلَأنَّهُ جِنْسٌ يُخْرَجُ فِي صَدَقَةِ / الْفِطْرِ ، ١٥٤/٣ ظ
فَكَانَ قَدْرُهُ صَاعًا كَسَائِرِ الْأَجْناسِ . وَأَحَادِيثُهُمْ لَا تَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ ابْنُ
الْمُنْذِرِ . وَحَدِيثُ ثَعْلَبَةَ تَفَرَّدَ^(١٣) بِهِ النُّعْمَانُ بْنُ رَاشِدٍ . قَالَ الْبُخَارِيُّ : هُوَ يَهُمُّ
كَثِيرًا ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي الْأَصْلِ . وَقَالَ مُهَنَّأٌ : ذَكَرْتُ لِأَحْمَدَ حَدِيثَ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي
صُعَيْرٍ ، فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ . فَقَالَ : لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، إِنَّمَا هُوَ
مُرْسَلٌ ، يَرْوِيهِ^(١٤) «مَعْمَرُ بْنُ جَرِيحٍ»^(١٥) ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا . قُلْتُ : مِنْ قَبْلِ مَنْ
هَذَا ؟ قَالَ : مِنْ قَبْلِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ ، لَيْسَ هُوَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ . وَضَعَفَ
حَدِيثَ ابْنِ أَبِي صُعَيْرٍ . وَسَأَلْتُهُ عَنْ ابْنِ أَبِي صُعَيْرٍ ، أَمْعُرُوفٌ هُوَ ؟ قَالَ : مَنْ يَعْرِفُ
ابْنَ أَبِي صُعَيْرٍ ، لَيْسَ هُوَ بِمَعْرُوفٍ . وَذَكَرَ أَحْمَدُ ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، ابْنَ أَبِي
صُعَيْرٍ ، فَضَعَّفَاهُ جَمِيعًا . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَيْسَ دُونَ الزُّهْرِيِّ مَنْ يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ .
وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجُوزْجَانِيُّ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ،
عَنِ النُّعْمَانِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ ثَعْلَبَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
«أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ قَمْحٍ» أَوْ قَالَ : «بُرٌّ» ، عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ ، صَغِيرٍ أَوْ
كَبِيرٍ^(١٥) . وَهَذَا حُجَّةٌ لَنَا ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ . قَالَ الْجُوزْجَانِيُّ : وَالنِّصْفُ
صَاعٌ ، ذَكَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَرِوَايَتُهُ لَيْسَ تَثْبُتُ . وَلَأنَّ فِيهَا ذِكْرُنَاهُ احتِطَاءً
لِلْفَرَضِ ، وَمُعَاضَدَةً لِلْقِيَاسِ .

فصل : وقد دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ ، فِيهَا مَضَى ،
وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكَئِيلُ ، وَإِنَّمَا قَدْرُهُ الْعُلَمَاءُ بِالْوَزْنِ ، لِيُحْفَظَ وَيُنْقَلَ . وَقَدْ رَوَى
جَمَاعَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : الصَّاعُ وَزْنُهُ ، فَوَجَدْتُهُ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا حِنْطَةً .

(١٢) تقدم تخريجهما في صفحة ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : «يَنْفَرِدُ» .

(١٤-١٤) فِي ب ، م : «مَعْمَرُ بْنُ جَرِيحٍ» خَطَأً .

(١٥) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٤٣٢ .

وقال حَنْبَلٌ . قال أحمدُ : أَخَذْتُ الصَّاعَ مِنْ أَبِي النَّضْرِ^(١٦) . وقال أبو النَّضْرِ : أَخَذْتُهُ عَنْ أَبِي ذُوَيْبٍ^(١٧) ، وقال : هَذَا صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمَدِينَةِ . قال أبو عبد الله : فَأَخَذْنَا الْعَدَسَ ، فَعَيَّرْنَا بِهِ ، وَهُوَ أَصْلَحُ مَا^(١٨) يُكَالُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَاوَى عَنْ مَوْضِعِهِ ، فَكَلْنَا بِهِ ، ثُمَّ وَزَنَّاهُ ، فَإِذَا هُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ . وقال : هَذَا أَصْلَحُ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ ، وَمَا تَبَيَّنَ لَنَا مِنْ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ . وَإِذَا كَانَ / الصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا مِنَ الْحِنْطَةِ^(١٩) وَالْعَدَسِ ، وَهُمَا مِنْ أَثْقَلِ الْحُبُوبِ ، فَمَا عَدَاهُمَا مِنْ أَجْناسِ الْفِطْرَةِ أَحْفَ مِنْهُمَا ، فَإِذَا أَخْرَجَ مِنْهَا^(٢٠) خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا ، فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ صَاعٍ . وقال محمد بن الحسن : إِنْ أَخْرَجَ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا بُرًّا ، لَمْ يُجْزِهِ . لِأَنَّ الْبُرَّ يَخْتَلِفُ ، فَيَكُونُ^(٢١) فِيهِ الثَّقِيلُ وَالْخَفِيفُ^(٢٢) . وقال الطَّحَاوِيُّ : يُخْرِجُ ثَمَانِيَةَ^(٢٣) أَرْطَالٍ مِمَّا يَسْتَوِي^(٢٤) كَيْلُهُ وَوَزْنُهُ ، وَهُوَ الرَّبِيبُ وَالْمَاشُ . وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ مِمَّا هُوَ أَثْقَلُ مِنْهُمَا^(٢٥) لَمْ يُجْزِئَهُ ، حَتَّى يَزِيدَ شَيْئًا ، يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ صَاعًا . وَالْأَوَّلَى لِمَنْ أَخْرَجَ مِنَ الثَّقِيلِ بِالْوَزْنِ أَنْ يَحْتَاطَ ، فَيَزِيدَ شَيْئًا يَعْلَمُ بِهِ^(٢٦) أَنَّهُ^(٢٧) قَدْ بَلَغَ صَاعًا ، وَقَدَّرُ الصَّاعُ^(٢٨) بِالرُّطْلِ الدَّمَشْقِيِّ ،

(١٦) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي البغدادي الحافظ ، شيخ الإمام أحمد ، المتوفى سنة خمس أو سبع ومائتين . تهذيب التهذيب ١٠ / ١٨ ، ١٩ .

(١٧) في الأصل : « ابن أبي ذؤيب » . وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب ، وقيل : ابن أبي ذؤيب الأسدي ، تابعي ثقة . تهذيب التهذيب ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

(١٨) في م زيادة : « وقفنا عليه » . ويأتي .

(١٩) في م : « البر » .

(٢٠) في ب ، م : « منهما » .

(٢١-٢٢) في الأصل : « خفيفا وثقيلًا » .

(٢٣) في م : « خمسة » .

(٢٤) في م : « سواء » .

(٢٥) في م : « منها » .

(٢٦) سقط من : الأصل .

(٢٧-٢٨) في م : « لمن أخرج صاعًا » .

الذى هو سِتْمَاةٌ دِرْهَمٍ رِطْلٌ^(٢٧) وَسَبْعٌ ، وَالسَّبْعُ أُوقِيَّةٌ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ أُوقِيَّةٌ ، وَقَدَّرُ ذَلِكَ بِالذَّرَاهِمِ سِتْمَاةٌ دِرْهَمٍ^(٢٨) وَخَمْسَةُ ثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ^(٢٨) ، وَيُجْزَى إِنْخِرَاجُ مُدٍّ^(٢٩) بِالذَّمْشَقِيِّ مِنْ جَمِيعِ الْأَجْناسِ ؛ لِأَنَّهُ أَكْبَرُ مِنَ الصَّاعِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ مُدًّا ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ مُدُّ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدَّرَ الْمُدُّ الذَّمْشَقِيُّ بِهِ ، فَكَانَ الْمُدُّ الذَّمْشَقِيُّ يَسَعُ^(٣٠) قَرِيبًا مِنْ خَمْسَةِ^(٣١) بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣١) .

٤٦٨ - مسألة ؛ قال : (مِنْ كُلِّ حَبَّةٍ وَثَمَرَةٍ ثَقَاتٌ)

يَعْنَى عِنْدَ عَدَمِ الْأَجْناسِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا ، يُجْزَى كُلُّ مُقْتَاتٍ مِنَ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يُجْزَى الْمُقْتَاتُ مِنْ غَيْرِهَا ، كَاللَّحْمِ وَاللَّبَنِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُعْطَى مَا قَامَ مَقَامَ الْأَجْناسِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا عِنْدَ عَدَمِهَا . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُجْزَى عِنْدَ عَدَمِهَا الْإِنْخِرَاجُ مِمَّا يَقْتَاتُهُ ، كَالذَّرَةِ وَالذُّخْنِ ، وَلُحُومِ الْحَيْتَانِ وَالْأَنْعَامِ ، وَلَا يُرَدُّونَ إِلَى أَقْرَبِ قَوِيَةِ الْأَمْصَارِ .

٤٦٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أُعْطِيَ أَهْلُ الْبَادِيَةِ الْأَقْطَ صَاعًا ، أَجْرًا إِذَا كَانَ قُوْنُهُمْ)

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُوجِبُونَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَرَبِيعَةُ : لَا صَدَقَةٌ عَلَيْهِمْ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّهَا زَكَاةٌ ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِمْ كَزَكَاةِ الْمَالِ ، وَلِأَنَّهُمْ

ظ ١٥٥/٣

(٢٧) فِي م : « مَد » .

(٢٨-٢٨) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

(٢٩) فِي م : « رِطْل » .

(٣٠) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

(٣١-٣١) فِي م : « أَمْدَاد » .

مُسْلِمُونَ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ كَغَيْرِهِمْ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُجْزَى أَهْلُ
الْبَادِيَةِ إِخْرَاجُ الْأَقِطِ إِذَا كَانَ قُوَّتُهُمْ . وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يَجِدْ مِنَ الْأَصْنَافِ الْمَنْصُوصِ
عَلَيْهَا سِوَاهُ . فَأَمَّا مَنْ وَجَدَ سِوَاهُ فَهَلْ يُجْزَى ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا ، يُجْزَى
أَيْضًا ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ^(١) ، وَفِي بَعْضِ الْفَاطِلَةِ قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ
صَاعًا مِنْ أَقِطٍ . أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ
فِيهِ ، فَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُهُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا ،
كَاللَّحْمِ . وَيُحْمَلُ الْحَدِيثُ عَلَى مَنْ هُوَ قُوَّتٌ لَهُ ، أَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى غَيْرِهِ ، فَإِنْ قَدَرَ
عَلَى غَيْرِهِ مَعَ كَوْنِهِ قُوَّتًا لَهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ جَوَازُ إِخْرَاجِهِ . وَإِنْ قَدَرَ عَلَى غَيْرِهِ
سِوَاءَ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يُفَرَّقْ . وَقَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ :
كُنَّا نُخْرِجُ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ ، وَإِنَّمَا خَصَّ أَهْلَ الْبَادِيَةِ
بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ أَنَّهُ لَا يَفْتَاتُهُ غَيْرُهُمْ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يُجْزَى إِخْرَاجُ
الْأَقِطِ ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى مَا سِوَاهُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى
خِلَافِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ إِذَا عَدِمَ الْأَقِطَ ، وَقُلْنَا لَهُ إِخْرَاجُهُ ، جَازَ إِخْرَاجُ اللَّبَنِ ؛
لَأَنَّهُ أَكْمَلُ مِنَ الْأَقِطِ ، لِأَنَّهُ يَجِيءُ مِنْهُ الْأَقِطُ وَغَيْرُهُ . وَحَكَاهُ أَبُو ثَوْرٍ ، عَنْ
الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْحَسَنُ : إِنْ لَمْ يَكُنْ بُرٌّ وَلَا شَعِيرٌ أَخْرَجَ صَاعًا مِنْ لَبَنِ . وَظَاهِرُ قَوْلِ
الْخِرَقِيِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُجْزَى اللَّبَنُ بِحَالٍ ؛ لِقَوْلِهِ : « مِنْ كُلِّ حَبَّةٍ أَوْ ثَمَرَةٍ
تُقْتَاتُ » . وَقَدْ حَمَلْنَا ذَلِكَ عَلَى حَالَةِ الْعَدَمِ . وَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرُوهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
أَكْمَلُ مِنَ الْأَقِطِ ، لَجَازَ إِخْرَاجُهُ مَعَ وُجُودِهِ ، وَلَئِنْ الْأَقِطُ أَكْمَلُ مِنَ اللَّبَنِ مِنْ
وَجْهِ ؛ لِأَنَّهُ بَلَغَ حَالَةَ الْإِدْخَارِ وَهُوَ جَامِدٌ ، بِخِلَافِ اللَّبَنِ ، لَكِنْ يَكُونُ حُكْمُ اللَّبَنِ
حُكْمَ اللَّحْمِ ، يُجْزَى إِخْرَاجُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْأَصْنَافِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا عَلَى قَوْلِ

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٢٨٢ .

ابن حامد ، ومن وافقه . وكذلك الجُبْنُ وما أشبهه .

١٥٦/٣

٤٧٠ - مسألة ؛ قال : (واختيار أبي عبد الله / إخراج التمر)

وهذا قال مالك . قال ابن المنذر : واستحب مالك إخراج العجوة منه . واختار الشافعي ، وأبو عبيد ، إخراج البر . وقال بعض أصحاب الشافعي : يحتمل أن يكون الشافعي قال ذلك ؛ لأن البر كان أغلى في وقته ومكانه ، لأن المستحب أن يخرج أغلاها ثمناً وأنفسها ، لقول النبي ﷺ ، وقد سئل عن أفضل الرقاب ، فقال : « أغلاها ثمناً ، وأنفسها عند أهلها »^(١) . وإنما اختار أحمد إخراج التمر اقتداءً بأصحاب رسول الله ﷺ ، وأتباعاً لهم^(٢) . وروى بإسناده ، عن أبي مجلز ، قال : قلت لابن عمر^(٣) : إن الله قد أوسع ، والبر أفضل من التمر . قال : إن أصحابي سلكوا طريقاً ، وأنا أحب أن أسلكه . وظاهر هذا أن جماعة^(٤) الصحابة كانوا يخرجون التمر ، فأحب ابن عمر موافقتهم ، وسلكوا طريقهم ، وأحب أحمد أيضاً الاقتداء بهم وأتباعهم . وروى البخاري^(٥) ، عن ابن عمر ، أنه قال : فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر ، صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، فعدل الناس به نصف صاع^(٦) من بر . فكان ابن عمر يخرج التمر ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب أي الرقاب أفضل ، من كتاب العتق . صحيح البخاري ٣ / ١٨٨ .
ومسلم ، في : باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ٦٩ .
وابن ماجه ، في : باب العتق ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٤٣ . والإمام مالك ، في : باب فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن الزنا ، من كتاب العتق . الموطأ ٢ / ٧٧٩ ، ٧٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٨٨ ، ٥ / ١٥٠ ، ١٧١ ، ٢٦٥ .

(٢) في ب ، م : « له » .

(٣) في م زيادة : « إن رسول الله ﷺ قال » .

(٤) في م زيادة : « من » .

(٥) تقدم تخريج الحديث في صفحة ٢٨١ . وهذه الرواية عند البخاري : باب صدقة الفطر على الحر والمملوك ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٦٢ .

(٦) في النسخ : « صاعاً » . والصواب من : صحيح البخاري .

فَأَعْوَزَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّمْرِ ، فَأَعْطَى شَعِيرًا . وَلَئِنْ التَّمْرَ فِيهِ قُوَّةٌ ^(٧) وَحَلَاوَةٌ ، وَهُوَ أَقْرَبُ تَنَاوُلًا ، وَأَقْلُّ كُلْفَةً ، فَكَانَ أَوْلَى .

فصل : والأفضل بعد التمر البر . وقال بعض أصحابنا : الأفضل بعده الزبيب ؛ لأنه أقرب تناوُلًا وأقل كلفةً فأشبهه التمر . ولنا ، أن البر أنفع في الاقتيات ، وأبلغ في دفع حاجة الفقير . وكذلك قال أبو مجلز لابن عمر : البر أفضل من التمر . يعنى أنفع وأكثر قيمةً . ولم ينكره ابن عمر ، وإنما عدل عنه اتباعًا لأصحابه ، وسلوًا لطريقتهم . ولهذا عدل نصف صاع منه بصاع من غيره . وقال معاوية : إني لأرى مدنين من سمرات الشام يعدلون صاعًا من التمر . فأخذ الناس به ، وتفضيل التمر إنما كان لاتباع الصحابة ، ففيما عداه يبقى على مقتضى الدليل في تفضيل البر . ويحتمل / أن يكون الأفضل بعد التمر ما كان أعلى قيمةً وأكثر نفعًا .

٤٧١ - مسألة : قال : (ومن قدر على التمر ، أو الزبيب ، أو البر ، أو الشعير ، أو الأقط ، فأخرج غيره لم يجزه)

ظاهر المذهب أنه لا يجوز له العدول عن هذه الأصناف ، مع القدرة عليها ، سواء كان المعدول إليه قوت بلده أو لم يكن . وقال أبو بكر : يتوجه قول آخر ، أنه يُعطى ما قام مقام ^(١) الخمسة ، على ظاهر الحديث ، صاعًا من طعام ، والطعام قد يكون البر والشعير وما دخل في الكيل . قال : وكلا القولين مُحتمل ، وأقربهما أنه لا يجوز غير الخمسة ، إلا أن يعدلها ، فيعطى ما قام مقامها . وقال مالك : يخرج من غالب قوت البلد . وقال الشافعي : أي قوت كان الأغلب على الرجل ، أدى الرجل ^(٢) زكاة الفطر منه . واختلف أصحابه ؛ فمنهم من قال بقول

(٧) في ب ، م : « قوة » .

(١) في م زيادة : « من » .

(٢) سقط من : الأصل ، ب .

مَالِكٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الِاعْتِبَارُ بِغَالِبِ قُوْتِ الْمُخْرِجِ ، ثُمَّ إِنْ عَدَلَ عَنِ الْوَاجِبِ إِلَى أَعْلَى مِنْهُ ، جَازَ ، وَإِنْ عَدَلَ إِلَى دُونِهِ ، فَفِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « اغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّلَبِ »^(٣) . وَالْغِنَى يَحْصُلُ بِالْقُوْتِ . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْوَاجِبِ إِلَى أَدْنَى مِنْهُ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ عَدَلَ عَنِ الْوَاجِبِ فِي زَكَاةِ الْمَالِ إِلَى أَدْنَى مِنْهُ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ أَجْنَاسًا مَعْدُودَةً ، فَلَمْ يَجْزِ الْعُدُولُ عَنْهَا ، كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الْقِيَمَةَ ، وَذَلِكَ^(٤) لِأَنَّ ذِكْرَ الْأَجْنَاسِ بَعْدَ ذِكْرِ^(٥) الْفَرَضِ تَفْسِيرٌ لِلْمَفْرُوضِ ، فَمَا أُضِيفَ إِلَى الْمُفَسِّرِ يَتَعَلَّقُ بِالتَّفْسِيرِ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ مَفْرُوضَةً فَيَتَعَيَّنُ الْإِخْرَاجُ مِنْهَا ، وَلِأَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ غَيْرَهَا عَدَلَ عَنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُجْزِ ، كَمَا أَخْرَجَ الْقِيَمَةَ ، وَكَمَا لَوْ أَخْرَجَ عَنِ زَكَاةِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، وَالْإِغْنَاءُ يَحْصُلُ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، فَلَا مُتَافَاةَ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ ؛ لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا يَدُلُّانِ عَلَى وَجُوبِ الْإِغْنَاءِ ، بِأَدَاءِ أَحَدِ الْأَجْنَاسِ الْمَفْرُوضَةِ .

فصل : والسُّلْتُ نَوْعٌ مِنَ الشَّعِيرِ ، فَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُ ؛ لِدُخُولِهِ فِي الْمَنْصُوصِ / ١٥٧/٣
 عَلَيْهِ ، وَقَدْ صُرِّحَ بِذِكْرِهِ فِي بَعْضِ الْأَفَاطِ حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ يُخْرِجُونَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ،^(٦) أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ^(٧) ، أَوْ صَاعًا مِنْ سُلْتٍ . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : لَمْ تُخْرِجْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ سُلْتٍ . قَالَ : ثُمَّ شَكَّ فِيهِ سَفِيَانٌ بَعْدَ

(٣) أخرجه الدارقطني ، في : باب زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٥٢ . والبيهقي ،

في : باب وقت إخراج زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٧٥ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في ب ، م : « ذكره » .

(٦-٦) سقط من : الأصل ، ب .

فقال : دَقِيقٌ أَوْ سُلْتٌ . رَوَاهُمَا النَّسَائِيُّ ^(٧) .

فصل : ويجوزُ إخراجُ الدَّقِيقِ . نصَّ عليه أحمدُ . وكذلك السَّوِيقُ ، قال أحمدُ :
وقد رَوَى عن ابنِ سِيرِينَ سَوِيقٌ أَوْ دَقِيقٌ . وقال مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ : لا يُجْزِئُ
إِخْرَاجُهُمَا ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ ، وَلأنَّ مَنَافِعَهُ نَقَصَتْ ، فهو كالحُبِّزِ . ولنا ،
حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ، وَقَوْلُهُ فِيهِ : « أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ » . وَلأنَّ الدَّقِيقَ وَالسَّوِيقَ أَجْزَاءُ
الْحَبِّ بَحْتًا يُمْكِنُ كَيْلُهُ وَادِّخَارُهُ ، فَجَازَ إِخْرَاجُهُ ، كما قَبِلَ الطَّحْنُ ، وَذلكَ لِأنَّ
الطَّحْنَ إِنَّمَا فَرَّقَ أَجْزَاءَهُ ، وَكَفَى الْفَقِيرَ مُؤْنَتَهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَزَعَ نَوَى التَّمْرِ ثُمَّ
أَخْرَجَهُ . وَيُفَارِقُ الْحُبِّزَ ^(٨) وَالْهَرِيسَةَ وَالْكَبُولَ ^(٩) ؛ لِأنَّ مَعَ أَجْزَاءِ الْحَبِّ فِيهَا مِنْ
غَيْرِهِ ، وَقَدْ خَرَجَ عَنْ حَالِ الْادِّخَارِ وَالْكَيْلِ ، وَالْمَأْمُورُ بِهِ صَاعٌ ، وَهُوَ مَكِيلٌ ،
وَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ لَمْ يَقْتَضِ مَا ذَكَرُوهُ ، وَلَمْ يَعْمَلُوا بِهِ .

فصل : ولا يجوزُ إخراجُ الحُبِّزِ ؛ لِأنَّهُ خَرَجَ عَنِ الْكَيْلِ وَالْادِّخَارِ . ولا الْهَرِيسَةَ
وَالْكَبُولَ وَأَشْبَاهَهُمَا ؛ لِذلكَ ، ولا الْخَلَّ ولا الدَّبْسَ ؛ لِأنَّهُمَا لَيْسَا قُوًّا . ولا يجوزُ أَنْ
يُخْرَجَ حَبًّا مَعِيًّا ، كَالْمُسَوَّسِ وَالْمَبْلُولِ ، ولا قَدِيمًا تَغَيَّرَ طَعْمُهُ ، لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :
﴿ وَلَا تَيْمَمُوا الْحَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ ^(١٠) ، فَإِنْ كَانَ الْقَدِيمُ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ ، إِلَّا أَنْ
الْحَدِيثَ أَكْثَرَ قِيَمَةً مِنْهُ ، جَازَ إِخْرَاجُهُ ؛ لِعَدَمِ الْعَيْبِ فِيهِ ، وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُ
الْأَجُودِ . قال أحمدُ : كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يُحِبُّ أَنْ يُنْقَى الطَّعَامُ ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ
لِيَكُونَ عَلَى الْكَمَالِ ، وَيَسْلَمَ مِمَّا يُخَالِطُهُ مِنْ غَيْرِهِ . فَإِنْ كَانَ الْمُخَالِطُ لَهُ يَأْخُذُ حَظًّا
١٥٧/٣ ظ مِنْ الْمِكْيَالِ ، وَكَانَ كَثِيرًا بِحَيْثُ يُعَدُّ / عَيْنًا فِيهِ ، لَمْ يَجْزِئْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، جَازَ
إِخْرَاجُهُ إِذَا زَادَ عَلَى الصَّاعِ قَدْرًا يَزِيدُ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ ، حَتَّى يَكُونَ الْمُخْرَجُ

(٧) تقدم تخريجهما في صفحة ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٨) في النسخ : « الخير » .

(٩) الكبولاء : العصيدة .

(١٠) سورة البقرة ٢٦٧ .

صَاعًا كَامِلًا .

فصل : ومن أى الأصناف المنصوص عليها أخرج جاز ، وإن لم يكن قوتًا له ، وقال مالك : يُخرج من غالب قوت البلد ، وذكرنا قول الشافعي . ولنا ، أن خبر الصدقة ورد بحرف التخيير بين هذه الأصناف ، فوجب التخيير فيه ، ولأنه عدل إلى منصوص عليه ، فجاز ، كما لو عدل إلى الأعلى ، والغنى يحصل بدفع قوت من الأجناس ، ويدل على ما ذكرنا أنه خير بين التمر والزبيب والأقط ، ولم يكن الزبيب والأقط قوتًا لأهل المدينة ، فدل على أنه لا يعتبر أن يكون قوتًا للمخرج .

٤٧٢ - مسألة ؛ قال : (ومن أعطى القيمة ، لم تجزئه)

قال أبو داود : قيل لأحمد وأنا أسمع : أعطى دراهم - يعنى فى صدقة الفطر - قال : أخاف أن لا تجزئه خلاف سنة رسول الله ﷺ . وقال أبو طالب ، قال لى أحمد : لا يعطى قيمته ، قيل له : قوم يقولون : عمر بن عبد العزيز كان يأخذ بالقيمة ، قال : يدعون قول رسول الله ﷺ ، ويقولون : قال فلان ! قال ابن عمر : فرض رسول الله ﷺ^(١) . وقال الله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَرْسُولَهُ ﴾^(٢) . وقال قوم يردون السنن : قال فلان ، قال فلان . وظاهر مذهبه أنه لا يجوز^(٣) إخراج القيمة فى شىء من الزكوات . وبه قال مالك ، والشافعي . وقال الثوري ، وأبو حنيفة : يجوز . وقد^(٤) روى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، والحسن ، وقد روى عن أحمد مثل قولهم ، فيما عدا الفطرة . قال أبو داود : سئل أحمد ، عن رجل باع تمر^(٥) نخله . قال : عشره على الذى باعه . قيل له :

(١) هو الحديث المتقدم فى صفحة ٢٨١ .

(٢) سورة النساء ٥٩ .

(٣) فى ب ، م : « يجزئه » .

(٤) سقط من : الأصل ، ب .

(٥) فى ب ، م : « ثمرة » .

فِيُخْرِجُ ثَمَرًا^(٦) ، أَوْ ثَمَنَهُ ؟ قَالَ : إِنْ شَاءَ أَخْرَجَ ثَمَرًا^(٧) ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ مِنَ الثَّمَنِ . وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ إِخْرَاجِ الْقِيمِ . وَوَجْهُهُ قَوْلُ مُعَاذٍ لِأَهْلِ الْيَمَنِ : ائْتُونِي بِخَمِيسٍ^(٨) أَوْ لَبِيسٍ^(٩) أَخْذُهُ مِنْكُمْ ، فَإِنَّهُ أُيْسِرُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنْفَعُ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ^(١٠) . وَقَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرٍو ، وَعَنْ طَاوُسٍ ، قَالَ : لَمَّا قَدِمَ مُعَاذُ الْيَمَنِ ، قَالَ : ائْتُونِي بِعَرْضِ ثِيَابٍ آخْذُهُ / مِنْكُمْ مَكَانَ الذَّرَّةِ وَالشَّعِيرِ ، فَإِنَّهُ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ ، وَخَيْرٌ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ . قَالَ : وَحَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ^(١١) الْيَثِ ، عَنْ^(١٢) عَطَاءٍ ، قَالَ : كَانَ عَمْرُ بْنُ الْحَطَّابِ يَأْخُذُ الْعُرُوضَ فِي الصَّدَقَةِ مِنَ الدَّرَاهِمِ^(١٣) . وَلَأنَّ الْمَقْصُودَ دَفْعُ الْحَاجَةِ ، وَلَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بَعْدَ اتِّحَادِ قَدْرِ الْمَالِيَّةِ بِاخْتِلَافِ صُورِ الْأَمْوَالِ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، وَصَاعًا مِنْ شَعِيرٍ^(١٤) . فَإِذَا عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ الْمَفْرُوضَ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً »^(١٥) وَ « فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ خُمْسَةٌ دَرَاهِمَ »^(١٦) . وَهُوَ وَارِدٌ بَيَانًا لِمُجْمَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ فَتَكُونُ الشَّاةُ الْمَذْكُورَةُ هِيَ الزَّكَاةُ الْمَأْمُورُ بِهَا ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ . وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ الصَّدَقَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى ، فَفِي كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ^(١٧) الَّذِي كَتَبَهُ فِي

١٥٨/٣

(٦) فِي ب ، م : « ثَمَرًا » .

(٧) ثَوْبٌ خَمِيسٌ : طَوْلُهُ خَمْسَةُ أَذْرُعَ .

(٨) اللَّيْسُ : الثَّوْبُ قَدْ أَكْثَرَ لِبَسَهُ فَأَخْلَقَ .

(٩) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١٠٠ .

وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَجَازَ أَخَذَ الْقِيمَ فِي الزَّكَوَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٤ / ١١٣ .

(١٠-١٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا قَالُوا فِي أَخْذِ الْعُرُوضِ فِي الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنِّفُ

١٨١ / ٣ .

(١٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٨١ .

(١٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤١ .

(١٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢١٦ .

(١٥) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٠ .

الصَّدَقَاتِ ، أَنَّهُ قَالَ : هَذِهِ الصَّدَقَةُ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى . وَكَانَ فِيهِ : « فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، فَإِنْ لَمْ تُكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ ، فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ » ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ عَيْنَهَا ، لِتَسْمِيَةِ إِيَّاهَا . وَقَوْلُهُ : « فَإِنْ لَمْ تُكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ ^(١٦) فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ ^(١٦) » . وَلَوْ أَرَادَ الْمَالِيَّةَ أَوْ الْقِيَمَةَ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ خَمْسًا وَعِشْرِينَ لَا تَحُلُو عَنْ مَالِيَّةِ بِنْتِ مَخَاضٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : « فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ » فَإِنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْمَالِيَّةَ لَلَزِمَهُ مَالِيَّةُ بِنْتِ مَخَاضٍ ، دُونَ مَالِيَّةِ ابْنِ لَبُونٍ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، بِإِسْنَادِهِمَا ، عَنْ مُعَاذٍ ^(١٧) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ ، فَقَالَ : « اخُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ ، وَالشَّاةَ مِنَ الْعَنَمِ ، وَالْبَعِيرَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْبَقَرَ مِنَ الْبَقَرِ » . وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ لِذَفْعِ حَاجَةِ الْفَقِيرِ ، وَشُكْرًا لِنِعْمَةِ الْمَالِ ، وَالْحَاجَاتُ مُتَنَوِّعَةٌ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَنَوَّعَ الْوَاجِبُ لِيَصِلَ إِلَى الْفَقِيرِ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا تَنْدَفِعُ بِهِ حَاجَتُهُ ، وَيَحْصُلُ شُكْرُ النِّعْمَةِ بِالمُؤَاسَاةِ مِنْ جِنْسٍ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهِ ، وَلِأَنَّ مُخْرِجَ الْقِيَمَةِ قَدْ عَدَلَ عَنِ الْمَنْصُوصِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الرَّدِيءَ مَكَانَ الْجَيِّدِ ، وَحَدِيثُ مُعَاذٍ ، الَّذِي رَوَاهُ فِي الْجِزْيَةِ ^(١٨) ، بِدَلِيلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِتَفْرِيقِ الصَّدَقَةِ فِي فَقَرَائِهِمْ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِحَمْلِهَا إِلَى / الْمَدِينَةِ . وَفِي حَدِيثِهِ ظ ١٥٨/٣

هَذَا : فَإِنَّهُ أَنْفَعُ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ .

٤٧٣ - مسألة ؛ قَالَ : (وَيُخْرِجُهَا إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى)

الْمُسْتَحَبُّ ، إِخْرَاجُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ . فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ^(١) ، وَفِي حَدِيثِ

(١٦-١٦) سقط من : الأصل ، ب .

(١٧) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٧ .

(١٨) تقدم تخريجه في ١ / ٢٧٥ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨١ .

ابن عباس : « مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فِيهِ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فِيهِ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ »^(٢) . فَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنِ الصَّلَاةِ تَرَكَ الْأَفْضَلَ ، لَمَّا ذَكَّرْنَا مِنَ السُّنَّةِ ، وَلَئِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا الْإِغْنَاءُ عَنِ الطَّوَافِ وَالطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ ، فَمَتَى أَخْرَجَهَا لَمْ يَحْصُلْ إِغْنَاؤُهُمْ فِي جَمِيعِهِ ، لَا سِيَّمَا فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ . وَمَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ، عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَمُوسَى بْنُ وَرْدَانَ^(٣) ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا أَخْرَجَهَا فِي بَقِيَّةِ الْيَوْمِ لَمْ يَكُنْ فَعَلٌ مَكْرُوهًا ؛ لِحُصُولِ الْإِغْنَاءِ^(٤) بِهَا فِي الْيَوْمِ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ^(٥) . قَالَ : فَكَانَ يُؤْمَرُ أَنْ يُخْرِجَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَإِذَا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ ، وَقَالَ : « أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ » . وَقَدْ ذَكَّرْنَا مِنَ الْخَبَرِ وَالْمَعْنَى مَا يَقْتَضِي الْكِرَاهَةَ ؛ فَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ أَيْمٌ ، وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ . وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، وَالنَّخَعِيِّ ، الرَّحْصَةِ فِي تَأْخِيرِهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ . وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْكَحَّالُ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَإِنْ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ ، وَلَمْ يُعْطِهَا . قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا أَعَدَّهَا لِقَوْمٍ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَاتَّبَاعُ السُّنَّةِ أَوْلَى .

فصل : فَأَمَّا وَقْتُ الْوُجُوبِ فَهُوَ وَقْتُ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَإِنَّهَا تَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ شَهْرِ رَمَضَانَ . فَمَنْ تَزَوَّجَ أَوْ مَلَكَ عَبْدًا ، أَوْ وَلَدَ لَهُ وَلَدًا ، أَوْ أَسْلَمَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَعَلِيهِ الْفِطْرَةُ . وَإِنْ كَانَ

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٤ .

(٣) أبو عمرو موسى بن وردان القرشي العامري مولاهم ، تابعي كان قاصاً بمصر ، وتوفي سنة سبع عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٤) في ١ ، ب ، م : « الغناء » .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨١ .

(٦) سقط من : الأصل ، ب .

بعد الغروب ، لم تلزمه . ولو كان حين الوجوب مُعْسِرًا ، ثم أيسر في ليلته تلك أو في يومه ، لم يجب عليه شيء . ولو كان في وقت الوجوب مُوسِرًا ، ثم أعسر ، لم تسقط عنه اعتبارًا بحالة الوجوب . ومن مات بعد غروب الشمس ليلة الفطر ، / فعليه صدقة الفطر . نص عليه أحمد . وبما ذكرنا في وقت الوجوب قال الثوري ، وإسحاق ، ومالك ، في إحدى الروايتين عنه ، والشافعي ، في أحد قوليه . وقال الليث ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : يجب بطلوع الفجر يوم العيد . وهو رواية عن مالك ؛ لأنها قرينة تتعلق بالعيد ، فلم يتقدم وقتها^(٧) يوم العيد^(٨) ، كالأضحية . ولنا ، قول ابن عباس : أن النبي ﷺ فرض زكاة الفطر طهرة للصائمين من اللغو والرفث^(٩) . ولأنها تضاف إلى الفطر ، فكانت واجبة به ، كزكاة المال ، وذلك لأن الإضافة دليل الاختصاص ، والسبب أحص بحكمه من غيره ، والأضحية لا تتعلق^(١٠) بطلوع الفجر ، ولا هي واجبة ، ولا تشبه ما نحن فيه . فعلى هذا إذا غربت الشمس ، والعبد المبيع في مدة الخيار ، أو وهب له عبد فقبله ولم يقبضه ، أو اشتراه ولم يقبضه ، فالفطرة على المشتري والمتهب ؛ لأن الملك له ، والفطرة على المالك . ولو أوصى له بعبد ، ومات الموصي قبل غروب الشمس ، فلم يقبل الموصى له حتى غربت^(١١) ، فالفطرة عليه ، في أحد الوجهين ، والآخر على ورثة الموصي ، بناءً على الوجهين في الموصى به هل ينتقل بالموت أو من حين القبول ؟ ولو مات^(١٢) الموصى له قبل الرد وقبل القبول ، فقبل ورثته ، وقبلنا بصحة قبولهم ، فهل تكون فطرته على ورثة الموصي ، أو في تركة الموصى له ؟

(٧) في م : « وجوبها » .

(٨) في م زيادة : « وهو رواية عن مالك » تكرر .

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٤ .

(١٠) في م : « تعلق لها » .

(١١) في ١ ، م : « غابت » .

(١٢) من هنا إلى قوله : « وقبل القبول » الآتي ، سقط من ١ ، م .

وَجْهَانٍ^(١٣) ؛ وقال القاضي : فِطْرَتُهُ فِي تَرْكَةِ الْمُوصَى لَهُ ؛ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِإِنْتِقَالِ الْمَلِكِ مِنْ حِينِ^(١٤) الْقَبُولِ . وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الرَّدِّ وَقَبْلَ الْقَبُولِ ، فَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ هَلَالِ شَوَّالٍ ، ففِطْرَةُ الْعَبْدِ فِي تَرْكِتِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَرَثَةَ إِنَّمَا قَبِلُوهُ لَهُ . وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ قَبْلَ هَلَالِ شَوَّالٍ ، ففِطْرَتُهُ عَلَى الْوَرَثَةِ . وَلَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِرَقَبَةِ عَبْدٍ ، وَلَاخَرَ بِمَنْفَعَتِهِ^(١٥) ، فَقَبِلَا ، كَانَتِ الْفِطْرَةُ عَلَى مَالِكِ الرَّقَبَةِ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَةَ تَجِبُ بِالرَّقَبَةِ لَا بِالْمَنْفَعَةِ ، وَلِهَذَا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَا نَفْعَ فِيهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا حُكْمَ نَفَقَتِهِ ، وَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّهَا عَلَى مَالِكِ نَفْعِهِ . وَالثَّانِي ، عَلَى مَالِكِ رَقَبَتِهِ . وَالثَّالِثُ ، فِي كَسْبِهِ .

١٥٩/ ظ ٤٧٤ - / مسألة ؛ قال : (وَإِنْ قَدَّمَهَا قَبْلَ ذَلِكَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، أُجْزَأَهُ)

وَجُمِلَتْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفِطْرَةِ قَبْلَ الْعِيدِ يَوْمَيْنِ ، لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : كَانُوا يُعْطَوْنَهَا قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ^(١) . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَجُوزُ تَعْجِيلُهَا مِنْ بَعْدِ نِصْفِ الشَّهْرِ ، كَمَا يَجُوزُ تَعْجِيلُ أَذَانِ الْفَجْرِ وَالِدَّفْعِ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ تَعْجِيلُهَا مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ ؛ لِأَنَّهَا زَكَاةٌ ، فَأَشْبَهَتْ زَكَاةَ الْمَالِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجُوزُ مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الصَّدَقَةِ الصَّوْمُ وَالْفِطْرُ عَنْهُ ، فَإِذَا وُجِدَ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ ، جَازَ تَعْجِيلُهَا ، كَزَكَاةِ الْمَالِ بَعْدَ مِلْكِ النَّصَابِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْجُوزْجَانِيُّ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ

(١٣) فِي الْأَصْلِ ، ب : « وَجْهَيْنِ » .

(١٤) مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ السَّاقِطِ فِي ١ ، م . جَاءَ فِي ب هَكَذَا : « مَوْتُ الْمُوصَى لَهُ » .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ب : « بِنَفْعِهِ » .

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجُ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ فِي صَفْحَةِ ٢٨١ ، وَإِعْطَاءُ زَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ ، وَفِيهِمَا أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ ابْنِ عَمَرَ ، لَا مِنْ قَوْلِهِ .

هَارُونَ . قال^(٢) : أَخْبَرَنَا أَبُو مَعْشَرٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِهِ ، فَيُقَسِّمُ - قَالَ يَزِيدُ : أَظُنُّ هَذَا^(٣) يَوْمَ الْفِطْرِ - وَيَقُولُ : « أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ »^(٤) . وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ ، وَهِيَ قَدَمُهَا بِالزَّمَانِ الْكَثِيرِ لَمْ يَحْصُلْ إِغْنَاؤُهُمْ بِهَا يَوْمَ الْعِيدِ ، وَسَبَبُ وَجُوبِهَا الْفِطْرُ ؛ بِدَلِيلِ إِضَافَتِهَا إِلَيْهِ ، وَزَكَاةُ الْمَالِ سَبَبُهَا مِلْكُ النَّصَابِ ، وَالْمَقْصُودُ إِغْنَاءُ الْفَقِيرِ بِهَا فِي الْحَوْلِ كُلِّهِ^(٥) ، فَجَازَ إِخْرَاجُهَا فِي جَمِيعِهِ ، وَهَذِهِ الْمَقْصُودُ مِنْهَا الْإِغْنَاءُ فِي وَقْتِ مَخْصُوصٍ ، فَلَمْ يَجْزْ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ الْوَقْتِ . فَأَمَّا تَقْدِيمُهَا بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَجَائِزٌ ؛ لَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ^(٥) ، قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ . وَقَالَ فِي آخِرِهِ : وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ . وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِهِمْ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا ، وَلَئِنْ تَعَجَّلَهَا بِهَذَا الْقَدْرِ لَا يُخِلُّ بِالْمَقْصُودِ مِنْهَا ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا تَبْقَى أَوْ بَعْضُهَا إِلَى يَوْمِ الْعِيدِ ، فَيُسْتَعْنَى بِهَا عَنِ الطَّوَافِ وَالطَّلَبِ فِيهِ ، وَلَئِنْهَا زَكَاةٌ ، فَجَازَ تَعَجُّلُهَا قَبْلَ وَجُوبِهَا ، كَزَكَاةِ الْمَالِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٧٥ - مسألة ؛ قال : (وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَعَنْ عِيَالِهِ ، إِذَا كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ عَنْ قَوْتِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ)

عِيَالُ الْإِنْسَانِ : مَنْ يَعُولُهُ . أَيْ يَمُونُهُ فَتَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُمْ ، كَمَا تَلْزَمُهُ مَوْتُهُمْ ، إِذَا وَجَدَ مَا يُودَى / عَنْهُمْ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ ، حُرٍّ وَعَبْدٍ ، مِمَّنْ تَمُونُونَ^(١) . وَالَّذِينَ يَلْزَمُ الْإِنْسَانُ

(٢) سقط من : الأصل ، ب .

(٣) تقدم نخرجه في صفحة ٢٩٣ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) تقدم الكلام على حديث ابن عمر هذا قبل قليل .

(١) أخرجه الدارقطني ، في : باب زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٤١ . والبيهقي ،

في : باب إخراج زكاة الفطر عن نفسه وغيره ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٦١ .

نَفَقَتُهُمْ وَفِطْرَتُهُمْ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٌ : الزَّوْجَاتُ ، وَالْعَبِيدُ ، وَالْأَقَارِبُ . فَأَمَّا الزَّوْجَاتُ فعليه فِطْرَتُهُنَّ . وهذا قال مالكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسحاق . وقال أبو حنيفة ، والثَّوْرِيُّ ، وابنُ الْمُنْذِرِ : لا تَجِبُ عليه فِطْرَةُ امْرَأَتِهِ . وعلى الْمَرْأَةِ فِطْرَةُ نَفْسِهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى »^(٢) . ولأنَّهَا زَكَاةٌ ، فَوَجَبَتْ عليها ، كزكاة مَالِهَا . ولَنَا ، الْحَبْرُ ، ولأنَّ النِّكَاحَ سَبَبٌ تَجِبُ به النِّفَقَةُ ، فَوَجَبَتْ به الْفِطْرَةُ ، كَالْمِلْكِ وَالْقَرَابَةِ ، بِخِلَافِ زَكَاةِ الْمَالِ ، فَإِنَّهَا لَا تُتَحَمَّلُ بِالْمِلْكِ وَالْقَرَابَةِ ، فَإِنْ كَانَ لِامْرَأَتِهِ مَنْ يَخْدُمُهَا بِأَجْرَةٍ ، فَلَيْسَ عَلَى الزَّوْجِ فِطْرَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْأَجْرَ دُونَ النِّفَقَةِ . وَإِنْ كَانَ لَهَا نَظَرْتُ ، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا يَجِبُ لَهَا خَادِمٌ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ نَفَقَةُ خَادِمِهَا ، وَلَا فِطْرَتُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يُخْدَمُ مِثْلُهَا ، فعلى الزَّوْجِ أَنْ يُخْدِمَهَا ، ثُمَّ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا خَادِمًا ،^(٣) (أَوْ يَسْتَأْجِرَ^(٤) ، أَوْ يُنْفِقَ عَلَى خَادِمِهَا ،^(٥) فَإِنْ اشْتَرَى^(٦) لَهَا خَادِمًا أَوْ^(٧) اخْتَارَ الْإِثْفَاقَ عَلَى خَادِمِهَا فعليه فِطْرَتُهُ ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ لَهَا خَادِمًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَلَا فِطْرَتُهُ ، سَوَاءً شَرَطَ عَلَيْهِ مُؤَنَّتَهُ أَوْ لَمْ يَشَرِّطْ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَّةَ إِذَا كَانَتْ أَجْرَةً فَهِيَ مِنْ مَالِ الْمُسْتَأْجِرِ . وَإِنْ تَبَرَّعَ بِالْإِثْفَاقِ عَلَى مَنْ لَا تَلْزُمُهُ نَفَقَتُهُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ تَبَرَّعَ بِالْإِثْفَاقِ عَلَى أَجْنَبِيٍّ ، وَسَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٨) . وَإِنْ نَشَرَّتِ الْمَرْأَةُ فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ ، ففِطْرَتُهَا عَلَى نَفْسِهَا دُونَ زَوْجِهَا ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا لَا تَلْزُمُهُ . واختار أبو الْخَطَّابِ أَنَّ عَلَيْهِ فِطْرَتُهَا ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ ثَابِتَةٌ عَلَيْهَا فَلَزِمَتْهُ فِطْرَتُهَا ، كَالْمَرِيضَةِ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى نَفَقَةٍ . وَالْأَوَّلُ : أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مِمَّنْ لَا تَلْزُمُهُ مُؤَنَّتُهُ ، فَلَا تَلْزُمُهُ فِطْرَتُهُ ،

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨١ من حديث ابن عمر ، وفي ٢٨٦ من حديث عبد الله بن عمرو ، ومن حديث سعيد بن المسيب .

(٣-٣) سقط من : الأصل ، ب .

(٤-٤) في الأصل ، ب : « أَوْ يَكْتَرَى » .

(٥) في الأصل : « فَإِنْ » .

(٦) بعد أربعة فصول .

كَلَا جَنَبِيَّةٍ ، وَفَارَقَ الْمَرِيضَةَ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا لِعَدَمِ الْحَاجَةِ ، لَا لِخَلِيلٍ فِي الْمُقْتَضَى لَهَا ، فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ ثُبُوتِ تَبَعِهَا ، بِخِلَافِ النَّاشِزِ . وَكَذَلِكَ كُلُّ امْرَأَةٍ لَا يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهَا ، كَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا إِذَا لَمْ تُسَلِّمْ إِلَيْهِ ، وَالصَّغِيرَةِ / الَّتِي لَا يُمَكِّنُ الْاِسْتِمْتَاعُ بِهَا ، فَإِنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهَا وَلَا فِطْرَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِمَّنْ يَمُونُ .

١٦٠/٣ ظ

فصل : وَأَمَّا الْعَبِيدُ فَإِنْ كَانُوا لغيرِ التَّجَارَةِ ، فَعَلَى سَيِّدِهِمْ فِطْرَتُهُمْ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَإِنْ كَانُوا لِلتَّجَارَةِ ، فَعَلَيْهِ أَيْضًا فِطْرَتُهُمْ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُمْ ؛ لِأَنَّهَا زَكَاةٌ ، وَلَا تَجِبُ فِي مَالٍ وَاحِدٍ زَكَاتَانِ ، وَقَدْ وَجَبَتْ فِيهِمْ زَكَاةُ التَّجَارَةِ ، فَيَمْتَنِعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ الْآخَرَى ، كَالسَّائِمَةِ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْأَحَادِيثِ وَقَوْلُ ابْنِ عَمَرَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ ^(٧) . وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ : « أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ » ^(٨) . وَلِأَنَّ نَفَقَتَهُمْ وَاجِبَةٌ فَوَجَبَتْ فِطْرَتُهُمْ ، كَعَبِيدِ الْقُنْيَةِ . أَوْ نَقُولُ : مُسْلِمٌ تَجِبُ مُؤَنَّتُهُ ، فَوَجَبَتْ فِطْرَتُهُ ، كَالْأَصْلِ ، وَزَكَاةُ الْفِطْرِ تَجِبُ عَلَى الْبَدَنِ ، وَلِهَذَا تَجِبُ عَلَى الْأَحْرَارِ ، وَزَكَاةُ التَّجَارَةِ تَجِبُ عَنِ الْقِيَمَةِ ، وَهِيَ الْمَالُ ، بِخِلَافِ السَّوْمِ وَالتَّجَارَةِ ، فَإِنَّهُمَا يَجْبَانِ بِسَبَبِ مَالٍ وَاحِدٍ ، وَمَتَى ^(٩) كَانَ عَبِيدُ التَّجَارَةِ فِي يَدِ الْمُضَارِبِ وَجَبَتْ فِطْرَتُهُمْ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ ؛ لِأَنَّ مُؤَنَّتَهُمْ مِنْهَا . وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهَا عَلَى رَبِّ الْمَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْفِطْرَةَ تَابِعَةٌ لِلنَّفَقَةِ ، وَهِيَ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ ، فَكَذَلِكَ الْفِطْرَةُ .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨١ .

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٦ .

(٩) سقطت واو العطف من : ب ، م .

فصل : وَتَجِبُ فِطْرَةُ الْعَبْدِ الْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ الَّذِي تُعَلِّمُ حَيَاتِهِ ، وَالْآبِقِ ،
وَالصَّغِيرِ ، وَالْكَبِيرِ ، وَالْمَرْهُونِ ، وَالْمَغْصُوبِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَوَامُ أَهْلِ
 الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ عَلَى الْمَرْءِ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ مَمْلُوكِهِ الْحَاضِرِ غَيْرِ الْمُكَائِبِ ،
 وَالْمَغْصُوبِ ، وَالْآبِقِ ، وَعَبِيدِ التَّجَارَةِ . فَأَمَّا الْغَائِبُ ، فَعَلَيْهِ فِطْرَتُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ حَيٌّ ،
 سَوَاءً رَجَا رَجْعَتَهُ أَوْ أَيْسَ^(١٠) مِنْهَا ، وَسَوَاءً كَانَ مُطْلَقًا أَوْ مَحْبُوسًا ، كَالْأَسِيرِ
 وَغَيْرِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّ تُؤَدَّى زَكَاةُ الْفِطْرِ عَنِ الرَّقِيقِ ،
 غَائِبِهِمْ وَحَاضِرِهِمْ . لِأَنَّهُ مَالِكٌ لَهُمْ ، فَوَجِبَتْ فِطْرَتُهُمْ / عَلَيْهِ كَالْحَاضِرِينَ . وَمِمَّنْ ١٦١/٣
 أَوْجَبَ فِطْرَةَ الْآبِقِ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَأَوْجَبَهَا الزُّهْرِيُّ إِذَا عَلِمَ
 مَكَانَهُ . وَالْأَوْزَاعِيُّ إِنْ كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَمَالِكٌ إِنْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ قَرِيبَةً . وَلَمْ
 يُوجِبْهَا عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ ، فَلَا
 تَجِبُ فِطْرَتُهُ ، كَالْمَرْأَةِ النَّاشِئِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَالٌ لَهُ ، فَوَجِبَتْ زَكَاتُهُ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ ،
 كَالِ التَّجَارَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى يَدِهِ ، كَزَكَاةِ
 الدِّينِ وَالْمَغْصُوبِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَوَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ تَجِبُ
 تَابِعَةً لِلنَّفَقَةِ ، وَالنَّفَقَةُ تَجِبُ مَعَ الْعَيْبَةِ ؛ بِدَلِيلِ أَنْ مَنْ رَدَّ الْآبِقَ رَجَعَ بِنَفَقَتِهِ . وَأَمَّا
 مَنْ شَكَّ فِي حَيَاتِهِ مِنْهُمْ ، وَانْقَطَعَتْ أَخْبَارُهُ^(١١) ، لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ ، فِي
 رِوَايَةِ صَالِحٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بَقَاءَ مِلْكِهِ عَلَيْهِ ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ فِي كَفَّارَتِهِ لَمْ يُجْزِئَهُ ، فَلَمْ
 تَجِبْ فِطْرَتُهُ كَالْمَيِّتِ . فَإِنْ مَضَتْ عَلَيْهِ سِنُونَ ، ثُمَّ عَلِمَ حَيَاتَهُ ، لَزِمَهُ الْإِخْرَاجُ لَمَّا
 مَضَى ؛ لِأَنَّهُ بَانَ لَهُ وَجُودُ سَبَبِ الْوُجُوبِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ
 الْإِخْرَاجُ لَمَّا مَضَى ، كَمَا لَوْ سَمِعَ بِهِلَاكِ مَالِهِ الْغَائِبِ ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ كَانَ سَالِمًا .
 وَالْحُكْمُ فِي الْقَرِيبِ الْغَائِبِ ، كَالْحُكْمِ فِي الْعَبِيدِ^(١٢) ؛ لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ تَجِبُ فِطْرَتُهُمْ

(١٠) فِي الْأَصْلِ : « يَس » . وَهِيَ بِمَعْنَى .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « أَخْبَارُهُمْ » .

(١٢) فِي النِّسْخِ : « الْبَعِيد » .

مع الحُضور ، فكَذلك مع الغَيِّبة كالعَبِيد^(١٣) . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ فِطْرَتُهُمْ مع الغَيِّبة ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ بَعْثُ نَفَقَتِهِمْ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَرْجِعُونَ بِالنَّفَقَةِ الْمَاضِيَةِ .

فصل : فَأَمَّا عَبِيدُ عَبِيدِهِ ؛ فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُهُم بِالتَّمْلِيكِ ، فَالْفِطْرَةُ عَلَى السَّيِّدِ ، لِأَنَّهُمْ مِلْكُهُ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَقَوْلُ أَبِي الزُّنَادِ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَإِنْ قُلْنَا يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ ، فَقَدْ قِيلَ : لَا تَجِبُ فِطْرَتُهُمْ عَلَى أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَمْلِكُهُمْ ، وَمِلْكُ الْعَبْدِ نَاقِصٌ . وَالصَّحِيحُ وَجُوبُ فِطْرَتِهِمْ ؛ لِأَنَّ فِطْرَتَهُمْ تَتَّبِعُ النَّفَقَةَ ، وَنَفَقَتُهُمْ وَاجِبَةٌ ، فَكَذَلِكَ فِطْرَتُهُمْ . وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِهَا كَمَالُ الْمِلْكِ ، بِدَلِيلِ وَجُوبِهَا عَلَى الْمُكَاتِّبِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَبِيدِهِ ، مع نَقْصِ مِلْكِهِ .

فصل : وَأَمَّا زَوْجَةُ الْعَبْدِ ، فَذَكَرَ أَصْحَابُنَا الْمُتَأَخِّرُونَ أَنَّ فِطْرَتَهَا عَلَى نَفْسِهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً ، وَعَلَى سَيِّدِهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ عِنْدِي وَجُوبُ فِطْرَتِهَا عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ / ؛ لِوُجُوبِ نَفَقَتِهَا عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَةُ خَادِمِ امْرَأَتِهِ ، مع أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا ؛ لِوُجُوبِ نَفَقَتِهَا ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَمَّنْ تَمُونُونَ »^(١٤) . وَهَذِهِ مِمَّنْ يَمُونُ^(١٥) . وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ لَوْ تَبَرَّعَ بِمُؤْنَةِ شَخْصٍ ، لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ ، فَمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ أُولَى . وَهَكَذَا لَوْ زَوَّجَ الْابْنُ أَبَاهُ ، وَكَانَ مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَنَفَقَةُ امْرَأَتِهِ ، فَعَلِيهِ فِطْرَتُهُمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « كَالْعَبِيدِ » .

(١٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، فِي صَفْحَةِ ٣٠١ ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، عَنْ عَلِيٍّ ، بَلْفَظٍ ، فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، مِمَّنْ تَمُونُونَ . فِي : بَابِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٦١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْفِطْرِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١٤٠ .

(١٥) فِي ب ، م : « يَمُونُونَ » .

فصل : وإن تَبَرَّعَ بِمُؤْنَةِ إِنْسَانٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا يَخْتَارُونَ
وُجُوبَ الْفِطْرَةِ عَلَيْهِ . وقد نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ، فِي مَنْ ضَمَّ إِلَى
نَفْسِهِ يَتِيمَةً يُودَى عَنْهَا ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَمَّنْ
تَمُوتُونَ » . وَهَذَا مِنْ يَمُونُ^(١٦) ، لِأَنَّهُ شَخْصٌ يُنْفِقُ عَلَيْهِ ، فَلَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ كَعَبْدِهِ .
وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ^(١٧) لَا تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ مُؤْنَتُهُ ، فَلَمْ تَلْزَمُهُ
فِطْرَتُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَمُنْهُ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى . وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ، لَا عَلَى الْإِجَابِ ، وَالْحَدِيثُ
مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ تَلْزَمُهُ مُؤْنَتُهُ ، لَا عَلَى حَقِيقَةِ الْمُؤْنَةِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ تَلْزَمُهُ فِطْرَةُ الْآبِقِ
وَلَمْ^(١٨) يَمُنْهُ ، وَلَوْ مَلَكَ عَبْدًا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أَوْ تَزَوَّجَ ، أَوْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ ،
لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُمْ ؛ لِوُجُوبِ مُؤْنَتِهِمْ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَمُنْهُمْ ، وَلَوْ بَاعَ عَبْدُهُ ، أَوْ طَلَّقَ
امْرَأَتَهُ ، أَوْ مَاتَا ، أَوْ مَاتَ وَلَدُهُ ، لَمْ تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُمْ ، وَإِنْ مَاتَهُمْ ؛ وَلِأَنَّ قَوْلَهُ :
« مِنْ تَمُوتُونَ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، فَيَقْتَضِي الْحَالُ أَوْ الْاسْتِقْبَالَ دُونَ الْمَاضِي ، وَمَنْ
مَاتَ فِي رَمَضَانَ إِنَّمَا وَجِدَتْ مُؤْنَتُهُ^(١٩) فِي الْمَاضِي ، فَلَا يَدْخُلُ فِي الْخَبَرِ ، وَلَوْ دَخَلَ
فِيهِ لَاقْتَضَى وَجُوبَ الْفِطْرَةِ عَلَى مَنْ مَاتَ لَيْلَةً وَاحِدَةً ، وَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ مَا يُقَيِّدُهُ
بِالشَّهْرِ وَلَا بِغَيْرِهِ ، فَالْتَّقْيِيدُ بِمُؤْنَةِ الشَّهْرِ تَحَكُّمٌ . فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ فِطْرَةُ هَذَا
الْمُخْتَلَفِ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَمُنْهُ . وَعَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا الْمُعْتَبَرِ الْإِتْفَاقُ فِي
جَمِيعِ الشَّهْرِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : قِيَاسُ مَذْهَبِنَا أَنَّهُ إِذَا مَاتَ آخِرَ لَيْلَةٍ ، وَجَبَتْ
فِطْرَتُهُ ، قِيَاسًا عَلَى مَنْ مَلَكَ عَبْدًا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ . وَإِنْ^(٢٠) مَاتَ جَمَاعَةٌ فِي
الشَّهْرِ كُلِّهِ ، أَوْ مَاتَ إِنْسَانٌ بَعْضَ الشَّهْرِ ، فَعَلَى تَخْرِيجِ^(٢١) / ابْنِ عَقِيلٍ هَذَا تَكُونُ

(١٦) فِي ب ، م : « يَمُونُونَ » .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(١٨) فِي ب ، م : « وَلَوْ لَمْ » .

(١٩) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهُ الْمُؤْنَةُ » .

(٢٠) فِي م : « وَإِذَا » .

(٢١) فِي م : « قِيَاسُ قَوْلِ » .

فِطْرَتُهُ عَلَى مَنْ مَانَهُ آخِرَ لَيْلَةٍ ، وَعَلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ فِطْرَتُهُ عَلَى أَحَدٍ مِمَّنْ مَانَهُ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ الْمُؤَنَّةُ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ وَلَمْ يُوجَدَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ عَلَى الْجَمِيعِ فِطْرَةٌ وَاحِدَةٌ بِالْحِصَصِ ؛ لِأَنَّهُمْ اشْتَرَكُوا فِي سَبَبِ الْوُجُوبِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَكُوا فِي مِلْكٍ عَبْدٍ .

٤٧٦ - مسألة ؛ قال : (إِذَا كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ عَنْ قُوتِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهَا ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا نِصَابٌ . وَهَذَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَعَطَاءٌ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَمْلِكُ ^(١) مَائَتَى دِرْهَمٍ ، أَوْ مَا قِيمَتُهُ نِصَابٌ فَاضِلًا ^(٢) عَنْ مَسْكِنِهِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى » ^(٣) . وَالْفَقِيرُ لَا غِنَى لَهُ ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَئِنَّهُ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، كَمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا . وَلَنَا ، مَا رَوَى ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي صُعَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ قَمْحٍ » أَوْ قَالَ : « بُرٌّ ، عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ ، غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، أَمَّا غَنِيُّكُمْ فَيَزَكِّيهِ اللَّهُ ، وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ فَيَرُدُّ اللَّهُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ » ^(٤) . وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ^(٥) : « صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ » . وَلَئِنَّهُ حَقُّ مَالٍ لَا يَزِيدُ بزيادةِ الْمَالِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ وَجُوبُ النَّصَابِ فِيهِ . كَالْكَفَّارَةِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ وَيُعْطَى ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « مَلِكٌ » .

(٢) فِي أ ، ب ، م : « فَاضِلٌ » .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٥٠ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٨٧ .

(٥) أَخْرَجَهَا فِي : بَابِ مَنْ رَوَى نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٣٧٥ .

كَمَنْ^(٦) وَجَبَ عَلَيْهِ الْعُشْرُ ، وَالَّذِي قَاسُوا عَلَيْهِ عَاجِزٌ ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى زَكَاةِ الْمَالِ .

فصل : وإذا لم يَفْضَلْ إِلَّا صَاعٌ أَخْرَجَهُ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ »^(٧) . وَلَأنَّ الْفِطْرَةَ تُنْبِئُ عَلَى النَّفَقَةِ ، فَكَمَا يَبْدَأُ بِنَفْسِهِ فِي النَّفَقَةِ فَكَذَلِكَ فِي الْفِطْرَةِ . فَإِنْ فَضَلَ آخَرَ أَخْرَجَهُ عَنْ امْرَأَتِهِ ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا آكَدٌ ، فَإِنَّهَا^(٨) تَجِبُ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَاوَضَةِ مَعَ الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ ، وَنَفَقَةُ الْأَقَارِبِ صِلَةٌ تَجِبُ مَعَ الْيَسَارِ دُونَ الْإِعْسَارِ . فَإِنْ فَضَلَ آخَرَ ، أَخْرَجَهُ عَنْ رَقِيقِهِ ؛ لِوُجُوبِ نَفَقَتِهِمْ فِي الْإِعْسَارِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ تَقْدِيمُ الرَّقِيقِ عَلَى الزَّوْجَةِ ؛ لِأَنَّ فِطْرَتَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا ، وَفِطْرَتُهَا مُخْتَلَفٌ فِيهَا . فَإِنْ فَضَلَ آخَرَ أَخْرَجَهُ عَنْ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ ، لِأَنَّ نَفَقَتَهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا وَمُجْمَعٌ عَلَيْهَا . وَفِي الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ الْكَبِيرِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقَدَّمُ الْوَلَدُ ؛ لِأَنَّهُ كَبَعُضُهُ . وَالثَّانِي ، الْوَالِدُ ؛ لِأَنَّهُ كَبَعُضُ الْوَالِدِ . وَتُقَدَّمُ فِطْرَةُ الْأُمِّ عَلَى فِطْرَةِ الْأَبِ ، لِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ فِي الْبِرِّ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ لَمَّا سَأَلَهُ : مَنْ أَبْرُ ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أُمُّكَ »^(٩) . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « ثُمَّ أَبَاكَ »^(١٠) . وَلِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ عَنِ الْكَسْبِ . وَيَحْتَمِلُ تَقْدِيمَ فِطْرَةِ الْأَبِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ

ظ ١٦٢/٣

(٦) فِي ب ، م : « لَمَنْ » .

(٧) انظر ما تقدم في حاشية صفحة ١٥٠ ، وحاشية صفحة ٢٦٤ .

(٨) فِي أ ، ب ، م : « فَإِنْ نَفَقَتَهَا » .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « ثُمَّ أُمُّكَ » ، وَهِيَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ .

(١٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَحَقُّ النَّاسُ بِحَسَنِ الصَّحْبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

٨ / ٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ وَأَنْهَمَا أَحَقُّ بِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ

٤ / ١٩٧٤ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٦٢٩ .

وَالْتِّرَمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٨ / ٩٢ . وَابْنُ مَاجَةٍ ،

فِي : بَابِ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٢ / ١٢٠٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ

٢ / ٤٠٢ ، ٥ / ٣ ، ٥ .

وَرَوَايَةُ النَّصَبِ هَذِهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةٍ .

ﷺ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ » ^(١١) . ثم الجَدَّ ^(١٢) ، ثم ^(١٣) الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ ، على تَرْتِيبٍ ^(١٤) المِيرَاثِ . وَيَحْتَمِلُ تَقْدِيمَ فِطْرَةِ الْوَلَدِ عَلَى فِطْرَةِ الْمَرْأَةِ ؛ لما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قال : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : عِنْدِي دِينَارٌ . قال : « تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ » . قال : عِنْدِي آخَرُ . قال : « تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ » . قال : عِنْدِي آخَرُ ، قال : « تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجِكَ » ^(١٥) . قال : عِنْدِي آخَرُ ، قال : « تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ » . قال : عِنْدِي آخَرُ ، قال : « أَنْتَ أَبْصَرُ » ^(١٦) . فَقَدَّمَ الْوَلَدَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ فِي ^(١٧) الصَّدَقَةِ عَنْهُ . وَلَأَنَّ الْوَلَدَ كَبَعْضِهِ ، فَيُقَدَّمُ كَتَقْدِيمِ نَفْسِهِ ، وَلأنَّهُ إِذَا ضَيَّعَ وَلَدَهُ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُنْفِقُ عَلَيْهِ ، فَيَضِيعُ ، وَالزَّوْجَةُ إِذَا لَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا فُرِقَ بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ لَهَا مَنْ يَمُونُهَا ، مِنْ زَوْجٍ أَوْ ذِي رَحِمٍ . وَلأنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَاوَضَةِ ، فَكَانَتْ أَوْضَعَفَ فِي اسْتِتْبَاعِ الْفِطْرَةِ مِنَ النَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى سَبِيلِ الصَّلَةِ ؛ لَأَنَّ وَجُوبَ الْعَوَضِ الْمُقَدَّرِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَمَّنْ لَهُ الْعَوَضُ ، وَلِهَذَا لَمْ تَجِبْ فِطْرَةُ الْآخِرِ ^(١٨) الْمَشْرُوطِ ^(١٩) لَهُ مُؤْنَتُهُ ، بِخِلَافِ الْقَرَابَةِ ، فَإِنَّهَا كَمَا اقْتَضَتْ صَلَاتَهُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ ، اقْتَضَتْ صَلَاتَهُ بِتَطْهِيرِهِ بِإِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ عَنْهُ .

(١١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما للرجل من مال ولده ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ .

(١٢) في م : « بالجد » .

(١٣) سقط من : ١ .

(١٤) في م زيادة : « العصباء في » .

(١٥) في ب ، م : « زوجتك » . وهما بمعنى .

(١٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في صلة الرحم ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٩٣ . والنسائي ، في : باب تفسير الصدقة عن ظهر غنى ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٥١ ، ٤٧١ .

(١٧) سقط من : ١ .

(١٨) في ١ ، ب ، م : « الأخير » .

(١٩) في ١ : « المشترط » .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ إِلَّا بَعْضُ صَاعٍ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ . اخْتَارَهَا ابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّهَا طُهْرَةٌ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَا يَمْلِكُ جَمِيعَهَا ، كَالْكَفَّارَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (٢٠) . / وَلِأَنَّهَا طُهْرَةٌ ، فَوَجِبَ مِنْهَا مَا قَدَرَ عَلَيْهِ ، كَالطَّهَارَةِ بِالمَاءِ ، وَلِأَنَّ الْجُزْءَ مِنَ الصَّاعِ يُخْرَجُ عَنِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ ، فَجَازَ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ غَيْرِهِ ، كَالصَّاعِ .

فصل : وَإِنْ أَعْسَرَ بِفِطْرَةِ زَوْجَتِهِ ، فَعَلَيْهَا فِطْرَةُ نَفْسِهَا ، أَوْ عَلَى سَيِّدِهَا إِنْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً ؛ لِأَنَّهَا تُتَحَمَّلُ إِذَا كَانَ ثُمَّ مُتَحَمَّلٌ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَادَ إِلَيْهَا ، كَالنَّفَقَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهَا شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجِبْ عَلَى مَنْ وَجَدَ سَبَبَ الْوُجُوبِ فِي حَقِّهِ لِعُسْرَتِهِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَى غَيْرِهِ ، كَفِطْرَةِ نَفْسِهِ . وَتُفَارِقُ النَّفَقَةَ ، فَإِنَّ وَجُوبَهَا آكُذٌ ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَتَجِبُ عَلَى الْمُغْسِرِ ، وَالْعَاجِزِ ، وَيُرْجَعُ عَلَيْهَا بِهَا عِنْدَ يَسَارِهِ ، وَالْفِطْرَةُ بِخِلَافِهَا .

فصل : وَمَنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ (٢١) عَلَى غَيْرِهِ ، كَالْمَرْأَةِ وَالنَّسِيبِ الْفَقِيرِ ، إِذَا أُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ بِإِذْنٍ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ ، صَحَّ بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ . وَإِنْ أُخْرِجَ بغيرِ إِذْنِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ أُخْرِجَ فِطْرَتُهُ فَأُجْزَأَهُ ، كَالَّتِي وَجَبَتْ عَلَيْهِ . وَالثَّانِي : لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى مَا وَجَبَ عَلَى غَيْرِهِ بغيرِ إِذْنِهِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ أَدَّى عَنْ غَيْرِهِ .

فصل : وَمَنْ لَهُ دَارٌّ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِسُكْنَاهُ (٢٢) ، أَوْ إِلَى أَجْرِهَا لِنَفَقَتِهِ ، أَوْ ثِيَابٌ بِذِلَّةٍ لَهُ ، أَوْ لِمَنْ تَلْزَمُهُ مُؤْتَتُهُ ، أَوْ رَقِيقٌ يَحْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِمْ ، هُوَ أَوْ مَنْ

(٢٠) تقدم تخريجه في ١ / ٣١٥ .

(٢١) في ب ، م : « فطرته » .

(٢٢) في ا ، ب ، م : « لسكنائها » .

يُمَوِّثُهُمْ^(٢٣) ، أو يَهَائِمُ يَحْتَاجُونَ^(٢٤) إلى رُكُوبِهَا أو الِاتِّفَاعِ^(٢٥) بها في حَوَائِجِهِمْ^(٢٦) الْأَصْلِيَّةِ ، أو سَائِمَةً يَحْتَاجُ^(٢٧) إلى نَمَائِهَا كذلك ، أو بِضَاعَةً يَحْتَاجُ رِبْحُهَا الذي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِإِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ مِنْهَا ، فلا فِطْرَةَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا تَتَعَلَّقُ بِهِ حَاجَتُهُ الْأَصْلِيَّةُ ، فلم يَلْزَمْهُ بَيْعُهُ ، كَمُؤْنَةِ نَفْسِهِ . وَمَنْ لَهُ كُتِبَ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِلنَّظَرِ فِيهَا أو لِلْحِفْظِ^(٢٨) مِنْهَا ، لا^(٢٩) يَلْزَمُهُ بَيْعُهَا . وَالْمَرْأَةُ إِذَا كَانَ لَهَا حَلْيٌ لِلْبَسِ أو لِكِرَاءِ الْمُحْتَاجِ^(٣٠) إِلَيْهِ ، لم يَلْزَمْهَا بَيْعُهُ فِي الْفِطْرَةِ . وما فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ^(٣١) عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَأَمَكَنَ بَيْعُهُ أو صَرْفُهُ^(٣٢) فِي الْفِطْرَةِ ، وَجَبَتْ الْفِطْرَةُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَ أَدَاؤُهَا مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ أَصْلِيٍّ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ مَلَكَ مِنَ الطَّعَامِ مَا يُؤَدِّيهِ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ .

٤٧٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي مُكَائِبِهِ زَكَاةٌ)

وعلى المُكَائِبِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ زَكَاةَ الْفِطْرِ / ، وَمَنْ قَالَ : لَا تَجِبُ فِطْرَةُ الْمُكَائِبِ عَلَى سَيِّدِهِ ، أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَأَوْجَبَهَا عَلَى السَّيِّدِ عَطَاءً ، وَمَالِكٌ^(١) ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ

(٢٣) فِي أ ، ب ، م : « يَمُونَهُ » .

(٢٤) فِي م : « يَحْتَاجُ » .

(٢٥) فِي أ ، ب ، م : « وَالِاتِّفَاعُ » .

(٢٦) فِي م : « حَوَائِجُهُ » .

(٢٧) فِي م : « يَحْتَاجُونَ » .

(٢٨) فِي أ ، ب ، م : « وَالْحِفْظُ » .

(٢٩) فِي الْأَصْلِ : أ ، ب : « لَمْ » .

(٣٠) فِي م : « تَحْتَاجُ » .

(٣١) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٣٢) فِي م : « وَصَرْفُهُ » .

(١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

عَبِيدِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مِمَّنْ تُمُونُونَ »^(٢) . وَهَذَا لَا يُمُونُهُ ، وَلَئِنَّهُ لَا تَلْزُمُهُ مُؤْنَتُهُ ، فَلَمْ تَلْزُمُهُ فِطْرَتُهُ ، كَالْأَجَنَّبِيِّ ، وَهَذَا فَارَقَ سَائِرَ عَبِيدِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ عَلَى الْمُكَاتِبِ فِطْرَةَ نَفْسِهِ ، وَفِطْرَةَ مَنْ تَلْزُمُهُ نَفَقَتُهُ^(٣) ، كَزَوْجَتِهِ ، وَرَقِيقِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ نَاقِصُ الْمِلْكِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْفِطْرَةُ ، كَالْقَيْنِ ، وَلَئِنَّهَا زَكَاةٌ ، فَلَمْ تَجِبْ^(٤) عَلَى الْمُكَاتِبِ^(٥) زَكَاةَ الْمَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ ، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى . وَهَذَا عَبْدٌ ، وَلَا يَحُلُو مِنْ كَوْنِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، وَلَئِنَّهُ يَلْزُمُهُ نَفَقَةُ نَفْسِهِ ، فَلَزِمَتْهُ فِطْرَتُهَا ، كَالْحُرِّ الْمُسِيرِ ، وَيُفَارِقُ زَكَاةَ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ^(٥) يُعْتَبَرُ لَهَا الْغِنَى وَالنِّصَابُ وَالْحَوْلُ ، وَلَا يَحْمِلُهَا أَحَدٌ عَنْ غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ .

فصل : وتلزم المكاتب فطرة من يموئه ، كالحُرِّ ؛ لدخولهم في عموم قوله عليه السلام : « أدوا صدقة الفطر عمن تُمُونُونَ »^(٦) .

٤٧٨ - مسألة ؛ قال : (وإذا ملك جماعة عبدا أخرج كل واحد منهم صاعا ، وعن أبي عبد الله^(١) رواية أخرى^(٢) ، صاعا عن^(٣) الجميع)

وجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِطْرَةَ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَوَالِيهِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ،^(٢) وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ^(٤) ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ ، وَالشَّافِعِيُّ^(٥) ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَأَبُو

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠١ .

(٣) في م : « مؤنته » .

(٤-٤) في ب ، م : « عليه » .

(٥) في م : « لأنها » .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠١ .

(١-١) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢) في الأصل : « على » .

(٣-٣) سقط من : الأصل .

(٤) في م : « سلمة » ، والمثبت في : أ ، ب ، وتقدم في ١ / ٦٥ .

ثور . وقال الحسن ، وعكرمة ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف : لا فِطْرَةٌ على واحدٍ منهم ؛ لأنه ليس عليه لأحدٍ منهم ولايةٌ تامةٌ ، أشبه المكاتب . ولنا ، عموم الأحاديث ، ولأنه عبدٌ مُسْلِمٌ مَمْلُوكٌ لمن يَقْدِرُ على الفِطْرَةِ ، وهو من أهلها فلزمته كَمَمْلُوكٍ^(٥) الواحد ، وفارق المكاتب ، فإنه لا تَلْزَمُ سيِّدُهُ موثته ، ولأن المكاتب يُخْرِجُ عن نفسه زكاة الفِطْرِ ، بخلاف القن ، والولاية غير مُعْتَبَرَةٍ في وجوب الفِطْرَةِ ، بدليل عبد الصبي ، ثم إن ولايته للجميع ، فتكون فِطْرَتُهُ عليهم . واختلفت الرواية في قدر الواجب على كل واحدٍ منهم ، ففي إحداهما على كل واحدٍ صاع ؛ لأنها طهرةٌ ، فوجب تكميلها على كل واحدٍ من الشركاء ، ككفارة القتل . / ١٦٤/٣ والثانية ، على الجميع ، صاعٌ واحدٌ على كل واحدٍ منهم بقدر ملكه فيه . وهذا الظاهر عن أحمد . قال فوزان^(٦) : رجع أحمد عن هذه المسألة ، وقال : يُعْطَى كل واحدٍ منهم^(٧) نصف صاع . يعنى رجع عن إيجاب صاع كامل على كل واحد . وهذا قول سائر من أوجب فِطْرَتَهُ على سادته ؛ لأن النبي ﷺ أوجب صاعاً عن^(٨) كل واحد . وهذا عام في المشترك وغيره ، ولأن نفقته تُقسَّم عليهم ، فكذلك فِطْرَتُهُ التابعة لها ، ولأنه شخصٌ واحدٌ ، فلم تجب عنه صيغتان كسائر الناس ، ولأنها طهرةٌ فوجبَتْ على سادته بالحصص ، كإء الغسل من الجنابة إذا احتيج إليه ، وهذا ينتقض ما ذكرناه للرواية الأولى .

فصل : ومن بعضه حرٌّ ، ففِطْرَتُهُ عليه وعلى سيِّده . وبهذا قال الشافعي ، وأبو ثور ، وقال مالك : على الحرِّ بحصته ، وليس على العبد شيء . ولنا ، أنه عبدٌ مُسْلِمٌ^(٩) تَلْزَمُ موثته شخصين من أهل الفِطْرَةِ ، فكأن فِطْرَتَهُ عليهما

(٥) في ١ ، ب ، م : « لمملوك » .

(٦) هو عبد الله بن محمد بن المهاجر ، كان الإمام أحمد يحمله ، وكان من أصحابه الذين يقدمهم ، ويأنس بهم ، ويخلو إليهم ، ويستقرض منهم ، توفي سنة ستة وخمسين ومائتين . طبقات الخنابلة ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٧) في الأصل ، ١ : « منهما » .

(٨) في ب ، م : « على » .

(٩-٩) في م : « تلزمه فطرته » .

كالمُشْتَرَكِ ، ثم هل يُلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاعٌ أَوْ بِالْحِصَصِ ؟ يَنْبَنِي عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُعْسِرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَعَلَى الْآخَرِ الْقَدْرُ^(١٠) الْوَاجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ^(١١) بَيْنَ السَّيِّدِ وَالْعَبْدِ^(١٢) مُهَيَّأَةً ، أَوْ كَانَ الْمُشْتَرِكُونَ فِي الْعَبْدِ قَدْ تَهَيَّأُوا عَلَيْهِ ، لَمْ تَدْخُلِ الْفِطْرَةُ فِي الْمُهَيَّأَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُهَيَّأَةَ مُعَاوَضَةٌ كَسْبٍ بِكَسْبٍ ، وَالْفِطْرَةُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَا تَدْخُلُ فِي ذَلِكَ ، كَالصَّلَاةِ .

فصل : وَلَوْ أَلْحَقَتِ الْقَافَةُ وَلَدًا بِرَجُلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، فَالْحُكْمُ فِي فِطْرَتِهِ كَالْحُكْمِ فِي الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ . وَلَوْ أَنَّ شَخْصًا حُرًّا لَهُ^(١٢) قَرَابَتَانِ أَوْ أَكْثَرَ^(١٣) عَلَيْهِمْ نَفَقَتُهُ بَيْنَهُمْ ، كَانَتْ فِطْرَتُهُ عَلَيْهِمْ ، كَالْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ ، عَلَى مَا ذَكَرَ فِيهِ .

٤٧٩ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَيُعْطَى صَدَقَةُ الْفِطْرِ لِمَنْ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى صَدَقَةُ الْأَمْوَالِ)

إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ زَكَاةٌ ، فَكَانَ مَصْرُفُهَا مَصْرُفَ سَائِرِ الزَّكَاوَاتِ ، وَلِأَنَّهَا صَدَقَةٌ ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾^(١٤) . الْآيَةُ ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مَنْ لَا يَجُوزُ دَفْعُ زَكَاةِ الْمَالِ إِلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى ذِمِّيٍّ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، وَعَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلِ أَبِي مَيْسَرَةَ الْهَمْدَانِي^(١٥) ،
 ١٦٤/٣ ظ أَنَّهُمْ كَانُوا يُعْطُونَ مِنْهَا / الرَّهْبَانَ . وَلَنَا ، أَنَّهَا زَكَاةٌ ، فَلَمْ يَجْزُ دَفْعُهَا إِلَى غَيْرِ

(١٠) فِي م : « بِقَدْرِ » .

(١١-١٢) فِي م : « بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ السَّيِّدِ » .

(١٢-١٣) فِي م : « قَرِيبَانِ فَأَكْثَرُ » .

(١٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٦٠ .

(١٥) فِي النُّسخ : « وَعَمْرِو بْنُ شَرْحِبِيلٍ ، وَثَوْرَةُ الْهَمْدَانِي » .

المُسْلِمِينَ^(٣) ، ^(٤)كَزَاةِ الْمَالِ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى غَيْرِ
المُسْلِمِينَ^(٥) ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لَا يُجْزَى أَنْ يُعْطَى مِنْ
زَكَاةِ الْمَالِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ .

فصل : وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى مِنْ أَقَارِبِهِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ ، وَلَا يُعْطَى
مِنْهَا غَنِيًّا ، وَلَا ذَا قُرْبَى ، وَلَا أَحَدًا مِمَّنْ مُنِعَ اخْتِذَ زَكَاةِ الْمَالِ . وَيَجُوزُ صَرْفُهَا فِي
الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ ، فَأَشْبَهَتْ صَدَقَةَ الْمَالِ .

فصل : وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا ، فَأَخْرَجَهَا آخِذُهَا إِلَى دَافِعِهَا ، أَوْ جُمِعَتْ
الصَّدَقَةُ عِنْدَ الْإِمَامِ ، ففَرَّقَهَا عَلَى أَهْلِ السُّهُمَانِ ، فَعَادَتْ إِلَى إِنْسَانٍ صَدَقْتَهُ ،
فَاخْتَارَ الْقَاضِي ، جَوَّازَ ذَلِكَ ، قَالَ : لِأَنَّ أَحْمَدَ قَدْ نَصَّ فِي مَنْ لَهُ نِصَابٌ مِنَ الْمَاشِيَةِ
وَالزُّرُوعِ^(٥) ، أَنَّ الصَّدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنْهُ ، وَتُرَدُّ إِلَيْهِ^(٦) ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَدْرُ كِفَايَتِهِ . وَهُوَ
مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّ^(٧) قَبْضَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُسْتَحِقِّ أَزَالَ مِلْكَ الْمُخْرِجِ ، وَعَادَتْ
إِلَيْهِ بِسَبَبِ آخَرَ ، فَجَازَ كَمَا لَوْ عَادَتْ بِمِيرَاثٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَذْهَبُ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا
يَجِلُّ لَهُ اخْتِذُهَا ؛ لِأَنَّهَا طَهْرَةٌ لَهُ ، فَلَمْ يَجْزَ لَهُ اخْتِذُهَا كَثِيرَاتِهَا ؛ وَلِأَنَّ عَمَرَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ ، أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْفَرَسَ الَّذِي حَمَلَ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ
ﷺ : « لَا تَشْتَرِهَا ، وَلَا تُعَدِّ فِي صَدَقَتِكَ ، فَإِنَّ أَلْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي
قَيْئِهِ »^(٨) ، فَأَمَّا إِنْ اشْتَرَاهَا لَمْ يَجْزَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِلْخَبَرِ . وَإِنْ وَرِثَهَا فَلَهُ اخْتِذُهَا ؛ لِأَنَّهَا
رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنْهُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الْمُسْلِم » .

(٤-٤) سَقَطَ مِنْ : ١ . نَقْلًا نَظَر .

(٥) فِي م : « وَالزُّرْع » .

(٦) فِي م : « عَلَيْهِ » .

(٧) فِي م : « وَلِأَنَّ » .

(٨) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٠٤ .

٤٨٠ - مسألة ؛ قال : (وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْوَاحِدَ مَا يَلْزَمُ الْجَمَاعَةَ ،
وَالْجَمَاعَةَ مَا يَلْزَمُ الْوَاحِدَ)

أَمَّا ^(١) إعطاءُ الجماعةِ الواحدَ فلا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَ الصَّدَقَةَ ^(٢) إِلَى مُسْتَحِقِّهَا ، فَبَرِيءٌ مِنْهَا ، كَمَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَى وَاحِدٍ ؛ وَأَمَّا إعطاءُ الواحدِ صَدَقَةَ الْجَمَاعَةِ ، فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ وَمَنْ وَافَقَهُ ، أَوْجَبُوا تَفْرِقَةَ الصَّدَقَةِ عَلَى سِتَّةِ أَصْنَافٍ ، وَدَفَعَ حِصَّةَ كُلِّ صِنْفٍ إِلَى ثَلَاثَةِ مِنْهُمْ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا ^(٣) . وَقَدْ ذَكَرْنَا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ ، وَلَأَنَّهُمَا صَدَقَةٌ لغيرِ مُعَيَّنٍ ، فَجَازَ صَرْفُهَا إِلَى وَاحِدٍ كَالْتَطَوُّعِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

٤٨١ - / مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أَخْرَجَ عَنِ الْجَنِينِ ، فَحَسَنٌ . وَكَانَ عُثْمَانُ ابْنُ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يُخْرِجُ عَنِ الْجَنِينِ)

المذهبُ أَنَّ الْفِطْرَةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَى الْجَنِينِ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ لَا يُوجِبُ ^(١) عَلَى الرَّجُلِ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنِ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ آدَمِيٌّ ، تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لَهُ ، وَبِهِ ، وَبِثُ فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْأَخْبَارِ ، وَيُقَاسُ عَلَى الْمَوْلُودِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ جَنِينٌ ، فَلَمْ تَتَعَلَّقْ الزَّكَاةُ بِهِ ، كَأَجْنَةِ الْبَهَائِمِ ، وَلَأَنَّهُ لَمْ تُثَبِّتْ لَهُ أَحْكَامُ الدُّنْيَا إِلَّا فِي الْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ ، بِشَرْطِ أَنْ يَخْرُجَ حَيًّا . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ كَانَ يُخْرِجُهَا عَنْهُ ، وَلَأَنَّهُمَا صَدَقَةٌ عَمَّنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، فَكَانَتْ مُسْتَحَبَّةً ، كَسَائِرِ صَدَقَاتِ التَّطَوُّعِ .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « صدقته » .

(٣) تقدم في صفحات ١٢٧ - ١٢٩ .

(١) في م : « يوجبون » .

٤٨٢ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ كَانَ فِي يَدِهِ مَا يُخْرِجُ ^(١) صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُخْرِجَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُطَالِبًا بِالذَّيْنِ ، فَعَلَيْهِ قَضَاءُ الدَّيْنِ ، وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ)

إنما لم يَمْنَعِ الدَّيْنُ الْفِطْرَةَ ؛ لِأَنَّهَا آكَدُ وَجُوبًا ، بِدَلِيلِ وَجُوبِهَا عَلَى الْفَقِيرِ ، وَشُمُولِهَا لِكُلِّ مُسْلِمٍ قَدَرَ عَلَى إِخْرَاجِهَا ، وَوُجُوبِ تَحْمِيلِهَا عَمَّنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِقَدْرِ مِنَ الْمَالِ ، فَجَرَتْ مَجْرَى النَّفَقَةِ ، وَلِأَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ تَجِبُ بِالْمِلْكِ ، وَالذَّيْنُ يُؤَثِّرُ فِي الْمِلْكِ ، فَاتَّزَرَ فِيهَا ، وَهَذِهِ تَجِبُ عَلَى الْبَدَنِ ، وَالذَّيْنُ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ ، وَتُسْقُطُ الْفِطْرَةُ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ بِالذَّيْنِ ، لِوُجُوبِ أَدَائِهِ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ ، وَتَأْكُدهُ بِكَوْنِهِ حَقٌّ آدَمِيٌّ مُعَيَّنٌ لَا يَسْقُطُ بِالْإِعْسَارِ ، وَكَوْنُهُ أَسْبَقَ سَبَبًا وَأَقْدَمَ وَجُوبًا يَأْتُمُّ بِتَأْخِيرِهِ ، فَإِنَّهُ يُسْقُطُ غَيْرَ الْفِطْرَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ ^(٢) ؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ الْمُطَالَبَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي ^(٣) إِلْزَامِ الْأَدَاءِ ، وَتَحْرِيمِ التَّأْخِيرِ .

فصل : وَإِنْ مَاتَ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِطْرَةُ قَبْلَ أَدَائِهَا ، أُخْرِجَتْ مِنْ مَالِهِ ^(٤) فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَلَهُ مَالٌ يَفِي بِهِمَا ، قُضِيََا جَمِيعًا ، وَإِنْ لَمْ يَفِ بِهِمَا ، قُسِمَ بَيْنَ الدَّيْنِ وَالصَّدَقَةِ بِالْحِصَصِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي زَكَاةِ الْمَالِ ، أَنَّ التَّرِكَةَ تُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا ، كَذَا هَهُنَا . فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ زَكَاةُ مَالٍ ، وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ ^(٥) ، وَدَيْنٌ ، فَزَكَاةُ الْفِطْرِ وَالْمَالِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، لِاتِّحَادِ مَصْرِفِهِمَا ، فَيَحَاصَّنِ الدَّيْنُ ، وَأَصْلُ هَذَا / ١٦٥/٣ ظ
أَنَّ حَقَّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَحَقُّ الْآدَمِيِّ ، إِذَا تَعَلَّقَا بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ ، فَكَانَا فِي الذِّمَّةِ ، أَوْ كَانَا فِي الْعَيْنِ ، تَسَاوَيَا فِي الْاسْتِيفَاءِ .

(١) فِي م : « يُخْرِجُهُ عَنْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ ، ب .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) فِي م : « تَرِكَتُهُ » .

(٥) فِي م : « فِطْر » .

فصل : وإذا مات المُفلسُ ، وله عَبيد ، فهل شَوَّالٌ قبل قِسْمَتِهِم بين الغُرماءِ ، ففِطْرَتُهُم على الوَرثةِ ؛ لأنَّ الدَّيْنَ لا يَمْنَعُ نَقْلَ التَّركةِ ، بل غَايَتُهُ أَنْ^(٦) يكونَ رَهْنًا بِالَّذِينَ ، وفِطْرَةُ الرَّهْنِ على مَالِكِهِ .

فصل : ولو ماتَ عَبيدهُ ، أو مَنْ يَمُونُهُ ، بعدَ وُجوبِ الفِطْرَةِ ، لم تَسْقُطْ ؛ لأنَّها دَيْنٌ ثَبَتَ في ذِمَّتِهِ بِسَبَبِ عَبيدهُ ، فلم تَسْقُطْ بِمَوْتِهِ ، كما لو اسْتَدَانَ العَبْدُ بِإِذْنِهِ دَيْنًا وَجَبَ في ذِمَّتِهِ ، ولأنَّ زَكَاةَ المَالِ لا تَسْقُطُ بِتَلْفِهِ ، فالفِطْرَةُ أَوْلَى ، فإن زَكَاةَ المَالِ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، في إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، وزَكَاةُ الفِطْرِ بِخِلَافِهِ .

فُصُولٌ في صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ : وهى مُسْتَحَبَّةٌ في جَمِيعِ الأَوْقَاتِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾^(٧) . وأَمَرَ بِالصَّدَقَةِ في آيَاتٍ كَثِيرَةٍ ، وَحَثَّ عَلَيْهَا ، وَرَغَّبَ فِيهَا . وَرَوَى أَبُو صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ ثَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ ، وَلَا يَصْنَعُدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يُرَبِّيها لِصَاحِبِهَا ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوهُ^(٨) ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩) . وَصَدَقَةُ السَّرِّ

(٦) في ١ ، ب : « أَنَّهُ » .

(٧) سورة البقرة ٢٤٥ .

(٨) الفلو : المهر يفصل عن أمه .

(٩) أخرجه البخارى ، في : باب حدثنا عبد الله بن منير ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ١٣٤ / ٢ ، ١٥٤ / ٥ . ومسلم ، في : باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧٠٢ / ٢ .

كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في فضل الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١٦٣ / ٣ . والنسائى ، في : باب الصدقة من غلول ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٤٣ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب فضل الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٩٠ . والدارمى ، في : باب في فضل الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ١ / ٣٩٥ . والإمام مالك ، في : باب الترغيب في الصدقة ، من كتاب الصدقة . الموطأ ٢ / ٩٩٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٣١ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٥٣٨ ، ٥٤١ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٤٠٤ ، ٤٧١ .

أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ الْعَلَانِيَةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ^(١٠) . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ » وَذَكَرَ مِنْهُمْ رَجُلًا « تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا ، حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١١) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنْ صَدَقَةَ السَّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ » ^(١٢) . وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا فِي أَوْقَاتِ الْحَاجَاتِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعِيَةٍ ﴾ ^(١٣) . وَفِي شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَاتِ تُضَاعَفُ فِيهِ ، وَلَئِنْ فِيهَا ^(١٤) إِعَانَةٌ عَلَى آدَاءِ الصَّوْمِ الْمَفْرُوضِ . وَمَنْ فَطَّرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ . وَتُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ ^(١٥) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الصَّدَقَةُ عَلَى الْمِسْكِينِ صَدَقَةٌ ، وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ اثْنَتَانِ ، / صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ » ^(١٦) . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَسَأَلَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ ^(١٧) بِنَ مَسْعُودٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، هَلْ يَسْعَاهَا ^(١٨) أَنْ تَضَعَ صَدَقَتَهَا فِي

١٦٦/٣ و

(١٠) سورة البقر ٢٧١ .

(١١) أخرجه البخارى ، فى : باب من جلس فى المسجد ينتظر الصلاة ، من كتاب الأذان ، وفى : باب الصدقة باليمين ، من كتاب الزكاة . وفى : باب البكاء من خشية الله ، من كتاب الرقاق ، وفى : باب فضل من ترك الفواحش ، من كتاب الحدود . صحيح البخارى ١ / ١٦٨ ، ٢ / ١٣٨ ، ٨ / ١٢٦ ، ٢٠٣ . ومسلم ، فى : باب فضل إخفاء الصدقة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧١٥ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الحب فى الله ، من كتاب الزهد . عارضة الأحوذى ٩ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ . والنسائى ، فى : باب الإمام العادل ، من كتاب القضاة . المجتبى ٨ / ١٩٦ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى المتحابين فى الله ، من كتاب الشعر . الموطأ ٢ / ٩٥٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٤٣٩ .

(١٢) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٦٨ .

(١٣) سورة البلد ١٤ .

(١٤) فى م : « فيه » .

(١٥) سورة البلد ١٥ .

(١٦) تقدم تخريجه فى صفحة ٩٩ .

(١٧) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٨) فى م : « ينفعها » .

زَوْجِهَا وَبَنَى لَهَا يَتَامَى ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، لَهَا أَجْرَانِ ؛ أَجْرُ الْقَرَابَةِ ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ^(١٩) . وَتُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ عَلَى مَنْ اشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتَرَبَةٍ ﴾ ^(٢٠) .

فصل : والأولى أَنْ يَتَصَدَّقَ مِنَ الْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَتِهِ ، وَكِفَايَةِ مَنْ يَمُونُهُ عَلَى الدَّوَامِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢١) . فَإِنْ تَصَدَّقَ بِمَا يَنْقُصُ مِنْ ^(٢٢) كِفَايَةِ مَنْ تَلْزُمُهُ مُؤْنَتُهُ ، وَلَا كَسْبَ لَهُ ، أَثِمَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُولُ » ^(٢٣) . وَلَئِنْ نَفَقَ مِنْ يَمُونِهِ وَاجِبَةً ، وَالتَّطَوُّعَ نَافِلَةً ، وَتَقْدِيمُ النَّفْلِ عَلَى الْوَاجِبِ ^(٢٤) غَيْرُ جَائِزٍ . فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ ، أَوْ كَانَ لِمَنْ يَمُونُ ^(٢٥) كِفَايَتُهُمْ فَأَرَادَ الصَّدَقَةَ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، وَكَانَ ذَا مَكْسَبٍ ، أَوْ كَانَ وَاثِقًا مِنْ نَفْسِهِ ، يُحْسِنُ التَّوَكُّلَ وَالصَّبْرَ عَلَى الْفَقْرِ ، وَالتَّعَفُّفَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ ، فَحَسَنٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُمِّلَ عَنْ أَفْضَلِ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ : « جُهْدٌ مِنْ مُقِلٍّ إِلَى فَقِيرٍ فِي السَّرِّ » ^(٢٦) . وَزُيِّنَ عَنْ

(١٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٥١ .

(٢٠) سورة البلد ١٦ .

(٢١) انظر ما تقدم في حاشية صفحة ٢٦٤ .

(٢٢) في م : « عن » .

(٢٣) في م : « يمون » .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في صلة الرحم ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٦٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٢٤) في م : « الفرض » .

(٢٥) في الأصل : « يمونه » .

(٢٦) أخرجه أبو داود ، في : باب طول القيام ، من كتاب الوتر ، وفي : باب الرخصة في ذلك ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٣٤ ، ٣٩٠ . والنسائي ، في : باب جهد المقل ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٤٤ ، والدارمي ، في : باب أي الصلاة أفضل ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٣١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٥٨ ، ٣ / ٤١٢ ، ٥ / ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٦٥ .

عمر ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَصَدَّقَ ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لَا عِنْدِي ، فَقُلْتُ : الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا ، فَجِئْتُ^(٢٧) بِنِصْفِ مَالِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟ » قُلْتُ : أَبْقَيْتُ لَهُمْ مِثْلَهُ ، فَأَتَى^(٢٨) أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ لَهُ : « مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟ » قَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقُلْتُ : لَا أَسَاقُكَ إِلَى شَيْءٍ بَعْدَهُ^(٢٩) أَبَدًا^(٣٠) . فهذا كَانَ فَضِيلَةً فِي حَقِّ^(٣١) أَبِي بَكْرٍ^(٣٢) الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، لِقُوَّةِ يَقِينِهِ^(٣٣) ، وَكَمَالِ إِيْمَانِهِ ، وَكَانَ أَيْضًا تَاجِرًا ذَا مَكْسَبٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ حِينَ وَلِيَ : قَدْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّ كَسْبِي لَمْ يَكُنْ لِيَعْجِزَ عَنْ مُؤْنَةِ عِيَالِي . أَوْ كَمَا قَالَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي الْمُتَصَدِّقِ أَحَدٌ هَذَيْنِ ، كُرِهَ ؛ لَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٣٤) ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ بِمِثْلِ بَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَصَبْتُ هَذِهِ مِنْ مَعْدِنٍ ، فَخُذْهَا فَهِيَ صَدَقَةٌ ، مَا أَمْلِكُ غَيْرَهَا . فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قَبْلِ رُكْنِهِ الْأَيْمَنِ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قَبْلِ رُكْنِهِ الْأَيْسَرِ ،^(٣٥) فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ^(٣٦) ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ خَلْفِهِ ، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَحَذَفَهَا بِهَا ، فَلَوْ أَصَابَتْهُ لَأَوْجَعَتْهُ ، أَوْ لَعَقَرَتْهُ ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِمَا يَمْلِكُ ، وَيَقُولُ : هَذِهِ

ظ ١٦٦/٣

(٢٧) فِي م : « فَجِئْتُهُ » .

(٢٨) فِي م : « فَأَتَاهُ » .

(٢٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ .

(٣٠) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرِّخْصَةِ فِي ذَلِكَ [أَيْ فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ مَالِهِ] ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ

أَبُو دَاوُدَ ١ / ٣٩٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فِي مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ

١٣ / ١٣٨ ، ١٣٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ بِمَجْمِيعِ مَا عِنْدَهُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ

١ / ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٣١) - (٣٢) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٣٢) فِي الْأَصْلِ : « نَفْسِهِ » .

(٣٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٥٠ .

(٣٤) - (٣٥) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

صَدَقَةٌ ، ثُمَّ يَقْعُدُ يَسْتَكِفُ النَّاسَ ، خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى . « فقد نبّه
النَّبِيُّ ﷺ على المعنى الذى كرهه لأجله (٣٥) الصَّدَقَةُ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، وهو أن
يَسْتَكِفُ النَّاسَ ، أى يَتَعَرَّضُ لَهُمُ لِلصَّدَقَةِ ، أى يَأْخُذُهَا بِيَطْنِ كَفِّهِ يقال :
تَكَفَّفَ ، وَاسْتَكَفَّ . إذا فَعَلَ ذَلِكَ (٣٦) . وَرَوَى النَّسَائِيُّ (٣٧) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
أَعْطَى رَجُلًا ثَوْبَيْنِ مِنَ الصَّدَقَةِ ، ثُمَّ حَثَّ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَطَرَحَ الرَّجُلُ أَحَدَ ثَوْبَيْهِ ،
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَلَمْ تَرَوْا إِلَى هَذَا ، دَخَلَ بِهِيئةً بَذَّةً (٣٨) فَأَعْطَيْتُهُ ثَوْبَيْنِ ، ثُمَّ
قُلْتُ : تَصَدَّقُوا . فَطَرَحَ أَحَدَ ثَوْبَيْهِ ، خُذْ ثَوْبَكَ » . وَانْتَهَرَهُ . وَلَأنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا
أَخْرَجَ جَمِيعَ مَالِهِ ، لَا يَأْمَنُ فِتْنَةَ الْفَقْرِ ، وَشِدَّةَ نِزَاجِ النَّفْسِ إِلَى مَا خَرَجَ مِنْهُ ،
فَيَنْدُمُ ، فَيَذْهَبُ مَالُهُ وَيَبْطُلُ أَجْرُهُ ، وَيَصِيرُ كَلًّا عَلَى النَّاسِ . وَيُكْرَهُ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ
عَلَى الْإِضَاقَةِ أَنْ يَنْقُصَ نَفْسَهُ مِنَ الْكِفَايَةِ التَّامَّةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣٥) فى م : « من أجله » .

(٣٦) هذا نقل عن الخطائى ، فى معالم السنن ٢ / ٧٧ .

(٣٧) فى : باب حث الإمام على الصدقة يوم الجمعة فى خطبته ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب إذا تصدق وهو
محتاج إليه هل يرد عليه ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٣ / ٨٧ ، ٥ / ٤٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الرجل يخرج من ماله ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٨٩ .
(٣٨) أى تدل على الفقر